











# فتح العلام

## لشرح بلوغ المراد

(الجزء الاول)

من فتح العلام لشرح بلوغ المراد للسيد الامام العلامة نخبة بيت الكرامة زينة اهل  
الاستقامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد الكريم ذي الخلق العظيم والمجد  
الاثيل القويم حكيمة هذه الامة وزعيمها وزعيم تلك الملة وحكيمها  
مسند الوقت الحاضر ومستند الاكابر اولى المفاخر أبي  
الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري  
القنوجي المخاطب بنوآب أمير الملك عالي  
الجاه بهادر فسخ الله في مدتهم  
وبارك في عدتهم  
آمين

دار صادر  
بيروت



## (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله عز وجل والصلاة والسلام على نبيه المرسل وعلى آله وصحبه وأولى المنهج الأعديل والمهيع الأول (وبعد) فهذا شرح لطيف يسمى فتح العلام على كتاب بلوغ المرام تأليف الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام اقتصرت فيه من سبيل السلام على حل ألفاظه وبيان معانيه وشرح غريبه ووضبط مبانيه كما اختصره السيد العلامة من البدر التمام وحذفت منه مذاهب الهدوية والرد عليها وزدت فيه بعض الزيادة المناسبة للمقام ومراعاة السيد صاحب السبيل وبالشرح صاحب البدر التمام قاصدا بذلك وجه الله تعالى تم التقريب للطالين له والتأطرين فيه معرضا عن إطالة القول والقبيل الاما تضح به السبيل وارتبط به الدليل متجنباً للايجازات الخلل والاطناب الممل وقد أتى بالفائدة الزائدة على ما في الاصل رجاء للعائدة والله أسأل أن يجعله خالص الوجهة نافعاً لمن توجه اليه وتمسك به قال رضي الله تعالى عنه\* (الحمد لله) افتتح به كلامه امتثالاً لما أخرجه ابن حبان والعسكري في الامثال من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وأخرج أبو داود بلفظ كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم من حديث أبي هريرة أيضاً وأخرج ابن ماجه والطبراني بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع ورجله البركة تأليفه لان كل أمر لا يبدأ بالحمد منزوع البركة كما وردت به تلك الاخبار واقتداء بكتاب الله وسلك كماله العلماء المؤلفين قال المناوي الحمد اللغوي الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان والحمد العرفي فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً والحمد القولي حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثبت به على نفسه على لسان أنبيائه ورسله والحمد القلي الاتيان بالاعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى اه

والله اسم المعبود المستحق لجميع المحامد (على نعمه) جمع نعمة قال الرازي النعمة المنقعة  
المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وقيل النعم بالكسر المنعم به وبفتح النون التمتع ومنه ونعمة  
كانوا فيها قافا كهين وبضمها السرور (الظاهرة والباطنة) أخرج البيهقي في شعب الايمان عن ابن  
عباس في قوله تعالى وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة يرفعها قال أما الظاهرة فاسوى من خلقك  
وأما الباطنة فساو من عورتك ولو أبداها لقلنا أهلك من سواهم وفي رواية عنه موقوفة  
الظاهرة الاسلام والباطنة كل ما ستر عليك من الذنوب والعيوب والحدود أخرجه ابن مردويه  
وأخرج الديلمي وابن الجار عن مرفوعاً أما الظاهرة فالاسلام وما سوى من خلقك وما أسبغ عليك  
من رزقه والباطنة ما ستر من عملك وقال مجاهد الظاهرة هي لاله الا الله على اللسان وباطنها  
في القلب وفسرهما الشارح بما هو معروف (١) ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى  
بالاعتقاد (قديم وحديثاً) حالان من نعمه والقديم ما تقدم زمانه على الزمن الحاضر والحديث  
ما حضر من نعم الرب قديمة على عبده من حين نفخ فيه الروح ثم في كل آن من آتات زمانه فهي  
مسبغة عليه في قديم زمانه وحديثه وحال تكلمه قال تعالى وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة  
أو المراد بقديم النعم ما أنعم به على الآباء فانهم أنعم على الأبناء كما أمر بنى اسرائيل بذكر نعمه التي أنعم  
بهم على آباءهم فقال اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم الآية في موضع من القرآن الكريم  
وبالحديث ما أنعم الله على عبده من حين نفخ فيه الروح فهي حادثة تنظر الى النعمة على الآباء  
(والصلاة والسلام) لما كانت الكمالات الدينية والدنيوية وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة  
من الجنب الاقدس الالهى على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ناسب  
ارداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامتثالاً (٢) لآية صلو عليه وسلموا تسليماً والحديث  
كل كلام لا يذكر الله فيه ولا يصلى على فيه فهو أقطع أقطع محقوق البركة والصلاة من الله لرسوله  
تشریفه وزيادة تكريمه وقيل المراد منها آية الوسيلة التي طلب صلى الله عليه وآله وسلم من  
العباد أن يسألوها وقوله والصلاة عطف اسمية على اسمية وهل هما خبريتان أو انشائيتان فيه  
خلاف بين المحققين والحق أنهم ما خبريتان لفظا يراد بهما الانشاء وقوله السلام قال الراغب  
هو والسلامة التعري من الآفات الباطنة والظاهرة والسلامة الحقيقية لا تكون الا في الجنة  
لان فيها بقاء بلا فناء وعناء بلا فقر وعز بلا ذل وصحة بلا سقم (على نبيه) وهو المنبئ عن الله بما  
نسكن اليه العقول الزاكية وتطمئن القلوب السليمة والنبوة سفارة بين الله وبين عباده لازاحة  
عالمهم في معاشهم ومعادهم وازالة خللهم في دينهم ودنياهم (ورسوله) قال البغوي الرسول من  
بعثه الله بشريعة مجمدة يدعوا الناس اليه والنبي أعظم منه والاضافة الى ضميره تعالى في رسوله وما  
قبله عهدية اذ المعهود هو محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزاده يانا قوله (محمد) فانه عطف بيان على  
نبيه وهو علم مشتق من جد أي كثير الخصال التي يحمد عليها فهو أبلغ من محمود لان هذا مأخوذ  
من المزدود الذي من الثلاثي وأبلغ من أحمد لانه أفعل تفضيل من الحمد وفي المسئلة خلاف  
وحدال واختار ما ذكرناه وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل الهدى النبوي (وآله)  
جاء به امتثالاً للحديث التعليم وفيه الدعاء لآل بعد الدعاء له صلى الله عليه وآله وسلم (وصحبه) اسم  
جمع لصاحب وفي المراد بهم أقوال اختار المساتن في النجدة أن الصحابي من لقي النبي وكان مؤمناً

(١) فقال الظاهرة المشاهدة  
المدركة بالحواس والباطنة  
العقولة أو الظاهرة ما يعرف  
والباطنة ما لا يعرف اه  
أبو النصر على حسن خان

(٢) عطف على قوله لذلك  
فهو تعليل للاتبان بالصلاة  
بأمرين أحدهما مجازاة  
لن فاضت على يديه الخيرات  
للانام والثاني أنه لا امتثال  
لقوله صلو عليه الآية اه  
أبو النصر

ومات على الاسلام ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الثناء عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثناء على الرب لانهم الواسطة في ابلاغ الشرائع الى العباد فاستحقوا الاحسان اليهم بالدعاء لهم (الذين ساروا في نصرة دينه) صفة لهما والمراد بالسير هنا الجد والاجتهاد والنصر والنصرة العون والدين وضع الهى يدعو اولى الابواب الى القبول بما جاء به الرسول وفي وصفهم بهذا الاشارة الى أنهم استحقوا الذكروا بالدعاء بذلك (سيرا) مصدر نوى لوصفه بقوله (حينئذ) فان المصدر اذا اُضيف ووصف كان للنوع والحديث السريع كما في القاموس (وعلى أتباعهم) أى أتباع الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الانبياء) اقتباس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم العلماء ورثة الانبياء أخرجه أبو داود وقد ضعف واليه أشار بعض علماء الآل فقال

العلم ميراث النبي كذا أتى \* في النصر والعلماء هم ورثته  
ما خلف المختار غير حديثه \* فينا فذلك متاعه وأثاته

(أكرمهم) فعل تعجب (وارثا) نصب على التمييز وهو ناظر الى الاتباع (وموروثا) ناظر الى من تقدمهم وفيه من البديع الف والشر مشوشا ويحتمل عود الصفتين الى الكل من الآل والصحب والاتباع فان الآل والصحب ورثوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورثوه للاتباع فهم وارثون وموروثون وكذلك الاتباع ورثوا علوم من قبلهم ورثوها للاتباع ولعل هذا أولى لعمومه (أما بعد فهذا مختصر) في القاموس اختصار الكلام أو جزؤه (يشتمل) يحتوى (على أصول) جمع أصل وهو أسفل الشيء كما في القاموس وفي الاصطلاح ما يبقى عليه غيره (الادلة) جمع دليل وهو في عرف الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه الى مطلوب خبري وعند الميزانيين ما يلزم من العلم به العلم بشي آخر وازدادة الأصول الى الادلة بيانية وهي اثنان الكتاب والسنة فقط وأما الاجماع فتعذر وأما القياس فالجلى منه (الحديثية) صفة للأصول مخصصة من غير الحديثية وهي نسبة الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما أكرم هذه النسبة وأشرفها (للأحكام) جمع حكم وهو عند أهل الأصول خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلف من حيث انه مكلف وهي خمسة الوجوب والتحريم والنسب والكرهة والاباحة (الشرعية) وصف للأحكام يخصصها بضامن العقلية القياسية والشرع ما شرعه الله لعباده كما في القاموس وفي غيره الشرع النهج الطريق الواضح واستعمل للطريقة الالهية من الدين (حررته) الضمير للمختصر وفي القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه وفي غيره تهذيب الكلام وتنقيحه (محريرا) مصدر نوى لوصفه بقوله (بالفعا) في القاموس البالغ الجيد (ليصير) علة لحررته (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء هو الكف والمثل (نابغا) من نبغ قال في القاموس التابعة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على ليصير (به الطالب) لادلة الأحكام الشرعية الحديثية (المبتدى) فإنه قد قرب له الادلة وهذبا (ولا يستغنى عنه الراغب) في العلوم السنية السنية (المنتهى) البالغ نهاية مطلوبه لان رغبته تبعه على أن لا يستغنى عن شيء فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقد ينسب عقب) من عقبه اذا خلفه كما في القاموس أى في آخر كل حديث من أخرجه من الأئمة (من ذكر اسناده وسياق طريقه) (لارادة نصيح الامة) علة لذكر من

خرج الحديث لان في ذكر من أخرجه عدة نصوص للامة منها بيان أن الحديث ثابت في دواوين الاسلام ومنها أن قد تداولته الأئمة الاعلام ومنها أنه قد تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين واعلال ومنها الارشاد المنتهى أن يراجع أصولها التي منها اتقى هذا المختصر وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة وما قيل في الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الاحاديث (فالمراد) أي مرادى (بالسبعة) حيث يقول عقب الحديث أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالابدال من لفظ العدد (أحمد) بن محمد بن حنبل ولد في شهر ربيع الاول سنة ١٦٤ وطلب هذا الشأن صغيرا ورحل طلبه الى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على امامته وتقواه وورعه وزهاده قال أبو زرعة كان يحفظ ألف ألف حديث وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وحسنها وضعها وانتقادها فلم يدخل فيه الا ما يحتج به مع كونه اتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث توفي سنة ٢٤١ على الاصح ببغداد وقبره بهم معروف وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة قال الشافعي خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم منه (والبخاري) هو الامام القدوة في هذا الشأن محمد بن اسمعيل البخاري مولده في شوال سنة ١٩٤ طلب هذا الشأن صغيرا وورد على بعض مشايخه غلطا وهو في إحدى عشرة سنة فاصح كتابه من حفظه سمع الحديث ببغداد بخاري ثم رحل الى عدة أماكن وسمع الكثير الطيب وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث بمكة وقال ما أدخلت فيه الا صحيحا وحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد أفرده السيد محمد بن اسمعيل الامير ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطرا صالحا في مقدمة فتح الباري وكانت وفاته بقرب سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد النطر سنة ٢٥٦ عند اثنتين وستين سنة الاثلاثة عشر يوما ولم يخلف ولدا (ومسلم) هو الامام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة ٢٠٤ وطلب علم الحديث صغيرا وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحه الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته وحازة نفائس التحقيق والعلماء في المناضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله

تشاجر قوم في البخاري ومسلم \* لدى وقالوا أي ذين يقدم

فقلت لقد فاق البخاري صحة \* كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الاحد لاربع بقين من شهر رجب سنة ٢٦١ ودفن يوم الاثنين ببغداد وقبره بهامش شهر مزور (وأبو داود) هو سليمان بن الاشعث السجستاني مولده سنة ٢٠٢ سمع الحديث من أحمد وغيره وعنه خلائق كالترمذي والنسائي قال كتب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسمائة ألف حديث انتخب منها ما تضمنه كتاب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثماني مائة ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها على أحمد فاستجاده واستحسنه قال الخطابي هو أحسن وضعها وأكثر فقهها من الصحيحين وقال ابن الاعرابي من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يحتج الى شيء معه مامن العلم ومن ثم صرح الغزالي بأنه يكفي المجتهد في أحاديث الاحكام وتبعه أئمة على ذلك توفي سنة ٢٢٥ (الترمذي) هو أبو



عيسى محمد بن عيسى بن سورة نسبة الى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ لم يذكر الذهبى ولا ابن  
الاثير ولادته سمع الحديث عن البخارى وشيوخه وكان اماما ثابته ان كآب السنن وكتاب العمل  
وكان ضريرا قال عرضت كتابي هذا على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان في بيته  
فكانت في بيته نجي يتكلم توفي بترمذى و آخر رجب سنة ٢٦٢ (والنسائي) هو أحمد بن شعيب  
الخراساني ذكر الذهبى ان مولده سنة ٢١٥ سمع من أئمة هذا الشأن في عدة أماكن وبرع وتفرد  
بالمعرفة والاتقان وعلموا الاسناد واستوطن مصر قال أئمة انه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح  
وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثا ضعيفا توفي يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة  
٣٠٣ بالرملة ودفن ببيت المقدس (وابن ماجه) هو محمد بن يزيد بن عبد الله القزويني وولده  
سنة ٢٠٢ طلب هذا الشأن وطاف البلاد وسمع أصحاب مالك والليث روى عنه خلائق وكان  
أحد الاعلام وألف السنن وفيها أحاديث ضعيفة بل منكورة نقل عن الحافظ المزني ان غالبها تنرد به  
الضعف ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ الى الخمسة وأول من أضاف ابن ماجه الى  
الخمس أبو الفضل بن طاهر في الأطراف ثم الحافظ عبد الغنى في كتابه أسماء الرجال توفي يوم الثلاثاء  
لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وأخمس وسبعين ومائتين \* (فائدة) هؤلاء الأئمة السبعة هم من  
أهل القرون الاربعة المشهود لها بالخير بناء على حديث أخرجه مسلم في صحيحه في هذا الشأن وهم  
قد بلغوا فوق ما اشتراطوه للمجهتد المطلق من شروط الاجتهاد وآلاته وأسبابه ومعداته والله  
يختص برحمته من يشاء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وأما مؤلفاتهم النافعة الممتعة من أنواع  
الصالح والسنن فهي من أفضل الكتب الثمينة المؤلفة في مله الاسلام بعد كتاب الله تعالى  
وما أقيع للمسلمين الانعماض عن ذلك والاعتكاف على أساطير الرأى ودساتير القياس وما غننا لك  
(وبالسنة) اذا قال أخرجه الستة (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأصحاب الامهات الست  
(وبالخمس من عدا البخارى ومسلم وقد أقول) عوضا عن قوله الخمسة (الاربعة) وهم أهل  
السنن اذا قيل أصحاب السنن (وأحد) المراد (بالاربعة) عند اطلاقه لهم (من عدا الثلاثة  
الاول) الشيخين وأحمد (و) المراد (بالثلاثة) عند اطلاقه لهم (من عداهم) أى الشيخين  
وأحمد والذى عداهم هم الاربعة أصحاب السنن (وعدا الاخير) وهو ابن ماجه في اربا الثلاثة  
أبو داود والترمذى والنسائي (و) المراد (بالمثقف) اذا قال مثقف عليه (البخارى ومسلم) فانهما  
إذا أخرجا الحديث جميعا من طريق صحابي واحد قيل له مثقف عليه أى بين الشيخين وقد لا أذكر  
معهما أى الشيخين (غيرهما) كان يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيمكنه بنسبته  
الى الشيخين (وما عدا ذلك) أى ما أخرجه غير من ذكر كإبن خزيمة والبيهقي والدارقطني (فهو  
مبين) بذكره صريحا \* (وسميته) أى المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغ المكنان بلوغا وصل  
اليه كافي القاموس والمرام الطلب والمعنى الاضافى وصولى الطلب بمعنى المطلوب أى فالمراد وصولى  
مطلوبى (من) جمع (أدلة الاحكام) ثم جعله اسما للمختصره ويحتمل انه أضافه الى منعول المصدر  
أى بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الاحكام (والله) بالنصب منعول (أسأله) قدم عليه لافادة  
الحصر أى لأسأل غيره (أن لا يجعل ما علمنا علينا وبالا) بفتح الواو الشدة والثقل كفى القاموس  
أى لا يجعله له شدة في الحساب وثقلا من جملة الاوزار اذا الاعمال الصالحة اذا لم تخلص لوجه الله

انقلب أوزاراً وآثاماً (وان يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى) أنزهه عن كل قبيح وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته وكثير ما قرن التسبيح بصفة العلو كسبحان ربى الأعلى وسبح اسم ربك الأعلى

### \*(كتاب الطهارة)\*

بدأ بالطهارة اتباعاً للسنة المصنفة في ذلك وتقديماً للامور الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهي الصلاة ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهير به أصالة قدمه فقال

### \*(باب المياه)\*

الباب لغة ما يدخل منه ويخرج وهو هنا مجاز والمياه جمع ماء أصله موه وهو خنس يقع على القليل والكثير إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع فان فيه ما ينهى عنه وفيه ما يكره \* (عن أبي هريرة) رضى الله عنه اختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً قال ابن عبد البر في الاستيعاب الآن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن اليه القلب في اسمه في الاسلام ثم قال فيه مات في المدينة سنة ٥٩ وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع وقيل بالعقيق (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر) أى في حكمه والبحر الماء الكثير والمالح فقط كما في القاموس (هو الطهور) بفتح الطاء هو المصدر اسم ما يطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس قال سيبويه انه بالفتح لها ولم يذكره صاحب القاموس ولا الجوهرى بالضم (ماؤه والحل) مصدر حل الشيء ضد حرم ولفظ الدارقطني الحلال (مبته) قال الزرقاني في شرح الموطأ هذا الحديث أصل من أصول الاسلام تلقته الامة بالقبول وتداولته فقهاء الامصار في سائر الاعصار في جميع الاقطار ورواه الاثمة الكبار ثم عد من رواه ومن صححه والحديث وقع جواباً عن سؤال كافي الموطان أبا هريرة قال جاء رجل وفي مسند أحمد من بنى مدح وعند الطبراني اسمه عبد الله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انما ركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفنتوضأ به وفي لفظ أبي داود وجماء البحر فقال صلى الله عليه وآله وسلم هو الطهور الحديث فافاد ان ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية الا ما سياتى من تخصيصه بما اذا تغيرت أحد أوصافه وأجاب بهذا ولم يقل نعم ليقرن الحكم بعلمته وهي الطهورية المتناهية في بابها وزاده حكاه يسأل عنه وهو حل مبتته قال ابن العربي وذلك من محاسن الفتوى ان يجي في الجواب بأكثر مما سأل عنه تنميماً للفائدة وإفادة لمعلم آخر غير المسؤل عنه ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة الى الحكم والمراد بمبته ما مات فيه من دوابه مما لا يعيش الا فيه (أخرجه الاربعة وابن أبي شيبه) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه صاحب المسند والمصنف هو من شيوخ الشيخين وأبي داود وابن ماجه قال الذهبي في حقه الحافظ العديم النظر ثبت التحرير (واللفظ له) أى لابن أبي شيبه وغيره من ذكر آخر جوهه بمعناه (وابن خزيمة) قال الذهبي الحافظ الكبير امام الأئمة شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة انتهت اليه الامامة والحفظ في عصره بخراسان (والترمذي) وقال في عقب سرده هذا حديث حسن صحيح وسألت محمد بن اسمعيل البخارى عن هذا الحديث فقال حديث صحيح هذا الفظه كما في مختصر السنن للحافظ المنذرى وحقيقة الصحيح عند المحدثين ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل بالسند غير معطل ولا شاذ هذا وقد ذكر المصنف لهذا الحديث في التلخيص

تسع طرق عن تسعة من الصحابة ولم تخل طريق منها عن مقال الأئمة قد جزم بحكمة من سمعت  
 وصحبه ابن عبد البر وابن منده وابن المنذر وأبو محمد البغوي قال المصنف وقد حكم بحكمة جله من  
 الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه \* (وعن أبي سعيد) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجي  
 الأنصاري (الخدري) بضم الخاء المهجمة وسكون الذال نسبة إلى خدرة حى من الأنصار كافي  
 القاموس عاش ٨٦ سنة ومات في أول سنة ٢٤ حدث عنه جماعة من الصحابة في الصحيحين  
 أربعة وثلاثون حديثاً (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الماء طهور لا ينجسه شيء  
 أخرجه الثلاثة) هم أصحاب السنن ماعدا ابن ماجه (وصحبه أحمد) قال المنذري في مختصر السنن  
 أنه تكلم فيه بعضهم وحكى عن أحمد أنه قال حديث بئر بضاعة صحيح وقال الترمذي حسن وقد  
 جوده أبو أسامة ولم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة وقد روى من غير  
 وجه عن أبي سعيد وفي الباب عن ابن عباس وعائشة انتهى والحديث له سبب وهو أنه قيل لرسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر طرح فيها الخيض ولحم الكلاب والنتن  
 فقال الماء طهور الحديث هكذا في سنن أبي داود وفي لفظ فيه أن الماء كما ساقه المصنف رحمه الله  
 تعالى \* (فائدة) \* قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه فورد حديث الباب وحديث القلتين  
 وحديث صب ذنوب من ماء على بول الأعرابي وحديث الاستيقاظ وحديث البول في الماء البائم  
 وحديث ولغ الكلب في الأناء وهي أحاديث ثابتة سمي في جميعها في كلام المصنف ثم اختلفت آراء  
 العلماء في الماء إذا خالطه نجاسة ولم تغرأ حداً وأصافه فذهب مالك والظاهرية إلى أنه طهور قليل كان  
 أو كثيراً عملاً بحديث الباب وإنما حكموا بعدم طهورة ما غبرت النجاسة أحداً وأصافه لادلة أخرى  
 أراجاع على ذلك وذهبت الحنفية والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل نضره النجاسة مطلقاً وكثير  
 لا نضره إلا ما غبرت بعضاً وأصافه وتحديد القليل والكثير لم ينض على حدودهم ما دليل فاقرب  
 الأقاويل بالنظر إلى الدليل ما أسلفناه وهو قول جماعة من الصحابة \* (وعن أبي أمامة) بضم الهمزة  
 اسمه صدق (الباهلي) نسبة إلى باهلة قوم كافي القاموس واسم أبي عبد عجلان قال ابن عبد البر لم  
 يختلفوا في ذلك سكن حص ومات به سنة ٨١ أو سنة ٨٦ قيل هو آخر من مات من الصحابة بالشام  
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه  
 ولونه) المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقي (أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم) هو محمد بن  
 ادريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام ولد سنة ١٩٥ قال النسائي ثقة توفي في شعبان سنة ٢٢٢  
 وله اثنتان وثلاثون سنة وإنما ضعف الحديث لأنه من رواية رشدين بن سعد وهو متروك وحقيقة  
 الحديث الضعيف هو ما اختلف فيه أحدث شروط الصحيح والحسن وله ستة أسباب معروفة في الأصول  
 (وللبهقي) أبي بكر أحمد بن الحسين شيخ خراسان له التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها وبيهقي  
 بلد قرب نيسابور أي رواء بلفظ (الماء طهور إلا أن تغر ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة) أي بسببها  
 (تحدث فيه) قال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال الشافعي يروى عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مشله وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه والمراد  
 تضعيف رواية الاستثناء لأصل الحديث فقد ثبت في حديث بئر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد  
 أجمع العلماء على القول بحكمها قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت  
 فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس فالاجماع هو الدليل لهذه الزيادة \* (وعن

عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما كان من أوعية العلم توفي بمكة سنة ٢٣ ودفن بها في مقبرة المهاجرين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث) بفتح المعجمة والموحدة (وفي لفظ لم ينحس) بفتح الحيم وضمها كافي القاموس (أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة والحاكم) محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن السبع ولد سنة ٢٢١ طلب هذه الشأن ورحل إلى العراق ورجع ثم جال في خراسان وما وراء النهر وسمع من أبي شيخ أو نحو ذلك حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي والبيهقي وخلاتق له التصانيف الفائقة مع التقوى والديانة وتاريخ نيسابور وغير ذلك توفي في صفر سنة ٤٠٥ (وابن حبان) بكسر الحاء وتشديد الموحدة هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي سمع أئمة لا يحصون من مصر إلى خراسان حدث عنه الحساكم وغيره وكان من حفاظ الآثار وفقهاء الدين وفنون العلم صنف المسند الصحيح وكأب الضعفاء وفقه الناس بسمرة فقد قال الحاكم كان من أوعية العلم والنقمة واللغة والوعظ ومن عقلاء الرجال توفي في شوال سنة ٥٥٤ وهو في عشر الثمانيين وقد ذهب إلى هذا الحديث الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلتهين قال الترمذي وهو قول الشافعي وأحمد واسحق قالوا إذا كان الماء قلتين لم ينحس شيء لم يتغير ريحه أو طعمه أو لونه قالوا ليكون نحو من خمس قرب انتهى قال محمد بن اسحق التلهي الحرار والقله التي يستقي فيها وغيرهم اعتذروا عن العمل به بالاضطرار في شتمه وبجهالة قدر القلة وباحتمال معناه وبكونه ليس في الصحيحين وقد أجاب الشافعية عن هذا كله إلا أن أريج الأقاويل كلها في هذه المسئلة قول مالك وله دل الأدلة \* (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم) هو الراكد الساكن ويأني وصفه بأنه الذي يجري (وهو جنب أخرجه) بهذا اللفظ (مسلم والبخاري) رواية بلفظ (لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) برفع اللام على أنه خبر لمخبر وفي أي ثم هو وجوز جزمه عطف على موضع يبولن ونصبه بتقدير أن على الخاق ثم بالواو والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاغتسال فيه سواء رفعت اللام أو نصبت ولا يستفاد النهي عن كل واحد على انفراده من رواية البخاري إنما تنفيد النهي عن الجمع ورواية مسلم تنفيد النهي عن الاغتسال إذا لم تنفد رواية البخاري نعم رواية أبي داود بلفظ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه تنفيد النهي عن كل واحد على انفراده (ولمسلم) في رواية (منه) بدلا عن قوله فيه فالأولى تنفيدان لا يغتسل فيه بالانغماس مثلا والثانية تنفيدانه لا يتناول منه ويغتسل خارجه (ولأبي داود) بلفظ (ولا يغتسل فيه) عوض من ثم يغتسل (من الجنابة) عوضا عن قوله وهو جنب وقوله هنا ولا يغتسل دل على النهي عن كل واحد من الأمرين على انفراده قال المالكية النهي عنه للتعب وهو طاهر في نفسه ويجوز التطهر به لأن النهي عندهم للكرهية وعند الظاهرية أنه للتحريم وإن كان النهي تعبدا لا لاجل التحميس لكن الأصل في النهي التحريم وفي البول في الماء أقوال وهو أنه لا يحرم في الكثير الجاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث والأولى اجتنابه إلا أن في مجمع الزوائد عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يمال في الماء الجاري رواه الطبراني ورجاله ثقات والنهي يدل على التحريم أذهوا الأصل فيه وأما القليل

الجاري فقليل بكره وقيل يحرم وهو الاول قال في الشرح ولو قيل بالتحریم أى في الكثير الراكد  
لكان أظهر وأوفق نظاهر النهي وان كان قليلا راكدا فالصحيح التحريم للحديث قال أحد لا يلحق  
به غيره بل يختص بالحكم بالبول وقال الجمهور يلحق به غيره كالتغائط قالوا اذا بال في اناء وصبه في  
الماء الدائم فالحكم واحد وحكم الوضوء فيه أى في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء وحكم  
الغسل اذا الحكم واحد وقد ورد في رواية ثمة وضأ منه أخرجهما عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة  
والترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي هريرة مرفوعا وأخرجه الطحاوي وابن حبان  
والبيهقي بزيادة ويشرب \* (وعن رجل صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل المرأة بفضل الرجل) أى بالماء الذي يفضل من غسل الرجل  
(أو الرجل بفضل المرأة) مثله (وايغتفراف) من الماء عند اغتسالا لهما منه (جميعا) أخرجه أبو داود  
والنسائي واسناده صحيح) إشارة الى رد قول البيهقي حيث قال انه في معنى المرسى وقول ابن حزم  
ان أحذر وانه ضعیف أما الاول فلان إمام الصحابي لا يضر لان الصحابة كلهم عدول عند  
المحدثين وأما الثاني فلانه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الاودي وهو ثقة قال المصنف  
في فتح الباري ان رجاله ثقات ولم نقف له على علة فلهذا قال هنا وهو صحيح نعم هو معارض لما يأتي  
\* قوله في الحديث التالي \* (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما هو حيث أطلق بحجر الامة وحبرها  
عبد الله بن العباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وشهرة امامته في العلم ببركات الدعوة النبوية  
بالحكمة والفقه في الدين والتأويل يغني عن التعريف به توفي بالطائف سنة ٦٨ في آخر أيام  
ابن الزبير بعد أن كف بصره (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة أخرجه  
مسلم) من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال علي والذي يخطر على بالي ان أبا الشعثاء أخبرني وذكروا  
الحديث وأعله قوم بهذا التردد ولكنه قد ثبت عند الشيخين بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد ولا تعارض لانه يحتمل انهما كانا يغتفران معانيم المعارض قوله  
(ولا صحاب السنن) أى من حديث ابن عباس كما أخرجه الترمذي ونسبه الى أبي داود (اغتسل  
بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنة فناء) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(ليغتسل منها فقالت انى كنت جنبا) أى وقد اغتسلت منها (فقال ان الماء لا يجنب) في  
القاموس جنب أى كفرح وجنب أى ككفرم فيجوز فتح النون وضمها هذا ان جعلته من الثلاثي  
ويصح من أجنب يجنب وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو اصابة الجنابة (وصححه الترمذي)  
وقال هو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي (وابن خزيمة) ومعنى الحديث قد ورد من طرق وقد  
أفادت معارضة الحديث الماضي وانه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ويقاس عليه العكس  
لمساواته وفي الامرين خلاف والاظهر جواز الامرين وان النهي محمول على التنزيه (قال  
الترمذي) في حديث ميمونة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد  
من الجنابة هذا حديث حسن صحيح وهو قول عامة الفقهاء ان لا بأس ان يغتسل الرجل من اناء  
واحد قال وعن رجل من غفار قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فضل طهور المرأة  
قال وكره بعض الفقهاء الوضوء بفضل طهور المرأة وهو قول أحمد واسحق كرها فضل طهورها  
ولم يربا بفضل سواها بأسا \* (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله



عليه وسلم ظهور) الاظهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها القتان (اناء) احدثكم اذا ولغ فيه الكلب  
 في القاموس ولغ الكلب في الاناء وفي الشراب بلغ كيهب وبالغ وكورث ودخل شرب ما فيه  
 باطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فركه (ان يغسله) أى الاناء (سبع مرات أو لاهن  
 بالتراب أخرجه مسلم ولم وفي لفظه فليرقه) أى الماء الذي ولغ فيه (وللترمذى أخرهن) أى  
 السبع (أو أو لاهن) وانظروا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغسل الاناء  
 اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أو لاهن أو أخرهن بالتراب قال هذا حديث حسن صحيح وهو  
 قول الشافعي وأحمد وسحق انتهى دل الحديث على أحكام أهلنا نجاسة فم الكلب والحق  
 به سائر بدنه قياسا عليه والقول بنجاسته قول الجماهير الثاني وجوب سبع غسلات للاناء  
 وهو واضح الثالث وجوب الترتيب للاناء وقوله اناء احدثكم الاضافة ملغاة مثلا لان حكم  
 الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملك الاناء وكذا قوله ان يغسله لا يتوقف على ان يكون مالك  
 الاناء هو الغاسل وقوله في لفظ فليرقه هي من ألفاظ رواية مسلم وهي أمر بارأفة الماء الذي  
 ولغ فيه الكلب أو الطعام وهي أقوى الأدلة على النجاسة اذا المراق أعمن من أن يكون ماء أو طعاما  
 فلو كان طاهرا لم يؤمر بارأفته لما عرفت الآن المصنف نقل في القتح عدم صحة هذه اللفظة عند  
 الحفاظ قال ابن عبد البر لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش وقال ابن منده لا يعرف  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجه من الوجوه قلت وأهمل المصنف ذكر الغسل الثامنة  
 وقد ثبت عند مسلم وعنده الثامنة بالتراب قال ابن دقيق العيد انه قال به الحسن البصري ولم يقل  
 بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدمين والحديث قوى فيها ومن لم يقل به يحتاج الى تأويله بوجه  
 فيه استكرام انتهى قلت والوجه في تأويله ذكره النووي والدميري في شرح المنهاج ولا يخفى  
 ان طي المصنف لذكرها وتأويل من أخرجهما الى الجواز كل ذلك محاماة على المذهب والحق مع  
 الحسن البصري وهو ظاهر الحديث والله أعلم\* (وعن أبي قتادة) بفتح القاف اسمه في أكثر  
 الاقوال الحرث بن ربيع بكسر الراء الانصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد  
 أحد أو ما بعدهما توفي سنة ٥٤ بالمدينة وقيل بالكوفة في خلافة علي عليه السلام وشهد معه  
 حروبه كلها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهرة) والحديث له سبب وهو أن باقتادة  
 سكب له وضوء فقامت هرة تشرب منه فأصغى لها الاناء حتى شربت فقبيل له في ذلك فقال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انها ليست بنجس) أى فلا ينجس ما لا يسته (انما هي  
 من الطوافين) جمع طواف (عليكم) قال ابن الاثير الطائف الخادم الذي يخدمك برفق وعناية  
 والطواف فعال منه شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله أخذ من قوله تعالى  
 بعدهن طوافون عليكم يعني الخدم والمالك وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم  
 زيادة لفظ والطوافات جمع الاول مذ كراسا لما نظر الى ذكره والهرو الثاني مؤثنا لما نظر الى  
 انما وفي التعليل اشارة الى انه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابسها  
 لهم ولما في منزلهم خفف على عبادته يجعلها غير نجس رفعا للرجح (أخرجه الاربعة وصححه  
 الترمذى وابن خزيمة) وصححه أيضا البخاري والعقيلي والدارقطني قال الترمذى وهو قول أكثر  
 العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد

واسحق لم يروا بسور الهرة بأسا وهذا أحسن شئ في هذا الباب وقد جرد مالك هذا الحديث عن  
 اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ولم يأت به أحد أتم من مالك انتهى وبالجمله فالحديث دليل على طهارة  
 الهرة وسورها وان باشرت نجسا وأنه لا تقييد لطهارة فها بر زمان وقيل لا يطهر فيها إلا بعض زمان  
 من ليلة أو يوم أو ساعة أو شرب الماء أو غيبته حتى يحصل ظن بذلك أو بر وال عين النجاسة من  
 فيها وهذا الأخير أوضح الأقوال لأن مع بقاء عين النجاسة في فيها فالحكم بالنجاسة لتلك العين  
 لآلئها فان زالت العين فقد حكم الشارع بانها ليست بنجس \* (وعن أنس بن مالك) رضى الله  
 عنه هو أبو حمزة أنصاري نجاري خزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ قدم المدينة  
 الى وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدم صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن عشرين وتسع أو ثمان أقوال  
 سكن البصرة من خلافة عمر ليقفه الناس وطال عمره الى مائة وثلاث سنين وقيل أقل من ذلك قال  
 ابن عبد البر أصح ما قيل تسعة وتسعون سنة وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة احدى  
 أو اثنتين أو ثلاث وتسعين (قال جابر أعرابي) يفتح الهمزة نسبة الى الاعراب وهم سكان البادية  
 سواء كانوا عربا أو عجماء وقد ورد تسميته انه ذو الخو بصره اليماني وكان رجلا حافيا وقيل الاقارع  
 ابن حابس وقيل عيينة بن حصن (فقال في طائفة المسجد) ناحيته والطائفة القطعة من الشئ  
 (فزجره الناس) بالراى وجيم فراء أى نه روه وفي لفظ فقام اليه الناس ليقعوا به وفي أخرى  
 فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معه (فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم) بقوله لهم دعوه وفي لفظ لا ترزموه (فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذنوب)  
 يفتح الذال المعجمة وهى الدلو المملأى ماء وقيل العظيمة (من ماء) نأ كيد والافقد أفاده لفظ الذنوب  
 وفي رواية سحلا يفتح السين وسكون الجيم وهى بمعنى الذنوب (فأهريق عليه) أصله فأريق عليه  
 ثم أبدلت الياء من الهـ ذرة فصا فهر يق عليه وهو رواية ثم زيدت همزة أخرى بعد ابدال الاولى  
 فقيل فأهريق (متفق عليه) عند الشيخين كما عرفت وروى نحوه الترمذى عن أبي هريرة وقال  
 هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحد واسحق انتهى قلت  
 دل الحديث على نجاسة بول الأذى وهو اجاع وعلى ان الارض اذا تخبست طهرت بالماء كسائر  
 المتنجسات وحديث ذكاة الارض يبسها ذكراه ابن أبي شبة موقوف ليس من كلامه صلى الله  
 عليه وآله وسلم كما ذكره الرزاق حديث أبي قلابة موقوف عليه بلفظ جفوف الارض طهورها  
 فلا تقوم به حاجة والحديث ظاهر فى أن صب الماء يطهر الارض رخوة كانت أو صلبة وقيل لا بد  
 من غسل الصلبة وورد في بعض طرق هذا الحديث انه قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا ما بال  
 عليه من التراب فالقوموا واهريقوا على مكانه ماء قال المصنف فى التلخيص له اسنادان موصولان  
 وفيهما ما قال انتهى وفى الحديث فواتد منها احترام المساجد ومنها الرقى بالجاهل وعدم التعنيف  
 ومنها حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم واطفه فى التعليم ومنها ان الابعاد عند قضاء الحاجة  
 انما هو لمن يريد الغائط لا البول فانه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع صلى الله عليه وآله وسلم  
 وقد بال صلى الله عليه وآله وسلم وجعل رجلا عند عقبه يستتره ومنها دفع أعظم المضرتين  
 بأخفهما لانه لو قطع عليه بوله لأضر به وكان يحصل من تقويمه من محله ما قد حصل من تخيس  
 المسجد تخيس بدنه وثيابه ومواضع من المسجد غير الذى وقع فيه البول أولا \* (وعن ابن عمر)

رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحلت لنا) أى بعد تحريرهما الذى  
 دلت عليه الآيات (ميتتان ودمان فاما الميتتان فالجراد) أى ميتته (والحوت) أى ميتته  
 وأما الدمان (فالتطال) بزنة ككأب (والكبد أخرجه أحمد وابن ماجه وفيه ضعف) لأنه  
 رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال أحمد حديثه منكرو وصححه انه موقوف كما  
 قاله أبو زرعة وأبو حاتم وإذا ثبت انه موقوف فله حكم الرقع لأن قول الصنابى أحل لنا كذا وحرم  
 علينا كذا مثل قوله أمرنا ونهينا فثبت به الاحتجاج ويدل على حل ميتة الجراد على أى حال وجد  
 فلا يعتبر فى الجراد شئ سوا مات حية أنه أو بسبب والحديث حجة على من اشترط موتها  
 بسبب أدى أو بقطع رأسها والاحرم وكذلك يدل على حل ميتة الحوت على أى صفة وجد طافيا  
 كان أو غيره هذا الحديث وحديث الحل ميتته وأما حديث ومات فيه فطنا فلا تأكلوه أخرجه  
 أحمد وأبو داود من حديث جابر بطوله فضيف باقتفاء أئمة الحديث قال النووي لا يجوز  
 الاحتجاج به لو لم يمارضه شئ كيف وهو معارض فلا يخص به العام ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أكل من الغنبرة التى قد فها البحر لاصحاب السرية ولم يسأل بأى سبب كان موتها كما هو معروف  
 فى كتب الحديث والسير والكبد حلال بالاجاع وكذلك مثلها الطحال فانه حلال \* (وعن أبى  
 هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وقع الذباب فى شراب  
 أحدكم وفى لفظ فى طعام (فليغمسه) زاد فى رواية البخارى كله وفى لفظ أبى داود تأملوه  
 وفى لفظ ابن السكيت فليقله (ثم لينزعه) فيه ان يهل فى نزعه بعد غمسه (فان فى أحد جناحيه  
 داء وفى الآخر شفاء) هذا تعليل للأمر بغمسه ولفظ البخارى ثم ليطرحه فان فى أحد جناحيه  
 شفاء وفى الآخر داء وفى لفظهما (أخرجه البخارى وأبو داود وزادوا أنه يبقى بجناحه الذى فيه الداء)  
 وعند أحمد وابن ماجه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء والحديث دليل ظاهر على جواز قتله دفعا  
 لضرره وأنه يطرأ ولا يؤكل وان الذباب اذا مات فى مائع فانه لا ينجسه لانه صلى الله عليه وآله  
 وسلم أمر بغمسه ومعلوم انه يموت من ذلك ولا سيما اذا كان الطعام حارا ثم عدى هذا الحكم  
 الى كل ما لانفس له سائله كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك اذا الحكم بعموم علته  
 وينتفى بالتقاء سببه ذكر بعض العلماء انه تأمل فوجده يبقى بجناحه الايسر فعرف ان الايمن هو  
 الذى فيه الشفاء والمناسبة فى ذلك ظاهرة وقد ذكر غير واحد من اطباء ان لسعة العقرب والزنبور  
 اذا ذلك موضعه بالذباب نفع منه نفعاً يئنا ويسكنه وما ذاك الا للمادة التى فيه من الشفاء قالوا  
 ومن عجيب أمره ان رجيعه يقع على الثوب الايض أسود وبالعكس وهو من أكثر الطيور سفاداً  
 وربما نبق عامة اليوم على الإثني \* (وعن أبى واقد) رضى الله عنه اسمه الحرث بن عوف الليثى من  
 أقوال قيل انه شهيد بدار وقيل انه من مسلمة الفتح والاول أصح مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة  
 والليثى نسبة الى ليث لانه من بنى عامر بن ليث قال قدم النبى صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم  
 يخبون أسنة الابل ويقطعون أليات الغنم فقال ما يقطع الخ هذا لفظ الترمذى ولفظ أحمد والحاكم  
 قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وبها نام يعمدون الى أليات الغنم وأسنة الابل  
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قطع من البهيمة) فى القاموس البهيمة كل ذات  
 أربع قوائم ولو فى الماء وكل حى لا يعزى البهيمة أولاد الضأن والمعز ولعل المراد هنا الاخير والاول

لما يأتي بيانه (وهي حية فهو) أي المقطوع (ميت أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) أي قال أنه حسن (واللفظ له) أي للترمذي قال والعمل على هذا عند أهل العلم انتهى ورواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ فهو ميتة والحديث قد روى من أربع طرق عن أربعة من الصحابة أبي سعيد وأبي واقد وابن عمر وتيم الداري والحديث دليل على أنه محرم وسبب الحديث دال على أنه أراد بالبهمة ذات الأربع وهو المعنى الأول لذكره الأبل فيه لا المعنى الآخر الذي ذكره القاموس لكنه مخصوص بما بين من السمك ان كانت ذات أربع أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل حي لا ينز فيخص منه الجراد والسمك وما بين مما لا دله وقد أفاد قوله فهو ميتة أنه لا بد أن تحل المقتوع الحياة لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً

\* (باب الآنية) \*

جمع آناه وهو معروف وانما يوب لها لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام \* (عن حديثه) بضم الحاء (ابن الإيمان) وهما صحابيان جليلان شهدا أحداً وحذيفة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات بالمداثر بعد قتل عثمان بربعين ليلة تسعة خمس أوست وثلاثين) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما) جمع صحفة قال الكسائي أعظم القصاع الحفنة ثم القصعة تليها تشبع العشرة ثم الصحفة تشبع الخمسة ثم المشكلة تشبع الرجلين والثلاثة ثم الصحيفة تشبع الرجل (فأنهما) أنا وهما وصحافهما (لهم) أي للمشركون وإن لم يذكروا فهم معلومون (في الدنيا) أخبار عساهم عليه لأنه أجاز لجهالهم (ولكنكم في الآخرة متفق عليه بين الشيخين) دل الحديث على تحريم الشرب والاكل في آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء كان الآناء خالصة ذهباً أو مخلوطة بالفضة إذ هو مما يشبه آناه ذهب وفضة قال النووي أنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما واختلف في المطلي بهما هل يلحق به ما في التحريم فقل إن كان يمكن فصلهما حرم أجماعاً والا لم يحرم والا قرب أنه إذا أطلق عليه آناه ذهب أو فضة ويسمى به يشبه لفظ الحديث والأفلا والعبرة بتسميته في عصر النبوة فإن جهلت فالأصل الحل وأما المصيب به ما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه أجماعاً وهذا الخلاف فيه في الأكل والشرب وأما غيرهما من سائر الاستعمالات فقل يحرم قياساً لا تتم فيه شرطه والحق عدم تحريم غيرهما ودعوى الإجماع غير صحيحة وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره لأنه ورد بتحريم الأككل والشرب فعبدوا عنه إلى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية وجأوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم ولها نظائر في عباراتهم وكأنه ذكر المصنف هذا الحديث هنا لأفاده تحريم الموضوع في آنية الذهب والفضة لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك والأقرب لهذا الحديث باب الأطعمة والأشربة ثم هل يلحق بالذهب والفضة نفاثس الإحجار كاليواقيت والجواهر فيه خلاف والأظهر عدم الحاقه وجوازه على أصل الإباحة وعدم الدليل الناقل عنها (وعن أم سلمة) رضي الله عنها هي أم المؤمنين زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمها هند بنت أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد هاجر إلى أرض الحبشة مع زوجها وتوفي عنها في المدينة بعد عودهم من الحبشة وتزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بالمدينة سنة أربع من الهجرة وتوفيت سنة ٥٩ أو سنة ٦٢ ودفنت بالبقيع وعمرها  
 أربع وثمانون سنة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي يشرب في اناء الفضة)  
 هكذا عند الشيخين وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله في اناء الفضة والذهب (انما يجزجر)  
 بضم التحتية والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف وصوت البعير عند الجرجر جعل الشرب  
 والجرجر جرجرة (في بطنه نار جهنم متفق عليه) بين الشيخين قال الزنجشري يروي برفع النصار  
 على انها فاعل مجاز والاكثر على نصبها وفاعل الجرجرة هو الشارب قال النووي نصب هو  
 الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل الغريب واللغة وجزم به الأزهري وجهنم بجمجمة  
 لا تنصرف للتأنيث والعلمية اذ هي علم لطبقة من طبقات النار أعادنا الله منها والحديث يدل على  
 ما دل عليه حديث حذيفة الاول \* (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اذ دبغ الاهداب) بزنة كتاب الجلود وما لم يدبغ كافي القاموس ومثله في  
 النهاية (فقد طهر) بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمهما كما يفيد القاموس (أخرجه مسلم)  
 بهذا اللفظ \* (وعند الأربعة) وهم أهل السنن (أي اهداب دبغ) تمامه فقد طهر فالحديث  
 أخرجه الخمسة انما اختلف لفظه وقد روى بالفاظ وذكروه بسبب وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم من  
 بشاة لميمونة فقالت ألا استمتعتن يا هاهنا فان دبغ الأديم طهوره وروى البخاري من حديث  
 سورة قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم مازلنا ندبغ فيه حتى صار شاة والحديث دليل على ان  
 الدبغ مطهر للجلدية كل حيوان وانه لا يطهر ظاهره وباطنه وبه قال علي وابن مسعود وفي  
 المسئلة سبعة أقوال هذا أولاها وأما حديث ابن عكيم يرفعه لا تنتفعه وامن الميتة باهداب ولا عصب  
 أخرجه الترمذي وحسنه حديث مضطرب في سنده وأيضاً في متنه ثم معلى أيضاً بالارسال  
 وبالاقتطاع ولذلك ترك أحمد القول به آخر او كان يذهب اليه أولاً كما قاله عنه الترمذي  
 ولا تعارض الامع الاستواء وهو مقفود ههنا واهتمام اهداب عام في الماء كقول وغيره \* (وعن سلمة بن  
 الحباق) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الواو وحده المكسورة والقاف رضى الله عنه صحابي يعد في  
 البصريين يروي عنه ابنه سنان (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دبغ جلود الميتة  
 طهورها صححه ابن حبان) أي أخرجه وصححه وقد أخرجه غيره بالفاظ عند أحمد وأبي داود  
 والنسائي والبيهقي وابن حبان بلفظ دبغ الأديم ذكره وفي لفظ دبغها ذكاتها وفي أخرى دبغها  
 طهورها وفي لفظ ذكاة الأديم دبغها وفي الباب أحاديث بعينها وهو يدل على ما دل عليه حديث  
 ابن عباس وفي تشبيهه الدبغ بالذكاة اعلام بأن الدبغ في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الاحلال  
 لان الذبح يطهرها ويحل أكلها \* (وعن ميمونة) أم المؤمنين بنت الحارث الهلالية كان اسمها  
 برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة تزوجها في شهر ردى القعدة سنة سبع في  
 عمرة النضية ووفاتها سنة ٦١ وقيل سنة ٥١ وقيل سنة ٦٦ وقيل غير ذلك وهي خالة ابن  
 عباس ولم يتزوج صلى الله عليه وآله وسلم بعدها (قالت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم بشاة يجزونها فقال لو أخذتم اهدابها فقلوا انها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ  
 أخرجه أبو داود والنسائي) وفي لفظ عند الدارقطني عن ابن عباس أليس في الماء والقرظ  
 ما يطهرها وأما رواية أليس في الثت والقرظ ما يطهرها فقال النووي انه بهم هذا اللفظ باطل



لأصله وقال في شرح مسلم يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجسد ويطيبه ويجمع  
 من ورود الفساد عليه كالشت والقرط وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة\* (وعن أبي  
 نعلبة) بفتح الشاء وسكون العين وفتح اللام (الخشي) بضم الخاء وفتح الشين نسبة إلى خشين بن  
 النمر من قضاة واسمه جرحهم بضم الجيم ابن ناشب بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيعة الرضوان  
 وضرب له سهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فاسلموا ونزل الشام ومات بها سنة ٢٥ وقبل غير ذلك  
 (قال قلت يا رسول الله أنا بارض قوم أهل كلب أفنا كل يأتيهم قال لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا  
 غيرها فغسلوها واكلوا فيها متفق عليه) بين الشيخين دل الحديث على نجاسة آنية أهل الكلب  
 وهل هو لنجاسة رطوباتهم أو لجواز أكلهم فيها الخنزير وشرب الخمر أو لكرهه فذهب إلى الأول  
 جماعة وذهب بعضهم إلى طهارة آنيةهم وعلى طهارة رطوباتهم وهو الحق لقوله تعالى وطعام الذين  
 آمنوا الكتاب حل لكم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ من مزادة مشركة والحديث جابر عند  
 أحمد وأبي داود كانغز ومع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من آنية المشركين  
 وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا وقد أخرج أحمد من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعاه  
 يهودي إلى خبز شعير واهاله سحنة بفتح السين والنون فداء معجزة مفتوحة أي متغيرة وحديث  
 الباب محمول على الكراهة للكل في آنيةهم للاستقذار وفي رواية لابي داود وأحمد بلفظ أنا نجور  
 أهل الكلب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
 إن وجدت غيرها الحديث وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآنية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب فيحمل  
 المطلق على المقيد\* (وعن عمران بن حصين) تصغير حصن وعمران هو أبو نجيد تصغير نجد الخراجي  
 الكعبي أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان من فضلاء  
 الصحابة وفقهاهم (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ من مزادة) بفتح الميم فزاي وهي الراوية  
 لا تكون إلا من جلد ين تقام بثالث بينهما للتسع كافي القاموس (أمر أم مشركة متفق عليه) بين  
 الشيخين (في حديث طويل) أخرجه البخاري بالقائظ وهو دليل لما سلف من طهارة آنية المشركين  
 ويدل أيضا على طهور جلد الميتة بالدباغ لأن المراد تين من جلود ذبائح المشركين ويدل على طهارة  
 رطوبة المشركين فإن المرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون القلتين فانهم صرحوا بأنه لا يحمل  
 الجمل قدر القلتين ومن يقول إن رطوباتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء إلا ما غره فالحديث  
 دليل على ذلك\* (وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر  
 فالتخذه مكان الشعب) بفتح الشين لفظ مشترك بين معان المراد هنا الصدع والشق (سلسلة من  
 فضة) في القاموس السلسلة بفتح أوله وسكون اللام اتصال الشيء بالشيء وبكسر أوله دائر من  
 حديد ونحوه والظاهر المراد الأول فيقهر بفتح أوله (أخرجه البخاري) وهو دليل على جواز  
 نصيب الأناقة بالفضة ولا خلاف في جوازه والذي جعلها هو أنس بن مالك حكاية البيهقي وجرحه ابن  
 الصلاح وقال المصنف فيه نظر قال ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل  
 مكانها حلقة من ذهب أفضة فقال له أبو طلحة لا تغرن شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم فتركه هذا لفظ البخاري قلت السلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها فالظاهر أن الصمير في  
 فسلسله في حديث عاصم الأحول رأيت قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان

قد انصدع فسلسله بفضة رواه البخاري للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو حجة لما ذكر

\* (باب ازالة النجاسة وبيانها) \*

أى بيان النجاسات ومطهراتها \* (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النجس أى بعد تحريمها) (تتخذ خلافاً لآخرجه مسلم والترمذى وقال حسن صحيح) فسر الاختاذ بالعلاج لها وقد صارت خيراً ومثله حديث أبى طلبة فأنها لما حرمت النجس سأل أبو طلبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن خمر عنده لا يتام هل يخلها فأمره بارتقاها أخرجه أبو داود والترمذى والعمل بالحديث هو رأى الشافعى لدلالة الحديث على ذلك فلو خللها لم تحل وظاهرها بأى علاج كان ولو بنقلها من الظل الى الشمس أو عكسه وأما ما تخلت بنفسه من غير علاج فأنها حلال \* واعلم ان للعلماء فى خل النجس ثلاثة أقوال الاول اذا تخلل النجس بغير قصد حل واذا خللت بالقصد حرم خلها الثانى تحريم كل خل تولد عن نجس مطلقا الثالث ان الخل حلال مع تولده من النجس سواء قصد أم لا الا ان فاعلها آثم ان تركها بعد ان صارت نجراً عاص لله مجروح العدالة لعدم اراقتها لها حال نجسها فانه واجب كداله حديث أبى طلبة وأما الدليل على انه يحل الخل الكائن عن النجس فلانه خل لغة وشعر عاقل فاذا أراد جعل خل لا يتخمر فبغير عصر العنب ثم يلقى عليه قبل ان يتخلل مثليه خلاصاً فانه يتخلل ولا يصير نجراً أصلاً (وعنه) أى عن أنس بن مالك رضى الله عنه (قال لما كان يوم خيبر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأطعمة فنادى ان الله ورسوله ينهيانكم) بتمنية الضمير لله ورسوله وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال للخبز الذى قال فى خطبته ومن يعصم ما بنس خطيب القوم أنت وقال قبل ومن يعص الله ورسوله والواقع هنا يعارضه وقد وقع فى كلامه صلى الله عليه وآله وسلم التثنية أيضاً بلفظ ان يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما وأجيب بأنه نهى الخطيب لان مقام الخطابة يقتضى البسط والايضاح فأرشده الى انه يأبى بالاسم الظاهر لا بالضمير وانه ليس العتب عليه من حيث جمعه بين ضميره تعالى وضمير رسوله والثانى انه صلى الله عليه وآله وسلم له ان يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعلمه بجلال ربه وعظمته قلت فان صح تأخر الجمع كان ناسخاً للاول (عن لحم النجس الاهلية فأنها نجس متفق عليه) وتعامه فى حديث أنس فى البخارى فأكثرت القدور وانما التفور بالجمع وهذا النهى ثابت من حديث جماعة من الصحابة فى دواوين الاسلام وهى دالة على تحريم أكلها وتحريمها هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الأدلة والآية خص عمومها الاحاديث الصحيحة وحديث ابى داود فى قصة غائب بن ابيجر الدالة على حلها مضطرب مختلف فيه اختلافاً كثيراً قال البيهقى فى السنن بعد ذكره انه اختلف فى اسناده قال ومثله لا تعارض به الاحاديث الصحيحة انتهى وان صح حل على الاكل منها عند الضرورة والمخصة وذكر المصنف لهذين الحديثين فى باب النجاسات مبنى على ان التحريم من لازمه التجنيس وهو قول الاكثر وفيه خلاف والحق ان الاصل فى الاعيان الطهارة وان التحريم لا يلزمه النجاسة فان الحشيشة محرمة طاهرة وكذلك المخدرات والسموم فان ثلث لادليل على نجاستها وأما النجاسة فيلازمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس لان الحكم فى النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين

حكم بتحريرها بخلاف الحكم بالتحريم فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجبا فإذا عرفت هذا فحكم الحرير والحرير الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما بل لا بد من دليل آخر عليه والابقيا على الأصل المتفق عليه من الطهارة فن ادعى خلافه فالدليل عليه وكذلك نقول لا حاجة الى اتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجة الآتي قريبا مستدل به على طهارة لعاب الراحلة وأما الميعة فلولا أنه ورد دباغ الاديم طهوره وأما الهاب دبغ فقد طهر لقلنا بطهارتها اذ الوارد في القرآن تحريم أكلها لكن حكمنا بنجاستها لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها (وعن عمرو بن خارجة) رضى الله عنه هو صحابي أنصاري عداؤه في أهل الشام وهو الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في خطبة إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني وهو على راحلته) بالخاء المهملة من الابل الصالحة لأن ترحل (ولعابها) بضم اللام هو ماسال من القم (يسبل على كتفي أخرجه أحمد والترمذي وصححه) والحديث دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر قليل وهو واجعا وهو أيضا الأصل فذكر الحديث بيان للأصل ثم هذا مبني على أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً (وعن عائشة) رضى الله عنها هي أم المؤمنين الصديقة بنت أبي بكر الصديق أمها أم رومان ابنة عامر خطيبها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة وهي بنت ست سنين وأعرس بها في المدينة سنة اثنتين من الهجرة وقيل غير ذلك وبقيت معه تسع سنين ومات عنها ولها ثمان عشرة سنة ولم يتزوج بكراً غيرها وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة كثيرة الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم عارفة بآيام العرب وأشعارها زوى عنها جماعة من الصحابة والتابعين نزلت برأتها من السماء في سورة النور وفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتها ودفن فيه وماتت بالمدينة سنة ٥٧ أو سنة ٥٨ ليلة الثلاثاء السبع عشرة خلت من رمضان ودفنت بالبقيع صلى الله عليه وآله وسلم أبو هريرة وكان خليفة من وان بالمدينة فن طعن فيها فقد جاحد القرآن وخالف السنة وحر بهامع على عليه السلام له محامل حسنة وقد نص الكتاب على إيمان البغاة أن صح بغيره ولو كان أن لهم ذلك وأي دليل لهم على ما هنالك (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر الى أثر الغسل متفق عليه) وأخرجه البخاري من حديث عائشة بالفاظ مختلفة وإنما كانت تغسل المني من ثوبه صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعضها وأثر الغسل في ثوبه يقع الماء وفي لفظ فيخرج الى الصلاة وان يقع الماء في ثوبه وفي لفظ ثم أراه فيه بقعة أوبقعا وهذا الحديث استدله من قال بنجاسة المني وهم الحنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا لا يغسل لا يكون الاعن نجس وقياسا على غيره من فضلات البدن المستقرة من البول والغائط لا نجسها الجميع الى مقترنات لعلها عن الغذاء ولان الاحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها ولا يجرى من يجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات وتلاوا ما يأتي مما يفيد قوله (ولم) أي عن عائشة رواية انفراد بلفظها عن البخاري وهي قولها (لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فركا) مصدر تأكيدي يقرانها كانت تفركه وتحسكه والرك قال فرك الثوب اذ ادلكه (فيصلى فيه وفي لفظ له) أي لمسلم عن عائشة (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه

(بابا بنظري من ثوبه) اختص مسلم باخراج رواية الفرق ولم يخرجها البخاري وقدرى الحث والفرق أيضا البيهقي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة ولفظ البيهقي ربما حثته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ولفظ الدارقطني وابن خزيمة أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ولفظ ابن حبان لقدر أيتني أفرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ورجاله رجال الصحيح وقرئ من هذا حديث ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المني يصيب الثوب فقال انما هو عنزلة الخياط والبراق والبصاق وقال انما يكفيل ان تسمحه بخرقة أو اذخرة قال البيهقي بعد اخر اجهر رواه وكيع عن ابن أبي ليلى موقوفا على ابن عباس وهو الصحيح انتهى فالتأولون بنجاسة المني تأولوا حديث الفرق هذه بان المراد فرقه مع غسله بالماء وهو بعيد وقالت الشافعية المني طاهر واستدلوا على طهارة المني بهذه الاحاديث قالوا وحديث غسله محمولة على التدب وليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لاجل النظافة وازالة الدرن ونحوه وتشبيهه بالخياط والبراق دليل على طهارته أيضا والامر بسمحه بخرقة أو اذخرة لاجل ازالة الدرن المستكره بقاؤه في ثوب المصلي ولو كان نجسا لما أجزأ مسحه وأما تشبيهه بالفضلات المستقرة فلا قياس مع النص قال الاولون انما هي في منيه صلى الله عليه وآله وسلم وفضلاته طاهرة فلا يلحق به غيره وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن فرق المني من ثوبه والظاهر انه عن جراح وقد خالطه من المرأة والاحتمال على الانبياء غير جائز ولئن قيل انه لم يخالطه غيره فهو محتمل ولا دليل مع الاحتمال وذهبت الحنفية الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرق أو ازالة الاذخر أو الخرقه عملا بالحديثين وقد يقال هذا الاحتمال مشترك فلا يتم به الاستدلال على طهارة المني والحق ان الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فحين ياقون على الاصل قاله السيد رحمه الله وبين القرين مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة لا تأتي بغائدة كثيرة والذي ظهر لي ان هذه المسئلة من المشتبهات لتعارض الادلة ولكل وجهة هو موليها ويحصل العمل بالحديث بازالته بأي نوع كان سواء كان المني طاهرا أو نجسا ولا ينبغي ان يترك ازالته لعدم الدليل على ذلك والله أعلم بالصواب (عن أبي السمع) بفتح السين اسمه ايا بكسر الهمزة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية في القاموس ان الجارية فتية النساء قال في مجمع البحار الجارية من النساء من لم تبلغ الحلم انتهى وهي المرادة هنا (ويرش من بول الغلام أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) وأخرجه أيضا البزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمع قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتني بحسن او حسن فبال على صدره فحنت اغسله فقال يغسل من بول الجارية الحديث وقدرناه ايضا احمد وأبو داود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبابة بنت الحرث قالت كان الحسين الحديث وفيه يغسل من بول الانثى وينضح من بول الذكر وروى ابن حبان من حديث علي عليه السلام يرفعه ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية قال قتادة راويه هذا ما لم يطعما فاذا طعما غسلا وفي التقييد بالطعام لهما أحاديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال البيهقي اذا ضم بعضها الى بعض قوي والحديث دل على الفرق بين البول في الحكم وللعلماء في ذلك ثلاثة

مذهب أولاهما مدلل عليه الحديث وبه قال الشافعية وهو قول علي وعطاء والحسن وأحمد واسحق وغيرهم وأما وجه التفرقة بين قولهما فقال في شرح المصابيح إن أحسن فرق في ذلك أن النفوس أعلق بالذكور فيكثر جملهم فتناسب التخفيف إلا كتفا بالنضح للعرج انتهى وأما هل بول الصبي طاهر أو نجس فالأكثر على أنه نجس وإنما خفف الشارع في تطهيره وعلم أن النضح كما قاله النووي في شرح مسلم هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكثر بالماء مكثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده ونقاطه بخلاف المكثرة في غيره فإنه يشترط بحيث يجري بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار وهو قول إمام الحرمين والمحققين (عن أسماء) بفتح الهمزة (بنت أبي بكر) هي أم عبد الله بن الزبير أسلمت بمكة قديما وبايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي كبر من عاتشة بعشر سنين وماتت بمكة بعد أن قتل ابنها بأقل من شهر ولها من العمر مائة سنة وذلك سنة ٧٣ ولم تسقط لها سن ولا تغير لها عقل وكانت قد عمت (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في دم الحيض يصيب الثوب تحته) بفتح التاء وضم الحاء وتشديد التاء أي تحكة والمراد بذلك إزالة عينه (ثم تفرصه بالماء) أي الثوب وهو بفتح التاء واسكان القاف وضم الراء أي تدلك الدم باطراف أصابعها ليحلل بذلك ويخرج ما شرب به الثوب منه (ثم تنضجه) بفتح الضاد أي تغسله بالماء وإنما فسرنا النضح هنا بالغسل لوروده بلفظ الغسل في أحاديث كثيرة كما تراه فلا يقال بعكس ذلك (ثم تصلي فيه متفق عليه) ورواه ابن ماجه بلفظ اقصرصيه واغسله وصل في فيه ولا بن أبي شيبه بلفظ اقصرصيه بالماء واغسله وصل في فيه وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال حكيمه بصلع واغسله بماء وسدر قال ابن القطن أسنده في غاية الصحة ولا أعلم له علة وقوله بصلع بصاد مهملة مفتوحة ولا م سا كنهوعين مهملة الحجر والحديث دليل على نجاسة دم الحيض وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحث والقرص والنضح لذهاب أثره وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن بقي من العين بقية فلا يجب الحاد لا ذهابها لعدم ذكره في الحديث أي حديث أسماء وهو محل البيان ولأنه قد ورد في غيره ولا يضرك أثره كما يأتي (عن أبي هريرة قال قالت خولة) بفتح الخاء وسكون الواو هي بنت يسار كأفاده ابن عبيد البر في الاستيعاب (يا رسول الله فإن لم يذهب الدم قال يكتفيك الماء ولا يضرك أثره أخرجه الترمذي وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي لأن فيه ابن لهيعة قال إبراهيم الحارثي لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم بإسناد أضعف من الأول وأخرج الدارمي من حديث عائشة موقوفا عليها إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران ورواه أبو داود عنهما موقوفا أيضا وتغيره بماء ليس لقلع عينه بل لتغطية لونه نثرها عنه والحديث دليل على أنه لا يجب استعمال الحاد لقلع أثر النجاسة وإزالة عينها وبه أخذ جماعة من الحنفية والشافعية وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر والسدر من الحواد والحديث الوارد به في غاية الصحة فيقيد به ما أطلق من غيره ويختص استعمال الحاد بدم الحيض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات في ذلك لعدم تحقق شروط القياس ويحمل حديث الباب وحديث عائشة وقولها فلم يذهب أي بعد الحاد وإذا اختاره السيد في منحة الغفار



فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على النجس ولحم الجمل والاهلية والمخ وبول  
الجارية والغلام ودم الخيض ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد وباع الأديم ونحوه  
في هذا الباب لكان الوجه

\*(باب الوضوء)\*

في القاموس الوضوء بالضم الفعل وبالفتح مأثوم ومصدر أيضاً ولغتان ويعني بهما المصدر وقد يعني  
بهما الماء توضأت للصلاة وتوضيت لغية أو لغة قالوا الوضوء من أعظم شروط الصلاة وقد ثبت عند  
الشيخين من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ  
وثبت حديث الوضوء شرط الإيمان وانزل الله فرضيته من السماء في قوله سبحانه إذا قمتم إلى  
الصلاة فاغسلوا الآية وهي مدينة والمحققون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على  
خلافه وورود في الوضوء فضائل كثيرة منها حديث أبي هريرة عنده ما لا يغيره مرفوعاً إذا توضأ  
العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع  
آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها مع الماء أو مع آخر قطر الماء  
فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتملها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً  
من الذنوب وأشمل منه ما أخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله الصنابحي بضم الصاد وفتح النون  
وكسر الياء نسبة إلى صنابح بطن من مراد وهو صحابي قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من  
أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفاري عينيه فإذا غسل يديه  
خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفاري يديه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من  
رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت  
أظفاري رجليه ثم كان مشبه إلى المسجد وصلاته نافله وفي معناها عدة أحاديث والمحققون على أن  
الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة إنما الذي من خصائصها الغزوة والتجبل (عن أبي هريرة)  
رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) لو أن أشق على امتي لأمرتهم بالسؤال مع  
كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة قال في الشرح الحديث متفق عليه  
عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا اللفظ قال ابن منده أسنده مجمع على صحته قال النووي  
غلط بعض الكافز عم إن البخاري لم يخرج له قلت ظاهر من يع المصنف هنا يقضي بأنه لم يخرج له  
واحد من الشيخين حيث لم ينسبه إلى أحد منهما ونسبه إلى غيرهما فإن المعروف من قاعدة  
المحدثين أنه إذا أخرج الشيخان الحديث نسبوه إليهما ولا يكتفون برواية غيرههما إلا لعدم  
أخرجهما وهو من أحاديث عمدة الأحكام التي لا يذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلفظ  
عند كل صلاة وفي شرح الدميري على المنهاج أنه أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الصيام لا مستندا  
كما وهم فيه عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وقال المصنف في فتح الباري والحديث في الصحيحين  
عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه انتهى وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من  
الصحابه منها عن علي بن أحمد وعن زيد بن خالد عنه الترمذي وعن أم حبيبة عند أحمد وعن ابن

عمر وسهل بن سعد وجابر وأنس عند أبي نعيم وعن أبي أيوب عند أحمد والترمذي ومن حديث ابن عباس عند مسلم وأبي داود وورداً آخر به في حديث نسو كوا فان السواك مطهرة للقمح من رضة الرب أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف ولكن له شواهد عديدة دالة على ان للاهـم به أصلاً وورد في الاحاديث ان السواك من سنن المرسلين وأنه من خصال الفطرة وأنه من الطهارات وان فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفاً أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم قال في البدر المنير وقد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فواجب السنة تأتي فيها الاحاديث الكثيرة ثم حملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خبيثة عظيمة هذا ولفظ السواك بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة ويذكر ويؤثث وجمعه سواك ككتاب وكتب ويراد به في اصطلاح العلماء استعمال عود او شجرة في الاسنان لتذهب الصفرة وغيرها قلت وعند ذهاب الاسنان يشترع أيضاً الحديث عائشة قالت يا رسول الله الرجل يذهب فوهه أيساك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه ضعف واما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء وقيل بوجوبه وحديث الباب دال على عدم وجوبه لقوله في الحديث لا امرتهم أي أمر ايتجاب فانه الذي ترك الامر به لاجل المشقة لا امر التنب فانه قد ثبت بلامر يقوال حديث دل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء ويشترط استحبابه في خمسة أوقات عند الصلاة وعند الوضوء وعند قراءة القرآن وعند الاستيقاظ من النوم وعند تغير القم ثم ظاهراً الحديث انها لا تخص صلاة عن استحباب السواك لها في أقطار ولا صيام وبسن ذلك للمصلي وان كان متوضئاً كما يدل عليه حديث عند كل صلاة وقيل عند الوضوء لحديث الباب والاحسن أن يكون عوداً رالك متوسطاً لا شديداً لا ليناً فيجرح اللثة ولا شديداً الرطوبة فلا يزيل ما يراذاز لثته (عن جرير) بضم الحاء هو ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وهو مولى عثمان بن عفان أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في مغازيه فاعتقه عثمان رضي الله عنه (ان عثمان) بن عفان رضي الله عنه (دعا بوضوء) أي بعباءة بوضوءه (فغسل كفيه ثلاث مرات) هذا من سنن الوضوء اتفاق العلماء وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي سيأتي حديثه بل هذا سنة الوضوء فلو استيقظ وأراد الوضوء فظاهراً الحديثين انه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحتمل تداءيهما (ثم تمضمض) المضمضة ان يجعل الماء في الفم ثم يعبه وكما لها ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يعبه وفي القاموس المضمضة تحريك الماء في الفم فجعل من مسماها التجريك ولم يجعل منه المص ولم يذكر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثاً لكن في حديث علي أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثاً ثم قال هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم (واستنشق) الاستنشاق ايصال الماء الى داخل الانف وجذبه بالنفس الى أفصاه (واستنثر) الاستنثار عند جهورا هل اللغة والمحدثين والفقهاء اخرج الماء من الانف بعد الاستنشاق (ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى) فيه بيان لما اجل في الآية من قوله وأيديكم الآية وأنه يقدم اليمنى (الى المرفق) بكسر الميم وفتح فائه وفتحهما وكلمة الى في الاصل للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع وينت الحديث انه المراد كما في حديث جابر كان يدير الماء على مرفقيه أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الدارقطني بسند ضعيف

وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف  
العضدين وهو عند البرار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى  
جاوز المرافق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه ثم غسل ذراعيه حتى سال  
الماء على مرفقيه فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً قال اسحق بن راهويه إلى في الآية يحتمل أن  
يكون بمعنى الغاية ويحتمل أن يكون بمعنى مع فيبيت السنة أنهم بمعنى مع قال الشافعي لأعلم  
خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء وبهذا عرفت أن الدليل قد قام على دخول المرافق قال  
الزمخشري لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً فامدخولها في الحكم ونحو وجهها فامدخولها في الدليل  
ثم ذكر أمثلة لذلك وقد عرفت أنه قد قام ههنا الدليل على دخولها (ثلاث مرات ثم اليسرى مثل  
ذلك) أي إلى المرافق ثلاث مرات (ثم مسح برأسه) هو موافق للآية في الاتيان بالباء ومسح  
يتهدى بها ونفسه قال القرطبي إن الباء ههنا للعدية يجوز حذفها وإثباتها والآية تحتل جميع  
الرأس أو بعضها ولا دلالة في الآية على استيعابه لكن من قال يجزئ مسح بعضه قال إن السنة  
وردت مبنية لاحد احتمالين الآية وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء بن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم توضع العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو وان كان من سلا فقد اعتد  
بجيشه مرفوعاً من حديث انس وهو وان كان في سنده مجهول فقد عضده ما أخرجه سعيد بن  
منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء أنه مسح مقدم رأسه وفيه راو مختلف فيه وثبت عن ابن  
عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ومن العلماء  
من يقول لا بد مع مسح البعض من التكميل على العمامة لحديث المغيرة وجابر عندهم ولم يذكر  
في هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكر في غيرهما وان كان قد طوى ذكر التكرار بإضافتي  
المضمضة كما عرفت وعدم ذلك لا دليل فيه (ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات)  
الكلام في ذلك كما تقدم في اليد اليمنى إلى المرافق إلا أن المرافق قد اتفق على مسماها بخلاف  
الكعبين فوقع في المراجع ما هنا خلاف فالمشهور أنه العظم النازل عند ملتقى الساق وهو قول  
الأكثرو حكي عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند ملتقى الساق وهو قول  
مناظرات ومقاولات طويلة ومن أوضح الأدلة على ما قاله الجمهور حديث النعمان بن بشير في  
صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل من يلزق كعبه بكعب صاحبه وقد أيد السيد في منحة الغفار  
مذهب الجمهور بأدلة هنالك (ثم اليسرى مثل ذلك) أي إلى الكعبين ثلاث مرات (ثم قال) أي  
عثمان رضي الله عنه (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضع وضوء في هذا متفق  
عليه) وتام الحديث فقال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضع وضوء في هذا ثم  
صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أي بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة عفر له ما تقدم من ذنبه ولو  
عرض له حديث فاعرض عنه بمجرد عروضة عني عنه ولا يعتد بحديثه نفسه \* واعلم أن الحديث قد  
أفاد الترتيب بين الأعضاء المعطوفة بهم وأفاذا التثنية ولم يدل على الوجوب لأنه انما هو صفة فعل  
ترتب عليه فضيلة ولم يرتب عليه عدم اجراء الصلاة الا اذا كان بصفته ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب  
صفاته ويدل له حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضع مرتين مرتين ومرة مرة وبعض الأعضاء  
ثلثها وبعض بخلاف ذلك وصرح في وضوئه مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به واما المضمضة



(١) هوسفيان بن عينة

هـ

ابن زيد بن عبد ربه الذي حديثه في الاذان وقد غلط فيه بعض (١) أئمة الحديث فلذا نهينا عليه  
 (في صفة الوضوء قال ومسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسه فاقبل بيديه وأدبر متق  
 عليه) فسر الاقبال بهما بأنه بدأ من مؤخر رأسه فان الاقبال اذا كان مقبداً ما يكون من مؤخر  
 الرأس الا انه ورد في البخاري بلفظ وأدبر بيديه وأقبل واللفظ الآخر في قوله (وفي لفظ له ما بدأ  
 بمقدم رأسه حتى ذهب بهما) أي اليدين (الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) الحديث  
 يفيد صفة المسح للرأس وهوان يأخذ الماء بيديه فيقبل بهما ويدبر وللعلماء ثلاثة أقوال أحدها  
 الذي يعطيه ظاهر هذا الحديث وهوان يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب الى النفاثم  
 يردهما الى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه لا يقال انه أدبر بهما وأقبل لان  
 الواو لا تقتضي الترتيب فالتقدير أدبر وأقبل والثاني انه يبدأ بمؤخر رأسه ويمر الى جهة الوجه ثم  
 يرجع الى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر فالاقبال الى مقدم الوجه والادبار الى ناحية  
 المؤخر وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه ويحمل الاختلاف في لفظ  
 الاحاديث على تعدد الحالات والثالث انه يبدأ بالناصية ويذهب الى ناحية الوجه ثم يذهب الى  
 جهة مؤخر الرأس ثم يعود الى ما بدأ منه وهو الناصية ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ  
 بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر لانه اذا بدأ بالناصية صدق انه بدأ بمقدم رأسه  
 وصدق انه أقبل أيضاً فانه ذهب الى ناحية الوجه وهو القبل وقد أخرج أبو داود من حديث  
 المقدم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى  
 بلغ القفا ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه وهي عبارة واضحة في المراد والظاهر ان هذا من العمل  
 الخيري فيه وان المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح (وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين ابن  
 العاص بن وائل السهمي القرشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كعب بن لؤي أسلم  
 عبد الله قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً وكانت  
 وفاته سنة ٦٣ وقيل سنة ٧٠ بمكة أو الطائف أو مصر أو غير ذلك (في صفة الوضوء قال ثم  
 مسح) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (برأسه وأدخل أصبعيه السابحتين) ثنية  
 سباحة وأراد به ما مسحتي اليد اليمنى واليسرى وميت سباحة لانه يشار بهما عند التسبيح غلب  
 اليمنى على اليسرى والافقه منهن عن التسبيح باليسرى معها (في أذنيه ومسح بهما به) أي  
 بهما أي يديه (ظاهر أذنيه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث كالا حديث  
 الاول في صفة الوضوء الا انه اتى به المصنف لما ذكر من افادة مسح الاذنين الذي لم تقده الاحاديث  
 التي سلفت ولذا اقتصر على ذلك من الحديث ومسح الاذنين قد ورد في عدة من الاحاديث من  
 حديث المقدم بن معديكرب عند أبي داود والطحاوي بإسناد حسن ومن حديث الربيع  
 أخرجه أبو داود أيضاً ومن حديث أنس عند الدارقطني والحاكم ومن حديث عبد الله بن زيد  
 وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به رأسه وسبأ في وقال فيه  
 البيهقي هذا اسناد صحيح وان كان قد تعقبه ابن دقيق العيد وقال الذي في الحديث ومسح رأسه  
 بماء غير فضل يديه ولم يذكر الاذنين وأيده المصنف بانه عند ابن حبان والترمذي كذلك قال الترمذي  
 والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وأما أن يأخذ لرأسه ماء جديداً انتهى قلت الاحاديث قد

وردت بهذا أي يسبحان بيقية ما مسح به الرأس ويأتي الكلام عليه قريبا وفي حديث ابن عباس عند الترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما قال الترمذي حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يرون مسح الأذنين ظنه ورهما وبطنهما **§** (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استيقظ أحدكم من منامه) ظاهره ليلا أو نهارا (فليستنثر ثلاثا) في القاموس استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف انتهى وقد جمع بينهما في بعض الأحاديث دفع الجمع يراد من الاستنثار دفع الماء من الأنف ومن الاستنشاق جذب به إلى الأنف (فإن الشيطان يبيت على خيشومه) هو أعلى الأنف وقيل الأنف كله وقيل عظام رفاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك (متفق عليه) دل الحديث على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقا الآن في رواية البخاري إذا استيقظ أحدكم من منامه فموضا فليستنثر ثلاثا فإن الشيطان الحديث فيعيد الأمر المطلق به هنا بإرادة الوضوء ويقيد النوم بعمام الليل كما يفيد لفظ يبيت إذا لبيتوته فيه وقد يقال أنه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار وهذا الحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون المضضة وهو مذهب أحمد وجماعة وقال الجمهور لا يجب بل الأمر للندب واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للأنبياء عرابي توضحا كما أمر الله وعين له ذلك في قوله لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين كما أخرجه أبو داود ومن حديث رافعة ولأنه قد ثبت من روايات وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عبد الله بن زيد وعثمان وابن عمرو ابن العاص عدم ذكرهما مع استيفاء صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم وثبت ذكرهما أيضا وذلك من أدلة الندب وقوله يبيت الشيطان قال القاضي عياض يحتمل أن يكون يعنى قوله يبيت على حقيقة فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشمام وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين وفي الحديث أن الشيطان لا يفتح غلقا وجاء في الثناؤب الأمر يكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ في القم ويحتمل الاستعارة فإن الذي ينعقد من الغبار من رطوبة الخياشيم قدارة توافق الشيطان قلت والاول أظهر وبه قال السيد في الشرح **§** (وعنه) أي عن أبي هريرة عند الشيخين أيضا (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده) خرج ما إذا أدخل يده بالمعرفة ليستخرج الماء فإنه جائز إذا غمس فيه يده وقد ورد بلفظ لا يدخل لكن يراد به إدخالها للغمس لا الأخذ (في الأناء) يخرج البرك والحياض (حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده متفق عليه وهذا لفظ مسلم) دل الحديث على استحباب غسل اليد على من قام من نومه ليلا أو نهارا وقال بذلك من نوم الليل أحمد لقوله باتت فإنه قرينة أراد نوم الليل كما سلف ولأنه قد ورد بلفظ إذا قام أحدكم من الليل عند أبي داود والترمذي من وجه آخر صحيح لكن يرد عليه أن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الأمر في رواية فليغسل للندب والنهي في هذه الرواية للكرهية والقربة عليه ذكر العدد فإن ذكره في غير النجاسة العينية دليل للندب ولأنه علل الأمر يقتضي الشك والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم استصحابا لأصل الطهارة ولا نزول

الكراهة الا بالثلاث الغسلات وهذا في المستيقظ من النوم وأما من يريد الوضوء من غير نوم  
فيسحب له الماء في صفة الوضوء ولا يكره الترتيب لعدم ورود النهي فيه والجهل ورعى ان النهي  
والامر لاحتمال التجاسة في البدو انه لو درى أين يات يده كمن اف عليها خرقه فاستيقظ وهي على  
حالتها فلا يكره له غمس يده وان كان غمسها مستحباً كما في المستيقظ والمراد بالمستيقظ غير النائم  
لا القائم من نومه وغيرهم يقولون الامر بالغسل تعبد فلا فرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كما  
سلف (وعن لقيط) بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر (ابن صبرة) بفتح الصاد وكسر الموحدة  
كنيته أبو رزين كما قاله ابن عبد البر صحابي مشهور وعده في أهل الطائف (قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أسبغ الوضوء) الأسبغ الاتمام واستكمال الأعضاء قال في القاموس  
أسبغ الوضوء أبلغه مواضعه ووفى كل عضو حقه وفي غيره مثله (وخلل بين الأصابع) ظاهر في  
ارادة أصابع اليدين والرجلين وقد صرح بهما في حديث ابن عباس اذا توضأت فخلل أصابع يديك  
ورجليك (١) (وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائماً) أخرجه (الاربعة وصححه ابن خزيمة  
ولابي داود في رواية اذا توضأت فغمض) وأخرجه أجدوا الشافعي وابن الجارود وابن حبان  
والبيهقي وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان والحديث دليل على وجوب اسبغ الوضوء وهو  
اتمامه واستكمال الأعضاء فليس التثليث للأعضاء من مسماه ولكن التثليث مندوب ولا يزيد على  
الثلاث فان شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثاً جعلها مرتين وقال الجويني يجعل ذلك ثلاثاً  
ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب البدعة وأما ما روى عن ابن عمر انه كان يغسل رجليه سبعاً ففعل  
صحابي لا حجة فيه ومحمول على انه كان يغسل الاربع من نجاسة لاتزول الا بذلك ودليل على ايجاب  
تخليل الأصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس ايضاً الذي أخرجه الترمذي وأجدوا ابن ماجه  
والحاكم وحسنه البخاري وكيفية ان يخلل يده اليسرى بالخنصر منها وأما كون التخليل باليد  
اليسرى فليس في النص وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ بذلك يحنصره ما بين أصابع رجليه وفي لفظ لابن ماجه يخلل  
بديل ذلك قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث ابن لهيعة انتهى قال المنذري  
في مختصر السنن وابن لهيعة يضعف في الحديث انتهى قال الترمذي في حديث لقيط اذا توضأت  
فخلل الأصابع هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يخلل أصابع رجليه في  
الوضوء وبه يقول أجدوا صحيح وقال اسحق يخلل أصابع يديه ورجليه ودليل على وجوب المبالغة  
في الاستنشاق لغیر الصائم وانما لم تكن في حقه المبالغة لثلاثين الى حلقه ما يقطره ودل ذلك على  
ان المبالغة ليست بواجبة اذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري ولم يحزله تركها ودليل على  
وجوب المضضة وهو ظاهر ومن قال لا تجب جعل الامر للتدب بقريظة حديث رفاعه بن رافع  
في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للاعرابي بصفة الوضوء التي لا تجزئ الصلاة الا به ولم يذكر فيه  
المضضة والاستنشاق قلت المطابق محمول على المقيد فهم ما واجبان (عن عثمان رضى الله  
عنه) ابن عفان الاموي القرشي ثالث الخلفاء وأحد العشرة أسلم في أول الاسلام وهاجر الى  
الحبشة الهجرتين وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رقية أولاً ثم لما توفيت تزوجه  
صلى الله عليه وآله وسلم بأم كلثوم استخلف أول يوم من المحرم سنة ٢٤ وقتل يوم الجمعة ثمانى

(١) وباني قريمان أخرجه

هـ



عشرة خلعت من ذى الحجة سنة ٣٥ ودفن ليلة السبت في البقيع وعمره اثنتان وعشرون سنة وقيل غير ذلك (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخلل لحيته) اللحية بالكسر شعر اللحية والذقن كذا في القاموس (في الوضوء آخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة) قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال محمد بن اسماعيل أصح شيء في هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم رأوا تخليل اللحية وبه يقول الشافعي وقال أحدان سها عن التخليل فهو جائز وقال الأصق أن تركه ناسيا أو متأولا أجزأه وإن تركه عامدا أعادته روى أبو داود عن ربيعة أنس وكانت لحيته الشعر بقة غزيرة في سنن أبي داود بإسناد حسن صحيح كما في المجموع أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا توضأ أخذ كفاس من ماء فأدخله تحت حنكته يخلل به وقال هكذا أمرني ربي والمراد باللحية هنا ما يشمل العارضين وحديث الباب آخرجه أيضا الحاكم والدارقطني وابن حبان من رواية عامر بن شقيق قال البخاري حديثه حسن وقال الحاكم لا نعلم فيه طعنابو وجه من الوجوه هذا كلامه وقد ضعفه ابن معين وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلي وعمار قال المصنف وفيه أيضا عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء وقد تكلم على جميعها بالتضعيف الأحاديث عائشة وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس في تخليل اللحية شيء صحيح كما في التلخيص وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تخليل اللحية شيء وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تخليل اللحية لا على وجوبه لأنهم أحاديث ما سلمت من الاعلال والتضعيف فلم ننتهض في الإيجاب (وعن عبد الله بن زيد) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلثي مد) بضم الميم وتشديد الدال في القاموس مكال وهو رطلان أو رطل وثلاث أومل كف الإنسان المعتدل إذا ملأه ماء ومديدهم ما ومنه سمي مدا وقد جرت بذلك فوجدته صحيحا انتهى هكذا عبارة القاموس بافراد الكف والبد وتثنية الضمير كأنه أراد جنس الكف واليد والمراد كفي الإنسان وبديه (يفعل بذلك ذراعيه) آخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة) وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمار الانصارية بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ باناء فيه قدر ثلثي مد ورواه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد فقلنا المد أقل ما روى عنه أنه توضأ به صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث أنه توضأ بثلاث مد فلا أصل له وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد وأخرج مسلم نحوه من حديث سقينة وأبو داود من حديث أنس توضأ من اناء يسع رطلين والترمذي بلفظ يجزئ في الوضوء رطلان وهي كلها قاضية بالتخفيف في ماء الوضوء وقد علم نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف في الماء وأخباره أنه سبأني قوم يعتدون في الوضوء فن جاوز ما قال الشارع أنه يجزئ فقد أسرف فحرم وقول من قال إن هذا تقریب لا يتحدد ما هو يبعد لكن الأحسن بالمتشرع محكا كاه أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم والاقتداء به في كمية ذلك وفيه دليل على شرعية ذلك لا أعضاء الوضوء وفيه خلاف فن قال بوجوبه استدلالا من قال لا يجب قال لأن المأمور به في الآية الغسل وليس ذلك من مسماه ولعله يأتي ذكر ذلك والاول أولى (وعنه) أي عن عبد الله بن زيد (أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ لحيته ماء غير

الماء الذي أخذه لرأسه أخرجه البيهقي وهو) أي هذا الحديث (عند مسلم من هذا الوجه بلفظ  
ومسح برأسه بماء غير فضل يديه وهو المحفوظ) وذلك أنه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن دقيق  
العيدين الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف أنه المحفوظ قال المصنف أيضاً أنه  
الذي في صحيح ابن حبان وفي رواية الترمذي ولم يذكر في التلخيص أنه أخرجه مسلم ولا رأيناه في مسلم  
وإذا كان كذلك فإخذه ماء جديد للرأس هو أمر لا بد منه وهو الذي دلت عليه الأحاديث قال  
الترمذي في حديث ابن زيد بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وأنه مسح برأسه بماء  
غير فضل يديه هذا حديث حسن صحيح وقد روى من غير وجه عنه وعن غيره أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم أخذ لرأسه ماءً جديداً والعمل على هذا عندنا أكثر أهل العلم وأما أن يأخذ لرأسه ماءً  
جديداً انتهى وحديث البيهقي هذا دليل أحسن والساقى في أنه يؤخذ للذين ماءً جديداً وهو دليل  
ظاهر وتلك الأحاديث التي سلفت غاية ما فيها أنه لم يذكر أحد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذ ماءً  
جديداً وعدم ذلك ليس دليلاً على عدم الفعل إلا أن قول الرواة من الصحابة ومسح برأسه وأذنيه  
مرة واحدة ظاهر أنه بماء واحد وحديث الأذنان من الرأس وإن كان في أسانيد مقال إلا أن  
كثرة طرقه يشهد بعضها ببعض ويشهد لها بأحاديث مسجها مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث  
كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعمان كلهم متفقون على أنه مسحهما مع الرأس مرة واحدة  
أي بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة إذ لو كان يأخذ للذين ماءً جديداً ما صدق أنه مسح برأسه  
وأذنيه مرة واحدة وإن احتمل أن المراد أنه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ماءً جديداً فاحتمال  
بعيد وتأويل حديث أنه أخذ لهما ماءً خلافاً الذي مسح به رأسه أقرب ما يقال فيه أنه لم يبق في  
يديه بله تكفي لمسح الأذنين فأخذ لهما ماءً جديداً (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن أمي يأتون يوم القيامة غرا) بضم الغين وتشديد الراء  
جمع أغراى ذو غرة وأصله المعية يضاء تكون في جبهة القرس وفي النهاية يريد يبيض وجوههم  
بنور الوضوء يوم القيامة ونصبه على أنه حال من فاعل يأتون وعلى رواية يدعون يحتمل المفعولية  
(محبلين) بالمهمله والجيم من التحليل في النهاية أي يبيض مواضع الوضوء من الأبدى والأقدام  
استعاراً أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذي يكون في وجه القرس  
ويديه ورجليه (من أثر الوضوء) بفتح الواو لأنه الماء ويجوز الضم عند البعض (فمن استطاع  
منكم أن يطيل غرته) أي ويحجبله وإنما اقتصر على أحدهما لدلالته على الآخر وأثر الغرة  
وهي مؤنثة على التحجبل وهو ذلك كثر لشرف موضعها وفي رواية لمسح فليطل غرته وتحجبله  
(فليفعل متفق عليه واللفظ لمسلم) ظاهر السياق أن قوله فمن استطاع إلى آخره من الحديث  
وهو يدل على عدم الوجوب إذ هو في قوة من شاء منكم ولو كان واجباً ما قيد بها إذا استطاع  
بذلك حقيقة قطعاً وقال نعيم أحمد رواه لا أدري قوله فمن استطاع إلى آخره من قول النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أو من قول أبي هريرة في الفتح لم أر هذه الجملة في رواية أحمد من روى هذا الحديث  
من الصحابة وهم عشرة ولا من رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والحديث دليل على  
مشروعية اطالتهما واختلاف في القدر المستحب من ذلك فقليل في اليدين إلى المنكب وفي الرجلين  
إلى الركبة وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأيت من فعل ابن عمر أخرجه أبو عبيد وابن أبي

شبهة باسناد حسن وقيل الى نصف العضد والساق والغرة في الوجه ان يغسل الى صفحتي العنق  
والقول بعدم مشروعية ما قاله ابن بطال وطائفة من المالكية وتأويل حديث أبي هريرة خلاف  
الظاهر ولا وجه لغيره وقد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمانة قيل فالذي اختصت به هذه الأمانة هو  
الغرة والتجديل ويدل له حديث مسلم من فروع اسماء بنت لا حد غير كم والسماء بكسر السين  
العلامة (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه  
اليمين) أي تقديم اليمين واليمين بلا ألف واليمين بالالف الاخذ على جهة اليمين (في تنعله)  
لبس نعله (وترجله) بالجيم أي مشط شعره (وظهوره في شأنه كله) تعميم بعد التخصيص (متفق  
عليه) قال ابن دقيق العيد هو عام مخصوص بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوه  
فانه يبدأ فيها باليسار والتأكد بكونه يدل على بقاء التعميم ورفع التجوز عن البعض فيجتمه أن  
يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيسار ليس من الأفعال المقصودة بل  
هي أمارتوك وأما غير مقصودة والحديث دليل على استحباب البداءة بشق الرأس اليمين في  
الترجل والغسل والخلق بالماء في الوضوء والغسل والاكل والشرب وغير ذلك قال النووي  
قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها  
استحب فيه التيسار انتهى وهذه الدلالة للحديث مبنية على ان لفظ يعجبه يدل على استحباب ذلك  
شرعا (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا  
توضأتم فابدؤا بيمينكم أخرجه الاربعة وصححه ابن خزيمة) وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي  
وزاد فيه واذ بالستم قال ابن دقيق العيد وهو حقيق بان يصح والحديث دليل على البداءة بالماء  
عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهرها أيضا مشو لها إلا أنه  
لم يقل أحديه فيهما ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين فاحاديث التعليم وردت  
بتقديم اليمنى على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره والآية محكمة بينهما السنة وظاهر  
الحديث وجوب ذلك لانه بلفظ الامر وهو لوجوب في أصله وباستقرار فعله صلى الله عليه وآله  
وسلم فانه ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن  
عباس ولانه فعله صلى الله عليه وآله وسلم بيانا للواجب فيجب والحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي  
هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على الولا غير يدو الى بين الأعضاء فقدم اليمنى من اليدين  
والرجلين ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وله طرق يشد بعضها بعضها وقالت الحنفية  
وجاعة لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ولا بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين قالوا الواو  
لا تقتضي الترتيب وبانه قد روى عن علي عليه السلام انه بدأ بيساره وبانه قال ما بالي بشمال  
بدأت أم يميني اذا أتممت الوضوء أخرجه الدارقطني والبيهقي وقال انه منقطع وكذا رواية الفعل  
أخرجه البيهقي وأجيب عنه بانهم ما أثرا غير ثابتين فلا تقوم بهم حاجة ولا يقاومان ما سلف وان  
كان الدارقطني قد أخرج حديث علي ولم يضعفه وأخرجه من طرق بالفاظ ولكنهم موقوفة كلها  
(وعن المغيرة) بضم الميم وكسر الغين أسلم عام الخندق وقدم مهاجرا وأول مشاهدته الحديبية  
وفاته سنة خمس من الهجرة بالكوفة وكان عاملا عليها من قبل معاوية وهو (ابن شعبة) بضم  
السين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فخرج بياصيته) في القاموس الناصية والناصاة

قصاص الشعر (وعلى العمامة والخفين) أى مسح عليهما (آخر جه مسلم) ولم يخرج  
 البخارى ورواه من نسب اليهما والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية وقال  
 زيد بن علي وأبو حنيفة يجوز الاقتصار قال ابن القيم رحمه الله ولم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البته لكن كان اذا مسح بناصرته كحل على العمامة  
 كما في حديث المغيرة هذا وقد ذكر الدارقطنى انه رواه عن ستين رجلا حكاه الشارح عن المصنف  
 ولم أجده في التلخيص ولا في سنن الدارقطنى وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور  
 وقال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على رأسه تارة وعلى العمامة تارة وعلى الناصية  
 والعمامة تارة والمسح على الخفين بأى له باب مستقل وبأى حديث المسح على العصائب (وعن  
 جابر رضى الله عنه) هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصارى السلمى من مشاهير الصحابة ذكر  
 البخارى انه شهد بدرا وكان ينقل الماء يومئذ ثم شهد بعد هامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانى  
 عشرة غزوة وشهد صفين مع علي وكان من المكثرين الحفاظ كف بصره فى آخر عمره توفي سنة أربع  
 أو سبع وسبعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة وهو آخر من مات بالمدينة سنة من الصحابة  
 (فى صفة سج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يشير الى حديث جليل شريف سياتى ان شاء الله  
 تعالى فى الحج (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ابدؤا ببدء الله به آخر جه التسانى هكذا  
 بالفظ الامر وهو عند مسلم بلفظ الخبر) أى بلفظ أبدأ فعلا ضارعا ذكر المصنف هذه القطعة  
 هنا لانه فادان ما بدأ الله به ذكر ابدأ به فعلا فان كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكر الاعمال استحق  
 البداية به فعلا فانه مقتضى البلاغة قال سيبويه انهم أى العرب يقدمون ما هم بشائه هم وهم به  
 أعنى فان اللفظ عام والعام لا يقصر على سببه أعنى ببدء الله به لان كلمة ماموصولة والموصولات  
 من ألفاظ العموم وآية الوضوء وهى قوله فاغسلوا الخ داخله تحت الامر بقوله ابدؤا ببدء الله به  
 فوجب البداية بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب وان كانت الآية لم تقدم تقديم اليه على  
 اليسرى من اليدين والرجلين وتقدم القول فيه قريبا وذهبت الحنفية وآخرون الى ان الترتيب  
 بين أعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ  
 فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بفضله وضوئه وأجيب بانه لا تعرف له طريق صحيحة  
 حتى يتم به الاستدلال ثم لا يخفى انه كان الاولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله  
 متصلا بحديث أبى هريرة لتقاربهما فى الدلالة (وعنه) أى جابر بن عبد الله (قال كان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ أدار الماء على مرفقيه أخرجه الدارقطنى) هو الحفاظ الكبير  
 الامام العديم النظير فى حفظه ابو الحسين على بن عمر بن أحمد البغدادى صاحب السنن مولده  
 سنة ٣٠٦ قال الخا كم شهد انه لم يخلق على أديم الارض مثله قال الخطيب انتهى اليه علم الاثر  
 والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد وقد أطل أئمة الحديث الشافعى  
 هذا الرجل كانت وفاته فى ثامن ذى القعدة سنة ٣٨٥ (باسناد ضعيف) وأخرجه البيهقى أيضا  
 باسناد الدارقطنى وفى الاسنادين معا القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك وضعفه أحمد وابن معين  
 وغيرهما وعده ابن حبان فى الثقات لكن الجراح أولى وان كثرا المعدل وهنا الجراح أكثر وصرح  
 بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كالمندرى وابن الصلاح والنووى وغيرهم قال المصنف ويغنى

عنه حديث أبي هريرة عنده سلم انه توضأ حتى شرع في العضد وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ الحديث قلت ولوأني به هنا لكان أولى ﴿ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف) هذا قطعة من الحديث الذي أخرجه المذكورون فانهم أخرجه بلفظ لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والحديث مروى من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وهو يعقوب الليثي هكذا في التقريب للمصنف ومثله في سنن البيهقي ووقع في التلخيص ابن أبي سلمة ولعله غلط قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبي هريرة وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي ولكنها كلها ضعيفة وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الامر اذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله فان حفظتك لا تزال تكتب لك الحسنات حتى يحدث من ذلك الوضوء ولكن سنده واه (ولترمذي) لم يقل والترمذي (عن سعيد بن زيد) هو ابن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القدر لانه لم يروه في السنن بل رواه في العلل فغاير المصنف في العبارة لهذه الاشارة قاله السيد في الشرح ولكنه رواه الترمذي في السنن قال ولانه لم يروه عن أبي هريرة (وأبي سعيد نحوه قال أحمد لا يثبت فيه شيء) وأخرج حديث سعيد بن زيد أيضا البزار وأحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم قال الترمذي انه قال محمد يعني البخاري انه أحسن شيء في هذا الباب لكنه ضعيف لان في روايته مجهولين ورواية أبي سعيد الخدري أخرجهما الترمذي في العلل وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن ابن أبي سعيد ولكنه قدح في كثير وفي ربيع أيضا وقد روى الحديث في التسمية من حديث عائشة وسهل بن سعيد وأبي سبرة وأم سبرة وعلى وأنس وفي الجميع مقال الا ان هذه الروايات يقوى بعضها بعضها فلا تخلو عن قوة ولذا قال ابن أبي شيبة ثبت لنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله واذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء وظاهر قوله لا وضوء انه لا يصح ولا يوجد من دونها اذ الاصل في النقي الحقيقة وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الحنفية والشافعية الى انها سنة والحديث أبي هريرة من ذكر الله في أول وضوئه طهر جسده واذا لم يذكر اسم الله لم يطهر منه الاموضع الوضوء أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف قال البيهقي في السنن بعد اخرجه وهذا أيضا ضعيف أبو بكر الداهري يريد أحدر وانه غير ثقة عند أهل العلم بالحديث وبه استدلال من فرق بين اذا كرر الناسي فائلا ان الاول في حق العامد وهذا في حق الناسي وحديث أبي هريرة هذا الاخير وان كان ضعيفا فقد عضده في الدلالة على عدم الفرضية حديث توضأ كما أمر الله وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النقي في حديث الباب بان المراد لا وضوء كامل على انه قد روى هذا الحديث بلفظ لا وضوء كامل الا انه قال المصنف لم يرويه هذا اللفظ واما القول بان هذا مثبت ودال على الايجاب فيرجح نفيه انه لم يثبت ثبوتيا يقضي بالايجاب بل طريقه كما عرفت وقد دل على السنية حديث كل أمر نرى بال فيتعاضده وحديث الباب على مطلق الشرعية واصلها الندية وقال أحمد والنظارية انها فرض على اذا كرر بل وعلى الناسي وفي نيل المطالب من فروع الحسابه انها واجبة على الذاك وتسقط سهوا فان ذكر في اثنا عشر ابتداء انتهى ولم يعد فافرضا قال الترمذي قال استحق ان ترك التسمية عامدا أعاد الوضوء وان كان ناسيا أو متأولا اجزأه ﴿ (وعن طلحة بن

مصرف عن أبيه) مصرف (عن جده) كعب بن عمرو الهمداني ومنهم من يقول ابن عمر بضم  
العين قال ابن عبد البر والاشهر ابن عمر وله صحبة ومنهم من ينكرها ولا وجه له (قال رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يفصل بين المضضة والاستنشق أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف) لانه  
من رواية ثعلبة بن أنس سليم وهو ضعيف قال النووي اتفق العلماء على ضعفه ولان مصرفا والدطلحة  
مجهول الحال قال أبو داود وسبغت احدي يقول ابن عيينة زعموا كان ينكره ويقول ايش هذا طلحة  
ابن مصرف عن أبيه عن جده والحديث دليل على الفصل بينهما بان يؤخذ لكل واحد ماء جديد  
وقد دلل له أيضا حديث علي وعثمان انهما أفردا المضضة والاستنشق ثم قالاهكذا رأينا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ أخرجه أبو علي بن السكن في صحاحه وذهب الى هذا جماعة ووردت  
احاديث دلت على الجمع بينهما بغرفة وكف واحدة وفي لفظ البخاري ثلاث مرات من غرفة واحدة  
ومع ورود الرايتين الجمع وعدمه فالأقرب التخيير وأن السكك سنة وان كان رواية الجمع أكثر واضح  
وعلم ان الجمع قد يكون بغرفة واحدة وثلاث منها كما ارشد اليه ظاهر قوله في الحديث من كف  
واحدة ومن غرفة واحدة ويكون الجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة كما هو  
صريح حديث عثمان عند ابن حبان ثلاث مرات من ثلاث حفات قال الترمذي قال بعض اهل  
العلم المضضة والاستنشق من كف واحد يجزئ وقال بعضهم يفرقهما أحب الينا قال الشافعي ان  
جمعهما في كف واحد فهو جائز وان فرقهما فهو أحب الينا انتهى قال البيهقي في السنن بعد ذكره  
الحديث يعني والله أعلم انه مضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة ثم فعل ذلك ثلاثا من ثلاث  
غرفات قال ويدل له حديث عبد الله بن زيد ثم ساقه بسنده وفيه ثم أدخل يده في الاناء فتمضمض  
واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء ثم قال رواه البخاري في الصحيح وبه يتضح  
أنه يتعين هذا الاحتمال (وعن علي) عليه السلام (في صفة الوضوء ثم تمضمض) صلى الله عليه  
وآله وسلم (واستنثر ثلاثا فتمضمض ويستر من الكف الذي يأخذ منه الماء أخرجه أبو داود والنسائي)  
هذا من أدلة الجمع ويحتمل انه من غرفة واحدة ومن ثلاث غرفات (وعن عبد الله بن زيد في صفة  
الوضوء) أي وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (يده) أي في الماء  
(فتمضمض واستنشق) لم يذكر الاستنثار لان المراد انما هو الاكتفاء بكف واحد من الماء  
يدخله القم والانف وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث (من كف واحد) الكف يذكرون  
ويؤنث (يفعل ذلك ثلاثا متفق عليه) هو ظاهر في أنه كفي كف واحد للثلاث المرات وان كان  
يحتمل انه أراد به فعل كلا منهما من كف واحد يغترف في كل مرة واحدة من الثلاث والحديث  
كالاول من دلة الجمع وهذا الحديث والاول مقتطعان من الحديثين الطويلين في صفة الوضوء وقد  
تقدم مثل هذا لان المصنف انما يقتصر على موضع الحجة الذي يريده كالجمل هنا (وعن أنس  
رضي الله عنه قال رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا في قدمه مثل الظفر) بضم الظاء والقاف  
وفيه لغات اخر اجودها ما ذكر وجهه انظار وجع الجمع اظاير (لم يصبه الماء) أي ماء وضوئه  
(فقال) له (ارجع فأحسن وضوءك أخرجه أبو داود والنسائي) وقد أخرج مثله مسلم من حديث  
جابر عن عمر الا انه قيل انه موقوف على عمر وقد أخرج أبو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض  
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر

قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة  
قال احمد بن حنبل لما سئل عن اسناده جيد نعم وهو دليل على وجوب استيعاب اعضاء الوضوء  
بالماء نصافي الرجل وقياسا في غيرها وقد ثبت حديث وبل لا عقاب من النار قاله صلى الله عليه  
وآله وسلم في جماعة لم يسع اعقابهم الماء والى هذا ذهب الجمهور وروى عن أبي حنيفة أنه يعني عن  
نصف العضو او ربعه أو اقل من الدرهم روايات حكيت عنه هكذا في كتب المقالات وانكرها  
أصحابه الموجودون في هذه الاعصار وقالوا انه ليس بقول أبي حنيفة ولا أحد من أتباعه والله أعلم  
وقد استدل بالحديث أيضا على وجوب الموالاة حيث أمره أن يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره  
بغسل ما تركه قيل ولا دليل فيه لأنه أراد التشديد عليه في الانكار والاشارة الى أن من ترك شيئا فكانه  
ترك الكل ولا يخفى ضعف هذا القول فالاحسن أن يقال ان قول الراوى أمره ان يعيد الوضوء  
أي غسل ما تركه وسماه اعادة باعتبار ظن المتوضي فإنه صلى ظانا بأنه قد توضأ وضوءا مجزئا وسماه  
وضوءا في قوله يعيد الوضوء لأنه وضوء لغة وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في  
الترك حكم العمد (وعنه) أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع) وهو أربعة امداد ولذا قال (الى خمسة امداد) وتقدم  
تحقيق قدر المدة (متفق عليه) قال ابن حجر وجاء بسند حسن انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بأناؤه  
فيه قدر ثلثي مد وهو أقل ما قدر به ماء وضوئه وروى الطبراني بأناؤه فيه نصف مد فيحمل الحديث  
المتفق عليه على انه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم ولو آخر المصنف ذلك الحديث الى هنا  
أوقدم هذا المكان أوفق لحسن الترتيب وظاهر هذا الحديث ان هذا غاية ما كان ينتهي اليه وضوءه  
صلى الله عليه وآله وسلم وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه  
وآله وسلم توضأ من أناؤه واحد يتال له الفرق بفتح الفاء والراء وهو أناؤه تسعة عشر رطلا لأنه  
ليس في حديثها انه كان ملائ ماء بل قولها من أناؤه يدل على تبعض ما توضأ به وحديث أنس هذا  
والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرشدان الى تقليل ماء الوضوء والا كنفاء بالسيرة منه وقد  
قال البخاري وكره أهل العلم فيه أي في ماء الوضوء ان يتجاوز فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(عن ع رضي الله عنه) ابن الخطاب القرشي ثاني الخلفاء يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم في كعب بن لؤي اسلم سنة ست من النبوة وقيل سنة خمس بعد اربعين رجلا وشهد المشاهد  
كلها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله مشاهد في الاسلام وفتوحات في العراق والشام توفي في  
غرة المحرم سنة ٢١ طعمه أبو لؤلؤ غلام المغيرة بن شعبه وخلافته عشر سنين ونصف (قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء) تقدم انه اتسماه  
(ثم يقول) بعد اتسماه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله  
الا ففتح له أبواب الجنة) هو من باب ونفتح في الصور عبر عن الآتي بالماضى التحقق وقوعه والمراد  
تفتح له يوم القيامة (يدخل من أيها شاء) قرئ ففتح مخففة وبالتشديد للتكثير وتكرر الفعل لتعدد  
الابواب قال ابن عسلان قال ابن سيد الناس فتحها والدعاء منها تشير يف وتنويه بكر من حصل  
له ذلك على رؤس الاشهاد وهو نظير من يتلقى من أبواب متعددة وكل يطلبه للدخول ويدخل هو  
من حيث شاء انتهى (أخرجه مسلم) وابوداود وابن حبان (والترمذي وزاد اللهم اجعلني من

التوابع واجعلني من المتطهرين) وهذه الرواية وان قال الترمذي بعد إخراج الحديث في  
اسناده اضطراب فصدر الحديث ثابت في مسلم وهذه الزيادة قدرها البزار والطبراني في الاوسط  
من طريق ثوبان بلفظ من دعا بوضوء فتوضأ فأسأع فرغ من وضوئه يقول أشهد أني قول المتطهرين  
ورواه ابن ماجه من حديث أنس وابن السني في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرک من  
حديث أبي سعيد بلفظ من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرک  
وأتوب اليک کتب في رق ثم طبع بطابع فلا يكسر الى يوم القيامة وصحح النسائي أنه موقوف وهذا  
الذي كره عقب الوضوء قال النووي ويحب أيضاً عقب الغسل انتهى يعني قياساً الى هنا انتهى باب  
الوضوء ولم يذكر المصنف من الاذکار الحديث التسمية في أوله وهذا الذي كره في آخره وأما حديث  
الذي كره غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق على ضعفه قال النووي الادعية في أثناء الوضوء لا أصل  
لها ولم يذكرها المتقدمون وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف  
باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء قوله فقوله عند تمام أدلتها تأليفنا وعقب  
الوضوء بالمسح على الخفين لانه من أحكام الوضوء فقال

\*(باب المسح على الخفين)\*

أي باب ذكر أدلة شرعية ذلك والخف بالضم نعل من آدم يغطي الكعبين ﴿عن المغيرة بن شعبه﴾  
رضي الله عنه (قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي في سفر كما صرح به البخاري وعند  
مالك وأبي داود تعيين السفر أنه في غزوة تبوك وتعيين الصلاة أنه صلاة الفجر (فتوضأ) أي أخذ  
في الوضوء كما صرح به الأحاديث في لفظ تغمض واستنشق ثلاث مرات وفي أخرى مسح برأسه  
قال مراد بقوله توضأ أخذ فيه لأنه استكمل كما هو ظاهر اللفظ (فأهويت) أي مسدت يدي  
أو قصدت الهوى من القيام الى القعود (لا تزع خفيه) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح أو علم بها  
وظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل أفضل ويأتي فيه الخلاف  
أو جواز أنه لم يحصل شرط المسح وهذا الأخير أقرب لقوله (تقال دعهم) أي الخفين (فاني  
أدخلتهم) أي طاهرتين) حال من القدمين كما تبينه رواية أبي داود فاني أدخلت القدمين الخفين  
وهما طاهرتان (فمسح عليهما متفق عليه) ولفظه هنا للبخاري وذكر البزار أنه روى عن المغيرة من  
سنتين طريقاً وذكر منها ابن منده خمسة وأربعين طريقاً والحديث دليل على جواز المسح على  
الخفين في السفر لأن هذا الحديث ظاهر فيه وأما في الحضر فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث  
وقد اختلف العلماء في ذلك فالأكثر على جوازه سفره لهذا الحديث وحضراً لغيره من الأحاديث  
قال أحمد بن حنبل فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد  
وأربعين صحابياً وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسح على  
الخفين نحو من أربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يمسح على الخفين وذكر أبو القاسم بن منده أسماء  
من رواه في تذكرته فبلغوا ثمانين صحابياً والقول بالمسح قول أمير المؤمنين علي عليه السلام  
وسعد بن أبي وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجرير الجلي وغيرهم رضي



الله عنهم قال ابن المبارك ليس في المسيح على الخفين بين الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه انكاره فقد روى عنه اثباته قال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من السلف انكاره الا عن مالك مع ان الرواية الصحيحة عنه مصرحة باثباته قال المصنف صرح جمع من الحفاظ بان المسيح متواتر وقال به أبو خنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بما سمعت واذا عرفت هذا فلا مسح عند القائلين به بشرطان الاول ما أشار اليه الحديث وهو ليس الخفين مع كمال طهارة القدمين وذلك بان يلبسهما وهو على طهارة تامة بان يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما فاذا أحدث بعد ذلك حدثاً أصغراً جاز المسح عليه ما بناء على انه أريد بطاهرتين الطهارة الكاملة وقد قيل بل يحتمل انهما طاهرتان عن التنجاسة يروى عن داود ويأتي من الأحاديث ما يقوى القول الاول الثاني مستفاد من معنى الخف فان المراد به الكامل لانه المتبادر عند الاطلاق وذلك بان يكون سائر اقربا ما نعا نفوذ الماء غير محرق فلا مسح على ما لا يستر العقبين ولا على محرق يبد منه محل القرض ولا على منسوج لا يمنع نفوذ الماء ولا مغصوب لوجوب نزعه هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولا كيفية ولا محله ولكن أفاده قول المصنف (وللاربعة الا التسانى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخف وأسفله وفي اسناده ضعف) بين أن محل المسح أعلى الخف وأسفله ويأتي من ذهب اليه ولكن قد أشار الى ضعفه وقد بين وجه ضعفه في التلخيص وأن أئمة الحديث ضعفوه بكتاب المغيرة وكذلك بين محل المسح وعارض حديث المغيرة هذا قوله (وعن علي) عليه السلام (أنه قال لو كان الدين بالرأى) أي بالقياس وملاحظة المعاني (لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه) أي ماتحت القدمين أحق بالمسح من الذي هو أعلاه لانه الذي يباشر المشى ويقع على ما ينبغي ازالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم (وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على ظاهر خفيه أخرجه أبو داود باسناد حسن) قال المصنف في التلخيص انه حديث صحيح والحديث فيه بانه محل المسح على الخفين وانه ظاهرهما الا غير ولا مسح أسفلهما وللعلماء في ذلك قولان أحدهما انه يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمنى على اطراف أصابعه ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى اطراف أصابعه وهذا الشافعي واستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفيه الايمن ويده اليسرى على خفيه الايسر ثم مسح أعلاههما مسحة واحدة كأي أنظر أصابعه على الخفين رواه البيهقي وهو منقطع على انه لا يفي بتلك الصفة وثانيهما مسح أعلى الخف دون أسفله وهي التي أفادها حديث علي هذا وأما القدر المجزئ من ذلك فقل لا يجزئ الا قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع وقيل ثلاث ولو باصبع وقيل لا يجزئ الا اذا مسح أكثره وحديث علي وحديث المغيرة المذكوران في الاصل ليس فيهما تعرض لذلك نعم قد روى عن علي أيضا انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على ظهر الخف خطوطا بالاصابع قال النووي انه حديث ضعيف وروى عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرى بعض من علمه المسح أن مسح يده من مقدم الخفين الى أصل الساق مرة وفتح بين أصابعه قال المصنف اسناده ضعيف جدا فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتد عليه الاحديث على في بيان محل المسح وانظروا أنه اذا فعل المكاف ما يسمى مسحاً على الخف لغة أجزأه قال الترمذي تحت

حديث المغيرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخف وأسفله هذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه يقول مالك والشافعي واسحق وهذا حديث معلول وسألت أبا زرعة ومحمد بن عبد الله بن أحمد عن هذا الحديث فقالا ليس بصحيح لأنه روى عن كاتب المغيرة ولم يذكر فيه المغيرة مرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وأما مقدار زمان جواز المسح فقد أفاده قوله (وعن صفوان) بفتح الصاد وسكون الفاء (ابن عسال) بفتح العين وتشديد السين المرادى سكن الكوفة (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمرا إذا كانا في السفر) جمع سافر كخبر جمع تاجر (ان لا تخرج خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة) اي فتنزعهما ولو قبل مرورا بالثلاث (ولكن) اي لا تترعهن (من غائط وبول ونوم) اي لاجل هذه الاحداث الا اذا مرت المدة المقطرة (اخرجه النسائي والترمذي واللفظ له) ولفظه بعد رواية الحديث هذا حديث حسن صحيح قال محمد أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال قال أبو عيسى وهو قول العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق قالوا يصح المقيم يوما ولياليه والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن الى قوله والتوقيت أصح انتهى (وابن خزيمة وصححه) أي الترمذي وابن خزيمة وزواه الشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وصححه الخطابي والحديث دليل على توقيت اباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع على ذلك وظاهر قوله يأمرا نالوجوب ولكن الاجماع صرفه عن ظاهره فبقى للاباحة والتدب وقد اختلف العلماء هل الافضل المسح على الخفين أو خلعهما وغسل القدمين قال المصنف عن ابن المنذر والذي أختاره ان المسح افضل وقالت الشافعية الغسل افضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوا في تفضيل القصر على الاتمام (وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما ولياليه للمقيم يعني في المسح على الخفين) هذا مدرج من كلام علي عليه السلام أو من غيره من الرواة (أخرجه مسلم) وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في الحديث الذي قبله ودليل على مشروعية المسح للمقيم أيضا وعلى تقدير زمان اباحته بيوم وليلة وانما زاد صلى الله عليه وآله وسلم في المدة للمسافر لأنه احق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر وبهذا التوقيت قال الجمهور من العلماء من الصحابة ومن بعدهم وابي حنيفة والشافعي وأحمد رجعهم الله تعالى (وعن ثوبان) تنبيه ثوب هو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن قال ابن عبد البر الاول أصح ابن مجدد بضم الباء وسكون الجيم وضم الدال وقيل ابن جدد بفتح الجيم وسكون الحاء وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة وقيل من جبرأصابه سبي فاشتراه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتقه ولم يزل ملازما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفر او حضر الى ان توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزل الشام ثم انتقل الى حصن فتوفي بها سنة ٥٤ (قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية فآمرهم أن يمسحوا على العصائب يعني العمامة) سميت عصائب لأنه يعصب بها الرأس (والتساخين) بفتح التاء جمع تسخين قال في القاموس هي المراحل الخفاف وفسرها الراوي بقوله (يعني الخفاف) جمع خف والظواهر انه وما قبله يعني العمامة

مدرج في الحديث من كلام الراوى (رواه أجدو أبو داود وصححه الحاكم) والحديث ظاهر في أنه يجوز المسح على العمامة كالمسح على الخفين وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالخفين لم نجد فيه كلاماً للعلماء ثم رأيت في حواشي القاضي عبد الرحمن الخيمي على بلوغ المرام أنه يشترط فيه أن يعتم المسح بعد كمال الطهارة كما يفعل المسح على الخفين قل وذهب إلى المسح على العمامة بعض العلماء ولم يذكروا ادعاء دليل لا انتهى وظاهره أيضاً أنه لا يشترط للمسح عليها عذر وأنه يجوز مسحها وإن لم يمس الرأس أصلاً قال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة فقط ومسح على الناصية وكل على العمامة انتهى وقيل لا يكون ذلك إلا للعذر لأن في الحديث عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم بعث سريفة فاصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصابة والتساخين فيحمل ذلك على العذر وفي هذا الجدل بعد لأنه قد ثبت المسح على العمامة وعلى الخفين من غير عذر في غير هذا الحديث (وعن عمر رضي الله عنه موقوفاً) الموقوف هو ما كان من كلام الصحابي ولم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن أنس مرفوعاً) إليه صلى الله عليه وآله وسلم (أذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح عليهما) تفيد المسح واللبس بعد الوضوء دليل على أنه أريد بطاهرتين في حديث الغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر (وليس فيهما ولا يتخلعهما إن شاء) قيدهما بالثبته دفعا لما ينفى به ظاهر الأمر من الوجوب وظاهر النهي من التحريم (الامن جنباً) فقد عرفت أنه يجب خلعهما (أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه) والحديث قد افاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت وهو مقيد به كما يفيد حديث صفوان بن عسال وحديث علي رضي الله عنهما (وعن أبي بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف اسمه نبيع بضم النون ابن مسروح وقيل ابن الحرث (رضي الله عنه) وكان يقول أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويأبى أن يتسبب وكان نزل من حصن الطائفة عند حصاره صلى الله عليه وآله وسلم له في جماعة من غلمان أهل الطائفة وأسلم وأعتقه صلى الله عليه وآله وسلم وكان من فضلاء الصحابة مات بالبصرة سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان أولاده اشرافاً بالبصرة بالعلم والولايات وله عقب كثير (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن) أى في المسح على الخفين (ولامقيم يوماً وليلة إذا تطهر) أى كل من المقيم والمسافر من الحدث الأصغر (فلبس خفيه) ليس المراد من القاء التعقيب بل مجرد العطف لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في المسح (أن يمسح عليهما) أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة (وصححه الخطابي أيضاً ونقل البيهقي أن الشافعي صححه وأخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن أبي شيبه والبيهقي والترمذي في العلل والحديث مثل حديث علي رضي الله عنه في أفادته مقدار المدة للمسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية الصحابي له بذلك (وعن أبي) بضم الهمزة وتشديد الباء (ابن عمارة) بكسر العين وهو المشهور وقد يضمن قال المصنف في التقریب مدني سكن مصر له حجة وفي اسناد حديثه اضطراب انتهى يريد هذا الحديث ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنه قال يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال يوماً قال نعم قال ويومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت أخرجه أبو داود وقال ليس بالقوى) قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن وبمعناه قال البخاري

وقال الامام أحمد رجاله لا يعرفون وقال الدارقطني هذا السناد لا يثبت انتهى وقال ابن حبان  
 لست أعده على اسناد خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم وبالع ابن الجوزي فعده  
 في الموضوعات وهو دليل على عدم توقيت المسح في حضر ولا سفر وهو مروى عن مالك وقديم  
 قول الشافعي ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الاحاديث التي سلفت ولا يدانيها ولو ثبت لكان  
 اطلاقه مقيدا بتلك الاحاديث كما يقيدها بشرطية الطهارة التي أفادته

**\* (باب نواقض الوضوء) \***

جمع ناقض والنقض في الاصل حل المبرم ثم استعمل في ابطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلا مجازا  
 ثم صار حقيقة عرفية وناقض الوضوء ناقض للتحيم فانه بدل عنه (عن أنس بن مالك) رضي الله  
 عنه (قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عهد من ينتظرون العشاء حتى تخفق  
 رؤسهم) من باب ضرب بضرب اي تميل من النوم (ثم يصلون ولا يتوضئون أخرجه أبو داود وصححه  
 الدارقطني وأصله في مسلم) وأخرجه الترمذي وفيه يوقفون للصلاة وفيه حتى الى لا يسمع لاحدهم  
 غطيطا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وحل ذلك على نوم الجالس مدفوع بان في رواية عن أنس  
 يصنعون جنوبهم رواها يحيى القطان قال ابن دقيق العيد يحمل على النوم الخفيف وردبانه  
 لا يناسبه ذكر الغطيط والابقاط فانهما لا يكونان الا في نوم مستغرق واذا عرفت هذا فالاحاديث  
 قد اشتملت على خنقة الرأس وعلى الغطيط وعلى الايقاط وعلى وضع الجنوب وكها واصفت انهم  
 كانوا لا يتوضئون من ذلك فاختلف العلماء في ذلك على أقوال ثمانية لا يأتي ذكرها بكثير فائدة ولا  
 تخلو عن قدح وأقربها أن النوم ناقض لحديث صفوان ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة  
 الاقتراح ضعيفة فيقيد بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه ادراك ويؤول حديث أنس بعدم  
 الاستغراق فتدبغ من هو في مبادئ النوم فينبه لئلا يستغرق النوم هذا وقد ألحق بالنوم الانغماء  
 والجنون والسكر بأى مسكر يجامع زوال العقل قيل هذه الامور ناقضة فان صح كان الدليل الاجماع  
 قال الترمذي اختلف العلماء في الوضوء من النوم فرأى اكثرهم انه لا يجب عليه الوضوء اذا نام قاعدا  
 أو قائما حتى ينام مضطجعا وبه يقول الثوري وابن المبارك واجدوقل بعضهم اذا نام حتى غلب على  
 عقله وجب عليه الوضوء وبه يقول ابي حنيفة وقال الشافعي من نام قاعدا فرأى رؤيا أو زالت معه عدته  
 لو سن النوم فعليه الوضوء انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش  
 بضم الحاء وفتح الباء وسكون الياء قرشية أسديت وهي زوج عبد الله بن جحش الى النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة أسيتاض) من الاستماضة وهي جريان الدم من فرج  
 المرأة في غير أوانه (فلا طهر أفادع الصلاة قال لا انا ذلك) بكسر الكاف خطاب لمؤنث (عرق)  
 بكسر العين وسكون الراء وفي فتح الباري ان هذا العرق يسمى العاذل بعين مهملة وذال مهملة  
 ويقال عاذل بالراء بدلا عن اللام كما في القاموس (وليس بجحيش) فان الحيض يخرج من قعر رحم  
 المرأة فهو اخبار باختلاف المخرجين وبأنه ليس بجحيش وأنها طاهرة فلتزنها الصلاة (فاذا أقبلت  
 حيضتك) بفتح الحاء ويجوز كسرها والمراد بالاقبال ابتداء دم الحيض (فدعى الصلاة) يتضمن  
 نهي الحائض عن الصلاة ويحريم ذلك عليها وفساد صلاتها وهو اجماع (واذا أدبرت) هو ابتداء

انقطاعها (فاغسل عنك الدم) أي واغتسل وهو مستقادم من أدلة أخرى (ثم صلى متفق عليه)  
الحديث دليل على وقوع الاستحاضة وعلى أن لها حكماً يخالف حكم الحيض وقد بينه صلى الله  
عليه وآله وسلم أكمل بيان فانه أقنأها بانها لا تدع الصلاة مع جريان الدم وأنها تنتظر وقت اقبال  
حيضها فتترك الصلاة فيها وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت كما ورد في بعض طرق البخاري  
واغتسل في بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم والحاصل انه قد ذكر الامر ان  
في الاحاديث الصحيحة غسل الدم والاعتسال ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك وللعلماء قولان أحدهما  
انها تميز ذلك بالرجوع الى عاداتها وورد الردي الى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ  
دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها الثاني ترجع الى صفة الدم كما في حديث عائشة في  
قصة فاطمة هذه بلفظ ان دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة وإذا كان  
الآخر فتوضئي وصلي فيكون اقبال الحيضة اقبال الصفة وادبارها ادبارها (وللبخاري) أي من  
حديث عائشة هذا زيادة (ثم توضئي لكل صلاة وأشار مسلم الى أنه حذفها عمداً) فانه قال في صحيحه  
بعد ساقه الحديث وفي حديث حماد حرف تركا ذكره قال البيهقي هو قوله توضئي لكل صلاة لانها  
زيادة غير محفوظة وانه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث لكنه قرر المصنف في الفتح  
انها ثابتة من طرق يتفق معها تفرد من قاله مسلم \* واعلم أن المصنف ساق حديث الاستحاضة في  
باب النواقض وليس المناسب للباب الا هذه الزيادة لأصل الحديث فانه من أحكام باب  
الاستحاضة والحيض وسبب عيده هنا لك فانه الزيادة هي الحجة على ان دم الاستحاضة حدث من  
جمله الاحداث ناقض للوضوء ولذا أمر الشارع بالوضوء لكل صلاة لانه انما رفع الوضوء حكمه  
لاجل الصلاة فإذا فرغت من الصلاة نقض وضوءها وهذا قول الجمهور انما توضأ لكل صلاة  
وذهبت الحنفية الى انها توضأ لوقت كل صلاة وان الوضوء متعلق بالوقت وانها تصلي به الفريضة  
الحاضرة وما شاعت من النوافل وتجمع بين الفريضة على وجه الجواز عند من يجيز ذلك  
أولعذر قالوا والحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف ولكن لا بد  
من قرينة وقد تكلف في الشرح الى ذكر ما عليه يقال انه قرينة للحذف وضعفه وذهبت المالكية  
الى انه يستحب الوضوء ولا يجب الا بحدث آخر وبأني تحقيق ذلك في حديث حجة في باب الحيض  
وتأني احكام الاستحاضة التي تجوز لها وتنفارق بها الحائض هناك فهو محل الكلام عليها وفي  
الشرح سرد هاهنا وأما هنا فما ذكر حديثها الا باعتبار نقض الاستحاضة للوضوء (وعن علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاءً) بزه ضرباً بصيغة مبالغة من المذى بفتح الميم وسكون  
الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات وهو ماء يبس لزج رقيق يخرج عند الملاعبة أو تذكرة الجماع  
أو ارادته يقال مذى زيد يمدى مثل مضى يمضى وأمدى يمدى مثل أعطى يعطى (فأمرت المقداد)  
وهو ابن الاسود الكندي (ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي عما يجب على من أمدى  
(فسأله فقال فيه الوضوء متفق عليه واللفظ للبخاري) وفي بعض ألفاظه عند البخاري بعد هذا  
فاستحييت ان أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظ لمكان ابنته منى وفي لفظ لمسلم لمكان فاطمة  
ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن علي بن أبي طالب كنت رجلاً مذاءً فجعلت أغتسل منه في  
الستاء حتى تشقق ظهري وزاد في لفظ البخاري فقال توضأ واغسل ذكرك وفي مسلم اغسل

ذكرك وتوضاً وقد وقع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى وفي رواية أخرى أن علياً هو السائل وجمع ابن حبان بين ذلك بأن علياً أمر المقداد أن يسأل ثم سأل نفسه إلا أنه تعقب بأن قوله فاستحييت دال على أنه لم يباشر السؤال فنسبة السؤال إليه في رواية من قال ان علياً سأل مجاز لكونه الأمر بالسؤال والحديث دليل على أن المذي ينقض الوضوء ولا جله ذكره المصنف في هذا الباب وروى الترمذي عن علي قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المذي فقال من المذي الوضوء ومن المني الغسل قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روى عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غير وجه وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق انتهى ودليل على أنه لا يوجب غسل الوضوء ورواية توضاً وغسل ذكر لا يقتضي تقديم الوضوء لأن الواو لا تقتضي الترتيب ولأن رواية مسلم بين المراد وأما اطلاق لفظ ذكر كلفه وظاهر في غسل الذكر كله وليس كذلك إذا لوجب غسل محل الخارج وانما هو من اطلاق لفظ الكل على البعض والقرينة ما علم من قواعد الشرع وذهب البعض إلى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث وأيده رواية أبي داود يغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ عنده أيضاً فتغسل من ذلك فرجله وأنثيه ويتوضأ للصلاة إلا أن زيادة غسل الأنثيين قد طعن فيها وذلك أنهم من رواية عروة عن علي وعروة لم يسمع من علي إلا أنه رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة قال المصنف في التلخيص واستناده لا مطعن فيه فصححه لا اعذر عن القول بها قبل والحكمة فيه أنه إذا غسله كله تقلص فبطل خروج المذي واستدل بالحديث على نجاسة المذي (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ أخرجه أحمد وضعفه البخاري) وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وقد روى نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا ليس في القبلة وضوء قال وسمعت محمد بن اسمعيل يضعف هذا الحديث وأبو داود أخرجه من طريق إبراهيم عن عائشة ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل وقال النسائي ليس في هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل قال المصنف روى من عشرة أوجه عن عائشة وأوردها البيهقي في الخلافات وضعفها وقال الترمذي وابن حزم لا يصح في هذا الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الأصل فالحديث مقرر للأصل وذهب الشافعية إلى أن لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى أولامستم النساء فلزم الوضوء من اللبس قالوا واللمس حقيقة في اليدويو يد بقاءه على معناه هذا قراءة أولامستم فأنها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا يحقق بقاء اللفظ على معناه الحقيقي فقراءة أولامستم كذلك إذا الأصل اتفاق معنى القراءتين وأجيب عن ذلك بصرف اللفظ عن معناه الحقيقي للقرينة فيحمل على المجاز وهو هنا حمل الملازمة على الجماع واللمس كذلك والقرينة حديث عائشة المذكور وهو وان قدح فيه لما سمعت فطرقه يقوى بعضها بعضاً وحديث عائشة في البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته فإذا قام يصلي غمزها فقبضت رجلها أي عند سجوده يؤيد

حديث الباب ويؤيد بقاء الاصل ويدل على انه ليس للمس شاقض وأما اعتذار المصنف في فتح  
الباري عن حديثها هذا بأنه يحتمل أنه كان بجائلا أو أنه خاص به فهو بعيد مخالف للظاهر وقد فسر  
على عليه السلام الملامسة بالجماع وفسرها ابن عباس بذلك فأخرج عنه عبد بن حميد أنه فسر  
اللامسة بعد أن وضع أصبعيه في أذنيه ألا وهو النيك وأخرج عنه الطوسي أنه سأله نافع بن  
الازرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن يراد  
بالملامسة الجماع فإنه تعالى عدم مقتضيات التيمم المحي من الغائط تنبيه على الحدث الأصغر  
وعند الملامسة تنبيه على الحدث الأكبر وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء وإن كنتم  
جنبا فاطهروا ولو جات الملامسة على المس الشاقض للوضوء لغات التنبيه على أن التراب يقوم  
مقام الماء في رفعه الحدث الأكبر وخاف صدور الآية والحنفية تنص على لا ينتهض عليه دليل  
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد أحدكم في  
بطنه شيئا فاشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد) إذا كان فيه لاعادة الوضوء  
(حتى يسمع صوتا) للخارج (أو يجرد رجليه أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الریح شرطا في  
ذلك بل المراد حصول اليقين وهذا الحديث الحليل أصل من أصول الاسلام وقاعدة جلية من  
قواعد الفقه وهو أنه دل على أن الاشياء يحكم بقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك وأنه  
لا أثر للشك الطارئ عقبه فمن حصل له شك أو ظن بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره  
ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله حتى يسمع صوتا أو يجرد رجليه فإنه علقه بحصول ما يحسمه  
وذكرهما تعبيل ذلك سائر النواقض كالذي والودي ويأتي حديث ابن عباس أن الشيطان  
يأتي أحدكم فيمنع في مقعدته فيخيل اليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو  
يجرد رجليه والحديث عام لمن كان في الصلاة أو أخرجه أو هو قول الجماهير ولما لكمة تنصايل وفروق  
بين من كان داخل الصلاة وأخرجه لا ينتهض عليه دليل (وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام  
(ابن علي) الحنفى اليمامى قال ابن عبد البر أنه من أهل اليمامة (قال قال رجل مسست ذكرى أو  
قال الرجل يس ذكره في الصلاة أعليه الوضوء فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) أى لا وضوء  
عليه (انما هو) أى الذكر (بضعة) بفتح الباء وسكون الصاد (منك) أى كاليده والرجل ونحوها  
وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منك (أخرجه الخمسة وصححه ابن حبان وقال ابن المدينى)  
بفتح الميم نسبة الى جده والافهوعلى بن عبد الله قال الذهبي هو حافظ العصر قدوة أهل هذا الشأن  
ولد سنة ١٦١ ومن تلاميذه البخارى وأبو داود قال ابن مهدي هو أعلم الناس بحديث رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال النسائي كان خلقا لهذا الشأن قال النووي له نحو من مائة مصنف  
(هو أحسن من حديث بسرة) بضم الباء وسكون السين ويأتي حديثه اقرىبا وهذا الحديث رواه  
أيضا أحمد والدارقطنى قال الطحاوى اسناده مستقيم غير مضطرب وصححه الطبرانى وابن حزم  
وضعه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى والحديث دليل على ما هو  
الاصل من عدم نقض لمس الذكر للوضوء وهو مروى عن علي والحنفية قال الترمذى وقد روى  
عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس  
الذكر وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك وهذا الحديث أحسن شئ روى في هذا الباب انتهى

وذهب الى ان مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أجدوا الشافعي  
 مستدلين بحديث بكرة وهو قوله ﷺ (وعن بكرة بنت صفوان) بن نوفل القرشية الاسدية كانت من  
 المبايعات لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى عنها ابن عمر وغيره (أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال من مس ذكره فليستوضأ أخرجه الحسنة وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخاري  
 هو أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه ايضا الشافعي وأجدوا ابن خزيمة والحاكم وابن الخارود  
 وقال الدارقطني صحيح ثابت وصححه يحيى بن معين (١) والبيهقي والحاكمي والقدح فيه بأنه رواه  
 عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح فقد ثبت ان عروة سمعه من بكرة من غير واسطة كما  
 جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوي له عن أبيه  
 لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه فاندفع القدح وصح الحديث وبه استدلل من  
 سمعت من الصحابة والتابعين وأجدوا الشافعي على نقض مس الذكر للوضوء والمراد مسه من غير  
 حائل لانه أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة إذا أفضى أحدكم يده الى فرجه ليس  
 دونها حجاب ولاستر فقد وجب عليه الوضوء وصححه الحاكم وابن عبد البر قال ابن السكن هو أجدود  
 ما روى في هذا الباب قال ابن حبان وغيره وخبر طلق في عدم النقض منسوخ قاله ابن النقيب في  
 أدلة المنهاج وزعمت الشافعية ان الافضاء لا يكون الا بياطن الكف وانه لا ينقض اذا مس الذك  
 بظاهر كفه ورد عليهم المحققون بان الافضاء لغة الوصول أعم من أن يكون يباطن الكف أو ظاهرها  
 قال ابن حزم لا دليل على ما قاله لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي  
 صحيح وأيد حديث بكرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صحابياً أخرجه في كتب الحديث ومنهم طلق  
 ابن علي راوى عدم النقض روى عنه النقض أيضاً وتأول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان  
 في أول الامر فانه قدم في أول الهجرة قبل عامه صلى الله عليه وآله وسلم مسجده فحذيه منسوخ  
 بحديث بكرة قائم امتأخرة الاسلام وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح فان حديث بكرة  
 أرجح لكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهد لان بكرة حديث به في دار المهاجرين والانصار  
 وهم متوافرون ولم يرفعه أحد بل علمنا ان بعضهم صار اليه وصار اليه عروة عن روايتها فانه رجع  
 الى قولها وكان قبل ذلك يرفعه وكان ابن عمر يحديث عنها به ولم يزل يتوضأ من مس ذكره حتى مات  
 قال البيهقي في ترجيح حديث بكرة على حديث طلق بن علي انه لم يخرج به صاحباً صحيحاً ولم يحتجوا  
 بأحد من رواه وقد احتجوا بجميع رواة حديث بكرة ثم ان حديث طلق من رواية قيس بن طلق  
 قال الشافعي (٢) قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه فإيكون لنا قبول خبره وقال أبو حاتم  
 وأبو زرعة قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة ووهياه وأما مالك فلما تعارض الحديثان عنده قال  
 بالوضوء من مس الذكر بدالاً وجواباً ﷺ (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال من أصابه في عورة أو رعاها أو قلست) بفتح القاف وسكون اللام وفتحها (أو مذى) أي من  
 أصابه ذلك في صلاته (فليستوضأ) أي منها (فليستوضأ ثلثين على صلاته وهو في ذلك) أي في  
 حال انصرافه ووضوئه (لا يتكلم) أخرجه ابن ماجه وضعفه أجدوا وغيره) ورواه الترمذي من  
 حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فافتوضأ قال أبو عيسى وقد رأى غير  
 واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من

(١) هذا هو الحق وان كان  
 المهدي في البحر ذكر أن  
 ابن معين ضعف أحاديث  
 نقض مس الذكر والحق  
 ما هنا انه صححه وقد أوضحه  
 السيد في حواشي البحر اه  
 أبو النصر على حسن خان

(٢) عبارة الشافعي كما نقله  
 عنه الزركشي بالفظو لما سمعها  
 ابن عمر لم يزل يتوضأ منه  
 حتى مات اه على حسن خان



التي والرافع وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وأحمد بن محمد وقد جرد حسين المعلم هذا الحديث وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب انتهى وحاصل ما ضعفوا حديث الباب به ان وصله غلط والصحيح انه مرسل قال أحمد والبيهقي المرسل الصواب فن يقول ان المرسل حجة قال ينقض ما ذكر فيه والنقض بالقي مذهب الحنفية بشرط ان يكون من المعدة اذ لا يسمى قياً الا ما كان منها وان يكون ملء الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا وهو في ذارع عيلاً الفم كافي حديث عمار وان كان قد ضعف وزهد الشافعي ومالك الى أن القى غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا من فروعها والاصل عدم النقص فلا يخرج عنه الا بدليل قوي وأما الرافع ففي نقضه الخلاف أيضاً فن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث ومن قال بعدم نقضه فانه عمل بالاصل ولم يرفع هذا الحديث لضعفه وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السيلين فيأتي الكلام عليه في حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ وأما القلس وهو ما خرج من الخلق مثل الفم أو دونه وليس بقي فان عاد فهو القى قاله الجوهرى في الصحاح وابن الاثير في النهاية فالأكثر على انه غير ناقض لعدم نهوض الدليل فلا يخرج عن الاصل وأما الذي فقد تقدم الكلام فيه وانه ناقض اجزاء أو أماً فأده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم فقيه خلاف فروى عن الحنفية والمالكية وقديم قول الشافعي انه ينبغي ولا تفسد صلاته بشرط أن لا يفعل مفسداً كما أشار اليه الحديث بقوله لا يتكلم وقال الشافعي في آخر قوله ان الحدث يفسد الصلاة لمسأمتي من حديث طلق بن علي اذا فاسأ أحدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة رواه أبو داود ويأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (وعن جابر بن سمرة) بفتح السين وضم الميم العاصري نزل الكوفة ومات بها سنة ٢٤ وقيل سنة ٦٦ (ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ من لحوم الغنم) أي من أكلها (قال ان شئت قال أتوضأ من لحوم الابل قال نعم) (١) أخرجه مسلم) وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ من لحوم الابل ولا يتوضأ من لحوم الغنم قال ابن خزيمة لم أر خلافاً بين علماء الحديث ان هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدم تناقضه والحديثان دليلان على نقض الوضوء من لحوم الابل وان من أكلها انتقض وضوءه وقال بهذا أحمد وأحمد بن محمد وابن المنذر وابن خزيمة واختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقاً وحكى عن الشافعي انه قال ان صح الحديث في لحوم الابل قلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء وذهب الى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين ويروى عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا والحديثان اما منسوبان بحديث انه كان آخر الامر ين منه صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما مست النار أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث جابر قال النوى دعوى النسخ باطل لان هذا الاخير عام وذلك خاص والخاص يقدم على العام وكلامه هذا معني على تقديم الخاص على العام مطلقاً تقدم الخاص أو تأخر وهي مسألة خلافية في الاصول أو أن المراد بالوضوء التطهف وهو يغسل اليد لاجل الزهومة كما جاء في الوضوء من اللبن وان له دسماً والوارد في اللبن المضمضة من شربه وذهب البعض الى أن الامر بالوضوء من لحوم الابل للاستحباب لا للإيجاب وهو خلاف ظاهر الامر وأما لحوم الغنم فلا تنقض

(١) قال الزركشي وانما امر الشارع بالوضوء من لحوم الابل لانها خلقت من الجبان ولذا أمر بالتسمية عند ركوبها فأمر بالوضوء من أكلها كما أمر بالوضوء عند الغضب لنزول استيلاء الغضب اه قلت وقد ورد انها خلقت من الشياطين وان على ذروة كل بعير شيطان اه على حسن خان

بأكلها بالاتفاق كذا قيل ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما سمت النار عن عمر بن  
 عبد العزيز فإنه كان يتوضأ من السكر قلت وفي الحديث مأخذ التجديد الوضوء على الوضوء فإنه  
 حكم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم وأجاز له الوضوء وهذا تجديد للوضوء على الوضوء والله  
 أعلم ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا  
 فليغتسل ومن جملة فليستوضأ أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وقال أحمد لا يصح في هذا  
 (الباب شيء) وذلك أنه أخرجه أحمد من طريق فيها ضعيف ولكن قد حسنه الترمذي وصححه ابن  
 حبان بوروده من طريق ليس فيها ضعيف وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة  
 وعشرين طريقا وقال أحمد أنه منسوخ بما رواه البيهقي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلكم عتوا من ميتكم عتوت طاهرا وليس بنجس نجسكم  
 أن تغسلوا أيديكم ولكن ضعفه البيهقي وتعبه المصنف لأنه قال البيهقي هذا ضعيف والجل فيه  
 على أبي شيبة فقال المصنف أبو شيبة هو إبراهيم بن أبي بكر بن شيبة احتج به النسائي وثقه الناس  
 ومن فوقه احتج بهم البخاري إلى أن قال فالحديث حسن ثم قال فالجمع بينهما وبين الحديث  
 أبي هريرة أن الأمر للندب انتهى قلت وقرينة حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند  
 عبد الله بن أحمد كأن غسل الميت فنامن يغتسل ومنامن لا يغتسل قال المصنف اسناده صحيح وهو  
 أحسن ما جمع به بين هذه الأحاديث وأما قوله من جملة فليستوضأ فلا أعلم قائلا بأنه يجب الوضوء من  
 جملة ولا يندب انتهى قلت ولكنه مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به وبفسر الوضوء  
 بغسل اليدين كما أفاده حديث ابن عباس ويكون للندب كما يفيد التعليل بقوله أن ميتكم عتوت  
 طاهرا فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه فيكون في حمل الميت غسل اليدين ندبا والمراد  
 إذا جملة مباشر البدن بقرينة السياق ولقوله عتوت طاهرا فإنه لا يناسب ذلك الأمن مباشره بالجل  
 ﴿وعن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما﴾ أمه وأم أسماء واحدة أسلم قديما وشهد مع رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وأصابه سهم انتقض بعد سنين فمات منه في سنة ١١ وصلى  
 عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم لعمر بن حزم) بن زيد الخزرجي البخاري يكتفي بأب الصالح أول مشاهده الخندق واستعمله  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ليعققهم في الدين ويعلمهم  
 القرآن الكريم ويأخذ صدقاتهم وكتب له كتابا فيه القرآن والسنن والصدقات والديات وتوفي  
 عمر بن حزم في خلافة عمر بالمدينة ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (ان لا عس القرآن الا طاهر  
 رواه مالك مرسل واصله النسائي وابن حبان وهو معلول) حقيقة المعلول الحديث الذي يطلع  
 على الوهم فيه بالقرائن وجمع الطرق فيقال له معلول ومعلول والاجود أن يقال معل من أعله والعلة  
 عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه وقد حث وهو من أنعمش أنواع  
 علوم الحديث وأدقها ولا يقوم بذلك الأمن رزقه الله فهما ناقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بما رتب  
 الرواة ومملكة قوية بالأسانيد والمتون وانما قال المصنف ان هذا الحديث معلول لأنه من رواية  
 سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم وهوهم في ذلك فإنه ظن أنه سليمان بن داود الباني  
 وأيس كذلك بل هو سليمان بن داود النخولي وهو ثقة أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن

سعيد وجماعة من الحفاظ والمباني هو المتفق على ضعفه وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول  
قال ابن عبد البر انه أشبهه المتواتر لما في الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لأعلم كتاباً أصح  
من هذا الكتاب فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون  
رأيهم وقال الحاكم شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب وفي الباب  
من حديث حكيم بن حزام لا يس القرآن الا طاهروا ان كان في اسناده مقال الا انه ذكر الهمي في  
جمع الروايد من حديث عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يس  
القرآن الا طاهر قال الهمي رجائه موثقون وذكره شافعي في النظر في المراتب من الطاهر  
فانه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الاكبر والطاهر من الاصغر ويطلق على المؤمن  
وعلى من ليس على يده نجاسة ولا بد للجله على معين من قرينة وأما قوله سبحانه لا يس الا المطهرون  
فلا يوضح ان الضمير للكتاب المكثون الذي سبق ذكره في صدر الآية وان المطهرين هم الملائكة  
فالمراد به اللوح المحفوظ مثل قوله تعالى في صحف مطهرة بأبدي سقرة كرام بررة ﴿﴾ وعن عائشة  
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه رواه مسلم وعلقه  
البخاري) والحديث مقرر للاصل وهو ذكر الله على كل حال من الاحوال وهو ظاهر في عموم الذ كر  
فيدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً الا انه قد خصه حديث على عليه السلام الاتي في باب  
الغسل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً وأحاديث أخرى معناه  
تأتي وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع هذا اذا جمل الذ كر في هذا الحديث على ذ كر  
اللسان وأما اذا أريد به الذ كر في الجنان فلا مانع من ذلك قال العارف ابن عربي صاحب الفتوحات  
لكن يكون الذ كر في حال الجنابة مختصاً بالباطن الذي هو ذ كر الدبر فهو في سائر حالاته مختص بالمقام  
وإنما وقع اللبس على من لا معرفة له بأحوال أهل السكك المتفرقوا واختلفوا قال ولنا منه ميراث  
وأفرقت في المحافظة على ذلك انتهى والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال تعالى يذ كرون الله قياما  
وقعوداً وعلى جنوبهم والمصنف ذكر الحديث لتلايتهم ان نواقض الوضوء مانعة من ذكر الله تعالى  
﴿﴾ (وعن أنس بن مالك) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجبت وصلى ولم يتوضأ  
أخرجه الدارقطني وإسناده) أي قال هولين وذلك ان في اسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوي وذكره  
الزوي في فصل الضعيف والحديث دليل (١) ومقرر للاصل على ان خروج الدم من البدن غير  
الفرجين لا ينقض الوضوء وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي  
أوفى وقد اختلف العلماء في ذلك قال الشافعي ومالك وجماعة من الصحابة والتابعين ان خروج الدم  
من البدن من غير السيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا وما أيده من الآثار عن ذ كرناه ولقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من ربح أو سمع ولان الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل  
والطبراني بلفظ لا وضوء الا من ربح أو سمع ولان الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل  
ولم يقدح دليل على ذلك ﴿﴾ (وعن معاوية) هو ابن أبي سفيان صغير بن حرب هو وأبو من مسلمة الفخ  
ومن المؤلفات قلوبهم وولاه عمر الشام بعد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل بهامة تولى أربعين سنة الى  
ان مات سنة ستين في شهر رجب بدمشق وله ثمان وسبعمائة سنة رحمه الله تعالى فقد تجاوز الحد

(١) قال النووي لم يصح  
بالقوى والدم والضمير في  
الصلوات ولا في عدم ذلك  
حديث صحيح اه أبو النصر

في حربه مع علي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العين) أراد الجنس والمراد العينان من كل انسان (وكاه) بكسر الواو والمد (السه) بفتح السين وبكسر الهاء هي الدبر والوكاه ما ترابط به الخريطة ونحوها (فاذا نامت العينان استطلق الوكاه) أي انحل (رواه احمد والطبراني وزاد) أي الطبراني (ومن نام فليستوضأ وهذه الزيادة في هذا الحديث) وهو قوله ومن نام فليستوضأ (عند أبي داود من حديث علي) عليه السلام ولفظه العين وكاه السه فن نام فليستوضأ (دون قوله استطلق الوكاه في كلا الاسنادين ضعف) اسناد حديث معاوية وحديث علي رضي الله عنهم ما كان في اسناد حديث معاوية بقبعة عن أبي بكر بن أبي مرزوم وهو ضعيف وفي حديث علي أيضا بقبعة عن الوضين بن عطاء قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذين الحديثين فقال ليسا بقويين وقال أحمد حديث علي أثبت من حديث معاوية وحسن المنذري والنووي وابن الصلاح حديث علي والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه وانما هو مظنة النقص فهم من أدلة القائلين بذلك ودليل على أنه لا ينقض الا النوم المستغرق وكان الاول بحسن الترتيب ان يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى (ولابي داود أيضا عن ابن عباس مرفوعا انما الوضوء على من نام مضطجعا وفي اسناده ضعف أيضا) لأنه قال ابوداود انه حديث منكر وبين وجه نكاريته في السنن وفيه الحصر على أنه لا ينقض الا النوم المضطجع لا غير ولو استغرقه النوم فالجمع بينهما وبين ماضى من الاحاديث انه خرج على الاغلب فان الاغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا عارضة (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يأتي أحدكم الشيطان في صلاته) أي حال كونه فيها (فينفخ في مقعده فيخيل اليه) يحتمل انه مبنى للفاعل وفيه ضمير للشيطان وانه الذي يخيل أي يوقع في خيال المصلي ويحتمل انه مبنى للمفعول ونائبه (انه أحدث ولم يحدث فاذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجدر يحاخرجه البزار) بفتح الباء وتشديد الزاي وبعد الالف راء هو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب المسند الكبير المعلل أخذ عن الطبراني وغيره وذكره الدارقطني وأثنى عليه ولم يذكر الذهبي ولا دونه ولا وفاته والحديث تقدم ما فيه من معناه وهو اعلام من السارح بتسليط الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليسفدها عليهم وانه لا يضرهم ذلك ولا يخرجون عن الطهارة الايقين (وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه ولمسلم عن أبي هريرة نحوه) تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب (وللعالم عن أبي سعيد) هو الحديث رضي الله عنه (مرفوعا اذا جاء أحدكم الشيطان فعال) أي وسوس له قائلا (انك أحدث فليقل كذبت) يحتمل ان يقوله لفظا أو في نفسه ولكن قوله (وأخرجه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه) بين ان المراد الاخر منه وقد روى حديث الحاكم بن زيادة بعد قوله كذبت الا ما وجد يحا أو سمع صوتا بأذنه وتقدم ما تقدمه هذه الاحاديث ولو ضم المصنف هذه الروايات الى حديث أبي هريرة الذي قدمه وأشار اليه هنالك كان أولى بحسن الترتيب لما عرفت وهذه الاحاديث دالة على حرص الشيطان على افساد عبادة بني آدم خصوصا الصلوات وما يتعلق بها وانه لا ياتهم غالب الا من باب التشكيك في الطهارة تارة بالقول وتارة بالفعل ومن هنا تعرف ان أهل الوسواس في الطهارات امتلأوا ما فعله وقاله

\*(باب آداب قضاء الحاجة)\*

الحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعد أحدكم حاجته ويعبر عنه النقصان في باب الاستطابة لحديث ولا يستطيب بيمنه والمحدثون في باب التحلي مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم الخلاء والتبرز من قوله البراز في الموارد فالكل من العبارات صحيحة ولو عبر بباب المذهب لكان له وجه أيضا لقوله في الحديث كان إذا ذهب المذهب أبعد ﴿عن أنس بن مالك﴾ رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) بمدود المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضع خاتمه أخرجه الأربعة وهو معلول) وذلك لأنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ورواته ثقات سكن ابن جريج لم يسمعه من الزهري بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهري عن أنس ولكن بلفظ آخر وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود وهمام ثقة كما قاله ابن معين وقال أحمد ثبت في كل المشايخ وقدروى الحديث مرفوعا وموقوف على أنس من غير طريق همام وأورد له البيهقي شاهدا إلا أنه قال بعد سياقه هذا شاهد ضعيف ورواه الحاكم أيضا بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يس خاتما نقشه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذا دخل الخلاء وضعه والحديث دليل على الإبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الخلاء فإنه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان المعبد لقضاء الحاجة ويأتي في حديث المغيرة ما هو أصح من هذا بلفظ فأنطلق حتى توارى وعند أبي داود كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ودليل على تيميد ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة قال بعضهم يحرم ادخال المصحف الخلاء لغير ضرورة قيل فلو غفل عن تحمية ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه أو بعمامة أو نحوها وهذا فعل منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عن المحلات المستحبة فدل على نبيه وليس خاصا بالخاتم بل في كل ملبوس فيه ذكر الله ﴿وعنه﴾ أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) أي أراد دخوله (قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث) بصمتين ويجوز اسكان الباء جمع خبث (والخبائث) جمع خبيثة يريد بالاولى ذكر الشياطين والثانية اناتهم قال الشيخ زكريا في فتح العلام استعاذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك انما هي اظهار للعبودية وتعليم للامة والافهوم معصوم منه ونسب التسمية قبله وقد جاء في رواية من حديث أنس بسم الله اللهم الخ انتهى (أخرجه السبعة) ولسعدي بن منصور كان يقول بسم الله اللهم الحديث قال المصنف في لفتح ورواه المعمرى واسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره وانما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل لأنه بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك وقد صرح بما قرناه البخاري في الادب المفرد من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء الحديث وهذا في الامكنة المعدة لذلك بقربة الدخول ولذا قال ابن بطال رواية إذا أتى أعظم شمولها ويشعر هذا الذي في غير الاماكن المعدة لقضاء الحاجة وان كان الحديث ورد في الحشوش وانما تحضرها الشياطين

أخرج البيهقي في السنن بإسناد به إلى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلا فليقل أعوذ بالله الخ والحشوش الكنف وموضع قضاء الحاجة الواحد حش بالفتح وأصله من حش البستان لأنهم كانوا يتغوطون في البساتين أفاده في النهاية ويشعر القول به في غير الأماكن المعدة عند إرادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها وظاهر حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر بهذا الذكر فيحسن الجهر به \* (وعن أنس) رضي الله عنه وكأنه ترك الأضمار فلم يقل وعنه لبعد الاسم الظاهر بخلافه في الثاني وفي بعض النسخ من بلوغ المرام وعنه بالأضمار أيضاً وهو كذلك في نسخة مقروءة على الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الخلا فاجلأنا وغلام) الغلام هو المترعرع قيل إلى حد السبع السنين وقيل إلى الالتحاق ويطلق على غيره مجازاً (نحو أداة) بكسر الهمزة فاصغير من جلد يتخذ للماء (من ماء وعصرة) بفتح العين وفتح النون هي عصا طوله في أسفلها نرج ويقال رنج قصير (فيستحي بالماء متفق عليه) المراد بالخلا هنا القضاء بقرينة العترة لأنه كان إذا توضأ صلى اليه في القضاء أو يستتر بهم أبان يضع عليها ثوباً أو غير ذلك من قضاء الحاجات التي تعرض له ولأن حديثه في البيوت يختص بأهله والغلام الآخر اختلاف فيه فقيل ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازاً أو يبعده قوله لنحوي فإن ابن مسعود كان كبيراً فليس لنحوي أنس في سنه ويحتمل أنه أراد لنحوي في كونه يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصح فإن ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل نعله وسواكه وألانه مجاز وقيل أبو هريرة وقيل جابر بن عبد الله والحديث دليل على جواز الاستخدام بالصغير وعلى الاستنجاء بالماء وقد أثبت الأحاديث ذلك فلا سماع لأنكار مالك قيل وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالجاره وأنه أخذ من زيادة التكاف بحمل الماء ولو كان يساوي الجارة أو هي أرجح منه لما احتج إلى ذلك والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الجارة والماء فإن اقتصر على أحدهما فالماء أفضل حيث لم يرد إلا صلاة فإن أرادها بخلاف فن يقول تجزئ الجارة لا يوجبها ومن يقول لا تجزئ يوجبها ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده كما أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى الخلا أثبت بهاء في تور أو ركوة فاستنجن منه ثم مسح يده على الأرض وأخرج النسائي من حديث جرير قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى الخلا فقضى حاجته ثم قال يا جرير هات طهوراً فأنتسبه بهاء فاستنجن ثم قال بيده فذلك بها الأرض وبأني مذه في الغسل (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ الادوة فأنطلق) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (حتى توارى عني فقضى حاجته متفق عليه) الحديث دليل على التوارى عند قضاء الحاجة ولا يجب إذا الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب لكنه يجب من أدلة سائر العورات عن العين وقد ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستدبره فإن الشيطان يلعب بعقاة بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج فدل على استحباب الاستتار كما رفع الحرج ولكن هذا غير التوارى عن الناس بل هذا (٣) خاص بقرينة فإن الشيطان فلو كان في

(٣) قوله خاص أي بالخلا  
ويدل له أنه ترجه أبو داود  
باب الاستتار في الخلا  
وذكر هذا الحديث الخ  
هـ أو النصر

فضاء ليس فيه انسان استحب ان يستتر بشي ولو بجـ مع كتيب من رمل قال الخطابي معناه ان الشيطان يحضر تلك الامكنة ويرصدها بالاذى والفساد لانهم اوضح بهجـ فيها ذكر الله وتكشف فيها العورات وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الخشوش محتضرة فأمر صلى الله عليه وآله وسلم بالاستمرار ما أمكن وان لا يكون قعود الانسان في براح من الارض يقع عليه أبصار الناظرين فيعرض لانتهاك الستر وتهب عليه الريح فيصيبه البول والخلاء فيسلوث به يذنه أو ثيابه وكل ذلك من لعب الشيطان ببعده وقصده أذاه بالاذى والفساد \* (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا اللاعنين) بصيغة التثنية اذ في رواية مسلم قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال (الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم رواه مسلم) قال الخطابي يريد باللاعنين الامر من الجالسين للعن الجالسين الناس عليه والداعين اليه وذلك ان من فعلهم ما لعن وشتم يعني ان عادة الناس لعنه فهو سبب فانتساب اللعن اليهم ما من الجواز العقلي قال وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون فهو كذلك من الجواز والمراد يتغوط فيما يمر به الناس فانه يؤذيهم بنسبه واستقذاره ويؤدى الى لعنه فان كان لعنه جائزا فقد تسبب الى الدعاء عليه بابعاده عن الرحمة وان كان غير جائز فقد تسبب الى تأييم غيره بلعنه فان قلت فاي الامرين أريد هنا قلت أخرج الطبراني في الكبير بإسناد حسنه الحافظ المنذرى عن حذيفة بن أسيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من آذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم وأخرج في في الاوسط والبيهقي وغيرهما برجال ثقات الاصحاح بن عمرو الانصارى وقد وثقه ابن معين من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من سل سخيمة على طريق من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والسخيمة بفتح السين العذرة فهذه الاحاديث دالة على استحقاقه للعنة والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذى اتخذوه مقبلا ومناخا ينزلونه ويتبعون فيه اذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة فتحته فقد قعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت حائش النخل لحاجة وله ظل بلا شك قلت يدل له حديث أحمد وأبو ظر يستظل به وحائش النخل هو النخل الملتف المجتمع كانه لا تقافه يحوش بعضه الى بعض قال الخطابي والحائش لا محالة له ظل وانما ورد النهى عن ذلك في ظل يكون مقبلا للناس ومبرزا لهم بأوون اليه انتهى (وزاد أبو داود عن معاذ والموارد ولفظه اتقوا الملاعن الثلاثة البراز) بفتح الموحدة وهو المتسع من الارض يكتنى به عن الغائط وبالكسر المبارزة في الحرب (في الموارد) جمع مورد وهو الموضع الذى يأتيه الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء أو التوضي (وقارة الطريق) المراد الطريق الواسع الذى يقرعه الناس بأرجلهم أى يدقونه ويمشون عليه (والظل) تقدم المراد به (ولاحد عن ابن عباس أو نفع ماء) بفتح النون وسكون القاف ولفظه بعد قوله اتقوا الملاعن الثلاثة ان يقد أحدكم في ظل يستظل به أو في طريق أو نفع ماء ونفع الماء المراد به المجتمع كافي النهاية (وفيه ما ضعف) أى في حديث أبي داود وأحمد ما حديث أبي داود وفلان قال أبو داود وعقبه وهو مرسل وذلك لانه من رواية أبي سعيد الخدرى ولم يدرك معاذ فيكون منقطعاً وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق وأما حديث أحمد وفلان فيه ابن الهيثم والراوى عن ابن عباس مبهم (وأخرج الطبراني) قال الذهبي هو الامام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد

مسند الدنيا ولد سنة ٢٦٠ وسمع سنة ٧٣ وهلم جرا بعد اثني الشام والحرمين واليمن ومصر  
وبغداد والبصرة وأصبهان والجزيرة وغير ذلك وحدث عنه ألف شيخ أو يزيدون وكان من  
فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة وأثنى عليه الأئمة (النهج) عن قضاء الحاجة (نحت  
الاشجار المثمرة) وان لم تكن ظلالا احد (وضفة) بفتح الصاد وكسر هاء جانب (النهر الجاري  
من حديث ابن عمر بسند ضعيف) لان في روايته متروكا وهو فرات بن السائب ذكره المصنف  
في التلخيص اذا عرفت هذا فالذي تحصل من الاحاديث ستة مواضع منهي عن التبرز في قارة  
الطريق وبقيد مطلق الطريق بالقارة والظلل والموارد ونقع الماء والاشجار المثمرة  
وجانب النهر وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم عن ان يبال بأبواب المساجد (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اذا تعوط الرجلان فليستوا) أي يستتر وهو من المهموز جزم بحذف همزته  
(كل واحد منهما من صاحبه) والامر للايجاب (ولا يتحدثا) حال تعوطهما (فان الله  
 يعقت على ذلك) والمقت أشد البغض (رواه وصححه ابن السكن) بفتح السين وفتح الكاف هو  
الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزيل مصر ولد سنة ٢٩٤  
وعنى بهذا الشأن وجع وصنف وبعده صيته روى عنه أئمة من أهل الحديث توفي سنة ٣٥٣  
(وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن  
عبد الملك القاسبي كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لاسماء الرجال وأشدهم  
عناية بالرواية له كتاب الوهم والايهام وضعه على الاحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه  
وقوة فهمه لكنه ذهبت في أحوال الرجال توفي سنة ٦٣٨ (وهو معلول) لم يذكر في الشرح  
العله وهي ما قاله أبو داود ولم يسنده الاعكرمة بن عمار العجلي اليماني وقد احتج به مسلم في صحيحه  
وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن كثير وقد أخرجه مسلم حديثه عن  
يحيى بن كثير واستشهد البخاري بحديثه عنه وقد روى حديث النهي عن الكلام حال قضاء  
الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد وابن خزيمة في صحيحه الا أنهم مرووه كلهم من  
رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض قال الحفاظ المنذري لا يعرفه بجر ولا عداله وهو  
من أعمد اعمال المجاهدين والحديث دليل على وجوب ستر العورة والنهي عن التحدث حال قضاء  
الحاجة والاصل فيه التحريم وتعليله بمقت الله عليه أي شدة بغضه للفاعل ذلك زيادة في بيان  
التحريم وادعى في الجرائد لا يحرم اجتماعا وان النهي للكرهية فان صح الاجماع والا فالاصل  
التحريم وقد ترك صلى الله عليه وآله وسلم رد السلام الذي هو واجب عند ذلك فأخرج الجماعة  
الا البخاري عن ابن عمر ان رجلا مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول فسلم عليه فلم  
يرد عليه (وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمسن  
وفي نسخة ولا يمسن (أحدكم ذكره يمينه وهو يقول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه) كناية عن  
الغائط كما عرفت انه أحد ما يطلق عليه (ولا يتمسح) يخرج نفسه (في الاتاء) عند شربه منه  
(متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على تحريم مس الذكرا باليمين حال البول لانه الاصل في النهي  
وتحريم التمسح به من الغائط وكذلك من البول لما يأتي من حديث سلمان وتحريم التمسح

قوله فليستوا وقوله بعده  
وهو من المهموز الخ كذا باصله  
والاولى ان يقول وهو من  
المعتل جزم بحذف الحركة مع  
اثبات حرف العلة أو الالف  
للاشباع اه



في الاناء حال الشرب والى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملا به وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء وذهب الجمهور الى أنه للتنزيه وأجل البغاري في الترجمة فقال باب النهي عن الاستنجاء وذكر حديث الكتاب قال المصنف في الفتح عبر بالنهي إشارة الى أنه لم يظهر له هل للتحريم أو للتنزيه أو أن القرينة الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر وهذا حيث استنبني بآلة كالماء والاحجار أما لو باشر بيده فانه حرام إجماعا وهذا تنبيه على شرف اليمين وصيانتها عن الاقذار والنهي عن التنفس في الاناء لئلا يقدر على غيره أو يسقط من فيه أو أنفه ما يفسده على الغير وظاهره أنه للتحريم وجه له الجاهل على الادب (وعن سلمان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله سلمان النخعي ويقال له سلمان الخير مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصله من فارس سافر طالب الدين وتنصر وقرأ الكتب وله أخبار طويلة تقيده ثم تنقل حتى انتهى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآمن به وحسن اسلامه وكان رأسا في أهل الاسلام وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه سلمان منا أهل البيت وولاه عمر المدائن وكان من المعمرين وقيل عاش مائتين وخمسين وقيل ثلثمائة وخمسين سنة وكان يأكل من عمل يده ويتصدق بعطائه أي ما يعطيه عمر رضي الله عنه مات بالمدينة سنة ست وخمسين وقيل اثنتين وثلاثين (قال القدر بن أبي نعيم) قال القدر بن أبي نعيم (أول ما نزل من الوحي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تستقبل القبلة بغائط أو بول) والمراد أن تستقبل بغير وجنا عند خروج غائط أو بول (أو أن تستنجي باليمين) وهذا غير النهي عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر (أو أن تستنجي بأقل من ثلاثة أحجار) الاستنجاء إزالة النجس بالماء أو بالحجارة (أو أن تستنجي برجميع) وهو الروث (أو عظم رواء مسلم) الحديث فيه النهي عن استقبال القبلة وهي الكعبة كما فسر حديث أبي أيوب في قوله فوجدنا من أحمض قبيلت نحو الكعبة فتخرف ونستغفر الله ثم قد ورد النهي عن استدبارها أيضا كما في حديث أبي هريرة عنده مسلم مرفوعا إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها وغيره من الأحاديث واختلف العلماء هل هذا النهي للتحريم أو لأعلى خمسة أقوال أقربها الرابع وهو أنه يحرم في الصحارى دون العمران لأن أحاديث الإباحة وردت في العمران فحملت عليه وأحاديث النهي عن ذلك في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الإباحة كذلك وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهي في الصحراء أنهم لا تخلو عن مصل من ملك أو أنسى أو جنى فربما وقع بصره على عورته رواه البيهقي وقد سئل عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر أنه رأى صلى الله عليه وآله وسلم مستدبر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقال صدق جميعا أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فإن الله عبادا ملائكة وحناء يصلون فلا يستقبلهم أحاديث ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فأنما هي بنيت لاقبله فيها وهذا خاص بالكعبة وقد ألقى بها بيت المقدس لحديث أبي داود نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استقبال القبلتين بغائط أو بول وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل وأضعف منه القول بكرامة استقبال القمر بن ودل قوله بثلاثة أحجار على أنه لا يجزئ أقل منها وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس حيران للصفحةين وحجر للمسرة وهي بسين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة بحجر الحديث من الدبر ذهب الشافعي

قوله فانه حرام إجماعا فيه  
أن مباشرة النجاسة فيه  
خلاف عند المالكية  
بالكرامة والتحريم أه

الى انه مخير بين الماء والخجارة أيهما فعل أجراه واذا اكتفى بالخجارة فلا بد عندهم من الثلاث  
المدهات ولو زالت العين بدونها وقيل اذا حصل الانقضاء بدون الثلاث أجزأ واذا لم يحصل  
بالثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الايسار ويجب التثليث في القبل والدبر فتكون ستة أجزار  
وورد ذلك في حديث قلت الآن الاحاديث لم تأت في طلبه صلى الله عليه وآله وسلم لابن مسعود  
وأبي هريرة وغيرهما الاثلاثة أجزار وجاء بيان كيفية استعمالها في الدبر ولم تأت في القبل  
ولو كانت الست مرادة لطلبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ارادته التبرز ولو في بعض  
الحالات فلو كان جبره ستة أحرف أجزأ المسيح باو يقوم غير الخجارة مما ينقي مقامها خلافا  
للظاهرة فقيل اوجب الاجار تسكنا بظاهر الحديث وأجيب بأنه خرج على الغالب لانه  
التيسر ويدل على ذلك نهيه صلى الله عليه وآله وسلم ان يستنجي برجميع أو عظم ولو تعينت الخجارة  
نهى عما سواها وكذا نهى عن الجم فعند أبي داود مرأتمك أن لا يستنجوا برؤة أو حزمة فان الله  
جعل لنا فيها رزقا فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وكذلك ورد في العظم انه من  
طعام الجن كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود وفيه انه قال صلى الله عليه وآله وسلم للجن  
لما سألوه الزاد لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أو فريما يكون لحما وكل بعرة علمت دوابكم ولا ينافيه  
تعليل الرؤة بانها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن  
يأتيه بثلاثة أجزار فأناها بحجرين ورؤة فألقى الرؤة وقال انها ركس فقد يعمل الامر الواحد  
بعلل كثيرة ولا مانع أيضا أن تكون رجسا وتحل لدواب الجن أكلها ومما يدل على عدم النهي  
عن استقبال القمر من قوله (وللسبعة عن أبي أيوب) اسمه خالد بن زيد بن كليب الانصاري من  
أكابر الصحابة شهد بدر وازل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه مات غازيا  
بالروم سنة ٥٠ وقيل بعدها والحديث مرفوع أوله قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيتم  
الغائط الخ وفي آخره من كلام أبي أيوب قال فقد دنا الشام فوجدنا امرأ حمض قد بنيت نحو  
الكعبة الحديث (فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا)  
صريح في جواز استقبال القمرين واستدبارهما اذا لبدان يكونان في الشرق والغرب غالبا (وعن  
عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستتر رواه أبو داود) هذا  
الحديث في السنن نسبه الى أبي هريرة وكذلك في التلخيص (١) وقال مداره على أبي سعيد الخدري  
الحصى وفيه اختلاف قيل انه صحابي ولا يصح والراوى عنه مختلف فيه والحديث كالذي سلف  
دال على وجوب الاستتار ولفظه في السنن عن أبي هريرة في حديث طويل من أتى الغائط فليستتر  
فان لم يجد الا ان يجتمع كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل  
فقد أحسن ومن لا فلا حرج وليس له هنا عن عائشة رواية ثم هو مضطرب عن سمعت فكان على  
المصنف أن يعزوه الى أبي هريرة وان يشير الى ما فيه على عادته في الإشارة الى ما قيل في الحديث  
وكانه ترك ذلك لانه قال في الفتح ان اسناده حسن وفي البدر المنير انه حديث صحيح صححه جماعة  
منهم ابن حبان والحاكم والنووي ولا يخفى ان هذا عذر في عدم الإشارة الى ما فيه ولا عذر له عن  
الاول (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خرج من  
الغائط قال غفرانك بالنصب) أي أطلب غفرانك (أخرجه الخمسة وصححه أبو حاتم والحاكم)

(١) كذا في الشرح نقلا  
عن التلخيص والذي في  
سنن أبي داود وسنن البيهقي  
عن حصين الخدري عن  
أبي سعيد الخدري قال أبو داود  
رواه أبو عاصم عن ثور قال  
حصين الخدري ورواه  
عبد الملك بن الصباح عن  
ثور فقال أبو سعيد الخدري  
فحصل انه يقال أبو سعيد  
وأبو سعيد الخدري قيل اسمه  
عاصم وقيل عمر وقال ابن  
السكن اسمه زياد وقال  
أبو داود وأبو سعيد الخدري  
من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قاله في غير  
السنن اه أبو النصر على  
حسن خان

ولفظه خرج تشعير بالخروج من المكان لكن المراد أعم منه ولو كان في الصحراء ويقسر المراد بالاستغفار حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه فعناه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه أطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه فرأى شكره قاصرا عن بلوغ حق هذه النعمة ففزع إلى الاستغفار منه وقيل استغفاره من تركه لكر الله تعالى وقت قضاء حاجته فتدرك بالاستغفار قلت ولا مانع من جملة على الأمرين معا وفي الباب حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول الحمد لله الذي أحسن في أوله وآخره وحديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول إذا خرج الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه وكل أسأله راضعة قال أبو حاتم أصح ما فيه حديث عائشة قلت نعم لكن لا بأس بالبيان بهاجيما شكرا لله تعالى على النعمة ولا تشترط صحة الحديث في مثل هذا (وعن ابن مسعود) هو عبد الله ابن مسعود قال الذهبي هو الامام الرباني أبو عبد الرحمن بن أم معبد الهذلي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخادمه أحد السابقين الأولين ومن كبار البدرين ومن نبلاء الفقهاء والمقربين أسلم قديما وحفظ من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة توفي بالمدينة سنة ٣٢ وله نحو من ستين سنة (قال أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرين ولم أجد ثالثا فأتيت به روثه فأخذتهما وألقي الروث) زاد ابن خزيمة أنها كانت روثه حجار (وقال أنها ركس) بكسر الراء في القاموس أنه الرجم (أخرج به البخاري زاد أجد والدارقطني اتفق بغيرها) أخذ بهما الحديث الشافعي وأجد وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا تنقص الأحجار عن الثلاث مع مراعاة الانقضاء وإذا لم يحصل بها زاد حتى ينق ويستحب الابتسار ولا يجب لحديث أبي داود ومن لا فلا يخرج قال الخطابي لو كان القصص الانقضاء فقط لخلا ذكر اشتراط العدد عن الفائدة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الانقضاء معنى دل على إيجاب الأمرين وأما قول الطحاوي لو كان الثلاث شرطا لطلب صلى الله عليه وآله وسلم ثالثا جوابه أنه قد طلب صلى الله عليه وآله وسلم الثالث كما في رواية أجد والدارقطني المذكورة في كلام المصنف وقد قال في الفتح رجاله ثقات على أنه لو لم تثبت الزيادة فالجواب عن الطحاوي أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بالامر الأول في طلب الثلاث وحين ألقى الروث علم ابن مسعود أنه لم يتم أمثاله الأمر حتى يأتي بثلاثة ثم يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بأحد طرفي الحجرين فسمح به المسحقة الثالثة إذا المطلوب ثلث المسح ولو بأطرف حجر واحد وهذه الثلاث لأحد السبيلين ويشترط للآخر ثلاث فيكون ستا الحديث ورد بذلك في مسند أحمد على أن في النفس من اثبات ست أحجار شيئا فإنه صلى الله عليه وآله وسلم ما علم أنه طلب ست أحجار مع تكرر ذلك منه مع أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما والأحاديث بلفظ من ألقى الغائط كحديث عائشة إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستط بثلاثة أحجار فانها تجزئ عنه عند أحمد والنسائي وأبي داود والدارقطني وقال اسناده صحيح مع أن الغائط إذا أطلق ظاهر في خارج الدبر وخارج القبل ولازمه في حديث خزيمة بن ثابت أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الاستطابة فقال بثلاثة أحجار ليس فيها ربيع أخرجه أبو داود والسؤال عام للحجرين معا وأحدهما والمحل محل بيان

وحديث سلمان بلفظ أمرنا ان لا نكتفي بأقل من ثلاثة أجار أخرجه مسلم وهو مطلق في المخرجين  
ومن اشترط السبت لحديث أخرجه أحمد قال السيد ولا أدري ما صحته فيبحث عنه ثم تتبع  
الاحاديث الواردة في الامر بثلاثة أجار والنهي عن أقل منها فاذا هي كلها في خارج الدبر فانها  
بلفظ النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أجار ولفظ الاستطابة بثلاثة أجار ولفظ الاستجمار  
اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا ولفظ التمسح نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان  
يتمسح بعظم قلت ومن أدلة اشترط السبت حديث سلمان عند ابن أبي شيبة والضيياء المقدسي  
في آخر حديث مرفوع ولا يكتفي ولا يستنحي من بول أو غائط بأقل من ثلاثة أجار وظاهر هذا  
لزوم ثلاثة لكل من المخرجين اجتماعاً واقتراً قابل هو ظاهر سائر الاحاديث وظاهر كلام الفقهاء  
ان الاستنجاء صادق على كل من الفرجين وهم متفقون على الثلاثة الاجار مع الانفراد فيها  
أو وجوباً فيلزم مع الاجتماع ستة أو ما في معناها ولا وجه للزوم التعرض لحالة الاجتماع في  
الاحاديث وفي كلام الفقهاء فتحصل انه لا بد من ثلاثة أجار لكل من الفرجين كذا في المنار اذا  
عرفت هذا فالاستنجاء لغة ازالة النجس وهو الغائط والغائط كناية عن العذرة خارج الدبر في  
القاموس النجس ما يخرج من البطن من ريح أو غائط واستنحي اغتسل بالماء أو تمسح بالخر وفيه  
استطاب استنحي واستجمر استنحي وفيه التمسح امر ازالة السائل أو المتلطيخ انتهى وبهذا  
يعرف ان الثلاثة الاجار لم يرد الامر بها والنهي عن أقل منها الا في ازالة خارج الدبر لا غيره ولم  
يأت دليل بها في خارج القبل والاصل عدم التقدير بعد ديل المطلوب ازالة لثالبول من الذكر  
فيكتفي فيه واحدة مع انه قد ورد بيان استعمال الثلاث بأن واحدة في المسربة واثنين للصفحتين  
وما ذاك الا لاختصاصه بها والله أعلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم نهى ان يستنحي بعظم أو روث قال انه سما لا يطهران رواه الدارقطني وصححه)  
وأخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا أو البخاري بقريب منه وزاد فيه انه قال له أبو هريرة لما فرغ ما بال  
العظم والروث قال هي من طعام الجن وأخرجه البيهقي مطولاً وفي الباب عن الزبير وجابر وسهل  
ابن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها مقال والمجوع بشهد بعضها البعض وعلل بأنهم سما لا يطهران  
وبأنهم ما طعام الجن وعلل الروثة بأنها ركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائداً الى كونها ركسا  
وأما عدم تطهير العظم فانه لزج لا يكاد يماس فلا ينشف النجاسة ويقطع البله وفيه دليل على  
ان الاستنجاء بالاجار طهارة لا يلزم معها الماء وان استحب لانه علل بأنهم سما لا يطهران فأفاد ان  
غيره ما يطهر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) وكان الاحسن ان يقول وعنه (قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنزهوا) من التنزه وهو البعد بمعنى تنزهوا أو بمعنى اطلبوا  
التزاهة (من البول فان عامة عذاب القبر) أي أكثر من يعذب فيه (منه) أي بسبب ملابسته  
له وعدم التنزه عنه (رواه الدارقطني) والحديث أمر بالبعد عن البول وان عقوبة عدم التنزه  
منه تعجل في القبر وقد ثبت حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبرين يعذبان ثم  
أخبر ان عذاب أحدهما انه كان لا يستنزه من البول أو لانه لا يستتر من بوله أو لانه لا يستبرئ  
أو لانه لا يتوقاه وكلها ألفاظ واردة في الروايات والكل مفيد التحريم ملابسة البول وعدم التحرز  
منه وقد اختلف الفقهاء هل ازالة النجاسة فرض أو لا قال مالك ازالته ليست بفرض وقال

الشافعي ازالها فرض ما عدا ما يعنى عنه منها واستدل على الفرضية بحديث التعذيب على عدم التتره من البول وهو وعيد لا يكون الا على ترك فرض واعتذر مالك عن الحديث بأنه يحتمل انه عذب لانه كان يترك البول يسيل عليه فيصلى بغير طهور لان الوضوء لا يصح مع وجوده ولا يخفى ان احاديث الامر بالذهاب الى المخرج بالاجار والامر بالاستطابة دال على وجوب ازالة النجاسة وفيه دلالة على نجاسة البول والحديث نص في بول الانسان لان الالف واللام في حديث الباب عوض عن المضاف اليه أى عن بوله بدليل حديث البخارى في صاحب القبرين بلفظ كان لا يستتر عن بوله ومن جملة على جميع الابوال وأدخل فيه ابوال ابل كالمصنف في فتح البارى فقد تعسف وقد بين السيد وجه تعسفه في هوامش فتح البارى \* (ولهاكم) أى من حديث أبى هريرة (أكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الاسناد) هذا كلامه هنا وفي التلخيص ما لفظه ولهاكم وأحمد وابن ماجه أكثر عذاب القبر من البول وأعله أبو حاتم وقال ان رفعه باطل انتهى ولم يتعقبه بحرف وهنا جزم بصحته فاختلف كلامه كما ترى ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا والحديث يفيد ما أفاده الاول واختلف في عدم الاستنزاه هل هو من الكبار أو من الصغار وسبب الاختلاف حديث صاحبى القبر فان فيه وما يعذبان في كبير بل انه كبير بعد ان ذكر ان أحدهما عذب بسبب عدم الاستنزاه من البول فقبل ان نفيه صلى الله عليه وآله وسلم كبير ما يعذبان فيه يدل انه من الصغار ورد هذا بأن قوله بل انه كبير يرتد هذا وقيل بل أراد انه ليس بكبير في اعتقادهم أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير وقيل بل أراد انه ليس بكبير في مشقة الاحتراز وجزم بهذا البغوى ورجحه ابن دقيق العيد وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبار \* (وعن سراقه) بضم السين هو أبو سفيان سراقه (بن مالك) بن جعشم بضم الجيم وسكون العين وضم الشين وهو الذى ساخت قوائم فرسه لما لحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين خرج فاراً من مكة والقصة مشهورة قال سراقه في ذلك يخاطب أبا جهل

أبا حكم لو كنت والله شاهدا \* لامر جوادى حين ساخت قوائمه

علمت ولم تشكك بأن محمدا \* رسول ببهان فن ذابوا موه

من أبيات توفي سراقه سنة ٢١ في صدر خلافة عثمان (رضى الله عنه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخلاء ان نقعد على اليسرى) من الرجلين (وتصب اليمنى رواه البيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الطبراني قال الحازمي في سنده من لا يعرف ولا يعلم في الباب غيره قيل والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج لان المعدة في الجانب الايسر وقيل ليكون معتمدا على اليسرى ويقبل مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها \* (وعن عيسى بن برداد) قيل بالموحدة وضبط بتحسية والذى في التقريب بمنناة تحسية فزاد فداو ويقال ابن أزداد بالهمزة عوضا عن الياء (عن أبيه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بال أحدكم فليست ذكره ثلاث مرات رواه ابن ماجه بسند ضعيف) ورواه أحمد في مسنده والبيهقي وابن قانع وأبو نعيم في المعرفة وأبو داود في المراسيل والعقيلي في الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذکور قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال العقيلي لا يتابع عليه ولا يعرف الابن وقال النووي في شرح المهذب اتفقوا على انه ضعيف إلا أن معناه في الصحيحين في رواية صاحبى

القبرين علي روايه ابن عساكر كان لا يستبرئ من بوله بموحدة ساكنة أي لا يستفرغ البول  
جهده بعد فراغه منه فيخرج منه بعد وضوءه والحكمة في ذلك حصول الظن بأنه لم يبق في المخرج  
ما يخاف من خروجه وقد أوجب بعضهم الاستبراء الحديث أحد صاحب القبرين هذا وهو شاهد  
الحديث الباب (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل أهل  
قباة) بضم القاف مدود مذ كرم صروف وفيه لغة بالقصر وعدم الصرف (فقالوا أتتبع  
الحجارة الماء رواه البزار بسند ضعيف) قال البزار لا نعلم أحدا رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد  
العزیز ولا عنه إلا ابنه ومحمد ضعيف ورواه عن ابنه عبد الله بن شبيب ضعيف (وأصله في أبي  
داود) والذي في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نزلت هذه الآية في  
أهل قباة فيه رجال يحبون أن يتطهروا قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية قال  
المنذري زاد الترمذي غريب وأخرجه ابن ماجه (وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة  
بدون ذكر الحجارة) قال النووي في شرح المهذب المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا  
يستنجون بالماء وليس فيه أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأجار وتبعه ابن الرفعة وقال لا يوجد  
هذا في كتب الحديث وكذا قال المحب الطبري ونحوه قال المصنف ورواية البزار واردة عليهم  
وان كانت ضعيفة قلت أنهم يريدون لا توجد في كتب الحديث بسند صحيح ولكن الأولى الرديا  
في الامام (١) لابن دقيق العيد فانه صحح ذلك قال في البدر المنير والنووي معذور فان رواية ذلك  
غريبة في زوايا وخبايا لوقعت اليها كذا لا بل لكان قليلا قلت يتحصل من هذا كله ان  
الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الامام ولم نجد عنه  
صلى الله عليه وآله وسلم انه جمع بينهما قاله السيد محمد بن اسمعيل قال ابنه عبد الله رحمه الله وهم  
والذي في قوله انه صحح ذلك فلم يصححه بل ضعفه كما هنا وانما الرد على النووي لما قال انه لم يرد في كتب  
الحديث جمع أهل قباة بين الماء والحجارة فرد عليه انه قد ورد قوله لم نجد انه صلى الله عليه وآله  
وسلم جمع بينهما كأن الذي أراد الاعتراض على ابن القيم فانه قال في الهدى وكان يعني النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم يستنجي بالماء تارة ويستجمر بالأجار تارة ويجمع بينهما تارة انتهى فاما الاولان  
فدأبتان وأما الجمع من فعله فلم يثبت ولو ثبت لما احتاج من قال ان الأفضل الجمع بينهما الى  
الاستدلال بحديث أهل قباة الذي أخرجه البزار مع ضعفه وكان الدليل على الفضلية لو ثبت  
والله أعلم انتهى

### باب الغسل

بضم الغين اسم للاغتسال وقيل اذا أراد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح  
وقيل المصدر بالفتح والغسل بالضم وقيل انه بالفتح فعل المغتسل وبالضم الذي يغتسل به  
وبالكسر ما يجعل مع الماء كالأشنان (وحكم الجنب) أي الاحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة  
(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماء من  
الماء رواه مسلم وأصله في البخاري) أي الاغتسال من الانزال فالأول المعروف والثاني المني  
وفيه من البديع الجناس التام وحقيقة الاغتسال افاضة الماء على الاعضاء واختلاف في وجوب  
الدلك فقليل يجب وقيل لا يجب والتحقيق ان المسئلة لغوية فان الوارد في القرآن الغسل في أعضاء

(١) قال في البدر المنير  
والشيخ نقي الدين بن دقيق  
العيد هو أول من قبل ذلك  
يعني لجمع أهل قباة بين الحجارة  
والماء فانه ذكره كذلك يعني  
حديث ابن عباس في كتاب  
الامام الذي ليس له نظير في  
بابه اه أبو النضر

الوضوء في توقيف اثبات الدلك فيه على انه من مسماه وأما الغسل فورد بلفظ ان كنتم جنباً فاطهروا وهذا اللفظ زيادة على مسمى الغسل وأقلها الدلك وما عدل عز وجل في العبارة الا لا فائدة التفرقة بين الامرين فاما الغسل فالظاهر انه ليس من مسماه الدلك اذ يقال غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دليل خارجي على شرطية الدلك في غسل اعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهر كما سمعت وفي الحيض فاذا تطهرن الا انه سمي أتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى في ازالة الجنابة بمجرد افاضة الماء من دون دلك قاله اعلم بالكتابة التي لاجلها عبر في التنزيل عن غسل اعضاء الوضوء بالغسل وعن ازالة الجنابة بالتطهر مع الاتحاد في الكيفية وأما المصحح فانه الامر على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يقال لا يفرق بين الغسل والمصحح اذ لم يشترط الدلك وحديث الكتاب ذكره مسلم كما نسب المصنف اليه في قصة عتيبان بن مالك ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب وروى البخاري القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف أصله في البخاري وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعتيبان بن مالك اذا أجمعت أو أقطعت فعليك الوضوء والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة عن أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتيبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس والحديث دال بلفظه الحصر المستفاد من تعريف المسند اليه وقد ورد عنده مسلم بلفظ انما الماء من الماء على انه لا يغسل الا من الانزال ولا غسل من التقاء الختانين واليه ذهب داود وتلخيص من الصحابة والتابعين وفي البخاري انه سئل عثمان عن رجل مع امرأته فلم يجز فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبثله قال علي والزبير وطه وأبي بن كعب وأبو أيوب ورفعوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال البخاري والغسل أحوط وقال الجمهور هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة وعقوله (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس) أي الرجل الملولوم من السياق وفي نسخة أحدكم (بين شعبها) أي المرأة بضم الشين وفتح العين جمع شعبة (الاربع ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء معناه كدها بحركته أو ببلغ جهده في العمل (فقد وجب الغسل) وفي مسلم ثم اجتهد وعند أبي داود والزيح الختان بالختان بدل ثم جهدها قال المصنف في الفتح وهذا يدل ان الجهد هنا كناية عن معالجة الايلاج (متفق عليه وزاد مسلم وان لم ينزل) والشعب الاربع قيل يداها ورجلاها وقيل رجلاها وخذها وقيل ساقيها وخذها وقيل غير ذلك قال ابن دقيق العيد والاقرب عندي الاولان لانهما اقرب الى الحقيقة اذ هما حقيقة في الخلو بين الاربع بخلاف ما عداهما وقال غيره الاولى الرابع وهو نواحي الفرج الاربع قلت الكل كناية عن الجماع فهذا الحديث استدل به الجمهور على نسخ مفهوم حديث الماء من الماء واستدلوا على ان هذا آخر الامرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن أبي بن كعب انه قال ان التقيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتقال به سد صحبة ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي انه صحيح على شرط البخاري وهو صريح في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أربح لولم يثبت النسخ لانه منطوق في ايجاب الغسل وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم وان كان

المفهوم موافقة البراءة الأصلية والآية الشريفة تعضد المنطوق في إيجاب الغسل فإنه تعالى قال  
وان كنتم جنباً فاطهروا وقال الشافعي كلام العرب يقتضي ان الجنب تطيق بالحقيقة على الجماع  
وان لم يكن فيه انزال قال فان كل من خوطب بان فلانا أجنب عن فلانة عقل أنه أصابها وان لم  
ينزل قال ولم يخف ان الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع ولو لم يكن منه انزال انتهى فتعاضد  
الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال تغتسل متفق عليه زاد مسلم  
قالت أم سلمة رضي الله عنها ان أم سليم وهي امرأة أبي طلحة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي  
من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء الحديث متفق عليه) لم يذكر  
السيد ولا الشارح هذا الحديث ولم يتسكما عليه وينسره الحديث الاتي وهو قوله (وعن  
أم سلمة وهل يكون هذا قال نعم فمن أين يكون الشبه) بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهم ما لفتان  
اتفق الشيخان على اخراجه من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ووقعت هذه المسئلة لنساء من  
الصحابيات لحولة بنت حكيم عند أجد والنسائي وابن ماجه ولفظ حديثها انهم سألت النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كما ان  
الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل وللمسألة بنت سهيل عند الطبراني ولسيرة بنت صفوان عند ابن  
أبي شيبة والحديث دليل على ان المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه والمراد اذا نزلت الماء كما في  
البخاري قال نعم اذا رأت الماء أي المنى بعد الاستمقاط وفي رواية هن شقائق الرجال أخرجه  
الخمسة الا النسائي من حديث عائشة وفيه قالت أم سليم المرأة ترى ذلك عليها غسل قال صلى الله  
عليه وآله وسلم نعم انما النساء شقائق الرجال وفيه ما يدل على ان ذلك غالب من حال النساء كالرجال  
وردد على من زعم ان معنى المرأة لا يبرز وقوله فمن أين يكون الشبه استفهام انكار وتقرير اذا لولد  
تارة يشبهه أباه وتارة يشبهه أمه وأخواله فأى الماء من غلب كان الشبه للغالب (وعن عائشة  
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل من أربع من الجنابة ويوم  
الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) ورواه أحمد والبيهقي وفي  
اسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الاربعة فاما  
الجنب فالوجوب ظاهر وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف لها حكمه فالجهور على انه مسنون  
لحديث سمرة من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل يأتي قريباً وقال داود  
وجاعة انه واجب لحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم يأتي قريباً أخرجه السبعة من حديث  
أبي سعيد وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكد السنة قلت الراجح الوجوب والتأويل يخرج  
لفظ النص عن منطوقه الظاهر وحديث من أتى الجمعة فليغتسل دليل الثاني وحديث عائشة هذا  
يناسب الاول وأما وقته فنيمة خلاف ايضاً قالوا انه للصلاة فلا يشترع بعدها وعند داود انه يستمر  
الى غروب الشمس ونصره ابن حزم وحقق ضعفه السيد رحمه الله في حواشي شرح العمدة وأما  
الغسل من الحجامة فقبل سنة وتقدم حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وصلى ولم  
يتوضأ قبل على انه سنة يفعل تارة كما افاده حديث عائشة هذا ويترك أخرى كما في حديث أنس  
ويروى عن علي عليه السلام الغسل من الحجامة سنة وان تطهرت أجزأك وأما الغسل من الميت



فتقدم الكلام فيه وفيه ثلاثة أقوال أنه سنة وهو أقربها وأنه واجب وأنه لا يستحب (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال (في قصة ثمامة) بضم التاء وتخفيف الميم (ابن أنال) بضم الهاء وفتح المثلثة وهو الحنفى سيد أهل اليمامة (عند ما أسلم) أي عند إسلامه (وأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يغتسل رواه عبد الرزاق) هو الحافظ الكبير ابن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عنه أحمد واسحق وابن معين والذهلي قال الذهبي وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة ٢١١ (واصله متفق عليه) بين الشيخين والحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام وقوله أمره يدل على الإيجاب وقد اختلف العلماء في ذلك أنه إذا كان قد أجنب فعند الحنفية إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة للحديث المذكور وهو أن الإسلام يجب ما قبله وأما إذا لم يكن جنباً حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره وأما أحمد فقال عليه مطلقاً ظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر وأخرجني الترمذي والنسائي بخوفه (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل الجمعة واجب) وفي نسخة غسل يوم الجمعة واجب (على كل محتلم أخرجه السبعة) هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة والجمهور يؤولونه بما عرفت قريباً وقد قيل إنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم في أرض حارة الهواء فكانوا يعرفون عند الاجتماع لصلاة الجمعة فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل فلما وسع الله عليهم ولبسوا القطن رخص لهم في ذلك والمحتلم البالغ وقال بعضهم الوجوب وجوب احتياط لا الزام (وعن سمرة بن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال هو أبو سعيد في أكثر الأقوال الفزارى حليف الانصار نزل الكوفة وولى البصرة كان من الحفاظ المكثرين مات بالبصرة آخر سنة ٥٩ (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها) أي بالسنة أخذ (ونعمت) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت الرخصة لأن السنة الغسل أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة فإن الوضوء هو الفريضة (ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه الخمسة وحسنه الترمذي) ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال الحديث صحيح وفي سماعه خلاف وللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال ثالثها أنه سمع منه حديث العقيقة فقط والحديث دليل على عدم وجوب الغسل وهو دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب إلا أنه فيه سوء الأوهو أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل أجمعاً والجواب أنه ليس التفصيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذي لا غسل معه كائنه قال من توضأ وَاغْتَسَلَ فهو أفضل ممن توضأ فقط ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ولا أدان يقول هو مقيد بحديث الإيجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الإيجاب أصح فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرج الشيخان فالاحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة وفي الهدى النبوى الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً وجوبه أقوى من وجوب الوتر وقراءة

البسلة في الصلاة وجوب الوضوء من مس النساء وجوبه من مس الذكرو وجوب الوضوء  
من القهقهة في الصلاة ومن الرعاف والحجامة والقيء (وعن علي) عليه السلام (قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً واما أجدو الخمسة) هكذا في  
نسخ بلوغ المرام والاولى الاربعه وقد وجد في بعضها كذلك (وهذا اللفظ الترمذي وحسنه  
وصححه ابن حبان) ذكر المصنف في التخصيص انه حكم بيمينه الترمذي وابن السكن وعبد الحق  
والبغوي وروى ابن خزيمة باسناده عن شعبة انه قال هذا الحديث ثلث رأس مالي وما احدث  
بحديث أحسن منه وأما قول النووي خالف الترمذي الا كثرون فضغفوا هذا الحديث فقد قال  
المصنف ان تخصيصه للترمذي بانه صحيح دليل على انه لم يرتفع عنه غيره وقد قدمنا من صححه غير  
الترمذي وروى الدارقطني عن علي رضي الله عنه موقوفاً اقرؤا القرآن ما لم تصب أحدكم جنباً  
فان أصابته جنباً فلا ولا حراً وهذا بعض حديث الباب الا انه قال ابن خزيمة لاجبة في الحديث  
لمن منع الجنب من القراءة لانه ليس فيه نهى وانما هي حكاية فعل ولم يبين النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم انه انما امتنع من ذلك لاجل الجنبه وروى البخاري عن ابن عباس انه لم يقرأ بالسر  
للجنب بأسا والقول بان روايته لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو يحجزه من القرآن شيء  
سوى الجنبه أخرجه أجدو أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي والدارقطني  
والبيهقي أصرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث السكاب غير ظاهر فان اللفظ  
كلها اخبار عن تركه صلى الله عليه وآله وسلم القرآن حال الجنبه ولا دليل في التمسك على حكم معين  
وتقدم حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وقد مرنا انه  
مخصص بحديث علي هذا ولكن الحق انه لا ينهض على التحريم بل يحتمل انه ترك ذلك حال الجنبه  
للكراهة أو نحوها الا انه أخرج أبو يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن قال هكذا المن ليس يجنب فأما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله  
موثقون وهو يدل على التحريم لانه نهى وأصله ذلك ويعاضده ما سلف وأما حديث ابن عباس  
مرفوعاً لو ان أحدكم اذا أتى أهله قال بسم الله الحديث أخرجه الشيخان والترمذي وأبو داود ولا  
دلالة فيه على جواز القراءة للجنب لانه يأتي بهذا اللفظ غير قاصد للتلاوة ولانه قبل غشيه أهله  
وصبر ورته جنباً وحديث ابن أبي شيبه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا غشى أهله فأنزل قال  
اللهم لا تجعل للشيطان فيمارزقني نصيباً فليس فيه تسمية فلا يرد به اشكال (وعن أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد ان  
يعود الى اتيانها (فليستوضأ بينهما وضوءاً) كأنه أكد لانه قد يطلق على غسل بعض الاعضاء  
فأبان بالتأكيده اراد به الشرعي وقد ورد في رواية لابن خزيمة والبيهقي وضوءه للصلاة (رواه  
مسلم زاد الحاكم) عن أبي سعيد (فانه أنشط للعود) فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة  
أهله وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم غشى نساءه ولم يحدث وضوءاً بين الفعلان وثبت انه  
اعتسل بعد غشيه عند كل واحدة قال كل جائز وان كان اوضوء منه دوا وانما صر في الامر عن  
الوجوب التعليل وفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه دليل على جواز المعالجة لزيادة الباه  
(وللاربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينام وهو جنب

من غير ان يمس ماء وهو معلول) بين المصنف العلة بانه من رواية أبي اسحق عن الاسود عن عائشة قال أجد انه ليس بصحيح وقال أبو داود وهو من وجهه ان أبا اسحق لم يسمعه من الاسود وقد صححه البيهقي وقال ان أبا اسحق سمعه من الاسود فبطل القول بانه أجمع المحدثون انه خطأ من أبي اسحق قال الترمذي وعلى ثقة دبر صحته فيحتمل ان المراد به لا يمس ماء للغسل قلت فيوافق حديث الصحيحين فانه مصرح بانه يتوضأ ويغسل فرجه لأجل النوم والا كل والشرب والجماع وقد اختلف العلماء هل هو واجب او غير واجب فالجمهور قالوا بالثاني لحديث الباب هذا فانه صريح انه لا يمس ماء وحديث طوافه على نسائه بغسل واحد كذا قيل ولا يخفى انه ليس على المدعى هذا دليل وذهب داود وجماعة الى وجوبه لورود الاثر بالوضوء عند مسلم ليتوضأ ثم لينيم وفي البخاري اغسل فرجك ثم توضأ وأصله الايجاب وتأوله الجمهور بانه للاستحباب جمعاً بين الأدلة ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من حديث ابن عمر انه سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي نام أجدنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء وأصله في الصحيحين دون قوله ان شاء الا ان تعميم من ذكرها واخر اجها في الصحيحين من كتابه كاف في العمل ويؤيد حديث ولا تمس ماء ولا يحتاج الى تأويل الترمذي وبعض هذه الاصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد النوم جنباً كما قاله الجمهور (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة) أي أراد ذلك (يبدأ فيغسل يديه) في حديث ميمونة هي تين أو ثلاثاً (ثم يفرغ) أي الى الماء (يمسحه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ) في حديث ميمونة وضوء للصلاة (ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر) أي شعر رأسه وفي رواية البيهقي يخلل بها شق رأسه الايمن فيستبج بها أصول الشعر ثم يفعل بشق الرأس الايسر كذلك (ثم يحفن على رأسه ثلاث حفقات) الحفمة ملء الكف كما في النهاية وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس وفي حديث ميمونة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفقات ملء كفيه الا ان أكثر روايات مسلم ملء كنهه بالافراد (ثم أفاض) أي الماء (على سائر جسده) أي بقيته ولفظ حديث ميمونة ثم غسل بدل أفاض (ثم غسل رجله متفق عليه واللفظ لمسلم ولهما) أي للشيخين (من حديث ميمونة) في صفة الغسل من ابتدائه الى انتهائه الا ان المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط (ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب به الارض وفي رواية فمسحها بالتراب وفي آخره ثم أتيت به بالمدليل) بكسر الميم وهو معروف (فردمه وفيه فجعل ينفض الماء بيده) وقيل هذا اللفظ في حديثها ثم نخى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتيت به الى آخره وهذا الحديثان مشعلان على كيفية الغسل من ابتدائه الى انتهائه فابتدأوه غسل اليدين قبل ادخاله ما في الاناء اذا كان مستيقظاً من النوم كما ورد سريحا وكان الغسل من الاناء وقد قيده في حديث ميمونة بمرتين أو ثلاثاً ثم غسل الفرج والحديثان ظاهران في كفاية غسل اعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء وانه لا يشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الاكبر ومن قال انه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك دليل وقد ثبت في سنن أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء فبطل القول بانه ليس في حديث ميمونة وعائشة انه صلى بعد ذلك الغسل وقد ثبت في حديث السنن صلواته به نعم لم يذكر في وضوء الغسل انه مسح رأسه الا ان يقال انه قد شمله قول

ميمونة وضوءه للصلاة وقولها ثم أقاض الماء الأفاضة الاسالة وقد استدل به على عدم وجوب  
الدلك قال الماوردي لا يتم الاستدلال بذلك لأن عائشة عبرت بالأفاضة وأقاض بمعنى غسل  
وعبرت ميمونة بالغسل والخلاف في الغسل قائم وأما هل تكرر غسل الأعضاء ثلاثا عند وضوء  
الغسل فلم يذ كر ذلك في حديث عائشة وميمونة قال القاضي عياض أنه لم يأت في شيء من الروايات  
ذلك قال المصنف بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة وفي قول ميمونة أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم آخر غسل الرجلين ولم يرد في روايات عائشة قيل يحتتمل أنه أعاد غسل رجله بعد أن  
غسلها أول الوضوء لظاهر قولها وضوءه للصلاة فإنه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك فنهى  
من اختار غسلها أولا ومنهم من اختارنا خير ذلك وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء  
وفي رد المنديل دليل على عدم شربة التثنية للأعضاء وفيه أقوال الأشهر أنه يستحب تركه  
 وفيه دلالة على أن نقض اليد من ماء الوضوء لا بأس به وقد عارضه حديث لا تفضوا أيديكم  
فإنها مروى عن الشيطان إلا أنه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب (وعن أم سلمة رضي  
الله عنها قالت قلت يا رسول الله إنى أمرأة أشد شعرا رأسى أفأنتفضه لغسل الجنابة وفي رواية  
والحيضة فقال لا نعم يا كعبك إن تحشى على رأسك ثلاث حثيات رواه مسلم) لكن لفظه أشد  
ضفر رأسى بدل شعروا كأنه رواه المصنف بالمعنى وضفر بفتح الصاد وسكون الفاء هو المشهور  
وقال ابن العربي صوابه فتح الفاء وهو الشئ المضفر وقال ابن بري صوابه ضم الصاد والفاء جمع  
ضفيرة كسفن جمع سفينة والحديث دليل على أنه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها  
من جنابة أو حيض وأنه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله وهى مسئلة خلاف وفيها حديث  
واضح فإنه أخرج الدارقطني في الأفراد والطبراني والخطيب في التلخيص والضيعة المقدسى من  
حديث أنس مرفوعا إذا اغتسلت المرأة من خيضها نقضت شعرها نقضا وغسلته بجمطمى واشنان  
وان اغتسلت من جنابة صببت الماء على رأسها صبا وعصرته فهذا الحديث مع إخراج الضيعة  
وهو يشترط الصحة فيما يخرج به يثرانظر بالعمل به ويحمل هذا على الندب لذكر الخطمى والاشنان  
اذلا قائل بوجوبهم ما فهو قرينة على الندب وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال انما  
يكفيك فإذا زادت نقض الشعر كان ندبا ويدل على عدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد  
أنه بلغ عائشة أن ابن عمر وكان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فقالت يا عجب ابن عمر  
كيف هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤسهن لقد كنت أغتسل  
أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد فما أزيد أن أفرغ على رأسى ثلاث أفرعات  
وان كان حديثها في غسلها من الجنابة وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بنقض  
الشعر مطلقا في حيض وجنابة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم إنى لأحلم المسجد أى دخوله والبقاء فيه (الحائض ولا جنب رواه أبو داود  
وصححه ابن خزيمة) ولا سمع أقول ابن الرفعة أن فى رواته متروكا لأنه قد رد قوله بعض الأئمة  
وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور وقال داود  
وغيره يجوز وكانه بنى على البراءة الأصلية وأن هذا الحديث لا يرفعها وأما عبورهما المسجد  
فقبل يجوز لقوله تعالى الا عابرى سبيل في الجنب ويقاس الحائض عليه والمراد به مواضع الصلاة

وأجيب بان الآية فيمن أجنب في المسجد فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر وفيها تأويل آخر (وعنها) أي عائشة (قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد تختلف أيدينا فيه) أي في الاعتراف منه (من الجنابة) بيان لا أغتسل (متفق عليه زاد ابن حبان وتلقى) أي ثلاثي أيدينا فيه وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في اناء واحد والجواز هو الاصل (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تحت كل شجرة جنابة فاغسلوا الشعر) لانه اذا كان تحته جنابة فبالاولى انهاء فيه ففرغ غسل الشعر على الحكم بان تحت كل شجرة جنابة (وأنقوا البشر رواه ابوداود والترمذي وضعفاه) لانه عندهما من رواية الحرث بن وحيه وهو حديث شيخ ليس بذلك وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما ولكن في الباب من حديث علي بن فواعة عن ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعمل به كذا وكذا في ثمة عادية رأسي ثلثا وكان يحجزه واسناده صحيح كما قال المصنف ولكن قال ابن كثير في الارشاد ان حديث علي هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سبي الحفظ قال النووي انه حديث ضعيف قلت وسبب اختلاف الأئمة في تصحيحه وقضيه ان عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة وحديث علي هذا اختلقوا هل رواه قبل اختلاطه أو بعده فلذا اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه وقيل الصواب وقفه على علي عليه السلام والحديث دليل على انه يجب غسل جميع البدن في الجنابة ولا يعفى عن شيء منه قيل وهو اجماع الا المضمضة والاستنشاق ففيهما خلاف قيل يجب ان هذا الحديث وقيل لا يجب ان حديث عائشة وميمونة وحديث ابي جابر ما هذا غير صحيح لا يقاوم ذلك وأما أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وضوءه للصلاة ففعل لا ينتقض على الإيجاب الا ان يقال انه بيان لمجمل فان الغسل مجمل في القرآن بينه الفعل (ولا جحد عن عائشة رضي الله عنها فحواه وفيه راو مجهول) لم يذكر المصنف في التلخيص ولا عين من فيه واذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة

### ﴿باب التيمم﴾

هو في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها قالوا هو اعدام الماء عزيمة وللعذر رخصة (عن جابر رضي الله عنه) هو اذا أطلق جابر بن عبد الله (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) متحدثا بنعمة الله ومثبتا لا حكام شرعية (أعطيت) حذف الفاعل للعلم به (خسا) أي خمس خصال أو فضائل أو خصائص والاخير يناسب قوله (لم يعطهن أحد قبلي) ومعلوم انه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص له اذا الخاصة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره ومفهوم العذر غير مراد لانه قد ثبت انه أعطى أكثر من الخمس وقد عدها السيوطي في الخصائص فبلغت زيادة على المائتين وهذا الجمل فصله بقوله (نصرت بالعرب) وهو الخوف (مسيرة شهر) أي بيني وبين العدو ومسافة شهر وأخرج الطبراني نصرت بالعرب على عدوى مسيرة شهرين وأخرج ايضا تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بلفظ شهر

خلفي وشهراً ما حى قيل وانما جعل مسافة شهر لانه لم يكن بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين أحد من أعدائه أنه أكثر من هذه المسافة وهي حاصلته وان كان وحده وفي كونها حاصلته لآفته خلاف (وجعلت لي الأرض مسجداً) أي موضع سجود فلا يختص به موضع دون غيره وهذه لم تكن لغیره صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به في رواية وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كل موضع وفي أخرى ولم يكن أحد من الانبياء يصل حتى يبلغ محرابه وهو نص انما لم تكن بهذه الخاصة لأحد من الانبياء قبله (وطهوراً) بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الصلاة وفيه دليل ان التراب يرفع الحدث كلما لا شترأ كهما في الطهورية وقد منع ذلك ويقال الذي له من الطهورية استباحة الصلاة كلما ويدل على جواز التيمم بجميع اجزاء الأرض وفي رواية وجعلت لي الأرض كلها ولا متى مسجداً وطهوراً وهو من حديث أبي امامة عند أحمد وغيره وأما من منع من ذلك مستدلاً بقوله في بعض روايات الصحيح وجعلت تربتها طهوراً أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط التراب لما عرفت في الاصول من ان ذلك بعض افراد العام لا يخص به ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحققين نعم في قوله تعالى في آية التيمم في المائدة منه دليل على ان المراد التراب وذلك ان كلمة من للتبعيض كما قال الكشاف انه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسي من الدهن والتراب الا معنى التبعيض انتهى والتبعيض لا يتحقق الا في المسح من التراب لامن الخجارة أو نحوها (فأيا رجل) هو للعموم في قوة كل رجل (أدركته الصلاة فليصل) أي على كل حال وان لم يجسد مسجداً ولا ماء أي بالتيمم كما ينهرواية أبي امامة فأي رجل من أمي أدركته الصلاة فلم يجداً وجد الأرض طهوراً ومسجداً وفي لفظ فعنده طهوره ومسجده وفيه انه لا يجب على فاقد الماء طلبه (وذكر الحديث) أي ذكر جابر بقية الحديث والمذكور في الاصل اثنتان ولندكر بقية الخس فالثالثة قوله وأحلت لي الغنائم وفي رواية المغنم قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغنم ومنهم من أذن لهم فيه ولكن اذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نارا فحرقته وقيل أجيز لي التصرف فيها بالتفصيل والاصطفااء والصرف في الغنائم كما قال تعالى قل الا ننال الله والرسول والرابعة قوله وأعطيت الشفاعة قد عرفت في البدر التمام الشناعات اثنتي عشرة شفاعاة واختار ان الكل من حيث هو مختص به وان كان بعض أنواعها يكون لغیره ويحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم أراد بها الشفاعة العظمى في اراحة الناس من الموقف لانها الفرد الكامل وهي التي يظهر شرورها لكل من في الموقف الخامسة وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعث الى الناس كافة فعموم الرسالة خاصة به صلى الله عليه وآله وسلم وأما نوح عليه السلام فانه بعث الى قومه خاصة نعم صار بعد اغراق من كذب به مبعوثاً الى أهل الأرض لانه لم يبق الا من كان مؤمناً ولكن ليس العموم في أصل البعثة وقيل غير ذلك قال ابن دقيق العيد يجوز ان تكون شريعته عامة بمعنى بالنسبة الى التوحيد وان كانت خاصة بالنسبة الى فروع الدين ولذلك عم الهلاك وبهذا عرفت انه صلى الله عليه وآله وسلم مختص بكل واحدة من هذه الخس لانه مختص بالجموع وأما الافراد فقد شارك فيها غيره كما قيل فانه قول مرود وفي الحديث فوائد جلييلة تبيينه في الكتب المطولة وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة

الح لانه بقي حديث جابر غير منسوب الى مخرج وان كان قد فهم انه متفق عليه بعطف ﴿وفي﴾  
 حديث حذيفة عند مسلم وجعلت تربتها لظهور اذا لم نجد الماء (هذا القيد قرأني معتبر في  
 الحديث الاول كما بيناه (وعن علي) عليه السلام (عند أجد وجعل التراب لي ظهورا) هذا  
 وما قبله دليل من قال انه لا يجوز الا التراب وقد أجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض  
 أفراد العام لا يكون مخصصا مع انه من العمل به فهو اللقب ولا يقول به جمهور الأئمة من أهل  
 الأصول ولكن الدليل على تعيين التراب ما قدمناه ﴿(وعن عمار)﴾ بفتح العين وتشديد الميم هو  
 أبو اليقظان عمار (بن ياسر) بالياء اسم عمار قديما وعذب في مكة من الكفار على الاسلام  
 وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة وسماه صلى الله عليه وآله وسلم الطيب والمطيب وهو من  
 المهاجرين الاولين شهيد بدرا والمجاهد كما هو قتل بصفين مع علي عليه السلام وهو ابن ثلاث  
 وتسعين سنة وهو الذي قال له صلى الله عليه وآله وسلم تقتلك الفئة الباغية (قال بعثنى رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فأجبت) أي صرت جنبا يقال أجنب الرجل صار جنبا  
 ولا يقال اجتنب وان كثر في لسان الفقهاء (فلم أجد الماء فترغت) بتشديد الراء وفي لفظ فتمعت  
 ومعناه تقلبت في الصعيد (كما تفرغ الدابة) ثم أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك  
 له فقال انما يكفيك ان تقول (أي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم قال بيده هكذا  
 (بيدك هكذا) بينه بقوله (ثم ضرب بيده الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين  
 وظاهر كفيه ووجهه متفق عليه) بين الشيخين (واللفظ لمسلم) استعمل عمار القياس فرأى  
 انهما كان التراب نائبا عن الغسل فلا بد من غمومه للبدن فانما له صلى الله عليه وآله وسلم  
 الكيفية التي تجزئه وأراد الصفة المشروعة وأعلمه انها التي فرضت عليه ودل انه يكفي ضربة  
 واحدة ويكفي في اليد مسح الكفين وان الآية مجملة بين ما صلى الله عليه وآله وسلم بالاقتصار على  
 الكفين وأفاد ان الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وان كانت الواو لا تفيد الترتيب الا أنه قد  
 ورد العطف في رواية في البخاري للوجه على الكفين ثم وفي لفظ لابي داود وضرب بشماله على يمينه  
 ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه وفي لفظ للاسمعيلي ما هو أوضح من هذا انما يكفيك  
 ان تضرب بيدك على الارض ثم تنفضهما ثم مسح يمينك على شمالك وشمالك على يمينك  
 ثم مسح على وجهك ودل ان التيمم فرض من أجنب ولم يجز الماء وقد اختلف في كمية الضربات  
 وقدر التيمم في اليدين فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم الى انها تكفي الضربة الواحدة  
 وذهب الى أنها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا لا بد من ضربتين  
 للحديث الا في قريبا والذاهبون الى كفاية الضربة بجمهور العلماء وأهل الحديث عملا بحديث  
 عمار فانه أصح حديث في الباب وحديث الضربتين لا يقوى على معارضته قالوا وكل ما عدا  
 حديث عمار فهو اضعف أو موقوف كما يأتي وأما قدر ذلك في اليدين فقال جماعة من العلماء  
 وأهل الحديث انه يكفي في اليد الاحتنان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا وقدرت عن عمار  
 روايات بخلاف هذا لكن الاصح ما في الصحيحين وقد كان يقى به عمار بعد موت النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم وقال آخرون انها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر  
 الا في ويأتي ان الاصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم ومن ذلك

اختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لا يجب واليه ذهب من قال إنها تكفي ضربة واحدة قالوا والعطف في الآية بالواو لا ينافي ذلك وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين والمعنى على اليسرى وفي حديث عمار دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب وقال بعدم اجراء غيره جماعة لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الآتي ذكره وقال الشافعي يجوز وضع يده في التراب لأن في أحدي روايتي تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الجدار أنه وضع يده (وفي رواية) أي من حديث عمار (للبخاري وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيه ما ثم مسح بهما وجهه وكفيه) أي ظاهرهما كما سلف وهو كاللفظ الأول لأنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ فاما نفخ التراب فهو مندوب وقيل لا يندب وسلف الكلام في الترتيب وهذا التيمم وارد في كفاية التراب للجنب الفاقدماء وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود وأما كون التراب يرفع الحدث فسأني في حديث أبي هريرة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين رواه الدارقطني) وقال في سننه عقب روايته ووقفه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب انتهى ولذا قال المصنف (وصحح الأئمة وقفه) على ابن عمر قالوا وأنه من كلامه وللاحتياط مسرح في ذلك وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة بل امام وقوفة أو ضعيفة فالعمدة حديث عمار وبه جزم البخاري في صححه فقال باب التيمم للوجه والكفين قال المصنف في الفتح أي هو الواجب الجزئي وأتى بصيغة الجزم في ذلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الأحاديث الواردة في صفة التيمم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداها مضعف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم فورد بن كرايدين مجملًا وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين في الصحيحين ولفظ المرفقين في السنن وفي رواية إلى نصف الذراع وفي رواية إلى الأباط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع فقيمهما مقال وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعدده فهو ناسخ له وإن كان وقع بغير أمره فالجدة فيما أمر به ويؤيد رواية الصحيحين في الإقتصار على الوجه والكفين أن عمارا كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وراوي الحديث اعرف بالمراد به من غيره لاسيما الصحابي المجتهد انتهى (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصعيد) هو عند أكثرين التراب وعن بعض أئمة اللغة أنه وجه الأرض ترابا كان أو غيره وإن كان صخرًا لا تراب عليه وتقدم الكلام في ذلك (وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين) فيه دليل على تسمية التيمم وضوء (فإذا وجد) أي المسلم (الماء فليتق الله وليمسح بشرته رواه الترمذي وصححه ابن القطان ولكن صوب الدارقطني إرساله) قال الدارقطني في كتاب العلل إرساله أصح وفي قوله فإذا وجد الماء دليل على أنه إذا وجد الماء وجب عليه إمساكه بشرته وتمسكه به من قال إن التراب لا يرفع الحدث وإن المراد أنه يمسح به بشرته لما سلف من جنابة فانها باقية عليه وإنما أباح له التراب الصلاة لا غير وإذا فرغ منها عاد عليه حكم الجنابة ولذا قالوا لا بد لكل صلاة من تيمم واستدلوا بحديث عمر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم له صليت بأصحابك



وأنت جنب وقول الصلابة صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرا صلى به وهو جنب فأقرهم على تسميته جنباً ومنهم من قال بل التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلى به ماشياً وإذا وجد الماء لم يجب عليه أن يمسه المستقبل من الصلاة واستدلوا بأنه تعالى جعله بدلاً من الماء فخكمه حكمه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم سماه طهوراً وسماه وضواً كما سلف قريشاً والحق ان التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعاً مؤقتاً الى حال وجدان الماء أما أنه قائم مقام الماء فلا نه تعالى جعله عوضاً عنه والاصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك الا بدليل وأما أنه إذا وجد الماء اغتسل فلتسميته صلى الله عليه وآله وسلم له جنباً ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا وجد الماء فليستق الله فالظاهر أنه أمر باسماء الماء سبب تقدم على وجدان الماء اذا ماساه من اسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأيس خير من التأكد (ولترمذي عن أبي ذر) بذال معجزة مفتوحة فراء اسمهم جندب بن جنادة بضم الجيم وتثنية النون وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتحية الاسلام وأسلم قديماً بمكة يقال كان خامساً في الاسلام ثم سكن بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم الربة الى ان مات بها سنة ٣٢ في خلافة عثمان وصلى عليه ابن مسعود ويقال انه مات بعده بعشرة أيام (نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ولقظه قال أبو ذر اجتويت المدينة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنت فيها فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلك أبو ذر فقال ما حالك فقلت كنت أتعرض للجنابة وليس قربي ماء قال الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشرين (وصححه) أي حديث أبي هريرة (الترمذي) والحاكم أيضاً قال المصنف في الفتح انه صححه ابن حبان والدارقطني (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة) أي وقتها (وليس معهما ماء فتمسحوا صعيداً طيباً) هو الطاهر الخلال وقد قيد الله الصعيد به في الآيتين في القرآن فاطلاقه في حديث أبي هريرة مقيد بالآيات والاحاديث (فصل في وجد الماء في الوقت) أي وقت الصلاة التي صليها (فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء) سماه إعادة تغليباً والافلم يكن قد توضأ وأسمى التيمم وضواً كما تقدم تسميته به (ولم يعد الآخر) ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ذلك فقال للذي لم يعد أصبت السنة) أي الطريقة الشرعية (وأجزأتك صلاتك) لانها وقعت في وقتها والماء مفقود فالواجب التراب (وقال للآخر) أي للذي أعادها (لك الاجرمين) أجز الصلاة بالتراب وأجز الصلاة بالماء (رواه أبو داود والنسائي) وفي مختصر السنن للمندري انه أخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً وقال أبو داود انه مرسل عن عطاء بن يسار لكن قال المصنف هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه ولها شاهد من حديث ابن عباس رواداً حتى في مسنده انه صلى الله عليه وآله وسلم بال ثم تيمم فقبل له ان الماء قريب منك قال فلعلي لا أبلغه والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له أي الانتظار ودل على انه لا يجب الاعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة وقيل بل يعيد الواجد في الوقت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا وجد الماء فليستق الله وليمسه بشرته وهذا قد وجد الماء وأجيب بأنه مطلق فحين وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال

الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال صلواته فهو مقدر فيعمل عليه المطلق فيكون معناه فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فأمس به بشرتك أي إذا وجدته وعليل جنازة متقدمة فيقيد به كما قدمناه واستدل القائل بالأعادة في الوقت بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وأخطاب متوجه مع بقاء الوقت واجب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق الخطاب توجه إلى فاعلها وكيف وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم وأجزأتك صلاتك للذي لم يعد إذا أجزأ عبارة عن كون الفعل مسقطا لوجوب إعادة العبادة والحق أنه قد أجزأه ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل وإن كنتم مرضى أو على سفر قال إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله﴾ أي الجهاد (والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان كالجدرى ونحوه (فيجنب) نصيبه الجنازة (فيخاف) يظن (أن يموت أن اغتسل تيمم رواه الدارقطني موقوفا) على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (البرار وصححه ابن خزيمة والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو حاتم أخطأ فيه علي بن عاصم وقال البرار لا نعلم رفعه عن عطاء من الثقات الأجرى وقد قال ابن معين أنه سمع من عطاء بعد الاختلاط وحديث فلا يتم رفعه والحديث فيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنب أن خاف الموت فإن لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله وأن كنتم مرضى دالة على إباحة المرض للتيمم سواء خاف تلفاً أو دونه والتخصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح إنما هو مجرد مثال والافضل مرض كذلك ويحتمل أن ابن عباس يخص هذين من بين الأمراض وكذلك كونها في سبيل الله مثال والافضل كانت الجراحة من سقطة فالحكم واحد وإذا كان مثلاً فلا ينفي جواز التيمم خشية الضرر الآن قوله أن يموت يدل أنه لا يجوز التيمم الخافة الموت وهو قول أحمد وأحمد في الشافعي وأما مالك وأحمد في الشافعي والخنفية فجازوا التيمم خشية الضرر قالوا لا إطلاق الآية وذهب داود إلى إباحته للمرض وإن لم يخف ضرراً وهو ظاهر الآية ﴿وعن علي﴾ عليه السلام (قال أنكسرت إحدى زندي) بتشديد الياء تنية زنده وهو موصل طرف الذراع في الكف (فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي عن الواجب من الوضوء في ذلك (فأمرني أن أمسح على الجبائر) هي ما يجبر به العظم المكسور ويلف عليه (رواه ابن ماجه بسند واحد) بكسر الجيم وتشديد الدال هو منصوب على المصدر أي أجده ضعفه جداً والجهد التحقيق كافي القاموس فالمراد أحقق ضعفه تحقيقاً والحديث أنكروه يحيى بن معين وأحمد وغيرهم ما قالوا وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين وهي منه قال النووي اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث وقال الشافعي لو عرفت أسناده بالحق لقلت به وهذا مما استخبر الله فيه وفي معناه أحاديث أخر قال البيهقي أنه لا يصح منها شيء إلا أن الحديث الآتي يقويه وهو قوله ﴿وعن جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج﴾ بضم الشين من شجبه يشجبه بكسر الشين وضهما كسره كما في القاموس (فاغتسل فبات انما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده) قال في القاموس السائر الباقي لا الجميع كما وهم جماعات (رواه أبو داود بسند فيه ضعف) لأنه تفرد به الزبير بن خريزيم بضم الخاء المعجمة قال الدارقطني ليس بقوى

قلت قال الذهبي انه صدوق (وفيه اختلاف على راويه) وهو عطاء فانه رواه عن الزبير بن خريز عن جابر ورواه الاوزاعي بلاغا عن عطاء عن ابن عباس فالأختلاف وقع في رواية عطاء هل عن جابر أو عن ابن عباس وفي إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى وهذا الحديث وحديث علي الأول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء وفيه خلاف بين العلماء فمنهم من قال يمسح لهذين الحديثين وإن كان فيهما ضعف فقد تعاضدا ولأنه عضو وتغذره بالماء فمسح ما فوقه كشعر الرأس وقياسا على المسح على الخفين وعلى العمامة وهذا القياس يقوى النص قلت من قال بالمسح قوى عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر ثم في حديث جابر دليل على انه يجمع بين التيمم والمسح والغسل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل قيل فيحمل على ان أعضاء التيمم كانت جريحة فتعذر مساسها بالماء فعدل الى التيمم ثم أقاض الماء على بقية جسده واما الشجوة فقد كانت في الرأس والواجب فيه الغسل لكن تعذر لاجل الشجوة فكان الواجب عليه عصها والمسح عليها الا أنه قد قال المصنف في التخصيص انه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم فثبت ان الزبير بن خريز قد رده نبيه على ذلك ابن القطان ثم قال ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة فهو من أفراد الزبير أيضا انتهى ثم في سياق المصنف لحديث جابر ما يدل على أن قوله انما كان يكفيه غير مرفوع وانما اختصره المصنف آتية العبارة الدالة على عدم رفعه وهو حديث فيه قصة ولفظها عند أبي داود عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا جرح فشجبه في رأسه ثم احتمل فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاعتسل فاتى فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله ألا سألوا اذ لم يعلموا فاعفاهم انما الى السؤال انما كان يصح فيه الخ (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال من السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمراد طهر يفته وشرعه (أن لا يصلى الرجل) والمرأة أيضا بالتيمم (الاصلاة واحدة ثم تيمم للصلاة الأخرى رواه الدارقطني باسناد ضعيف) لانه من رواية الحسن بن عمار وهو ضعيف (جدا) نصب على المصدر كما عرفت وفي الباب عن علي وابن عمر وحديثان ضعيفان وان قيل ان اثر ابن عمر اصح فهو موقوف فلا تقوم بالجميع حجة والاصل انه تعالى جعل التراب قائما مقام الماء وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء الا من الحدث فالتيمم مثله والى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الاقوم دليلا

### § (باب الحيض) §

هو مصدر حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضاً فهي حائض ولما كانت له احكام شرعية من افعال وتروك عقدها باساق ما ورد فيه من احكامه § (عن عائشة) رضى الله عنها (أن فاطمة بنت ابي حبيش) تقدم ضبطه في اول باب النواقض (كانت تستحاض) تقدم ان الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني امرأة أستحاض فلا أظهر فأدع الصلاة (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان دم الحيض دم أسود يعرف) بضم حرف المضارعة وكسر الراء أي له عرف ورائحة وقيل بفتح الراء

أي تعرفه النساء (فإذا كان ذلك) بكسر الكاف (فأمسك عن الصلاة فإذا كان الآخر)  
 أي الذي ليس بتلك الصفة (فتوضئ وصل) وفي قوله دم أسود دلالة على اعتبار التمييز بهذه  
 الصفة وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في حق المبتدأة (رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان  
 والحاكم) وقال صحيح على شرط مسلم (واستنكره أبو حاتم) لأنه من حديث عدي بن ثابت عن  
 أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود وقال ابن حزم حديث صحيح وقال  
 ابن الصلاح حديث صحيح به وقال ابن دقيق العيد في الامام بعدان عزاه إلى رواية النسائي رجاله  
 رجال مسلم وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض والا  
 فهو استحاضة وقد قال به الشافعي في حق المبتدأة وتقدم في النواقض أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال لها إنما ذلك عرق فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فأغسلي عنك الدم ولا يساقفه  
 هذا الحديث فإنه يكون قوله إن دم الحيض أسود يعرف بيألو وقت إقبال الحيضة وأدبارها  
 فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها فاما بصفة الدم أو بآتيانه في وقت عادتها إن كانت معتادة وعلمت  
 عادتها فقاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله فإذا أقبلت حيضتك أي بالعادة أو غير  
 معتادة فإدراك إقبال حيضتها بالصفة ولا مانع من اجتماع المرفقين في حقها وحق غيرها هذا  
 وللمستحاضة أحكام منها جواز وطئها في حال جريان الدم أي دم الاستحاضة عند جواهر العلماء  
 لأنها كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما فكذا في الجماع ولأنه لا يحرم إلا عن دليل ولم يأت دليل  
 بتحريم جماعها قال ابن عباس المستحاضة بآتيها زوجها إذا صلت الصلاة أعظم يريد إذا جازت  
 لها الصلاة ودمها جار وهي أعظم ما ينسب لهما الطهارة جاز جماعها ومنها أنها تؤثر بالاحتياط  
 في طهارة الحدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء والتيمم قبل وتحشوف فرجها بخرقعة أو قطنة  
 دفعا للنجاسة وتقليل لها فإذا لم يندفع الدم بذلك شددت مع ذلك على فرجها وتلجمت واستنشرت كما  
 هو معروف في الكتب المطولة وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى لتقليلها للنجاسة بحسب  
 القدرة ثم توضأ بعد ذلك ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور إذا  
 طهرت ما ضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة (وفي حديث أسماء بنت عيسى) بضم  
 المهملة وفتح الميم وسكون الياء هي امرأة جعفر بن أبي طالب هاجرت معه إلى الحبشة وولدت له  
 هنالك أولاد منهم عبد الله ثم قاتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمدا فلما مات أبو  
 بكر تزوجت علي بن أبي طالب فولدت له يحيى (عند أبي داود وتجلس) هو عطف على  
 ما قبله في الحديث لأن المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء لكن لفظ أبي داود عنها هكذا سبحانه  
 الله هذا من الشيطان لتجلس إلى آخره بدون واو وهي نسخة في بلوغ المرام (في مكرن) بكسر  
 الميم الإجابة التي تغسل فيها الثياب (فإذا رأيت صفرة فوق الماء) الذي تقع فيه فيصب عليها  
 الماء فأنها تطهر الصفرة فوق الماء (فلتغتسل للظهور والعصر غسلا واحدا وتغتسل للمغرب  
 والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا وتوضأ فيما بين ذلك) هذا الحديث وحديث  
 حنة الآتي فيه الأهر بالاعتسال في اليوم والليل ثلاث مرات وقدين في حديث حنة أن المراد  
 إذا أخرت الظهر والمغرب ومفهومة أنها إذا وقتت اغتسلت لكل فريضة وإلى هذا ذهب  
 جماعة من الصحابة والتابعين قالوا إنه يجب عليها الاعتسال لكل صلاة وذهب الجمهور أنه

لا يجب عليها ذلك وقالوا راية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة ضعيفة  
وبين البيهقي ضعفها وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها توفوا  
لكل صلاة قلت الآن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر ثم أنه قال المنذري أن حديث أسماء بنت  
عميس حسن فالجمع بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال إن الغسل مندوب  
بقريته عدم أمر فاطمة به واقتضاه على أمرها بالوضوء فالوضوء هو الواجب وقد جرح الشافعي  
إلى هذا (وعن جنة) بفتح الحاء وسكون الميم (بنت جحش) بفتح الجيم وسكون الحاء فشين  
مجهة هي أخت زينب أم المؤمنين وامرأة طلحة بن عبيد الله (قالت كنت أستحاض حيضة  
كثيرة شديدة) في سنن أبي داود بيان كثرتها قالت إنما أئججها (فأثبت النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم استقبته فقال إنما هي ركضة من الشيطان) معناه إن الشيطان قد وجد سبيلا إلى  
التليس علم في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها عاداتها وصارت في التقدير كأنها ركضة  
منه ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العاذل لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى انفجر  
والأظهر أنها ركضة منه حقيقة إذ لا مانع من جعلها عليه (فكحضي ستة أيام أو سبعة أيام ثم  
اغتسلي فإذا استنقأت فصلي أربعة وعشرين) إن كانت أيام الحيض ستا (أو ثلاثة  
وعشرين) إن كانت سبعا (وصومي وصلي) أي ما شئت من فريضة وتطوع (فإن ذلك يجزئك  
وكذلك فافعلي) فيما يستقبل من الشهر ولفظ أبي داود فافعلي كل شهر (كما تحيض النساء)  
في سنن أبي داود زيادة وكما يطهرن ميعات حيضهن وطهرهن فيه الرد إلى غالب أحوال النساء  
(فإن قويت) أي قدرت (على أن تؤخرى الظهر وتجل العصر) هذا لفظ أبي داود يريد أن  
تؤخر الظهر أي فتأني بها في آخر وقتها قبل خروجه وتجل العصر أي فتأني بها في أول وقته فتكون  
قد أتت بكل صلاة في وقتها وجعت بينهما جمعاصوريا (ثم تغتسلي حتى تطهرين) هذا اللفظ ليس  
في سنن أبي داود بل لفظه هكذا فتغتسلين فتجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر أي جمعاصوريا كما  
عرفت (وتصلين الظهر والعصر جميعا) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت (ثم تؤخرين المغرب  
والعشاء) لفظ أبي داود وتؤخرين المغرب وتجلين العشاء وما كان يحسن من المصنف حذف  
ذلك كما عرفت (ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال) أي  
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعجب الأمور إلى) ظاهره أنه من كلامه صلى الله عليه وآله  
وسلم إلا أنه قال أبو داود رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل فقال فقالت جنة هذا أعجب الأمور إلى  
لم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وحسنه  
البخاري) قال المنذري في مختصر السنن قال الخطابي قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث  
لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك وقال البيهقي تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في  
الاحتجاج به هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن  
صحيح وقال أيضا وسأت محمد ابني البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال أحمد  
هو حديث حسن صحيح انتهى فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد صححه الأئمة  
وقد عرفت لما سقناه من لفظ رواية أبي داود أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة  
ولكن لابد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله وتجلين العشاء كما قال وتجل العصر لأنه أرشدها

صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك للاحظة الاتيان بكل صلاة في وقتها هذه في آخر وقتها وهذه في أول وقتها وقوله في الحديث ستة أيام اوسبعة ليست كلمة اوشك من الراوى ولا للتخيير بل للاعلام بان للنساء أحد العددين فمنهن من تحيض ستا ومنهن من تحيض سبعة فترجع الى من هي في منها وأقرب الى مزاجها ثم قوله فان قويت يشعر بأنه ليس بواجب عليها وانما هو مندوب لها والا فان الواجب انما هو الوضوء بكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الايام لها وهو الامر الاول الذي أُرشدنا صلى الله عليه وآله وسلم اليه فان في صدر الحديث أمرنا بما أمرنا به من أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر وان قويت عليه ما فانت أعلم ثم ذكر لها الامر الاول انما تحيض ستا أو سبعة ثم اغتسل وتصلى كاذ كره المصنف وقد علم انها توضع لكل صلاة لان استمرار الدم ناقض فلم يذكره في هذه الرواية وقد ذكره في غيرها ثم ذكر الامر الثاني من جمع الصلاتين والاعتسالة كما عرفت وفي الحديث دليل على انه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعذر الاول بجمع لعذر كانت المستحاضة أولى من يباح لها ذلك ولم يبح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت الالعذر السفر كما قررره السيد في رسالة الواقيت في المواقيت تقرير اشافيا (وعن عائشة رضي الله عنها ان أم حبيبة) بفتح الحاء المهملة (بنت جحش) قيل الاصبح ان اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء هي أخت حنة التي تقدم حديثها (شككت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدم فقال امكثي قدرا ما كنت تحبسك حيضك) أي قبل استمرار جريان الدم (ثم اغتسلي) أي غسل الخروج من الحيض (فكانت تغتسل لكل صلاة) من غير أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم لها بذلك (رواه مسلم وفي رواية للجاري وتوضي لكل صلاة وهي) أي هذه الرواية (لاي داود وغيره من وجه آخر) أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وبنات جحش ثلاث زينب أم المؤمنين وحنة وأم حبيبة قيل انهن كن مستحاضات كلهن وقد ذكر البخاري ما يدل على ان بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة فان صح ان الثلاث مستحاضات فهي زينب وقد عدا العلماء المستحاضات في عصره صلى الله عليه وآله وسلم فبلغن عشرين سنة والحديث دليل على ارجاع المستحاضة الى أحد المعرفات وهي أيام عاداتها وعرفت ان المعرفات اما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة أو صفة الدم بكونه أسود يعرف والعادة التي للنساء من الستة الايام والسبعة أو اقبال الحيضة واديارها كل هذه قد تقدمت في أحاديث المستحاضة فبأيها وقع معرفة الحيض والمراد حصول الظن لا اليقين علمت به سواء كانت ذات عادة أو لا كما يفيد هذا اطلاق الاحاديث بل ليس المراد الا ما يحصل لها ظن انه حيض وان تعددت الامارات كان أقوى في حقها ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليه الغسل ثم توضع لكل صلاة أو تجمع جعاصوريا بالغسل وهل لها ان تجمع الجعاصوري بالوضوء هذا المبرد به النص في حقها الا انه معلوم جوازها لكل أحد من غيره وأما هل لها ان تصل الى النوافل بوضوء الفريضة فهذا مسكوت عنه أيضا والعلماء مختلفون في ذلك كله فعند الشافعي انها لا تصل بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة وما شئت من النوافل وحكي عن عروة بن الزبير وسفيان وأحمد وأبي ثور وتقدم في رواية البخاري توضي لكل صلاة والله أعلم (وعن أم عطية) اسمها نسبية بضم النون وفتح السين بنت كعب وقيل بنت الحارث الانصارية بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت من كبار الصحابات وكانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

تعرض المرضى وتداوى الجرحى رضى الله عنها (قالت كلاً لاعد الكدرة) اى ما هو بلون الماء  
 السكدر الوسخ (والصفرة) هو الماء الذى تراه المرأة كالصديد تعلوه صفرة (بعد الطهر) اى بعد  
 رؤية القصة البيضاء والخضوف (شياً) اى لانعهده حياً (رواه البخارى وأبو داود واللفظ له)  
 وقوله كذا اختلف العلماء فيه فقبل له حكم الرفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان المراد كفاً  
 زمانه صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه فيكون تقريره آمنه وهذا رأى البخارى وغيره من علماء  
 الحديث فيكون حجة وهو دليل على أنه لا حكم لماليس بدم غليظ اسود يعرف فلا يعد حياً بعد  
 ان ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد قبل أنه شئ كالخيط الابيض يخرج بعد انقطاع الدم أو  
 بعد الخضوف وهو ان يخرج ما يحشى به الرحم جافاً فاذا انقطع الدم عنها وقت عادت عاملت  
 نفسها معاملة الطاهر وان لم تر القصة ومفهوم قولها بعد الطهر اى باحد الامرين ان قبله تعد  
 الكدرة والصفرة شيئاً اى حياً وفيه خلاف بين العلماء معروف في الفروع (وعن أنس رضى الله  
 عنه ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة لم يواكلوها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا كل  
 شئ الا النكاح رواه مسلم) الحديث قديين المراد من قوله تعالى قل هو أذى فاعتزلوا النساء في  
 الحيض ولا تقربوهن ان المأمور به الاعتزال والمنهى عنه من القربان هو النكاح اى اعتزلوا  
 نكاحهن ولا تقربوهن له وما عدا ذلك من المؤاكله والمجانسة والمضاجعة وغير ذلك جائز وقد  
 كان اليهود لا يسكنون الحائض في بيت واحد ولا يجامعونها ولا يواكلونها كما صرح به رواية  
 مسلم وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه صلى الله عليه وآله وسلم كما يفيد الحديث الآتى (وعن  
 عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنى فأتى فبشئى وأنا  
 حائض متفق عليه) اى يلصق بشربه ببشرى فيمادون الازار وليس بصريح بانه يستمتع منها انما  
 فيه الصاق البشرة بالبشرة والاستمتاع فيما بين الركبة والسرة في غير الفرج اجازة البعض وبجته  
 اصنعوا كل شئ الا النكاح ومنهوم هذا الحديث هو الاول بالدليل فالوجامع وهى حائض فانه  
 باثم اجماعاً ولا يجب عليه شئ وقيل تجب عليه الصدقة لما يفيد الحديث الآتى (وعن ابن عباس  
 رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الذى يأتى امرأته وهى حائض قال يتصدق  
 بدينار أو نصف دينار رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه) على ابن عباس  
 الحديث فيه روايات هذا احداها وهى التى خرج لرجاله فى الصحيح وروايتهم مع ذلك مضطربة  
 قال الشافعى لو كان هذا الحديث ثابتاً لاخذنا به قال المصنف الاضطراب فى اسناد هذا الحديث  
 ومنه كثير جدا وقد ذهب الى ايجاب الكفارة الحسن وسعيد لكن قال يعنى رقية قياساً على من  
 جامع فى رمضان وقال غيرهما بل يتصدق بدينار أو نصف دينار قال الخطابى قال أكثر أهل العلم  
 لا شئ عليه وزعموا أن هذا امر سل أو موقوف وقال ابن عبد البر حجة من لم يوجب اضطراب هذا  
 الحديث وان الذمة على البراءة ولا يجب ان يثبت فيها شئ لمسكين ولا غيره الا بدليل لا مدفع فيه ولا  
 مطعن عليه وذلك معدوم فى هذه المسئلة قلت أمان من صح له كابن القطان فانه أمعن النظر فى  
 صحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقواه فى كتابه الامام فلا عذر له عن  
 العمل به وأمان لم يصح عنده كالشافعى وابن عبد البر فالاصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة على  
 رفعها (وعن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس

إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم متفق عليه في حديث (تمامه) فذلك من نقصان دينها ورواها مسلم من حديث ابن عمر بلفظ عكث اليا لى ما تصلى وتفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وهو اخبار يفيده تقريرها على ترك الصوم والصلاة وكونها لا يجبان عليها وهو اجاع في انهما لا يجبان حال الحيض ويجب قضاء الصوم لادلة أخرى وأما كونها لا تدخل المسجد فلحديث لأجل المسجداً حائض ولا جنب وتقدم وأما انها لا تقرأ القرآن فلحديث ابن عمر في رواية لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن وان كان فيه مقال وكذلك لا تمس المصحف لحديث عمرو بن حزم تقدم وتقدمت شواهد والا حديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وان لم تبلغ درجة التحريم اذ لا تخلو عن مقال في طرقها ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم (وعن عائشة رضي الله عنها قالت لما جئنا) أى عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه صلى الله عليه وآله وسلم (سرف) بفتح السين وكسر الراء فناء محل منعه عن الصرف للعلمية والتأنيث وهو محل بين مكة والمدينة (حضت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افعلى ما يفعله الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهري متفق عليه في حديث طويل) فيه صفة حجه صلى الله عليه وآله وسلم فيه دليل على ان الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه واختلف في علته فقيل ان من شرط الطواف الطهارة وقيل لكونها ممنوعة من المسجد وأما ركعتا الطواف فقد علم انهما لا يصحان منها اذ هما امرتان على الطواف والطهارة (وعن معاذ رضي الله عنه) بضم الميم وهو ابن جبل الانصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الانصار شهد بدر وغيره من المشاهد وبعثه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن قاضياً ومعلماً وجعل اليه قبض الصدقات من العمال باليمن وكان من أجلاء العمالة وعلماهم استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة بن جراح في طاعون عمواس سنة ١٨ وقيل سنة ١٧ وله ثمان وثلاثون سنة (انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال ما فوق الازار رواه أبو داود وضعفه) وقال ليس بالقوى والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الازار وهو ما بين السرة والركبة والحديث قد عارضه حديث اصنعوا كل شيء الا النكاح تقدم وهو أصح من هذا فهو أرجح منه ولو ضمه المصنف اليه لكان أولى وتقدم الكلام فيه وفي حديث عائشة كان يأمرني فأتزر (وعن أم سلمة رضي الله عنها كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد نفاسها أربعين يوماً رواه الخمسة الا النسائي واللفظ لابي داود وفي افظله ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس وصححه الحاكم) وضعفه جماعة لكن قال النووي قول جماعة من مصنفي الفقهاء ان هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت للنساء أربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك وللعامة من حديث عثمان بن أبي العاص وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في نفاسهن أربعين يوماً فهذه الاحاديث بعضها ببعض بعضها وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يسقط أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وان لم يصرح به الحديث فقد أفيد من غيره وأفاد حديث أنس انها اذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وانه لا حد لاقلة



هي لغة الدعاء سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتمالها عليه

\* (باب المواقيت) \*

جمع ميقات والمراد منه الوقت الذي عينه الله لاداء هذه العبادة وهو المقدار المحدود للفعل من الزمان (عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس) أى مالت الى جهة الغرب وهي الدلوك الذي أرادته تعالى بقوله أقم الصلاة لدلوك الشمس (وكان ظل الرجل كطوله) أى ويستمر وقتها حتى يصير ظل كل شئ مثله فهذا تعريف أول وقت الظهر وآخره فقوله وكان عطف على زالت كما قدرنا أى ويستمر وقت الظهر الى صيرورة ظل الرجل مثله (مالم يحضر وقت العصر) وحضوره مصير ظل كل شئ مثله كما يفيد مفهوم هذا وصريح غيره (ووقت العصر يستمر مالم تصفر الشمس) وقد عين آخره في غيره بمصير ظل الشئ مثله (ووقت صلاة المغرب) من عند سقوط قرص الشمس ويستمر الى (مالم يغيب الشفق) الآخر ونفسه بالجملة سياقاً نصاً (ووقت صلاة العشاء) من غيبوبة الشفق ويستمر (الى نصف الليل الاوسط) المراد به الاول (ووقت صلاة الصبح) أوله (من طلوع الفجر) ويستمر (مالم تطلع الشمس رواء مسلم) تمامه فاذا طلعت الشمس فامسك عن الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان الحديث أفاد تعيين أكثر الاوقات الخمسة أولاً وآخراً فأول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشئ مثله وذكر الرجل في الحديث تمثيلاً واذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه يشترك الظهر في قدر ما يتسع لاربعة ركعات فانه يكون وقتاً لهما كما يفيد حديث جبريل فانه صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر في اليوم الاول بعد الزوال وصلى به العصر عند مصير ظل الشئ مثله وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشئ مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الاول فدل على ان ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف فمن أثبتته فحجته ما سمعته ومن نفاه تأول قوله صلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشئ مثله بأن معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعد ثم يستمر وقت العصر الى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس بوقت للاداء بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة رحمه الله وغيره وفي عيون المذاهب للطحاوي وأول العصر آخر الظهر على الاقوال وآخره الى الغروب انتهى وقيل بل اداء الى بقية تسع ركعة لحديث من أدرك ركعة من العصر قبل ان تغيب الشمس فقد أدرك العصر وأول وقت المغرب اذا وجبت الشمس أى غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما وفي لفظ اذا غربت وآخره مالم يغيب الشفق وفيه دليل على اتساع وقت المغرب وعارضه حديث جبريل فانه صلى به صلى الله عليه وآله وسلم المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس والجمع بينهما انه ليس في حديث جبريل حصر لوقتها في ذلك ولان أحاديث تأخير المغرب الى غروب الشفق متأخرة فانها في المدينة وامامة جبريل في مكة فهي زيادة تفضل الله بها قبل ان حديث جبريل دال على انه لا وقت لها الا الذي صلى فيه وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر الى نصف الليل وقد ثبت في الحديث التهديد لآخره بذلك الليل لكن أحاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستمر الى طلوع الشمس فهذا الحديث الذي

في مسلم قد أفاداً كثيراً أول من وقت من الخمسة وآخره وفيه دليل ان لوقت كل صلاة أول وآخر اوهل  
 يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لاداء العصر والعشاء وأول هذا الحديث يدل على انه  
 ليس بوقت لهم اولا لكن حديث من ادرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد ادرك العصر  
 يدل على ان بعد الاصفرار وقتا للعصر وان كان في لفظ أدرك ما يشعربانه اذا كان تراخيه عن  
 الوقت المعروف لعذر أو نحوه وورد في الخبر مثله وسيأتي ولم يرد مثله في العشاء ولكنه ورد في مسلم  
 ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى فانه  
 دليل على امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى الا انه مخصوص بالفجر فان آخر وقتها  
 طلوع الشمس وليس بوقت للتي بعدها وبصلاة العشاء فان آخره نصف الليل وليس وقتا للتي  
 بعدها وقد قسم الوقت الى اختياري واضطري ولم يقيم دليل ناهض على غير ما سمعت وقد استوفى  
 السيد الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سماها المواقيت (وله) أي لمسلم (من حديث  
 بريدة) بضم الباء هو ابن الحبيب بضم الحاء الاسلمى أسلم قبل بدر ولم يشهدا وبايع بيعة الرضوان  
 سكن المدينة ثم تحول الى البصرة ثم خرج الى خراسان غازيا فمات بمرور من يزيد بن معاوية سنة  
 ٦٢ أو سنة ٦٣ (في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس بيضاء نقيمة) بالنون والقاف أي لم  
 يدخلها شيء من الصفرة (ومن حديث أبي موسى) أي ولمسلم من حديثه وهو عبد الله بن قيس  
 الاشعري اسلم قديما بمكة وهاجر الى الحبشة وقيل رجع الى أرضه ثم وصل الى المدينة مع وصول  
 مهاجرة الحبشة ولاه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين فافتتح أبو موسى الاهواز  
 ولم يزل على البصرة الى صدر خلافة عثمان فعزله فانتقل الى الكوفة فأقام بها وأقره عثمان عاملا  
 على الكوفة الى ان قتل عثمان ثم انتقل بعدا من التحكيم الى مكة ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين  
 وقيل بعدها وله نيف وستون سنة (والشمس مرتفعة) أي وصلى العصر وهي مرتفعة لم تزل الى  
 الغروب وفي الاحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر واصرح الاحاديث في تحديدها أول وقتها  
 حديث جابر بل انه صلاها بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وظل الرجل مثله وغيره من الاحاديث  
 كحديث بريدة وحديث أبي موسى محمولة عليه (وعن أبي برزة) بفتح الباء وسكون الراء اسمها نضلة  
 بفتح النون ابن عبيد وقيل ابن عبد الله أسلم قديما وشهد الفتح ولم يزل يغزو مع رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم حتى توفي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفي بمرور وقيل  
 بغيرها سنة ستين (الاسلمى) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي  
 العصر ثم يرجع أحدا) أي بعد صلاته (الى رحله) بفتح الراء وسكون الحاء وهو مسكنه (في  
 أقصى المدينة) حال من رحله وقيل صفقة له (والشمس حية) أي يصل الى رحله حال كونها حية  
 أي بيضاء قهية الاثر حرارة ولونا وانارة (وكان يستحب ان يؤخر العشاء) لم يبين الى متى وكان به يريد  
 مطلق التأخير وقد بينه غيره من الاحاديث (وكان يكره النوم قبلها) لئلا يستغرق النائم فيه حتى  
 يخرج اختيار وقتها (والحديث) أي الحادث مع الناس (بعدها) فينام عقب تكفير الخطيئة  
 بالصلاة ويكون خاتمة عمله ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم كان يسمي مع أبي بكر في أمر المسلمين (وكان ينقلب بالقاء والتاء أي يلتفت الى من خلفه  
 او ينصرف) (من صلاة الغداة) أي القجر (حين يعرف الرجل جليسه) أي بضوء الفجر لانه كان

مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيه مصابيح وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف جلوسه وهو دليل التكبير بها (وكان يقرأ بالسنة إلى المائة) يريد أنه إذا اختصر قرأ بالسنتين في صلاته في الفجر وإذا طوّل قال المائة من الآيات (متفق عليه) فيه ذكر صلاة العصر والعشاء والفجر من دون تحديد للآوقات وقد سبق في الذي مضى ما هو أصح وأشمل (وعندهما) أي الشيخين المدلول عليهما بقوله متفق عليه (من حديث جابر والعشاء أحياناً يقدمها) أول وقتها (وأحياناً يؤخرها) كما فصله قوله (إذا رآهم) أي الصحابة (اجتمعوا) في أول وقتها (عجل) رفقاً بهم (وإذا رآهم أبطوا) عن أوله (آخر) مراعاة لما هو الأرفق بهم وقد ثبت عنه أنه لو لا خوف المشقة عليهم لأخر بهم (والصبح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليها بغسل) في القاموس الغسل محركة ظلمة آخر الليل وهو أول الفجر ويأتي ما يعارضه في حديث رافع بن خديج (ولم يمس) وحده (من حديث أبي موسى) فقام الفجر حين ينشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً هو كما أفاده الحديث الأول (وعن رافع بن خديج) الخزرجي الأنصاري من أهل المدينة تأخر عن بدر أصغر سنه وشهد أحدًا أو مبعدها أصابه سهم يوم أحد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا أشهد لك يوم القيامة وعاش إلى زمن عبد الملك بن مروان ثم انتقضت براحته فمات سنة ٧٣ أو سنة ٧٤ وله ست وعشرون سنة وقيل وفاته زمن يزيد بن معاوية (قال تلافى المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينصرف أحدنا وأنه ليصبر مواقع نباه) بفتح النون وسكون الباء وهي السهام العربية لا واحد لها من لفظها وقيل واحد هائلة كقصة وعمر (متفق عليه) والحديث دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق وقد كثر الحث على المسارعة بها (وعن عائشة رضي الله عنها قالت أعمت بفتح الهمة وسكون العين يقال أعمت إذا دخل في العمّة والعمّة محركة ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق كما في القاموس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة بالعشاء) أي آخرها (حتى ذهب عامة الليل) كثير منه لأن كثرة قال في البدر ولا بد من هذا التأويل لقوله وأنه لو قتها فلا يجوز أن يراد به ما زاد على النصف لأنه لم يقل أحد من العلماء أن تأخيرها إلى بعد نصف الليل أفضل (ثم خرج فضلى وقال أنه لو قتها) أي المختار الأفضل (لولا أن أشق على أمتي) أي لا خرتها إليه (رواه مسلم) وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد وأن آخره أفضل وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يراعى الاتخاف على الأمة وأن ترك الأفضل وقتا وهي بخلاف المغرب فأفضله أوله وكذلك غيره إلا الظاهر أيام شدة الحر كما يفيد الحديث الآتي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا) بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء (بالصلاة) أي صلاة الظهر (فإن شدة الحر من فيج جهنم) بفتح الفاء وسكون الباء أي سعة انتشارها وتنفسها (متفق عليه) يقال أبرد إذا دخل في وقت البرد كإظهاره إذا دخل في وقت الظهر كما يقال أنجد وأنجس إذا بلغ نجد أو تمامة ذلك في الزمان وهذا في المكان والحديث دليل على وجوب الإبراد بالظهور عند شدة الحر لأنه الأصل في الأمر وقيل أنه للاستحباب وإليه ذهب الجمهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره وفيه أقوال غير هذه وقيل الإبراد سنة والتجمل أفضل لعموم أدلة فضيلة أول الوقت واجيب بأنهم عامة مخصوصة بأحاديث الإبراد وعورض حديث الإبراد بحديث خباب شكوانا إلى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا وكفنا فلم يشكنا أي لم يزل شكوانا وهو حديث صحيح رواه مسلم وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الذي شكوه شدة الرضا في الأكل والجلباء وهذا لا يذهب عن الأرض الآخر الوقت أو بعد آخره ولذا قال لهم صلى الله عليه وآله وسلم صلوا الصلاة لوقتها كما ذلك ثابت في رواية خباب رواها ابن المنذر فاته دال أنهم طلبوا تأخيرا زائدا عن وقت الإبراد فلا يعارض حديث الأمر بالإبراد بشدة الحر من فيج جهنم يعني وعند شدة يذهب الخشوع الذي هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها قيل وإذا كانت العلة ذلك فلا يشرع الإبراد في البلاد الباردة قال ابن العربي في القبس ليس في الإبراد تحديد الإبراد في حديث ابن مسعود يعني الذي أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من طريق الأسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدم إلى خمسة أقدم وفي الشتاء خمسة أقدم إلى سبعة أقدم ذكره المصنف في التلخيص وقد بين ما فيه السيد في البواقيت وأنه لا يتم به الاستدلال وقد عرفت أن حديث الإبراد يخص فضيلة صلاة الظهر في أول وقتها بزمان شدة الحر كما قيل أنه يخص في الفجر أيضا (وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبحوا بالصبح) وفي رواية أسفروا (فأنه أعظم لأجوركم رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وهذا القبط أبي داود به احتج الحنفية على تأخير الفجر إلى الأسفار وأجيب عنه بأن استقرار صلواته صلى الله عليه وآله وسلم بغسل ثابت دائما أخرجه أبو داود ومن حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسدبر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد الغسل وفي رواية أخرى لأبي داود عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح مرة بغسل ثم صلى مرة أخرى فاستبرأها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ولم يعد إلى أن يستبرأ كذا في الفتح وهذا يشعر بأن المراد بالصبح غير ظاهر فقل المراد به تحقيق طلوع الفجر وان أعظم ليس للتفضل وقيل المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسقرة وقيل المراد به الليالي المقمرة فإنه لا يتضح أول الفجر معها الغلبة نور القمر لنوره أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل مرة واحدة لعذر ثم استقر على خلافه كما أفاده حديث أنس وأما الرد على حديث الأسفار بحديث عائشة عند ابن أبي شيبة وغيره بلفظ ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لوقتها إلا آخر حتى قبضه الله فليس يتم لأن الأسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر بل آخره ما يفيد الحديث الآتي وهو قوله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس) أي وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها (فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر) ففعلها (قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وإن فعل الثلاث بعد الغروب (متفق عليه) وانما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الاتيان بالركعة بعد الطلوع وبالثلاث بعد الغروب للإجماع على أنه ليس المراد من أي ركعة فقط من الصلاتين صار مدركا لهما وقد ورد في الفجر صريح في رواية البيهقي بلفظ من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع فقد أدرك الصلاة وفي رواية له من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى وفي الخبر من حديث أبي هريرة بلفظ من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس لم يفته العصر والمراد بالركعة

الاتيان بها بواجباتها من قراءة الفاتحة واستكمال الركوع والسجود وظاهر الاحاديث أن  
الكل أداء وأن الاتيان ببعضها قبل خروج الوقت انسحب حكمه على ما بعد خروجه فضلا من  
الله تعالى ثم مفهوم ما ذكر أنه من أدرك دون ركعة لا يكون مدر كالصلاة إلا أن قوله (والمسلم عن عائشة نحوه وقال سجدة بدل ركعة) في أن من أدرك سجدة صار مدر كالصلاة إلا أن قوله (ثم قال) أي الراوي ويحتمل احتمالين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والسجدة انما هي الركعة) يدفع أن يراد بالسجدة نفسها لأن هذا التفسير أن كان من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم  
فلا اشكال وإن كان من كلام الراوي فهو أعرف بما روى قال الخطابي المراد بالسجدة الركعة  
بسجودها وركوعها والركعة انما تكون تامة بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة اه ولو  
بقيت السجدة على بابها لا فادت أن من أدرك ركعة بأحدى سجديها صار مدر كالولي ليس بمراد لورود  
سائر الاحاديث بلفظ الركعة فتحمل رواية السجدة عليها فيبقى مفهوم من أدرك ركعة سالما عما  
يعارضه ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدر كالصلاة كمن أدرك ركعة ولا ينافي ذلك ورود  
من أدرك ركعة لأن مفهومه غير مراد بل من أدرك سجدة ويكون تعالى قد فضل يجعل  
من أدرك سجدة مدر كالصلاة من أدرك ركعة ويكون اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بإدراك  
الركعة قبل أن يعلمه الله تعالى يجعل من أدرك السجدة مدر كالصلاة فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك  
الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى وأما قوله والسجدة هي الركعة فهو محتمل أنه من كلام  
الراوي وليس بحجة وقولهم تفسير الراوي مقدم كلام أغلبي والأخديث قريب مبلغ وأعي له من  
سامع وفي لفظ أفقه يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم ثم ظاهر الحديث أن من أدرك  
الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكسر الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن  
كانا وقتي كراهة وليكن في حق المتأمل فقط الذي أفاده قوله (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة) أي نافلة (بعد الصبح)  
أي صلاته أو زمانه (حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر) أي صلاته أو وقته (حتى تغيب الشمس) متفق عليه ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة الفجر (فعمد المراد من قوله بعد صلاة الفجر)  
فانه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية لا صلاة بعد صلاة العصر فسمي بها ابن الأثير إلى الشيخين وفي  
رواية لا صلاة بعد طلوع الفجر الأر كعتي الفجر فالنفي قد توجه إلى بعد فعل صلاة الفجر وفعل  
صلاة العصر ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا أنه فقط وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة  
النافلة مطلقا ما لم يصل العصر وهذا نفي للصلاة الشرعية لا الحسية وهو في معنى النهي والأصل  
فيه التحريم فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد  
مثلا وما لا سبب لها لا تجوز قد بين السيد أنه لا دليل عليه في حواشي شرح العمدة وأما صلاته صلى  
الله عليه وآله وسلم ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخرجه البخاري من حديث عائشة ما ترك  
السجدة بين بعد العصر عند قط وفي لفظ لم يكن يدعهما سرا ولا علانية فقد أجيب عنه بأنه صلى  
الله عليه وآله وسلم صلاهما قضاء لنافلة الظهر لمسا فاته ثم استقر عليه ما لأنه كان إذا عمل عملا أثبته  
فدل على جواز قضاء الفاتحة في وقت الكراهة وبأنه من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز  
النفل في ذلك الوقت كدليل عليه حديث أبي داود عن عائشة أنه كان يصلي بعد العصر وينهي عنها

وكان يواصل وينهى عن الوصال فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما أداء النوافل كما يحرم في  
الاقوات الثلاثة التي أفادها قوله ﷺ (وله) أي لمسلم (عن عقبة) بضم العين وسكون القاف  
(ابن عامر) هو ابن جناد أو أبو عامر عقبة بن عامر الجهني كان عاملا لمعاوية على مصر وتوفي بها  
سنة ٥٨ وذكروا أنه قتل يوم النهر وان مع علي عليه السلام وغلطه ابن عبد البر (ثلاث  
ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصل فيهن وأن نقبر) بضم الباء وكسرها  
(فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع) بين قدر ارتفاعها الذي عنده نزول الكراهة  
حديث عمرو بن عبسة بلفظ وترتفع قدس ربح أو ربحين وقيس بكسر القاف أي قدر أخرجه  
أبو داود والنسائي (وحيث يقوم قائم الظهيرة) في حديث ابن عبسة حتى يعدل الرمح ظله (حتى  
نزول الشمس) أي تغيب عن كبد السماء (وحيث تنضيف) أي تغيب (الشمس للغروب) فهذه  
ثلاثة اوقات ان انضافت الى الاولين كانت خسا الآن الثلاثة تختص بكراهة أمرين دفن الموتى  
والصلاة والوقت ان الاولان يختصان بالنهي عن الثاني منهما وقد ورد تعديل النهي عن هذه  
الثلاثة في حديث ابن عبسة عن من ذكر بان الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصل لها  
الكفار وبانه عند قيام قائم الظهيرة تسبح جهنم وتفتح أبوابها وبانه تغرب بين قرني شيطان فيصل  
لها الكفار ومعنى قوله قائم الظهيرة قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت دابته وقفت  
والشمس اذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل الى أن تزول فيتخيل الناظر المتأمل أنها وقفت  
وهي سايرة والنهي عن هذه الاوقات عام بلفظه اقرض الصلاة ونقلها والنهي للتحريم كما عرفت  
من انه أصله وكذا يحرم قبر الموتى فيها ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث من نام عن صلاته الخ  
وفيه فوقتها حين يذكرها أي في أي وقت ذكرها أو استيقظ من نومه أي بها وكذا من أدر للركعة  
قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل يجب عليه إذاؤها في ذلك الوقت فيخص النهي  
بالنوافل دون الفرائض وقيل بل يعملهما بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم لما نام في الوادي  
عن صلاة الفجر ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت بل أخرها الى أن خرج الوقت المكروه  
وأجيب عنه باجوبة ذكرها السيد فراجعوه يدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه  
الاقوات بجواز النفل فيه قوله (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال والحكم  
الاول النهي عنها عند طلوع الشمس الا انه تسامح المصنف في تسميته حكما فان الحكم في الاوقات  
الثلاثة واحد وهو النهي عن الصلاة فيها وانما هذا الثاني أحد محلات الحكم لأنه حكم بان  
(عند الشافعي من حديث أبي هريرة رضى الله عنه بسند ضعيف وزاد الا يوم الجمعة) وانما كان  
ضعيفا لان فيه ابراهيم بن أبي يحيى واسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان والحديث  
المشار اليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبي نصر عن أبي سعيد  
وأبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الصلاة نصف النهار الا يوم  
الجمعة اه ولكن يشهد له قوله (وكذا الا بي داود عن أبي قتادة نحوه) ولفظه وكره النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسبح الا يوم الجمعة وقال أبو  
داود انه مرسل وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف الا أنه أيده فعل اصحاب النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فانهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ولانه صلى الله عليه وآله وسلم حث على التكبير

اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير تخصيص ولا استثناء ثم احاديث النهي عامة لكل محل يصلي فيه الا انه قد خصها بمكة (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء ابن عدي بن نوفل القرشي أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها سنة ٥٤ أو سنة ٥٧ أو سنة ٥٩ وكان جبير عالما بالانساب قيل انه أخذ ذلك من ابي بكر رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدًا طواف بهذا البيت وصلي أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضا وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس وأخرجه غيرهم وهو دال على انه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أي ساعة من ساعات الليل والنهار وقد عارض ما سلفه فالجمهور وعملوا باحاديث النهي ترجيحًا لحباب الكراهة ولأن احاديث النهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما فهي أرجح من غيرها وذهب الشافعي وغيره الى العمل بهذا الحديث قالوا الان احاديث النهي قد دخلها تخصيص بالفائتة والمنوم عنها والنافلة التي تقضى فضعف جانب عومها فتخصص أيضا بهذا الحديث فلا تكرر النافلة بمكة في أي ساعة من الساعات وليس هذا الحديث خاصا بركني الطواف بل يعم كل نافلة لرواية ابن حبان في صحيحه يا بني عبد المطلب ان كان لكم من الامر شيء فلا أعرفن أحدًا منهم أن يمنع من يصلي عند البيت أية ساعة شاء من ليل أو نهار قال في النجيم الوهاج واذا قلنا يجوز الانفصال يعني في المسجد الحرام في أوقات الكراهة فهل يحتص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت حرم مكة فيه وجهان والصواب انه يعم جميع الحرم اه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره وقفه على ابن عمر) وتام الحديث فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة واخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعا وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمرو بن علي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء قلت البحث لغوى فالمرجع فيه الى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وفتح العرب فكلامه حجة وان كان موقوفا عليه وفي القاموس الشفق محركة الحرة في الافق من الغروب الى العشاء والى قريبه والى قريب العتمة اه والشافعي يرى أن وقت المغرب عقب غروب الشمس ما يتسع لخمس ركعات ومضى قدر الطهارة وستر العورة وأذان واقامة ومجته حديث جبريل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب في اليومين معاني وقت واحد عقب غروب الشمس قالوا فلو كان للمغرب وقت ممتد لا آخره اليه كما أخر الظهر الى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني وأجيب عنه بان حديث جبريل مقدم في أول فرض الصلاة بمكة اتفاقا واحاديث ان آخر وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدينة أقوالا وأفعالا فالحكم لها وبانها أصح اسنادا من حديث توقيت جبريل فهي مقدمة عند التعارض وأما الجواب بانها أقوال وخبر جبريل فعل فغير ناهض فان خبر جبريل فعل وقول فانه قال له صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن صلى به في الاوقات الخمسة ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا متك وهذا القول هو قول الشافعي في الجديد وقوله القديم ان لها وقتين أحدهما هذا والثاني يتمدد الى مغيب الشفق وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وغيرهم وقد ساق النووي في شرح المذهب

الادلة على امتداده الى الشفق فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة تعين القول بها جزئاً لان الشافعي  
نص عليه في القديم وعلق القول به في الاملاء على ثبوته وقد ثبت الحديث في ذلك بل احاديث  
ولا يخفى انه كان الاولى للمصنف تقديم هذا الحديث في أول باب الاوقات عقب أول حديث  
منه وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم الفجر) أي لغة (فجران فجر يحترم الطعام) يريد على الصائم (وتحل فيه الصلاة)  
أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر (وفجر يحرم فيه الصلاة أي صلاة الصبح) فسر بهائلاً  
يتوهم انها تحرم فيه مطلق الصلاة والتفسير يحتمل انه منه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الاصل  
ويحتمل انه من الراوى (ويحل فيه الطعام) أي للصائم (رواه ابن خزيمة والحاكم وصححه)  
لما كان الفجر لغة مشتركة بين الوقتين وقد أطلق في بعض احاديث الاوقات أن اول صلاة الصبح  
الفجر بين صلى الله عليه وآله وسلم المراد به وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة وهي التي افادها قوله  
(وللحاكم من حديث جابر نحوه) أي نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرک الفجر فجران أما  
الفجر الذي يكون كذنب السرحان فلا يحل الصلاة ولا يحرم الطعام وأما الذي يذهب مستطيلاً  
في الاتفاق فانه يحل الصلاة ويحرم الطعام اهـ وقد عرفت معنى قول المصنف (وزاد في الذي  
يحترم الطعام انه يذهب مستطيلاً) أي امتداً (في الاتفاق) وفي رواية (١) البخاري انه صلى الله  
عليه وآله وسلم مديده من عن يمينه ويساره (وفي الآخر) وهو الذي لا يحل فيه الصلاة ولا يحرم  
فيه الطعام أي وقال في الآخر (انه) في صفته (كذنب السرحان) بكسر السين وسكون  
الراء وهو الذنب والمراد انه لا يذهب مستطيلاً امتداً بل يرتفع في السماء كالعמוד بينهما ساعة فانه  
يظهر الاول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً بينهما فافهم بيان وقت الفجر وهو اول وقته وآخره  
ما يتسع له كعة كما عرفت ولما كان لكل وقت اول وآخر بين صلى الله عليه وآله وسلم الافضل  
منهما في الحديث فقال ﷺ (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم أفضل الاعمال الصلاة في اول وقتها ورواه الترمذي والحاكم وصححه وأصله في الصحيحين)  
اخرجه البخاري عنه بلفظ سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب الى الله تعالى  
قال الصلاة لوقتها وليس فيه لفظ أول ولكن اخرجه المذکورون وأبو داود من رواية أم فروة بلفظ  
أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها والحديث دليل على فضيلة الصلاة في أول وقتها على كل عمل  
من الاعمال كما هو ظاهر التعريف للاعمال باللام وقد عورض بحديث أفضل الاعمال ايمان بالله  
أخرجه الطبراني عن ماعز ولا يخفى أنه معلوم ان المراد من الاعمال في حديث ابن مسعود ما عدا  
الايمان فانه انما سأل عن أفضل اعمال اهل الايمان فإرادته غير الايمان قال ابن دقيق العيد  
الاعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تتناول اعمال القلوب فلا يعارض  
حديث أبي هريرة أفضل الاعمال ايمان بالله عز وجل ولكنها قد وردت احاديث أخرى في أنواع من  
أعمال البر بانها افضل الاعمال التي تعارض حديث الباب ظاهراً وقد أجيب بانه صلى الله عليه  
 وآله وسلم أخبر كل مخاطب بما عاين ليق به وهو به أقوم واليه أرغب ونفعه فيسهل أكثر فالشجاع  
أفضل الاعمال في حقه الجهاد فانه أفضل من تخليه للعبادة والغنى أفضل الاعمال في حقه الصدقة  
وغير ذلك أو ان كلمة من مقدرة والمراد من أفضل الاعمال أو كلمة افضل لم يرد بها الزيادة بل الفضل

(١) لفظه قال بعد وصف  
الفجر الاول وقال باصابعه  
ورفعها الى فوق وطأاً الى  
أسفل حتى يقول هكذا فقال  
زهير بسبباً بنيه احداهما  
فوق الاخرى ثم مدها عن  
يمينه وشماله هذا لفظ  
البخاري فالذي في الشرح  
مختصر منه اهـ أبو النصر  
على حسن خان



المطلق وعرض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كانت في غيره بحديث العشاء وأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لولا أن أشق على أمتي لأخترتها يعني إلى النصفاً وقرئ من منه وبحديث الأصباح أو الأسفار بالفجر وبأحاديث الأبراد في الظهر والجواب أن ذلك تخصيص لعموم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفريده على بن حنبل من بين أصحاب شعبة وانهم كاهم رويوه بل ينظ على وقتها من دون ذكر أول فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفريده لا يضر فانه شيخ صدوق من رجال مسلم ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجهما ابن خزيمة في صحيحه ومن حيث الدراية ابن روايه لفظ على وقتها تفريده معنى لفظ أول لأن كلمة على تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت ورواية لوقتها باللام نفي ذلك لأن المراد لا يستقبل وقتها ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله فتعين أن المراد لاستقبالكم إلا أكثر من وقتها وذلك بالاثمان به في أول وقتها ولقوله تعالى أنهم كانوا يسارعون في الخيرات ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان دأبه دائماً الايمان بالصلاة في أول وقتها الا لما ذكرناه أي من الأسفار ونحوه كالعشاء ولا يفعل إلا الأفضل وحديث علي عند أبي داود ثلاث لا تؤخر ثم ذكر منها الصلاة إذا حضر وقتها والمراد أن ذلك الأفضل والافان تأخيرها بعد حضور وقتها جائز ويدل له أيضاً قوله ﴿وعن أبي محذورة﴾ بفتح الميم اختلاف في اسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن مهران بكسر الميم وفتح الهمزة وقال ابن عبد البر اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسمه أوس وهو مؤذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلم عام الفتح وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة مات سنة ٥٧ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أول الوقت) أي للصلاة المفروضة (رضوان الله) أي يحصل بآدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها (وأوسطه رحمة الله) أي يحصل لفاعل الصلاة زوجته ومعلوم أن رتبة الرضوان أبلغ (وأخره عفو الله) ولا عفو إلا عن ذنب (أخرجه الدارقطني بسند ضعيف) لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المديني قال أحمد كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وتر كذا النسائي ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضى وفي البدر التمام أن في أسناده إبراهيم بن زكريا البجلي وهو منهم ولذا قال المصنف (جدا) مؤ كذا الضعيف ولا يقال أنه يشهد له قوله ﴿وللترمذي من حديث ابن عمر نحوه﴾ في ذكر أول الوقت وآخره (دون الاوسط وهو ضعيف أيضاً) لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت وانما قلنا لا يصح شاهد إلا أن الشاهد والمشهود له فيهما من قال الأئمة فيه أنه كذاب فكيف يكون شاهداً أو مشهوداً له وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة وفيه عن علي عليه السلام من رواية موسى بن محمد بن علي ابن الحسين عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال البيهقي أسناده فيما ظن أصح ما روى في هذا الباب مع أنه معلول فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قال الحاكم لا أعرف فيه حديثاً يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة وانما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قلت إذا صح هذا الموقوف فله حكم الرفع لأنه لا يقال في القضايا بالرائى وفيه احتمال ولكن هذه الأحاديث وإن لم تصح فالحافظه منه صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة أول الوقت دالة على فضيلته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها

(١) كذا قيل ولا يلزم من الايمان بها مستقبلاً للاكثر من وقتها الايمان بها في أوله فتأمل اهـ منه

﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة بعد الفجر الا سجدتين﴾ أي ركعتي الفجر كما يفسره ما بعده (أخرجه الخمسة الا النسائي) وأخرجه أحمد والدارقطني قال الترمذي غريب لا يعرف الا من حديث قدامة بن موسى انتهى قال المصنف وقد اختلف في اسم شيخه قيل أيوب بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول انتهى هذا وقد ثبت في البخاري عن حفصة بلفظ بعد صلاة الصبح ورواه أحمد وأبو داود والحديث دليل على تحريم النافلة بعد طلوع الفجر قبل صلاته الاسنة الفجر وذلك انه وان كان انقطه تقيا فهو في معنى النهي وأصل النهي التحريم قال الترمذي أجمع أهل العلم على كراهة أن يصلي الرجل بعد الفجر الا ركعتي الفجر قال المصنف دعوى الترمذي الاجماع عجيب فان الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره وقال الحسن البصري لا بأس بها وكان مالك يرى ان يفعله من فاتته الصلاة في الليل والمراد بعد الفجر بعد طلوعه كما دل له قوله ﴿وفي رواية عبد الرزاق﴾ أي عن ابن عمر (لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر) وكما يدل له قوله (ومثله للدارقطني عن ابن عمرو بن العاص) فانهما فسر المراد بعد الفجر وهذا وقت سادس من الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وقد عرفت الخمسة الاوقات مما مضى الا انه قد عارض النهي عن الصلاة بعد العصر الذي هو أحد الستة الاوقات ﴿وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فسألته في سؤالها ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها قبل ذلك عندها أو انها قد كانت علمت بالنهي فاستنكرت مخالفة الفعل له﴾ (فقال شغلته عن ركعتين بعد الظهر) قديين الشاغل له صلى الله عليه وآله وسلم انه أتاه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس عند الترمذي انه صلى الله عليه وآله وسلم أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر (فصليتهما الا أن) أي قضاء عن ذلك وقد فهمت أم سلمة انها ما قضاها فلذا قالت (قلت أفنقضهما اذا فاتتا) أي كما قضيتما أي في ذلك الوقت (قال لا) أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقراءة السياق وان كان النفي غير مقيد (أخرجه أحمد) الا أنه سكت عليه المصنف هنا وقال بعد سياقه في فتح الباري انها رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يبين هنالك وجه ضعفها وما كان يحسن منه ان يسكت هذا عما قيل فيه والحديث دليل على ما سلف من ان القضاء في ذلك الوقت كان من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وقد دل على هذا حديث عائشة أنها صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ويواصل وينهى عن الوصال أخرجه أبو داود ولكن قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وآله وسلم المداومة على الركعتين بعد العصر لأصل القضاء انتهى ولا يخفى ان حديث أم سلمة المذكور يرد هذا القول ويدل على ان القضاء خاص به أيضا هذا الذي أخرجه أبو داود وهو الذي أشار اليه المصنف بقوله (ولا يبي داود عن عائشة رضي الله عنها بجمعناه) تقدم الكلام فيه

### \*(باب الاذان)\*

هو لغة الاعلام قال تعالى وأذان من الله ورسوله وشرعا الاعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة وكان فرضه بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة ووردت أحاديث تدل على انه شرع بمكة والصحيح الاول ﴿عن عبد الله بن زيد﴾ هو أبو محمد (بن عبدربه) الانصاري الخزرجي شهد عبد الله العقبة وبردوا والمشاهد بعدها مات بالمدينة سنة ٣٢ (قال طاف بي وأنا نائم رجل) والحديث

سبب وهو ما في الروايات انه لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشئ يجمعهم لها فقالوا  
لو اتخذنا ناقوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك للنصارى فقالوا لو اتخذنا بوقا قال  
ذلك لليهود قالوا لو رفعنا نارا قال ذلك للمجوس فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد جاء إلى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقال طاف بي الحديث وفي سنن أبي داود قطاف بي وأنا تأتمر رجل يحمل ناقوسا  
في يده فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس قال وما تصنع به قلت ندعوه إلى الصلاة قال أفلا أدلك على  
ما هو خير من ذلك قلت بلى (فقال تقول الله اكبر الله اكبر فذكر الأذان) أي إلى آخره (بترجيع  
التكبير) تكريره أربعين مرة وما عارضه وما عارضه (بغير ترجيع) أي في الشهادتين  
قال في شرح مسلم هو العود إلى الشهادتين برفع الصوت بعد قولهما ما مر تين بخفض الصوت  
ويأتي قريبا (والاقامة فرادى) لتكرير في شئ من ألفاظها (الاقامة انصلا) فانها تكرر  
(قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انهم الرؤيا حق الحديث أخرجه  
أحمد وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة) الحديث دليل على مشروعية الأذان للصلاة دعاء  
لغايبين ليحضروا إليها ولهذا اهتم صلى الله عليه وآله وسلم في النظر في أمر يجمعهم فهو دعاء إلى  
الصلاة وهو اعلام بدخول وقتها أيضا واختلف العلماء في وجوبه ولا شك انه من شعار أهل  
الاسلام ومن محاسن ما شرعه الله وأما وجوبه فالادلة فيه محتملة وكيفية ألفاظه قد اختلف فيها  
وهذا الحديث دل على انه يكبر في أوله أربع مرات وقد اختلفت الرواية في ثبوت التثنية في حديث  
أبي محذورة في بعض رواياته وفي بعضها بالترجيع أيضا فذهب الأكثر إلى العمل بالترجيع لشهرة  
روايته ولانها زيادة عدل فهي مقبولة ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع وقد اختلف في  
ذلك فمن قال انه غير مشروع عمل بهذه الرواية ومن قال انه مشروع عمل بحديث أبي محذورة  
الآتي ودل على ان الاقامة تفرد ألفاظها الالفاظ الاقامة فانه يكررها وظاهر الحديث انه يفرد  
التكبير في أولها ولكن الجمهور على ان التكبير في أولها مكرر مرتين قالوا ولكنه بالنظر إلى  
تكريره في الأذان أربعين مرة غير مكرر فيها وكذلك يكرر في آخرها ويكرر لفظ الاقامة وتفرد  
بقية الالفاظ وقد أخرج البخاري حديث أمر بلال ان يشفع الأذان ويوتر الاقامة الا الاقامة  
ويأتي وقد استدلل به من قال ان الأذان في كل كلمته مشئ مشئ وان الاقامة مفردة ألفاظها الا قد  
قامت الصلاة وقد أجاب أهل الترييع بأن هذه الرواية صحيحة دالة على ما ذكر لكن رواية  
الترييع قد صححت بلامرية وهي زيادة من عدل مقبولة فالقائل بترييع التكبير أول الأذان قد  
عمل بالحديثين ويأتي أن رواية يشفع الأذان لا تدل على عدم الترييع للتكبير هذا ولا يخفى أن  
لفظ كلمة التوحيد في آخر الأذان والاقامة مفردة بالاتفاق فهو خارج عن الحكم بالامر بشفع  
الأذان قال أهل العلم والحكمة في تكرير الأذان وافراد الالفاظ الاقامة هي ان الأذان لا اعلام  
الغائبين فاحتج إلى التكرير ولذا اشرع فيه رفع الصوت وان يكون على محل مرتفع بخلاف  
الاقامة فانها اعلام الحاضرين فلا حاجة إلى تكرير ألفاظها ولذا اشرع فيها خفض الصوت  
والحدروا كما كررت جملة وقد قامت الصلاة لانها مقصود الاقامة (وزاد أحمد في آخره) أي  
آخر حديث ابن زيد هذا وهو قوله (قصة قول بلال في أذان الفجر الصلاة خير من النوم) روى  
الترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال قال لي رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لا تنوب في شيء من الصلاة الا في صلاة الصبح الا ان فيه ضعيفا وفيه انقطاع  
أيضا وكان على المصنف ان يذكر ذلك على عادته ويقال التنوب مرتين كما في سنن أبي داود وليس  
الصلاة خير من النوم في حديث عبد الله بن زيد كما روي عنه عبارة المصنف حيث قال في آخره  
وانما يريد أن أجد ساق رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بهما رواية بلال (ولابن خزيمة عن أنس  
رضي الله عنه قال من السنة) أي طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا قال المؤذن في الفجر  
حي على الفلاح) هو الفوز والبقاء أي هلموا إلى سبب ذلك (قال الصلاة خير من النوم) وصححه ابن  
السكن وفي رواية النسائي الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الاذان الاول من الصبح  
وفي هذا تقييد لما أطلقه الروايات قال ابن رسلان وصححه هذه الرواية ابن خزيمة قال فشرعية  
التنوب انما هو في الاذان الاول للفجر لانه لا يقاطع النائم واما الاذان الثاني فانه اعلام بدخول  
الوقت ودعاء إلى الصلاة ولفظ النسائي في سننه المكبري من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي  
سليمان عن أبي محذورة قال كنت أؤذن فكنت أقول في أذان الفجر الاول حي على الصلاة حي  
على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم قال ابن حزم اسناده صحيح هكذا في تخريج  
الزركشي لاحاديث الرافعي ومثل ذلك في سنن البيهقي من حديث أبي محذورة انه كان ينوب في  
الاذان الاول من الصبح بأمر صلى الله عليه وآله وسلم قلت وعلى هذا فليس من ألقاظ الاذان  
المشروع للدعاء إلى الصلاة والاخبار بدخول وقتها بل هو من الألقاظ التي شرعت لا يقاطع النائم  
فهو كالألقاظ التسبيح الاخير الذي اعتاده الناس في هذه الاعصار المتأخرة عوضا عن الاذان الاول  
واذا عرفت هذا هاهنا عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدل في التنوب هل هو من ألقاظ الاذان  
أولا وهل هو بدعة أولا ثم المراد من معناه البقطة للصلاة خير من النوم أي الراحة التي يعتاضونها  
في الاجل خير من النوم وللسيد في هذه الكلمة كلام أودعه في رسالة لطيفة ❁ (وعن أبي  
محذورة) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه الاذان) أي ألقاه صلى الله عليه  
وآله وسلم عليه بنفسه في قصة حاصلها انه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل  
مكة فلما سمعوا الاذان أذناوا استهزأوا بالمؤمنين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سمعت في  
هؤلاء تأذين انسان حسن الصوت فأرسل اليه فأذن رجل رجل وكنت آخرهم فقال حينئذ  
تعال فأجلسني بين يديه فسمع علي ناصبي وبرك مرات ثم قال اذهب فأذن عند المسجد الحرام  
فقلت يا رسول الله فعلمني الحديث (فذكر فيه الترجيع) أي في الشهادةتين ولقطه عند أبي  
داود ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا  
رسول الله تخفض بها صوتك قبل المراد ان يسمع من بقره قبل والحكمة في ذلك ان يأتي بهما أولا  
بشدة واخلص ولا يتأني كمال ذلك الامع خفض الصوت قال ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد  
أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله فهذا هو  
الترجيع الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع لهذا الحديث الصحيح وهو زيادة على حديث  
عبد الله بن زيد وزيادة العدل مقبولة والى عدم القول به ذهب أبو حنيفة وآخرون عملهم  
بحديث عبد الله بن زيد الذي تقدم (أخرجه مسلم ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط) لا كما  
ذكره عبد الله بن زيد أنفا وبهذه الرواية عمل مالك وغيره (ورواه) أي حديث أبي محذورة

هذا (الخمس) أهل السنن الأربع وأجد (فذكره) أي التكبير في أول الأذان (مربعاً) كروايات حديث عبد الله بن زيد قال ابن عبد البر في الاستبصار أربع مرات في أول الأذان محفوظ من رواية الثقات من حديث أبي مخذولة ومن حديث عبد الله بن زيد وهي زيادة يجب قبولها انتهى ونسب ابن تيمية في المنتقى التبريع في حديث أبي مخذولة إلى رواية مسلم والمصنف لم ينسبها إليها بل نسبها إلى رواية الخمسة فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووي إن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين في أوله وقال القاضي عياض إن في بعض طرق الفارسي الصحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله وبه يعرف أن المصنف اعتمد أكثر الروايات وابن تيمية اعتمد بعض طرقه فلا يتوهم المناقاة بين كلام المصنف وكلام ابن تيمية وقال ابن الأثير في الجامع بعد سبأه للروايات وذكر رواية التبريع في أوله وقال وأخرج مسلم من هذه الروايات جميعها هذه الرواية الأخيرة انتهى وليس بصحيح فقد أخرج مسلم الرواية التي ليس فيها التبريع في أوله كما أقرناه (وعن أنس) رضي الله عنه (قال أمر) مبني لمسلم بسم فاعله مبني كذلك للعلم بالفاعل فإنه لا يأمر في الأمور الشرعية إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدل له الحديث الآتي قريباً (بلال) نائب عن الناعل (أن يشفع) بفتح أوله (الأذان) يأتي بكلماته (شفعاً) أي مشئ مشئ أو أربعاً أربعاً فالكل يصدق عليه أنه شفع وهذا اجمال بيته حديث عبد الله بن زيد وأبي مخذولة أن شفع التكبير يأتي بها أربعاً أربعاً وشفع غيره أن يأتي به مرتين مرتين وهذا بالنظر إلى الأكثر والألفان كلمة التمهيل في آخره مرة واحدة اتفاقاً (ويوتر الإقامة) بفرد ألفاظها (متفق عليه ولم يذ كر مسلم الاستثناء) أعني قوله إلا الإقامة فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال الأول تشرع تنمية الفاظ الإقامة كلها الحديث أن بلالاً كان يثنى الأذان والإقامة رواه عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع وله طرق فيها ضعف وبالجملة لا يعارض رواية التبريع في التكبير ورواية الأفراد في الإقامة لصحتها فلا يقال إن التنمية في ألفاظ كلمات الإقامة زيادة عدل فيجب قبولها لذلك قد عرفت أنهم لم تصح الثاني لمالك فقال تفرد الفاظ الإقامة حتى قد قامت الصلاة والثالث أنها تفرد الفاظ الإقامة الاقد قامت الصلاة فتكرر عمل بالاحاديث الثابت لذلك وبه قال الجمهور (وللنسائي) أي عن أنس (أمر) بالبناء للفاعل وهو (النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلالاً) وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول المتفق عليه مرفوع وأن ورد بصيغة البناء للمجهول قال الخطابي أسند تنمية الأذان وأفراد الإقامة أصحها أي الروايات وعليها أكثر علماء الأمصار وجرى العمل به في الحرمين والحجاز والشام واليمن وديار مصر ونواحي العرب إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام ثم عد من قاله من الأئمة قلت وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب والافتقار ذهب الهدوية إلى القول الأول الذي دليله الحديث المنقطع وهم سكان غالب اليمن وما أحسن ما قاله المحقق صالح بن مهدى المقبلي رحمه الله وقد ذكر الخلاف في الفاظ الأذان هل هو مشئ أو أربع أي التكبير في أوله وهل فيه ترجيح الشهادتين أولاً والخلاف في الإقامة ما لفظه هذه المسئلة من غرائب الوقائع يقبل نظيرها في الشريعة بل وفي العادات وذلك أن هذه الألفاظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات في أعلى مكان وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن وهم خير القرون في غرة الإسلام

شديد والمحافظة على الفضائل ومع هذا كله لم يترك خوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها ثم جاء الخلاف الشديد في المتأخرين ثم كل من المتفرقين أدلى بشئ صالح في الجملته وإن تفاوتت وليس بين الروايات تناف لعدم المنافع من أن يكون كل سنة كما نقوله وقد قيل في أمثاله كالناظر المتشهد وصورة صلاة الخوف انتهى (وعن أبي جهمنة) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة هو وهب بن عبد الله وقيل ابن مسلم السوائي العامري نزل السكوفة وكان من صغار الصحابة توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبلغ الحلم ولكنه سمع منه جملة عن علي عليه السلام على يد المال وشهد معه المشاهد كلها توفي بالسكوفة سنة ٧٤ (قال رأي بلا يؤذن وأتبع) أي أنا (قاه) أي أنظر إلى فيه متعبا (ههنا) أي عنده (وههنا) أي بسرة (واصبعا) أي أيامهما ولم يرتعنين الاصبعين قال النووي هما المسجعتان (في أذنيه رواه أحمد والترمذي وصححه ولا بن ماجه) أي من حديث أبي جهمنة أيضا (وجعل أصبعيه في أذنيه ولا بن داود) أي من حديثه أيضا (لوي) عنقه لما بلغ حتى على الصلاة عينا وشمالا (هو بيان أتتوله ههنا وههنا) (ولم يستدر) بجملته بدنه (وأصله في الصحيحين) الحديث دل على آداب المؤذن وهي الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة الشمال وقد بين محل ذلك انظر في داود حيث قال لوي عنقه لما بلغ حتى على الصلاة وأصرح منه حديث مسلم بالنظر فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا عينا وشمالا يقول حتى على الصلاة حتى على الفلاح فقيه بيان الالتفات عندا الحية لمتين وبوب عليه ابن خزيمة بقوله انحراف المؤذن عند قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح بقوله لا يبدنه كله قال وانما يكون الانحراف بالفهم بانحراف الوجه ثم ساق من طريق وكيع فجعل يقول في أذنه هكذا وحرف رأسه عينا وشمالا وأما رواية بلا لاستدرا في أذنه فليست صحيحة وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل أصبعيه في أذنيه رواية ضعيفة وعن أحمد بن حنبل لا يدور الا اذا كان على منارة قصد الاسماع أهل الجهتين وذكر العلماء ان فائدة الالتفات أمران أحدهما أنه أرفع لصوته وثانيهما أنه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به منهم أنه يؤذن وهذا في الأذان وأما الإقامة فقال الترمذي أنه استحسنته الاوزاعي (وعن أبي مخنف رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعجبه صوته فعلمه الأذان رواه ابن خزيمة) وصححه وقد قدمنا القصة واستحسننا صلى الله عليه وآله وسلم صوته وأمره له بالأذان بمكة وفيه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسنا (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين) أي بل مرارا كثيرة (بلا أذان ولا إقامة) أي كل كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة (رواه مسلم) هو دليل على أنه لا يشرع الصلاة العيدين أذان ولا إقامة وهو كالأجماع وقد روى خلافه هذا عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز قايما منهم للعيدين على الجمعة وهو قياس غير صحيح بل فعل ذلك بدعة أذلم يؤثر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين يزيدنا كيدا قوله (ونحوه) أي نحو حديث جابر (في المتنق) أي الذي اتفق على إخرجه الشيخان (عن ابن عباس وغيره) من الصحابة وأما القول بأنه يقال في العيدين عوضا عن الإقامة الصلاة جامعة فلم ترد به سنة في صلاة العيدين قال في الهدى النبوي وكان صلى الله عليه وآله وسلم إذا انتهى إلى المصلي أخذ في الصلاة أي في صلاة العيدين من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة والسنة

ان لا يفعل شيء من ذلك انتهى ثم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح فيه القياس لان  
ما وجد سببه في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل ففعله بعد عصره بدعة فلا يصح اثباته  
بقياس ولا غيره (وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (في الحديث الطويل في نومهم عن الصلاة)  
أي عن صلاة الفجر وكان عند قنولهم من غزوة خيبر قال ابن عبد البر هو الصحيح (ثم أذن بلال)  
أي بأمره صلى الله عليه وآله وسلم له كما في سنن أبي داود ثم أمر بلال أن ينادي بالصلاة فنادى بها  
(فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما كان يصنع كل يوم روه مسلم) فيه دلالة على شرعية  
السأذين للصلاة لفاتة بنوم ويلحق بها المنسية لانه صلى الله عليه وآله وسلم جمعهما في الحكم  
حيث قال من نام عن صلاته أو نسى الحديث وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله  
عليه وآله وسلم أمر بلال بالاقامة ولم يذكر الاذان وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما فاتته الصلاة  
يوم الخندق أمر لها بالاقامة ولم يذكر الاذان كما في حديث أبي سعيد عن ر الشافعي وهذه  
لا تعارض رواية أبي قتادة لانه مثبت وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيه ما ذكر الاذان بنفي  
ولا اثبات فلا معارضة اذ عدم الذكر لا يعارض الذكر (وله) أي لمسلم (عن جابر أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة) أي منصرفا من عرفات (فصلى بها المغرب والعشاء) جمع  
بينهما (بأذان واحد واقامتين) وقد روى البخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه  
وآله وسلم صلى بالمزدلفة المغرب بأذان واقامة والعشاء بأذان واقامة وقال رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يفعل ولا يعارضه ما أقوله (وله) أي لمسلم (عن ابن عمر رضي الله عنه  
جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء باقامة واحدة) وظاهره أنه لا أذان فيها  
وهو صريح في مسلم ان ذلك بالمزدلفة فان فيه قال سعيد بن جبيرة أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جعرا  
أي المزدلفة فانه اسم لها وهو بفتح الجيم وسكون الميم فصل على بين المغرب والعشاء باقامة واحدة ثم  
انصرف وقال هكذا صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المكان وقد دل على انه  
لا أذان فيها ما وانه لا اقامة الا واحدة للصلاة وقد دل قوله (زاد أبو داود) أي من حديث ابن  
عمر (لكل صلاة) انه أقام لكل صلاة لأنه زاد بعد قوله باقامة واحدة لكل صلاة فدل على ان لكل  
صلاة اقامة ثم رواية مسلم تقيده برواية أبي داود (وفي رواية له) أي لابي داود عن ابن عمر (ولم  
ينادي واحدة منهما) وهو صريح في نفي الاذان وقد تعارضت هذه الروايات فجا بر أثبت أذاننا  
واحدة واقامتين وابن عمر نفي الاذان وأثبت الاقامتين وحديث ابن مسعود الذي ذكرناه أثبت  
الاذانين والاقامتين فان قلنا المثبت مقدم على النافي عملنا بخبر ابن مسعود والشارح رحمه الله  
تعالي قال يقدم خبر جبر لانه مثبت للاذان على خبر ابن عمر لانه نافي ولكن يقول يقدم خبر ابن  
مسعود لانه أكثر اثباتا (وعن ابن عمر وعائشة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان  
بلال لا يؤذن بليل) قد بينت رواية البخاري ان المراد به قبيل الفجر فان فيها ولم يكن بينهما الا ان يرقى  
ذاو ينزل ذاو عند الطحاوي باللفظ الآن بعد هذا وينزل هذا (فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم  
مكتوم) واسمه عمرو (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت  
أصبحت) أي دخلت في الصباح (متفق عليه وفي آخره ادراج) أي كلام ليس من كلامه صلى  
الله عليه وآله وسلم يريد قوله وكان رجلا أعمى الى آخره ولفظ البخاري هكذا قال وكان رجلا أعمى

بزيادة لنظ قال وبين الشراح فاعل قال انه ابن عمر وقيل الزهري فهو مدرج من كلام أحد  
الرجلين وفي الحديث شرعية الاذان قبل وقت الفجر لما يشرع له الاذان فان الاذان شرع كما  
سلف للاعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة وهذا الاذان الذي قبل الفجر قد  
أخبر صلى الله عليه وآله وسلم لم يوجه شرعيته بقوله ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم رواه الجماعة الا  
الترمذي والقائم هو الذي يصلي صلاة الليل ويرجوعه عوده الى نومه أو قعوده عن صلاته اذا سمع  
الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة وانما هو كالتهيئة لآخرة التي تفعل في  
هذه الاصغار غايته ان كان بالفاظ الاذان وهو مثل النداء الذي أحدثه عثمان يوم الجمعة لصلاتها  
فانه كان يأمر بالنداء لها في محل يقال له الزوراء فيجتمع الناس للصلاة وكان ينادي لها بالفاظ  
الاذان المشروع ثم جعله الناس (١) بعد ذلك تسييحاً بالآية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فذكر اختلاف في المسئلة والاستدلال للمانع وانجيزاً بلمتفت اليه من همه العمل بما ثبت  
وفي قوله كواو اشروا أي أيهم المريدون للصيام حتى يؤذن ابن أم مكتوم ما يدل على اباحة ذلك الى  
أذانه وفي قوله انه كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت ما يدل على جواز الاكل والشرب بعد دخول  
الفجر وقال به جماعة ومن منع من ذلك قال معني قوله أصبحت فأربت الصباح وانهم يقولون له  
ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل واذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر وفي الحديث دليل على  
جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد يؤذن واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معا فمعه قوم وقالوا  
أول من أحدثه بنو أمية وقيل لا يكره الا ان يحصل بذلك تشويش قلت وفي المأخذ نظر لان بلالا  
لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد وهو ابن أم مكتوم واستدل بالحديث على  
جواز تقايد المؤذن الاعمى والبصير وعلى تقليد الواحد وعلى جواز الاكل والشرب مع الشك في  
طلوع الفجر اذا اصل بقاء الليل وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية اذا عرفه وان لم يشاهد  
الراوي وعلى جواز ذلك الرجل بما فيه من العاعة اذا كان لقصد التعريف وجواز نسبه الى أمه  
اذا اشتهر بذلك (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان بلالا أذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم أن يرجع فينادي ألا ان العبد نام رواه أبو داود وضعفه فانه قال عقيب اخراجه هذا  
حديث لم يروه عن أيوب الا جاد بن سلمة وقال المنذرى قال الترمذي هذا حديث غير محفوظ  
وقال علي بن المديني حديث جاد بن سلمة هذا غير محفوظ واخطأ فيه جاد بن سلمة وقد استدل  
به من قال لا يشرع الاذان قبل الفجر ولا يخفى أنه لا يقاوم الحديث الذي اتفق عليه الشيخان  
ولو ثبت انه صحيح لتقول على انه قبل شرعية الاذان فانه كان بلال هو المؤذن الاول الذي أمر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن زيد أن يلقي عليه الفاظ الاذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم  
بعد ذلك مؤذناً مع بلال فكان بلال يؤذن الاذان الاول لما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم من  
فائدة أذانه ثم اذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم (٣) وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن متفق عليه  
فيه شرعية القول لمن سمع المؤذن ان يقول كما يقول على أي حال كان من طهارة وغيرة ولو جنباً  
أو حائضاً الا حال الجماع وحال التخلي لكرهاته الذكرفيهما وأما اذا كان السامع في حال الصلاة ففيه  
اقوال الاقرب انه يؤخر الاجابة الى بعد خروجه منها والامر يدل على الوجوب على السامع لا على

المراد في العين فيما علمناه هـ  
منه



من رآه فوق المنارة ولم يسمعه أو كان أصم وقد اختلف في وجوب الاجابة فقال به الحنفية وأهل  
الظاهر وآخرون وقال الجمهور لا يجب واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع مؤذنا فلما كبر  
قال على النظر فلما شهد قال خرجت من النار أخرجه مسلم قالوا فلو كانت الاجابة واجبة لقال  
صلى الله عليه وآله وسلم كما قال المؤذن فلما لم يقل دل على ان الامر في حديث ابي سعيد للاستحباب  
وتعقب بأنه ليس في كلام الراوي ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل كما قاله فيجوز انه  
صلى الله عليه وآله وسلم قال مثل قوله ولم ينقله الراوي اكتفاء بالعادة ونقل الزائد وقوله مثل  
ما يقول يدل انه يتبع كل كلمة معها فيقول مثلها وقدرت ام سلمة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يقول كما يقول المؤذن حتى سكنت أخرجه النساء فلم يلجأوا به حتى فرغ من الاذان استحبابه  
التدراك ان لم يطل الفصل وظاهر قوله في النداء انه يجب كل مؤذن أذن بعد الاول واجابة الاول  
افضل وليس المراد من المماثلة ان يرفع صوته كالمؤذن لان رفعه لصوته بقصد الاعلام بخلاف  
الجبب ولا يكتفى امره الاجابة على خاطره فانه ليس بقول وظاهر حديث الباب وقوله (وللبخاري  
عن معاوية مثله) اي مثل حديث ابي سعيد ان السامع يقول كقول المؤذن في جميع الفاظه الا  
في الحيعتين فيقول ما افاده قوله (ولمسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى  
الحيعتين) حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يخص ما قبله في الحيعتين (فيقول) اي  
السامع (لاحول ولا قوة الا بالله) عند كل واحدة منهم وهذا المتن هو الذي رواه معاوية كما في  
البخاري وعمر كما في مسلم وانما اختصر المصنف فقال وللبخاري عن معاوية اي القول كما يقول  
المؤذن الى آخر ما ساقه في رواية مسلم عن عمر اذا عرفت هذا فبقوله اربع مرات ولنظنه عند  
مسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدهم الله اكبر الله اكبر الى ان قال فاذا قال حتى  
على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حتى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله فيجتمعا  
انه يريد اذا قال حتى على الصلاة حلقا واذا قالها ثانيا حتى على الصلاة حلقا ومثله حتى على الفلاح  
فيكون اربع مرات ويحتمل انه يكتفى بحولقة واحدة عند الاولى من الحيعتين وقد أخرجه النساء  
وابن خزيمة حديث معاوية وفيه يقول ذلك وقول المصنف في فضل القول لان آخر الحديث انه  
قال اذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة والمصنف لم يأت بلفظ الحديث بل بعنايه هذا  
والحول هو الحركة اي لا حركة ولا استطاعة الا بمشيئة الله وقيل لاحول في دفع شر ولا قوة في  
تحصيل خير الا بالله وقيل لاحول عن معصية الله الابعصية ولا قوة على طاعته الابعصية  
وحكي هذا عن ابن مسعود مر فوعا وهذا الحديث مقيد لا لطلاق حديث ابي سعيد الذي فيه  
فقولوا مثل ما يقول اي فيما عدا الحيعلة وقيل يجمع السامع بين الحيعلة والحولقة عملا بالحديثين  
والاول اولى لانه تخصيص للحديث العام اوقه يمد لمطلقه ولان المعنى مناسب لاجابة الحيعلة  
من السامع بالحولقة فانه لما دعي الى ما فيه الفوز والفلاح والنجاة واصابة الخير ناسب ان  
يقول هذا امر عظيم لا استطيع مع ضمني القيام به الا اذا وفقني الله بحوله وقوته ولان الفاظ  
الاذان ذكر الله فناسب ان يجيب بها اذ هو ذكره تعالى وأما الحيعلة فانتهاى دعاء الى الصلاة  
والذي يدعوه اليها هو المؤذن وأما السامع فانتهاى الامتثال والاقبال على ما دعي اليه واجابته  
في ذكر الله لا في اعماده والعمل بالحديثين كما ذكرناه والطريقة المعروفة من حمل المطلق على المقيد

أوتقيدم الخاص على العام فهي أولى بالاتباع وهل يجيب عند التجميع أو لا يجيب وعند  
التنويب فيه خلاف وقيل يقول في جواب التنويب صدقت وبررت وهذا استحسان من قائله  
والافليس فيه سنة تعتمد (فائدة) أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أن بلالا أخذ في الإقامة فلما أن قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أقامها الله وأدامها وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر في الأذان أنه يريد بحديث عمر ما ذكره  
المصنف وسقناه في الشرح من متباعدة المقيم في ألفاظ الإقامة (وعن عثمان بن أبي العاص) بن  
بشر الثقفي استعمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الطائف فلم يزل عليها مدة حياته وخلافة أبي  
بكر وسنين من خلافة عمر ثم عزله وولاه عمان والبحرين وكان من الخوفاين عليه صلى الله عليه وآله  
وسلم وفيه ثقيف وكان أصغرهم سنا له سبع وعشرون سنة ولما توفي صلى الله عليه وآله وسلم  
عزمت ثقيف على الردة فقال لهم يا ثقيف كنتم آخر الناس إسلاما فلا تكونوا أولهم ردة فامتنعوا  
من الردة مات بالبصرة سنة ٥١ رضى الله عنه (أنه قال يا رسول الله اجعلني امام قومي قال  
أنت امامهم وأقتد بأضعفهم) أي اجعل أضعفهم بمرض أو زمانة أو نحوها ما قدوة لك تصل  
بصلاته بتحقيقنا (واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجر أخرجه الحجة وحسنه الترمذي وصححه  
الحاكم) الحديث دليل على جواز طلب الإمامة في الخير وقد ورد في أدعية عبادة الرحمن الذين  
وصفهم الله تعالى بتلك الاوصاف أنهم يقولون واجعل لنا للمؤمنين اماما وليس من طلب الرئاسة  
المكروهة فان ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان من طامها ولا يستحق ان يعطاهما وأنه يجب  
على امام الصلاة أن يلاحظ حال المصلين خلفه فيجعل أضعفهم كانه المقتدي به فيتخفف لاجله ويأتي  
في أبواب الإمامة بتحقيقه وأنه يتخذ المتبوع مؤذنا ليجمع الناس للصلاة وأن من صفة المؤذن  
المأمور باتخاذ أن لا يأخذ على أذانه أجر أي أجرة وهو دليل على ان من أخذ على أذانه أجر ليس  
مأمورا باتخاذ وهل يجوز له أخذ الاجرة فذهب الشافعية الى جواز أخذ الاجرة مع الكراهة  
وذهب الحنفية الى انه يحرم عليه الاجرة لهذا الحديث قلت ولا يخفى انه لا يدل على التحريم  
وقيل يجوز على التأذين في محل مخصوص اذ ليست على الاذان حينئذ بل على ملازمة المكان  
كاجرة الرصد لكن في القلب من هذا شيء (وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء وفتح الواو الليثي  
وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة ومات بها سنة ٩٤  
(قال قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذ احضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم  
الحديث أخرجه السبعة) هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بالفاظ أحدها قال مالك  
أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر من قومي فأقنأ عنده عشرين ليلة وكان رحمارا فبقا فلما  
رأى تشوقنا الى أهلينا قال ارجعوا فكونوا فيهم وعلوهم وصلوا فاذ احضرت الصلاة فليؤذن لكم  
أحدكم وليؤمكم أكبركم زاد في رواية وصلوا كما رأيتموني أصلي فساق المصنف قطعة منه هي موضع  
ما يريد من الدلالة على الحث على الاذان ودليل ايجابه الامر به وفيه انه لا يشترط في المؤذن غير  
الايان لقوله أحدكم (وعن جابر) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لبلال اذأنت فترسل) أي رتل ألفاظه ولا تعجل وتسرع في سردها (واذا أقت فاحذر) والاحذر  
الاسراع (واجعل بين أذانك وإقامتك مقدارا ما يفرغ الآكل من أكله) أي تعهل وقتا يتدبر فيه

فراغ الكل من أكله (الحديث) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أي أقرأ الحديث أو أتم  
الحديث أو نحوه ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف وانما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا  
لفظ الحديث ومثله قولهم الآية والبيت وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وتعامه والشارب من  
شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروني (رواه الترمذي وضعفه) قال  
لأنعرفه إلا من حديث عبد المنعم واسناده مجهول وأخرجه الحاكم أيضاً وله شاهد من حديث أبي  
هريرة ومن حديث سلمان أخرجه أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد  
وكلهما واهية إلا أنه يقتويها المعنى الذي شرع له الاذان فإنه نداه لغير الحاضرين ليحضروا الصلاة فلا  
يدين من تقدير وقت يتسع للتأهب للصلاة وحضورها والاضاعت فائدة النداء وقد ترجم البخاري باب  
كم بين الاذان الاقامة ولكن لم يثبت التقدير قال ابن بطال لا حديث لذلك غير تمكن دخول الوقت  
واجتماع المصلين وفيه دليل على شرعية الترسيل في الاذان لان المراد منه الاعلام للبعيد وهو مع  
الترسل أكثر ابلاغاً وعلى شرعية الحذر والاسراع في الاقامة لان المراد بها اعلام الحاضرين  
فكان الاسراع بها أنسب ليفرغ منها بسرعة فيأتي بالمقصود وهو الصلاة (وله) أي الترمذي  
عن أبي هريرة رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤذن الا متوضي وضعفه  
أيضاً) أي كما ضعف الاول فإنه ضعف هذا بالانقطاع اذ هو عن الزهري عن أبي هريرة قال الترمذي  
والزهري لم يسمع من أبي هريرة اه والراوى له عن الزهري ضعيف ورواه الترمذي من رواية  
يونس عن الزهري عنه موقوفاً إلا أنه بلفظ لا ينادى وهذا أصح ورواه أبو الشيخ في كتاب الاذان  
من حديث ابن عباس بلفظ ان الاذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم الا وهو طاهر وهو دليل  
على اشتراط الطهارة للاذان من الحدث الاصغر ومن الحدث الاكبر بالاولى وقالت طائفة يشترط  
فيه الطهارة من الحدث الاكبر فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضي عملاً بهذا الحديث كما  
قاله في الشرح قلت ولا يخفى ان الحديث دل على شرطية كون المؤذن متوضئاً فلا وجه للفرقة  
بين الحديثين وأما استدلالهم لاحتمة من المحدث حدثاً أصغر بالقياس على جواز قرأته القرآن  
فقياس في مقابلة النص لا يعمل به عندهم في الاصول وقد ذهب أجدواخرون الى أنه لا يصح  
أذان المحدث حدثاً أصغر عملاً بهذا الحديث وان كان فيه ما عرفت والترمذي صحيح وقفه على أبي  
هريرة كذا في البحر الأن في سنن الترمذي اختلف أهل العلم في الاذان على غير وضوء فكرهه  
بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي والحق ورخص في ذلك بعض أهل العلم وبه يقول سفيان  
وابن المبارك وأجداه وقواه الشوكاني في مؤلفاته وهو الاشبه دليلاً فان حديث الباب لا تقوم به  
حجة وأما الاقامة فالأكثر على شرطية الوضوء لها قالوا إلا أنه لم يرد أنه وقع على خلاف ذلك في عهده  
صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخفى ما فيه وقال قوم تجوز على غير وضوء وان كان مكروهاً وقال  
آخرون تجوز بلا كراهة (وله) أي الترمذي (عن زياد بن الحرث) الصديق تابع النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وأذن بين يديه بعد في البصريين وصداه بضم الصاد المهملة اسم قبيلة (قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أذن) عطف على ما قبله وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
ان أحصاء قد أذن (فهو يقيم وضعفه أيضاً) أي كما ضعف ما قبله قال الترمذي انما يعرفه  
من حديث زياد بن أنعم الافريقي وقد ضعفه القطان وغيره وقال البخاري هو متقارب الحديث

وضعه أبو حاتم وابن حبان وقال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم اهـ والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعضع حديث الباب حديث ابن عمر بلفظه لا يابلل وإنما يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان وقالت الخنفية وغيرهم تجزئ إقامة غيره من أذن لعدم نهوض الدليل على ذلك ولما يدل له قوله ❦ (ولابي داود في حديث عبد الله بن زيد) أي ابن عبد ربه الذي تقدم حديثه في أول الباب (انه قال) أي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أمره أن يلقه على بلال (أنارأيته) يعني الأذان في المنام (و) أنا (كنت أريده قال فأقم أنت وفيه ضعف) لم تعرض الشارح إيسان وجهه ولا يثبت أبو داود بل سكت عليه لكن قال الحافظ المنذري انه ذكر البيهقي في اسناده ومثله اختلافاً وقال أبو بكر الخازمي في اسناده مقال وحديثه فلا يتم به الاستدلال نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوى ذلك الأصل ❦ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤذن أملك بالأذان) يعني وقته موكل اليه لأنه أمين عليه (والامام أملك بالإقامة) فلا يقيم الا بعد إشارته (رواه ابن عدي) هو الحافظ الكبير الامام الشهير عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضاً بابن القصار صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل كان أحد الاعلام ولد سنة ٢٧٧ وسمع على خلائق وعنه أهم قال ابن عساکر كان ثقة على من فيه قال جزء السهمي كان ابن عدي حافظاً متقناً لم يكن في زمانه أحد مثله قال الخليلي كان عديم النظر حفظاً وجلالة سألت عبد الله بن محمد الحافظ فقال زرت قيص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع توفي سنة ٢٦٥ (ضعفه) لأنه أخرجه في ترجمة شريك القاضي وتفرده به شريك وقال البيهقي ليس محفوظاً ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف والحديث دليل على أن المؤذن أملك بالأذان أي ابتداء وقت الأذان اليه لأنه أمين على الوقت والموكل بارتقاؤه وعلى أن الامام أملك بالإقامة فلا يقيم الا بإشارته بذلك وقد أخرج البخاري اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فدل على أن المقيم يقيم وان لم يحضر الامام فأقامته غير متوقفة على اذنه كذا في الشرح ولكن قد ورد أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتي الى منزله صلى الله عليه وآله وسلم ليؤذنه بالصلاة والاذنان به بعد الاذان استئذان في الإقامة وقال المصنف ان حديث البخاري معارض بحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويجمع بينهما بان بلالا كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا رآه شرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم اذا رآوه قاموا اهـ وأما تعيين وقت قيام المؤمن الى الصلاة فقول مالك في الموطأ لم أسمع في قيام الناس حين تمام الصلاة حدثاً محدداً الا أني أرى ذلك على طاقة الناس فان منهم الثقيل والخفيف وذهب الاكثرون الى أن الامام ان كان معهم في المسجد لم يقودوا حتى تفرغ الإقامة وعن أنس رضي الله عنه انه ❦ ان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وعن ابن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام واذا قال حتى على الصلاة عدت الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام ولكن هذا رأي منه لم يذكر فيه سنة (ولبيهقي نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ❦ (عن علي) عليه السلام (من قوله وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الدعاء بين الاذان والإقامة رواه النسائي وصححه ابن

خزيمة) الحديث مرفوع في سنن أبي داود أيضا واظفه هكذا عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة اه قال المنذري وأخرجه الترمذي والثاني في عمل يوم وليلة اه قلت وحسب من الترمذي وزاد في آخره قيل ماذا تقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة اه قال ابن القيم انه حديث صحيح وقد عين فيه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدعى به بينهم ما والحديث دليل على قبول الدعاء في هذا الموطن اذ عدم الرد براديه القبول والاجابة ثم هو عام لكل دعاء ولا بد من تقبيده بما في الأحاديث غيره بأنه لم يكن دعاء بأثم أو قطيعة رحم هذا وقد ورد تعيين أدعية تقول بعد الأذان وهو ما بين الأذان والإقامة \* الأول أن يقول رضى بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد رسولا قال صلى الله عليه وآله وسلم من قال ذلك غفر له ذنبه \* الثاني أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فراغه من اجابة المؤذن قال ابن القيم في الهدى وأكمل ما يصلى به ويصل اليه ما علم أمته أن يصلوا عليه فلا صلاة عليه أكمل منها قلت وستأتى صفتها في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى \* الثالث ما في الحديث الآتى وهو قوله (وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودا الذى وعدته حلت له شفاعتى يوم القيامة أخرجه الأربعة) هذا الحديث لم يذكره السيد رحمه الله تعالى لكنه موجود في بعض نسخ بلوغ المرام وينبغي ذكره في هذا المقام فقد أخرجه البخارى أيضا وزاد غيره انك لا تختلف الميعاد وأما زيادة الدرجة الرفيعة كما يجرى على ألسن الناس فليس فى الصحيح وهذا الدعاء بقوله بعد صلاته عليه صلى الله عليه وآله وسلم والرابع ان يدعو لنفسه بعد ذلك ويسأل الله من فضله كفى السنن عنه صلى الله عليه وآله وسلم قل مثل ما يقول أى المؤذن فاذا انتهت فسل تعطه وروى أحمد عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من قال حين ينادى المنادى اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلاة النافعة صل على محمد وارض عنه رضا لا ينقطع بعده استجاب الله دعوته اه قلت أخرجه الطبرانى فى الاوسط أيضا وهو من حديث جابر بن عبد الله وفى اسناده ابن الهيثم وأخرج الحاكم وقال صحيح الاسناد من حديث أبى أمية وفيه ما يقوله السامع للنداء قال ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى أحينا عليها وأمتنا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار أهلها أحبا وأموالنا ثم يسأل الله حاجته وفى اسناده عفير بن معدان وهو واه فلا يتم تصحيح الحاكم لحديثه وأخرج الترمذي من حديث أم سلمة قالت علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقول عند أذان المغرب اللهم هذا اقبال الملك وادباره وأصوات دعائك فاغفرلى وذكر البيهقى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند كلمة الإقامة قافاها الله وأدامها وفى المقام أدعية أخر

#### \* (باب شروط الصلاة) \*

الشرط لغة العلامة ومنه قوله تعالى فقد جاء أشراطها أى علامات الساعة وفى لسان النحاة ما يلزم من عدمه العدم (عن على بن طلق) تقدم طلق بن على فى نواقض الوضوء قال ابن عبد البر أظنه والطلق بن على الخنقى ومال أحمد والبخارى الى أن على بن طلق وطلق بن على اسم لذات

واحدة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فسا أحدكم في الصلاة) أي في صلاته كما يشعر به السياق (فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة رواه الخمسة وصححه ابن حبان) كانه عبر بهذه العبارة اختصارا والافاضل لها فخره ابن حبان وصححه وقد تقدمت له هذه العبارة مرارا ويحتمل أن ابن حبان صحح أحاديث خربها غيره ولم يخربها هو وهو بعيد وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفى فانه لا يعرف وقال الترمذى والخيارى ولا أعلم لعلى بن طلق غير هذا الحديث الواحد والحديث دليل على أن الفساء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض وانها تبطل به الصلاة وقد تقدم حديث عائشة فيمن أصابه في صلاته أو رعاها أو قلن فانه ينصرف ويبني على صلاته حيث لم يتكلم وهو معارض لهذا وكل منهما فيه مقال والشارح جنح الى ترجيح هذا قال لانه مثبت لاستئناف الصلاة وذلك ناف وقد يقال هذا نافي لصحة الصلاة وذلك مثبت لها فالاولى الترجيح بأن هذا قد قال بصحة ابن حبان وذلك لم يقل أحد بصحة فهذا أرجح من حيث الصحة (وعن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض) المراد بها المكنت وان تكلفت بالاحتلام مثلا وانما عبر بالحائض نظر الى الاغلب (الاجنحمار) بكسر المعجمة آخره راء هو هنا ما يغطي به الرأس والعنق (رواه الخمسة الا النسائي وصححه ابن خزيمة) وقال الترمذى حديث حسن وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطنى قال ان وقفه أشبه وأعله الحاكم بالارسال ورواه الطبرانى فى الاوسط والصغير من حديث أبى قتادة بلغظ لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا من جارية بلغت الخيض حتى تختمر ونفى القبول المراد به هنا نفي الصحة والاجزاء وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب فاذا نفي كان نفي ما يترتب عليها من الثواب لان نفي الصحة كما ورد ان الله لا يقبل صلاة الا بقر ولا من في جوفه خر كذا قيل وقد بين السديد فى رسالة الاسمال وحواشى شرح العمدة ان نفي القبول يلزم نفي الصحة وفى قوله الاجنحمار ما يدل على انه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الحمار وبأنى فى حديث أبى داود من حديث أم سلمة ما يدل على انه لا بد فى صلاتها من تغطية رأسها ورقبتها كما أفاده حديث البخاري ومن تغطية ببقية بدنهما حتى ظهر قدميهما كما أفاده حديث أم سلمة ويباح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطية المراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراه اجنبى فهذه عورتها فى الصلاة وأما عورتها بالنظر الى نظر الاجنبى اليها فكلها عورة كما يأتى تحقيقه وذكره هناك (وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ان كان الثوب واسعاً فالتحف به يعنى فى الصلاة ولمسلم خالف بين طرفيه) وذلك بأن يجعل شيا على عاتقه (وان كان ضيقاً فاتز به مستنق عليه) الالتصاف فى معنى الارتداء وهو أن يتزربا حذ طرفى الثوب ويرتدى بالطرف الآخر وقوله يعنى فى الصلاة الظاهر أنه مدرج من كلام الرواة قد بدى أخذ من القصة فان فيها انه قال جابر جئت اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى وعلى ثوب فاستلمت به ووصلت الى جانبه فلما انصرف قال صلى الله عليه وآله وسلم لى ما هذا (٣) الاشتمال الذى رأيت قلت كان ثوب قال فان كان واسعاً التحف به وان كان ضيقاً فاتز به الحديث فالحديث قد أفاد انه اذا كان الثوب واسعاً التحف به بعد اتزاره بطرفه واذا كان ضيقاً اتز به بستر عورته فعورة الرجل من تحت السرة الى الركبة على أشهر

(٣) الاشتمال افتعال من الشله وهو كساه يغطي به ويلقف والمنهى عنه هو التجلل بالثوب واسباله من غير أن يرفع طرفه هكذا فى النهاية اه أبو النصر

الاقوال (ولهما) أي الشيخين (من حديث أبي هريرة) رضى الله عنه (لا يصلي أحدكم في  
الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء) أي إذا كان واسعاً كإحدى الأحاديث الأولى والمراد أن لا يتزر  
في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح به على عاتقه فيحصل الستر لا على البدن وجل  
الجمهور هذا النهي على التنزيه كما جملوا الأمر في قوله فالتحف به على الندب وجهه أجد على الوجوب  
وانها لا تصح صلاته من قدر على ذلك فتركه وفي رواية عنه تصح الصلاة ويأثم فجعله على الرواية  
الأولى من الشرائط وعلى الثانية من الواجبات واستدل الخطابي للجمهور بصلاته صلى الله عليه  
 وآله وسلم في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال ومعلوم أن الطرف الذي  
هو لابس منه من الثوب غير متسع لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لعاتقه قلت وقد يجاب عنه أن  
مراد أجد مع القدرة على ثوب آخر لأنه لا تصح صلاته أو يأثم مطلقاً كما صرح به قوله لا تصح صلاة  
من قدر على ذلك ويحتمل أنه في تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه والحال أن  
بعضه على النائم أكبر دليل على أنه لا يجزئ غيره (وعن أم سلمة) رضى الله عنها (انها سألت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي المرأة في درع وخمار بغير إزار قال إذا كان الدرع) في النهاية درع  
المرأة قصها (سائفاً) أي واسعاً (يغطي ظهور قدميها) أخرجه أبو داود وصححه الأئمة وفقهه  
وقد تقدم بيان معناه وله حكم الرفع وإن كان موقوفاً إذا اقرب أنه لا مسرحة للوجه فيه وقد  
أخرجه مالك وأبو داود وموقوفاً ولفظه عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه انها سألت أم سلمة ماذا يصلي  
فيه المرأة من الثياب قالت تصلي في الخمار والدرع السائغ إذا غشيت ظهور قدميها (وعن  
عاصم بن ربيعة) بن مالك العنزي نسبة إلى عنزة وائل ويقال له العدوي أسلم قديماً وهاجر  
الهجرتين وشهد المشاهد كلها مات سنة ٣٢ أو سنة ٣٣ أو سنة ٣٥ (قال كناعع النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة فاشككت علينا القبلة فصلينا) ظاهره من غير نظري في الإمارات  
(فلما طلعت الشمس إذا نحن صليين إلى غير القبلة فنزلت فإني ما نزلوا فم وجه الله أخرجه الترمذي  
وضعه) لأن فيه أشعث بن سعيد السمان وهو ضعيف الحديث والحديث دليل على أن من  
صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غيم أنها تجزئه صلاته سواء كان مع النظر في الإمارات والتحرى أم لا  
وإن انكشف الخطأ في الوقت أو بعده ويدل له ما رواه الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال  
صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم غيم في سفر إلى غير القبلة فلما قضى صلاته  
تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا إلى غير القبلة قال قد رفعت صلاتكم بحقه إلى الله وفيه  
أبوعيلة وقد وثقه ابن حبان وقد اختلف العلماء في هذا الحكم فالقول بالأجزاء مذهب الشعبي  
والحنفية والكويتيين فيما عدا من صلى بغير تحز وتيقن الخطأ فإنه حكي في البحر الإجماع على  
وجوب الاعادة عليه فإن تم الإجماع خص به عموم الحديث وذهب آخرون إلى أنه لا يجب عليه  
الاعادة إذا صلى بغيره وانكشف له الخطأ وقد خرج الوقت وأما إذا تيقن الخطأ والوقت باق وجبت  
عليه الاعادة لوجه الخطاب مع بقاء الوقت فلا اعادة للحديث واشترطوا التحري إذا الواجب  
عليه تيقن الاستقبال فان تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التحري فان قصر فهو غير معذور إلا إذا  
تيقن الإصابة وقال الشافعي يجب عليه الاعادة في الوقت وبعده لأن الاستقبال واجب قطعاً  
وحديث السرية فيه ضعيف قلت لا يظهر العمل بخبر السرية لتقوية حديث معاذ بل هو حجة

وحده والاجماع قد عرف كثرة دعواهم له ولا يصح ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلته رواه الترمذي وقواه البخاري) وفي التلخيص حديث ما بين المشرق والمغرب قبلته رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال حسن صحيح فكان عليه أن يذ كر تصحيح الترمذي له على قاعده ورأى أنه في الترمذي بعد سياقه بسنده وساقه من طريقين حسن احداهما وصحها ثم قال وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلته منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وقال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما مقبلة اذا استقبلت القبلة وقال ابن المبارك ما بينهما مقبلة لاهل المشرق اه قلت كأنه يريد ان عمر أن ذلك في المدينة وأما في اليمن فإنه يجعل المغرب عن يساره والمشرق عن يمينه فتكون القبلة بينهما وأما في الهند فيكون المشرق عن خلف المصلي والمغرب أمامه والحديث دليل على ان الواجب استقبال الجهة لا العين في حق من تعذرت عليه العين وقد ذهب اليه جماعة من العلماء لهذا الحديث ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد ان بين الجهتين قبلته لغير المعين ومن في حكمه وهو من في ميل مكة لأن المعين لا تنحصر قبلته بين الجهتين المشرق والمغرب بل كل الجهات في حقه سواء مهما قابل العين أو شطرها فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبلته وان الجهة كافية في الاستقبال وليس فيه دليل على أن المعين يتعين عليه العين بل لا بد من الدليل على ذلك وقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام خطاب له صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المدينة واستقبال العين فيها متعسراً ومتعذراً لما قيل في محرابه صلى الله عليه وآله وسلم لكن الامر بتولية وجهه صلى الله عليه وآله وسلم شطر المسجد الحرام عام أصلاً في محرابه وغيره وقوله وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره دال على كفاية الجهة اذا العين في كل محل تتعذر على كل مصل وقوله لم يقسم الجهات حتى يحصل له انه توجه الى العين تعمق لم يرد به دليل ولا فعله الصحابة وهم خير قبيل فالحق أن الجهة كافية ولو لم يكن في مكة وميلها ﴿٢﴾ (وعن عامر بن ربيعة) رضي الله عنه (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به متفق عليه) هو في البخاري عن عامر بلفظ كان يسبح على الراحلة وأخرجه عن ابن عمر بلفظ كان يسبح على ظهر راحلته وأخرج الشافعي نحوه من حديث جابر بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحلته النوافل وقوله (زاد البخاري يوثق برأسه) أي في سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة ولكنه يخفض السجدين من الركعة (ولم يكن يصنعه) أي هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي الفريضة الحديث دليل على صحة صلاة النوافل على الراحلة وان فاته استقبال القبلة وظاهره سواء كان على محمل أو لا وسواء كان السفر طويلاً وقصيراً الآن في رواية رزين في حديث جابر زيادة في سفر القصر وذهب الى شرطية هذا اجماعاً من العلماء وقيل لا يشترط بل يجوز في الحضر وهو مروي عن أنس من قوله وفعله والراحلة هي الناقة والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب وأما الماشي فمكوت عنه وأما اعتداله بين السجدين فلا يعيش فيه اذا لم يشي الامع القيام وهو يجب عليه القعود بينهما وظاهر قوله حيث توجهت به انه لا يعدل لاجل الاستقبال لا في حال صلته ولا في أولها الا



أن في قوله ﴿ ولا يداود من حديث أنس كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة وكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركبه واستناده حسن ) ما يدل على أنه عند تكبيرة الاحرام يستقبل القبلة وهي زيادة مقبولة وحديثه حسن فيعمله به وقوله ناقتة وفي الاول راحلته هما بمعنى واحد وليس بشرط ان يكون ركوبه على ناقة بل قد صح في رواية مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى على حماره وقوله اذا سافر فيه ان السفر شرط عند بعض العلماء وكأنه يأخذ من هذا وليس بظاهر في الشرطية وفي هذا الحديث والذي قبله ان ذلك في النقل لا في الفرض بل صرح البخاري انه لا يصنع في المكتوبة الا انه قد ورد في رواية للترمذي والنسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم أتى الى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلد من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ ايماء يجعل السجود أخفض من الركوع قال الترمذي حديث غريب وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه الثوري وضعفه البيهقي وذهب البعض الى انه تصح الفريضة على الراحلة اذا كان مستقبلاً القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالسفينة فان الصلاة تصح فيها اجساماً قلت وقد يفرق بأنه يتعدى في البحر وجدان الارض فعني عنه بخلاف راكب الهودج وأما اذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعية تصح الصلاة للفريضة كما تصح عندهم في الارض جوحة المشدودة بالحبال وعلى السير المحمول على الرجال اذا كانوا واقفين والمراد من المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين فلا يراد عليه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على راحلته والوتر واجب عليه وأما العجالة النارية التي حدثت في هذا العصر فحكمها عند الشافعية حكم السفينة وعند الحنفية حكم الراحلة والمحل مسرح اجتهد ﴿ وعن أبي سعيد الخدري ﴾ رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام رواه الترمذي وله علة) وهي الاختلاف في وصله وارساله فرواه جاسد موصولاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه سفيان مرسلاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواية الثوري أصح وأثبت وقال الدارقطني المحفوظ المرسل ووجه البيهقي قال صاحب الامام حاصل ما علل به الارسال ولم يصب ابن دحية حيث قال هذا لا يصح من طريق من الطرق وأخرجه أيضاً جاسد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والحديث دليل على ان الارض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة وهي التي تدفن فيها الموتى فلا تصح فيها الصلاة وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور وسواء كان قبر مؤمن أو كافر فالمؤمن تكريم له والكافر بعد امن خبثه وهذا الحديث يخص جعلت في الارض كلها مسجداً الحديث وكذلك الحمام فانه لا تصح فيه الصلاة فقبل للجحاسة فيختص بما فيه نجاسة منه وقيل تكبره لا غير وقال أجد لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملاً بالحديث وذهب الجمهور الى صحها ولكن مع كراهته وقد ورد النهي معللاً بأنه محل الشياطين والقول الاظهر مع أجد فذهب أجد أجد مذهب ثم ليس التخصيص له وهو حديث جعلت في الارض مسجداً الذين الحليين فقط بل ربما يفيد قوله ﴿ وعن ابن عمر ﴾ رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى في سبع المزيلات) هي مجتمع القاء الزبل (والنجرة) محل جزر الانعام (والمقبرة) وهما

بزنة مفعلة بفتح العين ولحق التام ما شاذ (وقارة الطريق) ما تفرعه الاقدام بالمرور عليها  
 (والحمام) تقدم الكلام فيه (ومعاطن) بفتح الميم (الابل) وهو مبرك الابل حول الماء  
 (وفوق ظهر بيت الله رواه الترمذي وضعفه) فانه قال بعد اخر ايجاه ما لفظه وحديث ابن عمر ليس  
 بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبيره من قبل حفظه وجبيره بفتح الجيم وكسر الباء وقال البخاري  
 فيه متر ولا وقد تكلف استخراج عدل للنهي عن هذه المحلات فقبل المزيله والمجزرة للتجاسة  
 وقارة الطريق لذلك وقيل لان فيها حقا للغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أو ضيقة لعموم  
 النهي ومعاطن الابل ورد التعليل فيها منصوصا بانها من الشياطين أخرجه أبو داود وورد بلفظ  
 مبارك الابل ولفظ مزابل الابل وفي أخرى مناخ الابل وهي أعم من معاطن الابل وعملوا النهي  
 عن الصلاة على ظهر بيت الله تعالى وقيدوه بأنه اذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوائها لم  
 تصح صلاته ولا صحت الا انه لا يخفى ان هذا التعليل أبطل معنى الحديث فانه اذا لم يستقبل  
 بطلت الصلاة بعدم الشرط لا لكونه ساعلي ظهر الكعبة فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهي  
 على ظاهره في جميع ما ذكره والواجب وكان مخصوصا للعموم جعلت في الارض كلها مسجد الكن  
 قد عرفت ما فيه الا ان الحديث في القبور من (١) بين هذه المذ كورات قد صح كما يفيد قوله  
 ﴿وعن أبي مرثد﴾ بفتح الميم وسكون الراء وفتح التاء (الغنوي) بفتح الغين والنون أسلم  
 هو وأبوه وشهد بدر أو قتل مرثد يوم غزوة الرجيع شهيدا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم (قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها واه مسلم)  
 فيه دليل على النهي عن الصلاة الى القبر كما نهى عن الصلاة على القبر والاصل فيه التحريم ولم يذ كر  
 المقدار الذي يكون به النهي عن الصلاة الى القبر والظاهر انه ما يعمد مستقبلا له عرفا ودل على  
 تحريم الجلوس على القبر وقد وردت به أحاديث كحديث جابر في وطء القبر وحديث أبي هريرة لان  
 يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلدته خيرة من ان يجلس على قبر أخرجه مسلم  
 وقد ذهب الى تحريم ذلك جماعة من العلماء وعن مالك أنه يكره القعود عليها ونحوه وانما النهي  
 عن القعود لقضاء الحاجة وفي الموطأ عن علي عليه السلام انه كان يتوسد القبر ويضطجع عليه  
 ومثله في البخاري عن ابن عمر وغيره والاصل في النهي التحريم كما عرفت غير مرة وفعل الصحابة  
 لا يعارض الحديث المرفوع الا ان يقال ان فعل الصحابة دليل على النهي على الكراهة ولا يخفى  
 بعده وعند الترمذي وقال حسن صحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل وهذا الحديث يخص أيضا عموم حديث  
 جعلت في الارض كلها مسجدا ﴿وعن أبي سعيد﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم المسجد فليستظر) أي انعليه كما دل له قوله (فان رأى في  
 نعليه أذى أو قدرا) كانه شك من الراوي (فليمسحه وليصل فيهما) أخرجه أبو داود وصححه ابن  
 خزيمة) اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم وصله ورواه الحاكم من حديث أنس وابن  
 مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير واسنادهما ضعيف  
 والحديث فيه دليل على شرعية الصلاة في النعال وعلى ان مسح النعل من النجاسة مطهر له من  
 القذر والأذى والظاهر فيهما عند الاطلاق النجاسة وسواء كانت نجاسة رطبة أو جافة ويدل له

ببل وفي أعطان الابل  
 ما أخرجه الترمذي وقال  
 فيه حسن صحيح عن أبي  
 هريرة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم  
 صلوا في مراض الغنم ولا  
 تصلوا في أعطان الابل اه  
 أبو النصر

سبب الحديث وهو اخبار جبريل عليه السلام له صلى الله عليه وآله وسلم ان في نعليه اذى فخلعهما  
 في صلاته واستمر فيها فانه سبب هذا الحديث وان المصلى اذا دخل في الصلاة وهو متلبس بنجاسة  
 غير عال بها او ناسيا لها ثم عرف به في أثناء صلاته انه يجب عليه ازالتهما ثم يستقر في صلاته ويدعى على  
 ما صلى وفي الكل خلاف الا انه لا دليل للمخالف بقاوم الحديث فلا تطيل بذكره ويؤيده طهورة  
 النعال بالمسح بالتراب قوله **﴿﴾** (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم اذا وطئ أحدكم الأرض فليمسح بها عن نعليه أو أي ملبوس من أقدامه  
 (فقطه ورهما) أي الخنثين (التراب أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن السكن  
 والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف وأخرجه أبو داود من حديث عائشة وفي  
 الباب غير هذه بأسانيد لا يتخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضا وقد ذهب الاوزاعي الى العمل  
 بهذه الأحاديث وكذا النخعي وقال لا يجزيه أن يمسح خفيه اذا كان فيهما النجاسة بالتراب ويصلي  
 فيه ما يشهد له ان أم سلمة رضى الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت اني امرأة أطيل  
 ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال يطهره ما بعده أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ونحوها  
 امرأة من بني عيسد الأشهل قالت قلت يا رسول الله ان لنا طريا بقا الى المسجد متنته فكيف نفعل  
 اذا مضى فقال ليس من بعد ما طري بقى أطيع منها قلت بلى قال فهذه بهذه أخرجه أبو داود  
 وابن ماجه قال الخطابي وفي اسناد الحديثين مقال وتأوله الشافعي بانه انما هو في باحري على  
 ما كان يابس لا يعلق بالثوب منه شيء قلت ولا يناسبه قولها اذا مضى ما لك معنى كون الأرض  
 يطهر بعضها بعضا ان يطأ الأرض القدرة ثم يطأ الأرض الطيبة اليابسة فان بعضها يطهر بعضها  
 أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها الا الماء قال وهو جامع قليل ومما يدل الحديث  
 الباب وانه على ظاهره ما أخرجه البيهقي عن أبي الملعون عن أبيه عن جده قال اقبلت مع علي بن أبي  
 طالب عليه السلام الى الجمعة وهو ماش خال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين فخلع نعليه  
 وسراويله قال قلت هات يا أمير المؤمنين أحله عنك قال لانخفاض فاسا جاوزه لبس نعليه وسراويله  
 ثم صلى بالناس ولم يغسل رجله أي ومن المعلوم ان الماء المجتمع في القرى لا يتخلو عن النجاسة  
**﴿﴾** (وعن معاوية بن الحكم) السلمي رضى الله عنه كان ينزل المدينة وعداده في أهل الحجاز  
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما  
 هو التمجيد والتكبير وقرائة القرآن رواء مسلم) وللحديث سبب حاصله انه عطس في الصلاة رجل  
 فشمته معاوية وهو في الصلاة فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك ثم قال له النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ان هذه الصلاة الحديث وله عدة ألفاظ والمراد من عدم الصلاة  
 عدم صحتها ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب فدل على ان مخاطبة  
 في الصلاة تبطلها سواء كانت لاصلاح الصلاة أو غيرها واذا احتج الى تنبيهه الداخل فبأق حكمة  
 وماذا يشبهه ودل الحديث على ان تكلم الجاهل في الصلاة لا يبطلها وانه معذور بلحله فانه صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم يأمر معاوية بالاعادة وقوله انما يشعرك فيها ذلك وما انضم اليه من الادعية ونحوها  
 فيها التسبيح والتكبير وقرائة القرآن أي انما يشعرك فيها ذلك وما انضم اليه من الادعية ونحوها  
**﴿﴾** (وعن زيد بن أرقم رضى الله عنه انه قال ان كالتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله

ويأتي في شرح حديث ذي  
اليدين في باب مجود السهو  
اه

عليه وآله وسلم) المراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ومحواه لانهم كانوا يتحدثون فيما يتحدثون  
المجتبى السنين كما يدل له قوله (يكلم أحدنا صاحبه بحاجته حتى نزات حافظوا على الصلوات والصلوة  
الوسطى) وهى صلاة العصر على أكثر الأقوال وقد ادى فيه الاجماع (وقوموا لله قانتين  
فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام متفق عليه واللفظ لمسلم) قال النووي في شرح مسلم فيه  
دليل على تحريم جميع أنواع كلام الأتيمين وأجمع العلماء على ان المتكلم فيها عايداً عما لا يحرمه  
لغير مصلحة أو لغير انتقادها لاك وشبهه مبطل الصلاة وذكر الخلاف في الكلام لمصلحة (١) وفهم  
الصحابة الامر بالسكوت من قوله وقوموا لله قانتين لانه أحد معاني القنوت وله أحد عشر معنى  
معروفة وكانهم أخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن أو من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم لهم  
ذلك والحديث فيه أبحاث قد ساقها السيد في حواشي العمدة فان اضططر المصلي الى تنبيه غيره فقد  
أباح له الشارع نوعاً من الالفاظ كما يفيد قوله (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسييح للرجال) وفي رواية اذانا بكم فالتسييح للرجال  
(والتصفيق للنساء متفق عليه زاد مسلم في الصلاة) وهو المراد من السياق وان لم يأت بلفظه  
والحديث دليل على انه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر من الأمور كان يريد تنبيهه الامام على  
أمر سها عنه أو تنبيهه الماراً ومن يريد منه أمر أو هو لا يدرى انه يصلي فيه يهمله على انه في الصلاة فان  
كان المصلي رجلاً قال سبحان الله وقد ورد في البخاري بهذا اللفظ وأطلق فيما عداه وان كانت  
المصلحة امرأة نهت بالتصفيق وكيفية كما قال عيسى بن أيوب أن تضرب باصبعين من يمينها على  
كفها اليسرى وقد ذهب الى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وبعضهم فصل بل دليل ناهض  
وحديث ياعلى لا تفتح على الامام ضعه عنه أبو داود بعد سياقه له حديث الباب باق على اطلاقه  
لا يخرج منه صورة الابدال ثم الحديث لا يدل على وجوب التسييح تنبيهاً والتصفيق اذ ليس فيه  
أمر الا انه قد ورد بلفظ الامر في رواية اذانا بكم أمر فليسح الرجال وليصفق النساء وقد اختلف  
في ذلك العلماء قال شارح التقریب الذي ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي انه سنة ثم قال  
بعد كلام والحق انقسام التنبيه في الصلاة الى ما هو واجب ومنه مندوب ومباح بحسب ما يقتضيه  
الحال (وعن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء المكسورة وبالفاء (ابن عبد  
الله بن الشخير) بكسر الشين وكسر الخاء المشددة ومطرف تابعي جليل (عن أبيه) عبد  
الله بن الشخير وهو ممن وفد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بني عامر بعد في البصريين (قال  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزين) بفتح الهمزة فزاي مكسورة  
فتحتة فزاي وهو صوت القدر عند غلبتها (كأزين المرجل) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم  
وهو القدر (من البكاء) بيان للأزين (أخرجه الخمسة الا ابن ماجه وصححه ابن حبان) وصححه  
ابن خزيمة والحاكم وهم من قال ان مسلماً أخرجه ومثله ما روى أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ  
سورة يوسف حتى بلغ الى قوله انما أشكو بثي وحزني الى الله فسمع نسيجه أخرجه البخاري  
مقطوعاً وصله سعيد بن منصور وأخرجه ابن المنذر والحديث دليل على ان مثل ذلك لا يبطل  
الصلاة وقيد عليه الاين (وعن علي) رضى الله عنه (قال كان لي من رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان) بفتح الميم تنبيه مدخل برزقه مقتل أى وقتان أدخل عليه فيهما

(فكنت اذا اتيت به وهو يصلي تتخني لي رواه النسائي وابن ماجه) وصححه ابن السكن وقد روى  
 بلفظ سبع مكان تتخني من طريق أخرى ضعيفة والحديث دليل على ان التخنين غير مبطل للصلاة  
 وقد ذهب اليه الشافعي عملا بهذا الحديث وقال غيره الحديث فيه اضطراب ولكن قد سمعت أن  
 رواية تتخني قد صححها ابن السكن ورواية سبع ضعيفة ولا يتم دعوى الاضطراب اذا لا يكون  
 الاضطراب الا بين الاحاديث الصحيحة كما عرف في علوم الحديث ولو ثبت الحديث بشان معال كان  
 الجمع بينهم ما به صلى الله عليه وآله وسلم كان نارة بسج ونارة يتخني صحيحا ﴿ (وعن ابن عمر)  
 رضى الله عنه (قال قلت لبلال كيف رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم) أى على  
 الانصار كما دل له السياق (حين يسلمون عليه وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه أخرجه أبو  
 داود والترمذي وصححه) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث انه خرج  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبا يصلي فيه فخافت الانصار وسلموا عليه فقلت لبلال كيف  
 رأيت الحديث ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر انه سأل صهيبا عن ذلك  
 بدل بلال وذ كر الترمذي ان الحديثين صحيحان جميعا والحديث يدل على انه اذا سلم أحد على المصلي  
 رد عليه السلام بالاشارة دون النطق وقد أخرج مسلم عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم بعثته لحاجة قال ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار الى قلما فرغ دعائي وقال انك سلمت  
 فاعتذر اليه بعد الرد بالاشارة وحديث ابن مسعود انه سلم عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي  
 فلم يرد عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولا ذكر الاشارة بل قال له بعد فرأه من الصلاة ان في الصلاة  
 شعلا الا انه قد ذكر البيهقي في حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم أو ما له برأسه وقد اختلف العلماء  
 في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي على أقوال منها أن يرد بالاشارة كما أفاده هذا  
 الحديث وهذا هو أقرب الأقوال للدليل وما عداه لم يأت به دليل وأما كيفية الاشارة ففي المسند  
 من حديث صهيب قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد  
 على اشارة قال الراوى لا أعلمه الا قال اشارة باصبعه وفي حديث ابن عمر في وصفه لرد صلى الله  
 عليه وآله وسلم على الانصار انه قال هكذا وبسط جعفر بن عون الراوى عن ابن عمر كفه وجعل بطنه  
 أسفل وجعل ظهره الى فوق فتحصل من هذا انه يجيب المصلي بالاشارة اما برأسه أو يده أو باصبعه  
 والظاهر انه واجب لان الرد بالقول واجب وقد تعذر في الصلاة فبقي الرد بأي ممكن وقد أمكن  
 الاشارة وجعله الشارح رد او سماء الصحابة رد او دخل تحت قوله تعالى أو ردوها أو ما حديث أبي  
 هريرة انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من أشار في الصلاة اشارة تفهم منه فليعد صلاته ذكره  
 الدارقطني فهو حديث باطل لانه من رواية أبي غطفان عن أبي هريرة وهو رجل مجهول ﴿ (وعن  
 أبي قتادة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو حامل أمامة) بضم  
 الهمزة (بنت زينب) هي أمها وهي زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبوها أبو  
 العاص بن الربيع (فاذا سجد وضعها واذا قام جلسها متفق عليه) ﴿ (ولمسلم) زيادة (وهو يؤم  
 الناس في المسجد) في قوله كان يصلي ما يدل على ان هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقا لان هذا  
 الجمل لا مامة وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة لا غير والحديث دليل على ان جل المصلي  
 في الصلاة حيوانا آدميا أو غيره لا يضر بصلاته سواء كان لضربة أو غيرها سواء كان في صلاة

فريضة أو غيرها وسواء كان منفرداً أو اماماً وقد صرح في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اماماً فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأولى ومن قال إن ذلك فعل كثير يطل الصلاة ويقسدها فقد خالف الدليل وأتى بما ليس اليه للدليل سبيل \* (لطيفة) \* سئل قاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى عن حمل العمامة الساquate عن الرأس في الصلاة هل يجوز ذلك أم لا فأجاب قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمل إمامة في الصلاة وهي ابنه ثلاث سنين فما ظنك بحمل العمامة وهي أخف منها أقطعاً انتهى وفي الحديث دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم وأنه الأصل ما لم تظهر النجاسة وإن الأفعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحملها ويضعها وقد ذهب إليه الشافعي ومنع غيره من ذلك وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدة وكما دعاوى بغير برهان واضح وقد أطال ابن دقيق العبد القول في هذا في شرح العمدة وزاده السيد أيضاً في حواشيه \* (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا الأسودين في الصلاة الحمية والعقرب أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) وله شواهد كثيرة والأسودان اسم يطلق على الحمية والعقرب على أي لون كان كما يفيد كلام أمية اللغة ولا يتوهم أنه خاص بذى اللون الأسود منهما وهو دليل على وجوب قتلهم ما في الصلاة أذ هو الأصل في الأمر وقيل أنه للنبد وهو دليل على أن الفعل الذي لا يتم قتلهم إلا به لا يبطل الصلاة وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قيا على سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة وتعرض وهو يصلي كإفاد الغريق ونحوه فإنه يخرج لذلك من صلاته وفيه لغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل والحديث حجة للقول الأول

\*(باب ستر المصلي)\*

\*(عن أبي جهيم) بضم الجيم مصغر جهيم هو عبد الله بن جهيم وقيل ابن الحرث بن الصمة الأنصاري له حديثان اتفق الشيخان على إخراجهما هذا أحدهما والآخري في السلام على من يبول وقيل راوى حديث البول رجل آخر وإنما اثنان (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الأثم) لفظ من الأثم ليس من ألتناط البخاري ولا مسلم بل قال المصنف في فتح الباري أنها لا توجد في البخاري إلا عند بعض رواة يعني الكشميهني وقد ح فيه بأنه ليس من أهل العلم قال وقد عيب على الطبري نسبته إلى البخاري في كتابه الأحكام وكذا عيب على صاحب العمدة نسبته إلى الشيخين معاً انتهى فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة (لكن أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه متعق عليه واللفظ للبخاري) وليس فيه ذكر أربعين (ووقع في الزرار) أي من حديث أبي جهيم (من وجه آخر) أي من طريق رجالها غير رجال المتفق عليه (أربعين خيراً) أي عاماً اطلاقاً الخريف على العام من اطلاق الجزاء على الكل والحديث دليل على تحريم المرور بين يدي المصلي أي ما بين موضع جهته في سجوده وقدميه وقيل غير هذا وهو عام في كل مصل فريضاً ونفلًا وسواء كان اماماً أو منفرداً وظاهر الوعيد يختص بالمار لا لمن وقف عامداً مثلاً بين يدي

قوله وتأولوا الخ هكذا يحفظ مؤلفه حفظه الله ولعله عطف على محمدوف من الكلام اختصاراً والأصل وقال قوم بالبطلان وتأولوا الخ وحرر رأسه ٨ كنبه

مصححه

المصلي أو قعداً ورقد ولكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المارّة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك عن ستره المصلي فقال مثل مؤخرة) يضم الميم وهمزة ساكنة و كسر الخاء المجهمة وفيها لغات آخر (الرجل) هو العود الذي في آخر الرجل (أخرجه مسلم) وفي الحديث نذّب للمصلي الى اتخاذ ستره وانه يكفيه مثل مؤخرة الرجل وهي قدر ثلثي ذراع ويحصل بأى شيء أقامه بين يديه قال أهل العلم والحكمة في الستر كف البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقربه وأخذ من هذا أنه لا يكفي الخط بين يدي المصلي وان كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود الا انه ضعيف ومضطرب (١) وقد أخذ به الامام أحمد بن حنبل فقال يكفي الخط وينبغي له أن يدنو من الستر ولا يزيد ما ينسبه وبينهما على ثلاثة أذرع فان لم يجد عصا ونحوها جع اجاراً أو تراباً ومناعه قال النووي استحب أهل العلم الدنو من الستر بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفة وفيه ورد الامر بالدنو منها (٢) وبيان الحكمة في اتخاذها وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنيفة عن فروع اذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته ويأتى في الحديث ما يفيد ذلك والقول بان أقل الستره مثل مؤخرة الرجل رده الحديث الآتي (وعن سبرة) بفتح السين وسكون الباء هو أبو ثرية يضم الشاء وفتح الراء وتشديد الباء وهو سبرة (بن معبد الجهني) سكن المدينة وعداده في المصريين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسترا أحدكم في الصلاة ولو بسهم أخرجه الحاكم) فيه الامر بالستره ووجه الجاهل على النذّب وعرفت أن فائدة اتخاذها انه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي وفي قوله ولو بسهم ما يفيد أنها تجزئ الستره غلظت أودقت وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرجل كما قيل قالوا والخيار أن يجعل الستره عن يمينه أو شماله ولا يصعد اليها (وعن أبي ذر) بفتح الذال المجهمة وتشديد الراء هو جندب بن جندب يضم الجيم فنون وبعد الاندال مهملة (الغفاري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع صلاة الرجل المسلم) أى يفسدها أو يقلل ثوابها (اذ لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل) أى مثلاً والافقد جزء السهم كما عرفت (المرأة) هو فاعل يقطع أى مرور المرأة (والجاء والكلب الاسود الحديث) أى أتم الحديث وتماهه قلت فيقال الاسود من الاجر من الاصفر من الابيض قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان (وفيه الكلب الاسود شيطان) الجارية تعلق بمقدراً وقال (أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً والحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا ستره له مرور هذه المذكورات وظاهر القطع الابطال وقد اختلف العلماء في العمل بذلك فقال قوم يقطعها المرأة والكلب الاسود دون الجارية الحديث ورد في ذلك عن ابن عباس انه مر بين يدي الصنف على حمار والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم بعد الصلاة ولا أمر أصحابه باعادتها أخرجه الشيخان فجعلوه مخصصاً لما هنا وقال أحمد يقطعها الكلب الاسود قال وفي نفسه من المرأة والجارية أى ما الجارية الحديث ابن عباس وأما المرأة فلحديث عائشة عند البخاري انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وهي معترضة بين يديه فاذا سجد

١ أو باقى للمصنف تحسينه ورد  
قول من قال انه مضطرب  
هـ منه

٢ وسألتني من فيه صلى الله عليه  
وسلم ما يؤيد ما قاله هـ منه

غمر رجلها فكشفتهما فإذا قام بسطهما فلو كانت الصلاة يقطعها امرؤ والمرأة لقطعها اضطجاعها بين  
 يديه وذهب الوجه والى أنه لا يقطعها شيء وتأولوا الحديث بأن المراد بالقطع نقص الاجر لا الإبطال  
 قالوا اشغله القلب بهذه الاشياء ومنهم من قال هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد لا تقي  
 لا يقطع الصلاة شيء وقد ورد أنه يقطع الصلاة اليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير وهو ضعيف  
 أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وضعفه (وله) أي لمسلم (عن أبي هريرة نحوه) أي نحو  
 حديث أبي ذر (دون الكلب) كذا في نسخ بلوغ المرام ويريدان لفظة الكلب لم تذكر في حديث  
 أبي هريرة ولكن راجعت الحديث فرأيت ولفظه في مسلم عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب وبقي من ذلك مثل مؤخره الرجل (ولأبي داود  
 والنسائي عن ابن عباس نحوه دون آخره وقيل المرأة بالخائض) ولفظ أبي داود يقطع الصلاة  
 المرأة الخائض والكلب وأخرجه النسائي وابن ماجه وقوله دون آخره يريدانه ليس في حديث  
 ابن عباس آخر حديث أبي هريرة الذي في مسلم وهو قوله وبقي من ذلك مثل مؤخره الرجل فالضمير  
 في آخره في عبارة المصنف لا آخر حديث أبي هريرة مع أنه لم يأت بلفظه ولا يصح أنه يريد دون  
 آخر حديث أبي ذر كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب ثم راجعت سنن أبي داود وإذا انظر  
 يقطع الصلاة المرأة الخائض والكلب انتهى فاحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث  
 أبي ذر وهو قوله الكلب الأسود شيطان أو دون آخر حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه والاول  
 أقرب لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لفظ حديث أبي هريرة وإن صح أن يعيد إليه الضمير  
 وإن لم يذكره حاله على الناظر والله أعلم وتفيد المرأة بالخائض يقتضي مع صحة الحديث حمل  
 المطلق على المقيد فقالوا لا يقطع الا الأسود فتعين في المرأة الخائض حمل المطلق على المقيد وفي  
 فتح الودود يحتمل أن المراد من بلغت الحيض أي البالغة فالصغيرة لا تقطع والله أعلم انتهى (وعن  
 أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم  
 إلى شيء يستتره من الناس) مما سلف تعيينه من السترة وقد رها وقد ركم يكون بينهما وبين المصلي  
 (فأراد أحد أن يجتاز) أي يمضي (بين يديه فليدفعه) ظاهره وجوباً (فإن أبي) أي عن  
 الاندفاع (فليقاتله) ظاهره كذلك (فإنما هو شيطان) تعليل للامر بقتاله أو لعدم اندفاعه  
 أولهما (متفق عليه وفي رواية) لمسلم من حديث أبي هريرة (فإن معه القرين) في القاموس  
 القرين الشيطان المقررون بالإنسان لا يفارقه وظاهر كلام المصنف أن رواية فإن معه القرين  
 متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري ووجدتها في صحيح مسلم من  
 حديث أبي هريرة والحديث دال بغيره هو أنه إذا لم يكن للمصلي سترة فليس له دفع المار بين يديه  
 وإذا كانت له سترة فدفعه قال القرطبي بالإشارة ولطيف المنع فإن لم يمنع عن الاندفاع فأنه أي دفعه  
 دفعاً أشد من الأول قال وأجمعوا أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لخالفه ذلك قاعدة الصلاة من  
 الاقبال عليها والاستغلال بها والخشوع هذا كلامه وأطلق جماعة أن له قتاله حقيقة وهو ظاهر  
 اللفظ ويؤيده فعل أبي سعيد راوى الحديث مع الشاب الذي أراد أن يجتاز بين يديه وهو يصلي كما  
 في البخاري وفيه فدفعه أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساعداً إلا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه  
 أبو سعيد أشد من الأول والحديث وقيل يرد به بأهمل الوجهه فإن أبي فباشد ولو أدى إلى قتله فإن



قوله فلا شيء عليه لان الشارع أباح قتله والامر في الحديث وان كان ظاهره الإيجاب لكن قال النووي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرحوا بأنه مندوب واحسن قال المصنف قد صرح بوجوبه أهل الظاهر وفي قوله فأنما هو شيطان تعليل بأن فعله فعل الشيطان في ارادة التشويش على المصلي وفيه دلالة على جواز اطلاق لفظ الشيطان على الانسان الذي يريد افساد صلاة المصلي وقتنته في دينه كما قال تعالى شياطين الانس والجن وقيل المراد ان الحامل له على ذلك شيطان ويدل له رواية مسلم فان معه القرين قبل الحكمة المقتضية للامر بالدفع دفع الاثم عن المار وقيل دفع الخلل الواقع بالمرور في الصلاة وهذا الأرجح ولو قيل انه لهما معالما بعد فقد أخرج أبو نعيم عن عمرو لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى الا الى شيء يستره من الناس وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المروري بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته ولها ما حكاهم الرفع الا أنه في الاول فيمن لم يتخذ سترة والثاني مطلق فيحمل عليه وأما من اتخذ السترة فلا ينقص لصلاته بمرور المار لانه قد صرح الحديث انه مع اتخاذه السترة لا يضره مرور من مر فأمره لدفعه عن المار لعل وجهه انكار المنكر على المار لتعديده ما نها عنه الشارع ولذا يقدم الاخف على الاغلظ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع عصا فان لم يكن في سنن أبي داود فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره من مر بين يديه أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم) وهو ابن الصلاح (انه مضطرب) فانه أوردته مثالا للمضطرب (بل هو حسن) ونازعه المصنف في التكت وقد صححه أحمد وابن المديني وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة لم نجد شيئا أشد به هذا الحديث ولم يجئ الامن هذا الوجه وكان اسمعيل بن أمية اذا حدث بهذا الحديث يقول هل عندكم شيء تشدون به وقد أشار الشافعي الى ضعفه وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى والحديث دليل على ان السترة تجزئ بأي شيء كانت وفي مختصر السنن قال ابن عيينة رأيت شريكا صلى لنا في جنازة العصر فوضع قلنسوته بين يديه وفي الصحيحين من رواية ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعرض راحلته فيصلي اليها وقد تقدم انه أي المصلي اذا لم يجد جمع ترابا أو حجرا أو اختار أجود من حنبل ان يكون الخط كالهلل وفي قوله لا يضره شيء ما يدل انه يضره اذا لم يفعل اما بنقصان من صلاته أو بابطالها على ما ذكرناه يقطع الصلاة اذ في المار بالقطع الخلاف الذي تقدم وهذا فيما اذا كان المصلي اماما أو منفردا الا اذا كان مؤتمرا فان الامام سترة له أو سترة سترة له وقد يوجب له البخاري وأبو داود وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث أنس مر فوعا سترة الامام سترة لمن خلفه وان كان فيه ضعف والحديث عام في الامر باتخاذ السترة في القضاء وغيره فقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى الى جدار جعل بينه وبينه قدر عمر الشاة ولم يكن يتباعده منه بل أمر بالقرب من السترة وكان اذا صلى الى عمود أو عمودا وشجرة جعله على جانبه الايمن أو الايسر ولم يصمد له صمد او كان يركب الخربة في السفراء والعزرة فيصلي اليها فتكون مسترته وكان يعرض راحلته فيصلي اليها وقاس الشافعية على ذلك بسط المصلي نحو سجادة يجامع اشعار المار بأنه في صلاة وهو صحيح (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيئا وادروا ما استطعتم) وفي نسخة وادروا ما استطعتم  
(أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف) في مختصر المنذري في أسناده مجالد وهو أبو سعيد بن عمير  
الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد أخرجه مسلم حديثا مقرونا بغيره من أصحاب  
الشعبي وأخرج نحوه أيضا الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة والطبراني من حديث جابر  
وفي أسناده ضعف وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر وفيه أنه يقطع صلاة من ليس له سترة  
المرأة والحمار والكلب الأسود ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيه مما فاقيل المراد  
بالقطع نقص الصلاة وعدم القطع عدم البطلان وقيل هذا ناسخ لذل وهذا ضعيف لأنه  
لا نسخ مع إمكان الجمع ولأنه لا يتم النسخ إلا بعرفه التاريخ ولا يعلم هنا المتقدم من التأخر على أنه  
لولا هذا الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح وحديث أبي ذر راجح لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث  
أبي سعيد في سنده ضعف

\* (باب الحش على الخشوع في الصلاة) \*

في القاموس الخشوع الخضوع أو قريب من الخضوع أو هو في البدن والخشوع في الصوت  
والبصر والسكون والتذلل وفي البدر التمام الخضوع تارة يكون في القلب وتارة يكون من قبل  
البدن كالسكون وقيل لا بد من اعتبارهما حكاه الرازي في تفسيره ويدل على أنه من عمل القلب  
حديث علي كرم الله وجهه الخشوع في القلب أخرجه الحاكم قلت ويدل له حديث لو خشع  
قلب هذا خشعت جوارحه وحديث وأعوذ بك من قلب لا يخشع وقد اختلف في وجوبه في  
الصلاة فالجمهور على عدم وجوبه وقد أطل الغزالي في الإحياء الكلام في ذلك وذكر أدلة وجوبه  
وادعى النووي الإجماع على عدم وجوبه ﴿عن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هذا الخبر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأت بلفظه  
الذي أفاد النهي لكن هذا حكم الرفع (ان يصلي الرجل) ومثله المرأة (مختصرا) من  
الاختصار وهو منتصب على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل (متفق عليه واللفظ لمسلم)  
وفسره المصنف أيضا بقوله (ومعناه ان يجعل يده اليمنى أو اليسرى (على خاصرته) كذلك أي  
الخاصرة اليمنى أو اليسرى أو هما معا عليهما الآن تفسيره بما ذكره يعارضه ما في القاموس من  
قوله وفي الحديث المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور أي المصلون بالليل فإذا تعبوا  
وضعوا أيديهم على خواصرهم انتهى إلا أني لم أجدهم الحديث مخرجا فان صح فالجمع بينهما وبين  
حديث الكتاب ان يتوجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب كما يفيد قوله في تفسيره فإذا تعبوا  
ولكن تفسير النهاية يخالفه فإنه قال أراد انهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكئون عليها وفي  
القاموس الخاصة الشاكلة وما بين (٣) الحرقفة والقصري وفسر الحرقفة بعظم الحجة أي رأس  
الورك وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر وقيل الاختصار في الصلاة هو ان يأخذ  
بيده عصا يتوكأ عليها وقيل ان يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وقيل أن يحذف من  
الصلاة فلا يدق قيسامها وركوعها وسجودها وحدها والحكمة في النهي عنه بينها قوله (وفي  
البخاري عن عائشة ان ذلك) أي الاختصار في الصلاة (فعل اليهود في صلاتهم) وقسنا نحن

(٣) الحرقفة بضم الحاء  
وسكون الزاء وضم القاف  
ففاء وهاء كذا في القاموس  
مضبوطا بالقلم اهـ

التشبه بهم في جميع أحوالهم وهذا وجه حكمته النهي لما قيل أنه فعل الشيطان أو أن ابليس أهبط من الجنة كذلك أو أنه فعل المتكبرين لأن هذه علل تخمينية وما ورد منصوصاً أي عن الصحابي هو العمدة لأنه أعرف بسبب الحديث ويحتمل أنه مر فوع وما ورد في الصحيح مقدم على غيره لورود هذه الأشياء أثرًا وفي ذكر المصنف للحديث في باب الخشوع ما يشعر بأن العلة في النهي عن الاختصار أنه ينافي الخشوع ﴿وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا قَدِمَ الْعِشَاءَ مَدَّ وَكَسَمَاءَ طَعَامِ الْعِشَاءِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (فَابِدُؤَابَهُ) أَي بِأَكْلِهِ (قَبْلَ أَنْ تَصْلُوا الْمَغْرِبَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ وَرَدَ بِاطِّبَاقٍ لَفْظُ الصَّلَاةِ قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ فِيحْتَمِلُ الْمَطْلُوعُ عَلَى الْمُقِيدِ وَوَرَدَ بِلَفْظِ إِذَا وَضَعَ الْعِشَاءَ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ فَلَا يَقْعِدُ بِهِ لِمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ حَكْمِ الْخُلَاصِ الْمُوَافِقِ لَا يَقْتَضِي تَقْيِيدًا وَلَا تَخْصِصًا وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى إِيْجَابِ تَقْدِيمِ أَكْلِ الْعِشَاءِ إِذَا حَضَرَ عَلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْجَهْوُ رَجُلُهُ عَلَى النَّدْبِ وَقَالَتِ الظَّاهِرَةُ بَلْ يَجِبُ فَلَوْ قَدِمَ الصَّلَاةُ لَبَطَلَتْ عَمَّا بَظَاهِرِ الْأَمْرِ ثُمَّ أَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يَقْدَمُ الْعِشَاءُ مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الطَّعَامِ أَوْ لَا وَسِوَاهُ خَشْيَ فُسَادِ الطَّعَامِ أَوْ لَا وَسِوَاهُ كَانَ خَفِيفًا أَوْ لَا وَفِي مَعْنَى الْحَدِيثِ تَفَاصِيلُ أُخَرُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ بَلْ تَتَّبِعُوا عَلَيْهِ لِلْمَرَّةِ بِتَقْدِيمِ الطَّعَامِ فَقَالُوا هِيَ تَشْوِيشُ الْخَاطِرِ بِحُضُورِ الطَّعَامِ وَهُوَ يَقْضِي إِلَى تَرْكِ الْخُشُوعِ وَهِيَ عَلَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْأَمَّا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فَأَنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ مَا كَانَا يَأْكُلَانِ طَعَامًا فِي التَّسْوِيسِ فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يَقِيمَ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا تَعْجَلْ لَا تَقُومُ وَفِي أَنْفُسِهِمْ نَامَنَهُ شَيْءٌ وَفِي رِوَايَةٍ لثَلَاثٍ يُعْرَضُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا وَلَهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ الْعِشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَذْهَبُ النَّفْسُ الْوَأَمَةُ فِي هَذِهِ الْأَمْرِ أَشَارَةً إِلَى التَّعْلِيلِ ثُمَّ هَذَا إِنْ كَانَ الْوَقْتُ مُوسِعًا وَاخْتَلَفُوا إِذَا تَضَيَّقَ بِحَيْثُ لَوْ قَدِمَ أَكْلُ الْعِشَاءِ خَرَجَ الْوَقْتُ فَقِيلَ يَلْقَى الْأَكْلَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ مُحَافَظَةً عَلَى تَحْصِيلِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ قِيلَ وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَقِيلَ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ مُحَافَظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْوَقْتِ وَهُوَ قَوْلُ الْجَهْوِ وَمِنْ الْعُلَمَاءِ فِيهِ أَنْ حُصُولَ الطَّعَامِ عَذْرٌ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهَا وَعِنْدَ غَيْرِهِ قِيلَ وَفِي قَوْلِهِ فَابِدُؤَابَهُ مَا يَشْعُرُ بِهِ إِذَا كَانَ حُضُورُ الصَّلَاةِ وَهُوَ يَأْكُلُ فَلَا يَتِمَادِي فِيهِ وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍاءَ أَنَّهُ إِذَا حَضَرَ عِشَاءً وَسَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَقُمْ حَتَّى يَقْرَعَ مِنْ طَعَامِهِ وَقَدْ قَسَّ عَلَى الطَّعَامِ غَيْرَهُ مَا يَحْصُلُ بِتَأْخِيرِهِ تَشْوِيشُ الْخَاطِرِ وَالْأَوَّلَى الْبِدَاةُ بِهِ ﴿وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَيْ دَخَلَ فِيهَا (فَلَا يَمْسَحُ الْخُصْيَ) أَي مِنْ جِهَتِهِ أَوْ مِنْ مَحَلِّ سَجُودِهِ (فَإِنَّ الزَّجْعَةَ تَوَاجَهُمْ رَوَاهُ الْحَنَسَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَزَادَ أَحَدُ) فِي رِوَايَتِهِ (وَاحِدَةً أَوْ دَعَى) فِي هَذَا النُّقْلِ قُلْتُ لِأَنَّهُ يَفْهَمُ أَنَّهُ زَادَ أَحَدُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي سَأَلَهُ الْمَصْنُفَ وَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَمْسَحُ وَاحِدَةً أَوْ دَعَى وَهُوَ غَيْرُ مَرَادٍ وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَحَدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلَتْهُ عَنْ مَسْحِ الْخُصَاةِ فَقَالَ وَاحِدَةً أَوْ دَعَى أَيِ امْسَحْ وَاحِدَةً أَوْ تَرَكَ الْمَسْحَ فَاخْتَصَرَ الْمَصْنُفُ أَخْلَ بِالْمَعْنَى وَكَانَتْ تَكُلُّ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ عَلَى لَفْظِهِ لَمْ يَعْرِفْهُ وَلَوْ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ الْأَذْنَ بِمَسْحَةٍ وَاحِدَةٍ لَكَانَ وَاضِحًا وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنْ مَسْحِ الْخُصَاةِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ لِأَقْبَلِهِ وَالْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَشْغَلُ بِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّقْيِيدُ بِالْخُصْيِ أَوْ التَّرَابِ

كما في رواية الغالب ولا يدل على نفيه عما عداه قيل والعلة في النهي المحافظة على الخشوع كما يفيد سياق المصنف للحديث في هذا الباب ولثلاث أكثر العمل في الصلاة وقد نص الشارع على العلة بقوله فإن الرحمة تواجهه أي تكون تلقاء وجهه فلا يغير ما تعلق بوجهه من التراب والحصى ولا ما سجد عليه إلا أن يؤلمه فله ذلك ثم النهي ظاهر في التحريم (وفي الصحيح) أي المتفق عليه (عن معيقب) بضم الميم وفتح العين ابن أبي فاطمة الدوسي شهيد براء وكان أسلم قد عيا بمكة وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية وأقام بها حتى قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستعمله أبو بكر وعمر على بيت المال مات سنة أربعين وقيل في آخر خلافة عثمان (نحوه) أي نحو حديث أبي ذر ولفظه لا تسمع الحصى وأنت تصلي فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة لتسوية الحصى (بغير تعليل) أي ليس فيه من الرحمة تواجهه ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس﴾ بالخاء المعجمة فتاء فسین هو الاختلاس أي غفلة (يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري) قال الطيبي سمي اختلاسا لأن المصلي يقبل على ربه تعالى ويرتد الشيطان فوات ذلك عليه فإذا التفت استلبه ذلك وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة وجه الجمهور على ذلك إذا كان الالتفات لا يبلغ الاستدبار للقبلة بصدره أو عنقه كله والا كان مبطلا للصلاة وسبب لكراهة نقصان الخشوع كما أفاده إيراد المصنف للحديث في هذا الباب ولترك استقبال القبلة تبعض البدن أو لماسية من الاعراض عن التوجه إلى الله تعالى كما أفاده ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي ذر لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف أخرجه أبو داود والنسائي (ولترمذي) أي عن عائشة وصححه (أيالك) بكسر الكاف لأنه خطاب لمؤنث (والالتفات) بالنصب لأنه محذوم منه (في الصلاة فانه هلكة) لاختلاله بافضل العبادات وأي هلكة أعظم من هلكة الدين (فان كان لابد) من الالتفات (ففي التطوع) قيل والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة والافقد ثبت أن أبا بكر التفت بحجبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الظهر والتفت النائم بخروجه صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته حيث أشار إليهم ولولم يلتفتوا ما علموا بخروجه ولا اشارته وأقرهم على ذلك ﴿وعن أنس﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه) وفي رواية في البخاري فان ربه بينه وبين القبلة والمراد من المناجاة اقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان (فلا يصقن بين يديه ولا عن يمينه) قد علل في حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكا (ولكن عن شماله تحت قدمه متفق عليه وفي رواية أو تحت قدمه) الحديث نهى عن البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين إذا كان العبد في الصلاة وقد ورد النهي مطلقا عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحتمها وقال إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم من قبل وجهه ولا عن يمينه وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى متفق عليه (١) وقد جزم النووي في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أو غيره وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي إلا أن غيره من الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقا في مسجد وغيره ولمصل وغيره ففي صحيح ابن

(١) قوله وقد جزم النووي الخ كذا بأصله وعبرة القسطلاني وقد جزم النووي بالمنع منه في الجهة اليمنى داخل الصلاة الخ اه معجمه

خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً عن ثقل بجاء القبلة جاء يوم القيامة وتفسله بين  
عينيه وابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة  
وهي في وجهه وأخرج أبو داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً أم قوماً فبصق  
في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي لكم ومثل البصاق إلى القبلة  
البصاق عن اليمين فإنه منهي عنه مطلقاً أيضاً وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق  
عن يمينه وليس في الصلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت علي عيني مذأملت وعن عمر بن عبد  
العزير أنه نهى عنه أيضاً وقد أُرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى أي جهة يبصق فقال عن شماله  
تحت قدمه فيين الجهة أنها جهة الشمال والمحمل أنه تحت القدم وورد في حديث أنس عند  
أحمد ومسلم بعد قوله ولكن عن يساره وتحت قدمه زيادة ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه وورد  
بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا وقوله أو تحت قدمه خاص بمن ليس في المسجد وأما إذا  
كان فيه ففي توبه الحديث البصاق في المسجد خطيئة إلا أنه قد يقال المراد بالبصاق إلى جهة القبلة  
أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم أو عن شماله لأنه قد أذن فيه الشارع ولا ياذن في خطيئة  
هذا وقد سمعت أنه علل صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن البصاق عن اليمين بأن عن يمينه ملكا  
فأورد سؤال وهو أن على الشمال أيضاً ملكا وهو كاتب السيات وأجيب بأنه اختص بذلك  
ملك اليمين تخصصاً له وتثريفاً وإكراماً وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات  
البدنية فلا دخل لكاتب السيات فيها واستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث  
حذيفة موقوفاً في هذا الحديث ولا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني من  
حديث أبي أمامة في هذا الحديث فإنه يقوم بين يدي الله وملك عن يمينه وقرينه عن يساره وإذا  
ثبت هذا فالثقل يقع على القرين وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ بحيث لا يصيبه شيء  
من ذلك وأنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (قال كان  
قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء الستر الرقيق وقيل الصفيق من صوف ذي ألوان قال في  
القاموس ثوب صفيق ضد سخيف وقال ثوب سخيف رقيق الغزل (لعائشة سترت به جانب بيتها  
فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أزيل عناقرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض) بفتح  
الهاء وكسر الراء (في في صلاتي رواه البخاري) في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي  
صلاته مما في منزله أو في محل صلاته ولا دليل فيه على بطلان الصلاة لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه  
وآله وسلم أعادها ومثله قوله (واتفقاً) أي الشيخان (على حديثها) أي حديث عائشة قال ضمير  
لها وقد تقدم في كلام المصنف ذكرها (في قصة أنجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر  
الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة كساء غليظ لا علم فيه (أبي جهم) بفتح الجيم  
وسكون الهاء هو عامر بن حذيفة (وفيه) ولفظ الحديث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم صلى في خيصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال اذهبوا بخيصة  
هذه إلى أبي جهم واتنوني بانجانية أي جهم فإنها ألهمتني آتفاعن صلاتي هذا لفظ البخاري  
وعبارة المصنف تفهم أن ضمير (فإنها) للانجانية ومنه تعرف أنه كان الأولى أن يقول قصة  
خيصة أبي جهم فإنها أي الخيصة وكانت ذات أعلام أهداها له صلى الله عليه وآله وسلم أبو جهم

(ألهتني عن صلاتي) وذلك أن أباجهم أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خيصة لها أعلام  
 كما روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت أهدى أبوجهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم خيصة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردى هذه الخيصة إلى أبي جههم وفي  
 رواية عنها كنت أنظر إلى عابها وأنا في الصلاة فأخاف أن يفتن قال ابن بطال اغتاطب منه ثوبا  
 غيرها ليعلم أنه لم يرد عليه هديته استخفا فابه وفي الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة  
 من النقوش ونحوها مما يشغل القلب وفيه مبادرته صلى الله عليه وآله وسلم إلى صيانة الصلاة  
 عما يلهي وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها قال الطيبي فيه إذا كان للصلاة والاشياء الظاهرة  
 تأثير في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية فضلا عما دونها وفيه كراهة الصلاة على المفارش  
 والسجاد جيد المنقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينتهين) بفتح اللام وفتح الياء وسكون النون وكسر الهاء  
 (قوم يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة) أي إلى ما فوقهم مطلقا (أولا ترجع إليهم رواه  
 مسلم) قال النووي في شرح مسلم فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك وقد نقل الإجماع  
 على النهي عن ذلك والنهي يفيد تحريمه وقال ابن حزم تبطل به الصلاة قال القاضي عياض  
 واختلفوا في غير الصلاة في الدعاء فكرهه قوم وجوزوه الأكثر (وله) أي لمسلم (عن عائشة  
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام) تقدم الكلام في  
 ذلك الآن هذا يفيد أن إتيان الصلاة في موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنقل والفرش  
 وللبائع وغيره والذي تقدم أخص من هذا (ولا) أي لا صلاة (وهو) أي المصلي (يدافعه  
 الأخبثان) البول والغائط ويلحق به ما مدافعة الریح فهذا مع المدافعة وأما إذا كان يجدف  
 نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلا نهى عن الصلاة معه ومع المدافعة هي مكروهة قليل  
 تنزيها للنقصان الخشوع فلو خشى خروج الوقت أن قدم التبرزوا وخرج الأخبثين قدم الصلاة  
 وهي صحيحة مكروهة كذا قال النووي ويحب أعادتها وعن الظاهرية أنها باطلة (وعن أبي  
 هريرة) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التثاؤب من الشيطان) لأنه  
 يسد عن الامتلاء والكسل وهما مما يحبه الشيطان فكأن التثاؤب منه (فإذا تثاؤب أحدكم  
 فليكظم) أي يغمض عينه (ما استطاع) رواه مسلم والترمذي وزاد (الترمذي) (في الصلاة)  
 فقيدها الأمر بالكظم في الصلاة ولا ينافي النهي عن تلك الحالة مطلقا لموافقة المطلق المقيد في  
 الحكم وهذه الزيادة هي في البخاري أيضا وفيه بعده ولا يقلها فإتمام ذلك من الشيطان يحد  
 منه وكل هذا مما ينافي الخشوع وينبغي أن يضع يده على فيه لحديث إذا تثاؤب أحدكم فليضع يده  
 على فيه فإن الشيطان يدخل مع التثاؤب أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم لكن ليس في هذا  
 الحديث ذكر الصلاة

#### \* (باب المساجد) \*

جمع مسجد بفتح العين وكسرها فان أريد به المكان المخصوص فهو بكسر العين لا غير وان أريد  
 به موضع السجود وهو موضع وقوع الجبهة في الأرض فإنه بالفتح لا غير وفي فضائل المساجد

أحاديث واسعة وانها أحب البقاع الى الله تعالى وان من بنى لله مسجداً من مال حلال بنى الله له  
 بيتاً في الجنة وأحاديثها في مجمع الزوائد وغيره (عن عائشة) رضى الله عنها (قالت أمر رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور) يحتمل ان المراد بها البيوت وهي المنازل بناءً  
 على انه يطلق عليها لفظ الدار ويحتمل ان يراد بها المحال التي بنيت فيها الدور قال في القاموس  
 الدار المحل يجمع البناء والعروة والبلد ومدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموضع القبيلة  
 انتهى وكلام شرح السنة يلا ثم ما ذكر (وان تنظف) عن الأقدار (وتطيب رواء أجد وأبو  
 داود والترمذي وصححه إرساله) والتنظيف بالبخور ونحوه والامر للنسب لقوله أينما أدر كنت  
 الصلاة فصل أخرجه مسلم ونحوه عند غيره قليل وهي على إرادة المعنى الاول بالدور ففي الحديث  
 دليل على أن المساجد شرطها قصد التسييل ولو كان يتم مسجداً بالتسمية لخرجت تلك الأماكن  
 التي اتخذت في المساكن عن ملك أهلها وفي شرح السنة ان المراد بالمحال التي فيها الدور ومنه  
 سار يكمد دار الفاسقين لانهم كانوا يسهون المحلة التي اجتمعت فيها القبيلة داراً قال سفيان  
 بناء المساجد في الدور يعني القبائل (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم قاتل الله اليهود) أي لعن كما جاء في رواية وقيل معناها قتلهم وأهلكهم (اتخذوا  
 قبوراً أنبياءهم مساجد متفق عليه) وفي مسلم عن عائشة قالت ان أم حبيبة وأم سلمة ذكرا  
 كنيسة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأياها بالحبيشة فيها تصاورير فقال ان أولئك اذا كان  
 فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك التصاور أولئك شرار الخلق  
 عند الله يوم القيامة واتخذوا القبور مساجد أعم من ان يكون معنى الصلاة اليها أو بمعنى الصلاة  
 عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها ولا عليها قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً  
 في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا تعظيم له ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد  
 قال السيد في الشرح قلت قوله لا لتعظيم له يقال اتخذ المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له  
 ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر والطاهر ان العلة سد الذريعة والبعد  
 عن التشبه بعبدة الاوثان التي تعظم الجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في اتفاق المال  
 في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولانه سبب لا يقاد السرج عليها الملعون فاعله  
 ومفاسد ما ينشأ على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر وقد أخرج أبو داود والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور  
 والمتخذين عليها المساجد والسرج انتهى وقد حققه السيد في رسالة مستقلة (وزاد مسلم  
 والنسائي) زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله اليهود وقد استشكل ذلك لان النصارى  
 ليس لهم الاعيسى عليه السلام اذ لا نبي بينه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو حي في السماء  
 وأجيب بأنه كان فيهم أنبياء غير مرسلين كالحواريين ومرمى في قول أو ان المراد من قوله أنبياءهم  
 المجموع من اليهود والنصارى والمراد الانبياء وكبار أتباعهم واكتفى بذلك الانبياء ويؤيد ذلك  
 قوله في رواية مسلم كانوا يتخذون قبوراً أنبياءهم وصالحهم مساجد ولهذا لما أقر النصارى كما  
 في قوله (ولهما) أي البخارى ومسلم (من حديث عائشة كانوا اذا مات فيهم) أي في النصارى  
 قال (الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وفيه أولئك شرار الخلق) اسم الإشارة عائداً الى

(١) وقد تقدم في شرح  
حديث الاعرابي الذي يال  
في المسجد نحوه اه أبو  
النصر

الفرقيين وكفى بهذما ولما أفرد اليهود كما في حديث أبي هريرة قال أنبياءهم وأحسن من  
هذا ان يقال أنبياء اليهود أنبياء للنصارى لان النصارى مأمورون بالاعتقاد بكل رسول فرسل  
بى اسرائيل يسمون أنبياء في حق الفرقيين والمراد من الاعتقاد أنهم من أن يكون ابتداء أو اتباعا  
فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال بعث النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم خيلا فجاءت برجل فربطوه بسارية من سواري المسجد الحديث متفق عليه)  
الرجل هو ثمامة بن اثال صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما وليس فيه ان الربط عن أمره صلى  
الله عليه وآله وسلم ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك لان في القصة انه كان يمر به ثلاثة أيام  
ويقول ما عندك يا ثمامة الحديث وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وان كان كافرا  
وهذا يخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن المسجد لذكر الله (١) وادعاء وقد أنزل صلى  
الله عليه وآله وسلم وقد ثبت في المسجد قال الخطابي فيه جواز دخول المشرك المسجد اذا كان  
فيه حاجة مثل ان يكون له غريم في المسجد لا يخرج اليه ومثل ان يحاكم الى قاض هو في المسجد  
وقد كان الكفار يدخلون مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ويطلبون فيه الجالوس وقد أخرج  
أبو داود من حديث أبي هريرة ان اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد  
وأما قوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام فالمراد لا يمتكنون من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي  
بعث لاجلها صلى الله عليه وآله وسلم بآيات براءة الى مكة وقوله فلا يجن بعد هذا العام مشرك  
وكذلك قوله تعالى ما كان لهم أن يدخلوها الا خائفين لا يتم هذا دليل على تحريم المساجد على  
المشركين لانها نزلت في حق من استولى عليها وكانت له الحكمة والمنفعة كما وقع في سبب  
نزول الآية فانها نزلت في شأن النصارى واستيلائهم على بيت المقدس والقاء الاذى فيه  
والانزال أو انها نزلت في شأن قريش ومنعهم له صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية عن العمرة  
وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تفده الآية الكريمة وكان المصنف ساقه لبيان جواز  
دخول المشرك المسجد وهو مذهب امامه فيما عدا المسجد الحرام ﴿٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة  
(ان عمر) رضى الله عنه (مر بجحسان) بفتح الحاء وتشديد السين هو ابن ثابت شاعر رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يكنى أبا عبد الرحمن أطال ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال وتوفي  
قبل الاربعين في خلافة علي عليه السلام وقيل بل مات سنة خمس و هو ابن مائة وعشرين سنة  
(ينشد) بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين (في المسجد فلخط اليه) أي نظر اليه  
وكان حسان فهم منه نظر الانكار (فقال قد كنت أنشد وفيه) أي في المسجد (من هو خير منك)  
يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه) وقد أشار البخاري في باب بدء الخلق في هذه  
القصة ان حسان أنشد في المسجد ما أجاب به المشركين عنه صلى الله عليه وآله وسلم ففي الحديث  
دلالة على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد عارضته أحاديث كما أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذي  
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تناسد  
الاشعار في المسجد وله شواهد وجمع بينها وبين حديث الباب بان النهي محمول على تناسد اشعار  
الجاهلية واهل البطالة وما لم يكن فيه عرض صحيح والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقيل المأذون فيه  
مشرط بان لا يكون ذلك مما يشغل من في المسجد ﴿٣﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضى الله عنه



(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلا يشهد) بفتح الاء وضم الشين من نشد  
الدابة اذا طلبها (ضالة في المسجد فليقل لاردها الله عليك) عقوبة له لارتكابه في المسجد ما لا  
يجوز وظاهره أن يقوله جهرًا وأنه واجب (فإن المساجد لم تكن لهذا رواء مسلم) أي بل ثبت لذك  
الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوه والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان  
في المسجد وهل يلحق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب في المسجد قيل يلحق للعله وهي قوله  
فإن المساجد لم تكن لهذا رواء من ذهب عليه متاع فيه أو في غيره فقد في باب المسجد يسأل الخارجين  
والداخلين اليه واختلف أيضا في تعليم الصبيان القرآن في المسجد وكان المانع منعه لما فيه من رفع  
الاصوات المنهي عنه في حديث واثله جنسوا مساجدكم بمجانيتكم ومجانيتكم ورفع أصواتكم  
الحديث أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن ماجه (وعنه) أي أي هريزة رضى الله  
عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم من يبيع أو يشتري) يشتري (في المسجد  
فقلوا لا أبيع الله تجارتك رواء النسائي والترمذي وحسنه) فيه دلالة على تحريم البيع  
والشراء في المساجد وأنه يجب على من رأى ذلك فيه يقول لكل من البائع والمشتري لا أبيع الله  
تجارتك يقوله جهرًا زجرًا للفاعل لذلك والعله هي قوله المتقدم فإن المساجد لم تكن لذلك وهل  
ينعقد البيع قال الماوردي أنه ينعقد اتفاقا (وعن حكيم بن حزام) بكسر الحاء والزاي وحكيم  
صحابي كان من أشرف قريش في الجاهلية والاسلام أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة متون  
في الجاهلية وستون في الاسلام وتوفي بالمدينة سنة ٥٤ وله أربعة أولاد صحابيون كلهم عبد الله  
وخالد ويحيى وهشام (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام الحدود في المساجد ولا  
يستقاد فيها) أي يقام القود فيها (رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف) ورواه الحاكم وابن السكن  
وأحمد بن حنبل والدارقطني والبيهقي قال المصنف في التلخيص لا بأس بإسناده والحديث دليل على  
تحريم إقامة الحدود في المساجد وعلى تحريم الاستقادة (وعن عائشة رضى الله عنها قالت أصيب  
سعد) هو ابن معاذ بضم الميم وسعد هو أبو عمر والاسمي أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية وأسلم  
باسلامه بنو عبد الأشهل وسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الانصار وكان مقدما مطاعا  
شريفًا في قومه من كبار الصحابة شهد بدرًا واحداً أصيب يوم الخندق في أكله فلم يرق دمه حتى  
مات بعد شهر توفي في ذي القعدة سنة خمس من الهجرة يوم الخندق (فضرب عليه) أي نصب عليه  
(رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب) أي ليكون مكانه قريباً منه  
صلى الله عليه وآله وسلم ليعوده (منفق عليه) فيه دلالة على جواز النوم في المسجد وبقاء المريض  
فيه وإن كان جرحاً وضرب الخيمة وإن منعت من الصلاة (وعنها قالت رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يستترى وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد الحديث متفق عليه) قد بين  
في رواية البخاري أن لعبهم كان بالدرق والحراب وفي رواية لمسلم يلعبون في المسجد بالحراب وفي  
رواية للبخاري وكان يوم عيد فهدأ يدل على جواز مثل ذلك في المسجد يوم مسرة وقيل أنه منسوخ  
بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وأما السنة  
فحديث جنسوا مساجدكم بمجانيتكم وفيه وسيل سيوفكم الحديث وتعب بانه حديث ضعيف  
وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف النار يخفيتم النسخ وقد حكى أن لهم كان خارج

به ومجانيتكم وشراءكم  
كم وخصوصاً أنكم ورفع  
وانتكم وإقامة حدودكم  
وسل سيوفكم واتخذوا على  
أبوابها المطاهر وجروها  
في الجمع إذا أخرجه ابن ماجه  
عن واثله وابن عدي  
والطبراني والبيهقي وابن  
هشام وكانه يقول القائل  
فالنسخ أنه إذا نهى عن  
الخصوصية وسل السيوف  
فالأولى منه اللعب بالحراب  
وفيه بهاده على حسن خان

المسجد وعائشة كانت في المسجد وهذا امر دود بما ثبت في بعض هذا الحديث ان عمر أنكر عليهم  
 لعهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم وفي بعض الفاظه انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لعمر تعلم اليهود ان في ديننا فسحة وانى بعثت بحنيفة سمجة وكان عمر بنى على  
 الاصل في تنزيه المساجد فينبى له صلى الله عليه وآله وسلم ان التعق والتشديد ينافى قاعدة شريعة  
 صلى الله عليه وآله وسلم من التسهيل والتيسير وهذا يدفع قول الطبري انه يغتفر للجيش ما لا يغتفر  
 لغيرهم فيقر حيث ورد ويدفع قول من قال ان اللعب بالحرب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب  
 الشجعان على مواضع الحروب والاستعداد للعدو ففي ذلك من المصلحة التي تجمع عامة المسلمين  
 ويحتاج اليها في اقامة الدين فأجيز فعلها في المسجد وهذا ما انظر عائشة اليهم وهم يلعبون وهي  
 أجنبية فيه دلالة على جواز نظر المرأة الى جله الناس من دون تفصيل لافرادهم كما ينظرهم اذا  
 خرجت للصلاة في المسجد وعند الملافة في الطرقات ويأتى تحقيق هذه المسئلة في محله (وعنها)  
 أى عن عائشة (ان وليدة) الوليدة الامة (سوداء كان لها خباء) بكسر الخاء اخيمة من وبر أو غيره  
 وقيل لا يكون الامن شعر (في المسجد فكانت تاتينا فتحدث عندي الحديث متفق عليه)  
 والحديث برمته في البخاري عن عائشة ان وليدة سوداء كانت لحى من العرب فاعتقه وها فكانت  
 معهم فخرجت صبية لهم عليها وشاح أجر من سيور قالت فوضعته أو وقع منها ففرت حذية وهو ملقى  
 خسبته لما خطفته قالت فالتسوه فلم يجدوه فاتهموني به فجعلوا يفتشوني حتى فتشوا قبيلها قالت  
 والله انى لقائهم معهم اذ هرت الحذية فالقته قالت فوقع بينهم فقلت هذا الذي اتهموني به زعموا أنا  
 منه بريئة وهو ذاهو قالت فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسلمت قالت عائشة  
 فكان لها خباء في المسجد أو حفش (١) فكانت تاتيني فتحدث عندي قالت فلا تجلس عندي  
 مجلسا الا قالت ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا \* الا انه من دارة الكفر أنجاني (٣)  
 قالت عائشة قلت لها ما شأنك لا تتعدين معي مقعدا الا قلت هذا فحدثني بهذا الحديث فهذا الذي  
 أشار اليه المصنف بقوله الحديث وفي الحديث دلالة على اباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن ليس  
 له مسكن من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة وجواز ضرب الخيمة له ونحوها (وعن  
 أنس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البصاق في القاموس كغراب  
 والبصاق والبزاق ماء القم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وفي لفظ للبخاري البزاق ولمسلم  
 التفل (في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها متفق عليه) الحديث دليل على ان البصاق في  
 المسجد خطيئة والدفن يكفرها وقد عارضه ما تقدم من حديث فليصق عن يساره أو تحت قدمه  
 فان ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره قال النووي هما عمومان لكن عموم الثاني مخصوص بما اذا  
 لم يكن في المسجد ويبقى عموم الخطيئة اذا كان في المسجد من دون تخصيص وقال القاضي عياض  
 انما يكون البصاق في المسجد خطيئة اذا لم يدفنه وأما اذا أراد دفنه فلا وذهب الى هذا ائمة من أهل  
 الحديث ويدل له حديث أجدو الطبراني باسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا من تنخع في  
 المسجد فلم يدفنه فسيئة فان دفنه فسيئة فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي نذر  
 عند مسلم مرفوعا وجدت في مساوى امتي الخناعة تكون في المسجد لا تدفن وهكذا فهم السلف  
 ففي سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح انه تخنم في المسجد ليله ففسى أن يدفنها حتى

(١) الحفش بكسر الحاء  
 البيت الصغير جدا ومن  
 شعر اه قاموس

(٢) وفي نسخة نجاني  
 بالتضعيف اه

رجع الى منزله فاخذ شعله من نار ثم جاء فطابها حتى دفنوا وقال الحمد لله حيث لم يكتب على خطيئة  
 الليلة فدل على انه فهم ان الخطيئة مختصة بمن تركها وقد منا وجهها من الجمع وهو ان الخطيئة  
 حيث كان القفل عن اليمين اولى الى جهة القبلة لا اذا كان عن الشمال وتحت القدم والحديث هذا  
 مختص بذلك ومقيد به قال الجمهور والمراد من دفنهم من تراب المسجد ورملة وحصاه وقول من قال  
 ان المراد من دفنهم اخر اجها من المسجد بعيد عنه (وعنه) أي أنس رضي الله عنه (قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يتباهى) يتفاخر (الناس في المساجد) بان  
 يقول واحد مسجدي احسن من مسجدك علوا وزينة وغير ذلك (أخرج الجماعة الا الترمذي  
 وصححه ابن خزيمة) الحديث من اعلام النبوة وقوله لا تقوم الساعة قد يؤخذ منه أنه من  
 اشراطها والتباهى اما بالقول كما عرفت أو بالفعل كان يسال كل واحد في ترين مسجدده ورفعته  
 بنائه وغير ذلك وفيه دلالة مفهومة بكرة ذلك وأنه من اشراط الساعة وان الله لا يحب تشييد  
 المساجد ولا عمارتها الا بالطاعة عنه (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشديد المساجد أخرجها أبو داود وصححه ابن حبان) وتماه قال ابن  
 عباس لترخفها كما زخرت اليهود والنصارى وهو مدرج من كلام ابن عباس وكأنه فهمه من  
 الاخبار النبوية في ان هذه الامة تحذو حذو بني اسرائيل القذة بالقذوة والتشييد دفع البناء  
 وتزيينه بالتشييد وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس شاد الحائط يشيده طلاءه بالتشييد  
 وهو ما يطلى به الحائط من جص وشحوه انتهى فلم يجعل رفع البناء من مسماه وأما قوله تعالى في بيوت  
 أذن الله أن ترفع في الكشف رفعها بناءؤها كقوله بناها ورفع سمكها فساها وادفع ابراهيم  
 القواعد من البيت وعن ابن عباس هي المساجد تبني أو تعظمها ورفع من قدرها وعن  
 الحسن ما أمر الله بان ترفع بالبناء وليكن بالتعظيم والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم  
 لقول ابن عباس كما زخرت اليهود والنصارى فان التشبيه بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء  
 المساجد الا ان تكن الناس من الحر والبر وتزينهم يشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة فيذهب  
 الشؤع الذي هو روح جسم العبادة والقول بأنه يجوز تزيين المساجد باطل قال في البحر الزخار  
 ان تزيين الحرمين لم يكن برأى ذى حل ولا عقد ولا سكوت رضا أي من العلماء وانما فعله أهل  
 الدول الجبارية من غير مؤاذنة لاحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا انتهى  
 وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت أشعاره بأنه لا يحسن ذلك فإنه لو كان  
 حسنا لأمره الله به صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج البخاري من حديث ابن عمر ان مسجده صلى الله  
 عليه وآله وسلم كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم مبني بالابن وسقفه الخريد وعمده خشب الخلل  
 فلم يزد فيه أبو بكر رضي الله عنه شيئا وزاد فيه عمر رضي الله عنه وبناه على بناءه في عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم بالابن والخريد وأعاد عمده خشبا ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبني جدرانها  
 بالاجار المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال ابن بطال وهذا يدل  
 على ان السنة في بيان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينها فقد كان عمر مع كثرة التوجعات في  
 أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وانما احتاج الى تجديده لان جريد الخلل كان قد  
 فخر في أيامه ثم قال عند ما رثه أكن الناس من المطر واياك أن تحمرا أو تصفر فتقتل الناس ثم كان

عثمان في المال في زمنه أكثر فسخه بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في آخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد رواه أبو داود والترمذي واستغربة وصححه ابن خزيمة) والقذاة بزنة الحصة هي مستعمله في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسير أو هذا الخبر بأن ما يخرج به الرجل من المسجد وإن قل وحرقه ما جور فيه لأن فيه تنظيف بيت الله وإزالة ما يؤذي المؤمنين ويفسد به فهو مهمل من الأوزار داخل القذاة في المسجد هو من مفهوم الصفة لأن يخرجها حال أو صفة لها على أن اللام لام العهد الذهني لا يمنع من وصفها وبالجملة والكل مفهوم صفة وقد يناقش فيه ويقال لا يلزم من ثبوت الجرح أن يخرجها ثبوت الوزر لمن أدخلها وفيه تأمل (وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين يتفق عليه) الحديث نهى عن جلوس الداخل إلى المسجد إلا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد وظاهره وجوب ذلك وذهب الجمهور إلى أنه ندب والاول أولى ثم ظاهر الحديث أنه يصليهما في أي وقت شاء ولو وقت الكراهة وفيه خلاف وقرر السيد في حواشي شرح العمدة أنه لا يصليهما من دخل المسجد أي أوقات الكراهة وقرر أيضاً أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الأمر والوارد وظاهره أنه إذا جلس ولم يصليهما لا يشرع له أن يقوم فيصليهما وقال جماعة يشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما وترجم عليه ابن حبان تحية المسجد لا تفوت بالجلوس وكذلك ما أتى من قصة سليمان العطفاني وقوله ركعتين لا مفهوم له في جانب الزيادة بل في جانب القلة فلا تتأدى سنة التحية بركعة واحدة قال في الشرح وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فتحية الطواف وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدأ فيه بالطواف قلت هذا ذكره ابن القيم في الهدى وقد يقال أنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام إذا التحية أتمت تشرع لمن جلس والداخل لمسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس الا وقد صلى نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فإنه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد وكذلك قد استثنوا صلاة العيد لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها ويحجب بانه صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية بل وصل إلى الجبانة أو إلى المسجد فإنه يصلي العيد في مسجده مرة واحدة ولم يتعد بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة العيد وأما الجبانة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد وأما إذا اشتغل الداخل في الصلاة كأن يدخل وقد أقيمت القراءة فيدخل فيها فانه تجزئه عن ركعتي التحية بل هو منهن عنها بحديث إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة

\*(باب صفة الصلاة)\*

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطباً للمسي في صلاته وهو خلد بن رافع (إذا قلت إلى الصلاة فاسبغ الوضوء) تقدم أن اسبغ الوضوء تمامه (ثم

استقبل القبلة فكبر) تكبيرة الاحرام (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) فيه انه لا يجب دعاء الاستفتاح اذ لو وجب لامره به وناظره انه يجزئه من القرآن غير الفاتحة وبأى تحقيقه (ثم اركع حتى تطمئن راكعا) فيه ايجاب الركوع والاطمئنان فيه (ثم ارفع) من الركوع (حتى تعتدل قائما) من الركوع (ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا) فيه ايضا وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه (ثم ارفع) اى من السجود (حتى تطمئن جالسا) بعد السجدة الاولى (ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجدا) كالاولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياما وتلاوة وركوعا واعتدالا منه وسجودا وطمأنتين وجالوسا بين السجدتين ثم سجدة باطمئنان كالاولى فهذه صفة ركعة كاملة (ثم اعمل ذلك) أى جميع ما ذكر من الاقوال والافعال الاتكيفية الاحرام فانها مخصوصة بالركعة الاولى لما علم شرعا من عدم تكررها (في صلاتك) اى فى ركعات صلاتك (كلها) أخرجه السبعة) بالفاظ متتاربة (وهذا اللفظ) الذى ساقه المصنف هنا (للبخارى) وحده (ولابن ماجه) أى من حديث أبى هريرة (باسناد مسلم) أى باسناد درجته رجال مسلم (حتى تطمئن قائما) عوضا عن قوله فى لفظ البخارى حتى تعتدل قدل على ايجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع (ومثله) أى مثل ما أخرجه ابن ماجه فى قوله (فى حديث رفاعه) بكسر الراء هو ابن رافع صحابى أنصارى شهيد بدرأوى أحد اوسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد مع على الجمل وصفين وتوفى أول امارته معاوية (عند أجدو ابن حبان) فإنه عندهما بلنظ (حتى تطمئن قائما) فى لفظ (لا جد فاقم صلبك حتى ترجع العظام) أى التى انخفضت حال الركوع ترجع الى ما كانت عليه حال القيام للقراءة وذلك لكمال الاعتدال (وللنسائي وأبى داود من حديث رفاعه بن رافع) اى مرفوعا (انهم لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله) فى آية المسائدة (ثم يكبر الله) تكبيرة الاحرام (ويحمده) بقراءة الفاتحة الآن قوله ان كان معك قرآن يشعرك ان المراد بقوله يحمد الله غير القراءة وهو دعاء الاستفتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الاحرام (ويثنى عليه) بها (وفيها) أى فى رواية النسائي وأبى داود عن رفاعه (فان كان معك قرآن فاقرا أو لا) أى وان لم يكن معك قرآن (فاجد الله) أى بالفاظ الحمد والاطهر ان يقول الحمد لله (وكبره) بلفظ الله أكبر (وهلله) بقول لا اله الا الله فدل ان هذه عوض عن القرآن لمن ليس له قرآن يحفظه (ولابى داود) من رواية رفاعه (ثم اقرأ بام الكتاب وبما شاء الله ولا بن حبان ثم عاشت) هذا حديث جليل يعرف بحديث المسمى صلواته وقد استعمل على تعليم ما يجب فى الصلاة وما لا تتم الا به فدل على وجوب الوضوء لكل قائم الى الصلاة وهو كما دلت عليه الآية اذا قمتم الى الصلاة المراد لمن كان محدثا كما عرفت من غيره وقد فصل ما أجمله رواية البخارى رواية النسائي بلفظ حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضغضة والاستنشاق لكن ثبت وجوبهما بأدلة أخرى ودل على ايجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الاحرام وقد تقدم وجوبه وبيان عفو الاستقبال للمتأمل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الاحرام وعلى تعيين لفظها رواية الطبرانى لحديث رفاعه بلفظ ثم يقول الله أكبر ورواية ابن ماجه التى صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبى جهم من فعله

صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه قال الله أكبر ومثله أخرجه  
 البزار من حديث علي رضي الله عنه بإسناد صحيح على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا  
 قام إلى الصلاة قال الله أكبر فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ ودل على وجوب  
 قراءة القرآن في الصلاة سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله ما تيسر معك من القرآن وقوله فإن كان  
 معك قرآن ولكن رواية أبي داود بلانظ فأقرأ بأم الكتاب وعند أحمد وابن حبان ثم أقرأ بأم القرآن  
 ثم أقرأ بما شئت وترجمه ابن حبان باب فرض المصلي فاتحة الكتاب في كل ركعة فمع تصريح الرواية  
 بأم القرآن يحمل قوله ما تيسر معك على الفاتحة لأنها كانت متيسرة لحفظ المسلمين لها أو يحتمل أنه  
 صلى الله عليه وآله وسلم عرف من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ  
 غيرها فإنه يقرأه أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة  
 لمن لم يقرأ بأم القرآن أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فإنها  
 عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لما عداها فيحتمل أن الراوي حيث قال ما تيسر ولم يذكر الفاتحة  
 ذهل عنها ودل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله بأم الكتاب وبما شاء الله وأثبت ودل على أن من  
 لا يحفظ القرآن يحزبه الحمد والتكبير والتلميل وأنه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ  
 مخصوص وقد ورد تعيين اللفاظ بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول  
 ولا قوة الا بالله ودل على وجوب الركوع ودخول الاطمئنان فيه وفي لفظ لا جديدان كيفيته فقال  
 فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتك وامد ذنك وركعتك في ركعتك وفي رواية ثم تكبر  
 وتركع حتى تطمئن مفاصلك وتستترخي ودل على وجوب الرفع من الركوع وعلى وجوب الاتصاف  
 قائماً وعلى وجوب الاطمئنان قائماً لقوله تطمئن قائماً وقد قال المصنف أنها بإسناد مسلم وقد  
 أخرجهما السراج أيضاً بإسناد على شرط البخاري فهي على شرط الشيخين ودل على وجوب السجود  
 والطمأنينة فيه وقد فصلتها رواية النسائي عن أسحق بن أبي طلحة بلانظ ثم يكبر ويسجد حتى يمكن  
 وجهه وجهته حتى تطمئن مفاصله وتستترخي ودل على وجوب القعود بين السجدين وفي رواية  
 النسائي ثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوي قاعدة على مقعدته ويقوم صلبه وفي رواية فإذا رفعت  
 رأسك فاجلس على خف ذلك اليسرى فدل على أن هيئة القعود بين السجدين بافتراض اليسرى  
 ودل على أنه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته الاتكبية الإحرام فإنه معلوم أن  
 وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة ودل على إيجاب القراءة في كل ركعة على ما عرفت  
 في تفسير ما تيسر بالفاتحة فتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء معها في كل ركعة وبأن  
 الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخرين والثالثة في المغرب وهذا الحديث جليل جداً تكرر  
 من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لم يذكر فيه أما الاستدلال  
 على أن كل ما ذكر فيه واجب فلأنه ساقه صلى الله عليه وآله وسلم بلانظ الأمر بعد قوله إن  
 تتم الصلاة الإجماع كرفيه وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلأن المقام مقام تعليم  
 الواجبات في الصلاة فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو  
 لا يجوز بالإجماع فإذا حصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد ثم إن عارض الوجوب  
 الدالة عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه على عمله وإن جاءت صيغة أخرى

بشيء لم يذكر في هذا الحديث احتمال أن يكون هذا الحديث قرينة على جل الصيغة على الندب واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مخرج للعمل به ومن الواجبات المتفق عليها لم تذكر في هذا الحديث النية كذا في الشرح قلت ولما قل أن يقول قوله إذا قلت إلى الصلاة دال على إيجابها إذا ليس النية إلا القصد إلى فعل الشيء وقوله فتوضأ أي قاصدا له ثم قال والقعود الأخير من الواجبات المتفق عليه ولم يذكر في الحديث قال ومن المختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة (وعن أبي حمزة) بصيغة التصغير (الساعدي) هو ابن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الخزرجي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخزرج المدني غلب عليه كنيته مات في آخر ولا بد معاوية (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر) أي للأحرام (جعل يديه) أي كفه (حذو) بفتح الحاء وسكون الذا (منكبيه) وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الأحرام (واذا ركع) أي كنى يديه من ركبتيه (تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث المسي) فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتك وامد ظهرك ومكن ركوعك (ثم هصر) بفتح الهاء والصاد (ظهره) قال الخطابي أي شأه في استواء من غير تقويس وفي رواية البخاري ثم حتى وهو بمعناه وفي رواية غير معتقة رأسه ولا مصوبه وفي رواية وفرج بين أصابعه (فإذا رفع رأسه) أي من الركوع (استوى) زاد أبو داود فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ويرفع يديه وفي رواية لعبد الحميد زيادة حتى يحاذيهما منكبيه معتدلا (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والقاف وآخره راجع فقارة وهي عظام الظهر وفيها رواية بتقديم القاف على الفاء (مكانه) وهي التي عبر عنها في حديث رفاعه بقوله حتى ترجع العظام (فإذا سجد وضع يديه غير مفتوش) أي بهما وعند ابن حبان غير مفتوش ذراعيه (ولا قابضهما) بأن يضمهما إليه (واستقبل بالطرف أصابع رجله القبلة) يأتي بيانه في شرح حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم (وإذا جلس في الركعتين) جلوس التشهد الأوسط (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وإذا جلس في الركعة الأخيرة (للتشهد الأخير) قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته أخرجه البخاري (حديث أبي حمزة هذا) روى عنه قولاً وروى عنه فعلاً واصفاً فيها صلواته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه بيان صلواته صلى الله عليه وآله وسلم وأنه كان عند تكبيرة الأحرام يرفع يديه حذو منكبيه ففيه دليل أن ذلك من أفعال الصلاة وأن رفع اليدين مقارن للتكبير وهو الذي دل عليه حديث وائل بن حجر عند أبي داود وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه فورد بلفظ رفع يديه ثم كبر ولفظ كبر ثم رفع يديه وللعلماء قولان الأول مقارنة الرفع للتكبير والثاني تقديم الرفع على التكبير ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه صفة وفي المنهاج وشرحه النجم الوهاج الأول رفعه وهو الأصح مع ابتدائه لما رواه الشيخان عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه حين يكبر فيكون ابتداءه مع ابتدائه ولا استصحاب في انتهائه فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الآخر فان فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع والثاني يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها فان فرغ أرسلهما إلا أن أبا داود رواه كذلك بإسناد حسن وصح هذا البغوي واختاره الشيخ ودليله في مسلم من رواية ابن عمر والثالث يرفع مع ابتداء التكبير ويكون انتهائه مع انتهائه ويحطهما بغد فراغ

التكبير لا قبل فراغه لان الرفع للتكبير كان معه وصححه أيضا المصنف ونسبه الى الجمهور انتهى بلفظه  
وفيه تحقيق الاقوال وأدلتها وأدلت الأدلة على أنه من العمل المخبر فيه فلا يتعين شيء بعينه بل كلها  
كاف شاف وأما حكمه فقال داود والاوزاعي والجميدى شيخ البخارى وجماعة أنه واجب لشبوته من  
فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه قال المصنف انه روى رفع اليدين في أول الصلاة خسون صحابيا  
منهم العشرة المشهود لهم بالجنة وروى البيهقي عن الحاكم قال لا تعلم سنة اتفق على روايتها عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخلفاء الاربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من  
أصحابه مع تفرقهم في البلاد السابعة غير هذه السنة قال البيهقي هو كما قال أساذنا أبو عبد الله قال  
الموجبون قد ثبت الرفع عند تكبيرة الأحرام وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني  
أصلي فلذا قلنا بالوجوب وقال غيرهم انه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وبه قالت الأئمة  
الاربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه والاول أولى وأما الى أى محل يكون الرفع فرواية ابى  
جميد هذه تفيد انه الى مقابل المنكبين والمنكب مجمع رأس العنق والكتف وبه أخذت  
الشافعية وقيل انه يرفع حتى يحاذى بهما فروغ أذنيه الحديث واثبت بن حجر بلفظ حتى  
حاذى أذنيه وجمع بين الحديثين بان المراد به يحاذى يظهر كفيه المنكبين وبطرف أمانه  
الاذنين كما تدل له رواية لوائى عند أبى داود بلفظ حتى كانت حبال منكبيه ويحاذى بأبهاميه أذنيه  
وقوله امكن يديه من ركبتيه قد فسر هذا الامكان رواية أبى داود كانه قابض عليهما وقوله حصر  
ظهره تقدم قول الخطائى في معناه وقوله يعود كل فقار المراد منه كمال الاعتدال وتفسره رواية ثم  
يمكث قائما حتى يقع كل عضو موضعه في ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الاوسط والجلوس الاخير  
دليل على تغيرهما وانتهى في الجلسة الاخيرة يتورك أى يقضى بوركته الى الارض وينصب رجله  
اليمنى وفيه خلاف بين العلماء وبهذا الحديث عمل الشافعى ومن تابعه (وعن على بن أبى طالب  
رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة قال وجهت  
وجهى) أى قصدت بعبادتي وتعامه للذي فطر السموات والارض خفيقا وما اتان من المشركين ان  
صلاتي ونسبى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له (الى قوله من المسلمين) وفيه روايتان  
رواية وانأول المسلمين بالخط الآيه ورواية وأمان المسلمين واليه أشار المصنف (اللهم أنت الملك  
لا اله الا أنت انت ربى وأنا عبدك الى آخره) رواه مسلم تمامه ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فاغفرلى  
ذنوبى جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدنى لاحسن الاخلاق لا يهتدى لاحسنها الا أنت  
واصرف عني سيئها يصرف عني سيئها الا أنت ابيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك  
انا بك واليك تاركت وتعاليت أستغفرلك واتوب اليك (وفي رواية له) أى لم (ان ذلك)  
كان بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة الليل) ويحتمل انه يختص به هذا الذي كروى يحتمل  
انه عام وانه بخير العبد بين قوله عقيب التكبيرة أو قول ما أفاده الحديث الآتى ونقل المصنف في  
التلخيص عن الشافعى وابن خزيمة انه يقال في المكتوبة وان حديث على عليه السلام ورد فيها  
(وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كبر للصلاة)  
أى تكبيرة الأحرام (سكت هنية) أى ساعة لطيفة (قبل ان يقرأ أفسألت) أى عن سكوت  
ما يقول فيه (قال أقول اللهم يا عبدى وبين خطاياى) المبالغة من ادبها نحو ما حصل منها



أو العصمة عما يأتي منها (كما باعدت بين المشرق والمغرب) فكما لا يجتمع المشرق والمغرب لا يجتمع هو وخطاياه (اللهم نقني من خطايي كما تنقيت الثوب الأبيض من الدنس) يفتح الدال والنون في القاموس أنه الوسخ والمراد أنزل عن الخطايا كهزه الأزالة (اللهم اغسلني من خطايي بالماء والتلج والبرد) بالتجريب جمع بردة قال الخطابي ذكر التلج والبرد كيداً ولائهم - ماما آن نستعملهما الأيدي وقال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية المحوفان الثوب الذي تكرر عليه أشياء تنقيه يكون في غاية النقا وفيه أقوال آخر (متفق عليه) وفي الحديث دليل على أنه يقال هذا الذكر بين التكبيرة والقراءة سر أو أنه يخبر العبد بين هذا الدعاء والدعاء الذي سلف في حديث علي رضي الله عنه أو يجمع بينهما (وعن عمر) رضي الله عنه (أنه كان يقول) بعد تكبيرة الإحرام (سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) رواه مسلم بسند منقطع (قال الحاكم قد صح عن عمر وقال في الهدي النبوي أنه قد صح عن عمر أنه كان يستفتح به في مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحج به ويعلمه الناس وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع ولذا قال الإمام أحمد ما أنا فاذ ذهب إلى ما روى عن عمرو لو أن رجلاً استفتح ببعض ما روى كان حسناً وقد ورد في التوجه ألفاظ كثيرة والقول بأنه يخبر العبد بينهما قول حسن وأما الجمع بين هذا وبين وجهته وجهي الذي تقدم فورد في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفي رواه ضعف (والدارقطني) عطف على مسلم أي رواه الدارقطني (موصولاً وموقوفاً) على عمر وأخرجه أبو داود والحاكم من حديث عائشة مرفوعاً قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك الحديث ورجال أسنده ثقات وفيه انقطاع وأعله أبو داود وقال الدارقطني ليس بالقوى (ونحوه) أي نحو حديث عمر (عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة وفيه وكان) يقول بعد التكبير (أعوذ بالله السميع) لا قوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم (من الشيطان الرجيم) المرجوم (من همزة) المراد به الجنون (ونفخه) بالنون والمراد به الكبر (ونفخه) والمراد به الشعر وكأله أراد به الهجاء والحديث دليل على الاستعاذة وأنها بعد التكبيرة والظاهر أنها أيضاً بعد التوجه بالأدعية لأنها تعوذ القراءة وهي قبلها (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح أي يفتح (الصلاة بالتكبيرة) أي يقول الله أكبر كما ورد بهذا اللفظ في الحلية لاني نعم والمراد تكبيرة الإحرام ويقال لها تكبيرة الافتتاح وفيه أنه لم يرد قول وجهته وجهي قبل التكبيرة الأولى بل جميع التوجهات والاستعاذات قد وردت بعدها (والقراءة) عطف على الصلاة أي ويستفتح القراءة (بالجد) بضم الدال على الحكاية (لله رب العالمين) أي بفتح الكتاب (وكان إذا ركع لم يشخص) بضم التحتية (رأسه) أي لم يرفعه (ولم يصوبه) بضمها أيضاً وفتح الصاد وكسر الواو المشددة أي لم يخفضه خفضاً بليغاً بل بين الخفض والرفع وهو التسوية كما دل له قوله (ولكن بين ذلك) أي بين المذكور من الخفض والرفع (وكان إذا رفع) أي رأسه (من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً) تقدم في حديث أبي هريرة في أول الباب ثم أرفع حتى تعتدل قائماً (وكان إذا رفع رأسه من السجدة) أي الأولى (لم يسجد) الثانية (حتى يستوي) بينهما (جالساً) وتقدم ثم أرفع حتى تطمئن جالساً (وكان يقول في كل ركعتين) أي بعدهما (التحية) أي يتشهد بالتحيات لله كما يأتي في الثلاثية والرباعية المراد به

الاوسط وفي النامية الاخير (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ظاهره ان هذا جلوسه في  
 جميع الجلوسات بين السجودين وحال التشهدين وتقدم في حديث ابي حميد واذا جلس في الركعتين  
 جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين وسكون  
 القاف يأتي تفسيرها (وينهى ان يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع) بان يسطهما في  
 سجوده وفسر السبع بالكلب وورد في رواية بلقط (وكان يختم الصلاة بالتسليم اخرجه مسلم  
 وله علة) هي انه أخرجه مسلم من رواية ابي الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر هو مرسل لان ابا  
 الجوزاء لم يسمع من عائشة واعل ايضا بانه أخرجه مسلم من طريق الاوزاعي مكتوبة والحديث فيه  
 دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة وتقدم الكلام فيه في حديث ابي هريرة اول الباب  
 واستدل بقولها والقراءة بالحمد على أن البسلة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من  
 الصحابة وقال به مالك وأبو حنيفة وآخرين وجمهور هذا الحديث وقد أجيب عنه بان مرادها بالحمد  
 السورة نفسها لا هذا اللفظ فان الفاتحة تسمى بالحمد لله رب العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخاري  
 فلا حجة فيه على ان البسلة ليست من الفاتحة ويأتي الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريبا  
 وتقدم الكلام على انه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم الكلام على قوله وكان اذا رفع  
 رأسه الى قوله وكان يقول التحية ففيه شرعية التشهد الاوسط والاخير ولا يدل على الوجوب لانه  
 فعل الا ان يقال انه بيان لاجال الصلاة في القرآن المأمور به واجوبا والافعال لبيان الواجب  
 واجبة ويقال بايجاب افعال الصلاة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتوني اصلي وقد  
 اختلف في التشهدين ففعل واجبان وقيل سنتان وقيل الاول سنة والاخير واجب والاول اولى  
 وقد استدل من قال بوجوب الاوسط بهذا الحديث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى احدكم  
 فليقل التحيات لله الحديث وقولها وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى يدل ان هذا كان  
 جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم بين السجدين وحال التشهدين وقد ذهب اليه الحنفية ولكن  
 حديث ابي حميد الذي تقدم قريبا يفرق بين الجلوسين فجعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين وجعل  
 صفة الجلوس الاخير تقديم رجله اليسرى ونصب الاخرى والقعود على مقعدته والعلماء خلاف  
 في ذلك والظاهر انه من الافعال المخيرة وفي قولها ينهى عن عقبة الشيطان أي في القعود فسرت  
 بقسمين احدهما ان يفرش قدميه ويجلس باليتية على عقبيه ولكن هذه القعدة اختارها  
 العبادة في القعود غير الاخير وهذه تسمى اقعاء وجعلوا المنهى عنه هو الهيئة الثانية وتسمى أيضا  
 اقعاء وهي أن يلصق الرجل اليتية بالارض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الارض كما يقعي  
 الكلب واقتراش الذارعين تقدم انه بسطهما على الارض حال السجود وقد نهى صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن التشبه بالحيوانات فنهى عن برك وبرك البعير واقتراش كافتراش السبع  
 واقعاء كاقعاء الكلب ونقر كنقر الغراب ورفع الايدي وقت السلام كاذناب خيل شمس وفي  
 قولها وكان يختم الصلاة بالتسليم دلالة على شرعية التسليم وأما ما يجابه فيستدل به بما قدمناه  
 أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتوني اصلي ونحوه (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما  
 (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو) أي مقابل (منكبيه اذا اقتحم الصلاة)  
 تقدم في حديث ابي حميد الساعدي (واذا كبر للركوع) رفعهما (واذا رفع رأسه) أي عند ان

يرفعه (من الركوع متفق عليه) فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع اما عند تكبيرة الاحرام فتقدم فيه الكلام واما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على مشروعية ذلك قال محمد بن نصر المروزي اجمع علماء الامصار على ذلك الا اهل الكوفة واحتجوا برواية مجاهد انه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك وبما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود بانه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود واجيب بان الاول فيه أبو بكر بن عياش وقد ساء حفظه ولانه معارض برواية نافع وسالم بن عمر لذلك وهما مثبتان ومجاهدان والمثبت مقدم وبان تركه لذلك اذا ثبت كإرواء مجاهديكون مبينا لجوازه وانه لا يراه واجبا وبان الثاني وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعي ولو ثبت لكأن رواية ابن عمر مقدمة عليه لانها اثبات وذلك نفي والاثبات مقدم وقد نقل البخاري عن الحسن بن سعيد بن هلال ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن احدا ونقل عن شيخه علي بن المديني انه قال حق على المسلمين ان يرفعوا ايديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا وزاد البخاري في موضع آخر بعد كلام ابن المديني وكان على أعلم أهل زمانه قال ومن زعم انه بدعة فتد طعن في الصحابة ويدل له قوله (وفي حديث أبي حميد عند أبي داود يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر) تقدم حديث أبي حميد من رواية البخاري لكن ليس فيه ذكر الرفع الا عند تكبيرة الاحرام بخلاف حديثه عند أبي داود وفيه اثبات الرفع في الثلاثة المواضع كما أفاده حديث ابن عمر وانظر عند أبي داود وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فاذا اراد ان يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه الحديث فاذا رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الثلاثة المواضع وكان على المصنف ان يقول بعد قوله ثم يكبر الحديث ليقيد ان الاستدلال به جميعه فانه قد يتوهم ان حديث أبي حميد ليس فيه الا الرفع عند تكبيرة الاحرام كما كان قوله (ولمسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر) أي في الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال حتى يحاذي بهما) أي اليدين (فروع اذنيه) اطرافها بخلاف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ فذهب البعض الى ترجيح رواية ابن عمر لكونها متفقة عليها وجع آخر ون بينهما فقالوا يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف انامله الاذنين وتأيدوا لذلك برواية أبي داود عن وائل بلفظ كانت حبال منكبيه وحاذي بابهاميه اذنيه وهذا جمع حسن (وعن وائل) بفتح الواو هو أبو هنيذة بضم الهاء وفتح التون (ابن حجر) بن ربيعة الحضرمي رضى الله عنه كان أبوه من ملوك حضرموت وقد وائل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسلم ويقال انه بشر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه قبل قدومه فقال يقدم عليكم وائل بن حجر من ارض بعيدة راغباً طاعاً في الله عز وجل وفي رسوله وهو بقية ابناء الملوك فلما دخل عليه صلى الله عليه وآله وسلم رحب به وادناه من نفسه وبسط له رداءه فاجلسه عليه وقال اللهم بارك على وائل وولده واستعمله على الاقبال من حضرموت روى له الجماعة البخاري وعاش الى زمن معاوية وبايع له (قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره أخرجه ابن خزيمة) وأخرجه أبو داود والنسائي بلفظ ثم وضع يده اليمنى على ظهر كنفه اليسرى والرسخ والساعدا والرسخ بضم الراء وسكون السين ويقال الرسخ بالصا دو كلاهما

فصيحتان وردت بهما السنة وهو المفصل بين الساعد والكف والحديث دليل على مشروعية  
الوضع المذكور في الصلاة ومحملة على الصدر كما أفاده هذا الحديث قال النووي في المنهاج ويجعل  
يديه تحت صدره قال في شرحه النجم الوهاج عبارة الاصحاب تحت صدره يريد بالحديث بلنظ على  
صدره قال وكانهم جعلوا التفاوت بينهم ما يسيرا انتهى وقد ذهب الى مشروعيته الشافعية والحنفية  
قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة  
والتابعين قال وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى عن  
مالك الارسل وصار اليه أكثر اصحابه قلت والحديث حجة عليهم ومعنى رواية الارسل عنه ان  
الخليفة المنصور ضربه فكسرت يده فلم يستطع ضمها الى أخرى لافي الصلاة ولا في غيرها فآه الناس  
يرسل فروود عنه ذلك ولم يتقطنوا الماهنا لك والحجة رواية مالك لافعله ولا رأيه (وعن عبادة) بضم  
العين وتخفيف الموحدة (ابن الصامت) بن قيس الخزرجي الانصاري السلمي كان من نقباء  
الانصار وشهد العقبة الاولى والثانية والثالثة وشهد بدر والمجاهد كلها وجهه عمر الى الشام  
قاضيا ومعلما فاقام بحمص ثم انتقل الى فلسطين ومات بها في الرملة وقيل باليباسنة ٢٤ وهو  
ابن ٧٢٠ سنة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بآيات القرآن متفق  
عليه هو دليل على نفي الصلاة الشرعية اذ لم يقرأ فيها المصلي بالفاتحة لان الصلاة مركبة من  
أقوال وافعال والمركب ينتفي بانتفاء جميع أجزائه أو بانتفاء البعض ولا حاجة الى تقدير نفي الكمال  
لان التقدير انما يكون عند تعذر صدق نفي الذات الا ان الذي أفاده قوله (وفي رواية لابن حبان  
والدارقطني لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) دلالة على ان النفي متوجه الى الاجزاء وهو  
كالنفي للذات في المسائل لان ما لا يجزئ فليس بصلاة شرعية والحديث دليل على وجوب قراءة  
الفاتحة في الصلاة ولا يدل على ايجابها في كل ركعة بل في الصلاة جله وفيه احتمال انه في كل ركعة  
لان الركعة تسمى صلاة وحديث المسي صلاة قد دل على ان كل ركعة تسمى صلاة لقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم له بعد ان علمه ما يفعل في ركعة وافعل ذلك في صلاتك كلها فدل على ايجابها في كل  
ركعة لانه أمره ان يقرأ فيها بفاتحة الكتاب والى وجوبها في كل ركعة ذهب الشافعية والظاهرية  
وأهل الظاهر وغيرهم وعند آخرين انها لا تجب في كل ركعة بل في جله الصلاة والدليل ظاهر مغ  
القول الاول وبيانه ان في بعض الفاظه بعد تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل له ما أخرجه أحمد  
والبيهقي وابن حبان بسند صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لخلاص رافع وهو المسي صلاة ثم  
اصنع ذلك في كل ركعة ولانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال صلوا  
كما رأيتموني أصلي ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية وجهريه للمنفرد والمؤتم اما المنفرد  
فظاهر وأما المؤتم فدخله في ذلك واضح وزاده ايضا قوله (وفي أخرى) من روايات عبادة  
(لا جد وأبي داود والترمذي وابن حبان لعليكم تقرأون خلف امامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا الا  
بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) فانه دل على ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام تنصيصا  
كأدل له اللفظ الذي عند الشيخين لعمومه وهو ايضا ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية وفي  
كل ركعة أيضا والى هذا ذهب من ذكرناه قريبا من الشافعية وغيرهم وقالت الحنفية لا يقرأها  
المأموم في سرية ولا جهرية وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا لهم بحديث من صلى خلف

امام فقراءة الامام له قراءة مع كونه ضاعفا لا يتم به الاسـ تدلال لانه عام لان لفظ قراءة الامام اسم  
ماجنس مضاف يعم كل يقرؤه الامام وكذلك قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
وحديث اذا قرأ فأنصتوا فان هذه عمومات في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة خاص بالفاتحة  
فيخص به العام قال المصنف في التلخيص انه مشهور من حديث جابر وله طرق كلها عن جماعة من  
الصحابه كلها معلولة انتهى وفي المتن في رواء الدارقطني من طرق كلها ضعاف والحكيم انه مرسل انتهى  
ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الامام فقل في محل سكاته بين الآيات وقيل في سكوته  
بعد تمام قراءة الفاتحة ولادليل على هذين القولين في الحديث بل حديث عبادة دل انهما تقرؤا عند  
قراءة الامام الفاتحة ويزيده ايضا حاما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبادة انه صلى خلف  
أبي نعيم وأبو نعيم بجهر بالقراءة فجعل عبادة يقرأ بالقرآن فلما انصرفوا من الصلاة قال لعبادة  
من سمعه يقرأ سمعتك تقرؤا بالقرآن وأبو نعيم بجهر قال أجل صلى بنا رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة قال فالتبست عليه القراءة فلما فرغ أقبل علينا  
بوجهه وقال هل تقرؤن اذا جهرت بالقراءة فقال بعضهم لا نعم بالنص ذلك قال فلا وأنا أقول مالى  
ينازعنى القرآن فلا تقرؤا بشيء اذا جهرت الا بالقرآن فهذا عبادة راوى الحديث قرأ بها جهرا  
خلف الامام لانه فهم من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم انه يقرأ بها خلف الامام جهرا وان نازعه  
ومعنى قوله ينازعنى أى يجزئني عن القراءة ويغلب على قلا أقدر على قراءته كذا في فتح الودود وأما  
أبو هريرة فانه أخرجه عنه أبو داود انه لما حدث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لا يقرأ  
فيها بالقرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام قال له أى الراوى عنه وهو أبو السائب  
مولي هشام بن زهرة يابا هريرة فى كون أحيانا وراى الامام فغمز ذراعى وقال اقرأ بها فى نفسك  
يا فارسى الحديث وأخرجه مسلم والترمذى والنسائي وابن ماجه أيضا وأخرج مكحول انه كان  
يقول اقرأ فى المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب فى كل ركعة سراقا قال مكحول اقرأ بها فيها  
جهربه الامام اذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت فان لم يسكت قرأها قبله ومعه وبعد لا تقرأها على  
حال وقد أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة انه أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن ينادى فى  
المدينة انه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فإزاد وفى لفظ الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فإزاد  
الا انه يحمل على المنفرد بجعاينه وبين حديث عبادة الدال على انه لا يقرأ خلف الامام الا بفاتحة  
الكتاب (وعن أنس) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا  
يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين) أى القراءة فى الصلاة بهذا اللفظ (متفق عليه) ولا يتم هنا  
ان يقال ما قلنا فى حديث عائشة ان المراد السورة فلا يدل على حذف البسملة بل يكون دليلا  
عليها اذ هي من مسمى السورة لقوله (زاد مسلم لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا  
فى آخرها) زيادة فى المبالغة فى النفي والافانه ليس فى آخرها بسملة ويحتمل انه يريد بآخرها السورة  
الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة والحديث دليل على ان الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ  
البسملة عند قراءة الفاتحة جهرا مع احتمال انهم يقرؤون البسملة سرا ولا يقرؤونها أصلا لان  
قوله (وفى رواية) أى عن أنس (لا جد والنسائي وابن خزيمة لا يجهرون بسم الله الرحمن  
الرحيم) يدل بعمومه انه يقرؤونها سرا ودل قوله (وفى أخرى) أى عن أنس (لا بن خزيمة كانوا

يسرون) بمنطوقه على أنهم كانوا يقرؤون بها سرا ولذا قال المصنف (وعلى هذا) أي على قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر البسلة سرا (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث قال لا يذرون أي لا يذكرونها جهرا (خلافا لمن أعلها) أي أبدى علمه لما زاده مسلم والعلة أن الاوزاعي راوى هذه الزيادة عن قتادة مكتبة وقد ردت هذه العلة بأن الاوزاعي لم ينقلها بل قد رواها غيره رواية صحيحة والحديث قد استدل به من يقول ان البسلة لا يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها بناء على أن قوله ولا في آخرها مراد به أول السورة الثانية ومن أثبت ما قال المراد أنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالفاتحة بل يقرؤونها سرا كما قرره المصنف وقد أطال العلماء في هذه المسئلة الكلام وألف فيها بعض الاعلام وبنى على أن حديث أنس مضطرب فلا حجة فيه قال ابن عبد البر في الاستدكار بعد سرده روايات حديث أنس هذه ما لفظه هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لاحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرؤونها وقد سئل عن ذلك أنس فقال كبرت سني ونسيت انتهى والاصل ان البسلة من القرآن وطال الجدل بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب والاقرب أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها تارة جهرا وتارة يخفيها وقد طول السيد البحث في حواشي شرح العمدة بما لا زيادة عليه واختار جماعة من المحققين انها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيها يجهر فيه ويسرها فيما يسر فيه واما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على انها ليست بآية والقراءة بها تدل على انها آية فلا ينهض لان ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرأتها فانه ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة قبل الدليل اعم من ذلك واذا اتقى الدليل الخصاص لم ينتف الدليل العام (وعن نعيم) بضم النون وفتح العين مصغرا (المجهر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم هو أبو عبد الله دولى عمر بن الخطاب سمع من أبي هريرة وغيره سمي مجرالا أنه أمر أن يجهر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهار (قال صليت وراء أبي هريرة فقال بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بآم القرآن حتى اذا بلغ ولا الضالين فقرأ قال آمين ويقول كلما سجدوا اقام من الجلوس) أي بعد التشهد الاوسط وكذا اذا اقام من السجدة الاولى والثانية (الله أكبر) وهو تكبير النقل (ثم يقول) أي أبو هريرة (اذا سلم والذي نفسي بيده) أي روى في تصرفه (اني) لا شبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واه النساءى وابن خزيمة) وذكره البخارى تعليقا وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم ويؤيد عليه النساءى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهو أصح حديث ورد في ذلك فهو مؤيد للاصل وهو كون البسلة حكمهما حكم السورة في القراءة جهرا واسرارها وهو ظاهر في أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بالبسلة لقول أبي هريرة اني لا شبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان محتملا انه يريد في أكثر أفعال الصلاة واقوالها الا انه خلاف الظاهر ويهمل من الصحابي ان يبتدع في صلاته شيئا لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ثم يقول بالخلف اني لا شبهكم وفيه دليل على شرعية التأمين للامام وقد أخرج الدارقطني في السنن من حديث واثل بن حجر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين يدبها صوته وقال انه حديث صحيح وبأى الكلام عليه مستوفى ان شاء الله تعالى ودليل على تكبير النقل (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأتم الفاتحة فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم فانها  
احدى آياتها رواه الدارقطني وصوب وقفه (ولا يدل الحديث هنا على الجهر بها ولا على الاسرار  
بل يدل على الامر بطلق قراءتها وقد ساق الدارقطني في السنن له احاديث في الجهر بالبسملة في  
الصلاة واسعة مرفوعة عن علي عليه السلام وعن عمار وعن ابن عباس وعن ابن عمر وعن أبي  
هريرة وعن ام سلمة وعن جابر وعن أنس بن مالك ثم قال بعد سرداً حديث هؤلاء وغيرهم ما لفظه  
وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه وعن  
أزواجه وغيرهم من سمعنا كتبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفرداً واقتصرنا على من ذكرنا هنا  
طلباً للاختصار والتخفيف انتهى والحديث دل على قراءة البسملة وانها احدى آيات الفاتحة  
وتقدم الكلام في ذلك (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم اذا قرأ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين رواه الدارقطني وحسنه والحاكم وصححه)  
قال الحافظكم اسنادهم صحيح على شرطهما وقال البيهقي حسن صحيح والحديث دليل على أنه  
يشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفاتحة جهراً وواظراً في الجهرية وفي السرية وبشرعيته قالت  
الشافعية وقالت الحنفية يسر بها في الجهرية ولما لكت قولان الأول للحنفية الثاني أنه لا يقرؤها  
والحديث حجة بينة للشافعية وليس في الحديث تعرض لتأمين الامام والمنفرد وقد أخرج البخاري  
في شرعية التأمين للمأموم حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمن  
الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة تغفر له ما تقدم من ذنبه وأخرج أيضاً من  
حديثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين  
الحديث وأخرج أيضاً من حديثه مرفوعاً اذا قال احدكم آمين وقات الملائكة في السماء آمين  
فوافق احدهما الاخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه فدللت الاحاديث على شرعية التأميم للمأموم  
والاخير يع المنفرد وقد جعله الجمهور من القائلين به على النسب وعن بعض أهل الظاهر انه  
للو جوب علاماً بظاهر الامر فواجبوه على كل مصل (ولابي داود والترمذي من حديث وائل بن  
حجر نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن اذا قرأ الامام ولا الضالين قال آمين ورفع بها  
صوته وفي لفظه عنه أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجهر بآمين وآمين بالمد  
والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكى في الغات (١) ومعناه اللهم استجب وقيل  
غير ذلك (وعن عبد الله بن أبي أوفى) اسمه علقمة بن قيس بن الحرث الاسلمي شهد بالحديثية  
وخبر وما بعدهما ولم يزل بالمدية حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحول الى  
الكوفة ومات بها وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة رضى الله عنه (قال جابر بن عبد الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا استطيع ان آخذ من القرآن شيئاً فعلنى ما يجزىنى قال قل  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحديث)  
بالنصب اي اتم الحديث وتمايمه من سنن أبي داود قال أي الرجل يا رسول الله هدا الله فالى قال  
قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني فلما قام قال هكذا بيده فقال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم اما هذا فقد لا يديه من الخير انتهى الا انه ليس في سنن أبي داود والعللي العظيم (رواه  
احمد وابوداود والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم) الحديث دليل على ان هذه

احدها آمين بالقصر وتخفيف  
الميم حكاهما ثانياً  
حكاهما الواحد آمين بالمد  
وتسديد الميم قال وروى  
عن الحسن البصري ويؤيده  
انه جاء عن جعفر الصادق  
تأويله قاصدين اليك واثبت  
اكرم من أن تخيب قاصدك  
التووي في شرح المهذب  
اتمى أبو النصر على حسن  
خان

الاذ كرامة مقام القراءة للفاخرة وغيره المان لا يحسن ذلك وظاهره انه لا يجب عليه تعلم القرآن  
ليقرأ به في الصلاة فان معنى الاستطباع لا يحفظ الا ان منه شيئا فلم يأمره بتخذه واهم به هذه  
الافاظ مع انه كنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه الالفاظ وقد تقدم في حديث المسمى صلواته  
ﷺ (وعن أبي قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في  
الركعتين الاوليين) ثنية اولى (بفاتحة الكتاب) أي في كل ركعة منهما (وسورتين) يقرأهما في  
كل ركعة سورة (ويستمعنا الآية أحيانا) وكأنه من هنا علموا مقدار قرأته (ويطول الركعة  
الاولى) يجعل السورة فيها اطول من التي في الثانية (ويقرأ في الاخرين) ثنية اخرى (بفاتحة  
الكتاب) من غير زيادة عليها (متفق عليه) فيه دليل على شرعية قراءة الفاتحة في الاربعة الركعات  
في كل واحدة وقراءة سورة معها في كل ركعة من الاولين وان هذا كان عادته صلى الله عليه وآله  
وسلم كما يدل له كان يصلي اذهي عبارة تفيد الاسرار غالبا واسماعهم الآية أحيانا دليل على انه  
لا يجب الاسرار في السرية وان ذلك لا يقتضي بجود السهو وفي قوله أحيانا ما يدل على انه تكرر  
ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج النسائي من حديث البراء قال كان يصلي خلف  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ونسمع منه صلى الله عليه وآله وسلم الآية بعد الآية  
من سورة لقمان والذاريات وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ولكن قال سمع اسم  
ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الاولى ووجهه  
ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا وظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة  
الاولى وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء بن رباح ان بطول الامام الركعة  
الاولى من كل صلاة حتى يكثر الناس في الاولى ويقصر في الثانية والظاهر ان التطويل يكون  
بطول السورة في الركعة الاولى وقد ادعى ابن حبان ان التطويل انما هو بترتيل القراءة فيها مع  
استواء المقروء وقد روى مسلم من حديث حفصة كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول  
منها وقيل انما طالت الاولى بدعاء الافتتاح والتعوذ واما القراءة فيها فهماسوا وفي حديث  
أبي سعيد الاثري ما يرشد الى ذلك وقال البيهقي يطول في الاولى ان كان ينتظر احدا والا  
فيسوي بين الاولين وفيه دليل على انه لا يزدق الاخرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في  
المغرب وان كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصنابحي انه سمع أبا بكر يقرأ فيها ربنا لاترغ  
قلوبنا بعد اذ هدبتنا الآية وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الاخرين وفيه دليل  
على جواز ان يخبر الانسان بالنظن فان معرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه الى اليقين واسماع  
الآية أحيانا لا يدل على قراءة كل السورة وحديث أبي سعيد الاثري يدل على الاخبار عن ذلك بالنظن  
وكذا حديث خباب حين سئل بم كنتم تعرفون قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر  
والعصر قال باضطراب لحيته ولو كانوا يعلمون قراءته فيم ما يخبر عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان كروه  
ﷺ (وعن أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال كنا نخرز) بفتح النون وسكون الحاء مضم  
الزاي أي نخرز ونقدر وفي قوله كنا نخرز ما يدل على ان المقدرين لذلك جماعة وقد أخرج ابن ماجه  
رواية ان الحازرين ثلاثون رجلا من الصحابة (قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر  
والعصر فخرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدرا لم تنزل السجدة) أي في كل ركعة بعد



قراءة الفاتحة (وفي الآخر بين قدر النصف من ذلك) فيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في  
الآخرين ويؤيده دلالة قوله (وفي الأولين من العصر على قدر الآخرين من الظهر) ومعلوم  
انه كان يقرأ في الأولين من العصر سورة غير الفاتحة (والآخرين) من العصر (على النصف من  
ذلك) أي من الأولين منه (رواه مسلم) الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها كانت تقام  
فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ فيدرك النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم في الركعة الأولى مما يطيلها أخرجه مسلم والنسائي عن أبي سعيد وأخرج أحمد ومسلم من  
حديث أبي سعيد أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين  
الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وقال النصف من ذلك وفي  
العصر في الركعتين الأوليين قدر خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر النصف من ذلك هذا اللفظ مسلم  
وفيه دليل على انه لا يقرأ في الآخرين من العصر الا الفاتحة وانه يقرأ في الآخرين من الظهر غيرها  
معها وتقدم حديث أبي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الآخرين من الظهر بأم  
الكتاب ويسمينا الآية احما نا وظاهره انه لا يزيد على ام الكتاب فيه مما ولعله اخرج من حديث أبي  
سعيد من حيث الرواية لانه اتفق عليه الشيخان ومن حيث الدراية لانه اخبار بحجز ومبه وخبر أبي  
سعيد انقربه مسلم ولانه خبر عن جزو تقدير وتظن ويحتمل انه يجمع بينهما ما به صلى الله عليه وآله  
وسلم كان يصنع هذا نارة فيقرأ في الآخرين غير الفاتحة معها او يقتصر فيها احما نا عليها فيكون  
الزيادة عليها فيماسة تفعل احما نا وترك احما نا (وعن سليمان بن يسار) يفتح الياء وتخفيف  
السين هو مولى ميمونة ام المؤمنين وأخو عطاء بن يسار من أهل المدينة وبكار التابعين كان فقيها  
فاضلا ثقة عابدا ورعا حجة وهو أحد الفقهاء السبعة (قال كان فلان) في شرح السنة للبغوي ان  
فلانا يريد أميرا كان على المدينة قبل اسمه عمرو بن سلمة وليس هو عمرو بن عبد العزيز كما قيل لان ولادة  
عمرو بن عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة والحديث مصرح بان أبا هريرة صلى خلف فلان هذا  
(يطيل الأولين في الظهر ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل) اختلف في أول المفصل  
فقصيل من الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو الصافات أو تبارك أو سبح أو الضحى  
واتفق ان منتهاه آخر القرآن الكريم (وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطوله فقال أبو هريرة  
ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا أخرجه النسائي بإسناد  
صحيح) قال أهل العلم السنة ان يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفي  
العشاء والعصر بوسطه وفي المغرب بقصاره (وعن جبير بن مطعم) رضى الله عنه (قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور متفق عليه) قديين ان سماعه لذلك كان قبل  
اسلامه في فتح الباري وهو دليل على ان المغرب لا يختص بقصار المفصل وقد ورد انه يقرأ في المغرب  
بالمص وانه يقرأ فيها بالصافات وانه يقرأ فيها بحجج الدخان وانه يقرأ فيها بسبح اسم ربك الأعلى وانه يقرأ فيها  
بالتين والزيتون وانه يقرأ فيها بالمعوذتين وانه يقرأ فيها بالمرسلات وانه كان يقرأ فيها بقصار المفصل وكلها  
أحاديث صحيحة واما المداومة في المغرب على قصار المفصل فانما هو فعل مروان بن الحكم وقد أنكر  
عليه زيد بن ثابت وقال له مالك تقرأ بقصار المفصل وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ  
في المغرب بطول الطولين أخرجه البخاري وهي الاعراف وقد أخرجه النسائي انه فرق الاعراف  
في ركعتي المغرب وقد قرأ في العشاء بالتين والزيتون ووقت المعاذ فيها بالشمس وضحاها والليل اذا

١ تشنية طولى والمراد بهما  
الاعراف والانعام والاعراف  
اطول من الانعام اه أبو النصر

يغشى وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها وجع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف الحالات والأوقات والأشغال وعدم وجوده ﷺ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل السجدة) أي في الركعة الأولى (وهل أتى على الإنسان) أي في الثانية (متفق عليه) فيه دليل على أن ذلك كان دأبه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الصلاة إذا استمراره على ذلك بياناً لقوله (وللطبراني من حديث ابن مسعود) رضي الله عنه (يديم ذلك) أي يجعله عادة دائمة له قال شيخ الإسلام ابن تيمية السرفي قراءتهم ما في صلاة فجر يوم الجمعة انهما تضمنتا ما كان وما يكون في يومهما فانهما اشتملتا على خلق آدم وعلى ذكر المعاد وحشر العباد وذلك يكون يوم الجمعة ففي قراءتهما تذكير للعباد لما كان فيه ويكون قتل ليعتبروا به كرماء كان ويستعدوا لما يكون ﷺ (وعن حذيفة) رضي الله عنه (قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامرت به آية رجعة الاوقف عندها يسأل) أي يطلب من الله رجته (ولآية عذاب الاتعوذ منها) أي عما ذكر فيها (اخرجه النجسة وحسنه الترمذي) في الحديث دليل على انه ينبغي للقارئ في الصلاة تدبر ما يقرأه وسؤال الله رجته والاستعاذة من عذابه ولعل هذا كان في صلاة الليل وانما قلنا ذلك لان حديث حذيفة مطلق وورد تقييده بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بفريضة فربذ كراجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار رواه أحمد وابن ماجه بعينه وأخرج أحمد عن عائشة قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة التمام فكان يقرأ بالبقرة والنساء وآل عمران ولا يمر بآية فيها تخويف الادعاء الله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار الادعاء الله عز وجل ورغب اليه وأخرج النسائي وأبو داود من حديث عوف ابن مالك قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأله وتوضأ ثم قام فصلى فاستفتح بالبقرة لا يمر بآية رجعة الاوقف فيسأل ولا يمر بآية عذاب الاوقف وتعوذ الحديث وليس لابي داود ذكر السؤال والوضوء فهذا كله في النافلة كما هو صريح الاول وفي قيام الليل كما يفيد الحديثان الاخران فانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم قط انه أتم الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة أصلاً ولقظت يشعرا في الليل فتم ما ذكرناه بقولنا ولعل هذا كان في صلاة الليل فهذا باعتبار ما ورد من فعله فلو فعله أحد في الفريضة فلعلمه لا بأس فيه ولا يجنب بصلاته سيما اذا كان منفرداً فلا يشق على غيره اذا كان اماماً وقوله باليلة التمام في القاموس وليل عماى أطول ليالى الشتاء وأهى ثلاث لا يستبان نقصانها أوهى اذا بلغت اثنتى عشرة ساعة فصاعداً انتهى وينبغي ذلك للقارئ في غير الصلاة أيضاً ﷺ (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وانى نهيت ان أقرأ القرآن را كما وساجداً) فكأنه قيل فاذا نقول فيها فقال (فأما الركوع فعظم وافيه الرب) تعالى قد بين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة فجعل يقول أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبحانه ربى العظيم (وأما السجود فاجتهدوا) فيه (في الدعاء فتن) بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق (ان يستجاب لكم رواء مسلم) الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود لان الاصل في النهي التحريم وظاهره وجوب تسبيح الركوع وجوب الدعاء في السجود دلالة مرهم بما وقد ذهب الى ذلك أحمد وطائفة

من المحدثين وقال الجمهور انه مستحب لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ذلك ولو كان واجبا لامره به ثم ظاهر قوله فعظم وافيه الرب انه تجزئ المرة الواحدة ويكون بها  
 عمتلا ما أمر به وقد أخرج أبو داود ومن حديث ابن مسعود اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات  
 سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه ورواه الترمذي وابن ماجه الا انه قال أبو داود وفيه ارسال وكذا قال  
 البخاري والترمذي وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال هرسل وقال الترمذي اسناده ليس  
 بمتمصل عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود قلت هو ابن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي  
 انقرد مسلم باخراج حديثه كافي مختصر السنن للمنذري وفي قوله ذلك أدناه ما يدل على انه لا يجزئ  
 المرة الواحدة والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان من طلب خير  
 الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرها وما وانه محل الاجابة وقد بين بعض الادعية بما أفاده قوله  
 ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه  
 وسجوده سبحانك اللهم اي أنزهك ربنا وبمحمدك الوالواللعطف والمعطوف عليه  
 ما يقبله ما قبله والمعطوف متعلق بمحمدك والمعنى وان تلبس بمحمدك ويحتمل ان يكون الحال  
 والمراد أسبغك وأنامتلبس بمحمدك أي حال كوني متلبسا به اللهم اغفر لي متفق عليه  
 الحديث ورد بالفاظ منها انه قالت عائشة ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان نزلت عليه  
 اذا جاء نصر الله والفتح الا يقول سبحانك ربنا وبمحمدك اللهم اغفر لي والحديث دليل على ان هذا  
 من اذكار الركوع والسجود ولا ينافيه حديث أما الركوع فعظم وافيه الرب لان هذا الذي ذكر  
 زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيجمع بينهما بين هذا وقوله اللهم  
 اغفر لي امثال لقوله تعالى فسبح بحمديك واستغفره وفيه مسارعة صلى الله عليه وآله وسلم الى  
 امتثال ما أمر به قيا ما بحق العبودية وتعظيم الشأن الربوبي سنة زاده الله شرفا وفضلا وقد غفر له  
 ما تقدم من ذنبه وما تأخر ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة أي اذا قام فيها (يكبر) أي تكبيرة الاحرام (حين يقوم) فيه  
 دليل انه لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبير شيئا (ثم يكبر حين يركع) تكبيرة النقل (ثم يقول سمع  
 الله لمن حمده) أي أجاب الله من حمده فان من حمد الله متعرضا لشوايه استجاب الله له وأعطاه  
 ما تعرض له فناسب بعده ان يقول ربنا ولك الحمد (حين يرفع صلبه من الركوع) فهذا في حال  
 أخذه في رفع صلبه للقيام (ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد) بآيات الوالواللعطف على  
 مقدر اى ربنا أطعناك وحمدناك والحمد لك أوزائد وورد في رواية بمحذفها وهي نسخة في بلوغ  
 المرام (ثم يكبر حين يهوى ساجدا) تكبير النقل (ثم يكبر حين يرفع رأسه) أي من السجود  
 الاول (ثم يكبر حين يسجد) أي السجدة الثانية (ثم يكبر حين يرفع) أي من السجدة الثانية  
 هذا كله تكبير النقل (ثم يفعل ذلك) أي ما ذكره ما عدا التكبيرة الاولى التي للاحرام  
 (في الصلاة) أي في ركعاتها (كأها ويكبر حين يقوم من اثنتين بعد الجلوس) للتشهد الاوسط  
 (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية ما ذكره من الاذكار فأما أول التكبير فهو تكبيرة  
 الاحرام وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث وأما ما عداها من التكبير الذي  
 وصفه فقد كان وقع من بعض امراء بني أمية تركه تساهلا ٢ ولكنه استقر العمل من الامة

(٢) أخرج أحمد عن مطرف  
 قال قلت لعمران بن حصين  
 من ترك التكبير أولا  
 تكبير النقل قال عثمان بن  
 عفان حين كبر وضعف  
 صوته قال ابن حجر وهذا يحتمل  
 ترك الجهر به وروى الطبري  
 عن أبي هريرة أن أول من  
 ترك التكبير معاوية وروى  
 أبو عبيد أن أول من تركه  
 زياد وهذا لا ينافي ما قبله  
 فان زياد اتركه لترك معاوية  
 وكان معاوية تركه لترك عثمان  
 انتهى من فتح الباري ببعض  
 تصرف اه أبو النصر على  
 حسن خان

على فعله في كل خفض ورفع في كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفت من هذا الحديث ويزيد في  
 الرابعة والثلاثية تكبير النحوض من التشهد الاوسط فيحصل في المكتوبات الخمس بتكبير  
 الاحرام أربع وتسعون تكبيرة وبدون تسعة وعشرون تكبيرة واختلف العلماء في حكم  
 تكبير النقل فقيل انه واجب وروى قول لا لا تجدن حنبلا وذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم دائم  
 عليه وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وذهب الجمهور الى ندبه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم  
 المسمى صلاته وانما علمه تكبيرة الاحرام وهو موضع البيان للواجب ولا يجوز تأخير عن وقت  
 الحاجة وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبير النقل في حديث المدي أبو داود من حديث رفاع بن  
 رافع فانه ساقه وفيه ثم تقول الله أكبر ثم تكبر وذكرك في قوله سمع الله لمن حمده وبقيّة تكبيرات  
 النقل وأخرجها الترمذي والنسائي ولذا ذهب أحمد وداود الى وجوب تكبير النقل وظاهر  
 قوله يكبر حين كذا وحين كذا ان التكبير يقارن هذه الحركات فيشرع في التكبير عند ابتداء  
 للركن وأما القول بأنه يسد التكبير حتى يتم الحركة كما في الشرح وغيره فلا وجه له بل يأتي باللفظ  
 من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه وظاهر قوله ثم يقول سمع الله ان حمده ربنا ولك الحمد انه  
 شرع ذلك لكل مصل من امام ومأموم اذ هو حكاية لمطلق صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وان كان  
 يحتمل انه حكاية لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم اماما اذا تبادل من الصلاة عند اطلاقها  
 الواجبة وكانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الواجبة جماعة وهو الامام فيها الا انه لو فرض هذا  
 فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي أمر لكل مصل ان يصلي كصلاة صلى  
 الله عليه وآله وسلم من امام أو منفرد واليه ذهب الشافعية وغيرهم الى ان التسبيح مطلقا لمنقل  
 أو مفترض للامام والمنفرد والحمد للمؤتم لحديث اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك  
 الحمد أخرجه أبو داود وأجيب بان قوله اذا قال الامام الخ لا ينفي قول المؤتم سمع الله لمن حمده وانما  
 يدل على انه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الامام سمع الله لمن حمده والواقع هو ذلك لان  
 الامام يقول سمع الله لمن حمده في حال اتقائه والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله واستفاد  
 الجمع بينهما من الحديث الاول قلت لكن أخرجه أبو داود عن الشعبي لا يقول المؤتم خلف الامام  
 سمع الله لمن حمده ولكن يقول ربنا لك الحمد ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة وقد  
 ادعى الطحاوي وابن عبد البر الاجماع على كون المنفرد يجمع بينهما وذهب آخرون الى انه يجمع  
 بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم والحجة جمع الامام بينهما لاتحاد حكم الامام والمنفرد (وعن  
 أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رفع رأسه من الركوع قال  
 اللهم ربنا لك الحمد) كذا في نسخ بلوغ المرام وراجعنا ما قلنا في حديث أبي سعيد لفظ  
 اللهم ووجدناه فيه في رواية ابن عباس رضي الله عنهما (مل) بنصب الهمزة على المصدرية  
 ويجوز رفعه على خبرية المبتدأ المحذوف (السموات والارض) وفي سنن أبي داود وغيره ومل  
 الارض وهي في رواية ابن عباس عندهم مسلم فهذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود  
 اللهم في أوله ولا لفظ ابن عباس لوجوده في الارض فيها (ومل ما شئت من شيء بعد) يضم الدال  
 على البناء لقطع عن الاضافة وتية المضاف اليه (أهل) بنصبه على النداء أو رفعه أي أنت أهل  
 (الثناء والمجد أحق ما قال العبد) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ومصدرية تقديره هذا أي قوله

وربما لك الحمد أحق قول العبد وانما لم يجعل الامانع لما أعطيت خبر أو أحق مستدلاً لأنه محذوف في بعض الروايات فجعلناه جملة استثنائية أذ حذف (وكذا لا عبد) ثم استأنف فقال (اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم واه مسلم) الحديث دليل على مشروعية هذا الذي في هذا الركن لكل مصل وقد جعل الجدم كالأجسام وجعله ساداً لما ذكره من الظروف مبالغته في كثرة الحمد وزاده مبالغته بذكر ما يشاؤه تعالى مما لا يعلمه العبد والشاء الوصف بالجمل والمدح والمجد العظيمة ونهاية الشرف والجسد بفتح الجيم معناه الحظ أي لا ينفع ذا الحظ من عقوبتك حظه بل ينفعه العمل الصالح وروى بكسر الجيم أي لا ينفعه جده واجتهاده وقد ضعفت رواية الكسر (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه) وفي رواية أخرى أي أيها الأمة وفي رواية أخرى أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثلاث الروايات للجاري وقوله أشار بيده إلى أنفه تفسره رواية للنسائي قال ابن طاوس ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد قال القرطبي هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والآنف تبع لها قال ابن دقيق العبد معناه أنه جعلهما كأنهما عضو واحد واللكات الأعضاء ثمانية والمراد من اليدين الكفان وقد وقع بلفظهما في رواية أخرى قريبا والمراد من قوله وأطراف القدمين أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعتان فيستقبل بظهر قدميه القبلة وقد ورد في حديث أبي جريد في صفة السجود قيل ويندب ضم أصابع اليدين لأنها لو انقربت انحرفت رؤس بعضهن عن القبلة ولما يأتي في حديث وائل وإذا سجد ضم أصابعه وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث أبي جريد الساعدي في باب صفة الصلاة بلفظ واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة هذا والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم ذكره بلفظ الاخبار عن أمر الله أوله ولائمة والامر لا يرد إلا بخصوصية الفعل وهي تفيد الوجوب وقد اختلف في ذلك فاحد قولي الشافعي أنه للوجوب لهذا الحديث وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنه يجوز السجود على الأنف فقط مستدلاً بقوله وأشار بيده إلى أنفه قال المصنف في فتح الباري وقد احتج لابي حنيفة بهذا في السجود على الأنف قال ابن دقيق العبد والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بالجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه انتهى واعلم أنه وقع هنا في الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي والفقهاء إلى أن الواجب الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسي وتمكن جبهتك فكان قرينة على حمل الامر الذي فيه ذكر الأنف هنا على غير الوجوب وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد معرفة تقدم هذا على حديث المسي ليكون قرينة على حمل الامر على الندب وأما لو فرض تأخره لكان في هذا زيادة شرع ويمكن أن تتأخر شرعيته ومع جهل التاريخ يخرج العمل بالموجب لزيادة الاحتياط قاله الشارح وفيه وهم والذي في البحر الزخار أنه يقول أبو حنيفة أي ما سجد عليه أجزأه لأنهما عضو واحد انتهى ثم ظاهر الحديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك والجبهة يضع منها على الأرض ما يمكنه بدليل ويمكن جبهته وظاهره أنه لا يجب

كشفت شي من هذه الاعضاء لان مسمى السجود عليه اصدق بوضعها دون كشفها ولا خلاف ان  
كشف الركبتين غير واجب لما يخاف من كشف العورة واختلف في الجهة ففيل يجب كشفها  
لما أخرجه أبو داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يسجد الى جنبه  
وقد اعتم على جبهته فحسر عن جبهته الا انه قد علق البخاري عن الحسن قال كان أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته ووصله  
البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود وموقوف على الصحابة وقدر ويت أحاديث انه صلى الله عليه  
وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي اسناده  
ضعف ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه ضعيف ومن حديث جابر عند  
ابن عدى وفيه متر وكان ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه ضعيف وذكر هذه  
الاحاديث البيهقي ثم قال أحاديث كان يسجد على كور عمامته لا يثبت فيها شيء يعنى من فروعها  
والاحاديث من الجانبين غير ناهضة على الايجاب وقوله يسجد على جبهته يصدق على الامرين وان  
كان مع عدم الحائل اظهر فالاصل جواز الامرين وأما حديث خباب شكوا الى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا الحديث فلا دلالة فيه على كشف هذه  
الاعضاء ولا عدمه وفي حديث أنس عند مسلم انه كان أحدهم يسطو به من شدة الحر ثم يسجد  
عليه ولعل هذا مما لا خلاف فيه انما الخلاف في السجود على محمله فهو محل النزاع وحديث  
أنس محتمل (وعن ابن مجينة) هو عبد الله بن مالك بن مجينة بضم الباء وفتح الحاء هو اسم لام  
عبد الله واسم أبيه مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الشين الأزدي مات عبد الله في ولاية  
معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى  
فرج بين يديه) بفتح الفاء وتشديد الراء آخر جم أي باعدينهما أي نحي كل يد عن الجنب الذي  
يليهما (حتى يبدوا بياض ابطيه متفق عليه) الحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة  
قبيل والحكمة في ذلك ان يظهر كل عضو بنفسه ويميز حتى يكون الانسان الواحد في سجوده  
كأنه عدد ومقتضى هذا ان يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الاعضاء على بعض  
وقد ورد هذا المعنى صريحاً فيما أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد ضعيف انه قال  
لا تفرش اقتراس السبع واعتم على راحتيك وابد بجمعك فاذا فعلت ذلك سجد كل عضو  
منك وعند مسلم من حديث معوية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجافي يديه فلما أتته بهيمة  
أرادت ان تمر مرت وظاهر الحديث الاول وهذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني  
أصلي يقتضي الوجوب ولكنه قد أخرج أبو داود ومن حديث أبي هريرة ما يدل ان ذلك غير واجب  
يلفظ شكاً أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشقة السجود عليهم اذا تفرجوا فقال  
استعينوا بالركب وترجم له الرخصة في ترك التفرج قال ابن عجلان أحذروا انه وذلك ان يضع  
مر فقيه على ركبته اذا طال السجود ولا دلالة في الحديث على انه لم يكن على ابطيه الشعر كما قيل  
لانه يمكن ان المراد يرى أطراف ابطيه لا باطنهما حيث الشعر وان صح ان هذا من خواصه فلا  
اشكال (وعن البراء) بفتح الباء والمدوقيل أو مقصورة هو أبو عمارة في الاشهر (ابن عازب)  
ابن الحرث الاوسي أول مشهد شهده الخندق نزل الكوفة وافتتح الرى سنة ٢٤ في قول وشهد

مع على الجمل وصفين والنهر وان مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وجدت فضع كفك وارفع مرفقك رواه مسلم) الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للامر بهما وجه العلماء على الاستحباب وهذا في حق الرجل لا المرأة فانها تختلف في ذلك لما أخرجه أبو داود في مراسيله عن يزيد بن حبيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على امرأتين يصليان فقال اذا سجدا فضع باعض اللعيم الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه ثم ذكرهما في سننه وضعفهما ومن السنة تفريح الاصابع في الركوع لما رواه أبو داود من حديث أبي حميد الساعدي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يسكن يديه على ركبتيه كالقباض عليهما ويفرج بين أصابعه ومن السنة في الركوع ان يوتر يديه فيجافي عن جنبه كما في حديث أبي حميد عن أبي داود بهذا اللفظ ورواه ابن خزيمة بلفظ ونحو يديه عن جنبه وذكر المصنف حديث ابن جزيمة هذا الذي ذكره في بلاغ المرام في التلخيص أيضا دليل على التفريح في الركوع وهو صحيح فانه قال اذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه فانه يصدق على حالة الركوع والسجود (وعن واثل بن حجر) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا ركع فرج بين أصابعه) أي أصابع يديه (واذا سجد ضم أصابعه رواه الحاكم) قال أهل العلم الحكمة في ضمه أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة الى سمت القبلة (وعن عائشة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي مترباعا رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو أي يصلي هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو مترباع جالس ورواه البيهقي عن حميد رأيت أنسا يصلي مترباعا على فراشه وعلقه البخاري قال العلماء وصفة التربع ان يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى وباطن اليسرى تحت اليمنى مطمئنا وكفيه على ركبتيه مفرقا تاملا كالأركع والحديث دليل على كيفية قعود العليل اذا صلى من قعود اذا الحديث وارد في ذلك وهو في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم لما سقط عن فرسه فانفكت قدمه فصلى مترباعا (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدة اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني رواه الاربعة الا النسائي واللفظ لابن داود وصححه الحاكم) وانظر الترمذي واجبرني بل وارحمني ولم يقل وعافني وجع ابن ماجه في نظير روايته بين ارحمني واجبرني ولم يقل اهدني ولا عافني وجع الحاكم بينهما الا انه لم يقل وعافني والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدة وظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله جهرا (وعن مالك بن الحويرث) رضي الله عنه (انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدارواه البخاري) وفي لفظ له فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام وأخرج أبو داود من حديث أبي حميد في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثم اهوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض وقد ذكر هذه القعدة في بعض الفاظ رواية حديث المسيء صلاته. والحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى أو الركعة الثالثة ثم ينهض لاداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة وقد ذهب الى القول

بشرعها الشافعي في أحد قوليه وهو غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأي الخنيفة ومالك  
وأحمد وأصحق أنه لا يشرع القعود هذا مستدلين بحديث وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله  
عليه وآله وسلم بلفظ وكان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائماً آخرجه الزارقي مسنده  
الأنه ضعفه النووي ولما رواه ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش أدركت غير واحد من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول كل ركعة وفي الثالثة  
قام كما هو ولم يجلس ويحجب عن الكل أنه لا منافاة أذن فعلها فلا بأس منه ومن تركها فكذلك  
وان كان ذلك كرهاً في حديث المسي يشعربو جوبها لكن لم يقل به أحد فيما أعلم والله أعلم (وعن  
أنس) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهر بعد الركوع يدعو على  
أحياء من أحياء العرب ثم تركه) وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنو لحيان (متفق عليه)  
لفظه في البخاري مطولاً عن عاصم الأحول قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان  
القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلاناً أخبرني أنك قلت بعد الركوع قال  
كذب إنما قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهراً أراه كان بعث قومًا يقال لهم  
القرأء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عهد فعدروا وقتلوا القرأء فقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهراً يدعو  
عليهم (ولاحد والدارقطني) والحاكم وصححه جمع من الحفاظ (نحوه) أي من حديث  
أنس (من وجه آخر) وفي الإرشاد لابن كثير أن هذا الحديث يرويه أبو جعفر الرازي وقد اختلف  
فيه أئمة الجرح والتعديل وهو في نفسه صدوق إلا أنه سبى الحفظ وله أو هام كثيرة انتهى ومع سوء  
حفظه تخدشه جعل لمخالفته سائر الثقات (وزاد فاماني الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا)  
فقوله في الحديث الأول ثم تركه أي فيما عدا الفجر وبديل على أنه أراد قوله فلم يزل يقنت هذا  
والأحاديث عن أنس في القنوت قد اضطربت وتعارضت في صلاة الغداة وقد جمع بينها في الهدى  
النسوي فقال أحاديث أنس كلها أصحاح يصدر بعضها بعضها ولا تناقض فيها والقنوت الذي ذكره  
قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي أطلقه فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة  
القيام للقراءة الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة طول القيام والذي ذكره  
بعده هو إطالة القيام للدعاء فعليه شهر يدعو على قوم ويدعو لقوم ثم استمر تطويل هذا الركن للدعاء  
والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل له حديث أنس أن كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً  
حتى يقول القائل قد نسى وأخبرهم أن هذه صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه عنه  
في الصحيحين فهذه والقنوت الذي قال فيه أنس أنه ما زال صلى الله عليه وآله وسلم عليه حتى  
فارق الدنيا والذي تركه هو الدعاء على أقوام من العرب وكان بعد الركوع فإدا أنس بالقنوت قبل  
الركوع وبعده الذي أخبر أنه ما زال عليه هو إطالة القيام في هذين المحلين بقراءة القرآن وبالدعاء  
هذا مضمون كلامه ولا يخفى أنه لا يوافق قوله فاماني الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا فإنه دل  
على أن ذلك خاص بالفجر وإطالة القيام بعد الركوع عام للصلاة كلها وأما حديث أبي هريرة  
الذي أخرجه الحاكم وصححه بأنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من  
الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهْدني فيمن هديت



الى آخره ففيه عبد الله بن سعيد المقبري ولا تقوم به حجة وقد ذهب الى ان الدعاء عقب آخر ركوع  
من الفجر سنة جماعة من السلف والخلف ومن الخلف الشافعي (وعنه) أي عن أنس رضي الله  
عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يقنت الا اذا دعا القوم أو دعا على قوم صحبه ابن  
خزيمة) اما دعاءه لقوم فكأن ثبت انه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة وأما دعاءه على قوم فكما  
عرفته قريبا ومن هنا قال بعض العلماء يسن القنوت في النوازل فيدعو بما يناسب الحادثة وهذا  
قول حسن تأسيسا فعليه صلى الله عليه وآله وسلم في دعائه على أولئك الاحياء من العرب الا انه  
قد يقال قد نزل به صلى الله عليه وآله وسلم حوادث كحصار الخندق وغيره ولم يرو انه قنت فيه ولعله  
يقال الترك لبيان الجواز وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى انه منهي عن القنوت في الفجر  
وكانهم استدلو بقوله (وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ وهو سعد بن عبيدة (ابن طارق  
الاشجعي قال قلت لابي) وهو طارق بن أشيم يفتح الهمزة وفتح الياء بنه أخرج قال ابن عبد البر يعد  
في الكوفيين روى عنه ابنه أبو مالك سعيد (يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى أفكانوا يقنتون في الفجر فقال أي بني تحدث رواه  
الحسنه الألبان) وقد روى خلافه عن ذكره والجمع بينهما انه وقع القنوت لهم تارة وتركوه  
أخرى وجعله أبو حنيفة ومن معه منهيًا عنه لهذا الحديث لانه اذا كان محدثا فهو بدعة والبدعة  
منهي عنها (وعن الحسن بن علي عليه السلام) هو أبو محمد سبط رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ولدي النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة قال ابن عبد البر انه أصبح ما قبل  
في ذلك قال وكان الحسن حليما ورعا فاضلا ودعاؤه ورعه وفضله الى انه ترك الدنيا والمال رغبة فيما  
عند الله بابعده بعداً به فبقى نحو ما من سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان وفضائله  
لا تحصى ذكر السيد منها شطرا من الروضة الندية توفي سنة ٥١ بالمدينة النبوية ودفن  
بالبقيع وقد اطاع ابن عبد البر في الاستيعاب في عده لقضائه (قال علي بن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم كليات أقولهن في قنوت الوتر) أي في دعائه وليس فيه بيان لمحله وزاد الحسن في  
المستدرک وقال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وترى اذا رفعت رأسي ولم يبق الا  
السجود ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو كذا  
في الهدى النبوي (اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي  
فيما أعطيت وقي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا  
وتعاليت رواه الحسنه وزاد الطبراني والبيهقي) بعد قوله ولا يذل من واليت (ولا يعز من عاديت  
زاد النسائي من وجه آخر في آخره وصلى الله على سيدنا محمد الخ) الا انه قال المصنف في تخريج  
أحاديث الاذكار ان هذه الزيادة غريبة لا تثبت لان فيها عبد الله بن علي لا يعرف وعلى  
القول بانه عبد الله بن علي بن الحسين بن علي فالسند منقطع لانه لم يسمع من عمه الحسن ثم قال فتبين  
ان هذا الحديث ليس من شرط الحسن لا نقطاعه أو جهالة رواه انه منهي فكان عليه ان يقول  
لا تثبت هذه الزيادة والحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر وهو مجمع عليه في  
النصف الاخير من رمضان والشافعية يقولون انه يقنت بهذا الدعاء في صلاة الفجر ومستندهم  
في ذلك قوله (وللبهيقي عن ابن عباس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يعلمنا دعاءه في القنوت من صلاة الصبح وفي سنده ضعف) قلت أجمله هنا وذ كره في تخرجه  
 الاذكار من رواية البيهقي وقال اللهم اهدني الحديث الخ رواه البيهقي من طرق أحدها عن يزيد  
 ابن أبي هريرة سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في  
 صلاة الصبح ووتر الليل بهؤلاء الكلمات وفي أسناده مجهول وروى من طريق أخرى وهي التي  
 ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ يعلمنا دعاءه في القنوت في صلاة الصبح وفيه  
 ١ عبد الرحمن بن هرم ضعيف وإذا قال المصنف أخرجه البيهقي وفي سنده ضعف (وعن  
 أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد أحدكم فلا  
 يركع كما يركع البعير وليضع يديه قبل ركبته أخرجه الثلاثة) هذا الحديث أخرجه أهل السنن  
 وعلمه البخاري والترمذي والدارقطني قال البخاري محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه  
 وقال لا أدري سمع من أبي الزيادة لا وقال الترمذي غريب لا نعرفه من حديث أبي الزيادة لا من  
 هذا الوجه وقد أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة أيضا عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولم يذكر فيه وليضع يديه قبل ركبته وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد بدأ بيده قبل ركبته ومثلها أخرج الدراوردي من حديث ابن  
 عمر وهو الشاهد الذي سيشرح المصنف اليه وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب  
 ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل  
 اليدين والحديث دليل على أنه يقدم المصلي يديه قبل ركبته عند الانحطاط إلى السجود وظاهر  
 الحديث الوجوب لقوله لا يركع وهو نهى وللأمر بقوله وليضع قبل ولم يقل أحد بل وجوبه قعين  
 أنه مندوب وقد اختلف العلماء في ذلك فروى عن مالك والأوزاعي العمل بهذا الحديث حتى قال  
 الأوزاعي أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم وقال ابن أبي داود هو قول أصحاب الحديث  
 وذهب الشافعية والحنفية إلى العمل بحديث وائل وهو قوله (وهو) أي حديث أبي هريرة  
 هذا (أقوى في سنده من حديث وائل رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبته  
 قبل يديه أخرجه الأربعة فإن الأول) أي حديث أبي هريرة (شاهد من حديث ابن عمر صححه  
 ابن خزيمة) تقدم ذكر الشاهد هذا قريبا (وذكره) أي الشاهد البخاري (معلقا موقوفا)  
 فقال قال نافع كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته وحديث وائل أخرجه أصحاب السنن الأربعة  
 وابن خزيمة وابن السكن في صحيحهم ما من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه قال البخاري  
 والترمذي وابن أبي داود والبيهقي تفرد به شريك ولكن له شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال  
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انحط بالكبير حتى سبقت ركبتاه يديه أخرجه  
 الدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو على شرطهما وقال البيهقي تفرد به العلامة العطار  
 والعلامة مجهول هذا وحديث وائل هو دليل الحنفية والشافعية وهو مروي عن ابن عمر أخرجه  
 عبد الرزاق وعن ابن مسعود أخرجه الطحاوي وقال به أحمد وأصح وجماعة من العلماء وظاهر  
 كلام المصنف ترجيح حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو خلاف مذهب امامه الشافعي وقال  
 النووي لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث وائل  
 وقالوا في حديث أبي هريرة أنه مضطرب إذ قدر يديه عنه الأمران وحقق ابن القيم المسئلة وأطال

(١) وليس هو الا عرج كما  
 قاله المصنف في التلخيص  
 قلت لان عبد الرحمن بن  
 هرم لا عرج أبو داود والمدني  
 مولى ربيعة بن الحرث ثقة  
 ثبت عالم كافي التقريب  
 اه أبو النصر

فيها وقال ان في حديث أبي هريرة قليبا من الراوي حيث قال وليضع يديه قبل ركبتيه وان أصله وليضع ركبتيه قبل يديه قال ويدل عليه أول الحديث وهو قوله فلا يبرك كما يبرك البعير فان المعروف من برك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الامر بمخالفة سائر الحيوانات في هيات الصلاة فنهى عن التفتات كالتفتات الثعلب وعن اقتراش كافتراش السبع واقعاء كاقعاء الكلب ونقر كنقر الغراب ورفع الايدي كاذناب خيل شمس أي حال السلام وقد قدم ويجمعها قولنا

اذنحن قناني الصلاة فائنا \* نهينا عن الاتيان فيها بسببة  
بروك بعير والتفتات كثعلب \* ونقر غراب في سجود الفريضة  
واقعاء كلب او كبسط ذراعه \* واذناب خيل عند فعل التحية

وقد زدنا على المذكور في الشرح قولنا

وزدنا كتدبير الجمار بعده \* لعنق وتصويب لرأس بركة

هذا السابع بالمال المهمة وروى بالمجعة وهو تصحيف قال في النهاية وهو ان يطأ المصلي رأسه حتى يكون أخفض من ظهره انتهى الا انه قال النووي حديث التدبير ضعيف وقيل كان وضع اليدين قبل الركبتين أول الامر ثم أمر بوضع الركبتين قبل اليدين وحديث ابن خزيمة الذي أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقد مناه قريبا يشعر بذلك وقول المصنف ان لحديث أبي هريرة شاهدا يقوى به معارض بان الحديث واثل أيضا شاهدا قد قدمناه وقال الحاكم انه على شرطهما وغايته وان لم يتم كلام الحاكم فهو مثل شاهد حديث أبي هريرة والذي تفرد به شريك فقد اتفق حديث واثل وحديث أبي هريرة في القوة وعلى تحقيق ابن القيم حديث أبي هريرة عائد الى حديث واثل وانما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك فقد وقع القلب في الفاظ الحديث وحاصل البحث والتفقيح ان كلام الامرين يجوز كما يستفاد من شرح المستقيم (وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبة اليسرى واليمنى على اليمنى وعقد ثلاثا وخمسين وأشار بأصبعه السبابة) قال العلماء اختلفت السبابة بالاشارة لاتصالها بناط القلب فتحسب كها سبب لحضوره (رواه مسلم وفي رواية له وقبض أصابعه كلها وأشار بالتي تلى الابهام) لفظ مسلم وأشار بأصبعه التي الخ ووضع اليدين على الركبتين مجمع على استحبابه وعقد ثلاثا وخمسين قال المصنف في التلخيص صورتها ان يجعل الابهام مفتوحة تحت المسبحة وقوله وقبض أصابعه كلها أي أصابع يده اليمنى قبضها على الراحة وأشار بالسبابة وقوله التي تلى الابهام وصف كاشف التحقيق السبابة وفي روايه واثل بن حجر حلق بين الابهام والوسطى أخرجه ابن ماجه فهذه ثلاث هيات جعل الابهام تحت المسبحة مفتوحة وسكت في هذه عن بقية الاصابع هل تظم الى الراحة أو تبقى منشورة على الركبة الثانية ضم الاصابع كلها على الراحة والاشارة بالمسبحة الثالثة التحليق بين الابهام والوسطى ثم الاشارة بالسبابة ورد بلفظ الاشارة كما هنا وكافي حديث ابن الزبير انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحركها أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وعنده ابن خزيمة والبيهقي من حديث واثل انه صلى الله عليه وآله وسلم رفع أصبعه فرأته يحركها يدعو بها قال البيهقي يحتمل ان يكون مراده

بالتحريك الاشارة لا تكسر بحركتها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير وموضع الاشارة عند  
 قوله لا اله الا الله لما رواه البيهقي من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وينوي بالاشارة التوحيد  
 والاخلاص فيه فيكون جامعاً في التوحيد بين القول والفعل والاعتقاد ولذلك نهى النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم عن الاشارة بالاصبعين وقال أحد أئمة الحديث رأيت يسيراً بآصبعه ثم الظاهر انه مخبر  
 بين الهيئات ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة وورد في الميد البصري عند الدقاق في حديث  
 ابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم ألقم كفه اليسرى ركبته وفسر الالقام بعطف الاصابع على  
 الركبة وذهب الى هذا بعضهم على هذه الرواية قال وكان الحكمة فيه منع البدع عن العبث واعلم  
 ان قوله في حديث ابن عمر وعقد ثلاثاً وخسين اشارة الى طريقة معرفة تواطأت عليها العرب  
 في عقود الحساب وهي أنواع من الاحاد والعشرات والمئين والالوف أما الاحاد فلواحد عقد  
 الخنصر الى اقرب ما يليه من باطن الكف وللاثنتين عقد البنصر معها كذلك وللثلاثة عقد الوسط  
 معها كذلك وللاربعة حل الخنصر والخمسة حل البنصر معها دون الوسطي وللسبعة عقد البنصر  
 وحل جميع الانامل والسبعة بسط الخنصر الى أصل الابهام مما يلي الكف وللثمانية بسط  
 البنصر فوقها كذلك وللتسعة بسط الوسطي فوقها كذلك وأما العشرات فلها الابهام والسبابة  
 والعشرة الاولى عقد رأس الابهام على طرف السبابة وللعشرين ادخال الابهام بين السبابة  
 والوسطي وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الابهام عكس العشرة وللاربعين ترتيب  
 الابهام على العقد الاوسط من السبابة والخمسين عطف الابهام الى أصلها وللستين ترتيب  
 السبابة على ظهر الابهام عكس الاربعين وللسبعين القاء رأس الابهام على العقد الاوسط من  
 السبابة ورد طرف السبابة الى الابهام وللثمانين رد السبابة الى أصلها وبسط الابهام على جنب  
 السبابة من ناحية الابهام وللتسعين عطف السبابة الى أصل الابهام وضمها بالابهام وأما المئين  
 فكألاً جاداً الى تسعمائة في الميد اليسرى والالوف كالعشرات في اليمنى أيضاً (وعن عبد الله  
 ابن مسعود) رضي الله عنه (قال التفت اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا صلى  
 أحدكم فليقل التحيات) جمع تحية ومعناه البقاء أو العظمة أو السلامة من الآفات أو كل أنواع  
 التعظيم (لله والصلوات) قيل الخمس أو ما هو أعم من الفرض والنفل أو العبادات كلها  
 أو الدعوات كلها أو الرجة وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية  
 (والطيبات) أي ما طاب من الكلام وحسن ان يثنى به على الله أو ذكر الله أو الاقوال الصالحة  
 أو ما هو أعم من ذلك وطيبها كونها كاملة خالصة من الشوائب والتحيات مبتدأ أخبرها الله  
 والصلوات والطيبات عطف عليه وخبرها محذوف وفيه تقادير أخر (السلام) أي السلام  
 الذي يعرفه كل أحد (عليك أي النبي ورجة الله وبركاته) خصوصه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أولاً بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك ثم اتبعوا السلام عليهم  
 في قولهم (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وقد ورد انه يشمل كل عبد صالح في السماء  
 والارض وفسر الصالح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجته متفاوتة (أشهد ان لا اله  
 الا الله) لاستحقاق العبادة بحق غيره فهو قصر افراد لان المشركين كان يعبدونه ويشركون معه  
 غيره (وأشهد ان محمداً عبده ورسوله) هكذا هو الملقب بعبده ورسوله في جميع روايات الاسماء

الست ووهب ابن الاثير في جامع الاصول فساق حديث ابن مسعود وان محمد ارسول الله ونسبه الى الشيخين وغيرهما وتبعه على وهمه صاحب تفسير الوصول وتبعهما على الوهم الجلال في ضوء النهار وزادانه لفظ البخاري ولفظ البخاري كما قاله المصنف فتنبه (ثم ليتخير) وفي نسخة ليختار (من الدعاء أعجبه اليه في دعوه واللفظ للبخاري) قال البرز أصح حديث عندى في التشهد حديث ابن مسعود يروى عنه من ينف وعشرين طريقا ولا يعلم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد أثبت منه ولا أصح اسنادا ولا أثبت رجالا ولا أشد تطافرا بكثرة الاسانيد والطرق وقال مسلم انما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لان أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد اختلف عنه أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلى هو أصح ما روى في التشهد وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحابيا بالفاظ مختلفة اختار الجاهير منها حديث ابن مسعود والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله فليقل وقد ذهب الى وجوبه أئمة من العلماء وقالت طائفة (١) انه غير واجب لعدم تعليمه المسيء صلانه ثم اختلفوا فى الالفاظ التى تجب عند من أوجبها أو عند من قال انه سنة وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود وقد اختاره الاكثر فهو الأرجح وقد رجع جماعة غيرة من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة وزاد ابن أبى شيبة قوله وحده لا شريك له فى حديث ابن مسعود من رواية أبى عبيدة عن أبيه وسنده ضعيف لكن ثبت هذه الزيادة من حديث أبى موسى عند مسلم وفى حديث عائشة الموقوف فى الموطأ وفى حديث ابن عمر عند الدارقطنى الا انه بسند ضعيف وفى سنن أبى داود قال ابن عمر زدت فيه وحده لا شريك له وظاهره انه موقوف على ابن عمر وقوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه زاد أبو داود وفيدعوبه ونحوه للنسائى من وجه آخر بلفظ فليدع وظاهره الوجوب أيضا للامره وانه يدعوا بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة وقد ذهب الى وجوب الاستعاذة الاكسية طاووس فانه أمر ابنه بالاعادة للصلاة لما لم يتعود من الاربع الاكسية ذكرها وبه قال بعض الظاهرية وقال ابن حزم ويجب أيضا فى التشهد الاول والظاهر مع القائل بالوجوب وذهبت الحنفية والخنعية وطاوس الى انه لا يدعوا فى الصلاة الا بما وجد فى القرآن وقال بعضهم لا يدعوا الا بما كان مأثورا ويرد القولين قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليتخير من الدعاء أعجبه وفى لفظ ما أحب وفى لفظ للبخاري من الثناء ما شاء فهو اطلاق للداعى ان يدعوا بما أراد وقال ابن سيرين لا يدعوا فى الصلاة الا بما هو الإكسرة وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود فعلنا اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشهد فى الصلاة ثم يقول اذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم انى أسألك من خير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم انى أسألك من خير ما سألك منه عباده الصالحون وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه عباده الصالحون ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله (والنسائى) أى من حديث ابن مسعود (وكنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد) حذف المصنف تمامه السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات الى آخره فى قوله ان يفسر ض عليه ادليل الايجاب الا انه أخرج النسائى هذا الحديث من طريق ابن عيينة قال ابن عبد البر فى الاستذكار تفرد ابن عيينة بذلك وأخرج مثله

(١) على عليه السلام  
والنورى ومالك اه منه

الدارقطني والبيهقي وصححه (ولاحد) أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلة الوجوب أيضا  
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد وأمره ان يعلمه الناس) أخرجه أحمد عن أبي  
 عبيدة عن عبد الله بلفظ قال علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وأمره ان يعلمه الناس  
 التحيمات لله وذكره (ولمسلم عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد  
 التحيمات المباركات الصلوات الطيبات الى آخره) تمامه السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله  
 هذا لفظ مسلم وأبي داود ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكرا ورواه ابن ماجه  
 كسلم لكنه قال وأشهد ان محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعي وأحمد بتكبير السلام أيضا وقال فيه  
 وان محمدا لم يذكر تشهد وفيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات وقد اختار  
 الشافعي تشهد ابن عباس هذا قال المصنف انه قال الشافعي لما قيل له كيف صرت الى حديث ابن  
 عباس في التشهد قال لما رأيت به واسعا وسمعت عن ابن عباس صححا كان عندي أجمع وأكثر لفظا  
 من غيره فأخذت به غيره من غير من يأخذ بغيره مما صح (وعن فضالة) بفتح الفاء بزيادة صحابة  
 (ابن عبيد) بصيغة التصغير لعبد انصاري أو سبي أول مشاهده أحد ثم شهد ما بعده وابتاع تحت  
 الشجرة ثم انتقل الى الشام وسكن دمشق وتولى القضاء بها ومات بها وقيل غير ذلك رضى الله عنه  
 (قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يدعوى في صلاته لمحمد الله ولم يصل على النبي  
 فقال عجل هذا) أي بدعائه قبل تقديم الامرين ثم دعاه (فقال اذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه)  
 أي بتحميده ربه (والثناء عليه) هو عطف تفسيري ويحتمل ان يراد بالحمد نفسه وبالثناء ما هو  
 أعم بأى عبارة فيكون من عطف العام على الخاص (ثم يصلى) هو خبر محذوف أي ثم هو  
 عطف جله على جله فلذا لم يحزم (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يدعوا بمشاهد) من خبري  
 الدنيا والآخرة (رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) الحديث دليل على  
 وجوب ما ذكر من التحميد والثناء والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بمشاهد وهو  
 موافق للمعنى لحديث ابن مسعود وغيره فان أحاديث التشهد تتضمن ما ذكر من الحمد والثناء  
 وهي مبينة لما أجمله هذا ويأتي الكلام في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا اذا ثبت ان  
 هذا الدعاء الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الرجل كان في قعدة التشهد  
 والافليس في هذا الحديث دليل على انه كان ذلك حال قعدة التشهد الا ان ذكر المصنف له هنا يدل  
 على انه كان في قعود التشهد وكان به عرف ذلك من سياقه وفيه دليل على تقديم الوسائل بين يدي  
 المسائل وهو نظير اياك نعبد واياك نستعين حيث قدم الوسيلة وهي العبادة على طلب الاستعانة  
 (وعن أبي مسعود) الانصاري اسمه عقبة بن عامر بن ثعلبة الخزرجي البصري شهد العقبة  
 الثانية وهو صغير ولم يشهد بدرا وانما نزل به فنسب اليه سكن الكوفة ومات بها في خلافة علي  
 عليه السلام (قال قال بشير بن سعد) هو أبو النعمان بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري الخزرجي  
 والد النعمان بن بشير شهد العقبة وما بعدها (بارسول الله أمرنا الله ان نصلى عليك) يريد في  
 قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما (فكيف نصلى عليك فسكت) أي رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وعند أحمد ومسلم زيادة حتى تمنينا انه لم يسأله (ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل

محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك  
 جيد مجيد) الجيد صيغة مبالغة فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث أى انك محمود  
 بحامدك الثلاثة بعظمة شأنك وهو تعليل لطلب الصلاة أى لانك محمود ومن محامدك افاضتك  
 أنواع العنايات وزيادة البركات على نبيك الذي تقرب اليك بامتثال ما أهلت له من أداء الرسالة  
 ويحتمل ان حميد بمعنى حامد أى انك حامد من يستحق ان يحمد ومحمد من أحق عبادك بحمدك  
 وقبول دعائه من يدعو له ولا له وهذا أنسب بالمقام مجيد مبالغة ما جدد والمجد الشرف (والسلام  
 كما علمتم) بالبناء للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالبناء للمعلوم وتختيف اللام (رواه مسلم  
 وزاد ابن خزيمة فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا) وهذه الزيادة أيضا رواها  
 ابن حبان والدارقطني والحاكم وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة في صحيحهم ما وحديث الصلاة  
 أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبي حميد الساعدي وأخرج البخاري عن أبي سعيد  
 والنسائي عن طلحة والطبراني عن سهل بن سعد عن زيد بن خزيمة والحديث دليل على وجوب  
 الصلاة عليه في الصلاة لظاهر الأمر أعني قولوا والى هذا ذهب جماعة من السلف والائمة  
 والشافعي وأصحق ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة ويقتضى أيضا وجوب الصلاة على الآل  
 وهو قول أحمد بن حنبل ولا عذر لمن قال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم مستدلا  
 بهذا الحديث دون القول بوجوبها على الآل اذا لما موربه واحد ودعوى النووي وغيره الاجماع  
 على ان الصلاة على الآل مندوبة غير مسلمة بل نقول الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم لا تتم  
 ولا يكون العبد متمسلا بها حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الآل لانه قال السائل كيف  
 نصلي عليك فأجابته بالكيفية انها الصلاة عليه وعلى آله فمن لم يأت بالآل فاصلى عليه بالكيفية  
 التي أمر بها فلا يكون متمسلا لا لاهم فلا يكون مصليا عليه وكذلك بقية الحديث من قوله كما  
 صليت الى آخره يجب اذ هو من الكيفية المأمور بها ومن فسر بين القاط هذه الكيفية بإيجاب  
 بعضها ونسب بعضها فلا دليل له على ذلك ومن هنا تعلم ان حذف اللفظ الآل من الصلاة كما يقع في  
 كتب الحديث ليس على ما ينبغي وقد صرح عند أهل الحديث بلاريب كيفية الصلاة عليه صلى الله  
 عليه وآله وسلم وهم رواها وكانهم حذفوها خطأ تقاة لما كان في الدولة الاموية من يكره  
 ذكرهم ثم استقر عليه عمل الناس متابعة من الآخر للاول والافلا وجه له وأما من هم الآل ففي  
 ذلك أقوال الاصحاح انهم من حرمت عليهم الزكاة فانه بذلك فسرهم زيد بن الارقم والحجاني أعرف  
 بمراده صلى الله عليه وآله وسلم فتفسره قرينة على تعيين المعنى المراد من اللفظ المشترك وقد فسرهم  
 بالآل على وآل جعفر وآل عقیل وآل العباس فان قيل يحتمل أن يراد بقوله اذا نحن صلينا عليك في  
 صلاتنا أى اذا نحن دعونا لك في دعائنا فلا يدل على ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في  
 الصلاة قلت الجواب من وجهين الاول المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله صلاتنا  
 الشرعية لا اللغوية والحقيقة العرفية مقدمة اذا ترددت بين المعنيين الثاني انه قد ثبت وجوب  
 الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قبل الدعاء  
 واجبة لما عرفت من حديث فضالة وبهذا يتم ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد  
 التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه ﴿﴾ وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اذا تشهد أحدكم (مطلق في التشهد الاوسط والاخير وبأقرب تقييده بالاخير) فليستعذ بالله  
 من أربع) بينها بقوله (اللهم انى أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحي  
 والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال متفق عليه) فيه دلالة على ثبوت عذاب القبر قال أهل اللغة  
 الفتنة الامتحان والاختبار وقد تطلق على القتل والاحراق والتهمة وغير ذلك والمراد من فتنة  
 المحي ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات واعظها والعباد  
 بالله أمر الحاجة عند الموت وقيل هي الابتلاء مع عدم الصبر وفتنة الممات قيل المراد بها الفتنة  
 عند الموت وأضيفت اليه لقرب جهنم منه ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقيل أراد بها السؤال مع  
 الحيرة وقد أخرج البخاري أنكم تفتنون في قبوركم مثل أوقر يماس فتنة الدجال ولا يكون هذا  
 تكرير العذاب القبر لان عذاب القبر متفرع على ذلك والمسيح يفتح المييم وتحقيف السنين وفيه  
 ضبط آخر وهذا الاصح ويطلق على الدجال وعلى عيسى لكن اذا أريد الدجال قيد به مسمى  
 المسيح لمسحه الارض وقيل انه ممسوح العين وأما عيسى فقليل له المسيح لانه خرج من بطن أمه  
 ممسوحا بالدهن وقيل لان زكريا مسحته وقيل لانه كان لا يمسح ذاعاهة الابرى وذ ك صاحب  
 القاموس انه جمع في وجهه تسميته بذلك خسين قولاً (وفي رواية لمسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد  
 الاخير) هذه الرواية قيدت اطلاق الرواية الاولى وأبانت ان الاستعاذة بالمأمور بها تكون  
 بعد التشهد الاخير ويدل التعقيب بانفاء انها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء والحديث دليل  
 على وجوب الاستعاذة مما ذكر وهو مذهب الظاهرية وقال ابن حزم منهم ويجب أيضاً في التشهد  
 الاول علامته باطلاق اللفظ المتفق عليه وأمر طائوس ابنه باعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها فكانت  
 يقول بالجوب وبطلان صلاة من تركها والجمهور حملوه على النذب (وعن أبي بكر الصديق  
 رضى الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنى دعاء أدعوه به فى صلاتى قال قل  
 اللهم انى ظلمت نفسى ظلماً كثيراً) يروى بالمثلثة وبالموحدة فيغير الداعى بين اللفظين ولا يجمع  
 بينهما لانه لم يرد الا أحدهما وقد اختلف في ضبطه وقال النووي فى الاذكار كلاهما حسن فينبغي  
 أن يجمع بينهما انتهى وهذا ليس بذلك (ولا يغفر الذنوب الا أنت) اقرار بالوحدانية (فاغفر لى)  
 استجواب للمغفرة (مغفرة) تكرها للتعظيم أى مغفرة عظيمة وزادها تعظيماً بوصفها بقوله  
 (من عندك) لان ما يكون من عنده تعالى لا تحيط بوصفه عبارة (وارحى انك أنت الغفور  
 الرحيم) توسل الى نيل مغفرة الله ورحمته بصفى غفرانه ورحمته (متفق عليه) الحديث دليل  
 على شرعية الدعاء فى الصلاة على الاطلاق من غير تعيين محل له ومن محلاته بعد التشهد والصلاة  
 عليه صلى الله عليه وآله وسلم والاستعاذة لقوله فليختير من الدعاء ما شاء والاقراء بظلمه نفسه  
 اعتراف بانه لا يتجاوز البشر عن ظلم نفسه بارتكابه ما نهى عنه او تقصيره عن أداء ما أمر به وفيه  
 التوسل الى الله تعالى باسمائه عند طلب الحاجات واستدفاع المكروهات وانه يأتي من صفاته  
 فى كل مقام بما يناسبه كالنظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة ونحوه وارزقوا أنت خير الرازقين  
 عند طلب الرزق والقرآن والادعية النبوية معلومة بذلك وفى الحديث دليل على طلب التعليم من  
 العالم سيما فى الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم واعلم انه قد ورد فى الدعاء بعد التشهد ألفاظ غير  
 ما ذكرنا خرج النسائي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول فى صلاته بعد التشهد



أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد وأخرج أبو داود عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعلمهم من الدعاء بعد التشهد اللهم ألف على الخير بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل السلام ونجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش والفتن ما ظهر منها وما بطن وبارك لنا في أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم واجعلنا شاكرين لنعمك مثنين بما قابليها وأتمها علينا أخرج أبو داود وأخرجه أبو داود أيضاً عن بعض الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال رجل كيف تقول في الصلاة قال أتشهد ثم أقول اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ما في لأحسن ذنبتك ولا ذنبة معاذ فقال صلى الله عليه وآله وسلم حول ذلك ذنبتك أنا ومعاذ ففقه أنه يدعو الإنسان بأي لفظ شاء من مأثور وغيره الذنبة كلام لا يفهم معناه ومعنى حولها ذنبتك أي حول الجنة والنار أو حول سألتهما أحدهما سؤال طلب والثاني سؤال استعانة ذكره النووي في الأذكار (وعن وائل بن حجر رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) في الأخيرة هنا ضرب عاينها في نسخة العلامة الربيع رحمه الله التي قرأها على العلامة السخاوي تليها المصنف ولم أرها في نسخة صحيحة من سنن أبي داود وأخرجه ابن ماجه في سننه بزيادة وبركاته فيها والله أعلم قاله السيد رحمه الله قلت وليس هذا أيضاً في النسخة المقررة على شيخ الاسلام زكريا الانصاري وقد قرأها على المصنف رحمه الله (رواه أبو داود باسناد) وفي نسخة بسند (صحيح) هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن وائل عن أبيه ونسبه المصنف في التلخيص الى عبد الجبار بن وائل وقال لم يسمع من أبيه فأعله بالانقطاع وهنا قال صحيح وراجعنا سنن أبي داود فربما رواه علقمة ابن وائل عن أبيه وقد صحح سماع علقمة عن أبيه فالحديث سالم من الانقطاع فصححه هنا هو الاولى وان خالف ما في التلخيص وحديث التسليمتين رواه خمسة عشر من الصحابة باحاديث مختلفة فيها صحيح وحسن وضعيف ومتروك وكلها بدون زيادة وبركاته الا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود عند ابن ماجه وعند ابن حبان ومع صحة اسناد حديث وائل كما قال المصنف هنا يتعين قبول زيادته اذ هي زيادة عدل وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية بعدها وقال به السرخسي والامام والروائي في الحلية وقول ابن الصلاح انها لم تثبت قد تعجب منه المصنف وقال هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه قال المصنف الا انه قال ابن رسلان في شرح السنن لم يجد هاهنا في ابن ماجه قلت راجعنا ابن ماجه من نسخة صحيحة مقررة فوجدنا فيها ما لفظه باب التسليم حديثنا محمد بن عبد الله بن غير حدثنا عمر بن عبيد عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله وبركاته انتهى بلفظه وفي تلقيب الافكار وتخريج الاذكار للمصنف لما ذكر النووي ان زيادته وبركاته رواية فردة ساق المصنف طرعا عدة بزيادة وبركاته ثم قال هذه عدة طرق ثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وحيث ثبت ان التسليتين من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وقد ثبت قوله صلوا كما رأيتموني أصلي وثبت حديث تحريمها التكبير وتحليلها السلام أخرجه

أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم بذلك وقد ذهب إلى القول بوجوبه الشافعية وقال  
 النووي أنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب الحنفية وآخرون إلى  
 أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر إذا رفع الإمام رأسه من  
 السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد عتت صلاته فدل على أن التسليم ليس بركن واجب  
 والألوجب إعادة الحديث المسي صلاته فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالسلام وأجيب  
 عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ فإنه أخرجه الترمذي وقال هذا حديث أسنده  
 ليس بذلك القوي وقد اضطربوا في أسنده وحديث المسي صلاته لا ينافي الوجوب فإن هذه زيادة  
 وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعالى اركعوا واسجدوا على عدم وجوب السلام استدلال غير تام  
 لأن الآية مجملة بين المطلوب منها فله صلى الله عليه وآله وسلم ولو عمل بهم وأخذوا لما وجبت القراءة  
 ولا غيرها ودل الحديث على وجوب التسليم على اليمين واليسار واليه ذهب جماعة وذهب الشافعي  
 إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة وحكي النووي الإجماع عليه ولعل حجة الشافعي  
 حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في التاسعة فيحمد  
 الله ويذكره ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعوه ثم يسلم تسليمة  
 أخرجه ابن حبان وأحمد والنسائي وفي رواية لأحمد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة واحدة والسلام  
 عليكم برفع يداصوته حتى يوقظنا وأسنده على شرط مسلم وأجيب بأنه لا يعارض حديث الزيادة كما  
 عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل وعند مالك أن المسنون تسليمة واحدة وقد بين ابن  
 عبد البر ضعف أدلة هذا القول من الأحاديث واستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة  
 بعمل أهل المدينة وهو عمل توارثوه كابرا عن كابر وأجيب عنه بأنه قد تقرر في الأصول أن عملهم  
 ليس بحجة وقوله عن عيينه وعن شماله أي منحرفا إلى الجهتين بحيث يرى بياض خده كما ورد في  
 رواية سعد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلم عن عيينه وشماله حتى كفى أنظر إلى صفحة  
 خده وفي لفظ حتى أرى بياض خده أخرجه مسلم والنسائي ﴿وعن المغيرة بن شعبه رضي الله  
 عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر﴾ قال في القاموس الدبر بضم الدال  
 وبضمه بين نقبض القبل ومن كل شيء عقبه ومؤخره وقال في الدبر محركة الدال والباء بالفتح الصلاة  
 في آخر وقتها وتسكن الباء ولا يقال بضمه فإنه من لحن المحدثين (كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله  
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما  
 منعت) ووقع عند عبد بن جيد بعده ولا راد لما قضيت (ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم متفق عليه)  
 زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير ورواه  
 موثقون وثبت مثله عند الزائر من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكنه في القول إذا  
 أصبح وأمسى ومعنى لا مانع لما أعطيت أن من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه  
 ومعنى لا معطي لما منعت أنه من قضيت له الحرامان فلا معطي له والجذب بنحو الجيم كما سلف قال  
 البخاري معناه الغنا والمراد لا ينفعه ولا ينجمه حفظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان  
 وإنما ينجمه فضلك ورحمتك والحديث دليل على أن استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات لما اشتمل  
 عليه من توحيد الله ونسبة الأمر كله إليه والمنع والإعطاء وتتمام القدرة ﴿وعن سعد بن أبي  
 وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعوذ بهذه الصلاة اللهم إني أعوذ بك﴾ أي

التجسّي اليك (من الجبل) بضم الباء وسكون الخاء وفيه لغات (وأعوذ بك من الجبن) بزنة الجبل  
(وأعوذ بك من أن أزدل إلى أزدل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر رواه  
البخاري) دبر الصلاة هنا وفي الأول يحتمل أنه قبل الخروج منها لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض  
أئمة الحديث ويحتمل أنه بعدها وهو الأقرب والمراد بالصلاة عند الاطلاق المفروضة والتعوذ من  
الجبل قد كثرت في الأحاديث قليل والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعا أو عادة والجبن هو  
المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال منه جبان كسحاب لمن قام به والمتعوذ منه هو التأخر عن  
الاقدام بالنفس إلى الجهاد الواجب والتأخر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك  
والمراد من الرد إلى أزدل العمر هو بلوغ الهرم والخرف حتى يعود كهيئته الأولى في أو أن الطفولية  
ضعيف البنية سحنف العقل قليل الفهم وأما فتنة الدنيا فهو الافتتان بشهواتها وزخارفها حتى  
يلهيته عن القيام بالواجب الذي خلق له العبد وهو عبادة بارئه وخلقه وهو المراد من قوله تعالى انما  
أموالكم وأولادكم فتنة وتقدم الكلام على عذاب القبر ﷺ (وعن ثوبان) رضي الله عنه (قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته أي سلم منها) استغفر الله ثلاثا  
وفي الأذكار للنووي قبل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث كيف الاستغفار قال يقول  
استغفر الله استغفر الله (وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام  
رواه مسلم) والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يعرض له من الوسواس  
والخواطر فشرع له الاستغفار تداركا لذلك وشرع له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به نفسه  
والمراد بالسلامة من كل نقص وآفة مصدر وصف به مبالغة ومنك السلام أي منك يطلب  
السلامة من شرور الدنيا والآخرة والمراد بقوله ذا الجلال والإكرام أي ذو الغنى المطلق  
والفضل التام وقيل الذي عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظام صفاته تعالى ولذا  
قال صلى الله عليه وآله وسلم ألتظا يا ذا الجلال والإكرام ومر برجل يصلي وهو يقول يا ذا الجلال  
والإكرام قال قد استجيب لك ﷺ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين) يقول سبحان الله (وجمد الله ثلاثا وثلاثين)  
يقول الحمد لله (وكبر الله ثلاثا وثلاثين) يقول الله أكبر (فثلاث تسعون وتسعون) عدد أسماء  
الله الحسنى (وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير غفر من خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر) هو ما يعلو عليه عند اضطرابه (رواه مسلم وفي رواية  
أخرى) أي لمسلم عن أبي هريرة (أن التكبير أربع وثلاثون) وبه تتم المائة فينبغي العمل بها تارة  
وبالتلليل أخرى ليكون قد عمل بالروايتين وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبق غيره فليس بوجوه  
لأنه لم يرد الجمع بينهما ولا يخرج العدد عن المائة هذا والحديث سبب وهو أن فقراء المهاجرين  
اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يا رسول الله قد ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم  
المقيم فتعال وما ذلك قالوا يصليون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون كما تصدق ويعتقون ولا  
نعق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون  
به من بعدكم ولا يكون أحدا أفضل منكم الا من صنع مثل ما صنعتم قالوا بلى قال تسبحون الله  
الحديث وكيفية التسبيح وأخويه كما ذكرناه وقيل يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا  
وثلاثين وقد ورد في البخاري من حديث أبي هريرة أيضا تسبحون عشر وتسبحون عشر  
وتكبرون عشر وفي رواية أخرى تسبحون خمسا وعشر بن تسبيحة ومثلها تحميدا ومثلها تكبيرا

ومثلها لا اله الا الله وحده الخ فتم ثمانية وأخرج أبو داود من حديث يزيد بن أرقم كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحده لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمد عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم اخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام اسمع واستجب الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله نور السموات والأرض الله أكبر لا كبير حسبي الله ونعم الوكيل الله أكبر لا كبير وأخرج أبو داود من حديث علي عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم أغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أغلنت وما أسررت وما أسترقت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ بالعوذات دبر كل صلاة وأخرج مسلم من حديث البراءة صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة رب قني عذابك يوم تبعث عبادك وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصهما قول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات أخرجه أحمد وهو زيادة على ما ذكر في غيره ما أخرج الترمذي عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحاسنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم الا الشر كى بالله عز وجل قال الترمذي غريب حسن صحيح وأخرجه النسائي من حديث معاذ وزاد فيه بيده الخير وزاد فيه أيضا وكان له بكل واحدة قالها عتق رقبة وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله الى قوله قدير عشر مرات على اثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح وكتب له بها عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات مو بقات وكانت تعدل عشر رقيات مؤمنات قال الترمذي حسن لا يعرفه الا من حديث رشدين بن سعد ولا يعرف العمارة سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيد وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بل هي بدعة وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد تمام التسبيح وأخويه من الشفاء فالدعاء بعد الذكرك سنة والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم امام الدعاء كذلك سنة انما الاعتياد لذلك وجعله في حكم السنن الراضة ودعاء الامام مستقبل القبلة مستدبر الامام مومنين فلم يأت به سنة بل الذي ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستقبل المأمومين اذا سلم قال البخاري يستقبل الامام الناس اذا سلم وأورد حديث سمرة بن جندب وحديث يزيد ابن خالد كان اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه وظاهره المداومة على ذلك (وعن معاذ بن جبل) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له أوصيك يا معاذ لا تدعن) هو نهي من ودعه الا أنه هجر ماضيه في الاكتر استغناء عنه بتركه وقد ورد قليل لا وقرئ ما ودعك ربك (دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوى) انتهى أصله التحريم فيدل على إيجاب هذه الكلمات دبر الصلاة وقيل

انه نهي ارشاد ولا بد من قرينة على ذلك وقيل يحتمل انه في حق معاذ نهي تحريم وفيه بعد وهذه  
الكلمات عامة لخبري الدنيا والاخرة ودبر الصلاة يشمل بعدها وبعد التشهد والنظر هنا الاول  
﴿وعن أنى أمانة﴾ رضى الله عنه هو اياس على الاصح كما قال ابن عبد البر ابن ثعلبة البخاري  
الخزرجي الانصاري لم يشهد بدبر الانه صلى الله عليه وآله وسلم عذره عن الخروج لعلته بمرض  
والدته وأبو أمانة الباهلي تقدم في أول الكتاب فإذا أطلق فالمراد به هذا وإذا أريد الباهلي فليدبه  
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة) أي بعدها  
(مكتوبة) أي مفروضة (لم ينعه من دخول الجنة الا الموت رواه النسائي وصححه ابن حبان  
وزاد الطبراني وقل هو الله أحد) وقد ورد نحوه من حديث علي بن زيادة ومن قرأها حين يأخذ  
مصحفه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله رواه البيهقي في شعب الايمان وضعف  
اسناده ومعنى الحديث على حذف مضاف أي لا ينعه الا عدم موته حذف لدلالة المعنى عليه  
واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الاسماء والصفات الالهية والوحدانية  
والحياة والقيومية والعلم والملك والقدرة والارادة وقل هو الله أحد منهجضة لذكر صفات الرب  
تعالى ﴿وعن مالك بن الحويرث﴾ رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
صلوا بكرا أتيتوني أصلي رواه البخاري) هذا الحديث أصل عظيم في دلالة على أن أفعاله صلى الله  
عليه وآله وسلم في الصلاة وأقواله بيان لما أجمله من الامر بالصلاة في القرآن وفي الاحاديث  
وفيه دلالة على وجوب التماسي به صلى الله عليه وآله وسلم فيما فعله من الصلاة فكما حافظ عليه من  
أفعاله وأقوالها وجب على الامة الالدليل يخصر شيئا من ذلك وقد أطال أهل العلم الكلام في  
الحديث واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وزاده السيد تحقيقا في حواشيهما وهما  
عندنا موجودان والله الحمد ﴿وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم صل قائما فان لم تستطع﴾ أي الصلاة قائما (فقاعدا فان لم تستطع) أي الصلاة  
قاعدا (فعلى جنب والا) أي لا تستطع الصلاة على جنب (فأوم) قال السيد رحمه الله لم تجده  
في نسخ المرام منسوبا وقد أخرجه البخاري دون قوله والا فأوم والنسائي وزاد فان لم  
تستطع فاستلق لا يكاف الله نفسا الا وسعها انتهى قلت وجدته في نسخة مقروءة على شيخ  
الاسلام زكريا الانصاري قراها على المصنف ولفظه رواه البخاري انتهى وقد رواه الدارقطني  
من حديث علي عليه السلام بلفظ فان لم تستطع ان تسجد أوم واجعل سجودك أخفض من  
ركوعك فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبلا القبلة فان لم يستطع ان  
يصلي على جنبه الايمن صلى مستقبلا رجلاه مما يلي القبلة وفي اسناده ضعف وفيه متروك وقال  
المصنف لم يقع في الحديث ذكر الائمة وانما أورده الراعي قال ولكنه ورد في حديث جابر ان  
استطعت والا فأوم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك أخرجه البزار والبيهقي في المعرفة  
قال البزار وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوف ورفعه خطأ وقد روى أيضا  
من حديث ابن عمر وابن عباس وفي اسناده ما ضعف والحديث يدل على انه لا يصلي الفريضة  
قاعدا الا لعذر وهو عدم الاستطاعة ويلحق به ما اذا خشى ضرر القولة تعالى ما جعل عليكم في  
الدين من حرج وكذا قوله فان لم تستطع فعلى جنب وفي قوله في حديث الطبراني فان نالته  
مشقة فاساقان نالته مشقة فناما أي مضطجعا وهو يدل على أن من نالته مشقة ولو بالتألم

أبج له الصلاة من قعود وفيه خلاف والحديث مع من قال ان التألم يبيح ذلك ومن المشقة صلاة  
من يخاف دوران رأسه ان صلى قائماً في السفينة أو يخاف الغرق أبج له القعود هذا ولم يبين  
الحديث هيئته على أي صفة ومقتضى اطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلي واليه ذهب جماعة  
من العلماء قيل انه يتربع واضعا يديه على ركبته ومثله عند الحنفية وذهب جماعة الى أنه مثل  
قعود التشهد قيل والخلاف في الافضل قال المصنف في فتح الباري اختلف في الافضل فعند  
الائمة الثلاثة التربع وقيل مقترشا وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث وقوله في الحديث فعلى  
جنب الكلام في الاستطاعة هنا كما مر وهو هنا مطلق وقيل في حديثه على عند الدارقطني  
على جنبه الايمن مستقبلا القبلة بوجهه وهو حجة الجمهور وانه يكون على هذه الصفة كتوجه  
الميت في القبر ويؤخذ من الحديث انه لا يجب شيء بعد تعذر الائمة على الجنب وعن الشافعي  
يجب الائمة العيينين والحاجيين وعن زفر الائمة بالقلب وقيل يجب امرار القرآن والذكر على  
اللسان ثم على القلب الآن هذا كله لم يأت في الأحاديث وفي الآية فاذكروا الله قياما وقعودا  
وعلى جنوبكم وان كان عدم الذكرا لا يني الوجوب بدليل آخر وقد وجب الصلاة على الاطلاق  
وثبت اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فاذا استطاع شيئا مما يعمله في الصلاة وجب عليه لانه  
مستطيع له (وعن جابر) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (١) قال للمريض صلى  
على وسادة فرمى بها وقال صلى على الارض ان استطعت والا فأمأ على وسادة واجعل سجودك أخفض  
من ركوعك رواه البيهقي بسند قوي ولكن صحح أبو حاتم وقفه (١) الحديث أخرجه البيهقي في  
المعرفة من طريق سفيان الثوري وفي الحديث فرمى بها وأخذ عودا يصلي عليه فأخذه فرمى به  
وذكر الحديث وقال البزار لا نعرف أحدا رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي وقد سئل عنه  
أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوفاً ورفعته خطأ وقد روى الطبراني من حديث طارق بن  
شهاب عن ابن عمر قال عادر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً فذكره وفي اسناده ضعف  
والحديث دليل على انه لا يتخذ المريض ما يسجد عليه حيث تعذر عليه سجوده على الارض  
وقد أرشده الى انه يفصل بين الركوع والسجود يجعل السجود أخفض من ركوعه فان تعذر  
عليه القيام والركوع فإنه يوتئ من قعوده كما جعل الائمة السجود أخفض من الركوع أو لم  
يتعذر عليه القيام فإنه يوتئ للركوع من قيام ثم يقعد ويوتئ للسجود من قعود وقيل في هذه الصورة  
يوتئ لهما من قيام ويقعد للتشهد وقيل يوتئ لهما كليهما من قعود ويقوم للقراءة وقيل يسقط  
عنه القيام ويصلي قاعداً فان صلى قائماً جاز وان تعذر عليه القعود وأما لهما من قيام

\*(باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر)\*

(عن عبد الله بن يحيى) تقدم ضبطه وترجمته رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولىين) بالثنتين التحيتين (ولم يجلس) هو تأكيده لقيام من  
باب \* أقول له ارحل لا تقم عندنا (فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه  
كبر وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم أخرجه السبعة وهذا لفظ البخاري) الحديث  
دليل على أن ترك التشهد الاول سهواً يجبره سجود السهو وقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا

(١) قوله قال للمريض صلى  
على وسادة فرمى بها وقال  
صلى على الارض هكذا في  
نسخة المؤلف حفظه الله وحرر  
لفظ الحديث اه معصمه

كأراً يتوفى أصلي يدل على وجوب التشهد الأول وجبرانه هنا عند تركه دل على أنه وإن كان واجباً فإنه يجبر بسجود السهو واستدل على عدم وجوبه بأنه لو كان واجباً لما جبره السجود إذ حق الواجب أن يفعل بنفسه ولا يتم هذا الاستدلال إذ يمكن أن يقال الإمام أجد واجب ولكنه إن ترك سهواً جبره سجود السهو وحاصله أنه لا يتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم الدليل على أن كل واجب لا يجزئ عنه سجود السهو وإن ترك سهواً وقوله كبر دليل على شرعية تكبيرة الاحرام لسجود السهو وإنه غير مخصوص بالدخول في الصلاة وإنه يكبرها وإن كان لم يخرج من صلاته بالسلام منها وأما تكبيرة النفل فلم تذكر هنا ولكنها ذكر في قوله (وفي رواية لمسلم) أي عن عبد الله بن بريدة (يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد ويسجد الناس معه) فيه دليل على شرعية تكبيرة النفل كما سلف في الصلاة وقوله (مكان ما نسي من الجلوس) كأنه عرف الصحابي ذلك من قرينة الحال فهذا اللفظ مدرج من كلام الراوي ليس حكاية لفعله صلى الله عليه وآله وسلم الذي شاهده ولا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم فيه دليل على أن محل هذا السجود قبل السلام ويأتي ما يحالقه والكلام عليه وفي رواية مسلم دلالة على وجوب متابعة الإمام وفي الحديث دلالة أيضاً على وجوب متابعة الإمام وإن ترك ما هذا حاله فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أفرهم على متابعتهم مع تركهم للتشهد عمد أو قسرة تأمل لاحتمال أنه ما ذكر أنه ترك وتركوا الأبعد تلبسه وتلبسهم بواجب آخر (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إحدى صلاتي العشي) هو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء قال الأزهري ما بين زوال الشمس وغروبها وقد عنيها أبو هريرة في رواية لمسلم أنها الظهر وفي أخرى أنها العصر ونأتي وقد جمع بينهما أنها تعددت القصة (ركعتين ثم سلم ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده على القوم) المصلين (أبو بكر وعمر فها باه أن يكلماه) أي بأنه سلم على الركعتين (وخرج) من المسجد (مرعان الناس) بفتح السين وفتح الراء هو المشهور ويرى بالسكان الراء وهم المسرعون إلى الخروج قبل وبضعهما وسكون الراء على أنه جمع سر يع كقفيز وقفزان (فقالوا أقصرت) بضم القاف وكسر الصاد (الصلاة) وقرئ بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح والاول أشهر (ورجل يدعو) أي يسميه (النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذا اليمين) وفي رواية رجل يقال له الخرباق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء لقب ذي اليمين لطول كان في يديه وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين وهو غير ذي اليمين وهم الزهري فجعل ذا اليمين وذو الشمالين واحداً وقدين أهل العلم وهم هذا (فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة) أي شرع الله قصر الرباعية إلى اثنتين (فقال لم أنس ولم تقصر) أي في ظني (فقال بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر متفق عليه واللفظ البخاري) الحديث قد أطال أهل العلم الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية وغيرها وأكثرهم استيفاء لذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة ثم السيد وقد وفي المقام حقه في حواشيها والمهم هنا الحكم القرعي المأخوذ منه وهو أن الحديث دليل على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها إذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها

ولوسلم التسليمتين وان كلام الناس لا يطل الصلاة وكذا من ظن التمام وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن وغيرهم وقال به الشافعي وأحمد وجميع أئمة الحديث وقالت الحنابلة التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً يطلها مستدلين بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة وقالوا هما ناخنان لهذا الحديث وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدماً على حديث الباب بأعوام والمتقدم لا ينسخ المتأخر وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضاً عومان وهذا الحديث خاص بمن تكلم طائفاً التمام صلاته فيخص به الحديثان المذكوران فتجتمع الأدلة من غير إبطال لشيء منها ويدل الحديث أيضاً على أن الكلام بعد الإصلاح الصلاة لا يطلها كما في كلام ذي اليمين وقوله فقالوا يريد الصلابة نعم كما في رواية تأتي فانه كلام بعد إصلاح الصلاة وقدرى عن مالك أن الامام إذا تكلم بماتكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفسار والسؤال عند الشك وأجابه المأموم أن الصلاة لا تفسد وقد أجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بمعتق ذلك التمام وتكلم الصلابة معتقدين للنسخ فظنوا حينئذ التمام قلت ولا يخفى أن الحزم باعتقادهم التمام محل نظر فأنهم مترددون بين القصر والتسيان ومنهم ذواليمين نعم سرعان الناس اعتقدوا القصر ولا يلزم اعتقاد الجميع ولا يخفى أنه لا عذر عن العمل بالحديث لمن يتقوله مثل ذلك قال السيد وما أحسن كلام صاحب المنار فإنه ذكر كلام الهدوية ودعواهم نسخته ثم ردهم ثم قال وأنا أقول أرجو الله للعبد إذا التقى الله تعالى عاملاً بذلك أن يشبهه في الجواب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عن رسولك ولم أجد ما يمنعهم وإن يجوب بذلك ويثاب على العمل به وأخاف على المكلفين وعلى المجبرين على الخروج من الصلاة للاستئناف بأنه ليس بأحوط كما ترى لان الخروج بغير دليل ممنوع وإبطال للعمل وفي الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهواً أو مع ظن التمام لا تفسد الصلاة فان في رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى منزله وفي أخرى يجبر رداءه مغضباً وكذلك خروج سرعان الناس فإنها أفعال كثيرة قطعاً وقد ذهب إلى هذا الشافعي وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام سهواً أو ظناً للتمام والجمهور وعليه وفيه دليل أيضاً على صحة البناء على الصلاة وإن طال زمن الفصل بينهما وقدرى هذا عن ربيعة ونسب إلى مالك وليس بشه ورعنه ومن العلماء من قال يختص جواز البناء إذا كان الفصل بزمان قريب وقيل بمقدار ركعة وقيل بمقدار الصلاة وكل ذلك قيل وقال ويدل أيضاً على أنه يجبر ذلك سجود السهو وجوباً بالحديث صلوا كما رأيتموني أصلي ويدل على أن سجود السهو لا يتعدى تعدد أسباب السهو ويدل على أن سجود السهو بعد السلام خلاف الحديث الأول ويأتي فيه الكلام وأما تعيين الصلاة التي اتفقت فيها القصة فيدل له قوله (وفي رواية لمسلم) أي من حديث أبي هريرة (صلاة العصر) عوضاً عن قوله في الرواية الأولى إحدى صلواتي العشي (ولابي داود) أي من حديثه أيضاً (فقال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أصدق ذواليمين فأومؤا أي نعم وهي في الصحيحين لكن بلفظ فقالوا) قلت وهي رواية لابي داود بلفظ فقال الناس نعم وقال أبو داود أنه لم يذكر فأومؤا إلا جاد بن زيد (وفي رواية له) أي لابي داود من حديث أبي هريرة (ولم يسجد حتى يقنه الله ذلك) ولفظ أبي داود ولم يسجد سجدتي اليهود حتى



يقنه الله ذلك أي صير تسليمه على اثنتين يقيناً عنده ما بوجي أو تذكرك حصل له اليقين والله أعلم  
 ما مستند أبي هريرة في هذا (وعن عمران بن حصين) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم صلى بهم فسهى فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم  
 وصححه) في سياق حديث السنن أن هذا السهو هو سهو صلى الله عليه وآله وسلم الذي في خبر  
 ذي اليمين فإن فيه بعد أن ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق الصحيحين إلى قوله ثم رفع  
 وكبر ما لفظه فقيل لمجدد سلم في السهو فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن نبئت أن عمران بن حصين  
 قال ثم سلم وفي السنن أيضاً من حديث عمران قال سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث  
 ركعات من العصر ثم دخل فقام إليه رجل يقال له الخرباق كان طويل السيدين إلى قوله فقال  
 أصدق فقالوا نعم فصلى ثلاث الركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم انتهى ويحتمل أنها تعددت القصة  
 وفي الحديث دليل أنه يسجد عقب الصلاة كما تدل له القاء وفيه تصريح بالتشهد قبل ولم يقل أحد  
 بوجوبه ولفظة تشهد تدل أنه أتى بالشهادتين وبه قال بعض العلماء وقيل يكفي التشهد الأوسط  
 واللفظ في الأول أظهر وفيه دليل على شرعية التسليم كما تدل له رواية عمران التي ذكرناها  
 لا الرواية التي أتى بها المصنف فأنه ليست بصريحة أن التسليم كان لسجدتي السهو لانه يحتمل  
 أنه لم يكن سلم للصلاة وأنه سجد لهما قبل السلام ثم سلم تسليم الصلاة (وعن أبي سعيد الخدري)  
 رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم  
 صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان  
 صلى خمساً) في رابعة (شفعن) أي السجدتان (صلاته) صيرتها شفعاً لأن السجدتين  
 قامت مقام ركعة وكان المطلوب من الرابعة الشفع وان زادت على الأربع (وان كان صلى تماماً  
 كانتا ترغيباً للشيطان) أي الصاقلات فيه بالرغام والرغام برنة غراب التراب والصاقل الاقرب  
 في قولهم رغم أنه كناية عن اذلاله واهاته والمراد اهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته (رواه  
 مسلم) الحديث فيه دلالة على أن الشاك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده ويجب  
 عليه أن يسجد سجدتين وإلى هذا ذهب جماهير العلماء ومالك والشافعي وأحمد وذهب جماعة  
 من التابعين إلى وجوب الإعادة عليه حتى يستيقن وقال بعضهم بعيد ثلاث مرات فإذا شك في  
 الرابعة فلا إعادة عليه والحديث مع الأولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشاك مطلقاً مبتدأ  
 كان أو مبتلى وفي حديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فيجبه لهما واحدة وإذا لم  
 يدر اثنتين صلى أو ثلاثاً فيجبه لهما اثنتين وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فيجبه لهما ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ  
 من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين (وعن ابن مسعود) رضي الله عنه (قال صلى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي إحدى الربايعات خمسا وفي رواية أنه قال إبراهيم  
 الخفي زاد أو نقص (فما سلم قيل له يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء قال وما ذاك قالوا أصبغت كذا  
 فغنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل علينا بوجهه فقال إنه لو حدث في الصلاة  
 شيء أنبأتكم به ولكن انما أنا بشر مثلكم في البشرية وبين وجه المثلية بقوله (أنسى كما تنسون  
 فإذا نسيت فذكر وفي فإذا شك أحدكم في صلاته) هل زاد أو نقص (فليحذر الصواب) بأن

يعمل بظنه من غير تفرقة بين الشك في ركعة أو ركن وقد فسره حديث عبد الرحمن بن عوف الذي قدمناه (فليتم عليه ثم يسجد سجدتين متفق عليه) ظاهر الحديث أنهم تابعوه صلى الله عليه وآله وسلم على الزيادة ففيه دليل على أن متابعة المؤتم للأمام فيما ظنه واجبا لا تفصيلا له فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بالاعادة وهذا في حق الصحابة في مثل هذه الصورة تجوزهم التغيير في عصر النبوة فأما لو اتفق الآن قيام الامام الى الخامسة سجد من خلفه فإن لم يقعد انتظروه قعودا حتى يتشهدوا ويتشهدوا يسلموا بتسليمه فانهم لم تقصد عليه حتى يقال يعزلون بل فعل ما هو واجب في حقه وفي هذا دليل على أن محل سجود السهو بعد السلام الآتية قد يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم ما عرف سهوه في الصلاة الا بعد ان سلم منها فلا يكون دليلا وقد اختلفت الاحاديث في محل سجود السهو واختلف بسبب ذلك أقوال الأئمة قال بعض أئمة الحديث أحاديث باب سجود السهو تعددت منها حديث أبي هريرة فيمن شك فلم يدركم صلى وفيه الامر انه يسجد سجدتين ولم يذكر موضعهما وهو حديث أخرجه الجماعة ولم يذكر واقعه محل السجدتين هل قبل السلام أو بعده نعم عند أبي داود وابن ماجه فيه زيادة قبل أن يسلم وحديث أبي سعيد من شك وفيه انه يسجد سجدتين قبل التسليم وحديث أبي هريرة وفيه القيام الى الخشبة وانه يسجد بعد السلام وحديث ابن جينة وفيه السجود قبل السلام ولم يوردت هكذا اختلفت آراء العلماء في الاخذ بها فقال داود نستعمل في مواضعها على ما جاءت به ولا يقاس عليها ومثله قال أحمد في هذه الصلوات خاصة وخالف فيما سواها فقال يسجد قبل السلام لكل سهو وقال آخرون هو مخير في كل سهو وان شاء سجده بعد السلام وان شاء قبله في الزيادة والنقص وقال مالك ان كان السجود للزيادة سجده بعد السلام وان كان للنقصان سجده قبله وقالت الحنفية الاصل في سجود السهو بعد السلام وتأولوا الاحاديث الواردة في السجود قبله وتأنى أدلته وقال الشافعي الاصل السجود قبل السلام ورد ما خلفه من الاحاديث بادعائه نسخ السجود بعد السلام وروى عن الزهري قال يسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدتين السهو قبل السلام وبعده وآخر الامرين قبل السلام وأيده برواية معاوية انه صلى الله عليه وآله وسلم سجدهما قبل السلام وصحبه متأخرون وذهب الى مثل قول الشافعي أبو هريرة ومكحول والزهري وغيرهم قال في الشرح وطريق الانصاف ان الاحاديث الواردة في ذلك قولها لا فاعلا فيها نوع تعارض وتقدم بعضها وتأخر البعض غير ثابت برواية صحيحة حتى يستقيم القول بالنسخ فالاولى الحل على التوسيع في جواز الامرين ومن أدلة الحنفية التي أفادها قوله (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (فليتم ثم يسلم ثم يسجد) ما يدل على انه بعد السلام وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله (وليسلم) أي من حديث ابن مسعود (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجده سجدتين السهو بعد السلام من الصلاة والكلام) أي الذي خوطب به وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الاول ويدل له أيضا قوله (ولاحد وأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعا من شك في صلاة فليسجد سجدتين بعد ما يسلم وصحبه ابن حزيمة) فهذه أدلة من يقول انه يسجد بعد السلام مطلقا ولكنه قد عارضها ما عرفت فالقول بالخيار أقرب الطرق الى الجمع بين الاحاديث كما عرفت قال الحافظ أبو بكر البيهقي رويناه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يسجد للسهو قبل السلام وانه أمر بذلك

وروي انه سجد بعد السلام وانه امر به وكلاهما صحيحان ولهما شواهد يطول بذكرها الكلام  
ثم قال الاشبه بالصواب جواز الامرين جميعا قال وهذا مذهب كثير من أصحابنا رحمهم الله (وعن  
المغيرة بن شعبة) رضى الله عنه (قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا شك أحدكم  
فقام في الركعتين فاستتم قائما فليض ولا يعود) للتشهد الاول (وليسجد سجدتين) لم يذكر  
محلها (فان لم يستتم قائما فليجلس) لباقي بالتشهد الاول (ولاسهوه عليه) أخرجه أبو داود  
وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسند ضعيف) وذلك ان مداره في جميع طرقه على جابر الجعفي  
وهو ضعيف وقد قال أبو داود ليس في كتابي عن جعفر الجعفي غير هذا الحديث وفي الحديث دلالة  
على انه لا يسجد للسهو الا لقوات التشهد الاول لا لفعل القيام لقوله ولا سهوه عليه وقد ذهب  
الى هذا جماعة وذهب ابن حنبل الى انه يسجد للسهو لما أخرجه البيهقي من حديث أنس انه تحرك  
للقيام من الركعتين الاخرين من العصر على جهة السهوه فسجدوا فقعد ثم سجد للسهو  
وأخرجه الدارقطني والكل من فعل أنس موقوفا عليه الآن في بعض طرقه انه قال هذه السنة  
وقد رجع حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعا ولانه يؤيد حديث ابن عمر مرفوعا لاسهوه والافى  
قيام عن جالس أو جالس عن قيام أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وفيه ضعف ولكن  
يؤيد ذلك انه قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل وأفعال صدرت منه صلى الله عليه وآله  
وسلم ومن غيرهم مع علمه بذلك ولم يأمر فيها بسجود السهوه ولا يسجد لما صدر عنه منها قالت وأخرج  
النسائي من حديث ابن بختينة انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى فقام في الركعتين فسجدوا به فغضى  
فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث زياد بن  
علاقة قال صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسجد به من خلفه فاشار اليهم  
أن قوموا فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم الا ان هذه فمضى بعد ان سجدوا له فيحتمل انه سجد لترك التشهد وهو الظاهر  
رحمهم الله (وعن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من خلف الامام سهو  
فان سهى الامام فعليه وعلى من خلفه رواه البزار والبيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الدارقطني  
في السنن بلفظه وفيه زيادة وان سهى من خلف الامام فليس عليه سهو والامام كافيه والكل من  
الروايات فيها خرجة بن مصعب ضعيف وفي الباب عن ابن عباس الا أن فيه متروكا والحديث  
دليل على انه لا يجب على المؤتم سجود السهو اذا سهى في صلاته وانما يجب عليه اذا سهى الامام  
فقط والى هذا ذهب الحنفية والشافعية رحمهم الله (وعن ثوبان) رضى الله عنه (عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم انه قال لكل سهو وسجدتان بعد ما يسلم رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف)  
قالوا الا في استناده اسمعيل بن عياش وفيه مقال وخلاف قال البخاري اذا حدث عن اهل بلده  
يعنى الشاميين فصحح وهذا الحديث من روايته عن الشاميين فتضعيف الحديث به فيه نظر  
والحديث دليل لمستلتي الاولى انه اذا تعدد المقتضى لسجود السهو وتعددت لكل سهو وسجدتان  
وقد حكى عن ابن أبي ليلى وذهب الجمهور انه لا يتعدد السجود وان تعدد وجبه لان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم في حديث ذي الديدن سلم وتكلم ومشى ناسيا ولم يسجد الا سجدتين ولئن قيل  
ان القول أولى بالعمل به من الفعل فالجواب انه لا دلالة فيه على تعدد السجود لتعدد مقتضيه بل

هو للعموم لكل ساه فيفيد الحديث ان كل من سها في صلاته باي سهو كان يشرع له مسجدتان ولا يختصان بالمواضع التي سها فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بالانواع التي سها بها والحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الاول وان كان هو الظاهر فيه جماعينه وبين حديث ذي اليدين على أن لك أن تقول ان حديث ذي اليدين لم يقع فيه السهو المذكور في حال الصلاة فانه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب والمسئلة الثانية يحتاج به من يرى سجود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال مسجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق رواه مسلم) هذا من أحاديث سجود التلاوة وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال باب سجود السهو وغيره والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة وقد أجمع على ذلك العلماء وانما اختلفوا في الوجوب وفي مواضع السجود فالجمهور على انه سنة وقال أبو حنيفة واجب غير فرض ثم هو سنة في حق التالى والمستمع ان سجدة التالى قيل وان لم يسجد وأمامواضع السجود فقال الشافعي يسجد فيماعد المفضل فيكون أحد عشر موضعا وقالت الحنفية في أربعة عشر محلا الا ان الحنفية لا يعدون في الحج الاسجدة واحدة واعتبروا بسجدة سورة ص وقال أحمد وجماعة يسجد في خمسة عشر موضعا وسجد في الحج وسجدة ص واختلفوا أيضا هل يشترط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها فاشترط ذلك قوم وقال قوم لا يشترط قال البخاري كان ابن عمر يسجد على غير وضوء وفي مسند ابن أبي شيبه كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما ينوضأ ووافقه الشعبي على ذلك وروى عن ابن عمر انه لا يسجد الرجل الا وهو طاهر وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الاكبر قلت والاصل انه لا يشترط الطهارة الا بدليل وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة والسجدة لا تسمى صلاة فالدليل على من شرط ذلك وكذلك أوقات الكراهة ورد النهي عن الصلاة فيها فلا تشمل السجدة الفردة وهذا الحديث دل على السجود للتلاوة في المفضل ويأتى الخلاف في ذلك ثم رأيت لابن حزم كلاما في شرح المحلى لفظه السجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة وإذا ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب والحائض والى غير القبلة كسائر الذكروا لفرق اذا يلزم الوضوء الا للصلاة ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا قياس فان قيل السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة قلنا التكبير بعض الصلاة وقراءة القرآن بعض الصلاة والحائض والقياس والسلام بعض الصلاة فهل يلتزمون ان لا يفعل أحد شيئا من هذه الافعال والا قوال الا وهو على وضوء هذا لا يقولونه ولا يقوله احد انتهى بتلخيص (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (قال ص ليست من عزائم السجود وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها رواه البخاري) أى ليست مما ورد في السجود فيها أمر ولا تعريض ولا تخصيص ولا حث وانما ورد بصيغة الاخبار عن داود عليه السلام بانه فعلها وسجدت بينا صلى الله عليه وآله وسلم فيها اقتداء به لقوله تعالى فبهذا هم اقتدوه وفيه دلالة على ان المسنونات قد يكون بعضها آكد من بعض وقد ورد انه قال صلى الله عليه وآله وسلم يسجد هاداود توبة وسجدناها شكرا وروى ابن المنذر وغيره باسمنا حسنت عن علي كرم الله وجهه ان العزائم حم والتجهم واقرأ والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن

عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسجنان وحرم والمرأخرجه ابن أبي شيبة (وعنه) أي  
عن ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالبحر رواه البخاري) وهو دليل على  
السجود في المفصل كما ان الحديث الاول دليل على ذلك وقد خالف فيه مالك وقال لا يسجد لتلاوة  
في المفصل وقد قدمنا ذلك الخلاف في أول المفصل لما روى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله  
وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة أخرجه أبو داود وهو وضعيف الاسناد فيه أبو  
قدامة واسمه الحرث بن عبد الله ابا دى بصرى ولا يحتج بحديثه كما قاله الحافظ المنذرى في مختصر  
السنن ومحتجاً بقبوله (وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال قرأت على النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم الحجة فلم يسجد فيها متفق عليه) وزيد بن ثابت من أهل المدينة وقراءته بها  
كانت في المدينة قال مالك فأيد حديث ابن عباس وأجيب عنه بان ترك السجود تارة وفعله تارة  
دليل السنة أو لما نفع عارض ذلك ومع ثبوت حديث ابن عباس فهو نافع وحديث غيره مثبت  
والمثبت مقدم (وعن خالد بن معدان) بفتح الميم وسكون العين الشامي السكلاعي تابعي من  
أهل حص قال لقبت سبعين رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان من ثقات  
الشاميين مات سنة أربع ومائة وقيل سنة ثلاث (قال فضلت سورة الحج بسجدين رواه أبو داود  
في المراسيل) كذا نسبه المصنف الى مراسيل أبي داود وهو موجود في سننه من فروع حديث  
عقبة بن عامر بلفظ قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان قال نعم ومن لم يسجد هما فلا يقرأهما  
فالحج كيف نسبه المصنف الى مراسيل أبي داود مع وجوده في سننه من فروع الحديث قد وصله في  
قوله (ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عقبة بن عامر وزاد) أي الترمذي في روايته  
(فن لم يسجد هما فلا يقرأهما وسنده ضعيف) لان فيه ابن لهيعة قيل انه تفرد به وأيده الحاتم  
بان الرواية صحيحة فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار  
وساقها موقوفة عليهم وأكده البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان وفي الحديث رد  
على أبي حنيفة وغيره من قال انه ليس في سورة الحج السجدة واحدة في الاخرة منها وفي قوله  
فلا يقرأهما تأكيده لشرعية السجود فيها ومن قال بإيجابه فهو من أدلتهم ومن قال ليس بواجب  
قال لما ترك السنة وهو سجد التلاوة بفعل المندوب وهو القراءة كان الالقي الاعتبار بالمسنون  
والا يتركه فاذا تركه فلا حسن له ان لا يقرأ السورة (وعن عمر رضي الله عنه قال يا أيها الناس  
انما عمر بالسجود) أي بآيته (فن سجد فقد أصاب) أي السنة (ومن لم يسجد فلا ثم عليه  
رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (ان الله لم يفرض السجود) أي لم يجعله فرضاً (الا  
ان يشاء وهو في الموطأ) فيه دلالة على ان عمر كان لا يرى وجوب سجد التلاوة واستدل بقوله الا ان  
يشاء ان من شرع في السجود وجب عليه اتمامه لانه مخرج من بعض حالات عدم فرضية  
السجود وأجيب بانه استثناء منقطع والمراد لو كان ذلك موكولاً الى مشيئتنا (وعن ابن عمر  
رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد  
وسجدنا معه رواه أبو داود بسنده فيه لين) لانه من رواية عبد الله المكبر العمري وهو ضعيف  
وأخرجه الحاتم من رواية عبيد الله المصغر وهو ثقة ويقال انه على شرط الشيخين وفي الحديث  
دلالة على التكبير وانه مشروع وكان الثوري يعجبه هذا الحديث قال أبو داود ويعجبه لانه كبر

وهل هو تكبير الافتتاح أو النقل الأول أقرب ولكنه يجتزئ بها عن تكبيرة النقل لعدم ذكر تكبيرة أخرى وقيل يكبره وعدم الذ كر ليس دليلا قال بعضهم ويتشهد ويسلم قياسا للتكبير على التحريم وأجيب بأنه لا يجزئ هذا القياس فلا دليل على ذلك وفي الحديث دليل على شرعية سجود التلاوة للسمع لقوله وسجدنا وظاهره سواء كانا صائين معا أو أحدهما في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ففسجد معه أخرجه أبو داود وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأ سورة الأثني عشر سجدة وسجد وسجد من خلفه وكذلك سورة تنزيل السجدة قرأ بها وسجد فيها أخرجه أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد في الظهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوها وعلم أنه قد ورد الذكر في سجود التلاوة بأن يقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وزاد في آخره ثلاثا وزاد الحاكم في آخره فتبارك الله أحسن الخالقين وفي حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجود التلاوة اللهم اكتب لي بها عندك أجر واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود (وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جاءه أمر يسره خرسا جادا لله رواه الخمسة إلا النسائي) هذا مما شمله الترجمة بقوله وغيره وهو دليل على شرعية سجود الشكر وذهب إلى شرعيته الشافعي وأحمد خلافا لما لا يروى لابي حنيفة بأنه لا كراهة فيها ولا نيب والحديث دليل للاولين وقد سجد صلى الله عليه وآله وسلم في آية ص وقال هي لنا شكر وأعلم أنه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا فقليل يشترط قياسا على الصلاة وقيل لا يشترط لأنها ليست بصلاة وهو الأقرب كما قدمنا (وعن عبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنه (قال سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأطال السجود ثم رفع رأسه فقال ان جبريل أتاني فبشرني وجاءت به البشرى بأنه تعالى قال من صلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه أحمد في المسند من طرق (فسجدت لله شكرا رواه أحمد وصححه الحاكم) وأخرجه البرزاري وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي وفي الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجبريل وأبي جحيفة (وعن البراء بن عازب) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عليا إلى اليمن فذكر الحديث قال فكتب علي بإسلامهم فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب خرسا جادا شكر الله على ذلك رواه البيهقي وأصله في البخاري) وفي معناه سجود كعب بن مالك لما أنزل الله توبته فانه يدل على ان شرعية ذلك كانت مستقررة عندهم

### باب صلاة التطوع

أي صلاة العبد التطوع فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله في القاموس صلاة التطوع النافلة (عن ربيعة بن مالك الاسلمي) رضي الله عنه هو من أهل الصفة كان خادما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحبه قديما ولازمه حضرا وسفرا مات سنة ٦٣ من الهجرة وكنيته أبو قرام بكسر الفاء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سل فقلت أسألك

مرافقة في الجنة فقال أو غير ذلك قلت هو ذلك قال فأعني على نفسك) أي على نيل مرادى من نفسك (بكثرة السجود واهـ مسلم) جل المصنف السجود هنا على الصلاة نفلا بفعل الحديث دايلا على التطوع وكأنه صرفه عن الحقيقة كون السجود بغير الصلاة غير مرغوب فيه على انفراد السجود وان كان يصرف على الفرض لكن الاتيان بالقرائن لا بد منه لكل مسلم وانما أرشده صلى الله عليه وآله وسلم الى شئ يختص به ينال به ما طلبه قاله السيد والحق ان السجود هنا بغير الصلاة نفلا لدلة صحيحة دلت على ذلك ذكرناها في نزل الابرار وتبينها في دليل الطالب وحقة العلامة الشوكاني رحمه الله في الفتح الرباني وأجاب على من حمله على صلاة التطوع فهو في هذا الحديث وفي أمثاله من أحاديث أخر على حقيقته لا صارف له عن ذلك فايراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب تسامح واضح والذي ندب اليه الحديث هو الاتيان بكثرة السجود من غير صلاة فانه مرغوب فيه مندوب اليه من الشارع الحكيم هذا وفي الحديث دلالة على كمال ايمان ربيعة المذكور وسيموهمته الى أشرف المطالب وأعلى المراتب وعزف نفسه عن الدنيا وشهواتها ودلالة على ان السجود أفضل الاعمال في حق من كان مثله فانه لم يرشده صلى الله عليه وآله وسلم الى نيل ما طلبه الا بكثرة السجود مع ان مطلوبه أشرف المطالب قال البيهقي من آيات في مناجاة

ولو أن نفسي مذبراها مليسكها \* مضى عمرها في سجدة لقليل

❦ (وعن ابن عمر) رضى الله عنه (قال حفظت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر ركعات) هذا الجال فصله بقوله (ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته) تقيدها يدل على ان ما عداها كان يفعله في المسجد وكذلك قوله (وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين بعد الصبح) لم يقيدهما مع انه كان يصليهما في بيته وكأنه ترك التقييد لشهرة ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته) فيكون قوله عشر ركعات نظرا الى التكرار كل يوم ❦ (ولمسلم) أي من حديث ابن عمر (كان اذا طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين) هما المعدودتان في العشر وانما افادلفظ مسلم خففتها وانه لا يصلي بعد طلوعه سواهما وتحققهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما وقد جاء في حديث عائشة حتى أقول أقرأ أم الكتاب ويأتني قريبا والحديث دليل على أن هذه النوافل للصوات وقد قيل في حكمة شرعيتها ان ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبر الما فترط فيه من آدابها وما قبلها كذلك وليس دخل الى الفريضة وقد انشرح صدره للاتيان بها وأقبل قلبه على فعلها قلت قد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث عيم الداري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فان كان أتمها كتبت له تامة وان لم يكن أتمها قال الله تعالى للملائكة انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتمكمولون بها فريضة ثم الزكاة كذلك ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك انتهى وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتها وقوله في حديث مسلم انه لا يصلي بعد طلوع الفجر الا ركعتيه قد يستدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر وقد قدمنا ذلك ❦ (وعن عائشة) رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعاء قبل الظهر وركعتين قبل الغداة رواه البخاري) هذا الايضاح في حديث ابن عمر في قوله

ركعتين قبل الظهر لان هذه زيادة علمها عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من الأربع وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليهما منى وان ابن عمر شاهد اثنتين فقط ويحتمل أنهم ممن غيرهما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليهما أربعاً متصلة ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذي في الشمائل وابن ماجه وابن خزيمة بلنظ أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء وحديث أنس أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء أخرجه الطبراني في الاوسط وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات ويحتمل أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها ومنها أخبرت عائشة وتارة يصلي ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر (وعنها) أي عن عائشة (قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر متفق عليه) تعاهداً أي محافظته وقد ثبت أنه كان لا يتركهما أحضراً ولا سقراً وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصري (وسلم) أي عن عائشة مرفوعاً (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) أي أجزهما خير كأنه أريد بالدنيا الأرض وما فيها ثنائها ومتاعها وفيه دليل على الترغيب في فعلهما وانهما ليسا واجبتي اذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما (وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر اسمها وترجتها رضي الله عنها (قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى اثنتي عشرة ركعة في يومه وليلتة) وفي نسخة في يوم وليلة كان المراد في كل يوم وليلة لا في يوم من الايام وليلة من الليالي (بني له بن بيت في الجنة) ويأتي تفصيلها في رواية الترمذي (رواه مسلم وفي رواية) أي لمسلم عن أم حبيبة (نطوعاً) تمييزاً لاثني عشر زيادة في البيان والافانه معلوم (وللترمذي) أي عن أم حبيبة (نحوه) أي نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجلته رواية مسلم (أربعاً قبل الظهر) هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق (وركعتين بعدها) هي التي في حديث ابن عمر (وركعتين بعد المغرب) هي التي قيدها حديث ابن عمر في بيته (وركعتين بعد العشاء) هي التي قيدها أيضاً في بيته (وركعتين قبل صلاة الفجر) هي التي اتفق عليها ابن عمر وعائشة في حديثيهما السابقين (والخمسة عنها) أي عن أم حبيبة (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يحتمل أنها غير الركعتين المذكورتين سابقاً ويحتمل أن المراد أربع منها الركعتان اللتان مر ذكرهما (حرمه الله على النار) أي منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم عن حرم عليه (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله امرأً صلى أربعاً قبل العصر) هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من النوافل فاذا ضمت إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه) وأما صلاة الركعتين قبل العصر فقط فيسلمهما حديث بين كل أدائين صلاة (وعن عبد الله بن مغفل) بضم الميم وفتح المعجمة ونسديد الفاء ابن غنم هو أبو سعيد في الأشهر كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة وأبني بها داراً وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفتقون الناس ومات عبد الله بن مسعودتين وقيل قبلها بسنة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا قبل المغرب صلاتين ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهية) أي لكراهية (أن يتخذها



الناس سنة) أى طريقة مألوقة لا يتخلفون عنها فقد يؤدى الى فوات أول الوقت (رواه البخارى) وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب اذ هو المراد من قوله قبل المغرب لأن المراد قبل الوقت لما علم من أنه منهي عن الصلاة فيه (وفى رواية لابن حبان) أى من حديث عبد الله المذکور (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل المغرب ركعتين) فثبت شرعية ما بالقول والفعل (ولسلم عن ابن عباس) رضى الله عنهما (كأن صلى ركعتين بعد غروب الشمس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يراى فى الأمر ناولم ينهنا) فتكون ثابتة بالتقرير أيضا فثبتت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة ولعل أنسالم يبلغه حديث عبد الله الذى فيه الأمر به ما وبهم سده تكون النوافل عشرين ركعة مضافة الى الفرائض وهى سبعة عشر فيتم لمن حافظ على هذه النوافل فى اليوم واليلة سبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر فتكون أربعين ركعة فى اليوم واليلة قال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحافظ فى اليوم واليلة على أربعين ركعة سبع عشرة الفرائض واثنتى عشرة التى روت أم حبيبة واحدة عشرة صلاة الليل فكانت أربعين ركعة انتهى ولا يخفى انه يبلغ عددا ما ذكرهنا من النوافل غير الوتر اثنتين وعشرين ان جعلنا الاربع قبل الظهر وبعدها غير داخله تحتها الاثنتان اللتان فى حديث ابن عمر ويزاد ما فى حديث أم حبيبة التى بعد العشاء فجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر والفرائض (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل الصبح) أى نافله الفجر (حتى انى أقول أقرأ بأوام الكتاب) يعنى أم لا لتحقيقه قيامهما (متفق عليه) والى تحقيقهما ذهب الجمهور ويأتى تعيين قدر ما يقرأ فيهما وذهب الحنفية الى تطويلهما ونقل عن النخعي وأورد فيه البيهقي حديثا مرسلا عن سعيد بن جبير وفيه راو لم يسم وما ثبت فى الصحيح لا يعارضه مثل ذلك (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فى ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون) أى فى الركعة الاولى بعد الفاتحة (وقل هو الله أحد) أى فى الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم) وفى رواية لمسلم عن أبي هريرة قرأ الآيتين أى فى ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا من آية فى البقرة عوضا عن قل يا أيها الكافرون وقل يا أهل الكتاب تعالوا الى آية فى آل عمران أى عوضا عن قل هو الله أحد وفيه دليل على جواز الاختصار على آية من وسط السورة (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن رواه البخارى) والعلماء فى هذه الصلوة بين مفترط ومفترط ومتوسط فأفترط جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها وأبطلوا صلاة الفجر بتركها وذلك لقوله المذکور فى هذا الحديث والحديث الأمر بها فى حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على جنبه الايمن قال الترمذى حسن صحيح غريب وقال ابن تيمية ليس بصحيح لانه تقرده عبد الرحمن بن زياد وفى حقه مقل قال المصنف والحق أنه تقوم به الحجة الا انه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على فعله ما انتهى قلت وهو ما أخرجه البخارى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى فان كنت مستيقظة حدثنى والا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة وترجم

له البخاري باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع وبمثل ترجم له ابن خزيمة وأخرجه البخاري في التهجد بلفظ فان كنت يقظي تحدث معي وان كنت نائمة اضطجع وفرط جاعة فقالوا بكرأهنا واحتجوا بان ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول كفي بالتسليم أخرجه عبد الرزاق وبانه كان يحصب من يفعلهما وقال ابن ماجة عود ما بال الرجل اذا صلى الركعتين تمكك كما تمكك الحمار وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فلم يروا بها بأس المن فعلها راحة وكرهها لمن فعلها استئنا ومنهم من قال باستحبها على الاطلاق سواء فعلها استراحة أم لا وقيل تشرع لمن يتمجد من الليل لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطجع لسنة لكنه كان يدأب ليله فيضطجع ليستريح منه وفيه راول لم يسم وقال النووي المختار انها سنة لظاهر حديث أبي هريرة قلت وهو الاقرب وحديث عائشة لو صح فغايبته انه اخبار عن فهمها وعدم استمراره صلى الله عليه وآله وسلم عليها دليل سنيتها ثم انه يسن على الشق الايمن قال ابن حزم فان تعذر على الايمن فانه يوثئ ولا يضطجع على الايسر (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الايمن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها وهذه رواية في الامريها وتقدم انه صرفه عن الايجاب ما عرفت وعرفت كلام الناس فيه (وعن ابن عمر) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى متفق عليه) الحديث دليل على أن مشروعية نافلة الليل مثنى مثنى فيسلم على كل ركعتين واليه ذهب جماهير العلماء وقال مالك لا تجوز الزيادة على اثنتين لان مفهوم الحديث الحصر لانه في قوة ماصلاة الليل الا مثنى مثنى لان تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الاغلب وأجاب الجمهور بربان الحديث وقع جوابا لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر وبانه لو سلم فقد عارضه فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ثبوت ايتاره بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين والفعل قرينة على عدم ارادة الحصر وقوله فاذا خشي أحدكم الصبح أو توتر بركة دليل على أنه لا يوتر بركة واحدة الا لخشية طلوع الفجر والا أو توتر بخمس أو سبع أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث فانه أخرج الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعا أو توتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة زاد الحاكم ولا يوتروا بثلاث لا تشبهوا بصلاة المغرب قال المصنف وزجالة كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه وقد عارضه حديث أبي أيوب من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وقد جمع بينهما بان النهي عن الثلاث اذا كان يقعد للتشهد الاوسط لانه يشبه المغرب وأما اذا لم يقعد الا في آخرها فلا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد أيد حديث عائشة عند أحمد والنسائي والبيهقي والحاكم كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يجاس الا في آخرهن ولفظ أجد كان يوتر بثلاث لا يفضل بينهما ولفظ الحاكم لا يقعد هذا وأما مفهوم انه لا يوتر بواحدة الا لخشية طلوع الفجر فانه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فان فيه ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفيه وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الاحرام بركة واحدة (والخمس) أي من حديث أبي

هريرة (وصححه ابن حبان بلفظ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقال النسائي هذا خطأ) أخرجه  
المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقى الأزدي عن ابن عمر بهذا وأصله في الصحيحين  
بدون ذكر النهار قال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكره عليه وكان ابن معين  
يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجاعة روى عنه ابن عمر  
بدون ذكر النهار وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال صلاة النهار أربع لا يفصل بينهن فقبل له  
فأن أحد بن خنبل يقول صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال باي حديث فقبل له بحديث الأزدي  
قال ومن الأزدي حتى أقبل منه قال النسائي هذا الحديث عندي خطأ وكذا قال الحاكم في علوم  
الحديث وقال الدارقطني في العلل ذكر النهار فيه وهم وقال الخطابي روى هذا الحديث  
طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر لم يذكر فيه أحد النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل  
وقال البيهقي هذا حديث صحيح وقال البارقى احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام  
المصنف في التلخيص فانتظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافاً شديداً  
ولعل الأمرين جائزان وقال أبو حنيفة يخبر في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً  
ولا يزيد على ذلك وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في صلاة النهار ركعتين ﴿﴾ (وعن أبي  
هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة بعد  
القرية) فإنها أفضل الصلاة (صلاة الليل) أخرجه مسلم) يحتمل أنه أراد بالليل جوفه  
الحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخاري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصلاة  
أفضل بعد المكتوبة قال الصلاة في جوف الليل وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي وصححه  
أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك  
الساعة فكن وفي حديثه أيضاً عند أبي داود قلت يا رسول الله أي الليل أسمع قال جوف الليل  
الآخر فصل ما شئت فإن الصلاة فيه مشهودة مكتوبة والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر  
كما وردت به الأحاديث ﴿﴾ (وعن أبي أيوب الأنصاري) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم قال الوتر حق على كل مسلم) هو دليل لمن قال بوجوب الوتر (من أحب أن يوتر بخمس  
فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل) قد قدمنا الجمع بينهما وبين ما عارضه (ومن أحب أن  
يوتر بواحدة) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليفعل) رواه الأربعة إلا الترمذي  
وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وكذا صحيح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي  
وغير واحد وقفه قال المصنف وهو الصواب قلت وله حكم الرفع إذ لا مسرحة للاجتهاد فيه أي في  
المقادير والحديث دليل على إيجاب الوتر ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد من لم يوتر فليس  
مناو إلى وجوبه ذهب الحنفية وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب مستدلين بحديث علي الوتر  
ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويأتي ولفظه  
عند ابن ماجه أن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أوتر وقال يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر وذكر الجحداب تيمية أن ابن المنذر  
روى حديث أبي أيوب بلفظ الوتر حق وليس بواجب ويحدث ثلاث هن على فرائض ولكم  
نطوع وعدمها الوتر وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها على أن حديث أبي أيوب الذي استدلل

به على الإيجاب قد عرفت ان الاصح وقفه عليه الا أنه سبق ان له حكم المرفوع ولكنه لا يقاوم  
 الأدلة الدالة على عدم الإيجاب والإيجاب قد أطلق على المسنون تأكيداً كما سلف في  
 غسل الجمعة وقوله بخمس أو ثلاث أي ولا يقعد الا في آخرها ويأتي حديث عائشة في  
 الخمس وقوله بواحدة ظاهرة مقتصر عليها وقد روي فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فاخرج  
 محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عمر قرأ القرآن ليلته في ركعة لم يصل  
 غيرها وروى البخاري أن معاوية أوتر بركة وان ابن عباس استصوبه ﴿وعن علي رضي  
 الله عنه ليس الوتر بحتم ولكن سنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم﴾ رواه النسائي  
 والترمذي وحسنه والحاكم وصححه تقدم انه من أدلة الجمهور على عدم الوجوب وفي حديث  
 علي هذا عاصم بن ضمرة تسلم فيه غير واحد وذكره القاضي عبد الرحمن الخيمي في حواشيه  
 على بلوغ المرام ولم أجده في التلخيص بل ذكره انه صححه الحاكم ولم يتعقبه فما أدري من أين  
 نقل القاضي ثم رأيت في التقریب ما لفظه عاصم بن ضمرة السلولى الكوفى صدوق من الثالثة  
 مات سنة أربع وسبعين ﴿وعن جابر بن عبد الله﴾ رضى الله عنه (أن رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قام في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة القابلة فلم يخرج وقال انى خشيت  
 أن يكتب عليكم الوتر رواه ابن حبان) أبعد المصنف النجعة والحديث في البخارى الا أنه بلفظ  
 أن تفرض عليكم صلاة الليل وأخرجه أبو داود من حديث عائشة ولفظه ان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من  
 الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذى صنعتم  
 ولم يمنعنى من الخروج اليكم الا انى خشيت أن يفرض عليكم هذا والحديث في البخارى بقریب  
 من هذا واعلم انه قد أشكل هذا التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث  
 هـى خمس وهن خمس لا يبدل القول لدى فاذا أمن التبدیل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد  
 نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاثة أجوبة قال انه فتح البارى عليه بها وذكروا  
 واستجود منها أن خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من افتراض قيام الليل يعنى جعل التهجد  
 في المسجد جماعة شرطاً في صحة التسفل بالليل قال ويومئى اليه قوله في حديث يزيد بن ثابت حتى  
 خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به فصاروا أيها الناس في بيوتكم فنعهم من  
 التجميع في المسجد اشفاقاً عليهم من اشتراطه انتهى قلت ولا يخفى انه لا يطاق قوله أن يفرض  
 عليكم صلاة الليل كما في البخارى فانه ظاهر انه خشية فرضها مطلقاً وكان ذلك في رمضان فدل  
 حديث عائشة الذى أخرجه أبو داود على انه صلى بهم ليلتين وحديث الكتاب انه صلى بهم ليلة  
 واحدة وفي رواية أخرى انه صلى بهم ثلاث ليل وعص المسجد باهله في الليلة الرابعة وفي قوله  
 خشيت أن يكتب عليكم الوتر دلالة على أن الوتر ليس بواجب واعلم أن من أثبت صلاة التراويح  
 وجعلها سنة في قيام رمضان استدلل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه  
 ولا كميته فانهم يصلونها جماعة عشر من ركعة يترو حون بين كل ركعتين فاما الجماعة فان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم جماعة ثم ترك خشية أن يفرض عليهم ثم ان عمر أول من جمعهم  
 على امام معين وقال انها بدعة كما أخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة انه

صلى الله عليه وآله وسلم كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ووثق في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدر امر خلافة عمر زاد في رواية عند البيهقي قال عروة فاخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلته في رمضان فطاف في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصليون بصلاته الرهط فقال عمر والله لا ظن لو جمعناهم على قاري واحد لكان أمثل فعزم عمر على أن يجمعهم على قاري واحد فأمر أبي ابن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر نعم البدعة هذه وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة وأما قوله ونعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح واعلم أنه يتعين جعل قوله بدعة على جماعة لهم على معين والزامهم بذلك لأنه أراد أن الجماعة بدعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمعهم كما عرفت وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع الا ما رواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شعبة ابراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر قال في سبيل الرشاد أبو شعبة ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة قال ابن معين ليس بثقة وعنده هذا الحديث من منكراته وقال الأذري في المتوسط وأما ما نقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر وقال الزركشي في الخادم دعوى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم يصح بل الثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر العدد وجاء في رواية جابر أنه صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم انتظروهم في القابلة فلم يخرج اليهم رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما انتهى وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شعبة ثم قال أنه ضعيف وساق روايات أن عمر أمر أبا وعلما الداري بقومان بالناس بعشرين ركعة وفي رواية أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة وفي رواية بثلاث وإذا عرفت هذا عرفت أنه ليس في عشرين ركعة مرفوعة بل يأتي حديث عائشة المتهمة عليه قريبا ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه الاكثر بدعة نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلتها لا تنكر فقد اتهم ابن عباس وغيره به صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة والمحافضة عليها هو الذي نقول أنه بدعة وهذا عمر رضي الله عنه خرج أولا والناس أوزاع متفرقون منهم من يصلي منفردا ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا عليه في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وخير الامور ما كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما تسميتها بالتراويح فكأن وجهه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي أربع ركعات في الليل ثم يتروح الحديث قال البيهقي تفرد به المغيرة بن زياد وليس بالقوي فان ثبت فهو أصل في تروح الامام في صلاة التراويح انتهى وأما حديث عليكم بسنتي

وسنة الخلقاء الراشدين بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وأخرجوه أجود وأودوا بن ماجه والترمذى وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين ومثله اقتدوا بالذين من بعدى أبو بكر وعمر وأخرجهم الترمذى وقال حسن وأخرجهم أجودوا بن ماجه وابن حبان وله طرق فيها مقال الآتية يقوى بعضها بعضا فإنه ليس المراد بسنة الخلقاء الراشدين الاطريقتهم الموافقة بطريقته صلى الله عليه وآله وسلم من جهاد الأعداء وقوية شعائر الدين ونحوها فان الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين ومعلوم من قواعد الشريعة انه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان عمر بن الخطاب نفسه الخليفة الراشد سمى ما رآه من تجميع صلاته ليالى رمضان بدعة ولم يقل انها سنة فتأمل على ان الصحابة رضی الله عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومساائل فدل على انهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه أو فعلوه حجة وقد حقق البرماوى الكلام في شرح ألفيته في أصول الفقه مع انه قال انما الحديث الاول يدل على انهم اذا اتفق الخلقاء الاربعة على قول كان حجة لا اذا ائتمروا واحد منهم أو منها والتحقق ان الاقتداء ليس هو التقايد بل هو غيره كما حققه السيد بزرجه الله في شرح نظم الكاظم في بحث الاجماع والله أعلم بالصواب (وعن خارجة) بالخاء المعجمة وبعد الراعي (ابن حذافة) بضم الخاء قرشي عدوى كان يعدل بالف فارس روى أن عمرو بن العاص استقدم عمر بثلاثة آلاف فارس فأمدته بثلاثة وهم خارجة هذالزبير بن العوام والمقداد بن الاسود ولى خارجة القضاء بمصر وعمرو بن العاص وقيل كان على شرطته وعداده في أهل مصر قتله الخارجي ظن ان مناه انه عمرو بن العاص حين تعاقبت الخوارج على قتل ثلاثة على ومعاوية وعمرو بن العاص فتم أمر الله في أمير المؤمنين عليه السلام دون الآخرين والى الغلط بخارجة أشار من قال

فليتم اذا فدت عمرًا بخارجة \* فدت عليا بمن شامت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله أمدكم ببصلاة هي خير لكم من حمر النعم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوزر ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر رواه الخمسة الا النسائي وصححه الحاكم) قلت قال الترمذى عقيب اخرجاه حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه الا من حديث يزيد بن أبي حميب وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه فكان يحسن من المصنف التنبية على ما قاله الترمذى هذا وفي الحديث ما يفيد عدم وجوب الوتر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمدكم فان الامداد هو الزيادة بما يقوى المزيدي عليه يقال ممد الجيش وأمدته اذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره وممد الدواء وأمدته اذا ما يصالحها وممدت السراج والارض اذا أصلحتهما بالزيت والسماد (فائدة) في حكمة شرعية النوافل تقدم حديث تميم الدارى عند أجود وغيره في هذا الباب وأخرجهم الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر مر فوعا بلفظ أول ما افترض الله على امتي الصلوات الخمس وأول ما رفع من أعمالهم الصلوات الخمس وأول ما يستلون عنه الصلوات الخمس فمن كان ضيع شيئا منها يقول الله تبارك وتعالى انظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صلاة تمون بها ما نقص من القرية وانظروا في صيام عبدي شهر رمضان فان كان ضيع شيئا منه فانظروا هل تجدون

لعبدى نافله من صيام تمون بهما ناقص من الصيام وانظر واقرز كاة عبدى فان ضيع شيأ منها  
فانظر واهل تجدون لعبدى نافله من صدقة تمون بهما ناقص من الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض  
الله وذلك برجة الله وعدله فان وجدله فضل وضع في ميزانه وقبيل له ادخل الجنة مسرورا وان لم  
يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فأخذت بيديه ورجليه ثم قذفت في النار وهو كالشرح  
والتفصيل الحديث تيم الدارى المتقدم في باب صلاة التطوع تحت الحديث الثانى من أحاديث  
الباب (وروى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه) أى نحو حديث خارجة  
فشرحه شرحه (وعن عبد الله بن بريدة) بضم الباء وفتح الراء هو ابن الحبيب بضم الحاء وفتح  
الصاد الاسملى وعبد الله من ثقات التابعين سمع أباه وسمره بن جندب وآخرين وتولى قضاء مرو  
ومات بها (عن أبيه) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوتر حق)  
أى لازم فهو من أدلة أهل الإيجاب (فن لم يوتر فليس منا أخرجه ابوداود بسندلين) لان فيه  
عبد الله بن عبد الله العتكي ضعفه البخارى والنسائى وقال ابو حاتم صالح الحديث (وصححه  
الحاكم) وقال ابن معين انه موقوف (وله شاهد ضعيف عن ابى هريرة عند أحمد) رواه بلفظ من  
لم يوتر فليس منا وفيه الخليل بن مرة منكر الحديث واسناد منقطع كما قال أحمد ومعنى ليس منا  
ليس على سنتنا وطريقنا والحديث محمول على تأكيد السنة للوتر جعلا بينه وبين الاحاديث الدالة  
على عدم الوجوب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها (يصلى اربعا) يحتمل انها  
متصلات وهو الظاهر ويحتمل انها مفصلات وهو بعيد الا انه يوافق حديث صلاة الليل مثنى  
مثنى (فلتسأل عن حسنهن وطولهن) نهت عن سؤال ذلك اما لانه لا يقدر الخطاب على مثله  
فأى حاجة له في السؤال أو كانه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يستل عنه أولانم لا تقدر  
تصف ذلك (ثم يصلى اربعا فلتسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا قالت عائشة فقلت  
يا رسول الله اتام قبل ان يوتر) كانه كان ينام بعد الاربع ثم يقوم فصى الثلاث وكانه كان قد تقرر  
عند عائشة ان النوم ناقض للوضوء فسألته فأجابها بقوله (يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام  
قلبي) دل على أن الناقض نوم القلب وهو حاصل مع كل من نام مستغرقا فيكون من الخصاص  
وان النوم لا ينقض وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص واستدل  
بهذا الحديث وحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نام حتى نفض ثم قام فصلى ولم يتوضأ  
وفي البخارى ان الانبياء تام أعينهم ولا تنام قلوبهم (متفق عليه) اعلم انه قد اختلفت الروايات  
عن عائشة في كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الليل وعددها فقد روى عنها سبع وتسع  
واحدى عشرة سوى ركعتي الفجر ومنها هذه الرواية التى أفادها قوله (وفي رواية لهما) أى  
الشيخين (عنها) أى عن عائشة (كان يصلى عشر ركعات من الليل) وظاهره انها موصولة  
لا يقعد فيها (ويوتر بسجدة) أى ركعة (ويركع ركعتي الفجر) أى بعد طلوعه (فتلك)  
أى صلاته في الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو فتلك الصلاة جميعا (ثلاث عشرة ركعة) وفي رواية  
انه كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى اذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس  
عشر ركعة ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض انه حديث مضطرب وليس كذلك

بل الروايات محمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وان الكل جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره والاحسن أن يقال إنها أخبرت عن الاغلب من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينافية ما خالفه لانه اخبار عن النادر ﴿٢٠﴾ (وعنها) أي عن عائشة (قالت) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة لم تفصلها وتبين على كم كان يسلم كما ثبت ذلك في الحديث السابق انما بينت في هذا الوتر بقولها (يوتر من ذلك) أي العدد المذكور (بخمسة لا يجلس في شيء الا في آخرها) كان هذا أحد أنواع ايتار صلى الله عليه وآله وسلم كما أن الايتار ثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق ﴿٢١﴾ (وعنها) أي عن عائشة (قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من أوله وأوسطه وآخره (وانتهى وتره الى السجدة متفق عليها) أي على الحديثين هذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه الليل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال الوتر ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر وقد ذكر السيد أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار ﴿٢٢﴾ (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل متفق عليه) قوله مثل فلان قال المصنف في فتح الباري لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكان اسمهم هذا القصد الترعلة قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم يكن كف لتركه بهذا القدر بل كان يذمه أبلغ ذم وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تقريط وبستهبط منه كراهة قطع العبادة ﴿٢٣﴾ (وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوتروا يا أهل القرآن فان الله وتر) في النهاية أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة واحد في صفاته لا شبيهه ولا مثل واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين (يحب الوتر) يثيب عليه ويقبله (رواه الحنفية وصححه ابن خزيمة) المراد باهل القرآن المؤمنون لانهم صدقوا القرآن وخاصة من يتولى حفظه ويقوم به لاونه ومراعاة حدوده وأحكامه والتعليل بانه تعالى وتر فيه كما قال القاضى عياض ان كل ما ناسب الشيء أدى مناسبة كان أحب اليه وقد عرفت ان الامر للنذب للدلالة التي سلفت على عدم وجوب الوتر ﴿٢٤﴾ (وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترامتفق عليه) في فتح الباري انه اختلف السلف في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس والثاني من أوتر ثم أراد ان يتنقل من الليل هل يكتبي بوتره الاول ويتنقل ماشاء أو يشفع وتره ركعة ثم يتنقل ثم اذا فعل هذا هل يحتاج الى وتر آخر أو لا أما الاول فوقع عند مسلم من طريق أبي سالة عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب اليه بعض أهل العلم وجعل الامر في قوله اجعلوا الخ مختصا بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بان الركعتين المذكورتين هما ركعتي الفجر وجهه النووي على انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان جواز التنقل بعد الوتر وجواز التنقل جالسا وأما الثاني فذهب الاكثر الى انه يصلي شفعاما أراد ولا ينقض وتره الاول عملا بالحديث الآتي وهو قوله ﴿٢٥﴾ (وعن طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا وتران في ليلة زواها أحد والثلاثة) وصححه ابن حبان فدل على انه لا يوتر بل يصلي



شفعا ماشاء وهذا نظر الى ظاهر فعله والافانه لما شفع وترد الاول لم يبق الا وتر واحد هو ما يقبله آخر  
وقدر روى عن ابن عمر انه قال لما سئل عن ذلك اذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل  
ما بدالك ثم أوتر ﴿﴾ وعن أبي بن كعب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يوتر (أى يقرأ فى صلاة الوتر (بسم ربك الاعلى) أى فى الاولى بعد قراءة التمام  
(وقل يا أيها الكافرون) أى فى الثانية بعدها (وقل هو الله أحد) أى فى الثالثة بعدها) رواه  
أحمد وأبو داود والنسائي وزاد (أى النسائي) (ولا يسلم الا فى آخرهن) الحديث دليل على  
الابتار بثلاث وقد عارضه حديث لا يوتر بثلاث عن أبي هريرة وصححه الحاكم وقد صحح الحاكم  
عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد تقدم وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه فلا  
يتعين فيه وهذا ذهب الحنفية الى تعيين الابتار بثلاث تصلى موصولة قالوا لان الصلاة أجمعوا على  
ان الابتار بثلاث موصولة جائز واختلفوا فيما عداه فالأخذ به أخذ بالاجماع ورد عليهم بعدم  
صحته الاجماع كما عرفت (ولابى داود والترمذى نحوه) أى نحو حديث أبي (عن عائشة وفيه  
كل سورة) من سبع والكافرون فى ركعة من الاولى والثانية كما بيناه (وفى الاخرة قل هو  
الله أحد والمعوذتين) فى حديث عائشة لئن لآن فيه خصيصا الجزا لئن ورواه ابن حبان  
والدارقطنى من حديث يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قال العقيلي اسناده صالح وقال ابن  
الجوزى أنكرا أحمد وابن معين زيادة المعوذتين وروى ابن السكن له شاهدان من حديث عبد الله بن  
سرجس باسناد غريب ﴿﴾ وعن أبي سعيد الخدرى ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال أوتروا  
قبل أن تصبحوا ورواه مسلم) هو دليل على أن الوتر قبل الصبح ﴿﴾ (ولابن حبان) أى من حديث  
أبي سعيد (من أدرك الصبح ولم يوتر فلاوتر له) فيه دليل على أنه لا يشرع الوتر بعد دخول الوقت  
وأما أنه لا يصح قضاؤه فلا اذا المراد من تركه متعمدا فإنه قد فاتته السنة العظمى حتى أنه لا يمكنه  
تدراكه وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف ان الذى يخرج بالفجر وقته الاختيارى ويبقى  
وقته الاضطرابى الى قيام صلاة الصبح وأما من نام عن وتره أو نسى فقد بين حكمه قوله  
﴿﴾ (وعنه) أى عن أبي سعيد (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن الوتر أو  
نسى فليصل اذا أصبح أو ذكر) لف ونشر مرتب حيث كان نائما أو ذكرا اذا كان ناسيا (رواه  
الخمسة الا النسائي) فدل على ان من نام عن وتره أو نسى فحكمه حكم من نام عن الفريضة  
أو نسى فإنه يأثم بها عند الاستيقاظ أو الذكر والقياس أنه اذا علم عرفته عين نام عن الفريضة  
أو نسى ﴿﴾ (وعن جابر) بن عبد الله رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة  
آخر الليل مشهودة وذلك أفضل رواه مسلم) فيه دلالة على أن تأخير الوتر أفضل ولكن ان خاف  
أن لا يقوم قدمه ثلاثا فوتره فعله وقد ذهب جماعة من السلف الى هذا وإلى هذا فعمل كل بالخالفين  
ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهدا ملائكة الليل وملائكة النهار ﴿﴾ (وعن ابن عمر  
رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا طلع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة  
الليل) أى النوافل المشروعة فيه (والوتر) عطف خاص على عام فإنه من صلاة الليل عطفه عليه  
ليسان شرفه (فأوتر واقبل طلوع الفجر) تخصيص الامر بالابتار لزيادة العناية بشأنه وبيان أنه

أهم صلاة الليل وأنه يذهب وقته بذهاب الليل وتقدم في حديث أبي سعيدان النائم والناسي  
 باتيان بالوتر عند البقعة إذا أصبح والناسي عند الذكر فهو مخصص لهذا فبين ان المراد بذهاب وقت  
 الوتر ذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العذرين وفي ترك ذلك للنوم ما رواه الترمذي عن عائشة  
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم أو غلبته  
 عيناه صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة وقال حسن صحيح وكله تدارك لما فات (رواه الترمذي)  
 قلت وقال عتيبة سليمان بن موسى قد نردبه على هذا اللفظ (وعن عائشة) رضي الله عنها  
 (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى أربعين ركعة أو يزيد ما شاء الله رواء مسلم) هذا  
 يدل على شرعية صلاة الضحى وان أقلها أربع وقيل ركعتان لما في الصحيحين من رواية أبي  
 هريرة وركعتي الضحى وقال ابن دقيق العيد له ذكر الأقل الذي يوجد لنا كيدفعه قال  
 وفي هذا دليل على استحباب صلاة الضحى وان أقلها ركعتان وعدم مواظبة النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم على فعلها لا ينافي استحبابها لانه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم ان يتطافر  
 عليه أدلة القول والفعل ~~يكن~~ مواظب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم  
 يواظب عليه انتهى وأما حكمهما فقد جمع ابن القيم الاقوال فبلغت ستة أقوال وذكرها لك  
 مستند كل قول وأرجح الاقوال انها سنة مستحبة كما قرر ابن دقيق العيد وقد عارض حديث  
 عائشة هذا حديثا الذي أفاده قوله (وله) أي لمسلم (عنها) أي عن عائشة (أنها سئلت  
 هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قالت لا الان يحيى من مغيبه) فان الاول  
 دل على انه كان يصليها دائما لما تدل عليه كلمة كان فانما تدل على التكرار والثانية دلت على انه  
 كان لا يصليها الا في حال مجيئه من مغيبه وقد جمع بينهما بان كلمة كان يفعل كذا لا تدل على الدوام  
 دائما بل غالبا فاذا قامت قرينة على خلافه صرفها عنه كما هنا فان اللفظ الثاني صرفها عن الدوام  
 أو أنها أرادت بقولها لا الان يحيى ان من مغيبه نفي رؤيتها صلاة الضحى وانما لم يفعليها الا  
 في ذلك الوقت واللفظ الاول اخبار عنها بلغها من انه ما كان يترك صلاة الضحى الا انه يضعف هذا  
 قوله (وله) أي لمسلم وهو أيضا في البخاري بلفظه فلو قال ولهما كان أولى (عنها) أي عن  
 عائشة (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قط سجدة الضحى) بضم السين  
 وسكون الباء أي نافلتها (واني لاسجدها) فنفت رؤيتها لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرت  
 انها تفعلها ~~كان~~ أنه استنادا الى ما بلغها من الخت عليها ومن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها  
 فالفاظها لا تتعارض حينئذ وقال البيهقي المراد بقولها ما رأيتها سجدها أي داوم عليها وقولها واني  
 لاسجدها داوم عليها وقال ابن عبد البر يرجح ما اتفق عليه الشيخان وهي رواية اثباتها دون  
 ما انفرد به مسلم وهي رواية نفيا قال وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذي  
 أثبتته غيرها وهذا معنى كلامه قلت وعما اتفقا عليه في اثباتها حديث أبي هريرة في الصحيحين انه  
 أوصاه صلى الله عليه وآله وسلم بان لا يترك ركعتي الضحى ولفظه أو صاني خائلي صلى الله عليه  
 وآله وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد وفي الترغيب  
 في فعلها أحاديث كثيرة وفي عددها كذلك مبسوط في كتب الحديث (وعن زيد بن أرقم)  
 رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الاوابين) الاواب الرجاع الى

الله بترك الذنوب وفعل الخيرات (حتى يرمض الفصال) بفتح الميم من رمض بكسر هاءى تحترق من الرمضاء وهو شدة حر الأرض من وقع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها الحر والفصال جمع فصل وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصله عن أمه (رواه الترمذى) ولم يذكر لها عددا وقد أخرج البزار من حديث ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار فقالت عائشة يا رسول الله انك تستحب أن تصلي هذه الساعة قال تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله تبارك وتعالى فيها بالرحمة إلى خلقه وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم عليه السلام ونوح وإبراهيم وعيسى وفيه راوتر ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات (وعن أنس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى الضحى اثنتى عشرة ركعة بنى له قصر في الجنة رواه الترمذى واشتغبه) قال المصنف واسناده ضعيف وأخرج البزار عن ابن عمر قال قلت لأبي ذر يا عماه وأصنى قال سالتني عما سالت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وان صليت أربعاً كتبت من العابدين وان صليت ستاً لم يلحقك ذنب وان صليت ثمانياً كتبت من القانتين وان صليت ثنتى عشرة بنى لك بيت في الجنة وفيه حسنين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويدلس وفي الباب أحاديث لا تحلوم من مقال (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيتي فصلى الضحى ثمانى ركعات رواه ابن حبان في صحيحه) قد تقدم رواية مسلم عنها أنها ما رآه صلى الله عليه وآله وسلم يصلي سجدة الضحى وهذا الحديث أثبت فيه صلاته في بيته وجمع بينهما بابانها نفت الرؤية وصلاته في بيته يجوز أنهما لم ترمه ولكنه ثبت لهما برواية واختار القاضى عياض هذا الوجه ولا بعد في ذلك وان كان في بيته الجواز غفلت في ذلك الوقت ولا منافاة والجمع مهمل أمكن هو الواجب ومن فوائد صلاة الضحى انها تجزئ عن الصدقة التي تصب على مفاصل الانسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجهم مسلم من حديث أبي ذر الذي قال فيه وتجزئ من ذلك ركعتا الضحى

### § (باب صلاة الجماعة والامامة) §

§ (عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد) بالفاء والذال المعجمة (بسبع وعشرين درجة متفق عليه ولهما) أى الشيخين (عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله سبع وعشرين درجة (وكذا) أى وبلغت بخمس وعشرين (للبخارى عن أبي سعيد وقال درجة) عوضاً عن جزأه رواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وصهيب ومعاذ وعبد الله بن زيد ويزيد بن ثابت قال الترمذى عامة من رواه قالوا خمساً وعشرين الا ابن عمر فقال سبعاً وعشرين وله رواية فيها خمساً وعشرين ولا منافاة فان مفهوم العدد غير هو ادق رواية الخمس والعشرين داخلة تحت رواية السبع والعشرين وأنها أخير صلى الله عليه وآله وسلم بالاقل عدداً أولاً أخبر بالاكثر وانه زيادة تفضل الله بها وقد عزم قوم ان السبع محمولة على من صلى في المسجد والخمس لمن صلى في غيره وقيل السبع لبعيد المسجد والخمس لقربه ومنهم

من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاه المصنف في فتح الباري وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد وردت فيهما بالصلاة وإن صلاة الجماعة تسبوع وعشرين صلاة فرادى والحديث حث على الجماعة وفيه دليل على عدم وجوبها وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بالحديث الآتي وهو قوله **﴿وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾** رضى الله عنه **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) إِي فِي مَلِكِهِ وَتَحْتِ تَصْرِفِهِ (أَقْدَمَهُمْ) هُوَ جَوَابُ الْقَسَمِ وَالْأَقْسَامُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِبَيَانِ عَظَمِ شَأْنِ مَا يَذْكُرُهُ زَجْرَاعُنْ تَرَكُ الْجَمَاعَةَ (أَنَّ أَمْرًا بِحُطْبٍ فَيَحُطِّبُ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤْذِنُ لَهُمْ ثُمَّ أَمَرَ رِجَالَ فَيُؤْمِنُ النَّاسَ ثُمَّ أَخْلَفَ) فِي الصَّحَاحِ خَالَفَ إِلَى فُلَانٍ أَيْ أَنَّهُ إِذَا غَابَ عَنْهُ (إِلَى رِجَالٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ) أَيْ لَا يَحْضُرُونَ الْجَمَاعَةَ (فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) فِيهِ اثْبَاتُ صِفَةِ الْبِدَلَةِ تَعَالَى (لَوْ يَعْلَمُ أَحَدٌ أَنَّهُ يَجِدُ عِرْقًا) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ ثُمَّ قَافٍ هُوَ الْعَظَمُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ لَحْمٌ (سَمِينًا أَوْ مَرْمَاتِينَ) مَرْمَاتٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَقَدْ تَفْتَحُ هِيَ مَا بَيْنَ ضُلْعِي الشَّامَةِ مِنَ اللَّحْمِ (حَسَنَتَيْنِ) مِنَ الْحَسَنِ (لَشَهْدِ الْعِشَاءِ) أَيْ صَلَاتِهِ فِي جَمَاعَةٍ (مُنْفَقٍ عَلَيْهِ) أَيْ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ (وَاللَّفْظُ لِلْجَارِي) وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَيْنًا لَا كِتَابًا إِذْ قَدْ قَامَ غَيْرُهُمْ فَلَا يَسْتَحِقُّونَ الْعُقُوبَةَ وَلَا عَقُوبَةَ الْأَعْلَى تَرَكُوا وَاجِبًا أَوْ فَعَلَ مُحْرَمٌ وَإِلَى أَنَّهُمْ افْرَضَ عَيْنَ ذَهَبٍ عَطَاءً وَالْأَوْزَاعِي وَأَجْدُو أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ حَبَانَ وَقَالَ ابْنُ الطَّاهِرَةِ وَقَالَ دَاوُدُ أَنَّهَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ بِنَاءً عَلَى مَا يَحْتَارُهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاجِبٍ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ شَرْطُهَا وَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ هَذَا لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا بَدَلَ لَهَا مِنْ دَلِيلٍ وَلِذَا قَالَ أَحَدٌ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ غَيْرُ شَرْطٍ وَقِيلَ إِنَّهَا افْرَضَ كِفَايَةً وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْ مَتَدَحِي الشَّافِعِيَّةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُ بِالْوَجُوبِ بِحَدِيثِ الْبَابِ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ بِالْبَالِغَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرَكِ الْقِرَائِضِ وَبَغْيِهِ مِنْ الْأَحَادِيثِ كَحَدِيثِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ مَا بِي وَلَيْسَ لِي قَائِدٌ وَإِنْ بَنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ شَجَرًا وَنَحْلًا وَلَا أَقْدِرُ عَلَى قَائِدٍ كُلِّ سَاعَةٍ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَسْمِعِ الْأَقَامَةَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَحْضَرَهَا أَخْرَجَهُ أَجْدُو وَابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ حَبَانَ بِلَفْظِ تَسْمِعِ الْأَذَانَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَتَاهَا وَلَوْ حَبُوا وَالْأَحَادِيثُ فِي مَعْنَاهُ كَثِيرَةٌ وَيَأْتِي حَدِيثُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَدْ أُطْلِقَ الْبُخَارِيُّ الْوَجُوبَ عَلَيْهَا وَيُؤَيِّدُ بِقَوْلِهِ بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَقَالَ وَهَبُ افْرَضَ عَيْنَ أَذَلُّ كَانَتْ افْرَضَ كِفَايَةً لِكَانَ قَدْ أَسْقَطَ وَجُوبَهَا فَعَلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ مَعَهُ لَهَا وَأَمَّا التَّحْرِيقُ فِي الْعُقُوبَاتِ بِالنَّارِ فَانْدَوَانُ كَانَ قَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهُ عَامًا فَهَذَا خَاصٌّ وَأَدْلَةُ الْقَائِلِ بِأَنَّهَا افْرَضَ كِفَايَةً أَدْلَةٌ مِنْ قَالَ إِنَّهَا افْرَضَ عَيْنَ بِنَاءٍ عَلَى قِيَامِ الصَّارِفِ لِلْأَدْلَةِ عَلَى افْرَضَ عَيْنَ افْرَضَ الْكِفَايَةِ وَقَدْ أَطَالَ الْقَائِلُونَ بِالسَّنَةِ الْكَلَامُ فِي الْجَوَابَاتِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَا لَبِثَ وَأَقْرَبُ مَا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الزَّيْجَرِ الْحَقِيقَةِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُ بِالسَّنَةِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ فَقَدْ اشْتَرَا فِي الْفَضِيلَةِ وَلَوْ كَانَتْ فَرَادَى غَيْرَ مَجْزُئَةٍ لَمَا كَانَتْ لَهَا فَضِيلَةٌ أَصْلًا وَحَدِيثُ إِذَا صَلَّيْتُمْ فِي رَحَالِكُمْ قَائِبَتُمْ هُمَا الصَّلَاةُ فِي رَحَالِكُمْ وَلَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَمَاعَةً وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ **﴿وَعَنْهُ﴾** أَيْ عَنْ**

أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنقل الصلاة على المنافقين) فيه أن الصلاة كلها عليهم ثقبلة فانهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ولكن الأنقل عليهم (صلاة العشاء) لانها في وقت الراحة والسكون (وصلاة الفجر) لانها في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق باجرهما حتى يبعثهم على اتيانهم ما ويخفف عليهم الاتيان بهما ولا نهما في ظلمة الليل وداعى الرباء الذى لاجله يصلون منتقل لعدم مشاهدة من يراونه من الناس الا القليل فاتفق الباعث الديني منهما كما اتفق في غيرهما ثم اتفق الباعث الدنيوى الذى في غيرهما ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم ناظر الى اتمقاء الباعث الديني عندهم (ولو يعلمون ما فيها) أى فى فعلهما من الاجر (لا توها) الى المسجد (ولو حبوا) أى ولو مشوا حبوا أى كحبوا الصبي على يديه وركبته وقيل هو الزحف على الركب وقيل على الاست وفى حديث أبى أمامة عند الطبرانى ولو حبوا على يديه ورجليه وفى رواية جابر عنده أيضا بلفظ ولو حبوا وزحفا وفيه حث بليغ على الاتيان اليهما وان المؤمن اذا علم ما فيه ما أتى اليهما على أى حال فانه ما حل بين المنافق وبين هذا الاتيان الا عدم تصديقه بما فيهما (متفق عليه) وعن (أى عن أبى هريرة رضى الله عنه) (قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعمى) قد وردت بنفسه الرواية الاخرى وانه ابن أم مكتوم (فقال يا رسول الله ايسر لى فأندى يقودنى الى المسجد فرخص له) أى فى عدم اتيان المسجد (فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء) وفى رواية الاقامة (بالصلاة قال نعم قال فأجب رواه مسلم) كان الترخيص أو لا مطلقا عن التقييد بسماعه النداء فرخص له ثم سأله هل تسمع النداء قال نعم فأمره بالإجابة ومفهوما انه اذا لم يسمع النداء كان ذلك عذرا له واذا سمعه لم يكن له عذر عن الحضور والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عينا لكن ينبغي ان يقيد الوجوب عينا على سماع النداء لتقييد حديث الاعمى وحديث ابن عباس له وما أطلق من الأحاديث يحمل على المقييد واذا عرفت هذا فاعلم ان الدعوى وجوب الجماعة عينا أو كفاية والدليل هو حديث الهم بالتحريق وحديث الاعمى وهما التماسا على وجوب حضور جماعته صلى الله عليه وآله وسلم فى مسجده لسماع النداء وهو أخص من وجوب الجماعة ولو كانت الجماعة واجبة مطلقا لى صلى الله عليه وآله وسلم للاعمى ولقال له انظر من يصلى معك ولقال فى المختلفين انهم لا يحضرون جماعته صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمعون فى منازلهم والبيان لا يجوز تأخير عن وقت الحاجة فالأحاديث انما دلت على وجوب حضور جماعته صلى الله عليه وآله وسلم عينا على سماع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا وفيه انه لا يرخص لسماع النداء عن الحضور وان كان له عذر فان هذا ذكر العذر وانه لا يجوز فأندى فاعلم بعذره اذن ويحتمل ان الترخيص له ثابت للعذر ولكنه أمره بالإجابة ندبا لا وجوبا ليجوز الاجترار فى ذلك والمشقة تغتفر عما يجده فى قلبه من الروح فى الحضور ويدل لكون الأمر للندب أى مع العذر الحديث اللاحق وهو قوله (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر رواه ابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والحاكم واسناده على شرط مسلم لكن رجع بعضهم وقفه) الحديث أخرج من طريق شعبة موقوفا ومروعا والموقوف فيه زيادة الا العذر فان الحاسم وقفه عند أكثر أصحاب شعبة

وأخرج الدارقطني في الكبير من حديث أبي موسى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء فلم يجب من غير ذرر ولا عذر فلا صلاة له قال الهيثمي فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بن زيادة قالوا وما العذر قال خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التي صلاها بأسناد ضعيف والحديث دليل على تأكيد الجماعة وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين ومن يقول إنها سنة يؤول قوله فلا صلاة له أي كاملة وأنه نزل نفي الكمال منزلة نفي الذات مبالغة والاعذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومنها كل كراث أو نخوة من ذوات الريح الكريمة فليس له أن يقرب المسجد قبيل ويحتمل أن يكون النهي عنهما يلزم من أكلهما من تقويت القرية فيكون أكلهما أثماً لما تسبب له من ترك القرية ولكن لعل من يقول إنها فرض عين تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصلحها جماعة (وعن يزيد بن الأسود) السوائي بضم السين وتحقيف الواو والمدوي قال الخزاعي ويقال العامري روى عنه ابنه جابر وعده في أهل الطائف وحديثه في الكوفيين رضى الله عنه (أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فرغ من صلاته (إذا غاب رجلين لم يصليا) أي معه (فدعا بهما فجيء بهما ترعد) بضم العين (فرائصهما) جمع فريضة وهي اللعنة التي بين جنب الدابة وكنتفها أي ترجف من الخوف قاله في النهاية وفي الفائق التريص والفرأص جمع فريضة وهي لجة عند نفض الكتف في وسط الجنب عند منبض القلب ترعد وتور عند الفرقة والغضب انتهى وجنب الإنسان ماتحت ابطنه إلى كشحه كذا في المصباح (فقال لهما ما منعكما أن تصليا معنا قالوا قد صلينا في رحلتنا) جمع رحل بفتح الراء وسكون الحاء هو المنزل ويطلق على غيره ولكن المراد هنا به المنزل (قال فلا تفعلوا إذا صلينا في رحلتكما ثم أدركتما الإمام ولم يصل فصليا معه فأنهما) أي الصلاة مع الإمام بعد صلاتهما الفريضة (لكن نافلة) والفريضة هي الأولى سواء صليت جماعة أو فرادى لا طلاق الخبر (رواه أحمد واللفظ له والثلثة وصححه الترمذي وابن حبان) زاد المصنف في التلخيص والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه وقال الشافعي في القديم إسناده مجهول قال البيهقي لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر غير يعلى قلت يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره اهـ وهذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع فدل على مشروعية الصلاة مع الإمام إذا وجد يعلى أو سمي يعلى بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى والأولى هي الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث وظاهره أنه لا يحتاج إلى رفض الأولى وهو قول للشافعي وذهب مالك وهو قول للشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة لما أخرجه أبو داود من حديث يزيد بن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم ان كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة وأجيب بأنه حديث ضعيف وضعفه النووي وغيره وقال البيهقي هو مخالف الحديث يزيد بن الأسود وهو أصح ورواه الدارقطني باللفظ ويجعل التي صلى في بيته نافلة قال الدارقطني هذه رواية ضعيفة شاذة وعلى هذا القول لا بد من الرضا للأولى بعد دخوله في الثانية وقيل بشرط فراغه من الثانية

صحيحة وللشافعي قول ثالث ان الله تعالى يحتسب بأي ما شاء لقول ابن عمر لمن سأل عن ذلك أو ذلك  
 اليس انما ذلك الى الله تعالى يحتسب بأي ما شاء أخرجه مالك في الموطأ وقد عورض حديث  
 الباب بما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن عمر رفعه لا تصلوا صلاة في يوم مرتين  
 ويجاب عنه بان المنهي ان يصلي كذلك على انه ما فرضة لا على ان احدهما نافله أو المراد  
 لا يصليهما مرتين منفردا ثم ظاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها واليه ذهب الشافعي  
 وقال أبو حنيفة لا تعاد الا الظهر والعشاء أما الصبح والعصر فلا تنهى عن الصلاة بعدهما أما  
 المغرب فلا ثم اوترانها فلو أعادها صارت شفعاً وقال مالك اذا كان قد صلاها في جماعة لم يعدها  
 وان كان صلاها منفردا أعادها والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك بل في حديث  
 يزيد بن الاسود ان ذلك كان في صلاة الصبح فيكون أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة ويخص به عموم  
 النهي عن الصلاة في الوقتين ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر) أى للإحرام أو مطلقاً فيشمل تكبير النقل  
 (فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر) زاده تاً كيد المسأ فاده مفهوم الشرط كما في سائر الجمل الآتية  
 (واذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع) أى حتى يأخذ في الركوع لا حتى يفرغ منه كما يتبادر  
 من اللفظ (واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد واذا سجد) أخذ في السجود  
 (فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجدوا) فاعادوا فاصلى فاعادوا فاصلى فاعادوا (عذر) فصلوا  
 قعوداً (أجمعين) هكذا بالنصب على الحال وهي رواية في البخاري وأكثر الروايات على أجمعين  
 بالرفع تاً كيد الضمير الجع (رواه أبو داود وهذا لفظه وأصله في الصحيحين) انما نفيد جعل الامام  
 مقصوداً على الاتصاف بكونه مؤتمياً لا يتجاوز المؤتم الى مخالفته والاتباع لا يقتضيان الاتباع  
 والحديث دل على انه شرعت الامامة ليقترن بالامام ومن شأن التابع والمأموم أن لا يتقدم  
 متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه بل يراقب أحواله ويأق على اثره بفعله  
 ومقتضى ذلك ان لا يخالفه في شئ من الاحوال وقد فصل الحديث ذلك بقوله فاذا كبر الى آخره  
 ويقاس ما يذكر من أحواله كالتسليم على ما ذكر في خالفه في شئ مما ذكر فقد أثم ولا تنقص صلاته  
 بذلك الا انه ان خالف في تكبيرة الاحرام بتقدمها على تكبيرة الاحرام فانها لا تنقص صلاته  
 لانه لم يجعله اماماً اذا دخل خول بها بعده وعي عنوان الاقتداء به واتخاذها اماماً واستدل على عدم فساد  
 الصلاة لخالفته لامامه بانه صلى الله عليه وآله وسلم توعد من سبق امامه في ركوعه أو سجوده بان  
 الله تعالى يجعل رأسه رأس حمار ولم يأمره بإعادة صلاته ولا قال فانه لا صلاة له ثم الحديث لم يشترط  
 المساواة في النية فدل على انها اذا اختلفت نية الامام والمأموم كان ينوي أحدهما فرضاً والآخر  
 نفلاً أو ينوي هذا ظهراً وهذا عصر أو انها تصبح الصلاة جماعة واليه ذهب الشافعي وبأق  
 الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاة معاذ وقوله اذا قال سمع الله لمن حمده يدل على أنه الذي  
 يقوله الامام ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقد ورد بزيادة الواو وورد بحذف اللهم والكل  
 جائز والارجح العمل بزيادة اللهم وزيادة الواو لانها يفيدها ان معنى زائد وقد احتج بالحديث  
 من يقول انه لا يجمع مع الامام والمؤتم بين التسميع والتحميد وهو الخفيفة قالوا ويشرع للامام  
 والمنفرد التسميع وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما ما الامام والمنفرد في الفتح ان باباً حنيفة

يقول ان المأموم لا يقول التسميع لحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وظاهره منفردا أو أاما فان صلاته مؤتمنا نادر ويقال عليه فأين الدليل على أنه يسعمل المؤتم فان الذي في حديث أبي هريرة هذا انه يحمد وذهب الثوري والاوزاعي الى أنه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم لفهوم حديث الباب اذ يهملهم من قوله فقولوا اللهم الخ أنه لا يقول المؤتم الا ذلك وذهب الشافعي الى أنه يجمع بينهما المصلي مطلقا مستدلا بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد الحديث قال والظاهر عموم الاحوال وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ولا حجة في سائر الروايات على الاقتصار اذ عدم الدكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية فقوله اذا قال الامام سمع الله لمن حمده لا يدل على نفي قوله ربنا لك الحمد وقوله قولوا ربنا لك الحمد لا يدل على نفي قول المؤتم سمع الله لمن حمده وحديث ابن أبي أوفى في حكايته لفعله صلى الله عليه وآله وسلم زيادة وهي مقبولة لان القول غير معارض لها وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم يفرده الشافعي ويكون قوله سمع الله لمن حمده عند رفع رأسه وقوله ربنا لك الحمد عند انتهائه وقوله فصلاوا فعودا أجعين دليل على أنه يجب متابعة الامام في القعود وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام وقد ورد تعليقه بأنه فعل فارس والروم أي القيام مع قعود الامام فانه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كدتم أنفالتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل واسحق وغيرهم وذهب مالك وغيره الى أنه لا تصح صلاة القائم خلف القاعد لا قائما ولا قاعدا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تختلفوا على امامكم ولا تتابعوه في القعود كذا في شرح القاضى ولم يسنده الى كتاب ولا وجدت قوله ولا تتابعوه في القعود في حديث فينظر وذهب الشافعي الى أنه تصح صلاة القائم خلف القاعد ولا يتابعه في القعود قالوا الصلاة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته قياما حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة فبعد عن يساره فكان ذلك ناسخا لآخره صلى الله عليه وآله وسلم لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة فان ذلك كان في صلاته حين يجش وانفست قدمه فكان هذا آخر الامرين فتعين العمل به كذا قرره الشافعي وأجيب بأن الاحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته فقد اختلف فيها هل كان اماما أو مأموما والاستدلال بصلاته في مرض موته لا يتم الا على أنه كان اماما ومنها أنه يحتمل ان الامر بالجلوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك فيكون هذا جمعا بين الروايتين خارجا عن المذهبين جميعا لانه يقتضى التخيير للتميم بين القيام والقعود ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم أنهم أموا قعودا ومن خلفهم قعودا ايضا منهم أسيد بن حضير وجابر وأفتى به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وأما حديث لا يؤتمن أحدكم بعدى قاعدا قوما قيا ما فانه حديث ضعيف أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجابر ضعيف جدا وهو مع ذلك مرسل قال الشافعي قد علم من احتج به انه لا حجة فيه لانه مرسل ومن رواه رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جعفر الجعفي وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين



الحديثين الى أنه اذا ابتدأ الامام الراتب الصلاة قاعد المرض يرجى برؤه فانهم يصلون خلفه  
 قعودا واذا ابتدأ الامام الصلاة قائما لمزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضي  
 صلاة امامهم قاعدا أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موته فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم  
 يأمرهم بالقعود لانه ابتدأ امامهم صلاته قائما ثم أمهم في بقية الصلاة قاعدا بخلاف صلاته  
 صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الاول فانه ابتدأ صلاته قاعدا فأمرهم بالقعود وهو جمع  
 حسن (وعن أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى  
 في أصحابه تأخرا فقال تقدموا فاقتموا بى وليأتكم بكم من بعدكم رواه مسلم) كأنهم تأخروا عن  
 القرب والدنو منه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله اتهموا بى أى اقتدوا بأفعالى وليقتد بكم من بعدكم  
 مستدلين بأفعالكم على أفعالى والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الامام عن لاي راه  
 ولا يسمعه كاهل الصف الثانى يقتدون بالاول وأهل الصف الثالث بالتالى ونحوه أو بمن يبلغ  
 عنه وفي الحديث حدث على الصف الاول وكراهة البعد عنه وتعام الحديث لا يزال قوم يتأخرون  
 حتى يؤخرهم الله (وعن زيد بن ثابت) رضى الله عنه (قال احتجرت) هو بالراء المنع اتخذ شيئا  
 كالخبرة من الخصف وهو الحصى ويروى بالزى أى اتخذ حجازا بينه وبين غيره أى مانعا (رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حجرة مخصصة فصلى فيها فتبع اليه رجال وجأوا يصلون بصلاته الحديث  
 وفيه أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة متفق عليه) وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب  
 صلاة التطوع وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد اذا لم يكن فيه نصيب على المصلين  
 لانه كان يفعل بالليل ويسطه بالنهار وفي رواية مسلم ولم يتخذ دعاء والتبج الطلب والمعنى طلبوا  
 موضعه فاجتمعوا اليه وفي رواية البخارى فشارك اليه وفي رواية فصلى فيها ليلالى فصلى بصلاته ناس  
 من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج اليهم فقال قد عرفت الذى رأيت من صنعكم فصلوا اليها  
 الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة هذه الفظة وفي مسلم قريب  
 منه والمصنف ساق الحديث في أبواب الامامة لا فائدة ثم عينة الجماعة في النافذة وقد تقدم معناه في  
 التطوع (وعن جابر) رضى الله عنه (قال صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أتريد يا معاذ أن تكون فتانا اذا أتمت الناس فاقرب بالشمس وضحاها وسبح اسم  
 ربك الاعلى واقرأ باسم ربك والليل اذا يغشى متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث في البخارى انظره  
 أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذ اى صلى فترك ناضحيه وأقبل الى معاذ فقرأ معاذ سورة  
 البقرة والنساء فانطلق الرجل بعد ان قطع الاقتداء بمعاذ وأتى صلاته منفردا وعليه بوق البخارى  
 بقوله اذا طول الامام وكان للرجل أى المأموم حاجة فخرج وبلغه ان معاذ انال منه وقد جاء ما قاله  
 معاذ مفسرا بلفظ فبلغ ذلك معاذ فقال انه منافق فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمشى  
 معاذ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفتان أنت يا معاذ اذا فأتت ثلاث مرات فلو صليت  
 بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى فانه يصلى وراءك الكبير والضعيف  
 وذو الحاجة وله في البخارى الفاظ غير هذه والمراد بفتان أى تعذب أصحابك بالتطويل وهو محمول  
 على كراهة المأمومين للاطالة والا فانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ الاعراف في المغرب وغيرها  
 وكان مقدرا قيامه في الظهر بالسنتين آية وقرأ بأقصر من ذلك والحاصل أنه يختلف ذلك

باختلاف الاوقات في الامام والمؤمنين والحديث دليل على صحة صلاة المقترض خلف المنفل  
 فان معاذ كان يصلي فريضة العشاء معه صلى الله عليه وآله وسلم ثم يذهب الى أصحابه فيصليها بهم  
 نقلا وقد أخرج عبد الرزاق والشافعي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح وفيه هي له تطوع  
 وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح الباري والحق ما دل عليه  
 حديث الباب وبه قال جمعهم من أهل العلم بالحديث والحديث أقاد أنه يخفف الامام من قراءته  
 وصلاته وقد عين صلى الله عليه وآله وسلم مقدار القراءة ويأتي حديث إذا أم أحدكم الناس  
 فليخفف (وعن عائشة) رضي الله عنها (في قصة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالناس وهو مريض قالت جاء حتى جلس عن يسار أبي بكر) هكذا في رواية البخاري في باب  
 الرجل يأتي بالامام تعيين مكان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه عن يسار أبي بكر وهذا هو مقام  
 الامام ووقع في البخاري في باب حد المريض أن يشهد الجماعة بلفظ جلس الى جنبه ولم يعين فيه  
 محل جلوسه لكن قال المصنف انه عين المحل في رواية ناسناد حسين انه عن يساره قلت حيث قد  
 ثبت في الصحيح في بعض رواياته فهي تين ما أجل في أخرى وبه يتضح انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان اماما يصلي بالناس جالسا أو أبو بكر قائما (يقصد أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ويقصد الناس بصلاة أبي بكر متفق عليه) فيه دلالة على انه يجوز وقوف الواحد عن عين الامام  
 وان حضر معه غيره ويحتمل أنه صنع ذلك ليلبغ عنه أبو بكر أو لكونه كان اماما أول الصلاة  
 أو لكون الصف قد ضاق أو لغير ذلك من المحتملات ومع عدم الدليل انه فعل لواحد منها فالظاهر  
 الجواز على الإطلاق وقوله يقتدى أبو بكر يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الانتماء فيكون  
 أبو بكر اماما مؤمونا ويحتمل أن يكون أبو بكر انما كان مبلغا وليس بالامام واعلم انه وقع الاختلاف  
 في حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اماما مؤمونا أو وردت  
 الروايات بما يفيد هذا أو ما يفيد هذا الكفاية من اظهروا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اماما من  
 العلماء من ذهب الى الترجيح بين الروايات فرجحه انه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان الامام لوجوه من  
 الترجيح مستوفاة في فتح الباري وتقدم فيما سبق بعض وجوه ترجيح خلافه ومن العلماء من قال  
 بتعدد القضية وأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى تارة اماما وتارة مؤمنا في مرض موته هذا وقد  
 استدل بحديث عائشة هذا وقولها يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقصد  
 الناس بصلاة أبي بكر ان أبا بكر كان مؤمنا اماما وقد يوجب البخاري على هذا قال باب الرجل  
 يأتي بالامام ويأتي الناس بالماموم وقال ابن بطال هذا يوافق قول مرزوق والشعبي ان الصفوف  
 يوم بعضها بعضا خلافا للجمهور ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم تقدموا فانهواي وليأتكم  
 بكم من بعدكم وماتقصد في رواية مسلم ان أبا بكر كان يسمعهم التكبير ليس على انه يجوز رفع  
 الصوت بالتكبير لاسماع المؤمنين ويتبعونه وأنه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب  
 الجمهور وفيه خلاف للمالكية ولهم تفاسيل ليس عليها دليل وكأنهم يقولون في هذا الحديث  
 ان أبا بكر كان هو الامام ولا كلام انه رفع صوته لاعلام من خلفه (وعن أبي هريرة) رضي  
 الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أم أحدكم الناس فليخفف فان فيهم الصغير  
 والضعيف والكبير وذو الحاجة) وهو لا يريدون التخفيف فيلاحظهم الامام (واذا صلى وحده

قليل كيف شاء متفق عليه) أي مخففًا ومطولًا وفيه دليل على جواز تطويل المنفرد بالصلاة في  
 جميع أركانها ولو خشي خروج الوقت وصحبه بعض الشافعية ولكنه معارض بحديث أي فتادة  
 أنما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى أخرجه مسلم فإذا عارضت مصلحة المبالغة  
 في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ويحتمل أنه  
 انما يريد بالتأخير حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلاً حتى يخرج وأما من خرج وهو في  
 الصلاة فلا يصدق عليه ذلك ﴿وعن عمرو بن سلمة﴾ بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما قاله  
 البخاري وغيره وقال مسلم وآخرون يريد بضم الباء وفتح الراء قال ابن عبد البر أدرك عمرو بن سلمة  
 زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يوم قومه على عهده صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان  
 أقرأهم للقرآن وقيل أنه قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبيه ولم يختلف في قدم أبيه  
 نزل عمرو البصرة وروى عنه أبو قلابة وعامر وأبو الزبير المكي (قال قال أبي) أي سلمة بن قبيص  
 بضم النون وأبو لائي بفتح اللام وسكون الهمزة على الخلاف في اسمه قال (جئتكم من عند  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقاً) نصب على صفة المصدر المحذوف أي نبوة حقاً وأنه مصدر  
 مؤكد للجملة المتضمنة اذ هو في قوة هو رسول الله حقاً فهو مصدر مؤكد لغيره وجئتكم مجيئاً  
 حقاً من عنده لا من عنده غيره (فقال اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآناً  
 قال) أي عمرو بن سلمة (فنظروا فلم يكن أحداً أكثر مني قرآناً) قد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته  
 أنه كان يتلقى الركان الذين كانوا يقدون إليه صلى الله عليه وآله وسلم ويمرون بعمره وأهله  
 فكان يتلقى منهم ما يقرؤنه وذلك قبل اسلام أبيه وقومه (فقدموني وأنا ابن ست أو سبع  
 سنين رواء البخاري وأبو داود والنسائي) فيه دلالة على أن الاحق بالامامة الاكثر قرآناً وأبني  
 الحديث بذلك قريباً وفيه ان الامامة أفضل من الاذان لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً وتقديمه وهو  
 ابن سبع سنين دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي واسحق من أنه لا كراهة في امامة المميز  
 وكرهها مالك والثوري وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان والمشهور عنهما الاجزاء في النوافل دون  
 الفرائض لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقريره وأجيب بأن دليل  
 الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي ولا يقرر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم  
 أركان الاسلام وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم بالوحي على القذى الذي كان في نعله فلو كان امامة  
 الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك وقد استدل أبو سعيد وجابر بانهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل  
 والوفد الذين قدموا عمرًا كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفاً في ذلك واحتمال  
 أنه أهم في نافله يبعده سياق القصة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم علمهم الاوقات للفرائض ثم قال  
 لهم انه يؤمهم أكثرهم قرآنًا وقد أخرج أبو داود وفي سننه قال عمرو بن شبيب مشهد في حرم اسم  
 قبيلة الا كنت امامهم وهذا يوم الفرائض والنوافل قلت ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض  
 والنفل وأنه يصح امامة الصبي في هذا دون هذا الى دليل ثم الحديث فيه دليل على القول بعصمة  
 صلاة المفترض خلف المنفل وفيه تأمل ﴿وعن ابن مسعود﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله) الظاهر ان المراد أكثرهم له حفظاً وقيل

أعلمهم بأحكامه والحديث الأول يناسب القول الأول (فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة  
فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلباً) أي أسلاماً  
(وفي رواية سنناً) عوضاً عن سلباً (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على  
تكرمه) بفتح التاء وكسر الراء القراش ونحوه مما ييسر لصاحب المنزل ويختص به (الاباذنه  
رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الأقرأ على الأفقه وهو مذهب أبي حنيفة وأجد قيل يقدم  
الأفقه على الأقرأ ولا يخفى أنه يبعد هذا قوله فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فإنه دليل  
على تقديم الأقرأ مطلقاً والأقرأ على ما فسروه به هو العلم بالسنة فلو أراد به ذلك لكان القسمان  
قسماً واحداً وقوله فأقدمهم هجرة وهو شامل لمن تقدم هجرة سواء كان في زمنه صلى الله عليه وآله  
وسلم أو بعده كمن يهاجر من دار الكفر إلى دار الإسلام وأما حديث لا هجرة بعد الفتح فالمراد من مكة  
إلى المدينة لأنهم جميعاً صاروا داراً إسلاماً ولعله يقال وأولاد المهاجر ين لهم حكم آبائهم في التقديم  
وقوله سلباً أي من تقدم إسلامه تقدم على من تأخر وكذا رواية سنناً أي الأكبر وقد ثبت في حديث  
مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم ومن الذين يستحقون التقديم قريش لحديث قدموا قريشا  
قال المصنف أنه قد جع طرقه في جر كبير ومنهم الأحسن وجهاً الحديث ورد فيه وفيه راو  
ضعيف وأما قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه فهو منهي عن تقدم غير السلطان عليه والمراد  
ذو الولاية سواء كان السلطان الأعظم أو نائبه وظاهره وإن كان غيراً كثر قرآناً وفقهاً فيكون هذا  
خاصاً بأول الحديث عام ويلحق بالسلطان صاحب البيت لأنه ورد فيه حديث بخصوصه بأنه  
الأحق أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت  
قال المصنف رجاله ثقات وأما امام المسجد فإن كان عن ولاية من السلطان أو عماله فهو داخل في  
حكم السلطان وإن كان باتفاق من أهل المسجد فيحتمل أنه يصير بذلك أحق وانها ولاية خاصة  
وكذلك النهي عن القعود مما يختص به السلطان في منزله أو الرجل من فراش وسرير فلا يقعد فيه  
أحد الاباذنه ونحوه قوله (ولابن ماجه من حديث جابر ولا تؤمن امرأه رجلاً ولا أعرابي مهاجراً  
ولا فاجر مؤمناً واسناده واه) فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان والعدوي  
اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف وله طريق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو منهم  
بسرة الحديث وتخليط الاساتيد وهو يدل على أن المرأة لا تؤمن الرجل وهو مذهب الحنفية  
والشافعية وغيرهم وأجاز المزني وأبو ثور إمامة المرأة وأجاز الطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر  
من يحفظ القرآن وحجتهم حديث أم ورقة سبأني ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون  
الحديث ضعيف ويدل أيضاً على أنه لا يؤمن الأعرابي مهاجراً أو لعله محمول على الكراهة إذ كان في  
صدر الإسلام ويدل أيضاً على أنه لا يؤمن الفاجر وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً وذهبت الشافعية  
والحنفية إلى صحة إمامته مستدلين بما يأتي من حديث ابن عمر وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على  
صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة وقد عارضها حديث لا يؤمنكم ذو جرة في دينه  
ونحوه وهي أيضاً ضعيفة قالوا فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل وهي أن من  
صحت صلته صحت إمامته وأيد ذلك فعل الصحابة فإنه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم  
قال أدركت عشرة من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم يصلون خلف أئمة الجور ويؤيده أيضاً

حديث مسلم كيف أنت إذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها قال فأتأمرني قال صل الصلاة لوقتها فإن أدركتهم فاصل فأنها لك نافلة فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة لآدمهم أخرجه عن وقتها وظاهره أنهم لو صلوا في وقتها كان مأمورا بصلاتها خلفهم فريضة (وعن أنس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رصوا صفوفكم) ضم الراء والصاد من رص البناء أي في صلاة الجماعة بانضمام بعضكم إلى بعض (وقاربوا بينها) أي الصفوف (وحاذوا) أي يساوي بعضكم بعضا في الصف (بالأعناق رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وتمام الحديث من سنن أبي داود فوالذي نفسي بيده إنني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنهم الخذف بفتح الخاء والذال المججمة هي صغار الغنم وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير فقال أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الناس بوجهه فقال أقيموا صفوفكم ثلاثا والله لتعimen صفوفكم أوليخالفن الله بين قلوبكم قال فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه وأخرج أبو داود عنه أيضا قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسوي بنا في الصفوف كما يقوم القدر حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وفقهنا أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل منتبذ ب صدره فقال لتسوتن صفوفكم أوليخالفن الله بين وجوهكم وأخرج أيضا من حديث البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وهذه الأحاديث والوعيد الذي فيها الدلالة على وجوب ذلك وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يقبده حديث أنس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنهم أتوا الصف المقدم ثم الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر أخرجه أبو داود فأنك ترى الناس في المسجد يقومون الجماعة وهم لا يملئون الصف الا قولوا قاموا فيه فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفًا على اثنين وعلى ثلاثة ونحوه وأخرج أبو داود ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم قلنا وكيف تصف الملائكة عند ربهم قال يتنون الصفوف المقدمة ويتراصون في الصف وورد في سنده الفرج في الصفوف أحاديث كحديث ابن عمر ما من خطوة أعظم أجرا من خطوة مشاها الرجل إلى فرجة في الصف فسدها أخرجه الطبراني في الاوسط وأخرج أيضا فيه من حديث عائشة قال صلى الله عليه وآله وسلم من سد فرجة في صف رفعه الله بهادرجة وبني له بيتا في الجنة قال الهيثمي فيه مسلم ابن خالد الزنجي وهو ضعيف وثقه ابن حبان وأخرج البزار من حديث أبي جحيفة عنه صلى الله عليه وآله وسلم من سد فرجة في الصف غفر له قال الهيثمي اسناده حسن ويعني عنه رصوا صفوفكم الحديث إذا الفرج انما تكون من عدم رصهم الصفوف (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير صفوف الرجال أولها) أي أكثرها أجرا وهو الصف الذي تصلي الملائكة على من صلى فيه كما يأتي (وشرها آخرها) أقلها أجرا (وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها رواه مسلم) ورواه أيضا البزار والطبراني في الكبير والاضطراب والاحاديث في فضائل الصف الا قول واسع أخرجه أحمد قال الهيثمي رجاله موثقون والطبراني في الكبير من حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله وملائكته

يصلون على الصف الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال وعلى الثاني وأخرج احمد وابزار قال الهيثمي رجال ثقات من حديث النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله تبارك وتعالى وملائكته يصلون على الصف الاول او الصفوف الاول وأخرج البزار من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استغفر للصف الاول ثلاثا وللثاني مرتين وللثالث مرة قال الهيثمي فيه ايوب بن عتبة ضعف من قبل حفظه ثم ورد في ميمنة الصف الاول ومسامحة الامام وأفضليته على الاسير أحاديث فخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان استطعت ان تكون خلف الامام والافعن يمينه قال الهيثمي فيه لم أجده لذكره أخرجه أيضا في الاوسط والكبير من حديث ابن عباس عليكم بالصف الاول وعليكم باليمين واياكم والصف بين السوراي قال الهيثمي فيه اسمعيل بن مسلم المكي ضعيف واعلم ان الاحق بالصف الاول اولوا الاحلام والنهي فقد أخرجه البزار من حديث عامر بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليني منكم أهل الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال الهيثمي فيه عاصم بن عبيد الله العمري والاك كثر على تضعيفه واختلف في الاحتجاج به وأخرجه مسلم والاربعة من حديث ابن مسعود بن زيادة ولا تختلفوا فختلف قلوبكم واياكم وهيشات الاسواق وفي الباب أحاديث غيره وفي حديث الباب دلالة على جواز اصطفاة النساء صفوفا وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال او مع النساء وقد علم خيرية آخر صفوفهن بانهن عند ذلك يمدن عن الرجال وعن رؤيتهن وسماع كلامهم الانشاء لا تتم الا اذا كانت صلاتهن مع الرجال وأما اذا صلين وامتهن امرأة فصفوفهن كصفوف الرجال أفضلها وأولها (وعن ابن عباس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة هي ليلة ميمته عنده المعروفة) فقامت عن يساره فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسه من ورائي فجعلني عن يمينه متفق عليه) دل الحديث على صحة صلاة المتنفل بالمتنفل وعلى ان موقف الواحد مع الامام عن يمينه بدليل الادارة اذ لو كان اليسار موقفا لما أداره في الصلاة والى هذا ذهب الجماهير وقال النخعي يقوم الواحد خلف الامام والحديث حجة عليه ثم قوله فقامت عن يمينه ظاهر في انه قام مساويا له وفي بعض النفاضة فقامت الى جنبه قال بعض أصحاب الشافعي يستحب ان يقف دونه قليلا الا انه قد اخرج ابن جرير قال قلنا ليعطاء الرجل يصلي مع الرجل ابن يكون منه قال الى شقه قلت أليحاذيه حتى يصف معه لا ينفوت أحدهما الا آخر قال نعم قلت بحيث ان لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال نعم ومثله في المواضع من حديث ابن مسعود انه صف معه فقربه حتى جعله حذاء عن يمينه (وعن أنس) رضي الله عنه (قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت ويقيم خلفه) فيه العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيده ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم اليتيم ضميرة وهو جده حسن بن عبد الله بن ضميرة (وأم سليم) هي أم أنس واسمها مليكة مصغرا (خلفناه متفق عليه واللفظ للبخاري) دل الحديث على صحة الجماعة في النقل وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك كان دل عليه القصة وعلى ان مقام الاثنين خلف الامام وعلى ان الصغير يعتد بوقوفه ويسد الجناح فهو الظاهر

من لفظ التيم اذ لا يتم به سدا احتلام وعلى ان المرأة لا تصف مع الرجال وانها تنفرد في الصف وان  
 عدم امرأة تنضم اليها - مذ في ذلك فان انضمت المرأة مع الرجل اجزأت صلاتها لانه ليس في  
 الحديث الاتقير بها على التأخر وانه موقوفها وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره  
 وذهب أبو حنيفة الى فساد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على ذلك (وعن أبي بكر) رضي  
 الله عنه (انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى الصف  
 فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم زادك الله حرصا) أي على طلب الخير (ولا تعد) بفتح  
 التاء من العود (رواه البخاري وزاد فيه أبو داود وفرع عن دون الصف ثم مشى الى الصف) الحديث  
 دليل على ان من وجد الامام راكعا فلا يدخل في الصلاة حتى يصل الصف لقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ولا تعد وقيل بل يدل على انه يصح منه ذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره  
 بالاعادة لصلاته فدل على صحته قلت له صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره لانه كان جاهل بالحكم  
 والجهل عذر وأما ابن الزبير فقد روى الطبراني عنه في الاوسط من رواية عطاء قال الهيثمي رجاه  
 رجال الصحيح انه قال اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدبر اركعا  
 حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء قد رأيته يصنع ذلك قال ابن جريج وقد رأيت ابن  
 عطاء يصنع ذلك قلت وكانته مبنى على ان لفظ ولا تعد بضم التاء من الاعادة أي لا تعد بصلاته  
 فانهم صححه وروى بسكون العين من العدو ويؤيده رواية ابن السكن من حديث أبي بكر بلفظ  
 أقمت الصلاة فانطلقت أسعى حتى دخلت في الصف فلما قضى الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 من الساعي انفا قال أبو بكر فقلت أنا قال زادك الله حرصا ولا تعدوا الا قرب رواية أن لا تعد  
 من العود أي لا تعد الى الدخول راكعا قبل وصولك الصف فانه ليس في الكلام ما يشعر بفساد  
 صلاته حتى يفتبه صلى الله عليه وآله وسلم بانه لا يعيدها بل قوله زادك الله حرصا يشعر باجرائها  
 أو لا تعدن العدو (وعن وابصة) بفتح الواو وكسر الباء هو ابو قرصافة (ابن معبد)  
 بكسر الميم وسكون العين هو ابن مالك من بني أسد بن خزيمه الانصاري نزل وابصة الكوفة ثم  
 تحول الى الحيرة ومات بالرقعة رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي  
 خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن  
 حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده وقد قال بطلانها النخعي وأحمد  
 وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول لو ثبت هذا الحديث لملت به قال البيهقي الاختيار ان  
 يتوق ذلك لثبوت الخبر المذكور ومن قال بعدم بطلانها استدلل بحديث أبي بكر وانه لم يأمره  
 صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفردا قالوا فيحمل الامر  
 بالاعادة ههنا على التنب قبل والاولى ان يحتمل حديث أبي بكر على العذر وهو خشية القواف مع  
 انضمامه بقدر الامكان وهذا الغير عذر في جميع الصلاة قلت وأحسن منه ان يقال هذا لا يعارض  
 حديث أبي بكر بل يوافقه وانما لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بأب بكر بالاعادة لانه كان معذورا  
 بجهله ويحمل أمره بالاعادة لمن صلى خلف الصف بانه كان عالما بالحكم ويدل على البطلان أيضا  
 ما تضمنه قوله (وله) أي لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لأصالة لمنفرد  
 خلف الصف) فان النبي ظاهر في نفي الصحة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (ألا دخلت

أبها المصلي) منفردا عن الصف (معهم) أي في الصف (أو اجتررت رجلا) أي من الصف  
 فينضم اليك وتعام حديث الطبراني أن ضاق بكم المكان اعد صلاة فانه لا صلاة لك وهو في جمع  
 الزوائد من رواية ابن عباس إذا انتهى أحدكم إلى الصف وقد تم فلا يجذب اليه رجلا يقيم إلى جنبه  
 وقال رواه الطبراني في الأوسط وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بهذا الاسناد وفيه  
 السري بن ابراهيم وهو ضعيف جدا ويظهر من كلام مجمع الزوائد أن في حديث وابصة السري  
 ابن اسمعيل وهو ضعيف والشارح ذكر أن السري في رواية الطبراني التي فيها الزيادة إلا أنه قد  
 أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مائة ابن حبان مر فوعا أن أحدكم لم يجد موضعا فليجئ  
 اليه رجلا من الصف فليقم معه فإعظم أمر المحتلج وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن  
 عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الآتي وقد تمت الصفوف بأن يجذب اليه رجلا يقيم  
 إلى جنبه واسناده واه (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم إذا سمعتم الإقامة) أي للصلاة (فامشوا وعليكم السكينة) قال النووي السكينة الثانية في  
 الحركات واجتناب العبث (والوفار) في الهيئة كغض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات  
 وقيل معناها ما واحد ذكر الثاني تأكيده وقد نبه في رواية مسلم على الحكمة في شرعية هذا  
 الأدب بقوله في آخر حديث أبي هريرة هذا فإن أحدكم إذا كان يعمل إلى الصلاة فانه في صلاة أي  
 في حكم المصلي فينبغي اعتدال ما ينبغي للمصلي اعتماده واجتناب ما ينبغي اجتنابه (ولا تسرعوا  
 فإدركتم) من الصلاة مع الإمام (فصلوا وما فاتكم فامشوا متفق عليه واللفظ البخاري) فيه  
 الأمر بالوقار وعدم الإسراع في الاتيان إلى الصلاة وذلك لتكثير الخطأ فينال فضيلة ذلك فقد  
 ثبت عند مسلم من حديث جابر أن بكل خطوة يخطوها إلى الصلاة درجة وعند أبي داود مر فوعا  
 إذا توضأ أحدكم فاحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة ولم  
 يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة فإذا أتى المسجد فصل في جماعة غفر له فإن جاء وقد صلوا  
 بعضا وبقي بعض فصل ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك وإن أتى المسجد وقد صلوا كان كذلك وقوله  
 فإدركتم فصلوا جواب شرط محذوف أي إذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الإسراع ونحوه فإدركتم  
 فصلوا وفيه دلالة على أن فضيلة الجماعة يدركها ولو دخل مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة ولو  
 دون ركعة وهو قول الجمهور وذهب آخرون إلى أنه لا يصير مدركا لها إلا بادرلك ركعة وأوجب بأن  
 ذلك في الاوقات لافي الجماعة وبأن الجمعة مخصوص فلا يقاس عليها واستدل بحديث الباب على  
 صحة الدخول مع الإمام في أي حالة أدركه عليها وقد أخرج ابن أبي شيبة مر فوعا من وجدني  
 راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي أنا عليها قلت وليس فيه دلالة على اعتداله  
 بما أدركه مع الإمام ولا على إحرامه في أي حالة أدركه عليها بل فيه الأمر بالسكون معه وقد أخرج  
 الطبراني في الكبير رجال موثقين كما قال الهيثمي عن علي وابن مسعود قال من لم يدرك الركعة  
 فلا يعتد بالسجدة وأخرج أيضا في الكبير قال الهيثمي رجال موثقين من حديث يزيد بن وهب  
 قال دخلت أنا وابن مسعود والإمام راكع فركعنا ثم مشينا حتى استوي بنا بالصف فلما فرغ الإمام  
 قمت أقضى فقال قد أدركتموه وهذه آثار موقوفة وفي الآخر دليل على ما ذهب إليه ابن الزبير وقد  
 تقدم وورد في بعض روايات حديث الباب بلفظ فاقضوا عوضا تموا والقضاء يطلق على أداء الشيء



فهو في معنى اتوافلا مغيرة ثم قد اختلف العلماء فيما يدركه اللاحق مع امامه هل هي أول صلاته  
أو آخرها والحق انها أولها واختلف فيما إذا أدرك الامام را كما فر كع معه هل تسقط قراءة تلك  
الركعة عنه من أوجب الفاتحة فيعتد بها ولا تسقط فلا يعتد بها فيقول يعتد بها لانه قد أدرك  
الامام قبل ان يقيم صلاته وقيل لا يعتد بها لانها فاتته الفاتحة ورجح عند السيد الاجزاء قال ومن  
أدلتها حديث أبي بكره حيث ركع وهو م ركوع ثم أقره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وانما  
نمائه عن العود الى الدخول قبل الانتهاء الى الصف وبه كان يقول الشوكاني في قوله القديم ثم  
حقق ان مدرك الركوع ليس مدركالركعة وأجاب عن حديث أبي بكره وما في معناه باجوبة  
عديدة صحيحة فالحق الحقيقي بالاتباع ان لا يعتد بالمصلي بذلك ويجزى بالركعة الفاتحة بعد تسليم  
الامام واليقين ارفع درجة من الرية والاقضاء خير من الغيبة (وعن أبي بن كعب رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل اركى من صلته مع الرجل وحده)  
أي أكثر اجرا من صلته منفردا (وصلاته مع الرجلين اركى من صلته مع الرجل وما كان  
أكثر فهو أحب الى الله تعالى رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه  
وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم وذكروا الاختلاف فيه وأخرجه البزار والطبراني بالفظ  
صلاة الرجلين يوم أحدهما صاحبه اركى عند الله من صلاة مائة تترى وفيه دلالة على ان أقل  
صلاة الجماعة امام ومأموم ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى اثنان فافوقهما  
جماعة وروى البيهقي أيضا من حديث أنس وفيه ما ضعف وبوب البخاري اثنان فافوقهما  
جماعة واستدل بحديث مالك بن الحويرث اذا حضرت الصلاة فاذنا ثم أقبلوا ويكبر كما وقد  
روى أحمد من حديث أبي سعيد انه دخل رجل المسجد وقد صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
باصحابه الظهر فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حبسك يا فلان عن الصلاة قد كرسيا اعتل  
به قال فقام يصلي فقال صلى الله عليه وآله وسلم ألم لأرجل يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل  
معه قال الهيئني رجاله رجال الصبيح (وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف هي بنت نوفل  
الانصاري وقيل بنت عبد الله بن الحرث بن عويمر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزورها  
ويسمىها الشهيدة وكانت قد جعت القرآن وكانت تؤم أهل دارها ولما غزا صلى الله عليه وآله وسلم  
بدر اقامت يارسول الله ائذني في الغزو معك الحديث وأمرها ان تؤم أهل دارها وجعل لها  
مؤذنا يؤذن وكان لها غلام وجارية فدبرتهما وفي الحديث ان الغلام والجارية قاما اليها في الليل  
فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا فاصبح عرف قام في الناس فقال من عنده من علم هذين أو من  
رأهما فليخبرني بهما فوجداهما فاصلبهما وكان أول مصلوب بالمدينة رضي الله عنها (ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تؤم أهل دارها رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) والحديث  
دليل على صحة امامة المرأة أهل دارها وان كان فيهم رجل فانه كان لها مؤذن وكان شيخا كما في الرواية  
والظاهر انها كانت تؤمه وغلامها وجاريتهما وذهب الى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري وخالف  
ذلك الجاهل والحديث مع الاولين وأما امامة الرجل النساء فقط فقد روى عبد الله بن أحمد من  
حديث أبي بن كعب انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يارسول الله علمت الليلة عملا قال  
ما هو قال نسوة في الدار قلن انك تقرأ ولا تقرأ فصل بنا فصلت ثمانية والوتر فسكت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم لم قال فرأينا ان سكوتنا رضا قال الذي يثني في اسناده من لم يسم قال ورواه  
 أبو يعلى والطبراني في الاوسط واسناده حسن (وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم استخلف ابن أم مكتوم) تقدم اسمه في الاذان (يوم الناس وهو) رجل  
 (أعمى رواه أحمد وأبو داود) وفي رواية لابن داود انه استخلفه مرتين وهو في الاوسط للطبراني من  
 حديث عائشة استخلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يوم الناس  
 والمراد استخلافه في الصلاة وغيرها وقد أخرجه الطبراني بلفظ في الصلاة وغيرها واسناده حسن  
 وقد عدت مرات الاستخلاف له فبلغت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة والحديث دليل  
 على صحة امامة الاعمى من غير كراهة في ذلك (ونحوه) أي نحو حديث أنس (ابن حبان  
 عن عائشة) تقدم انه أخرجه الطبراني في الاوسط (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله) أي صلوا صلاة الجنائز  
 (وصلوا وخاف من قال لا اله الا الله رواه الدارقطني بأسناده ضعيف) قال في البدر المنير هذا  
 الحديث من جميع طرقه لا يثبت وهو دليل على انه يصلى على من قال كلمة الشهادة وان لم يأت  
 بالواجبات وذهب الى هذا أبو حنيفة الا انه استثنى قاطع الطريق والباغي وللشافعي أقوال في قاطع  
 الطريق اذا صلب والاصل ان من قال كلمة الشهادة فلا مال للمسلمين ومنه صلاة الجنائز عليه ويدل له  
 حديث الذي قتل نفسه بمشاقص فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا أصلي عليه ولم ينههم  
 عن الصلاة عليه ولان عموم شرعية صلاة الجنائز لا يخص منه أحدا من أهل كلمة الشهادة لا بدليل  
 وأما الصلاة خلف من قال لا اله الا الله فقد قدمنا الكلام على ذلك وانه لا دليل على اشتراط العدالة  
 وان من صحت صلاته صحت امامته (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه الترمذي بأسناد  
 ضعيف) أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ وفيه ضعف وانقطاع وقال لانعلم أحد أسنده  
 الا من هذا الوجه وقد أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا  
 الحديث وفيه ان معاذاً قال لأراه على حال الا كنت عليها وبهذا يندفع الانقطاع اذا ظاهر أن  
 الراوي لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع انما ادعى بين عبد الرحمن ومعاذ  
 قالوا لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا أصحابنا والمراغبة  
 الصحابة وفي الحديث دلالة على انه يجب على من لحق الامام أن ينضم اليه في أي جزء كان من أجزاء  
 الصلاة فاذا كان الامام راكعاً وقائماً فانه يعتد بما أدركه معه كما سلف فاذا كان قاعداً وساجداً  
 قعد بقعوده وسجد بسجوده ولا يعتد بذلك وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شبة من وجدني  
 قائماً أو راكعاً وسجداً فليكن معي على طائفة التي أنا عليها وأخرج ابن خزيمة من فروع ابن أبي  
 هريرة اذا جئتم ونحن بسجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة  
 وأخرج فيه أيضاً من فروع ابن أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد  
 أدركها وترجم له باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدر كل ركعة اذا ركع امامه وقوله فليصنع  
 كما يصنع الامام ليس صريحاً انه يدخل معه بتكبيرة الاحرام بل ينضم اليه امامها اذا كان قائماً أو  
 راكعاً فكبر الا لاحق من قيام ثم ركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للاحرام وغايبه انه محتمل

ذلك الا ان شرعية تكبيرة الاحرام حال القيام لله تنذر والامام يقتضي ان لا تجزئ الا كذلك  
وذلك اصرح من دخولها بالاحتمال والله اعلم \* (قائدة) \* في الاعذار في ترك الجماعة اخرج  
الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يأمر المنداد فينادي صلوا في  
رجالكم في الليلة الباردة وفي الليلة الممطرة في السفر وعن جابر بن جهم عن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم في سفر فظروا فقال ليصل من شاء منكم في رحله رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه  
وأخرج الشيخان عن ابن عباس انه قال لمؤذنه في يوم مطير اذ قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا  
تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استسكروا ذلك فقال أتعجبون من  
ذا فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وعند مسلم ان ابن  
عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه وأخرج البخاري عن ابن عمر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجلس حتى يقضى حاجته منه وان أقيمت  
الصلاة وأخرج أحمد ومسلم من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثين وأخرج البخاري عن أبي الدرداء قال من فقه  
الرجل اقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ

\* (باب صلاة المسافر والمريض) \*

عن عائشة رضي الله عنها (قالت أول ما فرضت الصلاة) ما عدا المغرب (ركعتين)  
أي حضرا وسفرا (وأقرت) أي أقر الله تعالى (صلاة السفر) بابقائها ركعتين (وأتمت  
صلاة الحضر) ما عدا المغرب فزيد في الثلاث الصلوات ركعتين والمراد بأكملت زيد فيها حتى كانت  
تامة بالنظر الى صلاة السفر (متفق عليه للبخاري) وحده عن عائشة (ثم هاجر) أي  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقرضت أربعا) أي صارت أربعا بزيادة اثنتين (وأقرت صلاة  
السفر على الاول) أي على الفرض الاول (زاد أحمد الا المغرب) أي زاده من رواية عائشة بعد  
قولها أول ما فرضت الصلاة أي الا المغرب فانها فرضت ثلاثا (فانها) أي المغرب (وتر النهار)  
فقرضت وتر ثلاثا من أول الامر (والاصح فانها تطول فيها القراءة) في الحديث دليل على  
وجوب القصير في السفر لان فرضت بمعنى وجبت ووجوبه مذهب الحنفية وغيرهم وقال الشافعي  
وأحمد وجاعة انه رخصة والتمام أفضل وقالوا فرضت بمعنى قدرت أو فرضت لمن أراد القصير  
واستدلوا بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وبانه سافر أحسب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم (١) معه ففهم من يقصر ومنهم من يتم ولا يعيب بعضهم على بعض  
وبان عثمان كان يتم وكذلك عائشة أخرج ذلك مسلم ورد بان هذه أفعال أصحابه لا حجة فيها  
وانه أخرج الطبراني في الصغير من حديث ابن عمر موقوف فاصلاة السفر ركعتان نزلا من السماء  
فان شئتم فردوهما قال الهيثمي رجاله موثقون وهو توقيف اذ لا مسرح للاجتهاد فيه وأخرج  
عنه أيضا في الكبير رجال الصحيح صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر وفي قوله السنة  
دليل على رفعه كما هو معروف قال ابن القيم في الهدى النبوي كان صلى الله عليه وآله وسلم  
يقصر الرباعية في صلوات ركعتين من حين يخرج مسافرا الى ان يرجع الى المدينة ولم يثبت عنه أنه  
أتم الرباعية في السفر البتة وفي قولها الا المغرب دلالة على أن شرعيتها في الاصل ثلاث لم تتغير

(١) يتطرق في ثبوته فلو صح  
ا. كان تقريره صلى الله عليه  
وآله وسلم لهم أقوم حجة ولم  
يخصص الاتمام بعائشة  
والله أعلم اه أبو النصر

وقولها انها تراى صلاة النهار كانت شفعا والمغرب أخرجهما الوقوعها في جزء من النهار فهي  
وتر صلاة النهار كما أنه شرع الوتر صلاة الليل والوتر محبوب الى الله تعالى كما تقدم في الحديث  
ان الله وتر يحب الوتر وقولها الا الصبح الخ تريد انه لا تغيير في صلاتها وانهار كعتان حضرا ومضرا  
لانه شرع فيها تطويل القراءة ولذلك عبر عنها في الآية بقراء الفجر لما كانت القراءة معظم  
أركانها الطولها فيها فعبر عنها بهما من اطلاق الجزء الاعظم على الكل ﴿وعن عائشة﴾ رضي  
الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويصوم ويفطر) (الاربعة  
الافعال بالحكمة أي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل هذا وهذا) (رواه الدارقطني ورواه)  
من طريق عطاء عن عائشة (ثقات (١) الا انه معلول والمحفوظ عن عائشة من فعلها وقالت انه  
لا يشق على أخرجه البهيقي) واستسكروا أحد فان عروة روى عنها انها كانت تتم وانما تأملت (٢)  
كما تأول عثمان كما في الصحيح فلو كان عندها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية لم يقل عروة انها  
تأملت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك وأخرج أيضا الدارقطني عن عطاء والبيهقي عن عائشة  
انها اعترت معه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا رسول الله  
بأبي وأمي أتممت وقصرت وأفطرت وصمت فقال أحسنت يا عائشة وما عابها قال ابن القيم وقد  
روى كان يقصر وتتم الاول بالياء آخر الحروف والثاني بالياء المشدود وكذلك يفطر وتصوم أي تأخذ  
بالعزيمة في الموضعين قال شيخنا ابن تيمية وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم وجميع أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم وفي الصحيح عنها أن الله فرض الصلاة ركعتين  
ركعتين فلما أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة  
السفر فكيف يظن به ما مع ذلك انها تصلي خلاف صلاته وصلاة المسلمين معه قلت وقد أتمت  
عائشة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عباس وغيره انها تأملت كما تأول عثمان انتهى  
هذا وحديث الباب قد اختلف في اتصاله فانه من رواية عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة قال  
الدارقطني انه ادرك عائشة وهو مر اهل قال المصنف هو كما قال في تاريخ البخاري وغيره ما يشهد  
لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليه او هو صغير ولم يسمع منها وادعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه  
منها واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن اسناده حسن وقال في العمال المرسل  
أشبه هذا كلام المصنف وراجعت سنن الدارقطني فساقيه وقال انه صحيح ثم فيه العلامة بن زهير قال  
الذهبي في الميزان وثقه ابن معين وقال ابن حبان كان ممن يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث  
الاثبات انتهى فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الاثبات وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالة فقد  
عرف عثمان وأحالا وقال ابن القيم بعد روايته حديث عائشة هذا ما لفظه وسمعت شيخ الاسلام  
يقول هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى يريد رواية يقصر ويتم بالمشاة التحية  
وجعل ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه لم يتم رباعية  
في سفر ولا صام فيه فرضا (٣) انتهى والسيد رسالة مستقلة في هذا البحث حقق فيه ان القصر  
رخصة لا عزيمة والحق انه عزيمة لا رخصة كما حقق ذلك الشوكاني رحمه الله في مؤلفاته ﴿وعن  
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى يحب ان تؤتى  
رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته رواه أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية كما يحب ان تؤتى

(١) في سنن الدارقطني بعد  
سباقه الحديث مشهور  
وهذا اسناد صحيح انتهى ابو  
النصر  
(٢) في شرح الهداية  
للسروجي من الحفصة ان  
عائشة كانت تتأول في  
سفرها انها في منازل اولادها  
كما انها كانت تسافر بغير  
محرم لكونها ام المؤمنين  
وكانت تقول انا في منازل  
اولادي واما عثمان فانه اتم  
في حجته لما نزل بعني فعيب  
عليه ذلك فقار انما اتم لانه  
سمع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يقول من تأهل  
في محل فانه يتم فيه صلاته  
قال البيهقي انه حديث  
منقطع وقد ذكر معاذير  
لعثمان غير صحيحة انتهى  
قلت وهذه التأويلات عن  
عائشة وعثمان باطلة كما بينه  
السيد في رسالة في القصر  
وانه رخصة انتهى ابو النصر  
(٣) هذا الجزم باطل فقد  
أخرج مسلم انه صلى الله  
عليه وآله وسلم عام النخ  
وكان في رمضان صام حتى  
بلغ كراع الغميم وسيأتي  
والله اعلم انتهى ابو النصر

عزائه) فسرت محبة الله برضاه وكرهه بخلافها وعند أهل الأصول ان الرخصة ما شرع  
من الاحكام ليعذروا العزيمة مقابلها والمراد هنا ما سئل به لعباده ووسع به عند الشدة من ترك بعض  
الواجبات أو اباحة بعض المحرمات والحديث دليل على أن فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة  
كذا قيل قال السيد وليس فيه على ذلك دليل بل يدل على مساواتها للعزيمة والحديث يوافق قوله  
تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين رواه مسلم) المراد  
من قوله اذا خرج اذا كان قصده مسافة هذا القدر لان المراد انه كان اذا أراد سقراط وبلقلا  
يقصر الابد هذه المسافة وقوله أميال أو فراسخ شك من الراوى وليس التخيير في أصل الحديث  
قال الخطابي شك فيه شعبة قيل في حديث المثل ان ينظر الى الشخص في أرض مستوية فلا يدرى  
أهو رجل أو امرأة أو غير ذلك وقال النووي هو ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون  
اصبعاً معتدلة متعادلة والاصبع ست شعيرات معتدلة متعادلة وقيل هو اثنا عشر ألف  
قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ألف خطوة للجمل وقيل ثلاثة آلاف ذراع  
بالحاشي وهو اثنان وثلاثون اصبعاً وهو الذراع العمري المعمول عليه في صنعاء وبلادها  
وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال وهو فارسي معرب واعلم انه قد اختلف العلماء في المسافة التي  
تقتصر فيها الصلاة على نحو عشرين قولاً ~~لكن~~ ابن المنذر فذهب الظاهرية الى العمل بهذا  
الحديث فقالوا لمسافة القصر ثلاثة أميال وأجيب عليهم بأنه شكوك فيه فلا يحتج به على  
التحديد بالثلاثة الأميال نعم يحتج به على التحديد بالثلاثة الفراسخ اذا الأميال داخله فيم أفى وخذ  
بالأكثر احتياطاً لكن قيل انه لم يذهب الى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد نعم يصح الاحتجاج  
للظاهرة بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد انه قال كان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم اذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة وقد عرفت أن الفرسخ ثلاثة أميال وأقل ما قيل في مسافة  
القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفاً انه كان يقول اذا خرجت ميلاً قصرت  
الصلاة واسناده صحيح وقد روى هذا في الجرح عن داود وبلق بن هذين القولين قول الباقر والصادق  
وغيرهما انه يقصر في مسافة يزيد فصاعداً ستة دليين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي  
هريرة مرفوعاً لا يحل لامرأة تسافر يريد الا ومعها المحرم أخرجه أبو داود وقالوا فسمى مسافة  
البريد سفراً قلت ولا يخفى انه لا دليل على انه لا يسمى الاقل من هذه المسافة سفراً وانما هذا  
تحديد للسفر الذي يجب فيه المحرم ولا تلزم بين مسافة القصر وبين مسافة وجوب المحرم لجواز  
التوسعة في اجاب المحرم تخفيفاً على العباد وقالت الحنفية بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً  
لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر مرفوعاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر  
فوق ثلاثة أيام الا مع محرم قالوا وسيزال في كل اليوم ثمانية فراسخ وقال الشافعي بل أربعة برد  
لحديث ابن عباس مرفوعاً لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد وسألت وأخرجه البيهقي بسند  
صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر وبانه روى البخاري من حديث ابن عباس تعليقا بصيغة الجزم  
انه سئل أن تقصر من مكة الى عرفة فقال لا ولكن الى عسفان والى جدة والى الطائف وهذه  
الامكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فما فوقها والاقوال متعارضة كما سمعت والدلة

متفاوتة كما عرفت قال في زاد المعاد لم يحدد صلى الله عليه وآله وسلم لامتة مسافة محدودة للقصر  
والقطر بل أطلق له -م ذلك في مطلق السفر والضرب في الارض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر وأما  
ما يروى عنه من التحديد باليوم واليومين أو الثلاثة فلم يصح عنه هنا شي البتة والله أعلم وجوز الجمع  
والقصر في طويل السفر وقصره مذهب كثير من السلف (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه  
(قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة وكان يصلي) أي الرباعية  
(ركعتين ركعتين) أي كل رباعية ركعتين (حتى رجعنا إلى المدينة متفق عليه واللفظ للبخاري)  
يحتمل أن هذا كان في سفر عام النخ ويحتمل أنه في حجة الوداع إلا أن فيه عند أبي داود زيادة أنهم  
قالوا لأنس هل أقمتم بها شيئا قال أقمنا عشر وأبى أنهم أقاموا في الفتح زيادة على خمسة عشر وأخمس  
عشرة وقد صرح في أبي داود أن هذا أي خمس عشرة ونحوها كان عام الفتح وفيه دلالة على أنهم يتم  
مع أقامته في مكة وهو كذلك كما يدل له الحديث الآتي وفيه دليل على أن نفس خروجه من البلد  
بنسبة السفر يقتضي القصر ولو لم يجاوز من البلد ميلا ولا أقل وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد  
ولو صلى ويوتر بأجر أي منه (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال أقام النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم تسعة عشر يوما يقصر وفي لفظ) تعين محل الإقامة وأنه (بمكة تسعة عشر يوما رواه  
البخاري وفي رواية لأبي داود) أي عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى  
لأنه ذكر بمنزله وهو مذكور وبالتأنيث في رواية أبي داود لأنه حذف بمنزله وتقديره ليلة وفي  
رواية لأبي داود عنه تسع عشرة كالأولى (وفي أخرى) أي لأبي داود عن ابن عباس  
(خمس عشرة وله) أي لأبي داود (عن عمران بن حصين ثمانية عشرة) ولفظه عند أبي داود  
شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمانية عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول يا أهل البلد صلوا أربعين  
فأنا قوم سفر (وله) أي لأبي داود (عن جابر أقام) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بتيولك  
عشرين يوما يقصر الصلاة ورواه ثقات إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معمر بن يحيى بن  
أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال أبو داود وغيره معمر لا يسند له قلت قد انفرد  
بأسناده وهو امام جليل وقد رواه ابن حبان والبيهقي من حديث معمر وصححه ابن حزم والنووي  
وأعله الدارقطني في العلل بالارسال والاقطاع قال المصنف وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ  
بضع عشرة واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث بباب متى يتم المسافر ثم ساقها وفيها كلام  
ابن عباس من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم وقد اختلف العلماء في مدة الإقامة  
التي إذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال فقال ابن عباس إن أقل مدة الإقامة  
عشرة أيام لقول علي عليه السلام إذا أتمت عشر أقامت الصلاة وهو توقف وفيه ضرابين صرح قال  
المصنف في التقريب أنه غير ثقة وقالت الحنفية خمسة عشر يوما مستدان بأحدى روايات ابن  
عباس وبقوله وقول ابن عمر إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقسم خمس عشرة ليلة  
فأكمل الصلاة وذهبت المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروى عن عثمان  
والمراغيري يومى الدخول والخروج واستدلوا بعباده صلى الله عليه وآله وسلم المهاجر بن بعد مضى  
التسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقبولا ثم أقوال أخرى  
لادليل عليها وهذا كله فيمن دخل البلد عازما على الإقامة فيها وأما من تردد في الإقامة ولم يعزم

ففيه خلاف أيضا فذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول الشافعي أنه يقصر أبدا إذا وصل السفر  
ولفعل ابن عمر فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروى عن أنس بن مالك أنه أقام  
بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة وعن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا براههر من تسعة أشهر  
يقصرون الصلاة ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ما وردت  
الروايات في مدة أقامته صلى الله عليه وآله وسلم في مكة وتبوك وأنه بعد ما تجاوز مدة ما روى عنه  
صلى الله عليه وآله وسلم يتم صلاته قال السيد رحمه الله تعالى ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر  
فيها على نفي القصر فيما زاد عليها وإن لم يقدّم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله  
الصحابة لأنه لا يسمى بالبقاء مع التردد كل يوم في الإقامة أو الرحيل مقيما وإن طال المدة ويؤيده  
ما أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقام بتبوك أربعين يوما يقصر  
الصلاة ثم قال تفرد به الحسين بن عمار وهو غير صحيح به أه والذي حققه الشوكاني في المختصر  
يخالف ذلك (وعن أنس) رضي الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ارتحل  
في سفر قبل أن تزيغ الشمس) أي قبل الزوال (آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما  
فانزاع الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر) أي وحده ولا يضم إليه العصر (ثم ركب متفقا  
عليه) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيرا وعلى أنه لا يجمع بينهما  
تقدما لقوله صلى الظهر إذا جاز جمع التقديم لضم إليه العصر وهذا الفعل منه صلى الله عليه وآله  
وسلم يخص أحاديث التوقيت التي مضت فقد اختلف العلماء في ذلك فذهب ابن عباس وابن عمر  
وجماعة من الصحابة ويروي عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقدما وتأخيرا  
عملا بهذا الحديث في التأخير وبما ياتي في التقديم وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع  
التأخير فقط عملا بهذا الحديث وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم وذهب البخاري  
والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع تقدما ولا تأخيرا للمسافر وتأولوا ما ورد من جمعه صلى  
الله عليه وآله وسلم بأنه جمع صوري وهو أنه آخر الظهر إلى آخر وقتها وقدام العصر في أول وقتها ومثله  
العشاء ورد عليهم بأنه وإن غشي لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله  
(وفي رواية للحاكم في الأربعين بإسناد صحيح صلى الظهر والعصر) أي إذا زاعفت قبل أن يرتحل  
صلى القريضتين معا (ثم ركب) فأنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله صلى الله عليه وآله  
وسلم ولا يتصور فيه الجمع الصوري (ومثله) الرواية التي (لأنه نعيم في مستخرج مسلم)  
أي في مستخرجه على صحيح مسلم (كان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كان في سفر  
فزال الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل) فقد أفادت رواية الحاكم وأبي نعيم ثبوت  
جمع التقديم أيضا وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف إلا أنه قال ابن القيم أنه اختلف  
في رواية الحاكم فمنهم من صححها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو  
الحاكم فإنه حكم بوضعها ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم رده ابن القيم واختار أنه ليس  
بموضوع وسكوت المصنف هنا عليه وجرمه بأنه بإسناد صحيح يدل على رده لكلام الحاكم ويؤيد  
صحته قوله (وعن معاذ) رضي الله عنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا رواه مسلم) إلا أن

اللفظ محتمل لجمع التأخير أو له ولجمع التقديم ولكن قد رواه الترمذي باللفظ كان إذا ارتحل قبل ان  
 تزيع الشمس آخر الظهر إلى ان يجمعها إلى العصر فيصلح - ما جيعا وإذا ارتحل بعد زيع الشمس  
 يحل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا فهو كالتفصيل للحل رواية مسلم إلا أنه قال  
 الترمذي بعد أخرجه أنه حديث حسن غريب تفرد به قتيبة لأنه عرف أحد رواه عن الليث غيره  
 قال والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث ابن الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء اه  
 وإذا عرفت هذا فجمع التقديم في ثبوت روايته مقال الرواية المستخرج على صحيح مسلم فإنه  
 لا مقال فيها وقد ذهب ابن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لاجتماع التقديم وهو قول  
 النخعي ورواية عن مالك وأحمد أنه قد اختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت فقالت  
 الشافعية ترك الجمع أفضل وقال مالك أنه مكروه وقيل يختص بمن له عذر وعلم أنه كما قال ابن  
 القيم في الهدى النبوي لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يجمع رتبة سفره كما يفعل كثير من الناس ولا  
 الجمع حال نزوله أيضا وإنما كان يجمع إذا جده السير وإذا سار عقيب الصلاة كما في أحاديث تبوك  
 وأما جمعه وهو نازل غير مسافر فلم ينقل ذلك عنه إلا بعرفة ومن دلفة لاجل اتصال الوقوف كما قال  
 الشافعي وشيخنا وجعله أبو حنيفة من تمام النسك وأنه سببه وقال أحمد ومالك والشافعي ان  
 سبب الجمع بعرفة والمزدلفة السفر وهذا كله في الجمع في السفر وأما الجمع في الحضر فذهب أكثر  
 الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر لما تقدم من الأحاديث المبينة لأوقات الصلوات ولما تواتر من  
 محافضة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أوقاتها حتى قال ابن مسعود ما رأيت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل  
 ميقاتها وأما حديث ابن عباس أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة  
 من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد ان لا يخرج أمته فلا يصح  
 الاحتجاج به لأنه غير معين لجمع التقديم ولا التأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منهما  
 تحكيم فوجب العدول منه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات للمعذور  
 وغيره وتخصيص المسافر لثبوت المخصص وهذا هو الجواب الحاسم وأما ما يروى من الآثار عن  
 الصحابة والتابعين فغير حجة إذ لا جرت في ذلك مسرح وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع  
 الصوري واستحسنه القرطبي ورجحه وحرم به المجاشون والطحاوي وقواه ابن سديد الناس بما  
 أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار راوى الحديث عن أبي الشعثاء قال قلت لأبا الشعثاء أظننه  
 أخر الظهر ويحل العصر وآخر المغرب ويحل العشاء قال وأنا أظننه قال ابن سديد الناس وراوى  
 الحديث أدرى بالمراد من غيره وإن لم يجزم أبو الشعثاء بذلك وأقول إنما هو ظن من الراوى والذي  
 يقال فيه أدرى بما روى إنما يجري في تفسير اللفظ مثلا على أن في هذه الدعوى نظرا فان قوله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه يرد عمومها نعم يتعين هذا التأويل فإنه صرح  
 به النسائي في حديث ابن عباس ولفظه صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ثمانيا  
 جمعا وسبعا جمعا أخر الظهر ويحل العصر وآخر المغرب ويحل العشاء والمجيب من النووي كيف  
 ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث المروى والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في



قصة واحدة كما في هذا القول بان قوله أراد ان لا يخرج أمته يضعف الجمع الصوري لوجود الخرج فيه مدفوع بان ذلك ليس من التوقيت اذ يكفي للصلايين تأهب واحد وقصد واحد الى المسجد ووضوء واحد بحسب الاغلب بخلاف الوقتين فالخرج في هذا الجمع لاشك أخف وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فهوهم لان العلة في الاصل هي السفر وهو غير موجود في القرع والا لزم منه في القصر والفطر اه قلت وهو كلام رصين قال الشارح واعلم ان جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كن صلى الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا الآية من ابتدائها وهذه الصلاة المقدمة لدلالة عليها بمنطوق ولا مفهوم ولا عموم ولا خصوص اه وفيه بحث (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة الى عسفان رواه الدارقطني باسناد ضعيف) فانه من رواية عبد الوهاب بن الجاهد وهو متروك نسبه الثوري الى الكذب وقال الازدي لا تحل الرواية عنه وهو منقطع أيضا لانه لم يسمع من أبيه (والصحيح انه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة) أي موقوف على ابن عباس واسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرح فيجتمل انه من رأيه وتقدم انه لم يثبت في التعميد حديث مرفوع (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير أمتي الذين اذا أسأوا استغفروا واذا سافروا قصرُوا وأفطروا أخرجه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف وهو في مرسل سعيد بن المسيب عند البيهقي مختصرا) الحديث دليل على ان القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما وقالت الشافعية ترك الجمع أفضل فقياس هذا ان يقولوا التمام أفضل وقد صرحوا به أيضا وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه واعلم ان المصنف أعادنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف في هذه الرواية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل فأعما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري) هو كما قال ولم يذهب به فيما تقدم الى أحد وقد بينا من رواه غير البخاري وما فيه من الزيادة (وعن جابر رضي الله عنه قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً فراه يصلي على وسادة فرمى بها وقال صل على الارض ان استطعت والا فأومأ بيمينه واجعل سجودك أخفض من ركوعك رواه البيهقي وصحح أبو حاتم وقفه) زاد فيما مضى انه رواه البيهقي باسناد قوي وقد تقدم ما في آخر باب صفة الصلاة قبيل باب سجود السهو بلقطه ما وشرحناهما هنالك وتركنا شرحهما هنا لئلا نذكر هنا حديث عائشة وقد تقدم أيضا في باب صفة الصلاة بلقطه وقال هنالك صححه ابن خزيمة وهما قال صححه الحاكم وهو قوله (وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي مترعاً رواه النسائي وصححه الحاكم) وهو من أحاديث صلاة المريض لامن أحاديث صلاة المسافر وقد أتى به فيما سلف والحديث دليل على صفة قعود المصلي اذا كان له عذر عن القيام وفيه الخلاف الذي تقدم

#### \* (باب الجمعة) \*

بضم الميم وفيها الاسكان والفتح مثل همزة ولزعة وكانت تسمى في الجاهلية العروبة أخرجه الترمذي

من حديث أبي هريرة وقال حسن صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه ادخل الجنة وفيه اخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة (عن عبد الله بن عمرو أبي هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعواد منبره) أي الذي من عود لا على الذي كان من الطين ولا على الجذع الذي كان يستند اليه وهذا المنبر عمل له صلى الله عليه وآله وسلم سنة سبع وقيل سنة ثمان عمله لعلام امرأته من الانصار كان نجارا واسمه على أصح الاقوال ميمون وكان على ثلاث درج ولم يزل عليه حتى زاده مروان في زمن معاوية ست درجات من أسفله وله قصة في زيادته وهي ان معاوية كتب اليه انه يجعله اليه الى دمشق فأمر به فقلع فاظلمت المدينة فخرج مروان يخطب فقال انما أمر أمير المؤمنين ان أرفعه ففعل ذلك وقال انما زدت عليه لما كثر الناس ولم يزل كذلك حتى احترق المسجد النبوي سنة أربع وخمسين وسقائة فاحترق (لينتمين أقوام عن ودعهم) بفتح الواو وسكون الدال وكسر العين أي تركهم (الجمعات) وليختمن الله على قلوبهم الختم للاستيثاق من الشيء بضرب الختم عليه كتماله وتغطية لئلا يتوصل اليه ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب اعراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم نفوذ الحق اليها بالاشياء التي استوثق عليها بالختم فلا يتقد الى باطنها شيء وهذه عقوبة على عدم الامتثال لأمر الله وعدم اتيان الجمعة من باب تيسر العسري (ثم ليكون من الغافلين رواه مسلم) أي بعد دخوله تعالى على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الاعمال وعن ترك ما يضرهم منها وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها وفيه اخبار بان تركها من أعظم اسباب الخذلان ولقد عرفنا من يتساهل في الجمعة اسبوعا حتى يحرم حضورها بسبب الخذلان بالكيفية والاجماع قائم على وجوبها على الاطلاق والاكثر انهم افرض عين وقال في معالم السنن انهم افرض كفاية عند الفقهاء (وعن سلمة بن الأكوع) رضى الله عنه (قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة ثم نتصرف وليس للحيطان ظل يستظل به متفق عليه واللفظ للجاري وفي لفظ لمسلم) أي من رواية سلمة (كأنهم جمع معه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النقي) الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس والنقي في قوله وليس للحيطان ظل متوجه الى القيد وهو قوله يستظل به لانه نقي لاصل الظل حتى يكون دليلا على أنه صلاها قبل زوال الشمس وهذا التأويل معتبر عند الجمهور والقائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهور وذهب أحدوا سحق الى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال واختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم وقتها وقت صلاة العيد وقيل الساعة السادسة وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة وجتهد طائفة الحديث وما بعده وأصرح منه ما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب الى جالنا فتر يحها حين تزول الشمس يعني النواضع وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن شيبان قال شهدت مع أبي بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع ابن عمر فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول اتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول زال النهار فإريت أحدا عاب ذلك ولا انكره ورواه أحمد في رواية ابنه عبد الله قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد

ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع قراءة سورة الجمعة والمنافقين وخطبته لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة الأولى واللعيطان ظل يستظل به كذا في الشرح وقد حقق السيدان أول وقتها الزوال وبذلك له أيضا قوله ﷺ (وعن سهل بن سعد رضي الله عنه) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري قيل كان اسمه حزن فسماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهل مات بالمدينة سنة إحدى وأربعين سنة من الهجرة النبوية وولد له خمس عشرة سنة ومات بالمدينة سنة إحدى وتسعين وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (قال كاتقيل) من القيلولة (ولا تغدي الأبعد الجمعة متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في النهاية المقييل والقيلولة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم فالحديث دليل على ما دل عليه الحديث الأول وهو من أدلة أحمد وإنما أتى المصنف بلفظ رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يقول قائل إنما لم يصرح الراوي في الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقريره فدفعه بالرواية التي أثبتت أن ذلك كان على عهده صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يصلي الجمعة في المدينة على عهده سواء فهو أخبار عن صلاته وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال لأنهم في المدينة ومكة لا يقيلون ويتغدون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة نعم كان صلى الله عليه وآله وسلم يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس ﷺ (وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائما فجاءت غير) بكسر العين وسكون الياء في النهاية العبر الابل بأحبالها (من الشام فانتقل) بالنون وفتح الفاء أي انصرف (الناس إليها حتى لم يبق) أي في المسجد (الاثناعشر رجلا رواه مسلم) الحديث دليل على أنه بشرع في الخطبة أن يخطب قائما وأنه لا يشترط لها عدد معين كما قيل أنه يشترط لها أربعون رجلا ولا ما قيل إن أقل ما تنعقد به اثنا عشر رجلا كما روى عن مالك لأنه لا دليل على أنها لا تنعقد بأقل بل تنعقد بأثنين فصاعدا وهذه القصة هي التي نزلت فيها الآية وإذا رأوا تجارة الآية وقال القاضي عياض أنه روى أبو داود في مراسيله أن خطبته صلى الله عليه وآله وسلم التي انقضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة وظنوا أنهم لا شيء عليهم في الانقضاء وأنه قبل هذه القصة كان يصلي قبل الخطبة قال القاضي وهذا أشبه بحال الصحابة والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها أي من سائر الصلوات (فليصنف إليها أخرى) في الجمعة أو في غيرها يصنف إليها ما بقي من ركعة فأكثر) وقد تم صلاته رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني واسناده صحيح لكن قوى أبو حاتم إرساله) الحديث أخرجه من حديث بقة حدثني يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه الحديث قال أبو داود والدارقطني تفرد به بقة عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هذا خطأ في المتن والأسناد وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها وأما قوله من صلاة الجمعة فهوهم وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقا عن أبي هريرة ومن

ثلاث طرق عن ابن عمر وفي جميعها مقال وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للآخر وإن لم يدرك  
من الخطبة شيئاً وإلى هذا ذهب الشافعي وأبو حنيفة وهذا الحديث وإن كان فيه مقال لكن  
كثرة طرقه يقوى بعضها بعضاً مع أنه أخرجه الحاشيئة من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي  
هريرة وقال فيه على شرط الشيخين ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل (وعن جابر  
ابن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب  
قائماً فن أنبأ أنه كان يخطب جالساً فقد كذب أخرجه مسلم) الحديث دليل على أنه يشرع  
القيام حال الخطبتين والفصل بينهما بالجلوس وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة فقال  
أبو حنيفة إن القيام والقعود سنة وذهب مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه أساء وصحت خطبته  
وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاقه واحتجوا بما واظبته صلى  
الله عليه وآله وسلم على ذلك حتى قال جابر بن أنس الخ ولم يروى أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد  
وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً فأنكر عليه وتلا وتروك قائماً وفي رواية ابن خزيمة  
ما رأيت كالיום قط أماً ما يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن  
طاووس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس  
على المنبر معاوية وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم  
بطنه ولجه وهذا الباب له العذر فإنه مع العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة وأما حديث  
أبي سعيد الذي أخرجه البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا  
حوله فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة وهذه الأدلة تنقض بشرعية القيام والقعود  
المذكورين في الخطبة وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحته فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد ينضم  
إليه دليل وجوب التأسى به صلى الله عليه وآله وسلم وقد قالوا كما رأيت نبياً صلى الله عليه وآله وسلم ففعل في الجمعة  
في الخطبتين وتقديعهما على الصلاة مبين لآية الجمعة فأواظب عليه صلى الله عليه وآله وسلم فهو  
واجب وما لم يواظب عليه كان في الترك دليل على عدم الوجوب فإن صح أن قعوده في حديث أبي  
سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني \* (قائدة) \*  
تسليم الخطيب في المنبر على الناس في حديث أخرجه الأثرم عن الشعبي كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه فقال السلام عليكم الحديث  
وهو مرسل وأخرج ابن عدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دنا من منبره سلم على من عند  
المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد إلا أنه ضعفه ابن عدي بعبد الله بن عبد الله  
الأنصاري وضعفه ابن حبان (وعن جابر بن عبد الله) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم إذا خطب أجمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول  
صبيحكم ومساءكم ويقول أمابعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد) قال النووي  
ضبطناه في مسلم بضم الهاء وفتح الدال فيه ما وفتح الهاء وسكون الدال فيها وفسره الهروي على  
رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطريق طريق محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رواية الضم  
معناه الدلالة والارشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل وإلى القرآن قال تعالى إنك لتتهدى من هذا  
القرآن يهتدي وقد يضاف إليه تعالى وهو معنى اللطف والتوفيق والعصمة إنك لا تهتدي من

أُحْبِبْتُ (وشر الأمور محدثاتها) المراد بالحدثات ما لم يكن ثابتاً بشريع من الله ولا من رسوله (وكل بدعة ضلالة) البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شريعة من كتاب ولا من سنة وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام واجبة كحفظ العلوم بالتدوين والرد على الملاحدة بقامة الأدلة ومنسوبة كبناء المدارس ومباحة كالتمسك في ألوان الاطعمة وفاخر الثياب ومحرمة ومكروهة وهما ظاهران فقوله كل بدعة ضلالة عام مخصوص كذا قيل والحق ان لفظة الكل في هذا الحديث وفي كل حديث ورد بمعناه على حقيقة تمام من العموم وقسمة البدعة الى الاقسام المذكورة والى الحسنة والسيئة ليس عليها إثارة من علم لانه لم يرد دليل دال عليها ولم يرح حديث ورد في هذا الباب رائحة القسمة قط والامثلة المشار اليها ليست من البدعة على الاطلاق فان تدوين العلم دل عليه جمع القرآن في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وفي عهد خلفائه الراشدين ودل عليه حديثا كتبهوا لابي شاه والكتابة هي التدوين بعينها والرد على الملاحدة يرشد اليه القرآن الكريم فان فيه الرد على أهل الكتاب وعلى المشركين وبناء المدارس ونحوها مسكوت عنه وما سكنت عنه فهو عفو ولم يردن من عن ذلك وأما التوسع في الاطعمة والملابس فيستفاد من حديث ان الله يحب ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ودل عليه الكتاب قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده وحلية تلبسونها وأما بنعمة ربك فحدث وأما المحرمة والمكروهة فهما محرمة ومكروهة كغيرهما من الاشياء التي دلت الأدلة على تحريمها وكرهها فها محرمة ومكروهة وليست من البدعة في شيء ومن ثم أنكر الراسخون في علم الكتاب والسنة تقسيم البدعة الى أقسام وردوا على القاسمين ونصوا على ان كل محدث بدعة على الاطلاق كأنما كان ومن كان وأينما كان وكل بدعة ضلالة على اطلاقها وبالله العجب من قوم فقهاء رووا هذا الحديث وما في معناه من أحاديث فيها لفظة كل رواية صحيحة مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موصولة اليه ثم صرفوه عن ظاهر معناه وواضح مبناه الى ما دعت اليه أهواؤهم من غير دليل لامن قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قياس جلي لا يعتريه شبهة وحديث الباب حجة نيرة على كل قائل بالتقسيم والانواع ومن كان عنده دليل من الكتاب أو برهان من السنة دال على القسمة فلا يفضل علينا بآياته وأما آراء الفقهاء وأما الهام فلا حجة فيهم اعلی منكري القسمة وقد اتفق أهل المعرفة بالقرآن والحديث على ان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار صغيرة كانت أو كبيرة بارزة كانت أو كائنة لها تعلق بالعقيدة أو بالعمل ولم يختلف منهم اثنان في ذلك والمراد بأهل الحديث هنا من علمه مقصور على السنة المطهرة دون من هو من زمرة الفقهاء وان عرف من السنة بعضها فقد عرف بالتجربة ان من خلط الفقه المصطلح والرأي المزخرف والتقليد الشوم والقياس المجرد في أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة فقد أبعث النجاسة وانما الفقه المعول عليه والحكم المرجوع اليه ما أدى اليه هدى السلف الصالح وعمل به الاصل الاول فانهم كانوا على هدى مستقيم وصراط قويم ثم خلف من بعدهم خالف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون وهذا الحق ليس به خفاء \* فدعني عن بنيات الطريق

(رواه مسلم) وفي الحديث دليل على انه يجب الخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزل كلامه ويأتي بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب ويأتي بقول أما بعد وقد عقد البخاري بابا في استحبابها

وذ كرفها جلة من الاحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذ كراً ما بعد بعض المحدثين وأخرجها  
 عن اثنين وثلاثين صحابياً وظاهره انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يلزمها في جميع خطبه  
 وذلك بعد حمد الله والثناء والتشهد كما تفيد الرواية المشار إليها بقوله (وفي رواية له) أي  
 لمسلم عن جابر بن عبد الله (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة بحمد الله  
 وبثنى عليه ثم يقول على اثر ذلك وقد علا صوته) حذف القول اتكالا على ما تقدم وهو قوله  
 أما بعد فإن خير الحديث الى آخره ولم يذ كر الشهادة اختصاراً لثبوتها في غير هذه الرواية فقد ثبت  
 انه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليسد الجذماء وفي دلائل  
 النبوة للسبقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله عز وجل وجعلت أمتك لا يجوز  
 لهم خطبة حتى يشهدوا والنك عسدي ورسولي وكان يذ كر في تشهده نفسه الشريفة باسمه العلم  
 (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر (من يهد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له) أي  
 يأتي بهذه الالفاظ بعد ما بعد (والنساء) أي عن جابر (وكل ضلالة في النار) أي بعد  
 قوله كل بدعة ضلالة كما هو في النساء واختصره المصنف والمراد صاحبها وكان يعلم أصحابه في  
 خطبته قواعد الاسلام وشرائعه وياهم وهم وشياهم في خطبته اذا عرض أمراً ونهى كأمراً  
 الداخل وهو يخطب أن يصلي ركعتين ويذ كر معالم الشرائع في الخطبة والجنة والنار والمعاد في امر  
 بتقوى الله ويحذر من غضبه ويرغب في موجبات رضاه وقد ورد قراءة آية في حديث مسلم كان  
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذ كر الناس ويحذر  
 وظاهره محافظته صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذ كر في الخطبة ووجوب ذلك لان فعله بيان لما أجل  
 في آية الجمعة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقد ذهب الى هذا الشافعي  
 وقال أبو حنيفة يكنى سبجان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وقال مالك لا يجزى الا ما يسمى  
 خطبة (وعن عمار بن ياسر) رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة) بفتح الميم وكسر الهمزة ثم نون مشددة (من  
 فقهه) أي عما يعرف به فقه الرجل وكل شيء دل على شيء فهو مئنة (رواه مسلم) وانما كان قصر  
 الخطبة علامة على فقه الرجل لان الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني وجوامع الالفاظ فيتمكن  
 من التعبير بالعبارة الجزلة المضيئة ولذلك كان من تمام رواية هذا الحديث فاطيلوا الصلاة واقصروا  
 الخطبة وان من البيان لسحرا فشبه الكلام العامل في القلوب الجاذب للعقول بالسحر لاجل  
 ما اشتمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة وافادة المعاني الكثيرة ووقوعه في مجازه من الترهيب  
 والترهيب ونحو ذلك ولا يقدر عليه الا من فقه بالمعاني وتناسق دلائلها فانه يتمكن من الاتيان  
 بجوامع الكلم وكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فانه أوتي جوامع الكلم والمراد  
 من طول الصلاة الذي لا يدخل فاعله تحت النهي وقد كان يصلي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الجمعة بالجمعة والمنافقين وذلك طول بالنسبة الى خطبته وليس بالتطويل المنتهى عنه (وعن أم  
 هشام بنت حارثة بن النعمان) هي الانصارية روى عنها حبيب بن عبد الرحمن بن سفيان  
 قال أحمد بن زهير سمعت أبي يقول أم هشام بنت حارثة بايعت بيعة الرضوان ذكره ابن عبد البر  
 في الاستيعاب ولم يذ كر اسمها وذ كرها المصنف في التقريب ولم يسمها وانما قال صحابة مشهورة

رضي الله عنها (قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد الا من لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس رواه مسلم) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة في الخطبة كل جمعة قال العلماء وسبب اختياره صلى الله عليه وآله وسلم هذه السورة لما اشتملت عليه من ذكر البعث والموت والمواظ الشديدة والزواجر الا كيدة وفيه دلالة لقراءة ثني من القرآن في الخطبة كما سبق وقد قام الاجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها في الخطبة وكان محافظته على هذه السورة اختاراً منه لما عو أحسن في الوعظ والتذكير وفيه دلالة على ترديد الوعظ في الخطبة قلت ولادلالة في الحديث على ان أم هشام أخذت تلك السورة كلها في مرة واحدة من لسانه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة الجمعة بل يحتمل انها أخذتها آية آية أو آيات آيات يقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها في الخطبة لان قراءة السورة بتمامها في الخطبة يعارضها حديث قصر الخطبة وطول الصلاة والظاهر ان الخطبة لم تكن قراءة هذه السورة فقط بل كانت هذه السورة فيها مع غيرها من الحمد والثناء والتشديد وما بعد ونحوها مما يسن أو يستحب في الخطب والله أعلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجمار يحمل أسفارا والذي يقول أنصت ليست له جمعة رواه أحمد بإسناد لا بأس به) وله شاهد قوي في جامع جاد مرسل (وهو) أي حديث ابن عباس (يفسر حديث أبي هريرة في الصحيحين مرفوعاً اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد دلغوت) في قوله يوم الجمعة دلالة على ان خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهي عن الكلام حالها وقوله والامام يخطب دليل على انه يختص النهي بحال الخطبة وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين فهو غير خاطب فلا ينهي عن الكلام حاله وقيل هو وقت يسير يشبه السكوت للتنفس فهو في حكم الخطيب وانما شبهه بالجمار لانه فاته الانتفاع بابلغ نافع وقد تكلف المشقة وأنعب نفسه في حضور الجمعة والمشي به كذلك فاته الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه وفي قوله ليست له جمعة دليل على انه لا صلاة له فان المراد بالجمعة الصلاة الا انها تجزئه اجزاء فلا بد من تأويل هذا بأنه نبي للفضيلة التي يجوزها من أنصت وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بالقطن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً قال ابن وهب أحذر وانه معناه أجزأته الصلاة وحرم فضيلة الجمعة وقد احتج بالحديث من قال بجمرة الكلام حال الخطبة وهم أبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي فان تشبيهه بالمشي به المستنكر وملاحظة وجه الشبهة تدل على قبح ذلك وكذلك نسبته الى فوات الفضيلة الحاصلة بالجمعة ما ذاك الا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطاً لها وذهب أحمد في أحد قوليه والشافعي الى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ونقل ابن عبد البر الاجماع على وجوب الانصات على من سمع خطبة الجمعة الا عن قليل من التابعين وقوله فقد دلغوت تأ كيد في النهي عن الكلام لانه اذا عد من اللغو وهو أمر مجعروف فاولى غيره فعلى هذا يجب عليه ان يأمره بالاشارة اذا أمكن ذلك والمراد بالانصات قبيل من مكالمه الناس فيجوز على هذا الذكرو قراءة القرآن والظاهر ان النهي شامل للجميع ومن فرق فعليه الدليل فنسل جواب التحية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره عند من يقول بوجودها قد تعارض

فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيها وتخصيص أحدهما للعموم الآخر تحكم من دون مرجح وقد يقال إن حال الخطبة أخص وإن تكررت زماناً فيختص به عموم حديث الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم واختلفوا في معنى قوله لغوت والأقرب ما قاله ابن المنبر إن اللغوم لا يحسن وقيل بطلت فضيلة جعته وصارت ظهراً (وعن جابر) رضي الله عنه (قال دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال صليت قال لا قال فقم صل ركعتين متفق عليه) الرجل هو سليك الغطفاني سماه في رواية مسلم وقيل غيره وحذف همزة الاستفهام من قوله صليت وأصله أصليت وفي مسلم قال له أصليت وقد ثبت في بعض طرق البخاري وسليك بنهم السين بعد اللام مصفراً الغطفاني بفتح الغين المعجمة وقوله صل ركعتين وعند البخاري وصفهما بخفيتين وعند مسلم ويجوز فيه ما يوجب البخاري لذلك بقوله باب من جاء الإمام يخطب يصلي ركعتين خفيتين وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تصلى حال الخطبة وقد ذهب إلى هذا طائفة من الفقهاء والمحدثين ويحذفهما ليفرغ لسماع الخطبة وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم شرعية ما حال الخطبة والحديث هذا حجة عليهم وقد تأولوه بأحد عشر تأويلاً كلها مردودة سردها المصنف في الفتح برودها ونقل ذلك الشارح في شرحه واستدلوا بقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولا دليل في ذلك لأن هذا خاص وذلك عام ولأن الخطبة ليست قرآناً وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب يخطب انصت وهو أمر بمعروف وجوابه أن هذا أمر الشارع وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمر به بل القاعد ينصت والداخل يركع التحية وباطفاق أهل المدينة خلفاً عن سلف على منع النافلة حال الخطبة وهذا الدليل للمالكية وجوابه أنه ليس اجتماعهم حجة لو أجعوا كما عرف في الأصول على أنه لا يتم دعوى اجتماعهم فقد اخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه أن أباسعيداً في مروان يخطب فصلاهما فأراد حرس مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بهما وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير مر فوعا بلفظ إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام فقيه أيوب بن نهيك متروك وضعفه جماعة وذكروه ابن حبان في الثقات وقال يخطي وقد أخذ من الحديث أنه يجوز للخطيب أن يقطع الخطبة باليسير من الكلام وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم من جله الأوامر التي شرعت لها الخطبة وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بها دليل وجوبها إليه ذهب البعض وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة فإنه يشرع له الطواف فإنه تحيته أو لأنه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف وأما صلاتها قبل صلاة العيد فإن كانت صلاة العيد في جبانة غير مسجلة فلا يشرع لها التحية مطلقاً وإن كانت في مسجد فيشرع وأما كونه صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئاً فذلك أنه حال قدومه اشتغل بالدخول في صلاة العيد ولأنه كان يصلها في الجبانة ولم يصلها إلا مرة واحدة في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فلا دليل على أنه لا يشرع لغيره لو كانت العيد في مسجد (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة) في الأولى (والمناقين) في الثانية أي بعد الفاتحة فيهما لما علم من غيره (رواه مسلم) وإنما



خصها بهما - لما في سورة الجمعة من الحث على حضورها والسعي اليها وبيان فضيلة بعثته صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الأربع الحسنة في بعثته والحث على ذكر الله ولما في سورة المنافقين من توبيخ أهل النفاق وحثهم على التوبة ودعائهم الى طلب الاستغفار من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولان المنافقين يكثرون اجتماعهم في صلاتها ولما في آخرها من المواعظ والحث على الصدقة (وله) أي (عن النعمان بن بشير) رضي الله عنه (قال كان يقرأ) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (في العيدين) الفطور والاضحى أي في صلاتهما (وفي الجمعة) أي في صلاتها (بسم ربك الأعلى) أي في الركعة الاولى بعد الفاتحة (وهل أتاك حديث الغاشية) أي في الثانية بعدها وكأنه كان يقرأ ما ذكره ابن عباس تارة وما ذكره النعمان تارة وفي سورة سجد والغاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعود والوعيد ما يناسب قراءتهما في تلك الصلاة الجامعة وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بقاف واقرب ﴿﴾ (وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد) أي في يوم الجمعة (ثم رخص في الجمعة) أي في صلاتها (ثم قال من شاء ان يصلي) أي الجمعة (فليصل) هذا بيان لقوله رخص واعلام بأنه كان الترخيص بهذا اللفظ (رواه الخمسة الا الترمذي) وصححه ابن خزيمة وأخرج أيضا أبو داود من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه عن الجمعة وانما يجمعون وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح وفي اسناده بقية وصحح الدارقطني وغيره ارساله وفي الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء أنه ترك ذلك وأنه سأل ابن عباس عنه فقال أصاب السنة والحديث دليل على ان صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصير رخصة يجوز فعلها وتركها وهو خاص بن صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصلها والى هذا ذهب جماعة الا في حق الامام وثلاثة معه وذهب الشافعي وجماعة الى انها لا تصير رخصة مستدلين بان دليل وجوبها عام لجميع الايام وما ذكر من الاحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في اسانيدهما من المقال قلت حديث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطعن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص فانه يخص العام بالاحاد وذهب عطاء الى انه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله من شاء ان يصلي فليصل ولقيل ابن الزبير فانه صلى الله عليه وآله وسلم يوم العيد صلاة العيد يوم الجمعة قال عطاء ثم جئنا الى الجمعة فلم يخرج السنافر فليصلنا وحدثنا قال وكان ابن عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال أصاب السنة وعنده أيضا انه يسقط فرض الظهر ولا يصلي الا العصر وأخرج أبو داود عن ابن الزبير انه قال عيدان اجتمعا في يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر وعلى القول بأن الجمعة أصل في يومها والظهور يدل فهو يقتضي صحة هذا القول اذا سقط وجوب الاصل مع امكان أدائه سقط البطل وظاهر الحديث أيضا حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر مع تقدير اسقاط الجمعة للظهور يدل على ذلك قوله ﴿﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعين ركعة) الحديث دليل على شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والامر بها وان كان ظاهره الوجوب الا انه أخرجه عنه ما وقع في لفظ من رواية ابن الصباح من كان مصليا بعد الجمعة فليصل أربعين ركعة مسلم فدل على ان ذلك ليس بواجب والاربع أفضل من الاثنين لوقوع الامر بذلك وكثرة فعله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم لها قال في الهدى النبوى وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الجمعة دخل منزله فصلى  
 ركعتين ستم وأمر من صلاها ان يصلى بعدها أربعاً قال شيخنا ابن تيمية ان صلى في المسجد صلى  
 أربعاً وان صلى في بيته صلى ركعتين قلت وعلى هذا تدل الأحاديث وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر انه  
 كان اذا صلى في المسجد صلى أربعاً واذا صلى في بيته صلى ركعتين وفي الصحاح عن ابن عمر انه صلى  
 الله عليه وآله وسلم كان يصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته (وعن السائب بن يزيد) هو الكندي  
 في الاشتهار ولد في الثانية من الهجرة وحضر حجة الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين رضي الله عنه  
 (ان معاوية قال له اذا صليت الجمعة فلا تصلها) بفتح حرف المضارعة من الوصول بصلاة (حتى  
 تسكلم أو تخرج) أى من المسجد (فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك ان  
 لا نوصل صلاة بصلاة حتى تسكلم أو تخرج) ان وما بعده بدل أو عطف بيان من بذلك (رواه  
 مسلم) فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة وان لا توصل بها وظاهر النهى التحريم وليس  
 خاصاً بصلاة الجمعة لانه استدلل الراوى على تخصيصه بذلك صلاة الجمعة بحديث يعنها وغيرها  
 قيل والحكمة في ذلك لئلا يشتبه الفرض بالنافلة وقد ورد ان ذلك هلكت وقد ذكر العلماء انه  
 يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة والافضل ان يتحول الى بيته فان فعل النوافل  
 في البيوت أفضل والا فالى موضع في المسجد أو غيره وفيه تكثير لو اضع السجود وقد أخرج  
 أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً أي يجزأ أحدكم ان يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله  
 في الصلاة يعنى السجدة ولم يضعه أبو داود وقال البخارى في صحيحه ويذكر عن أبي هريرة رفعه  
 لا يتطوع الامام في مكانه ولم يصح انتهى (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل) أى للجمعة لحديث اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل  
 أو مطلقاً (ثم أتى الجمعة) أى في الموضع الذى تقام فيه يكمل له قوله (فصلى) من النوافل  
 ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم يصلى معه غفرله ما بينه وبين الجمعة الاخرى  
 وفضل (أى زيادة) ثلاثة أيام رواه مسلم) فيه دلالة على انه لا بد في احراز ملأ ذكراً من الاجر من  
 الغتسال الان في رواية لمسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة وفي هذه الرواية بيان ان  
 غسل الجمعة ليس بواجب وانه لا بد من النافلة حسماً يمكنه فانه لم يقدرها بحديثه هذا الاجر  
 ولو اقتصر على تحية المسجد وقوله أنصت من الانصات وهو السكوت وهو غير الاستماع اذ هو  
 الاصغاء للسمع الشئ ولذا قال تعالى فاستمعوا له وانصتوا وقدم الكلام على الانصات هل يجب  
 أولاً وفيه دلالة على ان النهى عن الكلام انما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولو قبل الصلاة  
 فانه لا نهى عنه كدلت حتى وقوله غفرله ما بينه وبين الجمعة أى ما بين صلاتها وخطبتها الى مثل  
 ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان أى غفرت له الخطايا  
 الكاتبة فيما بينهم ما وفضل ثلاثة أيام أى غفرت له ذنوب ثلاثة أيام مع السبعة حتى تكون عشرة  
 وهل المغفور البكائر والصغائر الجمهور على الآخر وان البكائر لا يغفرها الا التوبة (وعنه)  
 أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال  
 فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى شيئاً الا أعطاه اياه وأشار) أى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم (بيده يقلها) يحقر وقتها (متفق عليه وفي رواية لمسلم وهي ساعة

خفيفة) هو الذي أفاده لفظ يقبلها في الأولى فيه إيهام الساعة ويأتي تعيينها ومعنى قائم أي مقيم  
لها متلبس باركانها لاجتماعي حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة في رواية جماعة من الحفاظ  
وسقطت في رواية آخرين وحكى عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث وكانه  
استشبه كل الصلاة بوقت تلك الساعة إذا كان بعد العصر فهو وقت كراهة للصلاة وكذا إذا كان  
من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه وقد تواترت هذه الجملة بأن المراد منظر الصلاة  
والمنظر للصلاة في صلاة كاثبت في الحديث وانما قلنا ان المشير بيده هو النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لما في رواية مالك فأشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل المشير بعض الرواة وأما كيفية  
الإشارة فهو وضع أظفله على بطن الوسطى والخنصر ليسين قلتها وقد أطلق السؤال هنا فريده  
في غيره كما عند ابن ماجه ما لم يسأل الله انما وعنه دأجد ما لم يسأل الله انما وقطبة رحم (وعن  
أبي بردة) بضم الباء وسكون الراء هو عامر بن عبد الله بن قيس وعبد الله هو أبو موسى الأشعري  
وأبو بردة من التابعين المشهورين سمع أباه وعليهما عليه السلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أبي  
موسى الأشعري رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هي) أي  
ساعة الجمعة (ما بين ان يجلس الامام) أي على المنبر (الى ان تقضى الصلاة ورواه مسلم ورجح  
الدارقطني انه من قول أبي بردة) وقد اختلف العلماء في هذه الساعة وذكر المصنف في فتح الباري  
عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً ويشير اليها وسردتها في شرحي الفارسي مسك الختام مع زيادة  
على هذا العدد وهذا المروي عن أبي موسى أحد هار رجه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال هو  
أجود شيء في هذا الباب وأصح وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نص في  
موضع الخلاف فلا يلتفت الى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب قال المصنف وليس المراد  
انها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في اثنا له قوله يقبلها وقوله خفيفة وفائدة ذكر  
الوقت انها تنقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانها انتهاء الصلاة وأما قوله  
انه رجح الدارقطني وقفه فقد يجاب عنه بأنه لا يكون الامر فوعا فانه لا مسرح للاجتهاد في تعيين  
أوقات العبادات ويأتي ما أعل به الدارقطني قريباً (وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو  
يوسف بن سلام من بني قينقاع اسرائيلي من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام وهو أحد  
الاحبار وأحد من شهد له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة روى عنه ابنه يوسف ومحمد وأنس  
ابن مالك وغيرهم مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين وسلام بخفيف اللام قال المبرد لم يكن  
في العرب سلام بالتخفيف غيره رضي الله عنه (عند ابن ماجه) لفظه فيه عن عبد الله بن سلام  
قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس انما نجد في كتاب الله أي التوراة في الجمعة  
ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل الله عز وجل فيها شيئاً الا قضى الله حاجته قال عبد الله فأشار  
أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة قلت صدقت يا رسول الله أو بعض ساعة  
قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت انما ليست ساعة صلاة قال ان العبد  
المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلس الا الصلاة فهو في الصلاة انتهى (وعن جابر) رضي الله  
عنه (عنه) أي داود والنسائي انما ما بين صلاة العصر وغروب الشمس) قوله انها بفتح الهمزة  
مبتدأ خبره ما تقدم من قوله وفي حديث عبد الله بن سلام الى آخره رجح أحمد بن حنبل هذا القول

رواه عنه الترمذي وقال أحداً كثيراً الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر هو أثبت شيء في هذا الباب روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم اختلفوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة ورجحه أصحاب وغيره وحكى أنه نص الشافعي وقد استشكل هذا فإنه ترجح لغير ما في الصحيح على ما فيه والمعروف من علوم الحديث وغيره أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره والجواب أن ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما انتقده الحفاظ لحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الأول فإنه من رواية مخزومة بن بكير وقد سرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرط مسلم وأما الثاني فلأن أهل الكوفة أخرجه عن أبي بردة غير مرفوع وأبو بردة كوفي وأهل بلده أعلم بحديثه من بكير فلو كان مرفوعاً عند أبي بردة لم يقفوا عليه وبهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب وجع ابن القيم بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنصرف في أحد الوقتين وسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل رضي الله عنه (وقد اختلف فيما عني أكثر من أربعين قولاً أملت في شرح البخاري) تقدمت الإشارة إلى هذا وهذه العبارة أفادت أن تأليف بلوغ المرام بعد تأليف فتح الباري قال الخطابي اختلف فيها على قولين فتأمل قدر فعت وهو مخفي عن بعض الصحابة وقيل باقية واختلف في تعيينها ثم سرد الأقوال ولم يبلغهم ما بلغ بها المصنف من العدد وقد اقتصر المصنف ههنا على قولين كأنهما الأرجح عنده دليلاً وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة لا اختصاصها بهذه الساعة وللجمعة خصائص كثيرة ذكرها المحدث في سفر السعادة والسيوطي في اللمعة (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال مضت السنة أن في كل أربعين فصاعداً جمعة رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحد ضرب على أحاديثه فأنها كذب وأمروضة وقال النسائي ليس بشقة وقال الدارقطني منكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز أن يحتج به وفي الباب أحاديث لأصل لها وقال عبد الحق لا يثبت في العدد حديث وقد اختلف العلماء في التصاب الذين تقام بهم الجمعة فذهب إلى وجوبها على الأربعين لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية وذهب أبو حنيفة إلى أنها تنعقد بثلاثة مع الإمام وهو أقل عدد تنعقد به فلا يجب إذا لم يتم هذا القدر مستدلين بقوله تعالى فاسعوا قالوا والخطاب لجماعة بعد النداء للجمعة وأقل الجمع ثلاثة فدل على وجوب السعي على الجماعة للجمعة بعد النداء والنداء لا بد له من منادف كانوا ثلاثة مع الإمام ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك واعتراض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة شيء فعلهم له مجتمعين قلت والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب بل من السنة وأدق علم أنها لا تكون صلاحاتها إلا بجماعة كما ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدي وحديث أبي امامة عند أحمد والطبراني والاشئان أقل ما يتم به الجماعة لحديث الاثنان جماعة فتمهم في الاظهر وقد سرح المشار بالخلاف والأقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة فباقت أربعة عشر قولاً وكرما ثبت به كل قائل من الدليل على ملء عام بما لا يتم حجة على الشرطية ثم قال والذي نقل من حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يصلي في جمع كثير غير موقوف على عدد بل على أن المعتبر هو الجمع الذي

يحصل به الشعار ولا تكون الا في كثرة بغاظ بها المنافق ويكتب بها الجاحد ويسر بها المصدق  
والآية الكريمة دالة على الامر بالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تنعقد انتهت قلت حكم  
صلاة الجمعة هو حكم الصلوات الخمس في كل شيء من الجماعة وغيرها ولم يتميز عنها الا بالخطبة قبلها  
فهى نصح باتبين ولولم يرد ما دل على الجماعة لقلنا بعصمت المنفرد وكل ما ذكره في هذه الصلاة من  
شرائط من كون المصير جماعة ومن أن يكون العدد كذا وكذا ومن وجود الامام الاعظم أو نائبه وما  
يشابه هذا فقلك كلها البرهان عليها أصلاً كما حققنا ذلك في الروضة الندية وغيرها من مؤلفاتنا  
راجع اليها لتكشف اليك الحقيقة (وعن سمرة بن جندب) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم كان يستغفر للمؤمنين والمؤمنات كل جمعة رواه البزار بإسنادين) قلت قال البزار  
لأنه لم يسمع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفي اسناد البزار يوسف بن خالد البستي  
وهو ضعيف ورواه الطبراني في الكبير الا انه بزيادة المسلمين والمسلمات وفيه دليل على مشروعية  
ذلك للخطيب لانهم لم يوضح الدعاء وقد ذهب الى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين  
والمؤمنات جماعة من العلماء وكاتبهم يقولون ان مواظبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
دليل الوجوب كما يفيد كانه يستغفر وقال جماعة يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب قال  
الشارح والاول أظهر (وعن جابر بن سمرة) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس رواه أبو داود وأصله في مسلم) كانه يريد ما تقدم  
من حديث أم هانئ انهما أخذتا من الامر لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها  
كل جمعة على المنبر وروى الطبراني في الاوسط من حديث علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم كان يقرأ على المنبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفيه رجل مجهول وبقيته  
رجاله موثقون وأخرج الطبراني في مسنده أيضاً من حديث جابر انه خطب صلى الله عليه وآله وسلم  
فقرأ في خطبته آخر الزمر فتحرك المنبر مرتين وفي روايته ضعيفان (وعن طارق بن شهاب)  
ابن عبد شمس الاحمسي الجبلي الكوفي أدرك الجاهلية ورأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس  
له منه سماع وغزافي خلافة أبي بكر ثلاثاً وثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوة وسرية ومات سنة اثنتين  
وثمانين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة  
الا أربعة عموك وامرأة وصبي ومريض رواه أبو داود وقال لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم) الا انه في سنن أبي داود بلفظ عبد عموك أو امرأة أو صبي أو مريض بلفظ أو وكذا ساقه  
المصنف في التلخيص ثم قال أبو داود وطارق قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً انتهى (وأخرجه الحماكم من رواية طارق  
المذكور عن أبي موسى) يريد المصنف انه بهذا صار موصولاً وفي الباب عن تميم الداري وابن عمر  
ومولى لابن الزبير رواه البيهقي وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاة قاله ابن القطان  
وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ ليس على مسافر جمعة وفيه أيضاً من حديث  
أبي هريرة مرفوعاً خمسة لاجمة عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية (وعن  
ابن عمر) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على مسافر جمعة  
رواه الطبراني بإسناد ضعيف) لم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص ولا بيان وجه تضعيفه وإذا

عرفت هذا فقد اجتمع من الاحاديث انها لا يجب الجمعة على ستة أنفس الصبي وهو متفق على  
 انه لا يجب عليه والمملوك وهو متفق عليه الاعتدال ود فقال بوجوبه عليه لدخوله تحت عموم  
 يأياهم الذين آمنوا اذ انودي للصلاة فانه تقرر في الاصول دخول العبد في الخطاب واجيب عنه بانه  
 خصه الاحاديث وان كان فيها مقال فانه يقوى بعضها بعضا والمرأة وهو مجمع على عدم وجوبها  
 عليها وقال الشافعي يستحب للمجانز حضورها باذن الزوج والمرأى فانه لا يجب عليه حضورها  
 اذا كان يتضرر به والمسافر لا يجب عليه حضورها وهو يحتمل ان يراد به مباشر السفر وأما النازل  
 فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة وقيل لا يجب عليه لانه داخل في لفظ المسافر وهو الاقرب لان  
 أحكام السفر باقية له من القصر ونحوه ولذا لم ينقل انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعرفات  
 في حجة الوداع لانه كان مسافرا وكذا العبد تسقط صلاته على المسافر ولذا لم يرد انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم صلى صلاة العيد في حجة تلك وقد وهم ابن حزم فقال انه صلاها في حجة وغلطه العلماء  
 والسادس أهل البادية وفي النهاية ان البادية تختص بأهل العمد والخيام دون أهل القرى  
 والمدن وفي شرح العمدة ان حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث لا يبيع  
 حاضر لباد (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا واهل الترمذي باسناد ضعيف) لان فيه محمد بن الفضل بن  
 عطية وهو ضعيف تفرد به الدارقطني وابن عدي وغيرهما (وله شاهد من حديث البراء عند ابن  
 خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأيت في التلخيص والحديث يدل على ان استقبال الناس الخطيب  
 مواجهاين له أمر مستقر وهو في حكم المجمع عليه وجزم بوجوبه أبو الطيب من الشافعية (وعن  
 الحكم بن حزن) بفتح الحاء وسكون الزاي قال ابن عبد البر الحكم أسلم عام الفتح وقيل يوم  
 اليمامة وأبو حزن بن أبي وهب الخزومي (شهدنا الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقام متوكئا على عصا او قوم رواه أبو داود) ثمانية من السنن فحمد الله وأثنى عليه كلمات  
 خفيمات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس انكم لن تطيقوا أولن تفعلوا كل ما أمرتم به ولكن  
 سدوا ويسروا وفي رواية وأبشروا واسناده حسن وصححه ابن السكن وابن خزيمة وله شاهد  
 عند أبي داود من حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم العيد قوسا خطب عليه  
 وطوله أخذ والطيراني وصححه ابن السكن وأخرج الشافعي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا  
 خطب يعتمد على عنزته والعنزة مثل نصف الرمح أو أكبر فيه سنان مثل سنان الرمح وفي الحديث  
 دليل على انه يتدب للخطيب الاعتماد على سيف أو نحوه وقت خطبته والحمد لله ان في ذلك  
 ربطا للقلب ولبعده يديه عن العبث فان لم يجد ما يعتمد عليه أرسل يديه أو وضع اليمنى على الشمال  
 أو على جانب المنبر ويكره دق المنبر بالسيف اذ لم يؤثر فهو بدعة

### \* (باب صلاة الخوف) \*

(عن صالح بن خوات) بفتح الخاء وتشديد الواو الانصارى المدنى تابعي مشهور مع جماعة من  
 الصحابة (عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في صحيح مسلم عن صالح بن خوات بن  
 جبير عن سهل بن أبي حنيفة فصرح عن حديثه في رواية وفي رواية ايممه كاهنا (يوم ذات الرقاع)

بكسر الراء هو مكان من نجد بارض غطفان سميت الغزاة بذلك لان اقدمهم نقيبت فلقوا عليها  
 الخرق كما في صحيح البخارى من حديث ابي موسى وكانت في جادى الاولى من السنة الرابعة من  
 الهجرة (صلاة الخوف ان طائفة من اصحابه صلى الله عليه وآله وسلم صفت معه وطائفة وجاه  
 بكسر الواو وخيم مواجهة) العدو فصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم وصفوا  
 وفي سلم فصفوا بالقاء (وجاه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصل بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت  
 جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه) وهذا اللفظ مسلم (ووقع في المعرفة) كتاب (لابن  
 منذه) بفتح الميم وسكون النون امام كبير من ائمة الحديث ذكرنا ترجمته في التاج المكنى (عن  
 صالح بن خوات عن ابيه) أى خوات بن جبير وهو صحابي فذكر الميهم وانه أبوه وفي مسلم انه من  
 ذكرناه وهذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه وهو الذي قاله ابن اسحق وغيره من أهل السير  
 والمغازي وتلقاه الناس عنهم قال ابن القيم وهو مشكل جدا فانه قد صح ان المشر كين حبسوا  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 فصلاهن جميعا وذلك قبل نزول صلاة الخوف والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس قال  
 والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للخوف بعسفان ولا خلاف  
 بينهم ان عسفان كانت بعد الخندق وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى صلاة الخوف  
 بذات الرقاع فعلم انهم بعد الخندق وبعد عسفان وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى ومن قال  
 بتقديم مشروعيته على الخندق على رواية أهل السير يقول انها لا تصلى الخوف في الحضر ولذا  
 لم يصلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وهذه القصة التي ذكرت في الحديث  
 في كيفية صلاتها واضحة وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم واشترط الشافعي  
 أن يكون العدد في غير جهة القبلة وهذا في الثمانية وان كانت ثلاثية انتظر في التشهد الاول  
 وتم الطائفة الركعة الثالثة وكذلك في الرابعة ان قلنا انهم اتصلوا صلاة الخوف في الحضر ينتظر  
 في التشهد أيضا وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله تعالى ولتأت  
 طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وهذه الكيفية أقرب الى موافقة المعتاد من الصلوات  
 في تقليل الافعال المناقبة للصلاة ولتأدية الامام (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال  
 غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل) بكسر القاف وفتح الباء أى جهة (نجد)  
 كل ما ارتفع من بلاد العرب فهو نجد (فوازيبا) بالزاي بعدها ياء أى قابلنا العدو فصارفناهم  
 فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل بنا في المغازي من البخارى انها صلاة العصر  
 ثم لفظ البخارى فصل لنا باللام قال المصنف في فتح الباري أى لا جلنا ولم يذكر ان فيه رواية  
 بالموحدة وفيه يصلى بالفعل المضارع (فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع مع  
 ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا) أى الذين صلوا معه ولم يكونوا أو بالركعة الثانية ولا سلوا  
 من صلاتهم (مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد  
 منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين متفق عليه وهذا اللفظ البخارى) قال المصنف لم يختلف  
 الطرق عن ابن عمر في هذا ويحتمل انهم أقاموا في حالة واحدة ويحتمل انهم أقاموا على التعاقب وهو  
 الأرجح من حيث المعنى والاستلزام فيصير الحراسة المطلوبة وأفراد الامام وسجدتين في جهة واحدة

(مطلب تطلق الطائفة  
على الواحد)

أبو داود من حديث ابن مسعود بلفظ ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لانفسهم ركعة  
ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا انتهى والطائفة  
تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثا جاز للامام ان يصلي بواحد والثالث  
يحرس ثم يصلي مع الامام وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف وظاهر الحديث ان الطائفة الثانية  
والتين ركعتيها ثم أتت الطائفة الاولى بعدها وقد ذهب الى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد رحمهما  
الله تعالى (وعن جابر) رضي الله عنه (قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة  
الخوف فصنفنا صنفين صف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعدو بيننا وبين القبلة  
فكبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا جميعا ثم ركع وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع  
ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه) أي وانحدر الصف الذي يليه وهو عطف  
على الضمير المتصل من دون تأكيده لانه وقع الفصل (وقام الصف المؤخر في شحرا بعدد وفلما قضى  
السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث) تمامه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم  
تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وركعنا جميعا ثم رفع  
رأسه من الركوع وركعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخرا في الركعة  
الاولى وقام الصف المؤخر في شحرا بعدد وفلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف  
الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا  
قال جابر كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرائهم انتهى لفظ مسلم قوله (وفي رواية) هي في مسلم عن جابر  
وفيما اتعيبين القوم الذين حاربوهم ولتظها غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما من  
جهينة فقاتلونا قتالا شديدا فلما صلينا الظهر قال المشركون لوملنا عليهم ميلا واحدة لا تقطعناهم  
فاخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال وقالوا انما استأنتهم صلاة هي أحب اليهم من الاولى فلما حضرت العصر الى ان قال (ثم سجد  
وسجد معه الصف الاول فلما قاموا سجد الصف الثاني ثم تأخر الصف الاول وتقدم الصف الثاني  
فذكر مثله) قال فقاموا مقام الاول فكبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا وركع وركعنا  
ثم سجد وسجد معه الصف الاول وقام الثاني فلما سجد الثاني جلسوا جميعا وفي آخره (ثم سلم النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا رواه مسلم) الحديث دليل على انه اذا كان العدو في جهة القبلة  
فانه يخالف ما اذا لم يكن كذلك فانهم تمكن الحراسة مع دخولهم جميعا في الصلاة وذلك ان الحاجة  
الى الحراسة انما تكون في حال السجود فقط فينبغي ان يكون الامام في القيام والركوع ويحرس الصف  
المؤخر في حال السجودتين بان يتركوا المتابعة للامام ثم يسجدون عند قيام الصف الاول ويتقدم  
المؤخر الى محل الصف المقدم ويتأخر المقدم ليتابع المؤخر الامام في السجودتين الاخيرتين فيصيح مع  
كل من الطائفتين المتابعة في سجدتين والحديث يدل على انها لا تكون الحراسة الاحال السجود  
فقط دون حال الركوع لان حال الركوع لا يتبع معه ادراك احوال العدو وهذه الكيفية لا توافق  
ظواهر الآيات ولا توافق الرواية الاولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر الا انه قد يقال انها  
تختلف الصفات باختلاف الاحوال (ولا في داود عن ابن عباس الزني مثله) أي مثل رواية  
جابر هذه (وزاد) تعيين محل الصلاة (انما كانت بعنفان) بضم العين وسكون السين وهو موضع



على مرحلتين من مكة كافي القاموس (وللتسائي من وجبه آخر) غير الوجه الذي أخرجه  
منه مسلم (عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم صلى  
بآخرين ركعتين ثم سلم) فصل في باحداهما فرضا وبالأخرى نقلا له وعمل به هذا الحسن البصري  
وادعى الطحاوي أنه منذ وخبناه منه على أنه لا يصح أن يصلي المفترض خلف المتنفل ولا دليل على  
النسخ (ومثله لابي داود عن ابي بكره) وقال ابو داود وكذلك في صلاة المغرب فإنه يصلي ست  
ركعات والقوم ثلاثا ثلاثا (وعن حذيفة) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
صلى صلاة الخوف بهم ثلاث ركعات وهم ثلاث ركعات ولم يقضوا رواه ابو داود والتسائي وصححه ابن  
حبان ومثله عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاة حذيفة بطبرستان  
وكان الامير سعيد بن العاص فقال أياكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف  
قال حذيفة أنا فصل في بهم هذه الصلاة وأخرج ابو داود عن ابن عمر وزيد بن ثابت قال لا فكانت  
للقوم ركعة ركعة وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين وأخرج عن ابن عباس وأخرجه أيضا  
مسلم والتسائي وابن ماجه قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم عليه افضل الصلاة والسلام في  
الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة واخذ بهم هذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم  
فقالوا يصلي في شدة الخوف ركعة يوشى ايماء وكان اسحق يقول يجوز ذلك عند المسابقة ركعة واحدة  
توشى لها ايماء فان لم تقدر فسجدة فان لم فتسكيرة لانها ذكر الله (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما  
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على اى وجهه كان رواه البزار  
باسناد ضعيف) وأخرج التسائي أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بذى قرد بهذه الكيفية قال  
المصنف وقد صححه ابن حبان وغيره وأما الشافعي فقال لا يثبت والحديث دليل على أن صلاة  
الخوف ركعة واحدة في حق الامام والمأموم وقد قال به الثوري وجاعة وقال به من الصحابة ابو  
هريرة وابو موسى واعلم انه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كيفيات لصلاة الخوف وفي سنن أبي  
داود عثمان كيفيات منها هذه الخمس وزاد ثلاثاً وقال المصنف في فتح الباري قد روى في صلاة  
الخوف كيفيات كثيرة ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر بقوة الاسناد  
وموافقة الأصول في أن المؤتم لا يتم صلاته قبل الامام وقال ابن حزم صح منها أربعة عشر وجها  
وقال ابن العربي فيها روايات كثيرة أحسنها ست عشرة رواية مختلفة وقال النووي نحوه في شرح  
مسلم ولم يبينها قال الحافظ وقد بينها شيخنا الحافظ ابو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجها  
فصارت سبعة عشر ولكن يمكن أن تتداخل قال في الهدى النبوي صلاها النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعاً وعشرين مرة وقال الخطابي صلاها النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى ما هو الا حوط للصلاة والبالغ في  
الحراسة وهي على اختلاف صورها متفقة المعنى لعلها كاف شاف وبهذا قال صاحب  
الحجة البالغة وصاحب نيل الاوطار (وعنه) اى عن ابن عمر (من فوعا ليس في صلاة الخوف  
سهو أخرجه الدارقطني باسناد ضعيف) وهو مع هذا موقوف قيل ولم يقل به أحد من العلماء  
واعلم انه قد اشترط في صلاة الخوف شروط منها السفر فاشترطه جماعة لقوله تعالى ولذا حضر بهم في  
الأرض الآية ولاه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلي في الحضر وقالت الحنفية والشافعية

لا يشترط لقوله تعالى وإذا كنت فيهم بناء على أنه معطوف على قوله إذا ضرب بتم في الأرض فهو غير داخل في التقيد بالضرب في الأرض ولعل الأولين يجعلونه مقيداً بالضرب في الأرض وإن التقدير إذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الأرض والكلام مستوفى في كتب التفسير ومنها أن تكون في آخر الوقت لأنها بدل عن صلاة الأمان لا تجزئ الأمان من المبدل وهذه قاعدة للقائلين بذلك وقالت الشافعية والحنفية تجزئ أول الوقت لعموم أول الأوقات ومنها حل السلاح في حالة الصلاة اشتراطه داود فلا تصح الصلاة إلا بحمله ولا دليل على اشتراطه وأوجب الشافعي للأمر في الآية ولهم في السلاح تفاصيل معروفة ومنها أن لا يكون القتال محرماً سواء كان واجباً علينا أو كفاية ومنها أن يكون المصلي مطلوباً للعدو لا طالباً لأنه إذا كان طالباً لم يكن له أن يأتي بالصلاة تامة أو يكون حاشياً للكر والعدو عليه وهذه الشرائط مأخوذة من أحوال شرعيةها وليست بظاهرة في الشرطية واعلم أن شرعية هذه الصلاة من أعظم الأدلة على عظم شأن صلاة الجماعة

### \*(باب صلاة العيدين)\*

❦ (عن عائشة) رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذي وقال بعد سياقه هذا حديث حسن غريب وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث انما معنى هذا الفطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بالنظر وفيه دليل على أنه يعتبر في ثبوت العيد موافقة الناس وإن المنفر بعرفة يوم العيد البرؤية يجب عليه موافقة غيره ويلزمه حكمهم في الصلاة والافطار والاضحية وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة وقال حسن وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب أنه صام أهل الشام ومعاً برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس لكأراً بيته ليلة السبت فلا تزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو ثمانين قال قلت أولاً لا تكتفي برؤية معاوية والناس قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر الحديث أن كريباً من رآه وأنه أمره ابن عباس أن يتم صومه وإن كان متيقناً أنه يوم عيد عنده وذهب إلى هذا محمد بن الحسن وقال يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه وكذا في الحج لأنه ورد وعرفتكم يوم تعرفون وخالف الجمهور وقالوا أنه يجب عليه العمل في نفسه بما يقينه وجعلوا الحديث على عدم معرفته بما يخالف الناس فإنه إذا انكشف بعد الخطأ فقد أجزأه قالوا ويتأخر الإمام في حق من التمس عليه وعمل بالأصل وتأولوا حديث ابن عباس بأنه يحتمل أنه لم يقل برؤية أهل الشام لاختلاف المطالع في الشام والحجاز وأنه لما كان الخبر واحداً لم يعمل بشهادته وليس فيه أنه أمر كريباً بالعمل بخلاف يقين نفسه فإنه إنما أخبر عن أهل المدينة وأنهم لم يعملوا بذلك لأحد الأمرين ❦ (وعن أبي عمير) بن أنس بن مالك الأنصاري يقال إن اسمه عبد الله وهو من صفار التابعين روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد أبيه زماناً طويلاً (عن عروة) أنه من الصحابة أن ركبا جافا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاتهم رواءاً جاداً وبوداود وهذا اللفظ ما سنده صحيح وأخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم وقول ابن عبد البر أن

قوله وأنه وإن كان وقتها باقيا  
هكذا في نسخة المؤلف حفظه  
الله وخبر أن محذوف  
والتقدير وأنه أي المذكور  
حاصل وإن كان باقيا اهـ

غير مجهول مر دود بأنه قد عرفه من صحيح له والحديث دليل على أن صلاة العيد تصلى في اليوم  
الثاني حيث انكشف العيد بعد خروج وقت الصلاة وظاهر الحديث الاطلاق بالنظر إلى وقت  
الصلاة وأنه وإن كان وقتها باقيا حيث لم يكن ذلك معلوما من أول اليوم وقد ذهب إلى العمل به أبو  
حنيفة لكن يشترط أن لا يعلم الا وقد خرج وقتها فانها تقضى في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي  
تؤدى فيه في يومها ثم ظاهر الحديث انه اداء لا قضاء وذهب مالك إلى أنها لا تقضى مطلقا كما  
لا تقضى في يومها وللشافعي تفاصيل أخرى وهذا الحديث ورد في عيد الافطار وقاسوا عليه  
الاضحى وفي الترتل للبس وقاسوا عليه سائر الاعذار وفي القياس نظر اذ لم تتعين معرفة الجامع  
والله أعلم (وعن أنس) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو)  
أي يخرج وقت الغداة (يوم الفطر) أي إلى الصلاة (حتى يأ كل غرات أخرجه البخاري وفي  
رواية معلقة) أي للبخاري علقها عن أنس (ووصلها أجدوياً كاهن افراداً) وأخرجه البخاري  
في تاريخه وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حنبل عنه بلفظ حتى يأ كل غرات ثلاثاً وأوصاه  
أوسبعا وأقل من ذلك أو أكثر وترا والحديث يدل على مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك  
قال المهلب الحكمة في الاكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلى العيد فكأنه اراد  
سده هذه الذريعة وقيل لما وقع وجوب الفطر عقيب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة إلى  
امتثال أمر الله قال ابن قدامة ولا تعلم في استحباب تعجيل الاكل في هذا اليوم قبل الصلاة خلافاً  
قال المصنف في الفتح والحكمة في استحباب التمر ما في الخلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم  
ولأن الخلو مما يوافق الايمان ويعبر به المنام ويرق القلب ومن ثمة استحب بعض التابعين أن يفطر  
على الخلو مطلقا قال المهلب وأما جعله وترافلا إشارة إلى الوحدة اتيه وكذلك كان يفعل صلى الله  
عليه وآله وسلم في جميع أموره تبركاً بذلك (وعن ابن بريدة) بضم الباء وفتح الراء (عن أبيه) هو  
بريدة بن الحبيب تقدم واسم ابن بريدة عبد الله الأسلي المروزي قاضياً ثقة من الثالثة قاله  
المصنف في التقريب (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم  
ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلى رواه أحمد وزاد فيه فياً كل من أضحيت له والترمذي وصححه ابن  
حبان) وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي رواية  
البيهقي زيادة وكان إذا رجع أكل من كبداً أضحيت له والترمذي وفي الباب عن علي وأنس ورواه  
الترمذي أيضاً عن ابن عمر وفيها ضعف والحديث دليل على شرعية الاكل يوم الفطر قبل الصلاة  
وتأخير يوم الاضحى إلى ما بعدها والحكمة فيه هو أنه لما كان اظهار كرامة الله للعباد بشريعة فخر  
الاضاحى كان الأهم الابتداء بها كلها شكر الله على ما أنعم به من شرعية التسمية بالجامعة لخير الدنيا  
وثواب الآخرة (وعن أم عطية) هي الانصارية اسمها نسبية بنت الحرث وقيل بنت كعب كانت  
تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً تدوى الجرحى وتعرض للمرضى تعدى في أهل البصرة  
وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت لأنها شهدت غسل  
بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحكت ذلك وأيقنت فحديتها أصل في غسل الميت ويأتي  
حديثها هذا في كتاب الجنائز (قالت امرنا) مبنى للمجهول للعلم بالآخرية وأنه رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وفي رواية للبخاري امرنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم (ان يخرج) أي إلى

الخطيب (العوائق) البنات الابتكار والبالغات والمقاربات للبلوغ (والحيض) هو أهم من الأول  
 من وجهه (في العيدين يشهدن الخير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لغير الحيض  
 (ودعوة المسلمين) يوم الجمعة (وبعزل الحيض المصلي متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري  
 أمر نأث فخرج العوائق ذوات الخدور وأقال العوائق وذوات الخدور فيعزلن الحيض المصلي  
 ولفظ أمر نأث يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرج العوائق وذوات الخدور وأمر  
 الحيض أن يعزلن مصلي المصلين فهذا اللفظ الذي أتى به المصنف ليس لفظ أحدهما والحديث  
 دليل على وجوب آخر أحدهن وفيه ثلاثة أقوال الأول أنه واجب وبه قال الخلفاء الثلاثة على  
 وأبو بكر وعمر ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس أنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم كان يخرج نساء وبناته في العيدين وهو ظاهر في استمرار ذلك منه صلى الله عليه  
 وآله وسلم وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصرح في الشواب وفي المجائز بالاولى والثاني  
 سنة وحل الأمر بخروجهن على الندب قاله جماعة وقواه الشارح مستدلاً بأنه علل خروجهن  
 بشهود الخير ودعوة المسلمين قال ولو كان واجبا لما علل بذلك ولكن خروجهن لأداء الواجب  
 عليهن وامتنال الأمر قلت وفيه تأمل فإنه قد يعلل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يعلل بأدائه  
 وفي كلام الشافعي في الام التفرقة بين ذوات الهيئات والمجايز فإنه قال وأحب شهود المجائز  
 وغير ذوات الهيئات من النساء الصلاة أو الشهود من الأعياد أشد استحبابا والثالث أنه منسوخ  
 قال الطحاوي أن ذلك كان في صدر الاسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد فيكون فيه  
 ارهاب للبدن ثم نسخ وتعقب أنه نسخ بمجرد الدعوى ويدفعه ابن عباس شهد خروجهن وهو  
 صغير وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة اليهن لقوة الاسلام حينئذ ويدفعه أنه علل في حديث أم  
 عطية حضورهن بشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته صلى الله  
 عليه وآله وسلم بعدة لم يخالفها أحد من الصحابة وأما قول عائشة لورأى النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به  
 بل فيه دليل على أن لا تمنعهن لأنه لم يمنعهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بأخراجهن  
 فليس لنا أن نمنع ما أمر به ﷺ (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة متفق عليه) فيه دليل على أن ذلك هو الأمر  
 الذي داوم عليه صلى الله عليه وآله وسلم وخليفته واستمر وأعلى ذلك وظاهره وجوب تقديم الصلاة  
 على الخطبة وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستنده ما أخرجه النسائي  
 وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم العيد فلما قضى صلاته قال أنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب  
 أن يذهب فليذهب فكانت غير واجبة فلو قدمها لم تشرع أعادتها وإن كان فاعلا خلاف السنة  
 وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة ففي مسلم أنه مروان وقيل سبقه إلى ذلك عثمان رضي  
 الله عنه كبروا ابن المنذر بسند صحيح إلى الحسن البصري قال أول من خطب قبل الصلاة عثمان  
 أي صلاة العيد وأما مروان فإنه أقدم الخطبة لأنه قال لما أكرع عليه أبو سعيد أن الناس لم  
 يكونوا يجلسون لتباعد الصلاة قيل إنهم كانوا يتعمدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من

لا يستحق السبب والافراط في مدح بعض الناس. وقد روى عبد الرزاق عن ابن جرير عن الزهري قال أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالفة لهديه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناحت البيوت فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعده منزلة الصلاة وهو رأى غير مخالف لهديه صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها أخرجه السبعة) هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان وهو إجماع فبين صلى مع الإمام في الجبابة وأما إذا فاتته صلاة الإمام وصلى وحده فكذلك عند الأكره وذهب أحمد والثوري إلى أنه يصلي أربعة وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود من فاتته صلاة العيد مع الإمام فليصل أربعاً وهو أصح سند صحيح وقال اسحق إن صلاة الجبابة ركعتين والأفاربعا قال أبو حنيفة إذا قضى صلاة العيد فهو بخير بين اثنتين وأربع وصلاة العيدين مجمع على شرعيتها المختلف فيها على أقوال ثلاثة الأول وجوبها عينا عند أبي حنيفة وهو الظاهر من مداومته صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده وأمره بإخراج النساء وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغدو إلى مصلاههم فالأمر أصله الوجوب ومن الأدلة قوله تعالى فصل لربك وانحرف على رأى من يقول المراد به صلاة النحر وكذلك قوله تعالى قد أفلح من ترك ذكرا اسم ربه فصل فسرهما الأكثر بركة الفطر وصلاة عيده الثاني أنها فرض كفاية لأنها أشعار وتسقط بقيام البعض به كالجهاد الثالث أنها سنة مؤكدة ومواظبة صلى الله عليه وآله وسلم عليها دليل تأكيدها سننها وهو قول جماعة قالوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد واجب بأنه استدلال بفهوم العدد وبأنه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة والأول أظهر وفي قوله لم يصل قبلها ولا بعدها دليل على شرعية النافلة قبلها وبعدها لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به صلى الله عليه وآله وسلم فليس بعشر وع في حقه فلا يكون مشروعا في حقنا وبأبي حنيفة أبي سعيد فإن فيه الدلالة على تركه لذلك إلا أنه يأتي من حديث أبي سعيد أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العيد ركعتين في بيته وصحبه الحاكم فالمراد بقوله هنا ولا بعدها أي في المصلي (وعنه) أي عن ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العيد بلا أذان ولا إقامة أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) هو دليل على عدم شرعيتها في صلاة العيد وانهم ما بدعة وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن المسيب أن أول من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية ومثله رواه الشافعي عن الثقة وزاد وأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة وروى ابن المنذر أن أول من أحدثه زياد بالبصرة وقيل أول من أحدثه مروان وقال ابن حبيب أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وأقام أيضا وقد روى الشافعي عن الثقة عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر المؤذن في العيدين فيقول الصلاة جامعة قال في الشرح وهذا أمر سل يعتضد بالقياس على الكسوف لتبوت ذلك فيه قالت وفيه تأمل (وعن أبي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه بإسناد حسن) وأخرجه الحاكم وأحمد وروى الترمذي عن ابن عمر نحوه وصححه وهو عند أحمد والحاكم وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط لكن فيه جابر الجعفي وهو متروك والحديث يدل على أنه تشرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل وقد عارضه حديث ابن عمر

(مطلب بين المحج  
والصلي القذراع)

عندما جدمر فوجا لاصلاة يوم العيد قبلها ولا بعدها و يجمع بينهما بان المراد لاصلاة في الجبانة  
 (وعنه) أي عن أبي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى  
 الى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف ويقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم  
 فيعظهم ويأمرهم متفق عليه) فيه دليل على شرعية الخروج الى المصلى والمتبادر منه الخروج الى  
 موضع غير مسجد صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذلك فان مصلاه صلى الله عليه وآله وسلم لم  
 معروف بينه وبين مسجده القذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة وفي الحديث دلالة على  
 تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم وعلى انه لا نقل قبلها وفي قوله يقوم مقابل الناس دليل على انه  
 لم يكن في مصلاه منبر وقد أخرج ابن حبان في رواية خطب يوم عيد على راحلته وقد ذكر البخاري  
 في تمام روايته عن أبي سعيد أن أول من اتخذ المنبر في مصلى العيد مروان وان كان قد روى عمر بن  
 شبة أن أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان فعلة مرة ثم تركه ثم أعاده مروان وكان  
 أبا سعيد لم يطلع على ذلك وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد وأنها كخطب الجمع أمر ووعظ  
 وليس فيه انها خطبتان كالجمعة وانه يقعد بينهما وله لم يثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وانما صنع الناس قينا على الجمعة (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو ابراهيم عمرو بن شعيب بن  
 محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص سمع أباه وابن المسيب وطاوسا وروى عنه الزهري وجماعة ولم  
 يخرج الشيخان حديثه (عن أبيه وجده) ضمير أيه وجده ان كان عائدا الله كان معناه أن أباه  
 شعيبا روى عن جده محمد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا فيكون مرسلان  
 جده محمد لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان الضمير الذي في أبيه عائدا الى عمرو  
 والضمير في جده الى شعيب فيراد أن شعيبا روى عن جده عبد الله وشعيب لم يدرك جده عبد الله  
 فلهذه الالة لم يخرج أحديه وقال الذهبي قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله وقد احتج به  
 أرباب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (قال قال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 التكبير في الفطر) أي في صلاة عيد الفطر (سبع في الأولى) أي في الركعة الأولى (وخمس  
 في الأخرى) أي في الركعة الأخرى (والقراءة) أي قراءة الحمد وسورة (بعدهما كانتهما) أخرجه  
 أبو داود وابن ماجه من حديثه أيضا واسناده صالح كذا في شرح الترمذي (ونقل الترمذي عن  
 البخاري صحيحه) وأخرجه أحمد وعلي بن المديني وصححه وقد روى عنه حديث عائشة وسعد  
 القرظ وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله والكل فيه ضعفاء وقد روى عن علي وابن عباس  
 موقوفا وروى العقيلي عن أحمد أنه قال ليس يروى في التكبير في العيد حديث صحيح واما قول  
 المصنف انه نقل الترمذي عن البخاري صحيحه وقال في تلخيص الحبير انه قال البخاري والترمذي  
 انه أصح شيء في هذا الباب فلا أدري من أين نقله عن الترمذي فان الترمذي لم يخرج في سننه  
 رواية عمرو بن شعيب أصلا بل أخرج رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وقال حديث جد  
 كثير أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في الباب عن عائشة  
 وابن عمرو عبد الله بن عمرو ولم يذكر عن البخاري شيئا وقد وقع للبهيقي في السنن الكبرى هذا الوهم  
 بعينه الا انه ذكره بعد روايته حديث كثير فقال قال أبو عيسى سألت محمدا يعني البخاري عن هذا  
 الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو

ابن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضا انتهى كلام البيهقي ولم نجد في الترمذي شيئا مما ذكره وقد نبه في تنقيح الانتظار على شيء من هذا وقال والعجب ان ابن النجاشي ذكر في خلاصته عن البيهقي ان الترمذي قال سألت محمدا عنه الى آخره وبهذا تعرف ان المصنف قلده في النقل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب الا الى أبي داود قاله السيد قلت وفي شرح الترمذي للحافظ زين الدين العراقي ما لفظه ونقل الترمذي في العلل المفرد عن البخاري أنه قال ان حديث عمرو بن شعيب حديث صحيح انتهى قال ابن رشد انما صاروا الى الاخذ بأقوال الصحابة في هذه المسئلة لأنه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء والحديث دليل على أنه يكبر في الاولى من ركعتي العيد سبعا ويحتمل انها تكبيرة الافتتاح وانما غيرها والاوضح انها من دونها وفيها خلاف قال في الهدى النبوي ان تكبيرة الافتتاح منها الا أنه لم يأت بدليل وفي الثانية خمس أو الى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم وخالف آخرون فقالوا أقوالهم ليس عليها إثارة من علم والاقترب العمل بحديث الباب فإنه وان كان كل طريقه واهية فإنه يشهد بعضها بعضا ولان ما عداه من الأقوال ليس فيها سنة يعمل بها وفي الحديث دليل على أن القراءة بعد التكبير في الركعتين وبه قال الشافعي ومالك وذهب أبو حنيفة الى أنه يقدم التكبير في الاولى ويؤخره في الثانية ليؤالي بين القراءتين والاولى العمل بحديث عمرو لما عرفت فإنه أشرف شيء في هذا الباب وكان صلى الله عليه وآله وسلم يسكت بين كل تكبيرتين سكنة طميفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ولكن ذكر الخلال عن ابن مسعود أنه قال يحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ابن عمر مع تحريمه للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة ﴿ (وعن أبي واقد) اسم فاعل من وقد اسمه الحرث بن عوف اللبني قديم الاسلام قبل أنه شهيد بدرا وقيل انه من مسلمة القح والاول أصح وعداده في أهل المدينة وجاور مكة ومات بها سنة ثمان وستين (اللبني) رضى الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الاضحية والفطر بقاف) أي في الاولى بعد الفاتحة (واقتربت) أي في الثانية بعدها (أخرجه مسلم) فيه دليل على أن القراءة في صلاة العيد سنة وقد سلف أنه يقرأ فيها بسبح والغاشية والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة وقد ذهب الى سنة ذلك الشافعي ومالك ﴿ (وعن جابر) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم العيد خالف الطريق أخرجه البخاري) يعني انه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التي خرج منها اليه قال الترمذي أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبوا للإمام وبه يقول الشافعي انتهى وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعا للإمام والمأموم (ولابي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى فيه دليل أيضا على ما دل عليه حديث جابر واختلف في وجه الحكمة في ذلك فقيل ليسلم على أهل الطريقين وقيل لينال بركته الفريقان وقيل ليقتضي حاجة من له حاجة فيهما وقيل ليظهر شعائر الاسلام في سائر القبايع والطرق وقيل ليغيب المنافقين برؤيتهم عزرة الاسلام وأدله ومقام شعائره وقيل لتكثر شهادة البقاع فان الذهاب الى المسجد أو المصلي إحدى خطواته ترفع درجة والاخرى يخط خطيئة حتى يرجع الى منزله وقيل وهو الاصح انه لئلا يكله من الحكم

التي لا يخلو فعله عنها وكان ابن عمر مع شدة تحريمه للسنة يكبر من يته إلى المصلي ﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم الاضحي ويوم الفطر أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح الحديث يدل أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لم ذلك عقب قدومه فكانت تفضيه الغاء والذي في كتب التبريد أن أول عيد شرع في الاسلام عيد الفطر السنة الثانية من الهجرة وفيه دليل على أن اظهار السرور في العيدين مندوب وإن ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده إذ في ابدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين المشرع وعين ما تفعله الجاهلية في أعيادها وانما خالفهم في تعيين الوقتين قلت هكذا في الشرح ومراده من أفعال الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة وأما التوسعة على العيال في أيام الأعياد بما يحصل لهم به ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع وقد استنبط بعضهم كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو حنيفة البستي من الخفية وقال من أهدي فيه بيضة إلى مشرك تعظيما لليوم فقد كفر بالله تعالى ﴿ وعن علي عليه السلام ﴾ قال من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيا رواه الترمذي وحسنه تمامه من الترمذي وإن يأكل شيئا قبل أن يخرج قال أبو عيسى والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشيا وإن يأكل شيئا قبل أن يخرج قال أبو عيسى ويستحب أن لا يركب إلا من عذراته ولم أجده فيه أنه حسنه ولا أظنه يحسنه لأنه رواه من طريق الحرث الأعور وللحديث فيه مقال وقد أخرج سعيد بن منصور عن الزهري مرسلًا أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشيا ويعود ماشيا وتقييد الأكل بقبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث ابن بريدة عن أبيه وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى العيد ماشيا ويرجع ماشيا ولكنه نبأ البخاري في الصحيح على المضي والركوب إلى العيد فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الأصل في التوسعة ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه (أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد رواه أبو داود بإسنادين) لأن في أسنده رجالا مجهولوا ورواه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف وقد اختلف العلماء على قولين هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبانة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعا الثاني قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد واسعا صلا فيه ولا يخرجون فكلما يقضي بان العلة في الخروج طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بأخراج العواتق وذوات الخدور فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل ولذلك أن أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجد ها وضيق أطرافها وإلى هذا ذهب جماعة وقالوا الصلاة في المسجد أفضل والقول الأول لما لا أن الخروج إلى الجبانة أفضل ولو اتسع المسجد للناس وجتهدت محافظته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولم يصل في المسجد إلا بعد المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وآله وسلم الأعلى الأفضل ولقول علي عليه السلام فإنه روى أنه خرج إلى الجبانة لصلاة العيد وقال لولا أنه السنة لصليت في المسجد





هريرة وابن عمر تعليقاً أنهما كانا يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما  
وذكر البغوي والبيهقي ذلك قال الطحاوي كان مشايخنا يقولون بذلك أي التكبير أيام العشر  
\*(فائدة أخرى)\* يتدب لبس أحسن الثياب والتطيب بأجود الأطياب في يوم العيد ويريد في  
الاضحية الضحية بأحسن ما يجد لها يخرجها الحاكيم من حديث الحسن السبط قال أمرنا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في العيدين أن نلبس أجود ما نجد وأن نتطيب بأجود ما نجد وأن نضي  
بأحسن ما نجد البقرة عن سبعة والخزور عن عشرة الحديث قال الحاكيم بعد إخراجهم من طريق  
استحق بن رزخ لولا جهالة استحق هذا الحكم للحديث بالحجة قلت ليس يعجزون فقد ضمه  
الازدي ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص

\*(باب صلاة الكسوف)\*

\*(عن المغيرة بن شعبة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم  
مات إبراهيم) أي ابنه صلى الله عليه وآله وسلم وموته في العاشرة من الهجرة وقال أبو داود في  
ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه وقبل في رابعه (فقال الناس انكسفت الشمس لموت  
إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي رد عليهم (ان الشمس والقمر آيتان من  
آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة أحد فادعوا الله واصلوا) هذا لفظ مسلم ولفظ  
البخاري فصلوا وادعوا الله (حتى تنكشف) ليس هذا اللفظ في البخاري بل هو في مسلم (متفق  
عليه) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وتضم نادرا وانكسفت وخسفت بفتح الخاء وتضم  
نادرا وانخسفت واختلف أهل العلم في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر أو يختص كل  
لفظ واحد منهما وقد ثبت في القرآن الكريم نسبة الخسوف إلى القمر وورد في الحديث  
خسفت الشمس كما ثبت فيه نسبة الكسوف إليها وثبت استعمالهما منسوبيهما فيقال  
فيهما الشمس والقمر ينكسفان وينكسفان إنما الذي لم يرد في الأحاديث نسبة الكسوف  
إلى القمر على جهة الانفراد وعلى هذا استعمال الفقهاء فأنهم يخصون الكسوف بالشمس  
والخسوف بالقمر واختاره نعلب وقال الجوهري أنه أفصح وقيل يقال بهما في كل منهما  
والكسوف لغة التغير إلى السواد والخسوف النقصان وفي ذلك أقوال أخر وإنما قالوا أنها  
كسفت لموت إبراهيم لأنها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد فان كسوفها في العاشر والرابع  
لا يكاد يتفق فلذا قالوا إنما هو لاجل هذا الخطب العظيم فرد عليهم صلى الله عليه وآله وسلم ذلك  
وأخبرهم أنهم ما علمتا من العلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته وعلى تخويف  
عباده من سطوته والحديث مأخوذ من قوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفا وفي قوله ولا حياة  
معهم لم يدعوا ذلك بيان انه لا فرق بين الامرين فكما انكم لا تقولون بكسوفها لحياة أحد  
كذلك لا ينكسفان لموته أو كان المراد من حياته صحتهم مرضد ونحوها ثم ذكر القمر مع أن  
الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الافادة وليسان ان حكم النيرين واحد في ذلك ثم أرشد  
العباد إلى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء وتأتي صفة الصلاة والامر دليل للوجوب  
الأنه جله الجمهور على أنه سنة مؤكدة لا تنحصر الواجبات في الخمس الصلوات وصرح أبو عوانة

في صحيحه بوجوبها ونقل عن أبي حنيفة انه أوجبها وجعل صلى الله عليه وآله وسلم غاية وقت  
الدعاء والصلاة انكشف الكسوف فدل على أنها تقوت الصلاة بالانجلاء فاذا انجلى وهو في  
الصلاة فلا يتمها بل يقتصر على ما فعل الآن في رواية لمسلم فسلم وقد انجلى فدل انه يتم الصلاة  
وان كان قد حصل الانجلاء ويؤيده القياس على سائر الصلوات فانها تقيد بركعة كما سلف فاذا  
أتى بركعة أتمها وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بحصول السبب في أي وقت كان من الاوقات  
واليه ذهب الجمهور وعند أحمد والحنفية ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية البخاري) أي  
عن المغيرة (حتى تجلي) عوض عن قوله تنكشف والمعنى واحد (وللبخاري من حديث أبي  
بكره فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم) هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكسوف ولفظه  
ينكشف والمراد يرتفع ما حل بكم من كسوف الشمس أو القمر ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله  
عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءة فصلي أربع ركعات)  
أي ركوعات بدليل قولها (في ركعتين وأربع سجعات متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث  
دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف والمراد هنا كسوف الشمس لما أخرجه  
أحمد بلفظ خسفت الشمس وقال ثم قرأ جهر بالقراءة وقد أخرج الجهر أيضا الترمذي والطحاوي  
والدارقطني وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام مرفوعا الجهر بالقراءة في صلاة  
الكسوف وفي ذلك أقوال أربعة الأول انه يجهر بالقراءة مطلقا في كسوف الشمس والقمر  
لهذا الحديث وغيره وهو وان كان واردا في كسوف الشمس فالقمر مثله لجمعه صلى الله عليه  
وآله وسلم بينهما في الحكم حيث قال فاذا رأى تنوءهما أي كاسفتين فصلا وادعوا والاصل  
استواؤهما في كيفية الصلاة ونحوها وهو مذهب أحمد وإسحاق وصاحبي أبي حنيفة وابن خزيمة  
وابن المنذر وآخرين الثاني يسر مطلقا الحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما  
طويلا نحو من سورة البقرة فاجهر لم يقدره بما ذكره علي الشافعي عن ابن عباس انه قام  
بجنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفا ووصله البيهقي من ثلاث  
طرق أسانيد هاواهية فيضعف القول بأنه يحتمل ان ابن عباس كان بعيدا منه فلم يسمع جهره  
بالقراءة الثالث انه يخبر بين الجهر والاسرار لبثت الامر من عنه صلى الله عليه وآله وسلم كما  
عرفت من أدلة الفريقين الرابع انه يسر في الشمس ويجهر في القمر وهو لمن عدا أحمد من  
الأربعة عملا بحديث ابن عباس وقدا سأل الصلوات الخمس وما تقدم من دليل أهل الجهر  
مطلقا انهم صمما قالوه وقد أفاض حديث الباب ان صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة وفي  
كل ركعة سجدة ثان ويأتى الخلاف في ذلك (وفي رواية له) أي لمسلم عن عائشة (فبعث) أي  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مناديا ينادي الصلاة جامعة) بنصب الصلاة جامعة فالاول  
على أنه مفعول فعل محذوف أي احضروا والثاني على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر  
وفيه تقادير أخرى وهو دليل على مشروعية الاعلام بهذا اللفظ للاجتماع لها ولم يرد الامر بهذا  
اللفظ عنه صلى الله عليه وآله وسلم الا في هذه الصلاة ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما (قال  
انضمت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فقام قياما طويلا نحو من  
قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع

ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع  
 ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع  
 ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الناس متفق  
 عليه واللفظ للبخاري) قوله فصل في ظاهر الفاء التعقيب ولا يخف أن صلاة الكسوف رويت  
 على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم وهي سنة باتفاق العلماء كذا قيل وفي دعوى  
 الاتفاق نظراً لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجودها وخبر عن مالك أنه أجازها بحجج الجعنة  
 وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها ومذهب الشافعي وجاعاً أنها تنسب في جماعة وقال آخرون فرادى  
 وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها جماعة ثم اختلفوا في  
 صفتها فالجمهور أن ركعتان في كل ركعة قياماً وركعتان وركوعان والسجود سجدتان كغيرها  
 وهذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعي والليث وآخرون وفي قوله نحو من قراءة سورة البقرة  
 دليل على أنه يقرأ فيها القرآن قال النووي اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة  
 فاتحة الكتاب واختلفوا في القيام الثاني فذهب مالك إلى أن تصح الصلاة الا بقراءتها وفيه دليل  
 على شرعية طول الركوع قال المصنف لم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله فيه إلا أن العلماء  
 اتفقوا أنه لا قراءة فيه وإنما المشروع فيه الدكر من تسبيح وتكبير وغيرهما وفي قوله ثم سجد  
 دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه وإن كان قد وقع في رواية لمسلم في حديث أبي  
 الزبير عن جابر (١) أنه أطال ذلك أمكن قال النووي أنها شاذة فلا يعمل بها ونقل القاضي إجماع  
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتناول هذه الرواية بأنه أراد بالاطالة زيادة  
 الطمأنينة ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبت اطالته في رواية أبي موسى عند  
 البخاري وحديث ابن عمر عندهم مسلم قال النووي قال المحققون من أصحابنا والمتخصصين  
 للشافعي أنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك وأخرج أبو داود والنسائي من حديث سمرة كان  
 أطول ما يسجد في صلاة قطوف في رواية لمسلم من حديث جابر ومجوده نحو من ركوعه وبه جزم أهل  
 العلم بالحديث ويقول عقيب كل ركوع سمع الله لمن حسده ثم يقول عقيبه بذلك الحمد إلى آخره  
 ويطول الجلس بين السجدين فقد وقع في رواية لمسلم لحديث جابر اطالة الاعتدال بين  
 السجدين قال المصنف لم أقف عليه في شيء من الطرق إلا في هذا ونقل الغزالي الاتفاق على عدم  
 اطالته مردود وفي قوله ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول دليل على اطالة القيام في  
 الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الأولى وقد ورد في رواية عن عروة أنه قرأ آل عمران  
 قال ابن بطال لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية  
 بقيامها وركوعها واختلف في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني  
 من الأولى وركوعه أو يكونان سواء قيل وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله وهو دون القيام  
 الأول هل المراد به الأول من الأولى أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله وفي قوله  
 فخطب الناس دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف وإلى استحبابها ذهب الشافعي  
 وأكثراً ثمة الحديث وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف لأنها تنقل وتعب بالأحاديث  
 المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد به الخطبة بل قصد

(١) ولفظه ثم ركع فأتى  
 ثم رفع فأتى قال النووي  
 هذا ظاهره أنه أطول الاعتدال  
 الذي يلي السجود ولا ذكر  
 في باقي الروايات ولا في رواة  
 جابر من جهة غير أبي الزبير  
 وقد نقل القاضي إجماع  
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال  
 الذي يلي السجود وحيد  
 يجاب عن هذه الرواية  
 بجوابين أحدهما أنها شاذة  
 مخالفة لرواية الأكثر  
 فلا يعمل بها والثاني  
 المراد بالاطالة تنقيب  
 الاعتدال ومدته قليلاً  
 المراد اطالته نحو الركعة  
 اه منه

الرد على من اعتقد ان الكسوف بسبب موت أحد قد تعقب بأن رواية البخاري فحمد الله  
وأثنى عليه وفي رواية وشهد انه عبده ورسوله وفي رواية البخاري انه ذكر أحوال الجنة والنار  
وغير ذلك وهذه مقاصد الخطبة ولفظها في مسلم من حديث فاطمة عن أسماء قالت نخطب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد ما من شيء لم أكن  
رأيت الا قد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار وانه قد أوحى الى أنكم تفتشون في القبور فربما أو  
مثل فتنة المسيح الدجال لا أدري أى ذلك قالت أسماء فيؤتى أحدكم فيقال ما علمت بهذا الرجل فاما  
المؤمن أو المؤمن لا أدري أى ذلك قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى  
فاجبنوا وأطعنا ثلاث مرات ثم يقال ثم قد كنا نعلم انك تؤمن به فم صالحا وفي رواية أخرى  
في الخطبة بالفاظ فيها زيادة (وفي رواية لمسلم) عن ابن عباس (صلى) أى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم (حين كسفت الشمس ثمانى ركعات) أى ركوعات (في أربع سجعات) في ركعتين  
لان كل ركعة لها سجدتان والمراد انه ركع في كل ركعة أربعة ركوعات فيحصل في الركعتين ثمانية  
ركوعات والى هذه الصفة ذهب طائفة (وعن علي) عليه السلام أى وأخرج مسلم عنه  
(مثل ذلك) أى مثل رواية ابن عباس (وله) أى لمسلم (عن جابر) بن عبد الله (صلى) أى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ست ركعات بأربع سجعات) أى صلى ركعتين في كل ركعة  
ثلاثة ركوعات وسجدتان (ولابى داود عن أبي بن كعب صلى) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(فركع خمس ركعات) أى ركوعات أى في كل ركعة (وسجد سجدتين وفعل في الثانية مثل  
ذلك) أى ركع خمس ركوعات وسجد سجدتين اذا عرفت هذه الاحايث فقد تحصل من مجموعها ان  
صلاة الكسوف ركعتان اتفاقا فلما اختلفت في كمية الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع  
الروايات التى ساقها المصنف أربع صور الاولى ركعتان في كل ركعة ركوعان وبهذا أخذ  
الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعليهم ادل حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر قال  
ابن عبد البر هي أصح ما في الباب وباقي الروايات معللة بضعيفة الثانية ركعتان أيضا في كل ركعة  
أربع ركوعات وهي التى أفادتها رواية مسلم عن ابن عباس وعلى رضى الله عنهما والثالثة  
ركعتان أيضا في كل ركعة ثلاثة ركوعات وعليهم ادل حديث جابر الرابعة ركعتان أيضا ركع  
في كل واحدة خمسة ركوعات ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء فالجمهور أخذوا بالاولى  
لما عرفت من كلام ابن عبد البر وقال النووي في شرح مسلم انه أخذ بكل نوع بعض الصحابة وقال  
جماعة من المحققين انه مخير بين الأنواع فأيها فعل فقد أحسن وهو مبني على انه تعدد الكسوف  
وانه فعل هذانارة وهذا آخرى ولكن التحقيق ان كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هي  
صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم وفاة ابراهيم ولهذا قول الآخرون على اعلال الاحاديث  
التي حكى الصور الثلاث قال ابن القيم بكار الأئمة لا يصحون التعدد لذلك كالامام أحمد والبخاري  
والشافعي ورونه غلطاً وذهب الحنفية الى أنها تصلى ركعتين كسائر النوافل ﴿﴾ (وعن ابن  
عباس) رضى الله عنهما (قال ما هبت ريح قط الا جئنا) بالجم والمثلثة (النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم على ركبتيه) أى نزل عليها وهي قعدة الخافعة لا يفعلها في الاغلب الا الخائف (وقال  
اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا رواه الشافعي والطبراني) الريح اسم جنس صادق على

ما يأتي بالرجة وما يأتي بالعذاب وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من روح الله تعالى بالرجة وبالعذاب فلا تسبوا وقد ورد في تمام حديث ابن عباس اللهم اجعلها رباحا ولا تجعلها ربحا وهو يدل أن المفرد يختص بالعذاب والجمع بالرجة قال ابن عباس في كتاب الله تعالى أنا أرسلنا عليهم ربحا صرا وأرسلنا عليهم الربح العقيم وأرسلنا الرياح لواقح ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات رواه الشافعي في الدعوات الكبير وهو بيان أنها جاءت بمجموعة في الرحمة ومفردة في العذاب فاستشكل ما في الحديث من طلب أن تكون رجعة وأجيب بأن المراد لاتهم لكتابهم الربح لأنهم لو هلكوا بهذه الربح لم تهب عليهم ربح أخرى فتكون ربحا لا رباحا (وعنه) أي عن ابن عباس (صلى في زلزلة ست ركعات) أي ركوعات (وأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات (وقال هكذا صلاة الآيات رواه البيهقي وذكر الشافعي عن علي نحوه دون آخره) وهو قوله هكذا صلاة الآيات أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الحرث عنه أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة ورواه ابن أبي شيبة من هذا الوجه مختصرا أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجعات ركع فيها ستا وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل ولكن قال كصلاة الكسوف قلت لكن في كتب الحنابلة أنه يصلي الكسوف ركعتين إذا شاء وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع وأما صلاة المفرد فحسن قال لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتجميع إلا في الكسوفين

\* (باب صلاة الاستسقاء) \*

أي طلب السقيما من الله تعالى عند حدوث الجذب أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم ينقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي من المدينة (متواضعا متبذلا) أي أنه لا يلبس ثياب البذلة والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعا وظاهرا للعبادة (متخشعا مترسلا متضرعا) لفظ أبي داود متبذلا متواضعا متضرعا والخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن والترسل في المشي هو التأتى وعدم العجلة والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة كما في النهاية (فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب بخطبتكم هذه) تبليغه من أبي داود ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد فأقاد لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء واللفظ الذي أتى به المصنف غير صريح في ذلك (رواه النجاشي وصححه الترمذي وأبو عوانة وابن حبان) وأخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي والحديث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء وإليه ذهب جماعة وقال أبو حنيفة لا يصلي للاستسقاء وأما شرع الدعاء فقط ثم اختلاف القائلون بشرعية الصلاة فقال جماعة أنها كصلاة العيد في تكبيرها وقراءتها وهو المنصوص للشافعي عملا بظاهر لفظ ابن عباس وقال آخرون بل يصلي ركعتين لأصغرها زائدة على ذلك وإليه ذهب جماعة ويروى عن علي عليه السلام وبه قال مالك مستدلين بما أخرجه البخاري من حديث عباد بن تميم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ركعتين وكما يفيد حديث عائشة التي قرأتها وأولوها حديث

ابن عباس بان المراد التشبيه في العدد لا في الصفة ويبيعه انه قد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها سبعا وخمسا كالعبد ين ويقرأ سبع وهل أتاك وإن كان في استناده مقال فانه يؤيده حديث الباب وأما أبو حنيفة فاستدل بما أخرجه أبو داود والترمذي انه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى عند أجار الزيت بالدعاء وأخرجه أبو عوانة في صحيحه انه شكك اليه صلى الله عليه وآله وسلم قوم القحط فقال اجثوا على الركب وقولوا يا رب يارب وأجيب عنه بانه قد ثبت صلاة ركعتين وثبت تركها في بعض الاحيان لبيان الجواز وقد عد في الهدي النبوي أنواع استسقاها صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم فالاول خروجه الى المصلي وصلاته وخطبته والثاني يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة والثالث استسقاؤه على منبر المدينة استسقى مجردا في غير يوم الجمعة ولم يحفظ عنه فيه صلاة الربيع انه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله عز وجل الخامس انه استسقى عند أجار الزيت قريما من الزوراء وهي خارج باب المسجد السادس انه استسقى في بعض غزواته لماسبقه المشركون الى الماء وأغيب صلى الله عليه وآله وسلم في كل مرة استسقى فيها واختلف في الخطبة في الاستسقا فذهب بعضهم الى انه لا يخطب لقول ابن عباس ولم يخطب الا انه لا يخطب انه في الخطبة المشابهة لخطبتهم وذ كرما قاله صلى الله عليه وآله وسلم وقد زاد في رواية أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم رقى المنبر والظاهر انه لا يرقاه الا للخطبة وذهب آخرون الى انه يخطب فيها كالجمعة لحديث عائشة الآتي وحديث ابن عباس ثم اختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها فذهب جماعة الى الاول وذهب الشافعي وآخر الى الثاني مستدلين بحديث أبي هريرة عند ابن ماجه وأحمد وأبي عوانة والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم خرج للاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب واستدل الاولون بحديث ابن عباس وقد قدمنا لفظه وجع بين الحديثين بان الذي بدأ به هو الدعاء فبعد بعض الرواة عن الدعاء بالخطبة واقتصر على ذلك ولم يرو الخطبة بعدها والراوى لتقديم الصلاة على الخطبة اقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها وهذا جاع بين الروايتين وأما ما يدعونه فيجزي ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وقد أبان الالفاظ التي دعاهم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ﴿وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ شَكَكَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَحُوطَ الْمَطَرِ﴾ هو مصدر كالقحط (فأمر غير فوضع له بالمصلي ووعد الناس يوما يخرجون فيه) عينه لهم (فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر) قال ابن القيم ان صح والافني القلب منه شيء (فكبر وحمد الله ثم قال انكم شكوتكم جدب دياركم فقد أمركم الله ان تدعوه) قال تعالى ادعوني أستجب لكم (ووعدهم ان يستجيب لهم) كفاي الآية الاولى وقوله اذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ثم قال الحمد لله رب العالمين) فيه دليل على عدم افتتاح الخطبة بالبسلة بل بالحمدلة ولم يأت رواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه افتتح الخطبة بغير التحميد (الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت علينا قوة وبلاغاً الى حين ثم رفع يديه فلم يزل في سنن أبي داود وفي الرفع (حتى روى يياض أبطنه ثم حوّل الى الناس ظهره) فاستقبل القبلة (وقلب) في سنن أبي داود وحول (رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس) توجه اليهم

بعد تحويل ظهره عنهم (ونزل) أي عن المنبر (فصلى ركعتين فلأنشأ الله سبحانه فرعدت  
وبرقت ثم أمطرت) تمامه من سنن أبي داود بإذن الله فلم يأت باب مسجده حتى سالت السيول  
فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وإني عبد  
الله ورسوله (رواه أبو داود وقال غريب وإسناده جيد) هو من تمام قول أبي داود ثم قال أبو  
داود أهل المدينة يقرؤون ملك يوم الدين وإن هذا الحديث حجة لهم وفي قوله وعدا الناس ما يدل  
على أنه يحسن تقديم تبين اليوم للناس ليأتاهم أو يخلصوا من المظالم ونحوها ويقدموا التوبة  
وهذه الأمور واجبة مطلقا إلا أنه مع حصول الشدة وطلب إفراجهم من الله تعالى يتيسر ذلك  
فقد ورد في الأسر إيليات أن الله تعالى حرم قوم من بني إسرائيل السقياء بعد خروجهما لأنه  
كان فيهم عاص واحد ولفظ الناس بعم المسلمين وغيرهم قيل فيشرع إخراج أهل الذمة ويعتزلون  
المصلي وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء وإمكانه بالغ في رفعهما في  
الاستسقاء حتى يساويهما وجهه ولا يجاوزهما رأسه وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدة  
أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزأً وقال النووي قد جعت فيه نحو من ثلاثين حديثاً من  
الصحيحين وأحدهما ذكرها في آخر باب صفة الصلاة من شرح المذهب وأما حديث أنس  
في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء فالمراد به نفي المبالغة لا نفي أصل الرفع وأما كيفية قلب الرداء  
فبأن يفتح عن الخار ي جعل اليمين على الشمال وزاد ابن ماجه وابن خزيمة جعل الشمال على اليمين  
وفي رواية لأبي داود جعل عطا فقه الايمن على عاتقه الايسر وعطا فقه الايسر على عاتقه الايمن  
وفي رواية لأبي داود أنه كان عليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعلها أعلاها فلما ثقلت  
عليه قلبها على عاتقه وشرع الناس أن يحولوا معه لما أخرجه أحمد بلفظ وحول الناس معه وقال  
الليث وأبو يوسف أنه يختص التحويل بالامام وقال بعضهم لا تحول النساء وأما وقت التحويل  
فعند استقبال القبلة ولمسلم أنه لما أراد أن يدعو واستقبل القبلة وحول رداءه ومثله في البخاري وفي  
الحديث دليل أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور ولما ذهب الحنفية إلى أنه لا يشرع  
التحويل وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل  
بقوله (وقصة التحويل في الصحيح) أي صحيح البخاري (من حديث عبد الله بن زيد) أي  
المازني وليس هو راوي الأذان كما وهم بعض الحفاظ (وفيه) أي في حديث ابن زيد المذكور  
(فتوجه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إلى القبلة يدعو) في البخاري بعد يدعو  
وحول رداءه وفي لفظ قلب رداءه (ثم صلى ركعتين جهراً فيهما القراءة) قال البخاري قال  
سفيان وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال جعل اليمين على الشمال انتهى زاد ابن خزيمة  
والشمال على اليمين وقد اختلف في حكمة التحويل فأشار المصنف إليه بإيراد قوله (وللدارقطني  
من مرسل أبي جعفر الباقر) هو محمد بن علي بن الحسين السبط رضي الله عنه سمع أباه زين  
العابد بن جابر بن عبد الله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره وللسنة ست وخمسين ومات  
بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة ودفن في البقيع في القبة التي فيها أبوه  
وعمرهما الحسين بن علي بن أبي طالب وسمي الباقر لأنه تفرق في العلم أي توسع فيه انتهى من جامع  
الاصول (وحول رداءه ليتحول القبط) قال ابن العربي هو أمارة بينه وبين ربه قيل له حول رداءه



ليتحول حاله وتعقب قوله هذا بأنه يحتاج الى نقل واعتراض ابن العربي القول بان التحويل  
للتفاوت قال لان من شرط القول ان لا يقصد اليه وقال المصنف انه ورد في التفاؤل حديث بخرجه  
ثقات قال المصنف في الفتح انه أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن  
جابر فوصله لان محمد بن علي لقي جابر او روى عنه الا انه قال انه ربح الدارقطني ارساله ثم قال وعلى كل  
حال فهو أولى من القول بالنظر وقوله في الحديث الاول جهر فيه جاب بالقراءة في بعض روايات  
البخاري بجهر ونقل ابن بطال انه يجمع عليه أي على الجهر في صلاة الاستسقاء وأخذ منه بعضهم  
انها اتصلت في النهار ولو كانت تصل في الليل لا تسرف فيها نارا وجاهر فيها ليلا وفي هذا الاخذ بعد  
لا يخفى (وعن أنس) رضي الله عنه (ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قائم يخطب فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا  
فرغ يديه) زاد البخاري في رواية ورفع الناس أيديهم (ثم قال اللهم أغثنا) في البخاري اسقنا  
(اللهم أغثنا) فذكر الحديث وفيه الدعاء بما سألها أي السحاب عن الامطار (متمق عليه)  
تمامه من مسلم قال أنس فلا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة وما يبتنا وبين سلع من بيت  
ولا دار قال فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت قال  
فلا والله ما رأينا الشمس سبتا ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل  
فادع الله يسكها عنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا  
ولا علينا اللهم على الآكام والطراب ويطون الاودية ومنابت الشجر قال فانقلعت فخر جنا غشي  
في الشمس قال شريك فسألت أنس بن ماثأ هو الرجل الاول قال لا أدري انتهى قال المصنف  
لم أقف على تسميته في حديث أنس وهلاك الاموال يعم المواشي والاطيان وانقطاع السبل عبارة  
عن عدم السفر لضعف الابل بسبب عدم المراعى والاقوات اولانه لما تقدم عند الناس من الطعام  
لم يجدوا ما يحملونه الى الاسواق وقوله يغثنا يحتمل فتح حرف المضارعة على انه من غاث امامن  
الغيث أو الغوث ويحتمل ضمه على انه من الاغاثة ويرجح هذا قوله اللهم أغثنا وفيه دلالة على انه  
يدعى اذا كثر المطر وقد يوجب له البخاري باب الدعاء اذا كثر المطر وذكر الحديث وأخرج الشافعي  
في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول  
عند المطر اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت  
الشجر اللهم حوالينا ولا علينا (وعن أنس) رضي الله عنه (أن عمر) بن الخطاب  
رضي الله عنه (كان اذا خطوا) بضم القاف وكسر الحاء أي أصابهم القحط استسقى بالعباس  
ابن عبد المطلب وقال أي عمر (اللهم انا كنا نستسقى اليك نبينا فتسقىنا وانا توسل اليك بعم  
نينا فاستسقى فاستسقى) وأما العباس رضي الله عنه فانه قال اللهم انهم ينزل بلاء  
من السماء الا بذهب ولم ينكشف الابتوبة وقد توجهت بي القوم اليك لمكانى من نبيك وهذه  
أيدينا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاستسقى الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى  
أخصبت الارض أخرجه الزبير بن بكار في الانساب وأخرج أيضا من حديث ابن عمر ان عمر  
استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث وذكر البارزى ان عام الرمادة كان ثمانى عشرة

والرمادة بفتح الراء وتحقيق الميم مسمى العام بها المحصل من شدة الجذب فاعبرت الارض جدا  
من عدم المضروفي هذه القصة دليل على الاستسقاء باهل الخير والصلاح وبيت النبوة وفيه فضيلة  
العباس وتواضع عمر ومعرفته بحق أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان الاستسقاء بالحي  
خير من الاستسقاء بالميت وان كان الميت فاضلا والحي مفضولا ﴿ (وعن أنس) رضي الله عنه  
(قال أصابنا ونحن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال فسر نوبه) أي كشف بعضه عن  
بدنه (حتى أصابه من المطر وقال انه حديث عهد بربه وراه مسلم) وبوب له البخاري فقال باب  
من يطر حتى يتضاد عن لحيته وساق حديث أنس بطوله وقوله حديث عهد بربه أي بإيجاده به أيام  
يعني ان المطر رحمة وهي قرينة العهد بخلق الله لها فيترك بها وهو دليل على استحباب ذلك  
﴿ (وعن عائشة) رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى المطر  
قال اللهم صيبا نافعا آخر جاء) أي الشيطان وهذا خلاف عادة المصنف فانه يقول فيما أخرجه  
متفق عليه والصيب من صاب المطر اذا وقع ونافعه مقيمة مقيمة احتراز عن الصيب الضار  
﴿ (وعن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا في الاستسقاء اللهم جلتنا) بالجيم من  
التجليل والمراد تعمير الارض (صهايا كنيفا) بفتح الكاف أي متكاثرا متراكما (فصيفا)  
بفتح القاف فصا فنيا ففها وهو ما كان رعدا شديدا الصوت وهو من أمارات قوة المطر (دلوفا)  
بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو ففاف يقال خيل دلوفا أي مندفعه شديدة الدفعة  
ويقال دلو السيل على القوم أي هجم (ضهوكا) بفتح أوله بزنة فعول أي ذات برق (عطرنا  
منه رذاذا) بضم الراء فذال معجمة فاخرى مثلها هو ما كان مطره دون الطش (قطقطا) بكسر  
القافين وسكون الطاء الاولى قال أبو زيد القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ وهو فوق القطقط ثم  
الطش وهو فوق الرذاذ (سجلا) مصدر سجلت الماسجلا اذا صيدته صبا وصف به السحاب  
مبالغة في كثرة ما يصب منها من الماسح حتى كأنها نفس المصدر (ياذا الجلال والاكرام رواه أبو  
عوانة في صحيحه) وهذان الوصفان نطق بهما القرآن وفي التفسير أي الاستسقاء المطلق  
والفضل التام وقيل الذي عنده الاجلال والاكرام للمخلصين من عباده وهم من عظام صفاته  
تعالى ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم ألطوا ياذا الجلال والاكرام وروى انه صلى الله عليه وآله  
وسلم مر برجل وهو يصلي ويقول ياذا الجلال والاكرام فقال قد استحييتك ﴿ (وعن أبي  
هريرة) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خرج سليمان يستسقي فرأى  
غلة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها الى السماء تقول اللهم انا خلق من خلقك ليس بناغني  
عن سقيائك فقال ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم رواه أحمد وصححه والحاكم) فيه دلالة على ان  
الاستسقاء شرع قديم والخروج له كذلك وفيه انه يحسن اخراج البهائم في الاستسقاء وان لها  
ادرا كاتعلق بمعرفة الله ومعرفة بذكره وبطلب الحاجات منه وفي ذلك قصص يطول ذكرها  
وآيات من كتاب الله دالة على ذلك وتأويل التأويلين لها الملقى له ﴿ (وعن أنس) رضي الله عنه  
(ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه الى السماء أخرجه مسلم) فيه دلالة  
انه اذا أريد بالدعاء رفع البلاء فانه يرفع يديه ويجعل ظهره كفيه الى السماء واذا دعا بسؤال شيء  
وتحصي له جعل بطن كفيه الى السماء وقد ورد صريحاً في حديث خلاص بن السائب عن أبيه

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل جعل بطن كفيه إلى السماء وإذا استعاذ جعل ظهره ما إليه وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس سألوا الله يبتلون أ كفيكم ولا تسألوه بظهورها وإن كان ضعيفا والجمع بينهما أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال للحصول شيء لا لدفع بلاء وقد فسر قوله تعالى ويدعوننا رغبا ورهبا أن الرغب بالبتون والرهب بالظهور

\* (باب اللباس) \*

أي ما يحل منه وما يحرم (عن أبي عامر الأشعري) قال في الأطراف اختلف في اسمه فقيل عبد الله بن هاني وقيل عبد الله بن وهب وقيل عبيد بن وهب بقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان وسكن الشام وليس بع أبي موسى الأشعري ذلك قتل أيام حنين في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واسمه عبيد بن سليم رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر) بالخاء والراء المهملتين والمراد به استحلال الزنا وبالخاء والراء المهملتين (والحرير رواه أبو داود وأصله في البخاري) أخرجه البخاري تعليقا والحديث دليل على تحريم لباس الحرير لأن قوله يستحلون بمعنى يجعلونه حلالا ويأتي الحديث الثاني وفيه التصريح بذلك وفي الحديث دلالة على أن استحلال المحرم لا يخرج فاعله عن مسمى الأمة كذا قيل قلت ولا يخفى ضعف هذا القول فإن من استحل محرما أي اعتقد حله فإنه قد كذب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخبر أنه حرام فقوله بحله ذلك كلامه وتكذيبه كفر فلا بد من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبل الاستحلال فإذا استحل خرج من مسمى الأمة ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة لأنهم مستحلون لكل ما حرمه الله هذا المذكور بخصوصه ثم اختلف في ضبط لفظة الحر في هذا الحديث فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنهما بالخاء والراء وهو الذي نص عليه الجدي وابن الأثير في هذا الحديث وهو ضرب من ثياب الأبريسم معروف وضبطه أبو موسى بالخاء والراء المهملتين قال ابن الأثير في النهاية والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص لأن الحرير ضرب من الحرير وقد يطلق الحر على ثياب تنسج من الحرير والصوف ولكنه غير مراد هنا لما عرف من أن هذا النوع حلال وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود عن عبيد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه سعد قال رأيت بشارا رجلا على بغلة بيضاء عليه عمامة خرسوداء قال كسانها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الترمذي والنسائي وذكره البخاري ويأتي في حديث عمر بن الخطاب ما يحل من غير الخالص (وعن حذيفة) رضى الله عنه (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تشرب في آنية الذهب والفضة وإن نأ كل فيما تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة الحديث فقوله هنا نهى أخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم وتقدم الكلام فيه والمنهى عنه هو الشرب وبالأكل فيها دون سائر الاستعمالات على تفصيل في ذلك ذكر في محله (وعن لبس الحرير والديباغ وإن يجلس عليه رواه البخاري) أي ونهى عن لبس الحرير والنهي ظاهر في التحريم وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء وحكي القاضي

عياض عن قوم اباحتهم ونسب في البصر اباحتهم الى ابن عليّة وقال انه انعقد الاجماع به سلم على  
التحريم ولكن قال المصنف في الفتح قد ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم قال أبو  
داود لبسه عشرون من الصحابة وأكثر رواه ابن أبي شيبة عن جعفر منهم قال أخرجه ابن أبي شيبة  
من طريق عمار بن أبي عمار قال آتت مروان بن الحكم مطارف خز فكساها أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال والاصم في تفسير الخزانة ثياب سداها من حرير ولجتها من غيره  
وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو شحوة وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخرز كصردوهو  
ذكر الارانب فيسمى الثوب المتخذ من وبره من النعومة ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعومة  
الحرير اذا عرفت هذا فقد يمتثل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخزوان  
كان ظاهر عبارته يأي ذلك وأما القرب بالقاف بدل الخاء المعجمة فقال الراعي انه عند الأئمة من  
الحرير مخرم موه على الرجال أيضا والقول بجمله وحل الحرير رأى للنساء قول الجماهير الا ابن الزبير  
فانه أخرجه مسلم عنه انه خطب فقال لا تلبسوا نساءكم الحرير فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلبسوا الحرير فأخذ بالعموم الا انه انعقد الاجماع على  
حل الحرير للنساء ومستنده ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من  
حديث علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ حريرا وذهبوا وقال هذان  
حرامان على ذكور أمتي حل لائتاهم وفيه أحاديث أخر بمعناه كذا في العدة حاشية شرح العمدة  
للسيد رحمه الله تعالى وأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضا عند الأئمة كثر لعدم قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم حرام على ذكور أمتي وقال محمد بن الحسن يجوز الباسهم وقال أصحاب  
الشافعي يجوز الباسهم الحل والحرير في يوم العيد لانه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة  
أوجه أحدها جوازهم وأما الديبايح فهو ما غلظ من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص  
على العام وأما الجالوس على الحرير فقد أفاد الحديث النهي عنه الا انه قال المصنف في الفتح انه  
قد أخرجه البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه ليس فيه هذه الزيادة وهي قوله وان يجلس  
عليه قال وهي حجة قوية بان قال يمنع الجالوس على الحرير وهو قول الجمهور خلافا لابن الماجشون  
والكوفيين وبعض الشافعية قال بعض الخنفية الدليل على عدم تحريم الجالوس على الحرير ان  
قوله نهى ليس صريحا في التحريم وقال بعضهم انه يمتثل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس  
والجالوس لا الجالوس وحده قلت ولا يخفى تكلف هذا القائل والاخراج عن الظاهر بلا حجة  
وقال بعض الخنفية مدار الجواز والتحريم على اللبس لصحة الاخبار فيه والجالوس ليس بلبس  
واحتمل الجمهور على انه يسمى الجالوس لبسا بحديث أنس الصبي فقامت الى حصير لنا قد اسودت من  
طول ما لبس لان لبس كل شيء بحسبه وأما افتراض النساء للحرير فالأصل جوازهم وقتنا حل لهن  
لبسه ومنه الافتراض ومن قال بمنعهن من افتراضه فلا حجة له واختلاف في عدم تحريم الحرير على  
قولين الاول الخيلاء والثاني كونه لباسا رفاهية وزينة يليق بالنساء دون شهامة الرجال (وعن  
عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو  
ثلاثا وأربع متفق عليه والله تظلم) قال المصنف وهذا التحريم والتنويع وقد أخرجه الحديث  
ابن أبي شيبة من هذا الوجه بل يفتى ان الحرير لا يصلح الا هكذا أو هكذا وهكذا يعني اصبعين

أو ثلاثاً وأربعاً ومن قال المراد أن يكون في كل كم أصبعان فإنه يرد رواية النسائي لم يرخص في  
الديباج الا في موضع أربع أصابع وهذا أي الترخيص في الأربع الاصابع مذهب الجمهور  
وعن مالك في رواية منعه سواء كان منسوجاً أو ملصقاً ويقاس عليه الجلوس ﴿ (وعن أنس)  
رضي الله عنه ﴾ (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قيص  
الحرير في سفر من حكة) بكسر الحاء وتشديد الكاف نو ع من الحرب وذ كرا الحكة علة لاقيدا  
أي من أجل حكة فن للتعليل (كانت بهم ما متفق عليه) وفي رواية أنهم ما شكوا الى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم القمل فرخص لهم ما في قيص الحرير في غزاة لهم قال المصنف في  
الفتح يمكن الجمع بان الحكة حصلت من القمل فنسب العلة تارة الى السبب وتارة الى سبب السبب  
وقد اختلف العلماء في جوازها للعكة وغيرها فقال الطبري دلت الرخصة في لبسه للحكة ان من  
قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكة كدفع السلاح ونحو ذلك فإنه يجوز والقائلون بالجواز  
لا يخصصونه بالسفر وقال البعض من الشافعية يختص به وقال القرطبي الحديث حجة على من منع  
الا ان يدعي الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ولا يصح ذلك الدعوى وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز  
مطلقا وقال الشافعي بالجواز ووقع في كلام الشارح تبعا للنووي ان الحكمة في لبس الحرير  
للحكة لما فيه من البرودة وتعقب بان الحرير حار فالصواب ان الحكمة فيه بخامصة فيه تدفع  
ما تنشأ عنه الحكة من القمل وقرر ان القيم ان الحكة كانت من القمل قال وثباب الحرير أبعد  
من قبول توليد القمل فيها قال واذا اتخذ الملبوس من الحرير كان معتدل الحرارة لمزاجه مسخفا  
للبدن ورعاية البرد بتسخينه وتسمينه اياه انتهى ﴿ (وعن علي) عليه السلام ﴾ قال كسائي  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة قال الخليل ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع المد  
سوى سيرة وحولاء وعنباء وضبط حلة بالتنوين على ان سيرة صفة لها وبغيره على الاضافة وهو  
الاجود كما في شرح مسلم (فخرجت فيها فرايت الغضب في وجهه فشققتهما بين نسائي متفق عليه  
وهذا لفظ مسلم) قال أبو عبيد الحلة ازار ورداء وقال ابن الاثير اذا كانا من جنس واحد وقيل  
هي برود مملعة بالقر وقيل حر خالص وهو الاقرب وقوله فرايت الغضب في وجهه زاد مسلم في  
رواية فقال اني لم أبعث اليك لتلبسها انما بعثتها اليك لتشققتها خرا بين النساء ولذا شققها خرا بين  
القواطم وقوله فشققتهما أي قطعتهما ففرقتها خرا وهي بالخاء المعجمة مضمومة وضم الميم جمع خمار  
بكسر أوله والتخفيف ما تغطي به المرأة رأسها والمراد بالقواطم فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله  
وسلم وفاطمة بنت أسد أم علي عليه السلام والثالثة قيل هي فاطمة بنت جزة وذ كرت لهن رابعة  
وهي فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وقد استدل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت  
الخطاب لانه صلى الله عليه وآله وسلم أرسلها الى علي عليه السلام فبني على ظاهر الارسال وان تقع  
بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس فبين له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يبع له لبسها ﴿ (وعن  
أي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير) أي لبسهما ﴾ (لأن  
أمتي وحرمة) أي لبسهما وفرأش الحرير كما سلف (على ذكره ارواه أحمد والنسائي والترمذي  
وصححه) الا انه أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وأعله أبو حاتم بأنه  
لم يلقه وكذا قال ابن حبان في صحيحه سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح وأما ابن خزيمة

«ولسان حال بالشكاية انطق» وقيل «وكذلك شاهد منظرى عن مخبرى» (وعن علي عليه السلام) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس (بضم اللام انفسى) بفتح القاف وتشديد السين بعد هاء النسبة وقيل ان المحدثين يكسرون القاف وأهل مصر يفتحونها وهى نسبة الى بلد يقال لها القس وقد فسر القسى فى الحديث بانها اثياب مضلعة يؤتى بها من مصر والشام هكذا فى مسلم وفى البخارى فيها حبر أمثال الاترج (والمعصفر رواء مسلم) وهو المصبوغ بالعصفر فالنهى فى الاول للتحريم ان كان حريره أكثر والا فانه لا تنزيه والكراهة وأما فى الثاني فالاصل فى النهى أيضا التحريم وذهب جماهير الصحابة والتابعين الى جواز لبس المعصفر وبه قال الفقهاء غير أحد وقيل مكره تنزيها قالوا لانه صلى الله عليه وآله وسلم لبس حله جراء وفى الصحيحين عن ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصفرة وقد رد ابن القيم القول بأنها حلة جراء مجتأ وقال ان الحلة الجراء بردان يمانية منسوجة بخطوط جرمع الاسود وهى معروفه بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط وأما لاجر البحث فنهى عنه أشد النهى فى الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المياثر الجرائنى وتعبه انقاضى الشوك انى رحمه الله وقال انها كانت حراما مجتأ فيجوز لبسها كما حققنا ذلك فى مؤلفتنا (وعن عبد الله بن عمر وقال رأى على النبی صلی الله عليه وآله وسلم ثوبين معصفرين فقال أمك أمركم بهذا رواه مسلم) فيه دليل على تحريم المعصفر عارض للنهى الاول ويزيده قوة فى الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم قلت أغسلهما يا رسول الله قال بل احرقهما وفى رواية ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها ما أخرجه أبو داود والنسائى وفى قوله أمك أمركم بهذا اعلام بانه من لباس النساء وزينتهن وأخلاقهن وفيه حجة على العقوبة بالتلافى المال وهو يعارض حديث على عليه السلام وأمره بان يشقها بين نسائه كما فى رواية قدمناها فى لطيفى وجه الجمع الا ان فى سنن أبى داود عن عبد الله بن عمر وأنه رأى عليه ربطة مضرحة بالعصفر فقال ما هذه الربطة التى عليك قال فعرفت ما كرهت فابتأهلى وهم يسجرون تنور الهم فقد قذفها فيها ثم أتته الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة فاخبرته فقال هلاكسوتها بعض أهلک فانه لا بأس بها للنساء فهذا يدل على انه أحرقها بغیر أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم فلوحجت هذه لزال التعارض بينه وبين حديث على عليه السلام لكنه يقي التعارض بين روايتى ابن عمر وقد يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم

أمرأ ولا باحراقها نديا ثم لما أحرقها قال له صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتها بعض اهلك اعلامه  
بان هذا كان كافياع احراقها لوفعه وان الامر للتدب وقال القاضي عياض في شرح مسلم أمره  
صلى الله عليه وآله وسلم باحراقها من باب التغليظ والعقوبة انتهى قلت وهذا هو الظاهر (وعن  
أسماء بنت أبي بكر) الصديق رضى الله عنهما (انها أخرجت جبة رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم مكفوفة) المكفوف من الحرير ما اتخذ جيبه من حرير وكان لذيله وأكمامه كفاف منه  
(الجيب والكمين والفريجين بالدياج) هو ما غلظ من الحرير كالسلف (رواه أبو داود وأصله في  
مسلم وزاد) أي من رواية أسماء (كانت) أي الجبة (عند عائشة حتى قبضت) بغير صبغة أي  
ماتت (فقبضتها وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبسها فكن نغسلها للمرضى يستنشق بها)  
الحديث في مسلم له سبب وهو ان أسماء أرسلت الى ابن عمر انه بلغها انه يحرم العلم في الثوب فاجاب  
بانه سمع عريقة تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما يلبس الحرير من لاخلق  
له فخفت أن يكون العلم منه فانخرجت أسماء الجبة (وزاد البخاري في الادب) المنرد في رواية  
أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال النووي في شرح مسلم معنى المكفوف انه جعل له كفة  
بضم الكاف وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفريجين وفي  
الكمين انتهى وهو محمول على انه أربع أصابع أو دونها أو فوقها اذ لم تكن مصمتا جعلا بين الأدلة  
وفيه جواز مثل ذلك من الحرير وجواز لبس الجبة وماله فرجان من غير كراهة وفيه الاستشفاء  
بأنه صلى الله عليه وآله وسلم وبما لا لبس جسده الشريف كذا قيل الا انه لا يخفى انه فعل  
صحية لا دليل فيه قاله السيد وفي قولها كان يلبسها للوفد والجمعة دليل على استحباب التجميل  
بالزينة للوافد ونحوه وأما خياط الثوب بالخيط الحرير ولبسه وجعل خيط السجعة من الحرير  
وليقة الدواة وكيس المحف وغشاية الكتب فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهي له  
وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول أطول فاحشا وارسالها بين الكتفين  
ويجوز تركها بالاصالة وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء كان كم النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم الى الرسغ قال ابن عبد السلام وافراط توسعة الثياب والا كمام بدعة وسرف  
وفي المترزوم مثله اللباس والقميص ان لا يسيله زيادة على نصف الساق ويحرم ان جاوز الكعنين

### \* (كتاب الجنائز) \*

جمع جنازة بفتح الجيم وكسرها في القاموس الجنائز الملبت وتفتح أو بالكسر الملبت وبالفتح السير  
أو عكسه أو بالكسر السير مع الملبت (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أكثروا ذكرها ذم اللذات الموت) بالكسر بدل من هادم قال المصنف نقلا عن  
السهيلى ان الرواية في هادم بالذال المعجمة معناه القاطع وأما بالمهملة فمعناه المزبل للشيء وايس  
مرادنا قال المصنف وفي هذا النقي نظر لا يخفى قلت يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح فان  
الموت يزبل اللذات كما يقطعها ولكن الهمزة الرواية (رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان)  
والحاكم وابن السكن وابن طاهر وأعله الدارقطني بالارسال وفي الباب عن عمرو بن أنس وما تخلو  
عن مقال والحديث دليل على انه لا ينبغي للانسان ان يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت

وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكركم بقوله فانكم لا تذكرونه في كثير الاقله ولا قليل الاكثره  
وفي رواية للدليل عن أبي هريرة أكثر واذا كرام الموت فنامن عبداً أكثر ذكره الأحيى الله قلبه  
وهون عليه الموت وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أكثر واذا كرهنا ذلك اللذات فانه  
ما ذكره عبد قيط في ضيق الأوسعه ولا في سعة الاضيقة وفي حديث أنس عند ابن لال في مكارم  
الاخلاق أكثر واذا كرام الموت فان ذلك تعميص للذنوب وتزهيد في الدنيا وعند البراء أكثر واذا كرهنا  
اللذات فانه ما ذكره أحد في ضيق من العيش الا وسعه عليه ولا في سعة الاضيقة وعند ابن أبي  
الدنيا أكثر وامن ذكرا الموت فانه يحقق الذنوب ويترهب في الدنيا فان ذكرته عند الغنا هدمه وان  
ذكرته عند الفقر أرضاكم بعيشكم ﴿١﴾ (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمتن أحدكم الموت لضرب به فان كان لابد) أي لا فراق ولا محالة كما في  
القاموس (متنافية) بل لا عن لفظ التقى الدعاء وتقويض ذلك الى الله (اللهم أحييني ما كانت  
الحياة خيراً لي وتوفي ما كانت الوفاة خيراً لي متفق عليه) الحديث دليل على التهي عن مخي الموت  
للووقوع في بلاء ومحنة أو خشية من عدو أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاغل الدنيا في ذلك من  
الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضا وفي قوله لضرب به ما يرشد الى انه اذا كان بغير ذلك من  
خوف فتنه في الدين فانه لا بأس به وقد دل له حديث الدعاء اذا أردت بعبادتك فتنه فاقبضني اليك  
غير متون أو كان متمنيا للشهادة لموقع لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف وكما في قول مريم اليقني  
مت قبل هذا فانها انما تمت ذلك لمثل هذا الامر المخوف من كفر من كفر وشقاوة من شق بسببها  
وفي قوله فان كان لابد متمنيا يعني اذا ضاق صدره وفقد صبره عدل الى هذا الدعاء والا فالاولى  
له ان لا يفعل ذلك ﴿٢﴾ (وعن بريرة) هو ابن الحبيب (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤمن  
يموت بعرق) بفتح العين المهملة والراء (الذين رواد الثلاثة وصحبه ابن حبان) وأخرجه أحمد  
وابن ماجه وجماعة وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود وفيه وجهان أحدهما انه عبارة عما  
يكابده من شدة السباق يعرق دونه جبينه أي يشدد عليه تحصيل البقية ذنوبه والثاني انه كناية عن  
كد المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصلاة والصوم حتى يلقي الله تعالى فيكون الجار  
والجارور في محل النصب على الحلال والمعنى على الاول انه حال الموت ونزوع الروح شديد عليه فهو  
مصفة لكيفية الموت وشدة على المؤمن والمعنى على الثاني انه يدرك الموت في حال كونه على هذه  
الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو مصفة الحال الذي يفاجئه الموت عليه ﴿٣﴾ (وعن أبي سعيد  
وأبي هريرة) رضي الله عنهما (قالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقنوا موتاكم) أي  
الذين في سياق الموت فهو مجاز (لا اله الا الله رواد مسلم والاربعة) وهذا لفظ مسلم ورواه ابن حبان  
بلفظه وزيادة فن كان آخر قوله لا اله الا الله دخل الجنة يوم ما من الدهر وان أصابه ما أصابه قبل  
ذلك وقد غلط من نسبته الى الشيخين أو الى البخاري وروى ابن أبي الدنيا عن حديثه بلفظ لقنوا  
موتاكم لا اله الا الله فانهم ماتهم ما قبلها من الخطايا وفي الباب أحاديث صحيحة وقوله لقنوا المراد  
تذكير الذي في سياق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة  
كما سبق في الحديث قالوا بالملق عام لكل مسلم يحضر من هو في سياق الموت وهو أمر مندوب وكره  
العلماء الاكثر عليه والموا لا ثلاثا يضجرو يضيق حاله ويستدركه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم



بما لا يليق قالوا اذا تكلم مرة فبعاد عليه التعريض لتكون آخر كلامه وكان المراد يقول  
لا اله الا الله أي وقول محمد رسول الله فانهم لا تقبل احدا هم الا بالآخر كما علم قال المصنف في فتح  
الباري والمراد من هذا الحديث يريد حديث مفتاح الجنة لا اله الا الله وأمثاله كالتسليم الشهادتين فلا  
يرد اشكال ترك ذكر الرسالة قال الزين ابن المنير كفة لا اله الا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين  
سرعا انتهى والمراد من قوله موتا كم موتي المسلمين وأما موتي غيرهم فيعرض عليهم الاسلام كما  
عرضه صلى الله عليه وآله وسلم على عمه أبي طالب عند السياق وعلى الذمي الذي كان يخدمه  
فبعاده فعرض عليه الاسلام فاسلم وكانه خص في الحديث موق أهل الاسلام لانهم الذين يقبلون  
ذلك ولان حضور أهل الاسلام عندهم هو الاغلب بخلاف الكفار فالغالب أنه لا يحضر موتهم  
الا الكفار \* (فائدة) \* يحسن أن يذكر المريض سعة رحمة الله ولطفه وبره فيحسن ظنه بربه لما  
أخرجه مسلم من حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قبل موته لا يؤمن  
أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله وفي الصحيحين مرفوعا من حديث أبي هريرة قال قال الله أنا عند  
ظن عبدي بي وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم قال كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن  
عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه وقد قال بعض أئمة العلم أنه يحسن جمع أربعة من حديثنا  
في الرجاء تقرأ على المريض فيشتد حسن ظنه بالله فانه تعالى عند ظن عبده به وإذا امتزج خوف  
العبد بربائه عند سياقه فهو محمود أخرج الترمذي باسناد جيد من حديث أنس أنه صلى الله عليه  
وآله وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال كيف تجدك قال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال صلى  
الله عليه وآله وسلم لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما  
يخاف \* (فائدة) \* أخرى ينبغي أن يوجه من هو في السياق القبلة لما أخرجه الحاشيا كم وصححه من  
حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور قالوا  
توفي وأوصى بثلثه (١) للابن رسول الله وأوصى أن يوجه القبلة اذا احتضر فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال اللهم  
اغفر له وأدخله جنتك وقد فعلت وقال الحاشيا كم لأعلم في توجيه المحتضر الى القبلة غيره \* (وعن  
معقل بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأوا على موتاكم) قال ابن حبان أراد به من  
حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه انتهى وقال بعض الأئمة يقرأ على الميت لعموم اللفظ (بس  
رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث سليمان التيمي  
عن أبي عثمان وليس بالهندي عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقل النسائي وابن ماجه عن أبيه  
وأعله ابن القطان بالاضطراب والوقف ويجها له حال أبي عثمان وأبيه ونقل عن الدارقطني أنه قال  
هذا حديث مضطرب الاسناد مجهول المتن ولا يصح وقال أحمد في مسنده حديثا صفوان قال  
كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يس عند الموت خفف عنه بها وأسند صاحب مسند الفردوس  
عن أبي الدرداء وأبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فتقرأ عليه يس  
الا هو أن الله عليه وهذا يؤيد ان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المحتضر وهما أصرح في ذلك مما  
استدل به وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن أبي الشعثاء  
صاحب ابن عباس أنه يستحب قراءة سورة الرعد زاد فان ذلك يخفف عن الميت وفيه أيضا

لا اله الا الله لقب جرى  
النطق بالشهادتين

أي بثلاث ماله اه منه

عن الشعبي كانت الانصار يستحبون أن تقرأ عنده سورة البقرة ﴿وعن أم سلمة﴾ رضي الله عنها قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره في شرح مسلم أنه يفتح الشين ورفع بصره وهو فاعل شق هكذا ضبطناه وهو المشهور وضبط بعضهم بصره بالنصب وهو صحيح أيضا فالشين مفتوحة بلا خلاف يقال شق الميت بصره إذا حضره الموت وصار ينظر إلى الشيء لا يرتد عنه طرفه (فاغمضه) وفي اغماضه صلى الله عليه وآله وسلم طرفه دليل على استحباب ذلك وقد أجمع عليه المسلمون وقد عدل في الحديث ذلك بأن البصر يتبع الروح أي ينظر أين يذهب (ثم قال ان الروح إذا قبض اتبعه البصر فضج ناس من أهل قنقال لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون) أي من الدعاء (ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين وافسح له في قبره ونور له فيه واخفه في عقبه رواه مسلم) الحديث من أدله من يقول ان الارواح أجسام لطيفة متصلة في البدن وتذهب الحياة من الجسد بذهابها وليست عرضا كما يقوله آخرون وفيه دليل على أنه يدعى للميت عنده موته ولا له وعقبه بأمور الآخرة والدينا وفيه دلالة على ان الميت ينعم في قبره أو يعذب ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي سجي ببرد حبرة) برزته عنبة (متفق عليه) التسجيمة التغطية أي غطي والبرد يحوي وازادته إلى الحبرة ووصفها بالحبرة ما كان لها اعلام وهي من أحب اللباس إليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذه التغطية قبل الغسل فيما يظهر قال النووي في شرح مسلم انه يجمع عليها وحكمته مسيئة الميت عن الانكشاف واسترصورته المتغيرة عن الاعين قال وتكون التسجيمة بعد نزع ثيابه التي توفي فيها السلا بغير بدنه بسببها (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (ان ابا بكر الصديق قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواه البخاري) استدله به على جوار تقبيل الميت بعد موته وعلى أنه يندب تسجيمته وهذه افعال صحابة بعد وفاته لا دليل فيها الاقتصار الادلة في الاثنين او الاربعة نعم هذه الافعال جائزة على اصل الاباحة وقد اخرج الترمذي من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يسي أو قال عينا ثم قال قال الترمذي حديث عائشة حسن صحيح ﴿وعن ابي هريرة﴾ رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قدس المؤمن معلنة بدينه حتى ينضى عنده رواه احمد والترمذي وحسنه) وقد ورد التشديد في الدين حتى ترك صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين حتى يحمله عنه بعض الصحابة وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم انه يغفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب الا الدين وهذا الحديث من الدلائل على انه لا يزال الميت مشغولا بدينه بعد موته ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت وانه أهم الحقوق وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غصبا ونهبا وسلبا ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي سقط عن راحلته) وكان ذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البخاري (فمات اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين متفق عليه) تمامه ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه، وبعده في البخاري فإنه يبعث يوم القيامة مليا الحديث دليل على وجوب غسل الميت قال النووي الاجماع على ان غسل الميت فرض كذاية قال المصنف بعد نقله في الصحيح وهو ذهل شديد فان الخلاف فيه مشهور عند المالكية حتى ان

القرطبي ربح في شرح مسلم انه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقدر ابن العربي على من لم يقبل بذلك وقال قد توارد القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه وتأني كمية الغسلات في حديث أم عطية قريبا وقوله بماء وسدر ظاهره انه يخلط السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل قليل وهو يشهر بان غسل الميت للتنظيف لا للتطهر لان الماء المضاف لا يطهر به قبل وقد يقال يحتمل ان السدر يغير وصف الماء فلا يصير مضافا وذلك بان يعمك السدر ثم يغسل بالماء في كل مرة وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ثم يخفض الى أن يخرج رغوته ثم يدلك به جسد الميت ثم يصب عليه الماء القراح فهذه غسلة وقيل لا يطرح السدر في الماء أي لئلا يمزج الماء بغير وصف الماء المطلق يتمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال غسل الميت انما هو للتنظيف فيجزي الماء المضاف كما ورد ونحوه وقالوا انما يذكره لاجل السرف والمشهور عند الجمهور انه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في الاغسال الواجبة والمنسوبة وفي الحديث النهي عن تحنيطه ولم يذكره المصنف كما عرفت وتعلم انه يبعث ملبيا يدل على ان علة النهي كونه مات محرما فاذا اتفقت العلة اتفق النهي وهو يدل على ان الحنوط للميت كان أمرا متقرا عندهم وفيه أيضا النهي عن تخميره وهو تغطيه رأسه لاجل الاحرام فمن ليس بمحرم يحنط ويخمر رأسه والقول بانه ينقطع حكم الاحرام بالموت كما يقوله الحنفية وبعض المالكية خلاف الظاهر وقد ذكر في الشرح خلافهم وادلتهم وليست بشافعية على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة الى سرد ما وقوله وكفنوه في ثوبين يدل على وجوب التكنين وانه لا يشترط فيه أن يكون ثوبا قيل يحتمل أن الاقتصار عليهما لانه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الناضلة ويحتمل انه لم يجسده غيرهما وانه من رأس المال لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا وورد الثوبان في هذه الرواية مطلقين وفي رواية في البخاري في ثوبيه وللنساء في ثوبيه الذين احرم فيهما قال المصنف فيه استحباب تكنين الميت في ثياب احرامه وان احرامه باق وانه لا يكفن في الخنط وفي قوله يبعث ملبيا ما يدل من شرع في عمل طاعة ثم حيل بينه وبين تمامها بالموت انه يرجي له أن يكتبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالوا والله ما ندري نجرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نجرد موتانا أم لا الحديث رواه أحمد وأبو داود) وتماه عند أبي داود فلما اختلفوا ألقى الله عليهم السوم حتى ما منهم من أحد الا ودفنه في صدره ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثياب دفنوه وعليه قيصة يصمون الماء فوق القميص ويدل كونه بالقميص دون ايديهم وكانت عائشة تقول لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الانساؤه وفي رواية لابن حبان وكان الذي اجلسه في حجره علي بن أبي طالب عليه السلام وروى الحاكم قال غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وعلى يد علي خرقه فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه وفي هذه القصة دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن كغيره من الموتى (وعن أم عطية) تقدم اسمها وفيه خلاف وهي انه اريه رضي الله عنها (قالت دخل عاينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحن

تغسل ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة والمشهور كما في صحيح مسلم انه انزب زوج ابني  
العاص كانت وفاته في اول سنة ثمان ووقع في روايات انها ام كلثوم ووقع في البخاري عن ابن سيرين  
لا أدري أي بناته (فقال اغسلها ثلاثاً وخمساً وأكثر من ذلك ان رأيت ذلك) وسدر واجعلن  
في الاخرة كافوراً وشيأ من كافور) هو شك من الراوي أي اللذنين قال والاول محمول على الثاني  
لانه نكز في سياق الاثبات فيصدق بكل شيء منه (فلما فرغنا آذناه) قال في البخاري انه صلى الله  
عليه وآله وسلم قال له ان اذفرغتن آذني ووقع في رواية في البخاري فلما فرغ من وضوءه فرغنا  
(فألقى البناحقه) في لفظ البخاري فاعطانا حقه وهو بفتح الحاء ويحوز كسر هاء وبعد هاء فاف  
ساكنة والمراد هنا الازار وأطلق على الازار مجازاً اذ معناه الخفي معقد الازار فهو من تسمية  
الحال باسم المحل (فقال أشعرنها اياه) أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلي جسدنا (متفق  
عليه وفي رواية) أي للشيخين عن أم عطية (ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها وفي لفظ  
للبخاري) أي عن أم عطية (فضفرنا شعرها ثلاثاً فرون فاقيناها خلفها) دل الامر في قوله  
اغسلها ثلاثاً على انه يجب ذلك العدد والظاهر الاجماع على اجزاء الواحدة فالامر بذلك محمول على  
الندب واما اصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر وقيل يجب الثلاث وقوله وخمساً للتخيير وهو  
الظاهر وقوله او أكثر قد فسر في رواية او سبعة بل قوله او أكثر من ذلك وبه قال احمد وكره الزيادة  
على سبع قال ابن عبد البر لا علم أحد قال بمجاورة السبع الا انه وقع عند ابني داود او سبعة او أكثر  
من ذلك فظاهرها شرعية الزيادة على السبع وتقدم الكلام في كيفية غسله السدر قالوا والحكمة  
فيه انه يلين جسد الميت واما غسلة الكافور فظاهره انه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الميت بتغيره به  
والحكمة فيه انه يطيب رائحة الموضع لاجل من حضر من الملائكة وغيرهم مع أن فيه تجفيفاً  
وتبريداً وقوة نفوذ وخاصة في تصلب جسد الميت وصرف الهوام عنه وردع ما يتحلل من  
الضلالت وينع اسراع الفساد اليه وهو أقوى الروائح الطيبة في ذلك وهذا هو السر في جعله في  
الاحيرة اذ لو كان في الاولى مثلاً لاذ به الماء وفيه دلالة على البدأة في الغسل بالماء من المراتبها  
ما يلي الجانب الايمن وقوله ومواضع الوضوء منها ليس بين الامر ين تناف لا مكان البدأة بمواضع  
الوضوء وبالماء من معاً وقيل ابدأن بيمينها في الغسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها في  
الغسل المتصلة بالوضوء والحكمة في الامر بالوضوء تجديد سمة المؤمنين في ظهوراً ثرا لغيره والتجديد  
وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق وقوله اضفرنا شعرها استدلال به على ضمير  
شعر الميت وقال الحنفية يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبي كأن سبب  
الخلاف ان الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه قال المصنف انه قد  
روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلنها وتر واجعلن  
شعرها ضفائر وفي صحيح ابن حبان اغسلنها ثلاثاً وخمساً أو سبعة واجعلن لها ثلاثاً فرون والترن  
هنا المراتب الضفائر وفي بعض ألفاظ البخاري ناصيتها وقرننا في لفظ ثلاثاً فرون تغليب والكل  
حجة على الحنفية والضمير يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله وهو في البخاري صريحاً وفيه دلالة  
على القاء الشعر خلفها وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذا الالتقاء في البخاري فنسب القول به الى  
بعض الشافعية وانه استدلل في ذلك الى حديث غريب (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت

كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض (سحولية) بضم السين والحاء (من كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين أى قطن (ليس فيها) أى الثلاثة (قيص ولا عمامة) بل أزار ورداء ولقافة كما صرح به في طبقات ابن سعد عن الشعبي (متفق عليه) فيه أن الأفضل التكفين في ثلاثة أثواب بيض لأن الله تعالى لم يكن يختار لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم إلا الأفضل كذا قيل ولا يخفى ما فيه وقد روى أهل السنن من حديث ابن عباس البسوا ثياب البيض فانهم أطيب وأطهر وكفوا فماتوا ثم وصححه الترمذى والحاكم وله شاهد من حديث سمرة أخرجه واسناده صحيح أيضا وأما ما تقدم في حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجي ببرد حبرة وهى برديمانى مخط على الثمن فإنه لا يعارض ما هنا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكفن في ذلك البرد بل سجي به ليحفظ فيه ثم نزعوه عنه كما أخرجه مسلم على أن الظاهر أن التسجيم كانت قبل الغسل قال الترمذى تكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه وأما ما أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبرار من حديث علي عليه السلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة أثواب فهو من رواية عبد الله بن محمد بن عقييل وهو سبي الحفظ يصلح حديثه في المتابعات لا إذا انفرد فكيف إذا خالف كما هنا فلا يقبل قال المصنف وقد روى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عتيق فإن ثبت جع بينه وبين حديث عائشة فانهم أروا ما طلعت عليه وهى الثلاثة وغيرها روى ما طلع عليه سيما أن صحت الرواية عن علي فإنه كان المباشر للغسل واعلم أنه يجب من الكفن ما يستبرج جميع جسد الميت فإن قصر عن ستر الجميع قدم ستر العورة فما زاد عليها ستر به من جانب الرأس وفعل على الرجلين حشيش كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في عمه حمزة ومصعب بن عمير فإن أريد الزيادة على الواحد فالمدوب أن يكون وترا ويجوز الاقتصار على الاثنين كما في حديث الحرم الذى مات وقد عرفت من رواية الشعبي كيفية الثلاثة وانها أزار ورداء ولقافة وقيل مئزر ودرجان وقيل يكون منها قيص غير مخيط وأزار يبلغ من سترته إلى ركبته ولقافة يلف بها من قرنه إلى قدمه وتأول هذا القائل قول عائشة أيس فيها قيص ولا عمامة بأنهم أرادوا في وجود الأهرين مع الأقميص وحده إذا أن الثلاثة خارجة عن الأقميص والعمامة وأما إذا أن الثلاثة مما عداها ما وان كانا وجودين وهذا بعيد جدا قيل والاولى أن يقال إن التكفين بالأقميص وعدمه سواء يستحبان فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن عبد الله بن أبي قيسه أخرجه البخارى ولا يفعله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما هو أحسن وفيه أن قيص الميت مثل قيص الحي مكفوا فمئزر ورا وقد استحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقي في الخلافيات قال في الشرح وفي هذا رد على من قال أنه لا يشرع القيص إلا إذا كانت أطرافه غير مكشوفة قلت وهذا يتوقف على أن كف أطراف القيص كان عرف أهل ذلك العصر (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال لما توفي عبد الله بن أبي قيسه ابنه) هو عبد الله بن عبد الله (الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعطني قيصا كفته فيه فأعطاه متدق عليه) هو دليل على شرعية التكفين في الأقميص كما سلف قريبا وظاهر هذه الرواية أنه طلب القيص منه صلى الله عليه وآله وسلم قبل الكفين إلا أنه قد عارضها ما عند البخارى من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى عبد الله بن أبي قيس فخرجته فنفث فيه من ريقه وألبسه قيصه فإنه صرح أنه كان الأقميص واللباس بعد الدفن وحديث ابن عمر يخالفه وجمع بينهما

بينهما بان المراد من قوله في حديث ابن عمر فاعطاه أى انعم له بذلك فاطلق على العسلة اسم العطية  
مجازاً التحق وقوعها وكذا قوله في حديث جابر بعد ما دفن اى دلى في حفرة له وان المراد من حديث  
جابر ان الواقع بعد اخر اجه من حفرة هو النفث وأما القمص فقد كان ألبس والجمع بينهما لا يدل  
على وقوعهما معاً لان الواو لا تقتضى الترتيب ولا المعية فلهذا أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من  
اكرامه صلى الله عليه وآله وسلم من غير ارادة الترتيب وقيل انه صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه أحد  
قبصه أو لا ثم لما دفن أعطاه الثاني بسؤال ولده عبد الله وفي الاكابر للعالم ما يؤيد ذلك واعلم انه  
انما أعطى عبد الله بن عبد الله بن ابي لانه كان رجلاً صالحاً ولانه سأله ذلك وكان لا يرد سائلاً والا فان  
أباه الذى ألبسه قبصه صلى الله عليه وآله وسلم وكفن فيه من أعظم المنفقين ومات على نفاقه وأثرل  
الله فيه ولا تصل على أحد منهم مات أبداً وقيل انما كساه صلى الله عليه وآله وسلم قبصه لانه كان  
كسى العباس لما أسرى يسدر فاراد صلى الله عليه وآله وسلم ان يكافئه (وعن ابن عباس) رضى  
الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم البيض فانها خير ثيابكم  
وكفتموا فيها موتاكمم رواه النسائي وصححه الترمذى) تقدم حديث البخارى عن عائشة  
انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض وظاهر الامر انه يجب التكفين في الثياب  
البيض ويجب لبسها الا انه صرف عنه الامر في اللبس انه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
انه لبس غير الابيض وأما التكفين فالظاهر انه لا صارف عنه الا أن لا يوجد ابيض كما وقع في  
تكفين شهداء أحد فانه لا بأس به للضرورة وأما ما رواه ابن عدى من حديث ابن عباس انه صلى  
الله عليه وآله وسلم كفن في قطيفة جراء فقهه قيس بن الربيع وهو ضعيف وكأنه اشتبه عليه بحديث  
جعل في قبره قطيفة جراء وكذلك ما قيل انه كفن في برد حبرة تقدم الكلام أنه انما سجي بها ثم زعت  
عنه (وعن جابر) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن أحدكم  
أحاه فليحسن كفنهم رواه مسلم) ورواه الترمذى أيضاً من حديث أبى قتادة وقال حسن غريب ثم  
قال وقال ابن المبارك قال سلام ابن ابي مطيع وليحسن كفنهم قال هو الضعفاء بالصاد المججمة والقاء  
أى الواسع الفاض وفي الامر باحسان الكفن دلالة على اختيار ما كان أحسن في الذات وفي  
صفة الثوب وفي كيفية وضع الثياب على الميت فاما حسن الذات فينبغي أن يكون على وجه لا يعد  
من المغالة كما سياتى النهى عنها وأما صفة الثوب فقد بينها حديث ابن عباس الذى قبل هذا  
وأما كيفية وضع الثياب على الميت فقد بينت فيما سلف وقد وردت أحاديث في احسان الكفن  
وذكرت فيما علة ذلك أخرجه الديلمى عن جابر بن جابر فوعا أحسنوا كفنهم وتا كفنهم يتباهون ويتزاورون  
بها في قبورهم وأخرج أيضاً من حديث أم سلمة أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعويل ولا بتركية  
ولا بتأخير وصية ولا بقطيعة وعجلوا بقضاء دينه واعدلوا عن جيران السوء واعمقوا اذا حفرتم  
ووسعوا ومن الاحسان الى الميت ما أخرجه أحمد من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
من غسل ميتاً فادى فيه الامانة ولم يفس عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته  
أمه وقال صلى الله عليه وآله وسلم أقر بكم من كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده حظاً من ورع  
وأمانة رواه أحمد وأخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبى بن كعب ان آدم عليه

السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وخططوه وحفروا له وأجلدوه وصلوا عليه ودخلوا قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حثوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذا استنكهم (وعنه) أي عن جابر رضي الله عنه (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرآن فيقدمه في اللحد) سمي للحد لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه والحد لغة الميل (ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري) دل الحديث على أحكام الأول أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة وهو أحد الاحتمالين والثاني أن المراد يقطعه بينهما ما يكفن كل واحد على حiale وإلى هذا ذهب الأكثرون بل قيل إن الظاهر أنه لم يقل بالاحتمال الأول أحد فان فيه التقاء بشرقي الميتين ولا يخفى أن قول جابر في تمام الحديث فكفن أي وعي في غمرة واحدة دليل على الاحتمال الأول وأما الشارح فقال الظاهر الاحتمال الثاني كما فعل في حجة قلت حديث جابر أوضح في عدم تقطيع الثوب بينهما فيكون أحد الجائزين والتقطيع جائز على الأصل والتمرة كل شملة مخططة من ما زرع العرب جمعها غمار كذا في النهاية والظاهر فيها عدم الانقسام الحكم الثاني أنه دل على أنه يقدم الأكثر أخذ القرآن على غيره لفضيلة القرآن ويقاس عليه سائر جهات الفضل إذا جمعوا في اللحد الحكم الثالث جوار جمع جماعة في قبر وكأنه للضرورة وبوب البخاري باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر وأورد فيه حديث جابر هذا وإن كانت رواية جابر في الرجلين فقد وقع ذكر الثلاثة في رواية عبد الرزاق كان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الانصاري قال جاءت الانصار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم أحد فقالوا أصابتنا قرح وجهه فقال احفروا واسرعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر صحبه الترمذي ومثله المرأتان والثلاث وأما دفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثله بن الاسقع أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد دفقة قدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حائلا من تراب الحكم الرابع أنه لا يغسل الشهيد واليه ذهب الجمهور ولاهل المذهب تفاصيل في ذلك ليس على أكثرها إثارة من علم وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وابن شريح أنه يجب غسله والحديث حجة عليهم وقد أخرج أحمد من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لا تغسلهم فان كل جرح أو كل دم يقروح مسكا يوم القيامة فيبين الحكمة في ذلك الحكم الخامس عدم الصلاة على الشهيد وفي ذلك خلاف بين العلماء معروف فقالت طائفة يصلى عليه عملا بعموم أدلة الصلاة على الميت وبأنه روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد وكبر على حجة سبعين تكبيرة وبأنه روى البخاري عن عقبة بن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد وقالت طائفة لا يصلى عليه عملا برواية جابر هذه قال الشافعي جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى أحد وما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على حجة سبعين تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين يعني والخالف يقول لا يصلى على القبر إذا طالت المدفلة فلا يتم له الاستدلال وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا بذلك

(١) وفيه صلته على الميت  
أه أبو النصر

ولا يدل على نسخ الحكم الثابت انتهى ويؤيد كونه دعاهم عدم الجمعية بأصحابه اذ لو كانت صلاة  
الجماعة لا شعراً أصحابه وصلاً جماعة كما فعل في صلته على النجاشي فإن الجماعة أفضل قطعه وأهل  
أحدأولى الناس بالأفضل ولأنه لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى على قبر فرادى وحديث  
عقبة أخرجه البخاري بلفظ (١) أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد غزاة  
سنين زاد ابن حبان ولم يخرج من بينه حتى قبضه الله تعالى (وعن علي) عليه السلام (سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلباً سر يعارواه أبو داود)  
من رواية الشعبي عنه رضي الله عنه وكرم وجهه وفي اسناده عرو بن هشام الجني يفتح الجيم  
فنون ساكنة فوحدة مختلف فيه وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي لأنه قال الدارقطني أنه لم يسمع منه  
سوى حديث واحد وفيه دلالة على المنع من المغالاة في الكفن وهو زيادة الثمن وقوله فإنه يسلب  
سلباً سر يعا كأنه إشارة إلى أنه سربع البلي والذهب كما في حديث عائشة أن أبا بكر نظر إلى ثوب  
عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفوني فيها  
قلت ان هذا خلق قال ان الحى أحق بالجديد من الميت انما هو للمهلة ذكره البخاري مختصراً للمهلة  
بضم الميم وكسر ها وقتحها وهى ثلاثها القبح والصديد الذى يذوب فيسيل من الجسد (وعن  
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لو مت قبل لغسلتك الحديث رواه أحمد وابن  
ماجه وصححه ابن حبان) فيه دلالة على ان للرجل أن يغسل زوجته وهو قول الجمهور وقال  
أبو حنيفة لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح ولا عدة عليه والحديث يرد قوله هذا في  
الزوجين وأما الاجانب فأخرج أبو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عمار عن محمد بن  
سهل عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ماتت المرأة مع الرجل ليس فيهم  
امرأة غيرها أو الرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فانهما ييمان ويدفنان وهما بمنزلة من  
لا يجد الماء انتهى محمد بن سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال البخاري لا يتابع على حديثه  
وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى  
نخذي ولا تب رواء أبو داود وابن ماجه وفي اسناده اختلاف (وعن أسماء بنت عميس ان  
فاطمة رضي الله عنها أوصت ان يغسلها على) عليه السلام (رواه الدارقطني) هذا يدل على  
مادل عليه الحديث الاول وأما غسل المرأة زوجها فيستدل به بما أخرجه أبو داود عن عائشة انما  
قالت لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير نساءه  
وصححه الحاكم وان كان قول صحابية وكذلك حديث فاطمة عليها السلام فهو يدل على انه كان  
أمر امرء وفافى حياته صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيده ما رواه البيهقي من أن أبا بكر أوصى امرأته  
أسماء بنت عميس أن تغسله واستعانت بعبد الرحمن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحد  
وهو قول الجمهور والخلاف فيه لاجد بن حنبل قال لارتفاع النكاح كذا في الشرح والذي في  
دليل الطالب من كتب الحنابلة ما لفظه وللرجل أن يغسل زوجته وأمتة وينادون سبع  
وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع (وعن بريدة رضي الله عنه في قصة الغامدية)  
بالعين المجهمة وبعد الميم دال نسبة الى غامد وتأتى قصتها في الحدود (التى أمر النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بريحها في الزنا قال ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت رواه مسلم) فيه دليل على انه صلى على



من قتل بحد وليس فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى عليها وقد قال مالك أنه لا يصلي بالامام  
على مقتول في حد لأن الفضلاء لا يصلون على الفساق زجر الهم قلت كذا في الشرح لكن قد  
قال صلى الله عليه وآله وسلم في الغامدية أنها ثابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لو سعتهم أو نحو  
هذا اللفظ والعلامة خلاف في الصلاة على الفساق وعني من قتل في حد وعلى المحارب وعلى ولد الزنا  
وقال ابن العربي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد  
الزنا وقد ورد في قاتل نفسه الحديث الآتي وهو ﴿ (وعن جابر بن سمرة) رضي الله عنه (أتى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم) المشاقص جمع  
مشقص وهو نصل عريض قال الخطابي وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع غيره عن مثل  
فعله وقد اختلف الناس في هذا وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه وكذلك  
قال الأوزاعي وقال أكثر الفقهاء يصلي عليه انتهى وقالوا في هذا الحديث أنه صلى الله عليه الصلاة  
قالوا وهذا كما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين أو أول الأمر  
وأمرهم بالصلاة على صاحبهم قلت ان ثبت نقل أنه أمر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه بالصلاة  
على قاتل نفسه ثم هذا القول والافرائي عمر بن عبد العزيز وأوفق بالحديث وبه قال الشوكاني في  
المختصر وغيره الآن في رواية النسائي أما أنا فلا أصلي عليه فربما أخذ منها أن غيره صلى عليه  
﴿ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد) بفتح حرف  
المضارعة أي تخرج القمامة منه وهي الكساسة (فسأل عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا  
ماتت فقال أفلا كنتم آذنتوني فكأنهم مسغروا أمرها فقال دلوني على قبرها) أي بعد قولهم  
في جواب سؤاله ماتت (فدلوه صلى الله عليه وآله وسلم) أي من رواية أبي هريرة (ثم  
قال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وان الله ينورها لهم  
بصلا في عليهم) وهذه الزيادة لم يخرجها البخاري لأنها مدرجة من مر اسيل ثابت كما قال أجد  
هذا والمصنف جزم ان القصة كانت مع امرأة وفي البخاري ان رجلا أسودا وامرأة سوداء  
بالنسبة من ثابت الراوي لكنه صرح في رواية أخرى في البخاري عن ثابت قال ولا أراه الا  
امرأة وبه جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ورواه البيهقي أيضا  
بإسناد حسن وسماها أم محجن وأفاد ان الذي أجابه صلى الله عليه وآله وسلم عن سؤاله عنها هو أبو  
بكر وفي البخاري عوض فسأل عنها فقال ما فعل ذلك الانسان قالوا مات يا رسول الله الحديث  
والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقا سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا والى  
هذا ذهب الشافعي ويدل له أيضا صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على البراء بن معرور فإنه مات  
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم عكة فلما قدم صلى الله عليه وآله وسلم على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته ويدل له  
أيضا صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الغلام الانصاري الذي دفن ليلا ولم يشعر صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم بموته أخرجه البخاري ويدل له أيضا أحاديث وردت في الباب عن تسعة من الصحابة وأشار  
اليها في الشرح واختلف في المدة التي تشرع فيها الصلاة فقيس الى شهر بعد دفنه وقبل الى أن  
لا يبلى الميت لانه اذا بلى لم يبق ما يصلي عليه وقبل أبدا لان الماردين الصلاة عليه الدعاء وهو جائز  
في كل وقت قلت هذا هو الحق اذ لا دليل على التحديد بعدة وأما القول بأن الصلاة على القبرين

خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهض لأن دعوى الخصوصية خلاف الأصل ﴿وعن  
 حذيفة﴾ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن النعي) في القاموس  
 نعا له نعو ونعيا ونعيا نا أخبره بموته (رواه أحمد والترمذي وحسنه) وكان صيغة النهي هي  
 ما أخرجه الترمذي من حديث عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم إياكم والنعي فإن النعي من  
 عمل الجاهلية فإن صيغة التحذير في معنى النهي وأخرج حديث حذيفة وفيه قصة فانه ساق  
 سنده الى حذيفة انه قال لمن حضره اذا مات فلا تؤذن أحدًا قالى الخاف ان يكون نعيًا انى سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النعي هذا لفظه ولم يحسنه ثم فسر الترمذي النعي بأنه  
 عندهم أن ينادى في الناس ان فلان مات فاشهدوا جنازته وقال بعض أهل العلم لا بأس أن  
 يعلم الرجل قرابته وأخوانه وعن إبراهيم انه قال لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى وقيل المحرم  
 ما كانت الجاهلية تفعله كانوا يرسلون من يعلم بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق وفي  
 النهاية المشهور في العرب انهم كانوا اذا مات فيهم شريف أو قتل بعثوا رجا إلى القبائل نعا اليهم  
 يقول نعا فلاناً أو يا نعا العرب هلك فلان أو هلك العرب بموت فلان انتهى ويقرب عندي  
 ان هذا هو المنهى عنه ومنه النعي من أعلى المنارات كما تعرف في هذه الاعصار في موت العظماء  
 بمكة وغيرها قال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل  
 والاصحاب وأهل الصلاح فهذه سنة الثانية دعوى الجمع الكثير للمفاخرة فهذه تكره الثالثة  
 الاعلام بنوع آخر كالنباحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى وكأنه أخذ سنينة الاولى من أنه لا بد من  
 جماعة يحاطبون بالغسل والصلاة والدفن ويدل له قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا آذتموني  
 ونحوه ومنه الحديث اللاحق وهو قوله ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه (ان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم نعى النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم بعد الالفين معجزة ثم تخشعة مشددة  
 وقيل مخففة لقب لكل من ملاك الحبشة واسمه أصحمة (في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى  
 المصلى) يحتمل أنه مصلى العيد أو محل أعد للصلاة الجنائز (فصحبهم وكبر عليه أربعاً متفق  
 عليه) فيه دلالة على ان النعي اسم للاعلام بالموت وانه مجرد الاعلام جائز وفيه دلالة على شرعية  
 صلاة الجنائز على الغائب وفيه أقوال الاول تشرع مطلقاً وفيه الشافعي وأحمد وغيرهما وقال  
 ابن حزم لم يأت عن أحد من السلف خلافه والثاني منه مطلقاً وهو الحنفية ومالك والثالث  
 يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه لا اذا طالت المدة الرابع يجوز ذلك اذا كان  
 الميت في جهة القبلة ووجه التفصيل في القولين معالجود على قصة النجاشي وقال المانع مطلقاً  
 ان صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على النجاشي خاصة به وقد عرف ان الأصل عدم الخصوصية  
 واعتذر بما قاله أهل القول الخامس وهو أنه يصلى على الغائب اذا مات بارض لا يصلى عليه  
 فيها كالتجاشي فانه مات بارض لم يسلم أهلها واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية ونقله المصنف في فتح  
 الباري عن الخطابي وانه استحسنه الرويانى ثم قال وهو محتمل الا أنى لم أقف في شئ من الاخبار انه  
 لم يصل عليه في بلد أحد واستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنائز في المسجد لوجه  
 صلى الله عليه وآله وسلم والقول بالكراهة للحنفية والمالكية ورد بأنه لم يكن في الحديث نهي  
 عن الصلاة فيه وبأن الذي كرهه القائل بالكراهة انما هو ادخال الميت المسجد وانما خرج صلى

الله عليه وآله وسلم تعظيم الشأن النجاشي وتكثر الجماعة الذين يصلون عليه وفيه شرعية  
الصفوف على الجنائز لانه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر وانه كان في الصف الثاني  
أو الثالث وبوب له البخاري باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنائز خلف الامام وفي الحديث من  
أعلام النبوة اعلامهم بموته في اليوم الذي توفي فيه مع بعده ما بين المدينة والحبشة (وعن ابن  
عباس) رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل يوت  
فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفيعهم الله فيه رواه مسلم) في الحديث  
دليل على فضيلة تكثير الجماعة وان شفاعة المؤمن نافعة مقبولة عند الله تعالى وفي رواية ما من  
مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون كلهم مائة يشفعون فيه الا شفيعوا فيه وفي رواية ثلاثة  
صفوف رواه أصحاب السنن قال القاضي قيل هذه الاحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألو عن  
ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعة  
كل واحد من هذه الاعداد ولا تنافي بينهم اذ مفهوم العدد يطرح مع وجود النص لجميع  
الاحاديث معمول بها وتقبل الشفاعة باذناها (وعن سمرة بن جندب) رضي الله عنه (قال  
صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفساها فقام وسطها متفق عليه)  
فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة اذا صلى عليها وهذا مندوب وأما الواجب فأنما  
هو استقبال جزء من الميت رجلا كان أو امرأة واختلف العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل  
والمرأة فقال أبو حنيفة انهم سواء وعن الشافعي أنه يقف حذاء رأس الرجل وعند غيرهما  
أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة  
فقام عند غيرتها فقال له العلاء بن زياد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل قال نعم  
الا أنه قال المصنف في الفتح ان البخاري أشار بإيراد حديث سمرة هذا الى تضعيف حديث أنس  
(وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على  
ابني بيضاء) هما سهل وسهيل أبوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء اسمها عدو البيضاء صفقة لها  
(في المسجد رواه مسلم) قالت عائشة رداعلي من انكر عليها صلاتها على سعد بن أبي وقاص في  
المسجد فقالت ما أسرع ما نسى الناس والله لقد صلى الحديث والحديث دليل على ما ذهب اليه  
الجمهور ومن عدم كراهة صلاة الجنائز في المسجد وذهب أبو حنيفة ومالك الى أنها لا تصح وفي  
القدوري الحنفية ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة واحتجوا بأسلاف من خرجوا صلى الله عليه  
وآله وسلم الى القضاء للصلاة على النجاشي وتقديم جوابه وبما أخرجه أبو داود ومن صلى على جنازة  
بالمسجد فلا شيء له وأجيب بأنه نص أحمد على ضعفه لانه بقدره صالح مولى التوأمة وهو ضعيف  
على انه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ فلا شيء عليه وقد روي ان عمر صلى على أبي بكر  
في المسجد وان صهيبا صلى على عمر في المسجد وتأول الحنفية والمالكية حديث عائشة بأن  
المراد انه صلى على ابني بيضاء وجنازتهما خارج المسجد وهو صلى الله عليه وآله وسلم داخل  
المسجد ولا يخفى بعده ولانه لا يطابق احتجاج عائشة (وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى) هو أبو  
عيسى ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر سمع أباه وعلى بن أبي طالب وجماعة من الصحابة وفاته  
سنة اثنتين وعشرين وفي سبب وفاته أقوال قيل فقد وقيل قتل وقيل غرق في نهر البصرة رضي الله

عنه (قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة نارا ربا وانه كبر على جنازة خسافته فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر هاروا مسلم والاربعة) تقدم في حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر في صلته على النجاشي أربعاً ورويت الاربع عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وفي الصحيحين عن ابن عباس صلى على قبر فكبر أربعاً وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة فكبر أربعاً قال ابن أبي داود ليس في الباب أصح منه فذهب الى انها أربع لا غير جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء الاربعة ورواية عن زيد بن علي عليه السلام وذهب بعض العلماء الى أنه يكبر خمس تكبيرات واحتجوا بما روى ان علياً كبر على فاطمة خسافاً والحسن كبر على أبيه خسافاً وعن ابن الحنفية انه كبر على ابن عباس خسافاً وأولوا رواية الاربع بان المراد بها ما عدا تكبيرة الافتتاح وهو بعيد (وعن علي) عليه السلام (أنه كبر على سهل بن حنيف) بضم الحاء فمؤن فياء فقهاء (سأولوا انه بدرى) أى عن شهيد وقعة بدر معه صلى الله عليه وآله وسلم (رواه سعيد بن منصور وأصله في البخارى) والذي في البخارى أن علياً كبر على سهل بن حنيف زاد البرقاني في مستخرجه ستاً كذا ذكره البخارى في تاريخه وقد اختلفت الروايات في عدة تكبيرات الجنازة فأخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب ان عمر قال كل ذلك قد كان أربعاً وخسافاً فاجتمعنا على أربع ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد بن وهب البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وخسافاً وستاً وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبر كل بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات وروى ابن عبد البر في الاستذكار باسناداه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخسافاً وستاً وسبعاً وثمانيات حتى جاء موت النجاشي فخرج الى المصلى وصف الناس وزادوا كبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله فان صح هذا فكان عمر ومن معه لم يعرفوا الاستقرار الامر على الاربع حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك (وعن جابر) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على جنازة نارا ربا ويقرأ فاتحة الكتاب في التكبيرة الاولى رواه الشافعي باسناد ضعيف) سقط لفظ هذا الحديث من نسخة الشرح فلم يكلم عليه الشارح قال المصنف في الفتح انه أفاد شيخه في شرح الترمذى ان سنده ضعيف وفي التلخيص انه رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى وقد ضعفتوا ابن عقيل واعلم انه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة فنقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيها وبه قال الشافعي وأحمد واسحق وقتل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين واستدل الاولون بما سلف وهو وان كان ضعيفاً فقد شهد له قوله (وعن طلحة بن عبد الله بن عوف) أى الخراعى (قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب فقال لتعلموا أنها سنة رواه البخارى) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي بلنظ فأخذت بيده فسأله عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وأخرج النسائي أيضاً من طريق أخرى بلنظ وقرأ فاتحة الكتاب وسورة وجهه حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسأله فقال سنة وحق وقد روى الترمذى عن ابن عباس

انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنائز بفتحة الكتاب ثم قال لا يصح فالصحيح عن ابن عباس  
قوله من السنة قال الحاكم أجمعوا على ان قول الصحابي من السنة حديث مسند قال المصنف كذا  
نقل الاجماع مع ان الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير والحديث دليل على  
وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز لان المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه صلى الله عليه  
وآله وسلم لأن المراد بها ما يقابل الفريضة فانه اصطلاح عرفي وزاد الوجوب تأكيداً قوله حق أى  
ثابت وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ان نقرأ على الجنائز بفتحة الكتاب وفي اسناده ضعف يسير يحجره حديث ابن عباس والامر من  
أدلة الوجوب والى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف وذهب آخرون  
الى عدم مشروعية القول ابن مسعود لم يؤقت لنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قراءة في صلاة  
الجنائز بل قال كبر اذا كبر الامام واختر من أطايب الكلام ما شئت الا أنه لم يعزه الى كتاب  
حديثي ليعرف بحسنه من عدمها ثم هو قول صحابي على انه ناف وابن عباس مثبت وهو مقدم  
واستدل للوجوب أنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث لاصلاة الا بفتحة الكتاب فهي داخله  
تحت العموم واخراجها منه يحتاج الى دليل واما موضع قراءة الفاتحة فانه بعد التكبيرة الاولى  
ثم يكبر فيه صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يكبر في دعاء للميت وكيفية الدعاء قد أفاده قوله  
﴿ وعن عوف بن مالك ﴾ رضى الله عنه ( قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة  
فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء  
والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما نقيت في نسخة ينقي ( الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا  
خير من داره وأهلا خيراً من أهله (١) وأدخله الجنة وقه فتنة القبر وعذاب النار واه مسلم) ويحتمل  
انه صلى الله عليه وآله وسلم جهر به بحفظه ويحتمل انه سأله ما قاله فذكره فحفظه وقد قال الفقهاء  
يندب الاسرار ومنهم من قال يخبر ومنهم من قال يسر في النهار ويجهر في الليل والدعاء للميت  
ينبغي الاخلاص فيه له لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخلصوا له الدعاء وما ثبت عنه صلى الله عليه  
وآله وسلم أولى وأصح الاحاديث في ذلك هذا الحديث وكذلك الحديث الآتي قلت واني والله  
تحصل لي غبطة على هذا الميت الذي دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بهذا الدعاء كلما  
أمر على هذا الحديث في مطاوى الكلام وأقول في نفسي ليتني كنت هذا الميت المرحوم  
﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضى الله عنه ( قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على  
جنازة يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا) أى حاضرنا ( وغائبنا وصغيرنا) أى ثبته عند  
التكليف للافعال الصالحة والافلاذنب له ( وكبيرنا وذكراؤنا) اللهم من أحبيته من أفاضله  
على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده واه مسلم  
والاربعة) والاحاديث في الدعاء للميت كثيرة في سنن أبي داود عن أبي هريرة ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم دعا في الصلاة على الجنائز اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها للاسلام  
أنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جئنا شفعا له فاعف عنه ذنبه وابن ماجه من  
حديث واثله بن الاسقع قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجس من  
المسلمين فسمعه يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه فتنة القبر وعذاب النار

(١) في مسلم زيادة وزوج  
خير من زوجه بعد قوله  
وأهلا خيراً من أهله ٨٥  
معجمه

وانت أهل الوفاء والجد اللهم فأغفر له وارحه فانك أنت الغفور الرحيم واختلاف الروايات دال على ان الامر متسع في ذلك ليس مقصورا على شئ معين وقد اختار بعض أهل العلم ادعية أخرى واختار الشافعي كذلك وأما قراءة سورة بعد الحمد فقد ثبت ذلك كما عرفت في رواية النسائي ولم يرد فيها تعيين وانما الشأن في اخلاص الدعاء للميت لانه الذي شرعت له الصلاة والذي ورد به الحديث هو قوله ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وصححه ابن حبان) لانهم شفعاء والشافعي يبالغ في طلبها يريد قبول شفاعته فيه وروى الطبراني أن ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسلية ثم أسند عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسلية مكتوب له عشرون حسنة ﷺ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أسرعوا بالجنازة فان تك) أي الجنازة والمراد به الميت (صالحة فخير) خبر مبتدأ محذوف أي فهو خير ومثله شر الآتى (تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونها عن رقابكم متفق عليه) نقل ابن قدامة ان الامر بالاسراع للتدب بلا خلاف بين العلماء وسئل ابن حزم فقال بوجوبه والمراد به شدة المشي وعلى ذلك جملة بعض السلف وعند الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق سجيصة المشي المعتاد ويكره الاسراع الشديد والحاصل أنه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهي الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والمشيوع وقال القرطبي مقصود الحديث ان لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولان البطء ربما أدى الى التباهي والاختيال هذا بناء على ان المراد بقوله بالجنازة بحملها الى قبرها وقيل المراد الاسراع بتجهيزها فهو أعم من الاول قال النووي هذا باطل مردود بقوله في الحديث تضعونها عن رقابكم وتعقب بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما يقال حمل فلان على رقبته ديونا قال ويؤيده ان الكل لا يحملونه قال المصنف بعد نقله في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به الى قبره أخرجه الطبراني باسناد حسن ولا يابى داود مرفوعا لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهري أهلها والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه وهذا في غير المنفلوج ونحوه فانه ينبغي التثبت في أمرهم ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدا حتى يُدفن فله قيراطان قيل) صرح أبو عوانة بأن القائل أبو هريرة (وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين متفق عليه ولمسلم) أي من حديث أبي هريرة (حتى توضع في اللحد والبخاري) أي من حديث أبي هريرة (من تبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا وكان معها حتى يصلى عليها ويقرغ من دفنها فانه يرجع بقيراطين كل قيراط مثل أحد) فاتفقا على صدور الحديث ثم انفرد كل واحد منهما بما يلفظ وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابيا قوله إيمانا واحتسابا بقيد به لانه لا بد منه لان تراب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة ذكره المصنف في الفتح وقوله مثل أحد ووقع في رواية النسائي فله قيراطان من الاجر كل واحد منهما ما أعظم من أحد

وفي رواية لمسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدي من رواية واثله كتب له قبراطان من الأجر أخفه ما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد والشهود الحضور وظاهره الحضور معهما من ابتداء الخروج بها وقد ورد في لفظ مسلم من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له قبراطان من الأجر كل قبراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع كان له قبراط والروايات إذا ردت بعضها إلى بعض تقضى بأنه لا يستحق الأجر المذكور إلا من صلى عليها وتبعها وقال المصنف الذي يظهر لي أنه يحصل الأجر لمن صلى وإن لم يتبع لأن ذلك وسيلة إلى الصلاة لكن يكون قبراط من صلى فقط دون قبراط من صلى وتبع وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن ثابت إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ إذا صليت ثم زاد في آخره فخلوا بينها وبين أهلها ومعناه قد قضيت حق الميت فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر وعلق البخاري قول حميد بن هلال ما علمنا على الجنازة إذا ناولك من صلى ورجع فله قبراط وأما حديث أبي هريرة أميران وليس بأمرين الرجل يكون مع الجنازة ويصلي عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذن وليها الحديث أخرجه عبد الرزاق فإنه حديث منقطع موقوف وقد رويت في معناه أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة ولما كان وزن الأعمال في الآخرة ليس لها طريق إلى معرفة حقيقته ولا يعلمه إلا الله ولم يمكن تعريفنا لذلك الابتسليم به ما نعرفه من أحوال المقادير شبيه قدر الحاصل من ذلك بالقبراط ليعبر لنا المعقول في صورة المحسوس ولما كان القبراط حق القدر بالنسبة إلى ما نعرفه في الدنيا به على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المشهور بالمدينة وقوله حتى يدفن ظاهر في وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله ولفظ حتى يوضع في اللحد كذلك وفي الرواية الأخرى لمسلم حتى يفرغ من دفنها ففيها بيان وتفسير لما في غيرها والحديث ترغيب في حضور الميت والصلاة عليه ودفنه وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكريمه للميت وإكرامه بجزيل الثابة لمن أحسن إليه بعد موته (تنبيه في جل الجنازة) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى بسنده إلى عبد الله بن مسعود أنه قال إذا تبع أحدكم الجنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم يتطوع بعد أو يذرفه من السنة وأخرج بسنده أن عثمان بن عفان جل بين العمودين سرير أمه فلم يمارقه حتى وضعه وأخرج أيضا أن أبا هريرة جل بين عمودين سرير سعد بن أبي وقاص وأخرج أن ابن الزبير جل بين عمودين سرير المسور بن مخرمة وأخرج من حديث يوسف بن ماهك قال شهدت جنازة رافع بن خديج وفيها ابن عمرو بن عباس فأنطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدمة السرير بين القائمين ووضع عليه كاهله ثم مشى بها انتهى (وعن سالم) هو أبو عبد الله أو أبو عمر وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد فقهاء المدينة من سادات التابعين وأعيان علمائهم روى عن أبيه وغيره مات سنة ست ومائة (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر سيد المتبعين للسنة المطهرة رضي الله عنهما (أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وهم يشيرون أمام الجنازة رواه الخمسة) من حديث ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه به كذا في التلخيص (ومعه ابن حبان وأعله الناسي وطائفة بالارسال) اختلف في وصله وارساله فقال أحمد انما هو عن الزهري مرسل وحديث سالم موقوف على ابن عمر من فعله وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون

المُرسل أصح وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث حبيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سالم  
 ابن عبد الله بن عمر بن عثمان قال الزهري وكذلك السنة فهذا يعني  
 بالرفع أصح من حديث ابن عيينة وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافا كثيرا فيه عن الزهري  
 قال والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يمشي قال وقد مشى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يعني بين يديه وهذا مرسل وقال البيهقي ان الموصول  
 أرجح لأنه من رواية ابن عيينة وهو ثقة حافظ وعن علي بن المديني قال قلت لابن عيينة يا أبا محمد  
 خالفك النلس في هذا الحديث فقال استيقن الزهري حديثه مرارا لست أحصيه يعبد  
 ويديه سمعته من فيه عن سالم عن أبيه قال المصنف وهذا لا ينبغي الوهم لأنه ضبط أنه سمعته  
 عن سالم عن أبيه والأمير كذلك إلا أن فيه ادراجا يعني أنه أدرج ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم وأبو بكر وعمر في حديث ابن عمر مثنى أمامها كما ينسب رواية الدارقطني ولعل الزهري أدرج  
 أو حدث به ابن عيينة وفصله لغيره وللإختلاف في الحديث اختلف العلماء على أقوال الأول ان  
 المشي امام الجنائز أفضل لوروده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الخلفاء وذهب اليه  
 الجمهور والشافعي والثاني للحنفية ان المشي خلفها أفضل لما رواه ابن طاوس عن أبيه  
 ما مشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنائز ولما رواه سعيد بن منصور  
 من حديث علي عليه السلام قال المشي خلفها أفضل من المشي امامها كفضل صلاة الجماعة  
 على صلاة الفرد استاده حسن وهو موقوف له حكم الرفع وحكى الأثر ان أحمد تكلم في استناده  
 النسائي انه يمشي بين يديه واخلفها وعن يمينها وعن شمالها علقه البخاري عن أنس وأخرجه ابن  
 أبي شيبة موصولا (١) وكذا علق البخاري وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الاسراع  
 بالجنائز وانهم لا يلزمون مكانا واحدا يمشون فيه ثلاثين عليهم أو على بعضهم الرابع للثوري  
 يمشي حيث شاء والراصب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من  
 حديث المغيرة مرفوعا الراكب خلف الجنائز والمأش حيث شاء منها الخامس للبخاري ان كان مع  
 الجنائز نساء مشى أمامها والاخلفها وأصح الأقوال القول الثالث (وعن أم عطية) رضي الله  
 عنها (قالت نهينا) مبنى للجهول (عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا متفق عليه) جمهور أهل  
 الأصول والمحدثين على ان قول الصحابي نهينا أو أمرنا بعدم ذكر القائل له حكم المرفوع اذا ظاهر  
 من ذلك ان الأمر والنهي هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه فإنه  
 أخرجه البخاري في باب الحيض عن أم عطية بلفظ نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 الحديث إلا أنه مرسل لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني عنها قالت لما دخل النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث الناعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم بعثني اليكن لا يابعدكن على ان لا تسرقن الحديث وفيه نهانا أن نخرج في جنازة  
 وقولها لم يعزم علينا ظاهر في أن النهي للكره لا للتحريم كما نفاه من قرئته والافاصله  
 التحريم والى أنه للكره اذهب جمهور أهل العلم ويدل له ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جنازة فرأى عمرا أهف فاصاح بها فقال دعها  
 يا عمر الحديث وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق أخرى ورجالها ثقات (وعن أبي سعيد)

(١) قوله وكذا علق  
 البخاري كذا بأصله وعبارة  
 البخاري مع القسطلاني  
 (وقال غيره) أي غير أنس  
 أمش (قريباً منها) أي من  
 الجنائز من أي جهة كان



رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم الجنائزة فقوموا فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع متفق عليه) الامر ظاهر في وجوب القيام للجنائزة إذا مرت بالمكاف وان لم يقصد تشييعها وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرج البخاري قيامه صلى الله عليه وآله وسلم للجنائزة يوم دى مرت به وعلل ذلك بأن الموت فزع وفي رواية أليست نفسا وأخرج الحاكم إتمامنا لله لا شكته وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان إتماما تقوم أعظاما الذي يقبض النفوس ولفظ ابن حبان أعظاما لله ولا منافاة بين التعليلين وقد عارض هذا الامر حديث علي عليه السلام عند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام للجنائزة ثم قعد والقول بأنه يحتمل ان مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه يدفعه ان عليا أشار الى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي الى أن حديث علي ناسخ للامر بالقيام ورد بان حديث علي ليس نصافي النسخ لاحتمال ان قعوده صلى الله عليه وآله وسلم كان لبيان الجواز ولذا قال النووي المختار أنه مستحب واما حديث عبادة بن الصامت أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنائزة فتر به خبر من اليهود فقال هكذا يفعل فقال خالفوهم أخرجه أحمد وأصحاب السنن الا النسائي وابن ماجه والبخاري والبيهقي فانه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع قال البزار تفرد به بشر وهو ابن الحديث وقوله فلا يجلس حتى توضع أفاد النهي لمن يشيعها عن الجلوس حتى توضع ويحتمل ان المراد توضع في الارض وقد روى الحديث باللفظين الا انه رجع البخاري وغيره رواية توضع بالارض فذهب بعض السلف الى وجوب القيام حتى توضع الجنائز لما يقفده النهي هنا ولما عند النسائي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد مآرا ينار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع وقال الجمهور انه مستحب وقد روى البيهقي من حديث أبي هريرة وغيره ان القائم كالحامل في الابحار (وعن أبي اسحق) هو السبيعي بفتح السين وكسر الباء الهمداني الكوفي رأى عليا عليه السلام وغيره من الصحابة وهو تابعي مشهور كثير الرواية ولد لستين من خلافة عثمان ومات سنة تسع وعشرين ومائة (ان عبد الله بن يزيد) الخطمي الاوسي كوفي شهد الحديث وهو ابن سبع عشرة سنة وكان أميرا على الكوفة وشهد مع علي عليه السلام صفين والجل ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجل القبر) أي من جهة المحل الذي يوضع فيه رجلا الميت فهو من اطلاق الحال على المحل (وقال هذان السنة أخرجه أبو داود) وروى عن علي عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل من ولد عبد المطلب فأمر بالسري فوضع من قبل رجل القبر ثم أمر به فسل سلاذكره الشارح ولم يخرج وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول ما ذكره واليه ذهب الشافعي وأحمد والنسائي يسلم من قبل رأسه لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعا من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم سل ميتا من قبل رأسه وهذا أحد قول الشافعي والثالث لا يحنيفة انه يسلم من قبل القبلة معترضا ذهوا يسر قلت بل ورد به النص كما يأتي في شرح حديث جابر في النهي عن الدفن ليلا فانه أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس ما هو نص في ادخال الميت من قبل القبلة ويأتي انه حديث حسن فيستفاد من المجموع أنه فعل مخبر فيه لكن الاول أفضل (فائدة) اختلف في تحليل القبر بالثوب عند موارة الميت فقليل يحلل سواء كان المدفون امرأة أو رجلا لما أخرجه

البيهقي من حديث ابن عباس قال جليل رسول الله صلى الله عليه وآله سلم قبر سعد بن وهب قال البيهقي  
 لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو ضعيف وقيل يخص بالنساء لما أخرجه  
 البيهقي أيضاً من حديث أبي اسحق أنه حضر جنازة الحارث الأعور فأبى عبد الله بن يزيد أن  
 يسطوا عليه ثوباً وقال أنه رجل وقال البيهقي وهذا اسناد صحيح وإن كان موقوفاً قلت وبؤيده  
 ما أخرجه أيضاً البيهقي عن رجل من أهل الكوفة أن علي بن أبي طالب عليه السلام أتاهم وهم  
 يدفنون ميتاً وقد بسط الثوب على قبره فحذب الثوب من القبر وقال اثماً يصنع هذا بالنساء (وعن  
 ابن عمر) رضي الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا وضعتم موتاكم في القبور  
 فقولوا بسم الله وعلى مله رسول الله أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان وأعله  
 الدارقطني بالوقف) ورجح النسائي وقفه على ابن عمر أيضاً لأن له شواهد من فوعة ذكرها في  
 الشرح وأخرج الحالكم والبيهقي بسند ضعيف أنهما الموضع أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم  
 تارة أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى مله رسول الله وللشافعي دعاء آخر استحسنته فدل كلامه  
 أنه يختار الدفن من الدعاء للميت ما يراه وأنه ليس فيه حديث محدود (وعن عائشة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كسر عظم الميت ككسره حياراً وأبو داود باسناد على شرط مسلم  
 وزاد ابن ماجه) أي في الحديث هذا (من حديث أم سلمة في الاثم) بيان للمثلية وفيه دلالة  
 على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي ولكن زيادة في الاثم أثبات أنه يفارقه من حيث أنه  
 لا يجب الضمان وهو يحتمل أن الميت يتألم كما يتألم الحي وقد ورد به حديث وحكمه تزيق جسد  
 الميت حكم كسر عظمه به بجامع الايلام والاثام وأجرأ الناس على هذا رفقاء النصارى فانهم  
 يزقون ويحرقون أجساد الموتى ويقطعونها لاسيما المرضى منهم وهذه شنيعة وأي شنيعة أعاد الله  
 المسلمين من ذلك (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال الحدوا لي الحدوا وانصبوا علي اللبن  
 نصيباً كما صنع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم) هذا الكلام قاله سعد لما قيل له  
 ألا تتخذ لك شيئاً كآلة الصندوق من الخشب فقال اصنعوا واذكروه والحد بفتح اللام وضعها هو الحفر  
 تحت الجانب القبلي من القبر وفيه دلالة أنه للحد له صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج أحمد وابن  
 ماجه باسناد حسن أنه كان بالمدينة رجلان رجل يلحد ورجل يشق فبعث الصحابة في طلبهما فقالوا  
 أيهما جاء عمل عمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بفناء الذي يلحد فلحد رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ومثله عن ابن عباس عند أحمد والترمذي وبين أن الذي كان يضرح هو أبو عبدة وأن  
 الذي كان يلحد هو أبو طلحة الأنصاري وفي اسناده ضعف وفيه دلالة على أن اللحد أفضل (والبيهقي)  
 أي روى البيهقي (عن جابر نحوه) أي نحو حديث سعد (وزاد ورفع قبره عن الأرض قدر شبر  
 وصححه ابن حبان) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه  
 عن جابر وفي الباب من حديث القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت يا أمها كسني لي عن  
 قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لامشرقة ولا لاطئة  
 مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء أخرجه أبو داود والحالكم وزادوا في رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم مقدماً وأبو بكر رأسه بين كسني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال رأيت قبر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم شبرا ونحو شبر ويعارضه ما أخرجه البخاري من حديث سفيان الثمار  
أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسنما أي مرتفعا كهيئة السنام وجع بينهما البيهقي بأنه  
كان أولاً مسطحاً ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصبح فجعل مسنماً قال في المصباح  
سمت القبر تسنماً إذا رفعت على الأرض كالسنام ويعارضه أيضاً حديث أبي الهياج الأسدي  
يرفعه وفيه ولا قبراً مشرفاً إلا سوية وأجيب عنه أن رفعه شبراً وجعله مسنماً فعل العناية وغيرهم  
فلا يصلح للمعارض بالحدوث الصحيح الصحيح المرفوع فالحق تسوية القبور بلافق بين قبر وقبر  
﴿قائدة﴾ كانت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين عند أن زاعت الشمس لاثنتي عشرة  
ليلة خلت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء كافي الموطأ وقال جماعة يوم الأربعاء وتولى غسله  
ودفنه علي والعباس وأسامة أخرجه أبو داود من حديث الشعبي وزاد وحدثني من روى كذا في  
الشرح والذي في التخصيص من روى أبو داود من روى بالشك أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف  
وفي رواية البيهقي زيادة مع علي والعباس الفضل بن العباس وصالح وهو شقران ولم يذكر ابن عوف  
وفي رواية لابن ماجه علي والفضل وقثم وشقران وزاد وسوى لحد من رجل من الانصار وجع بين  
الروايات بان من نقص فماعتبار ما رأى أول الأمر ومن زاد أراد به آخر الأمر ﴿ولمعلم عنه﴾  
أي عن جابر (نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى  
عليه) الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة لأنه الأصل في النهي وذهب الجمهور إلى أن  
النهي في البناء والتحصيص للتنزيه وعن القعود والتحريم وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يعرف  
ما الصارف عن جل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي وقد وردت الأحاديث في النهي عن  
البناء على القبور والكتب عليها والأسراج وأن يزد فيها وأن توطأ فأخرج أبو داود والترمذي  
والنسائي من حديث ابن مسعود مر فوعا لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد  
والسرج وفي لفظ للنسائي نهى أن يبنى على القبر أو يزد عليه أو يحصص أو يكتب عليه وأخرج  
البخاري من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي لم يقم منه  
لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد وأخرج الترمذي أن علياً عليه السلام  
قال لا اله إلا الله الأسدي أبعثت علي ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا أضع قبراً  
مشرفاً إلا سوية ولا أغتالا إلا طمسته قال الترمذي حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل  
العلم فكهوا أن يرفع القبر فوق الأرض قال السارح وهذه الأخبار المقترنة باللعن والتشبيه بقوله  
لا تجعلوا قبوري وشاء بعد من دون الله تفيد التحريم للعمارة والتزيين والتحصيص ووضع الصندوق  
المنزخف ووضع الستائر على القبر وعلى سمائه والتمسح بجدار القبر وإن ذلك قد ينضى مع  
بعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأم السابقة من عبادة الأوثان فكان في المنع عن ذلك  
بالكلية قطع لهذه الذريعة المفضية إلى الفساد وهو المناسب للحكمة المتبعة في شرع الأحكام  
من جلب المصالح ودفع المفاسد سواء كانت بانفسها أو باعتبار ما تنضى اليه انتهى قال  
السنيد وهذا كلام حسن وقدوفينا المقام حقه في مسئلة مستقلة انتهى وله رحمه الله رسالة في  
فقه مناهاتهم للاعتقاد عن أدراك الأحكام والقاضي العلامة للشوكلي رسالة في هذا الباب

سماها شرح الصدور في تحريم رفع القبور ﴿١﴾ (وعن عامر بن ربيعة) رضى الله عنه (ان رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على عثمان بن مظعون وأتى القبر فحشي عليه ثلاث حبات وهو  
 قائم رواه المداقطنى) وأخرجه البزار وزاد بعد قوله وهو قائم عند رأسه وزاد أيضاً فرش  
 عليه الماء وروى أبو الشيخ في مكارم الاخلاق عن أبي هريرة مرفوعاً عن حش على مسلم احتساباً  
 كتب له بكل ثرة حسنة واسناده ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة ان رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم حشي من قبل الرأس ثلاثاً الا انه قال أبو حاتم حديثه باطل وروى البيهقي  
 من حديث محمد بن زياد عن أبي أمامة قال توفي رجل فلم تصبه له حسنة الا ثلاث حبات حشاها  
 على قبر غفرت له ذنوبه ولكن هذه يشد بعضها بعضاً وفيه دلالة على مشروعية الحشي على القبر  
 ثلاثاً وهو يكون باليدين مع الثبوت في حديث عامر بن ربيعة ففيه حش بيديه واستحب أصحاب  
 الشافعى أن يقول عند ذلك منها خلقناكم الآية ﴿٢﴾ (وعن عثمان رضى الله عنه قال كان رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر والاكفكم واسألوا له  
 التثبيت فانه الا ن يستل رواه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على ارتفاع الميت باستغفاره الخي  
 له وعليه ورد قوله تعالى ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله استغفر لذنوبك  
 وللمؤمنين والمؤمنات ونحوهما وعلى انه يستل في القبر وقد وردت به الاحاديث الصحيحة كما أخرج  
 ذلك الشيخان فمنهم من حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الميت اذا وضع في قبره وتولى  
 عنه أصحابه انه ليس مع قرع نعالهم زاد مسلم واذا انصرفوا أتاه ملكان زاد ابن حبان والترمذى من  
 حديث أبي هريرة أن زرقان اسودان يقال لاحدهما المنكر والاخر النكير زاد الطبراني في الاوسط  
 أعينهما مثل قدور النحاس وأنيابهما مثل صياصي البقر وأصواتهما مثل الرعد زاد عبد الرزاق  
 يحفران بأنيابهما ويطآن في اشعارهما مع ما مر زبوا لواجتمع عليها أهل منى لم يقاوها وزاد البخارى  
 من حديث البراء فتعادر روحه في جسده ويستفاد من مجموع الاحاديث انهم ما يسأل الله فيقولان  
 ما كنت نعبد فان كان الله ههنا فيقول كنت أعبد الله فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل  
 لحمد فالمؤمن يقول اشهد انه عبد الله ورسوله وفي رواية أشهد أن لا اله الا الله وأشهد ان محمداً عبده  
 ورسوله فيقال له صدقت فلا يستل عن شئ غيرها ثم يقال له على اليقين كنت وعليه مت وعليه  
 تبعث ان شاء الله تعالى وفي لفظ فينادى مناد من السماء أن صدق عبدى فأفرشوه من الجنة وافتحوا  
 له باباً الى الجنة وألبسوه من الجنة قال فيأتيه من روحها وطيمها ويقسم له مدبصره ويقال له انظر  
 الى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعداً من الجنة فيراهما جميعاً فيقول دعوني اذهب أبشر أهلى  
 فيقال له اسكت ويقسم له في قبره سبعون ذراعاً ويملا خضر الى يوم القيامة وفي لفظ ويقال له ثم  
 فينام نومة العروس لا توقظه الا أحب أهله واما الكافر والمنافق فيقول له الملكان من ربك فيقول  
 هاهنا لا أدري ويقولان ما ديتك فيقول هاهنا لا أدري فيقولان ما هذا الرجل الذي بعث فيكم  
 فيقول هاهنا لا أدري فيقال لا دريت ولا تليت اى لفهمت ولا تبعث من يفهم ويضرب بمطراق  
 من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصارت ارباباً فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين • واعلم انه  
 وردت احاديث دالة على اختصاص هذه الامة بالسؤال في القبر دون الامم السابقة قال العلماء  
 السر فيهم ان الامم كانت تأتيمهم الرسل فان أطاعوهم فالمراد وان عصوهم اعز لوهم وعوجلوا

بالعذاب فلما ارسل الله محمدا صلى الله عليه وآله وسلم رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب وقبل  
 الاسلام من أظهره سواء أخلص أم لا وقبض لهم من يسألهم في القبور ليخرج الله شرهم بالسؤال  
 ولبيد الله الخبيث من الطيب وذهب ابن القسيم الى عموم المسئلة وبسط المسئلة في كتاب الروح  
 (وعن ضمرة) بفتح الضاد وسكون الميم (ابن حبيب) بفتح الحاء فباء فباء (احد التابعين)  
 حصي ثقبه روى عن شداد بن أوس وغيره (قال كانوا) ظاهرو الصحابة الذين أدر كههم (يستحبون  
 اذا سوي) بضم المهملة مغير صيغة من التسوية (على الميت قبره) وانصرف الناس عنه ان يقال  
 عند قبره يا فلان قل لاله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبي محمد واهل بيته  
 ابن منصور موقوفاً) على ضمرة بن حبيب (ولطبراني نحوه من حديث ابى أمامة مرفوعاً مطولاً)  
 ولفظه عن ابى أمامة اذا نامت فاصنعوا بى كما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نضع  
 بجوانا امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخواتكم فسوو بتم التراب  
 على قبره فليقيم أحدكم على راس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان  
 ابن فلانة فانه يستوى فاعدا ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشدنا ربحك الله ولكن  
 لا تشعرون فليقل اذ كرما كنت عليه في الدنيا من شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله  
 وانك رضيت بالله ربا وبالا اسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا ونكيرا ياخذ كل  
 واحد منهما ما سيد صاحبه فيقول انطلق بنا ما يقعدنا عند من قد لقن حجتة فقال رجل يا رسول الله  
 فان لم نعرف أمه قال تنسبه الى أمه حواء يا فلان بن حواء قال المصنف اسناده صالح وقد قواه  
 أيضا في الاحكام له قلت قال الهيثمى بعد سياقه ما لفظه أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده  
 جماعة لم أعرفهم وفي هامشه فيه عاصم بن عبد الله ضعيف ثم قال والراوى عن أبى أمامة سعيد  
 الازدى يبيض له أبو حاتم قال الا ترم قلت لاحد بن حنبل هذا الذى يصنعونه اذا دفن الميت يقف  
 الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يفعل له الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة ويروى  
 فيه عن أبى بكر بن أبى مریم عن أشياخهم انهم كانوا يفعلونه وقد ذهب اليه الشافعية وقال في  
 المنار ان حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه وانه أخرجه سعيد  
 ابن منصور في سننه عن ضمرة بن حبيب عن أشياخه من أهل حصن فالمسئلة حصصية وما جعل  
 اسألوها التثيت فانه الا نيسئل شاهد الله فلا شهادة فيه وكذا أمر عمرو بن العاص بالوقوف  
 عند قبره مقدرا ما تكبر جزور ليس ستأنس بهم عند مر اجعة رسل ربه لا شهادة فيه على التلقين  
 وابن القسيم حرم في الهدى بمثل كلام المنار واما في كتاب الروح فانه جعل حديث التلقين من أدلة  
 سماع الميت لكلام الاحياء وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير تكبير كافيا في العمل به  
 ولم يحكم له بالصحة بل قال في كتاب الروح انه حديث ضعيف ويحصل من كلام أئمة التحقيق انه  
 حديث ضعيف والعمل به بدعة ولا يغتر بكثرة من يفعله (وعن بريدة بن الحصيب الاسلمى)  
 رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور  
 فزروا وها رواه مسلم وزاد الترمذى) اى من حديث بريدة (فانها تذكر الآخرة زاد ابن ماجه من  
 حديث ابن مسعود) وهو بلفظ مامضى وزاد (وترهد في الدنيا) وفي الباب أحاديث عن أبى  
 هريرة عند مسلم وعن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وعن أبى سعيد عند احمد والحاكم وعن

على عليه السلام عند اجدوع عن عائشة عند ابن ماجه والكل دالة على مشروعية زيارة القبور  
وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار فانه في لفظ حديث ابن مسعود فانها عبرة وذكر للاخرة  
والترهيب في الدنيا فاذا اخلت عن هذه لم تكن مرادة شرعا وحديث بريدة جع فيه بين ذكرانه  
صلى الله عليه وآله وسلم كان نهى أولا عن زيارتها ثم أذن فيها اخرى وفي قوله فزوروها أمر للرجال  
بالزيارة وهو أمر نذب اتفاقا وتناكد في حق الوالدين لا تبار في ذلك وأما ما يقوله الزائر عند وصوله  
المقابر فيقول السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها  
وسمى في حديث مسلم في ذلك قريبا وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فيأتي الكلام فيها قريبا  
﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زائرات القبور  
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) قال الترمذي بعد اخر اوجه هذا حديث حسن وفي الباب  
عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم ان هذا كان قبل ان يرخص النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم في زيارة القبور فلما رخص دخل في الرخصة الرجال والنساء وقال به ضمهم انما كره زيارة  
القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن ثم ساق بسنده أن عبد الرحمن بن أبي بكر توفي ودفن بمكة  
وأنت عائشة قبره ثم قالت

وكما كنتماني جذية برهة \* من الدهر حتى قيل لن يتصدعا  
وعشنا بخير في الحياة وقبلنا \* أصاب المنيا يارط كسرى وتبعا  
ولما فارقنا كائنا ومالكا \* لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

انتهى ويدل لما قاله بعض أهل العلم ماروي عن عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله اذا زرت  
القبور قال قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمؤمنين يرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين  
وانا ان شاء الله بكم لاحقون وما أخرج الحاكم من حديث علي بن الحسين ان فاطمة كانت تزور  
قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتسبي عنده قلت وهو حديث مرسل فان علي بن الحسين لم يدرك  
فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعموم ما أخرجه البيهقي في شعب الايمان مرسل من  
زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة مغفر له وكتب بآراء وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله  
الى انها لا تجوز الزيارة للنساء بحال الحديث الباب ﴿وعن أبي سعيد﴾ رضي الله عنه (قال لعن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء المسنعة واما أبو داود) النوح هو رفع الصوت  
بشديد شمائل الميت ومعظم أفعاله والحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه ﴿وعن  
أم عطية رضي الله عنها قالت أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا نوح متفق  
عليه﴾ كان أخذه عليهن ذلك وقت المباينة على الاسلام والحديثان دالان على تحريم فعل  
النسابة وتحريم استماعها اذ لا يكون اللعن الاعلى محرم وفي الباب عن ابن مسعود قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس منامن ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية  
متفق عليه وأخرج من حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تأبى  
من خلق وسلق وخرق وفي الباب غير ذلك ولا يعارض ذلك ما أخرج احمد وابن ماجه وصححه  
الحاكم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بنساء عبد الأشهل يكن هلكا هن يوم أحد فقال  
لكن جزة لا بواكى فجاءه نساء الانصار يكن جزة الحديث فانه منسوخ بما في آخره بلفظ فلا

تسكن على هالك بعد اليوم وهو يدل على انه عبر عن النياحة بالبكاء فان البكاء غيره فهي عنه كما يدل  
 له ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال مات ميت من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر بنهاهن ويطردهن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 دعهن يا عمر فان العين تدمع والقلب مصاب والعهد قريب والميت هي زينب بنته صلى الله عليه  
 وآله وسلم كما صرح به في حديث ابن عباس أخرجه أحد وفيه انه قال لهن ايا كن ونعيق الشيطان  
 فانه مهما كان من العين ومن القلب من الله ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان من الشيطان  
 فانه يدل على جواز البكاء وانه انما نهى عن الصوت ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم العين تدمع  
 ويحزن القلب ولا تقول الا ما رضى الرب قاله في وفاة ولده ابراهيم وأخرج البخاري من حديث ابن  
 عمر ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهم اذا أشار الى لسانه أو يزحم وأما  
 ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن أمره ان ينهي النساء المجتمعات  
 للبكاء على جعفر بن أبي طالب احث في وجوههن التراب فيحسم على انه كان بكاء بتصويت  
 النياحة فامر بالنهي عنه ولو بحثوا التراب في أفواههن ﴿﴾ وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بما نجا عليه متفق عليه ولهما أي للشيخين كما دل له متفق عليه  
 فانهما المرادان به (نحوه) أي نحو حديث ابن عمر (عن المغيرة بن شعبه) الاحاديث في الباب  
 كثيرة وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النياحة عليه وقد استشكل ذلك لانه تعذيب بفعل  
 غيره واختلعت الجوابات فانكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله واحتجت بقوله تعالى ولا تزر  
 وازرة وزرا أخرى وكذلك أنكره أبو هريرة واستبعد القرطبي انكار عائشة وذكر انه رواه عدة من  
 الصحابة فلا وجه لانكاره مع امكان تأويله ثم جع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بان  
 قال حال البرزخ يلحق باحوال الدنيا وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير كما يشير اليه قوله  
 تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فلا تعارض بين حديث التعذيب وآية ولا تزر  
 وازرة وزرا أخرى لان المراد بها الاخبار عن حال الآخرة واستقواوه الشارح وذهب الاكثرون  
 الى تأويله بوجوه الاول للبخاري أنه يعذب بذلك اذا كانت سنته وطريقته وقد أقر عليه أهله في  
 حياته فعذب بذلك وان لم تسكن طريقته فانه لا يعذب فالمراد على هذا أنه يعذب ببعض بكاء أهله  
 وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره اذا كان له فيه سبب الثاني المراد أنه يعذب اذا وصي بان  
 يناح عليه وهو تأويل الجمهور وقالوا وقد كان معروفا عند القدماء كما قال طرفه بن العبد

اذا مت فابكيني بما انا أهله \* وشقي على الجيب يا أم معبد

ولا يلزم من وقوع النياحة من اهل الميت امتثاله ان لا يعذب لولم يمتثلوا بل يعذب على مجرد  
 الايصال فان امتثلوه وناحوا عذب على الامر من الايصال لانه فعله والنياحة لانها بسببه الثالث  
 انه خاص بالكافر وان المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلا وفيه بعد لا يخفى فان الكافر لا يحمل  
 عليه ذنب غيره أيضا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزرا أخرى الآية الرابع ان معنى التعذيب توبيخ  
 الملائكة للميت بما ينسب به أهله كما روي أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت يعذب ببكاء  
 أهله اذا قالت النائحة وعضدها وانصرامها وكسبها جلد الميت وقال أنت عضدها أنت  
 ناصرها أنت كاسيها وأخرج معناه ابن ماجه والترمذي الخاف من ان معنى التعذيب تألم الميت

بما يقع من أهل من التيساحة وغيره إلا أنه يرق لهم وإلى هذا الله أو يلذهب محمد بن جرير وغيره وقال  
القاضي عياض هو أولى الأقوال واحتجوا بحديث فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم زجر امرأته عن  
البكاء على ابنها وقال إن أحدكم إذا بكى استعبر له صويحبه بإعباد الله لا تعذبوا الإخوانكم واستدل  
له أيضا أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح ونسبة تأويلات أخرى وما ذكرناه أشف في  
الباب (وعن أنس) رضي الله عنه (قال شهدت بئذ الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن  
ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان رواه البخاري) قديين  
الواقدي وغيره في رواية أن البنت أم كلثوم وقدرت البخاري قول من قال إنها رقيصة بانها ماتت  
ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بدر فلم يشهد صلى الله عليه وآله وسلم دفنها والحديث دليل  
على جواز البكاء على الميت بعد موته وتقدم ما يدل له أيضا إلا أنه عورض بحديث فإذا وجبت فلا  
تسكين بأكية وجمع بينهما بأنه محمول على رفع الصوت أو أنه مخصوص بالنساء لأنه قد يقضى بكاهن  
إلى التيساحة فيكون من باب سد الذريعة (وعن جابر) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا أخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن  
قال زجر) بالزأى والجيم والراء عوض نهى (أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه) الحديث  
دل على النهي عن الدفن لليل إلا للضرورة وقد ذهب إلى هذا الحسن وورد تعليل النهي  
عن ذلك بأن ملائكة النهار أرف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح الله أعلم بصحته وقوله  
أصله في مسلم لفظ الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه  
قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا وزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه إلا أن يضطر  
الإنسان إلى ذلك وهو ظاهر أن النهي إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك  
الصلاة أو عدم إحسان الكفن فإذا كان يحصل بتأخر الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من  
يرجى دعاؤه حسن تأخره وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولوفى النهار ودل لذلك دفن على  
عليه السلام لفاطمة ليلا ودفن الصحابة ليلي بكر ليلا وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر الديلا فأسرج له سراج فاخذ من قبل القبلة فقال رحل الله  
إن كنت لا وأهاتلاء القرآن الحديث قال هو حديث حسن قال وقد رخص أكثر أهل العلم في  
الدفن ليلا وقال ابن حزم لا يدفن أحد ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك قال ومن دفن ليلا من أصحابه  
صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه لضرورة أو جبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من  
حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ولا يحل لاحد أن يظن بهم رضى الله عنهم  
خلاف ذلك اهـ (تنبيه) \* تقدم في الاوقات حديث عقبه بن عامر ثلاث ساعات كان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصلى فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى  
ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب اهـ  
وكان يحسن ذكر المصنف له هنا (وعن عبد الله بن جعفر) رضي الله عنه (قال لما جاني  
جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طعما فقد أتاهم ما يشغلهم  
أخرجهم الخمسة إلا النساء) فيه دلالة على شرعية إتيان أهل الميت بصنع الطعام لهم لما فيه  
من الشغلة بالموت ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي كأنه سأل الاجتماع إلى



أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النباحة فيحصل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن معهم ويحضر لديهم كما هو عرف بعض أهل الجهات وأما الاحسان اليهم يحصل الطعام لهم فلا بأس به وهو الذي أفاده حديث جعفر **(فائدة)** \* ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهي عنه فإنه أخرج أحمد وأبو داود من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يعقر في الاسلام قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة قال الخطابي كان أهل الجاهلية يعقرون الابل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فطعمها الاضياف فخن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعما بعد وفاته كما كان يطعم في حياته ومنهم من كان يذهب الى انه اذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكبا ومن لم يعقر عنده حشر راكبا وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم **(وعن سليمان بن بريدة)** رضى الله عنه هو الاسلمى روى عن أبيه وعمران ابن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة **(عن أبيه)** أي بريدة **(قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم)** أي أصحابه **(اذا خرجوا الى المقابر)** أي ان يقولوا **(السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون)** أسأل الله لنا ولكم العافية **(رواه مسلم)** وأخرجه أيضا من حديث عائشة وفيه زيادة ويرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الاموات وأنه بلفظ السلام على الاحياء قال الخطابي فيه ان اسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح فان الدار في اللغة يقع على الريع المسكون وعلى الخراب غير المأهول والتقييد بالمشيئة للتبرك وامثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء ائني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقيل المشيئة عائدة الى تلك التربة بعينها وسؤاله العافية دليل على انها من أهم ما يطلب وأشرف ما يستل والعافية للميت سلامته من العذاب ومناقشة الحساب ومتصوذة بزيارة القبور الدعاء لهم والاحسان اليهم وتذكر الآخرة والزهد في الدنيا وإما ما أحسنه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به والاستعانة منهم وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات اليه والنذر له أي نذر كان فهذا من البدع والجهالات ومن أبطل الباطلات وتقدم شيء من هذا **(وعن ابن عباس)** رضى الله عنهما **(قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المدينة فاقبل عليهم بوجهه فقال السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم سلفنا ونحن بالآثر)** روى الترمذي وقال حسن **(فيه أنه يسلم عليهم اذا مر بالمقبرة وان لم يقصد الزيارة لهم وفيه أنهم يعلمون بالمباركة وسلامه عليهم والا كان اضاعه وظاهره في جمعة وغيرها وفي الحديثين الاول وهذا دليل على ان الانسان اذا دعا لاحد واستغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه وردت الادعية القرآنية ربنا اغفر لنا ولاخواننا فاننا نستغفر لك وللمؤمنين وغير ذلك وفيه ان هذه الادعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف وأما غيرها من قراءة القرآن له فالشافعي يقول لا يصل ذلك اليه وذهب أحمد وجماعة من العلماء الى وصول ذلك اليه وذهب جماعة من أهل السنة والحنيفة الى ان للانسان أن يجعل ثواب عمله لغیره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو أي أنواع القرب وهذا هو القول الأرجح دليلاً وقد أخرج الدارقطني ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كيف يبني أبويه بعد موتهما**

فاجابه بأنه يصلي لهم مع صلاته ويصوم لهم مع صومه وأخرج أبو داود من حديث معقل بن يسار عنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرؤا على موتاكم سورة يس وهو شامل للميت بل هو الحقيقة فيه وأخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش وفيه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره وقد بسط السيد الكلام في حواشي ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المذهب (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا) أي وصلوا (إلى ما قدموا) من الأعمال (رواه البخاري) الحديث دليل على تحريم سب الأموات وظاهره العسوم للمسلم والكافر وفي الشرح الظاهر أنه مخصص بجواز سب الكافر بما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه العزيز كعاد وعود وأشباهم قلت لكن قوله قد أفضوا إلى ما قدموا عامة للفرقة بين معناها أنه لا فائدة تحت سبهم والتفكير باعراضهم وأما ذكره تعالى للامم الخالية وما كانوا فيه من الضلال فليس المقصود ذمهم بل تحذير اللامة من تلك الأفعال التي أفضت بقا عليها إلى الوبال وبيان محرمات ارتكبوها وذكر الفاجر بخصال فجوره لغرض جاز وليس من السب المنهي عنه فلا تخصيص بالكفار نعم الحديث مخصص لبعض المؤمنين كافي الحديث أنه مر عليه صلى الله عليه وآله وسلم بجزالة فأتوا عليها شر الحديث وأقرهم صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بل قال وجبت أي النار ثم قال أنتم شهداء الله ولا يقال أن الذي أثنوا عليه شر ليس بمؤمن لأنه قد أخرج الحاكم في ذمه بشئ المرء قد كان فظا غليظا وظاهرا أنه مسلم أذ لو كان كافرا ما تعرضوا له بغير كثره وقد أجاب القرطبي عن سبهم له وأقراره صلى الله عليه وآله وسلم لهم أنه يحتمل أنه كان مستظهرا بالنشر ليكون من باب لا غيبة لفاسق أو بأنه يحمل النهي عن سب الأموات على ما بعد الدفن قلت وهو الذي يناسب التعليل بافضائهم إلى ما قدموا فان الأفضاء الحقيقي بعد الدفن (وروى الترمذي عن المغيرة نحوه) أي نحو حديث عائشة في النهي عن سب الأموات (لكن قال) عوض قوله فإنهم أفضوا إلى ما قدموا (فتوذا الأحياء) قال ابن رشد إن سب الكافر يحرم إذا تاذى به الحي المسلم ويحل إذا لم يحصل به الأذية وأما المسلم فيجزم إذا دعت إليه الضرورة كأن يكون فيه مصلحة للميت إذا أريد تخليصه من مظلة وقعت منه فإنه يحسن بل يجب إذا اقتضى ذلك سبه وهو نظير ما استثنى من جواز الغيبة لجماعة من الأحياء لا مورا قاله السيد رحمه الله تعالى قلت ذكر النووي في شرح مسلم جماعة تجوز غيبتهم لا مورا وتعقبه العلامة الشوكاني بما دل على النهي عن الغيبة مطلقا في رسالة مستقلة وهو الحق وأجاب عن كل دليل له على جوازه جواجا بإشافي لا عذر بعده لاحد في الاعتيا ب (فائدة) \* نهى الله تعالى في كتابه عن سب من يدعون من دون الله وقال فيسبوا الله عدوا بغير علم ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الأحاديث عن سب الأموات مطلقا فاعتبر بسب من هم من أفاضل الأمة وأهل القرون المشهود لها بالخير كصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما الخلقاء الراشدين المهديين المقضين على غيرهم من الصحابة على حسب ترتيب الخلافة فهذه الرافضة أقاهم الله تعالى وأبادهم خالفوا كتاب الله وسنة رسوله المظهرة وقد أمروا كغيرهم بقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية ومن أدلة كفرهم قوله سبحانه ليغيظ بهم الكفار وغيظ

هو لاء المبتدعة على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار بكان لا يفتي \* (فائدة) \* ومن  
الاذية للميت القعود على قبره لما أخرجه أحمد قال الحافظ ابن حجر باسناد صحيح من حديث عمرو  
ابن حزم الانصاري قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا متكى على قبر فقال لا تؤذ  
صاحب القبر وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ت  
يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلدته خيره من الجلوس على قبر وأخرج مسلم عن  
أبي هريرة أنه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها والنهي ظاهر في التحريم وقال المصنف  
في فتح الباري نقلا عن النووي ان الجمهور يقولون بكراهة القعود عليه وقال مالك المراد بالقعود  
الحديث وهو تأويل ضعيف أو باطل اه وبمثل قول مالك قال أبو حنيفة كما في النسخ قلت  
والدليل يقتضي تحريم القعود عليه والمرور فوقه لان قوله لا تؤذ صاحب القبر نهى عن اذية  
المقبور من المؤمنين وأذية المؤمن محترمة بنص القرآن والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير  
ما اكتسبوا فقد احملوا به تانا وانما مينا

### (كتاب الزكاة)

الزكاة لغة مشتركة بين النماء والطهارة وتطلق على الصدقة الواجبة والمنسوبة والنفقة والحق  
والعفو وهي أحد أركان الاسلام الخمسة باجماع الامة ولما علم من ضرورة الدين واختلاف في أى  
سنة فرضت فقال الاكثر انها فرضت في الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان وبأى بيان متى  
فرض في بابها (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذ الى  
الين فذكر الحديث وفيه ان الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على  
فقراهم متفق عليه واللفظ للجاري) كان بعثه صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ الى الين سنة عشر  
قبل حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره البخاري في أواخر المغازي وقيل كان آخر سنة تسع  
عند منصرفه صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك وقيل سنة ثمان بعد الفتح وبقي فيه الى خلافة  
أبي بكر والحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ الى  
الين قال له انك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم اليه عبادة الله فإذا عرفوا الله  
فأخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس مسالوات في يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم ان الله قد  
فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم فإذا أطيعوك فخذ منهم ووق  
كرائم أموال الناس واستبدل بقوله تؤخذ من أغنيائهم أن الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة  
وصرفها ما بنفسه وما بنا بغيره امتنع منها أخذت منه قهرا وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم المراد  
من ذلك بيعته السعاة واستبدل بقوله ترد على فقرائهم انه يكنى اخراج الزكاة في صنف واحد  
وقيل يحقل انه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل على ما ذكره له أريد بالفقير من يحمل  
السه الصرف فيدخل المسكين عنده من يقول ان المسكين أعلى حالا من الفقير ومن قال بالعكس  
فالأمر واضح (وعن أنس) رضي الله عنه (ان أبا بكر الصديق) رضي الله عنه (كتب له)  
لما وجهه الى البحرين عاملا (هذه فريضة الصدقة) أى نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف  
للعلم به وفيه جواز اطلاق الصدقة على الزكاة خلافا لمن منع من ذلك وفيه جواز كتابة العلم  
وتدوينه واعلم ان في البخاري تصدير الكتاب بهذا يسم الله الرحمن الرحيم (الى فرضها)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين) فيه دلالة على ان الحديث مرفوع والمراد  
بفرضها قدرها لان وجوبها ثابت بنص القرآن كما يدل له قوله (والتي أمر الله بها رسوله) أي انه  
تعالى أمر بتقدير أنواعها وأجناسها والقدر المخرج منها كما بينه التفصيل بقوله (في كل أربع  
وعشرين من الأبل فسادونها الغنم) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله في كل إلى فسادونها (في كل خمس  
شاة) فيها تعين اخراج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد فلو أخرج بعير لم يجزه وقال  
الجمهور ويجزئه قالوا لان الأصل ان يجب من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع  
باختياره إلى الأصل اجزأه فان كانت قيمة البعير الذي يخرج منه دون قيمة الأربع الشياه ففيه خلاف  
عند الشافعية وغيرهم قال المصنف في الفتح والأقرب انه لا يجزئ (فاذا بلغت) أي الأبل (خمس  
وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى) زاده نأ كيدوا لا فقد علمت والمخاض بفتح  
الميم وتخفيف الخاء هي من الأبل ما استكمل السنة الأولى ودخل في الثانية إلى آخرها يسمى بذلك  
ذكرًا كان أو أنثى لان أمه من المخاض أي الحوامل لا واحد له من لفظه والمخاض الحامل التي  
دخل وقت حملها وان لم تحمل وضمير فيها للأبل التي بلغت خمسًا وعشرين فانها يجب فيها بنت  
مخاض من حين تبلغ عدتها خمسًا وعشرين إلى ان تنتهي إلى خمس وثلاثين وبهذا قال الجمهور  
وروى عن علي عليه السلام انه يجب في الخمس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك  
وحديث موقوف عن علي عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة فلذا لم يقل  
به الجمهور (فان لم تكن) أي توحيد (فابن لبون ذكر) هو من الأبل ما استكمل السنة  
الثانية ودخل في الثالثة إلى تمامها يسمى بذلك لان أمه ذات لبن ويقال بنت لبون للأنثى وانما زاد  
قوله ذكر مع قوله ابن لبون للتأكيده كما عرفت (فاذا بلغت) أي الأبل (ستًا وثلاثين إلى خمس  
وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فاذا بلغت ستًا وأربعين إلى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء وتشديد  
القاف وهي من الأبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها ويقال للذكر حقة  
سميت بذلك لاستحقاقها ان يحمل عليها ويركبه الفعل ولذلك قال (طروقة الجمل) بفتح أوله  
أي مطروقة وهي فعولة بمعنى مفعولة والمراد من شأنها ان تقبل ذلك وان لم يطرقتها (فاذا بلغت)  
أي الأبل (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والمجسة وهي التي أنثى  
عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة (فاذا بلغت) أي الأبل (ستًا وسبعين إلى تسعين ففيها  
بنت لبون) تقدم بيانه (فاذا بلغت) أي الأبل (احدى وتسعين إلى عشرين ومائة  
ففيها حقتان طروقتان الجمل فاذا زادت) أي الأبل (على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعدا  
كما هو قول الجمهور ويدل له كتاب عمر رضي الله عنه فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها  
ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعًا وعشرين ومائة ومقتضاه ان ما زاد على ذلك فان كانه بالأبل  
واذا كانت بالأبل فلا تجبر كانه الا اذا بلغت مائة وثلاثين فانه يجب فيها بنت لبون وحقة فاذا  
بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان وعن أبي حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت  
إلى فريضة الغنم فيكون في خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة قلت والحديث انما ذكر  
فيه حكم كل أربعين وخمسين فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون عن كل أربعين  
بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها فيحتمل ما قاله أبو حنيفة ويحتمل انه

وقص حتى يبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه والله أعلم (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليست فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أن يخرج منها نفلا منه والأفلا واجب عليه فهو استثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله فليس فيها صدقة أن المنق مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود فهذه صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا الحديث الجليل وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتي قريبا أن من لم يجد العين الواجبة أجرأ غيرها وأما زكاة الغنم فقد بينا قوله (وفي صدقة الغنم في سائتها) بدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خبر مقدم والسائتة من الغنم الراعية غير المعروفة \* وأعلم أنه أفاد لفظ السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهور وقال مالك وربيعة لا يشترط وقال داود يشترط في الغنم لهذا الحديث قلنا وفي الإبل لما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث بهز بن حكيم بلفظ في كل سائتة إبل وسيأتي تقسيم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما قاسوها على الإبل والغنم (إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالجرم مائة (شاة) مبتدأ خبره مائة قدم من قوله في صدقة الغنم فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة (فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شاة فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهرها أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تبقى أربع مائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلثمائة واحدة وجبت الأربع (فإذا كانت سائتة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة) واجبة (الأن يشاء ربها) إخراج صدقة نفلا كسلف (ولا يجمع) بالبناء للمفعول (بين مفترق ولا يفرق) مثله مشدد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعوله والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلا ولكل واحد أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة فإذا وصل إليهم المصدق جمعوها لتكون عليهم فيها شاة واحدة فنوع ذلك وصورة التفريق بين مجتمع أن الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شاة فإذا وصل إليهما المصدق فرقا عنهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنوع ذلك قال ابن الأثير هذا الذي سمعته في ذلك وقال الخطابي قال الشافعي الخطاب في هذا المصدق ولرب المال قال والخشية خشيتان خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن يقل ماله فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة (وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما) والتراجع بين الخليطين أن يكون لهما مائة مثلاً أربعون بقرة وللاخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك فيأخذ الساعي عن الأربعين مائة وعن الثلاثين مائة فيرجع بأذن المئتين مائة مثلاً ثلثه أسباعها على خليطه وبأذن التبعية بأربعة أسباعه على خليطه لأن كل واحد من السنين واجب على الشروع كأن المال ملك واحد وفي قوله (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه فإنه لا يرجع بها على شريكه وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة كذا في الشرح ولو قيل مثلاً أنه يدل أنهم ما يتساويان في الحق والظلم لما بعد الحديث عن إقادة ذلك (ولا يخرج) مبنى للمجهول في الصدقة (هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين وضمها وقيل بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء

العين ويدخل في ذلك المرض والاولى ان تكون مفتوحة لتشمل ذوات العيب فسدخل ما أفاده  
 حديث أبي داود ولا تعطى الهرمة ولا الدرنه ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة ولكن من وسط  
 أموالكم فان الله لم يسألكم خيره ولا أمركم بشره اهـ والدرنه الجرباء من الدرن الوسخ والشرط  
 اللثيمة هي رذال المال وقيل صفاره وشراره قاله في النهاية (ولا تيس الا أن يشاء المصدق)  
 اختلف في ضبطه فالأكثر على انه بالتشديد وأصله المتصدق أدغمت التاء بعد قلبها ما ذاء والمراد به  
 المالك والاستثناء راجع الى الآخر وهو التيس وذلك انه اذا لم يكن معداً للزكاة فهو من الخيار  
 وللمالك أن يخرج الا فضل ويحتمل رده الى الجميع ويقصد ان للمالك اخراج الهرمة وذات العوار  
 اذا كانت سمينة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا خلاف بين المفريين وقيل ان ضبطه  
 بالتخفيف والمراد به الساعي فيدل على ان له الاجتهاد في نظر الاصلح للفقراء وأنه كلكو كيل فتتقيد  
 مشيئته بالمصلحة فيعود الاستثناء الى الجميع على هذا وهذا اذا كانت الغنم مختلفة فلو كانت معيبة  
 كلها أو تيساً أجزأه اخراج واحدة وعن المالكية يشتري شاة مجزئة عملاً بظاهر الحديث هذه  
 زكاة الغنم وتقدم زكاة الابل وتأتي زكاة البقر وأما الفضة فقد أفاض الواجب منها قوله (وفي  
 الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف وهي الفضة الخالصة (ربع العشر) أي يجب اخراج  
 ربع عشرها زكاة ويأتي النص على الذهب (فان لم تكن) أي الفضة (الاثنتين) درهما  
 (ومائة فليس فيها صدقة الا أن يشاء ربها) كما عرفت وفي قوله تسعين ومائة ما هوهم انها اذا زادت  
 على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين ان فيها صدقة وليس كذلك بل انما ذكره لانه آخر عقد قبل  
 المائة والحساب اذا جاوز الا حاد كان تركيبة بالعقود كالعشرات والمئين والالوف فذكر التسعين  
 لذلك ثم ذكر حكماً من أحكام زكاة الابل قد أشرنا الى انه يأتي بقوله (ومن بلغت عنده من الابل  
 صدقة الجذعة) وقد عرفت في صدر الحديث العدة التي تجب فيها الجذعة (وليست عنده)  
 أي في ملكه (وعنده حقة فانها تقبل منه) عوضاً عن الجذعة (ويجعل معها) أي فوقية  
 لها (شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما) اذ لم تيسر له الشاتان وفي الحديث دليل  
 على ان هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين الجذعة والحقة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التي  
 عرفت قدرها (وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة) وان كانت زائدة على  
 ما يلزمه فلا يكف تحصيل ما ليس عنده (ويعطيه المصدق) الى مقابل ما زاد عنده (شاتين أو  
 عشرين درهما) كما سلف في عكسه (رواه البخاري) وقد اختلف في قدر التفاوت في سائر الاسنان  
 فذهب الشافعي الى ان التفاوت بين كل شئئين كما ذكر في الحديث وذهب غيره الى أن الواجب  
 هو زيادة فضل القيمة من رب المال أو رد الفضل من المصدق بدليل انه ورد في رواية عشرة دراهم  
 أو شاة وما ذاك الا ان التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب الرجوع الى التقويم وقد  
 أشار البخاري الى ذلك فانه أورده حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة وذكر في ذلك قول  
 معاذ أتوني بعرض ثيابكم خيصة أو لميس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير  
 لاصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ويأتي استيفاء ذلك (وعن معاذ بن جبل)  
 رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه الى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين  
 بقرة تبيعاً أو تبيعة) فيه انه يخير بين الامرين والتبيع ذو الحول ذكر الاتنى (ومن كل أربعين

مسنة) وهي ذات الحولين (ومن كل حالم) أي محتمل وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجزية ممن لم يسلم (دينارا أو عدله) بفتح العين وسكون الدال (معاذيا) نسبة إلى معاذ بن بزة مساجد حتى من اليمن اليهم تنسب الثياب المعافرية يقال ثوب معافري (رواه الخمسة واللفظ لأحمد وحسنه الترمذي وأشار إلى اختلاف في وصله) لفظ الترمذي بعد أخرجه وروى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذ إلى اليمن فأمره أن يأخذ قال وهذا أصح من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وصححه ابن حبان والحاكم) وانما راجح الترمذي الرواية المرسله لأنها اعترضت رواية الاتصال بأن مسروقا لم يلق معاذاً وأجيب عنه بأن مسروقا هم مداني النسب من وادعية عياني الدار وقد كان في أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأي الجمهور قلت وكان رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بد من تحقق اللقاء والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما ذكر وهو مجمع على الأمرين وقال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء وفيه خلاف للزهري فقال يجب في كل خمس شاة قياساً على الأبل وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس وبأنه قد روي ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيء وهو وإن كان مجهول الإسناد ففهم حديث معاذ يؤيده ﴿ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم رواه أحمد ولا يابى داود) من حديث عمرو بن شعيب أيضاً (ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم) وعند النسائي وأبي داود في لفظ من حديث عمرو أيضاً لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم لا تجلب الماشية إلى المصدق بل هو الذي يأتي إلى رب المال ومعنى لا جنب أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فمنه عن ذلك وفيه تفسير آخر يخرج عن هذا الباب والأحاديث دلت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى رب المال فيأخذ الصدقة وفي لفظ أحمد خاص بزكاة الماشية ولفظ أي داود عام لكل صدقة وقد أخرج أبو داود عن جابر بن عتيك مرفوعاً سيأتيكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرجبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا فلا أنفسهم وإن ظلموا فاعلموا وأرضوهم فإن تمام زكاتكم رضاهم فهذا يدل أنهم ينزلون بأهل الأموال وأنهم يرضونهم وإن ظلموهم وعند أحمد من حديث أنس قال أتى رجل من بني نعيم فقال يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قال نعم ولك أجرها وأثمها على من بدلها وأخرج مسلم من حديث جابر مرفوعاً أرضوا مصدقكم في جواب ناس من الأعراب أتوه صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا إن ناساً من المصدقين يأتوننا فيظلموننا الآن في البخاري أن من سئل أكثر مما وجب عليه فلا يعطيه المصدق وجمع بينه وبين هذه الأحاديث أن ذلك حيث يطلب الزيادة على الواجب من غير تأويل وهذه الأحاديث حيث طلبها امتناً ولا وإن رآه صاحب المال ظالماً ﴿ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه البخاري) ﴿ (ولمسلم) أي من رواية أبي هريرة (ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر) الحديث نص أنه لا زكاة في العبيد والخيل وهو أجمع فيما كان للخدمة والركوب وأما الخيل المعدة للتساجف فيها

خلاف العنفة وتفاسيل واحتجوا بحديث في كل فرس ساعة ديناراً وعشرة دراهم أخرجه  
الدارقطني والبيهقي وضعفاه وأجيب بأنه لا يقاوم حديث النقي الصحيح وانفقت هذه الواقعة  
في زمن مروان فشارر الصحابة في ذلك فروى أبو هريرة الحديث ليس على الرجل في عبده ولا في  
فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة عجبا من مروان أحدثه  
بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد به الفرس الغازي فأما تاجر يطلب نسلها ففيها  
الصدقة فقال كم قال في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وقالت الظاهرية لا تجب الزكاة في  
الخيول ولو كانت للتجارة وأجيب بأن زكاة التجارة واجبة بالاجماع كما نقله ابن المنذر قلت كيف  
الاجماع وهذا خلاف الظاهرية ولهذا ذهب الامام الشوكاني الى أنه لا زكاة في أموال التجارة وهو  
الحق لعدم الدليل الدال على ذلك الذي يصلح للاحتجاج به (وعن بهز) بفتح الباء وسكون الهاء  
وبالزاي (ابن حكيم) ابن معاوية بن حيدة بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الدال القشيري بضم  
القاف وفتح الشين وبهز تابعي مختلف في الاحتجاج به فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة اسناد  
صحيح اذا كان من دون بهز ثقة وقال أبو حاتم هوشب يكتب حديثه ولا يحتج به وقال الشافعي ليس  
بجحجة وقال الذهبي ما تركه عالم قط (عن أبيه عن جده) هو معاوية بن حيدة صحابي (قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ساعة ابل في أربعين بنت لبون لا تفرق ابل عن حسابها)  
معناه ان المالك لا يفرق من ملك غيره حيث كانا خيلتين وتقدم في حديث أنس ان بنت لبون  
تجب من ستة وثلاثين الى خمسة وأربعين فهو يصدق على انه تجب في الاربعين بنت لبون  
ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة نقصاناً لانه عارضه المنطوق الصريح وهو حديث أنس كما  
تقدم (من أعطاهامو تجرباها) أي قامد اللاجر باعطاها (فله أجرها ومن منعها فانا  
آخذوها وشرطه العزمة) يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية وهو  
مصدر مؤ كد لنفسه مثل على ألف درهم اعترافا والناسب له فعل يدل عليه جملة فانا آخذوها  
والعزمة الحد في الامر يعني ان آخذ ذلك يجذب فيه لانه واجب مفروض (من عزمت ربنا لا يحل  
لا آل محمد منها شيء رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه والحاكم وعلم الشافعي القول به على  
ثبوته) فانه قال هذا الحديث لا يثبت أهله العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به قال ابن حبان كان  
يعني بهز يخطئ كثيراً ولا هذا الحديث لا دخلته في الثقات وهو ممن استخيرا الله فيه والحديث  
دليل على أنه يأخذ الامام الزكاة قهراً ممن منعها والظاهر أنه يجمع عليه وانبة الامام كافية وانما  
تجزئ من هي عليه وان فاته الاجر فقد سقط عنه الوجوب وقوله وشرطه مال هو عطف على الضمير  
المنصوب في آخذوها والمراد من الشرط البعض وظاهره ان ذلك عقوبة بأخذ جر من المال على  
منعه اخراج الزكاة وقد قيل ان ذلك منسوخ ولم يقم مدعى النسخ دليلاً على النسخ بل دل على عدمه  
أحاديث أخر ذكرها في الشرح وأما قول المصنف انه لا دليل في حديث بهز على جواز العقوبة  
بالمال لان الرواية وشرطه مال بضم الشين فعل مبني للجهول أي جعل مالها شرطاً ويتخير عليه  
المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشاكرين عقوبة لمنعه الزكاة قلت وفي النهاية ما لفظه قال  
الجرى غلط الراوى في لفظ الرواية وانما هي وشرطه مال أي يجعل مالها شرطاً الى آخر ما ذكره



المصنف والى مثله جنح صاحب ضوء النهار فيه وفي غيره من رسائله وذكر السيد في حواشيه أنه على هذه الرواية أيضا دل على جواز العقوبة بالمال إذا أخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب إذا الواجب الوسط غير الخيار ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذي قلناه في حواشي ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه ثم رأيت النواوي بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه ردًا على من قال أنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ولفظه إذا خير المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد أخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال الآن حديث بهن هذا الوصح فلا يدل الأعلى هذه العقوبة بتخصيصها في مانع الزكاة لا غير وهذا الشرط المأخوذ يكون زكاة كله أي حكمه حكمها أخذًا ومصرفًا ولا يلحق بالزكاة غير ما في ذلك لأنه الحاق بالقياس ولا نص على علمه وغير النص من أدلة العلة لا يفيد ظنا يعمل به سيما وقد تقررحرمة مال المسلم بالأدلة القطعية كحرمة دمها فلا يحل أخذ شيء منه إلا بدليل قاطع ولا دليل بل هذا الوارد في حديث بهن زائد على ما ذكرنا لا يفيد الظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطع ولقد استرسل أهل الامر في هذه الاعصار في أخذ الاموال في العقوبة استرسلوا لا يشكروا العقل والشرع وصارت تناط الولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئا ولا من الدين أمرًا فليس بهم مهم الا قبض الاموال من كل من لهم عليه ولا يفوي بموئنه أدبا وتاديبا ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الاطيان وعمارة المساكن في الاوطان فان الله وانا اليه راجعون ومنهم من يضع حسد السرقة أو شرب المسكر ويقبض عنه مالا ومنهم من يجمع بينهما ويقيم الحد ويقبض المال وكل ذلك محرم ضرورة دينية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير وترك العلماء التكبر في الامر الخطير فزاد الشر والشرير وقوله لا يحل لآل محمد يأثم الكلام في هذا الحكم مستوفى ان شاء الله تعالى ﴿وعن علي﴾ عليه السلام ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان لك ما تادهم وحال عليها الحول ففقهها خمسة دراهم﴾ ربع عشرها (وليس عليك شيء) أي في الذهب (حتى يكون لك عشرون دينارًا وحال عليها الحول ففقهها نصف دينارًا زاد فحساب ذلك وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في رفعه) أخرجه الحديث أبو داود وهو فوعا من حديث الحرث الا قوله فزاد فحساب ذلك قال فلا أدري أعلى يقول فحساب ذلك أو يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاقوله ليس في مال زكاة الى آخره انتهى فاناد كلام أبي داود أن في رفعه بجملته اختلافا ونبه المصنف في التخصيص على انه معلول وبين علمه ولكنه أخرجه الدارقطني الجلة الاخيرة من حديث ابن عمر وهو فوعا بلفظ لازكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول وأخرج أيضا عن عائشة مر فوعا ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول وله طرق أخرى عنهم ما والحديث دليل على أن نصاب الفضة ما تادهم وهو اجماع وانما الخلاف في قدر الدرهم فان فيه خلافا كثيرا سرده في الشرح ولم يأت بما يشفي وتسكن اليه النفس في قدره وفي شرح الدميري ان كل درهم ستة دنانير كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال لم يتغير في جاهلية ولا اسلام قال وأجمع المسلمون على هذا وقد روي المتابع بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة (١) على رأي الشافعية أربعة عشر قرشًا وعلى رأي الحنفية عشرون ويزيد قليلا وان نصاب الذهب عند الحنفية عشرون أخرج ثم قال هذا تقريب

(١) يعني على عهد السيد رحمه الله اه منه .

وفيه ان قدر زكاة المائتي الدرهم ربع العشر وهو اجماع قاله السيد والمقرري رسالة في بيان  
نقد الاسلام اتي فيها بما يشي فراجعه وقوله فما زاد فبحساب ذلك قد عرفت ان رفعه خلافا  
وعلى ثبوته فيسدل على أنه يجب في الزائد وقال بذلك جماعة من العلماء وروى عن علي وابن عمر  
أنهما قالاما زاد على النصاب من الذهب والقضة ففيه أي في الزائد ربع العشر في قليله وكثيره  
وانه لا وقص فيها ولعلمهم يحملون حديث جابر الا في بلفظ وليس فيمادون خمس أو اوق صدقة على  
ما اذا انقردت عن نصاب منهما لا اذا كانت مضافة الى نصاب منهما وهذا الخلاف في الذهب  
والقضة وأما الحبوب فقال النووي في شرح مسلم انهم أجمعوا فيمادون خمس أو اوق صدقة على  
تجب زكاته بحسابه وانه لا أوقاص فيها انتهى وجلوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ وليس  
فيمادون خمسة أو ساق من تمر ولا حب صدقة على ما لم ينضم الى خمسة أو سق وهذا يقوى مذهب  
علي وابن عمر رضي الله عنهم الذي قدمنا في النقدين وقوله وليس عليك شيء حتى يكون للعشرون  
دينارا فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته وانه عشرون دينارا وفيها نصف دينار وهو أيضا ربع  
عشرها وهو عام لكل قضة وذهب مضروبين وغير مضروبين وفي حديث أبي سعيد مر فوجا  
أخرجه الدارقطني وفيه ولا يحل في الورق زكاة حتى تبلغ خمس أواق وأخرج أيضا من حديث  
جابر مر فوجا ليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة وأما الذهب ففيه هذا الحديث ونقل  
المصنف عن الشافعي أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الورق صدقة فأخذ  
المسلمون بعده في الذهب صدقة اما بخبر لم يبلغنا واما قياسا وقال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم في الذهب شيء عن جهة نقل الاتحاد الثقات وذكر هذا الحديث الذي  
أخرجه أبو داود وآخر أخرجه الدارقطني قلت لكن قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والقضة  
ولا ينفقونها في سبيل الله الآية منبسه على أن في الذهب حقا لله وأخرج البخاري وأبو داود  
وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقهما الا جعلت له يوم القيامة صفايح وأحجى  
عليه الحديث فحقها زكاتها وفي الباب عدة أحاديث يشهد بعضها بعضا سردها في الدر المنثور  
ولا بد في نصاب الذهب والقضة ان يكونا خالصين من الغش وفي شرح الدميري على المنهاج انه  
اذا كان الغش مماثل لأجرة الضرب والتخليص فيتساع به به عمل الناس على الإخراج منها  
ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجماهير وفيه خلاف لجماعة  
من الصحابة والتابعين فقالوا انه لا يثبت الحول لا طلاق حديث في الرقة ربع العشر والاول أولى  
❦ (ولترمذي عن ابن عمر من استفاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول) رواه مر فوجا  
(والراجح وقفه) الا أن له حكم الرفع اذا لم يصرح للاحتياط فيه ويؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء  
الاربعة وغيرهم فاذا حال عليه الحول فينبغي المبادرة بإخراجها صدقة - أخرج الشافعي والبخاري  
في التارخ من حديث عائشة مر فوجا ما خالطت الصدقة ما لا حظ الاهلكته وأخرجه الحميدي  
وزاد يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخبر بها فيك الحرام الحلال قال ابن تيمية في  
المنشئ قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين ❦ (وعن علي) عليه السلام (قال ليس في البقر  
العوامل صدقة رواه أبو داود والدارقطني والراجح وقفه) قال المصنف قال البيهقي رواه النقيب

عن زهير بالشك في وقفه وورقه الا أنه ذكره المصنف بلفظ ليس في البقر العوام بل شي ورواه بلفظ الكتاب بن حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني وفيه مترول وأخرجه الدارقطني من حديث علي كرم الله وجهه وأخرجه من حديث جابر الا أنه بلفظ ليس في البقر المثيرة صدقة وضعف البيهقي اسناده والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوام شي وظاهره كانت ساعة أو معلوفة وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري وفي الابل من حديث بهز عند أبي داود والنسائي قال الدميري وألحقت البقر بهما ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي يتيمه مال فليجعله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة رواه الترمذي والدارقطني واسناده ضعيف ) لأن فيه المثني بن الصباح في رواية للترمذي والمثني ضعيف ورواية الدارقطني فيها من بدل بن علي وهو ضعيف والعزري مترول ولكن قال المصنف (وله) أي حديث عمرو (شاهد مرسل عند الشافعي) هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة أخرجه من رواية ابن جريج عن يوسف بن ماهك مرسلًا وكده الشافعي بعموم الاحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقًا وقدر روى مثل حديث عمرو عن أنس وعن ابن عمر موقوفًا وعن علي فإنه أخرج الدارقطني من حديث أبي رافع قال كانت لآل أبي رافع أموال عند علي فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص فاستبجوها مع الزكاة فوجدوها تامة فأثروا عليها فقال كنت ترون ان يكون عندى مال لأزكبه وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ كانت تخرج زكاة أيتام كانوا في حجرها في الكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكلف ويجب على وليه الإخراج وهو رأى الجمهور وروى عن ابن مسعود أنه يخرج الصبي بعد تكليفه وذهب ابن عباس وجاعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلته لا غيره لحديث رفع القلم ولا يخفى أنه لا دلالة فيه وإن العموم في العشر حاصل في غيره كحديث في الرقة ربع العشر ونحوه هكذا قالوا في هذا الباب والحق الذي لا محيص عنه انه لا تجب الزكاة في مال الصبي لأدلة ذكرها الشوكاني رحمه الله في شرح المختصر وغيره والمرفوع في هذه المسئلة غير ثابت والموقوف لا حجة فيه وحكم الصبي في جميع الفرائض من الصلاة والصوم والزكاة واحدا لم يخص منها شي دون شي والله أعلم ﴿ وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صل عليهم متفق عليه ) هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم امتثال لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة إلى قوله وصل عليهم فإنه أمره الله بالصلاة عليهم فعملها بلفظها حيث قال اللهم صل على آل أبي فلان وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائي أنه قال في رجل بعث بالزكاة اللهم بارك فيه وفي أهله وقال بعض الظاهريين بوجوب ذلك على الإمام كونه أخذ من الأمر في الآية ورتبانه لو وجب لعلمه صلى الله عليه وآله وسلم السعة ولم ينقل فالأمر محمول في الآية على أنه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم فإنه الذي صلاته سكن لهم واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وقال الخطابي أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعوه فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وضلاتهم عليه دعاء لزيادة القرية والزلفي ولذلك كان لا يليق لغيره ﴿ وعن علي كرم الله

وجهه) ورضي عنه (أن العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك رواه الترمذي والحاكم) قال الترمذي وفي الباب عن ابن عباس قال وقد اختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها ورأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها وبه يقول سفيان وقال أكثر أهل العلم أن يعجلها قبل محلها أجزأت عنه انتهى وقد روى الحديث أحمد وأصحاب السنن والبيهقي وقال قال الشافعي روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل ولا أدري أثبت أم لا قال البيهقي عني بذلك هذا الحديث وهو معتضد بحديث أبي الجعتر عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا كنا احببنا فأسلفنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات إلا أنه منقطع وقد ورد هذا من طرق بالفاظ مجموعها يدل أنه صلى الله عليه وآله وسلم تقدم من العباس زكاة عامين واختلفت الروايات هل هو استلف ذلك أو تقدمه ولعلمها واقعان معا وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة واليه ذهب إلا أكثر كآله الترمذي وغيره ولكنه مخصوص جوازه بالمالك ولا يصح من المتصرف بالصباية والولاية واستدل من منع التعجيل مطلقا بحديث أنه لا زكاة حتى يحول الحول كدلت له الأحاديث التي تقدمت والجواب أنه لا وجوب حتى يحول الحول وهذا لا ينفي جواز التعجيل وبأنه كالصلاة قبل الوقت وأجيب بأنه لا قياس مع النص (وعن جابر) رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق) وقع في مسلم أواق بالياء وفي غيره بخذفها وكلاهما صحيح فانه جمع أوقية ويجوز في جمعها الوجهان كما صرح به أهل اللغة (من الورق) يفتح الواو وكسرها وكسر الراء واسكانها الفضة مطلقا أي مضروبة أو غير مضروبة (صدقة وليس فيما دون خمس ذود) بفتح الذال وسكون الواو هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الأبل) لا واحد له من لفظه (صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر) بالمثلثة مفتوحة والميم (صدقة رواه مسلم) الحديث مصرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأنصبة إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الأبل خمس ونصاب الفضة ما تاددهم وهي خمس أواق وأن نصاب الطعام فلم يتقدم وانما عرف هنا بنقي الواجب فيما دون خمسة أوسق أنه يجب في الخمسة لمفهوم النقي (وله) أي لمسلم (من حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر) بالمثلثة الفوقية (ولاحب صدقة وأصل حديث أبي سعيد متفق عليه) الحديث نصريح بمفاهيم الأحاديث الا لتمر فلم يتقدم فيه شيء الا وساق جمع وسق يفتح الواو وكسرها والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد فالخمس الا وساق ثلثمائة صاع والمدر طل وثلث قال الداودي معياره (١) الذي لا يختلف أربع حفنات يكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول وجرى ذلك فوجدته صحيحا انتهى والحديث دليل على أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورق والأبل والتمر والتمراطفا من الله بعباده وتحقيقا وهو اتفاق في الأولين وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه وهو قوله (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله عنهم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء) بظراً أو ثلج أو برد أو طل (والعيون) الأنهار الجارية التي يسقى منها بأساحة الماء من غير اعتراف بالآلة (أو كان عثريا) بفتح المهملة وفتح المثلثة وكسر الراء وتشديد الياء قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه لأنه عثر على

(١) أي الصاع كما هو كذلك في القاموس وأما المد فقال فيه صاحب القاموس هو رطلان أو رطل وثلث أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما وميديه بهما وبه سمي مدا وقد جرت ذلك فوجدته صحيحا انتهى

الماء وكذا حيث كان الماء قريبا من وجه الارض فيغرس عليه فيصل الماء الى العروق من غير سقي وفيه أقوال آخر وما ذكرناه أقربها (العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فيما سقت أو أنه فاعل فعل محذوف أي فيما ذكر يجب العشر (وفيما سقي بالنضح) بفتح النون وسكون الصاد المعجمة خفاء مهملة المراد به ماسق بالسائية من الابل والبقر وغيرهما من الرجال (نصف العشر رواء البخاري \* ولا يداود) من حديث سالم (أو كان بعلا) عوضا عن قوله عثريا وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح وفي القاموس أنه ساكن العين وفسره بأنه كل نخيل وشجر وزرع لا يسقي أو ماسقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه (العشر وفيما سقي بالسواني أو النضح) دل عطفه عليه على التباين وان السواني المراد بها الدواب والنضح ما كان بغيرها كنضح الرجال بالآلة والمراد من الكل ما كان سقيه بنصب وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ماسق السماء والأنهار وبين ماسق بالسواني وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رفقا من الله بعباده ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الارض وكثيره الزكاة على ما ذكره هذا معارض الحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلاف العلماء في الحكم في ذلك فالجمهور أن حديث الاوساق مخصص لحديث سالم وأنه لازم في ما يبلغ الخمسة الاوساق وذهب جماعة منهم أبو حنيفة الى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الارض وكثيره والحق مع أهل القول الاول لان حديث الاوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة كما ورد حديث مائتي درهم لبيان ذلك مع ورود في الرقبة ربع العشر ولم يقل أحد أنه يجب في قليل الفضة وكثيرها الزكاة وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت المصاب كما عرفت وذلك لأنه لم يرد في حديث في الرقبة ربع العشر الا بيان ان هذا الجنس تجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فمذكور الى حديث التبيين له بمائتي درهم فكذا هنا قوله فيما سقت السماء العشر أي في هذا الجنس يجب العشر وأما بيان ما يجب فيه فمذكور الى حديث الاوساق وزاده أيضا حاقوله في الحديث (وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) كأنه ما ورد الادفع ما يشوههم من عموم فيما سقت السماء ربع العشر كما ورد ذلك في قوله وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ثم اذا تعارض العام والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التار يخ كما هنا فإنه أظهر الأقوال في الأصول (وعن أبي موسى الأشعري ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما) حين بعثهما الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم (لأننا أخذوا في الصدقة الامن هذه الاصناف الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر رواء الطبراني والحاكم) قال واسناده صحيح قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وروى الطبراني عن حديث موسى بن طلحة عن عمر انما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها قال أبو زرعة انه مرسل وساق في الباب أحاديث تفيد ما ذكر ثم قال وهذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضها بعضها ومعها حديث أبي موسى ومعاذ ومعها ما قول عمر وعلي وعائشة رضي الله عنهم ليس في الخضر اوات صدقة انتهى والحديث دليل على أنه لا تجب زكاة الا في الاربعة المذكورة لا غير والى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وابن سيرين وروى عن أحمد ولا تجب عندهم في الذرة ونحوها وأما حديث عمرو بن

شعيب عن أبيه عن جده فذكر الأربعة وفيه زيادة الذرة روى الدارقطني من دون ذكر الذرة وابن  
 ماجه يذكرها فقد قال المصنف انه حديث واه لانه من رواية محمد بن عبيد الله العزري الكوفي  
 وهو متروك انتهى وفي الباب من اسيل فيها ذكر الذرة قال البيهقي انه يقوى بعضها به كذا قال  
 والظاهر انها لا تقاوم حديث الباب وما فيه من الحصر وانما ذكرنا قول البيهقي لان المراسيل  
 التي ساقها باسانيد هاهنا في السنن في أكثرها ذكر الذرة فيما تؤخذ منه الزكاة وذكروا عدم أخذها في  
 الخضر اوات وقد ألحق الشافعي الذرة بالقياس على الأربعة المذكورة بجميع الاقتيات في  
 الاختيار واحتج بالاختيار عما يقتات في الجماعات فانما لا تجب فيه فن كل رأيه العمل بالقياس  
 لزمه هذا ان قام الدليل على ان العلة الاقتيات ومن لا يراه دليلا لم يقل به ومال بعضهم الى أنها  
 تجب في كل ما أخرجت الارض لعموم الأدلة نحو فيما سقت السماء العشر وقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم الناس شركاء في ثلاث وقاسوا الخطب على الخشيش قال الشارح والحديث أي  
 حديث معاذ وأبي موسى وورد على الجميع والظاهر مع من قال به قلت لانه حصر لا يقاومه العموم  
 والقياس وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث خذ الحب من الحب الحديث أخرجه أبو داود لانه عموم  
 فالأوضح دليله مع الحاصر بن اللوجوب في الأربعة وقال في المنار ان ما عدا الأربعة محمل احتياط  
 أخذوا تركوا الذي يقوى أنه لا يؤخذ من غيرها انتهى قلت الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم  
 فلا يخرج عنه الا بدليل قاطع وهذا المذكور لا يرفع ذلك الأصل وأيضا فالأصل برامة الذمة  
 وهذا الأصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما فليس محمل الاحتياط الا ترك الأخذ من الذرة وغيرها  
 مما لم يأت به الا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصيصه (والدارقطني عن معاذ قال فأما القضاء والبطيخ  
 والمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والضاد المعجمة معا (فقد عفا عنه رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم واسناده ضعيف) لان في اسناده محمد بن عبيد الله العزري بفتح العين وسكون  
 الزاي وفتح الراء كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله والذي  
 في الدارقطني حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل عبد الله بن عمرو عن نبات  
 الارض البقل والقثاء والخيار فقال ليس في البقول زكاة فيه هذا الذي من رواية العزري وأما  
 رواية معاذ التي في الكتاب فقال المصنف في التلخيص فيها ضعف وانقطاع الأمان معناه قد أفاد  
 الحصر في الأربعة الاشياء المذكورة في الحديث الاول وحديث ليس في الخضر اوات صدقة  
 أخرجه الدارقطني من فروع من طريق عيسى بن طلحة عن معاذ وقول الترمذي لم يصح رفعه انما  
 هو مرسل من حديث موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوسم فوسم بن طلحة تابعي  
 عدل يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله وقد ثبت عن علي وعمر موقوفاه -كم الرفع  
 والخضر اوات ما لا يكال ولا يقتات ولفظ الترمذي عن عيسى بن طلحة عن معاذ أنه كتب الى  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن الخضر اوات وهي البقول قال ليس فيهن شيء قال أبو  
 عيسى اسناده هذا الحديث ليس بصحيح وليس يصح في هذا الباب شيء وانما يروى هذا عن موسى  
 ابن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل انتهى (وعن سهل بن أبي حنيفة) بفتح  
 الحاء وسكون الناء (قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرصتم فخذوا وادعوا  
 الثلث) فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع روى الخمسة الابن ماجه وصححه ابن

حبان والحاكم) وفي اسناده مجهول الحال كما قال ابن القطان لكن قال الحاكم له شاهد متفق  
 على صحته ان عمر امر به كانه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو عبيد ان عمر كان  
 يقول للخرص دع لهم قدر ما يأكلون وقد رما يقع وأخرج ابن عبد البر عن جابر مر فوعا خففوا  
 في الخرص فان في المال العربية والواطية والاكلة الحديث وقد اختلف في معنى الحديث على  
 قولين أحدهما أنه يترك الثلث أو الربع من العشر وثانيهما ان يترك ذلك من نفس التمر قبل ان  
 يعسر وقال الشافعي معناه ان يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليقربها هو بنفسه على أقاربه وجيرانه  
 وقبل يدع له ولاه له قدر ما يأكلون ولا يخرص قال في الشرح والاولى الرجوع الى ما صرح به  
 رواية جابر وهو التخفيف في الخرص فيترك من العشر قدر الربع أو الثلث فان الامور المذكورة  
 قد تترك الحصاد فلا تجب فيه الزكاة قال ابن تيمية ان الحديث جاز على قواعد الشريعة  
 ومحاسنها موافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الخضر اوت صدقة لانها قد جرت العادة أنه  
 لا يلرب المال بعد كمال الصلاح ان يأكل هو وعياله ويطعموا الناس ما لا يدخر ولا يبقى كأن ما جرى  
 العرف باطعامه وأكله بمنزلة الخضر اوت التي لا تدخر بوضوح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزلة  
 ما لا يمكن تركه وانه لا بد للنفوس من الاكل من الثمار الرطبة ولا بد من الاطعام بحيث يكون ترك  
 ذلك مضراً لهما وشافعيهما انتهى (وعن عتاب) بفتح العين وتشديد التاء آخره (ابن أسيد)  
 بفتح الهمزة وكسر السين وسكون الياء (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرص  
 الغنم كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيبار واه الخمسة وفيه انقطاع) لانه رواه سعيد بن المسيب  
 عن عتاب وقد قال أبو داود انه لم يسمع منه قال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم أمر عتاباً مرسل قال التوي وهو وان كان مرسل فهو يعتد بقول الأئمة  
 والحديث دليل على وجوب خرص التمر والغنم لان قول الراوي أمر يفهم أنه أتى صلى الله عليه  
 وآله وسلم بصيغة تفيد الامر والاصل فيه الوجوب وبالوجوب قال الشافعي وقال أبو حنيفة أنه  
 محرم لانه رجم بالغيب وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد به امر الشارع ويكفي فيه خرص واحد  
 عدل لان الفاسق لا يقبل خبره عارف لان الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه لانه صلى الله  
 عليه وآله وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يخرص على أهل خيبر ولانه كالحاكم يجهل  
 ويعمل فان اصاب الثمرة جائحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر أجمع من يحفظ عنه العلم ان  
 الخرص اذا اصابته جائحة قبل الجداد فلا ضمان وقائدة الخرص أمن الخيانة من رب المال  
 ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص وضبط حق الفقراء على المالك ومطالبة  
 المصدق بقدر ما خرصه وانتفاع المالك بالاكل ونحوه واعلم أن النص ورد بخرص النخل والغنم  
 قبل ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه واحاطة النظر به وقيل يقتصر على محل النص وهو الاقرب  
 لعدم النص على العلة وعند الشافعية انه لا خرص في الزرع لانه عذر ضبطه لاستناره بالقشر واذا  
 ادعى الخرص عليه النص بسبب يمكن اقامة البينة عليه وجب اقامتها والاصدق يمينه وصفة  
 الخرص أن يطوف بالشجر ويرى جميع ثمرها ويقول خرصها كذا وكذا رطباً ويحج منه يا بسا  
 كذا وكذا (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان امرأة) هي أسماء بنت زيد بن السكن  
 (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعها ابنة لها وفي يدها مسك) بفتح الميم وفتح السين

الواحدة مسكة وهي الاسورة والخال خيل (من ذهب فقال لها أعطيني زكاة هذا قالت لا قال  
أيسرك ان يسورك الله به - ما يوم القيامة سوارين من نار فالتفت ما رواه الثلاثة واسناده قوى)  
ورواه أبو داود ومن حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي انه لا يعرف الامن طريق ابن  
لهيعة غير صحيح وصححه الحاكم من حديث عائشة وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه  
انها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى في يدها ففتحت من ورق فقال ما هذا  
يا عائشة فقالت صغتن لآثرين لآثرين يا رسول الله قال أتؤدين زكاهن قالت لا قال هن حسبك  
من النار قال الحاكم اسناده على شرط الشيخين والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلبة  
وظاهره انها لانصاب لها امره صلى الله عليه وآله وسلم بتركية هذه المذكورة ولا تكون خمس  
أوراق في الغلب وفي المسئلة أربعة أقوال الاول وجوب الزكاة وهو مذهب جماعة من السلف  
وأحد أقوال الشافعي عملا بهذه الأحاديث والثاني لا تجب الزكاة في الحلبة وهو مذهب مالك  
وأحمد والشافعي في أحد أقواله لا تروى عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلبة ولكن  
بعد صحة الحديث لأثر لا تثار الثالث ان زكاة الحلبة عاريتها الماروي الدارقطني عن أنس  
وأسماء بنت أبي بكر الرابع انها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس وأظهر الأقوال  
دليلا وجوبها صحة الحديث وقوته وأما نصابها فعند الموحدين نصاب التقدين وظاهر حديثها  
الاطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث التقدين ويقوى الوجوب قوله ﴿ (وعن أم سلمة) رضى  
الله عنها (انها كانت تلبس أوضاحا) في النهاية هي نوع من الخلى تعمل من الفضة سميت بها  
لبياضها واحدها وضح انتهى وقوله (من ذهب) بدل انها تسمى اذا كانت من الذهب أوضاحا  
(فقال يا رسول الله أكرهه) أى قيدخل تحت آية والذين يكنزون الذهب الآية (قال اذا  
أديت زكاه فليس يكنز روله أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم) فيه دليل كافى الذى قبله على  
وجوب زكاة الحلبة وان كل مال أخرجت زكاه فليس يكنز فلا يشمله الوعيد فى الآية ﴿ (وعن  
سمرة بن جندب) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر نائنا  
تخرج الصدقة من الذى نعهده للبسع رواه أبو داود واسناده لين) لانه من رواية سليمان بن سمرة  
وهو مجهول وأخرجه الدارقطني والبراز من حديثه أيضا والحديث دليل على وجوب الزكاة فى  
مال التجارة واستدل للوجوب أيضا بقوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم الآية قال مجاهد  
نزلت فى التجارة وما أخرجه الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم قال فى الابل صدقتها وفى البقر  
صدقتها وفى البز صدقته والبز بالموحدة والراى المجتمة ما يبيعه البراز كذا ضبطه الدارقطني والبيهقي  
قال ابن المنذر الاجاع قائم على وجوب الزكاة فى مال التجارة ومن قال بوجوبها الفقهاء السبعة  
قال لكن لا يكفر بجاحدها للاختلاف فيها قلت الحديث فيه مجهول فلا يصلح للاحتجاج وباقى  
الأدلة محجوج لا ينتهز للاستدلال على الوجوب وفى الاجاع نظير واضح والمسئلة مختلف فيها  
بين أهل العلم وقد حققنا فى الروضة الندية وذكرا انها لا تجب فى أموال التجارة والزكاة حكم  
من أحكام الشريعة فريضة من فرائضها لا يجوز القول بإيجابها فى مال من الأموال الا بدليل  
ولادليل صالح يدل على ذلك ﴿ (وعن أنس بن مالك) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال وفى الر كاز) بكسر الراء آخر مزاى المال المدفون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل



(الجنس متفق عليه) للعلماء في حقيقة الر كز قولان الاول انه المال المدفون في الارض من كنوز الجاهلية الثاني انه المعادن قال مالك الاول قال وأما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة لانها بمنزلة الزرع ومثله قول الشافعي والى الثاني ذهب أبو حنيفة ويدل للاول قوله صلى الله عليه وآله وسلم العجماء جبار والمعدن جبار وفي الر كاز الجنس أخرجه البخاري فان ظاهره انه غير المعدن وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي انهم قالوا وما الر كاز يا رسول الله قال الذهب والفضة خلقت في الارض يوم خلقت الا انه قيل ان هذا التفسير روايته ضعيفة واعتبر انصاب الشافعي ومالك وأجد عملا يحدّث ليس فيمادون خمس أواق صدقة في نصاب الذهب والفضة والى انه يجب ربع العشر لحديث وفي الرقة ربع العشر بخلاف الر كاز فيجب فيه الجنس ولا يعتبر فيه النصاب ووجه الحكمة في التفرقة انه أخذ الر كاز بسمولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن فانه لا بد فيه من المشقة والتسقي بالنص الذهب والفضة وما عداهما الاصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل وقد كانت هذه الاشياء أي الرصاص والنجاس والحديد والنقط والمخ والحطب والحشيش موجودة في عصر النبوة ولا يعلم انه أخذ فيها خمساً ولم يرد الا حديث الر كاز وهو في الاظهر في الذهب والفضة وآية واعلموا انما غنمتم من شئ وهي في غنائم الحرب ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في كنز وجدته رجل في قرية ان وجدته في قرية مسكونة فعرفه وان وجدته في قرية غير مسكونة فقيهه وفي الر كاز الجنس أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن ) ففي قوله فقيهه وفي الر كاز الجنس بيان انه قد صار ملكاً لو اجدته وانه يجب عليه اخراج خمسة وهذا الذي وجدته في قرية لم يسمه الشارع ر كاز لانه لم يستخرجه من باطن الارض بل ظاهره انه وجدته في ظاهر القرية وذهب الشافعي ومن تبعه الى انه يشترط في الر كاز امران كونه جاهلياً او كونه في موات فان وجد في شارع أو مسجد فلقطة لان يد المسلمين عليه وقد جهل مالكه فيكون لقطة وان وجد في ملك شخص فليس شخص ان لم ينفه عن ملكه فان نفاه عن ملكه فلم يملكه عنه وهكذا حتى ينتهي الى الحجي للارض ووجه ما ذهب اليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو بن شعيب بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في كنز وجدته رجل في قرية جاهلية ان وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميتة فعرفه وان وجدته في قرية جاهلية أو قرية غير مسكونة فقيهه وفي الر كاز الجنس ﴿ وعن بلال بن الحرث ) هو المزني وفد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة خمس وسكن المدينة وكان أحداً من يحمل ألوية مزينة يوم الفتح روى عنه ابنه الحرث مات سنة ٦٠ وله ثمانون سنة رضى الله عنه ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من المعادن القبلية ) بفتح القاف وفتح الباء وكسر اللام وياء مشددة مفتوحة وهو موضع بناحية القرع ( الصدقة أخرجه أبو داود ) وفي الموطن ربيعة عن غير واحد من علماءهم انه صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحرث المعادن القبلية وأخذ منها الزكاة دون الجنس قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما الزكاة في المعادن دون الجنس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن ويحتمل انه أراد بها الجنس وقد

ذهب الى الاول اجد واسحق وذهب غيرهم الى الثاني وهو وجوب الخمس لقوله وفي الر كاز  
الخمس وان كان فيه احتمال كما سلف

\*(باب صدقة الفطر)\*

اي الافطار اضيفت اليه لانه سببها كما يدل له ما في بعض روايات البخاري ذكر كذا الفطر من رمضان  
﴿ (عن ابن عمر) رضي الله عنه ﴾ قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر  
صاعاً) نصب على التفسير أو بدل من زكاة بيان لها (من تقرأ وصاعاً من شعير على العبد والحر  
والذ كرو والاثني والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة  
متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صدقة الفطر لقوله فرض فانه بمعنى ألزم وأوجب قال  
اسحق هي واجبة بالاجماع وفيها خلاف لداود وبعض الشافعية فانهم قائلون انها سنة وتأولوا  
فرض بان المراد قدر ورد هذا التأويل بانه خلاف الظاهر وأما القول بانها كانت فرضاً ثم نسخت  
بالزكاة لحديث قيس بن سعد بن عبادة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل ان  
تنزل الزكاة فلم تنزل لم يأمرنا ولم ينهنا فهو قول غير صحيح لان الحديث فيه راو مجهول ولو سلم صحته  
فليس فيه دليل على النسخ لان عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانيا لا يشعر بانها انسخت فانه يكفي  
الامر الاول ولا يرفع عدم الامر والحديث دليل على عموم وجوبها على العبد والاحرار  
الذكور والاناث صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا وقد أخرج البيهقي من حديث عبد الله بن ثعلبة أو  
ثعلبة بن عبد الله مرفوعاً أو صاعاً من قمح عن كل انسان ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً أو  
مملوكاً ما الغنى فيزكاه الله وأما الفقير فيزكاه الله عليه أكثر مما أعطى قال المنذرى في مختصر السنن في  
اسناده النعمان بن راشد لا يحتج بحديثه نعم العبد تلزم مولاه عند من يقول انه لا يملك ومن يقول  
بملكه تلزمه وكذلك الزوجة تلزم زوجها والخدام تلزمه خدمه والقريب من تلزمه نفقته الحديث  
أدوا صدقة الفطر عن تمون بن أخرج الدارقطني والبيهقي واسناده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في  
المسئلة كما هو مبسوط في الشرح وغيره وأما الصغير فتلزم في ماله ان كان له مال كما تلزمه الزكاة  
في ماله وان لم يكن له مال لم تمت منه فقته كما يقوله الجمهور وقيل تلزم الاب المطلقا وقيل لا تجب على  
الصغير أصلاً لانها شرعت طهارة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي واجيب  
بانه خرج على الاغلب فلا يقاوم تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير وهو أيضاً دال على  
انه يجب صاع على كل انسان من التمر والشعير ولا خلاف في ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب  
وقوله في الحديث من المسلمين لائمة الحديث كلام طويل في هذه الزيادة لانه لم يتفق عليها الرواة  
لهذا الحديث الا انها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل ويدل على اشتراط الاسلام في وجوب  
صدقة الفطر وانها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه وهل يخرجها المسلم عن عبده  
الكافر فقال الجمهور لا وقال الحنفية وغيرهم تجب مستدلين بحديث ليس على المسلم في عبده  
صدقة الا صدقة الفطر واجيب بان حديث الباب خاص والخاص يقضى به على العام فعموم قوله  
عبده مخصص بقوله من المسلمين وأما قول الطحاوي ان من المسلمين صدقة للمخرجين لا للمخرج  
عنهم فانه يأباه ظاهر الحديث فان فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على ان صدقة

الاسلام لا تختص بالخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ على كل نفس من المسلمين حراً وعبد وقوله  
وأمرهم ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة يدل على ان المبادرة بها هي المأمور بها فلو  
أخرها عن الصلاة أثم خرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات وبو كد  
ذلك قوله (ولابن عدي والدارقطني) أي من حديث ابن عمر (بإسناد ضعيف) لان فيه محمد بن  
عمر الواقدي (اغنوه) أي الفقراء (عن الطواف) في الأزقة والأسواق لطلب المعاش (في  
هذا اليوم) أي يوم العيد واغناؤهم بها يكون بإعطائهم صدقته أول اليوم ﴿وعن أبي  
سعيد﴾ رضي الله عنه (قال كانه طمها) أي صدقة الفطر (في زمان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب متفق عليه وفي رواية  
أو صاعاً من أقط) بفتح الهمزة وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ كما في النهاية ولا خلاف فيما ذكر  
انه يجب فيه صاعاً انما الخلاف في الحنطة فانه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر انه لما كان  
معاوية عدل الناس نصف صاع بر صاع شعير وذلك انه لم يأت نص في الحنطة انه يخرج فيها صاع  
والقول بأن أبي سعيد أراد بالطحام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري  
قال ابن المنذر لان علم في القمح خبراً ثابته يعتمد عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن البر  
في المدينة ذلك الوقت الا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم  
مقام صاع من شعير وهم الأئمة فغير جائز أن يعدل عن قولهم الا الى قول مثلهم ولا يخفى انه قد خالف  
أبو سعيد كما يفيد قوله قال الراوي (قال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرج به) أي الصاع (كما كنت  
أخرجه في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يداود) عن أبي سعيد (لا أخرج أبداً الا  
صاعاً) أي من أي قوت أخرج ابن خزيمة والحاكم قال أبو سعيد وقد ذكر عند صدقة رمضان  
فقال لا أخرج الا ما كنت أخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً من تمر أو صاعاً  
من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط فقال له رجل من القوم أو متدين من قح قال لا تلك فعل  
معاوية لا قبلها ولا عمل بها لكنه قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا  
أدرى عن الوهم وقال النووي تمسك بقول معاوية من قال بالمتدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل  
صحابي وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه  
البيهقي في السنن من حديث أبي سعيد انه قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فسلم الناس على المنبر فكان  
فيما كلم به الناس ان قال اني أرى متدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ بذلك الناس  
فقال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرج به الحديث المذكور في الكتاب فهذا صريح انه رأى من  
معاوية قال البيهقي بعد ايراد حديث في الباب ما لفظه وقد وردت اخبار عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم في صاع من بر ووردت اخبار في نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك وقد بينت علته كل  
واحد منها في الخلافات انتهى ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما (قال فرض رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث) الواقع منه في صومه  
(وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة) أي صلاة العيد (فهى زكاة مقبولة ومن أداها  
بعد الصلاة فهى صدقة من الصدقات رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم) فيه دليل على

وجوبها لقوله فرض كما سلف ودليل على ان الصدقات ~~ت~~ كسر السينات ودليل على ان وقت  
اخراجها قبل صلاة العيدين وجوبها مؤقت فقبل تجب من جبراً أول شوال لقوله اغنوهم عن  
الطواف في هذا اليوم وقبل تجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله طهروا للصائم وقبل تجب  
بعض الوقتين عملاً بالدليلين وفي جواز تقديمها أقوال منهم من ألحقها بالزكاة فقال يجوز تقديمها  
ولو الى عامين ومنهم من قال تجوز في رمضان لا قبله لان لها سببين الصوم والافطار فلا تقدمهما  
كالنصاب والحول وقيل لا تقدم على وقت وجوبها الا ما يغتفر كالיום واليومين وأدلة الاقوال كما  
ترى وفي قوله طعمة للمساكين دليل على اختصاصهم بها واليه ذهب جماعة من أهل العلم وذهب  
آخرون الى انها كالزكاة تصرف في الثمانية الاصناف واستقروا بعضهم لعموم انما الصدقات  
والتنصيص على بعض الاصناف لا يلزم منه التخصيص فانه قد وقع ذلك في الزكاة ولم يقل أحد  
بتخصيص مصرفها في حديث معاذ أمرت ان أخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم

\* (باب صدقة التطوع) \*

أى النفل (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سبعة  
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله فذكر الحديث) في تعداد السبعة وهم الامام العادل وشاب  
نشا في عبادة ربه ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابيا في الله اجتمعا على ذلك واخترقا عليه  
ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه  
(وفيه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تلم شماله ما تنفق عينه متفق عليه) قيل المراد  
بالظل الحماية والكنف كما يقال أنا في ظل فلان وقيل المراد ظل عرشه ويدل له ما أخرجه سعيد بن  
منصور من حديث سلمان سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه وبه جزم القرطبي وقوله أخفى بلفظ  
الماضي حال بتقدير قد وهذا على رواية أوردها في البدر التمام بدون الفاء وأما على رواية المتن  
فالفاء عاطفة لا أخفاها على تصدق والله أعلم وقوله حتى لا تعلم شماله مبالغة في الاخفاء وتبعد  
الصدقة عن مظان الرياء ويحتمل انه على حذف مضاف أي عن شماله وفيه دليل على فضل اخفاء  
الصدقة على ابدائها الا ان يعلم ان في اظهاره ترغيباً للناس في الاقتداء وانه يحرس سره عن داعية  
الرياء وقد قال تعالى ان تبدوا الصدقات فنعمها هي الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة  
والنافلة فلا يظن انها خاصة بالنافلة حيث جعله المصنف في بابها واعلم انه لا مفهوم بعمل به في قوله  
ورجل تصدق فان المرأة كذلك الا في الامامة ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى  
تقتضي الظل وأبلغها المصنف في الفتح الى ثمانية وعشرين خصلة وزاد عليها السبوطي حتى  
أبلغها الى سبعين وأفردها بالتأليف ثم خصها في كراسة سماها بزوغ الهلال في الخصال المقتضية  
للظلال وزاد عليه محرراً السطور في دليل الطالب (وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل امرء في ظل صدقته) أي يوم القيامة أعم  
من صدقته الواجبة والنافلة (حتى يفصل بين الناس رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على  
الصدقة وأما كونه في ظله فيحتمل الحقيقة وانها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس  
أو المراد في كنفها وجايتها وان من فوائد صدقة النفل انها تكون توفية لصدقة الفرض ان

وجعلت في الآخرة نافعة كما أخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر وفيه وانظر وافي زكاة  
عبدى فان كان ضيع منها شيئا فانظر واهل تجدون لعبدى نافلة من صدقة لتتقون بها ما نقص من  
الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله وعذله ﴿ وعن ابى سعيد الخدرى عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايما مسلم كسى مسلما ثوبا على عرى كساه الله من خضر الجنة ﴾  
أى من ثياب الخضر (وايما مسلم أطعم مسلما) متصفا بكونه (على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة  
وايما مسلم سقى مسلما) متصفا بكونه (على ظما سقاه الله من الرحيق) هو الخالص من الشراب  
الذى لا غش فيه (المختوم) الذى تختم أوانيه وهو عبارة عن نفاسها (رواه أبو داود وفي اسناده  
لين) لم يبين الشارح وجهه وفي مختصر السنن للمنذرى ان في اسناده أبا خالد يزيد بن عبد الرحمن  
المعروف بالذاني وقد أثنى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد قال الذهبي له أوهام وهو صدوق  
وفي الحديث الحث على أنواع البر واعطاها من هو مقتدر اليها وكون الجزاء عليها من جنس  
العمل ﴿ وعن حكيم بن حزام ﴾ رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اليد  
العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه  
الله ومن يستغن يغنه الله متفق عليه واللفظ للبخاري) أكثر التفاسير وعليه الاكثر أن اليد  
العليا اليد المعطى والسفلى يد السائل وقيل يد المتعفف ولو بعد أن يد اليه المعطى وعلوها معنوى  
وقيل يد الآخذ بغير سؤال وقيل العلى المعطية والسفلى المانعة وقال قوم من المتصوفة اليد  
الآخذة أفضل من المعطية مطلقا قال ابن قتيبة ما أرى هؤلاء الا قوما استطابوا السؤال فهم  
يحتجون للدعاة ونعم ما قال وقد ورد التفسير النبوى بأن اليد العلى التى تعطى ولأنا أخذ أخرجه  
اسحق في مسنده عن حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما اليد العلى فاذا ذكره في الحديث دليل على  
البدانة بنفسه وعياله لانه الاهم فالاهم وفيه ان أفضل الصدقة ما بقى بعد اخراجها صاحبها  
مستغنيا اذ معنى أفضل الصدقة ما بقى المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه لان  
المتصدق بجميع ماله يندم غالباً ويحب اذا احتاج انه لم يتصدق وللفظ الظهر كما قال الخطابي  
يورد في مثل هذا اتساعا في الكلام وقيل غير ذلك واختلف العلماء في صدقة الرجل بجميع ماله  
فقال القاضي عياض انه جوزه العلماء وأئمة الامصار قال الطبرى ومع جوازه فالمستحب ان لا يفعله  
وان يقتصر على الثلث والاولى ان يقال من تصدق بماله كله وكان صبوراً على الفاقة ولا عيال له  
أوله عيال يصبرون فلا كلام في حسن ذلك وبديل له قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان  
بهم خصاصة ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً ومن لم يكن بهذا المنابة كرهه  
ذلك وقوله ومن يستعفف أى عن المسئلة يعفه الله أى يعنه على العفة ومن يستغن بما عنده وان قل  
يعفه الله بالقناعة في قلبه والقنوع بما عنده ﴿ وعن أبى هريرة ﴾ رضى الله عنه (قال قيل يا رسول  
الله أى الصدقة أفضل قال جهد المقل وابدأ بمن تعول أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة  
وابن حبان والحاكم) الجهد بضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة وقيل المبالغة  
والغاية وقيل هما الغتان بمعنى قال في النهاية أى قدر ما يحمله القليل من المال وهذا معنى حديث  
سبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير فأخذ من  
عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها أخرجه النسائى من حديث ابى ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم

من حديث أبي هريرة ووجه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قال البيهقي ولفظه واجمع بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وقوله أفضل الصدقة جهد المقل أنه يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة والشدة والاكتفاء بأقل الكفاية وساق أحاديث تدل على ذلك (وعنه) أي أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر به رواء أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم) ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة وقد وردت في صحيح مسلم مقدمة على الولد وفيه ان النفقة على النفس صدقة وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة ثم على الولد ثم على العبدان كان أو مطلق من يخدمه ثم حيث شاء وبأى في النفقات تحقيق النفقة على من يجب له أولاً (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) كأن المراد غير مفسدة في الانفاق (كان لها أجرهما بما انفقت ولزوجها أجرهما كما كسب ولخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً متفق عليه) فيه دليل على جواز تصدق المرأة من بيت زوجها والمراد انفاقها من الطعام الذي لها فيه تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به بشرط أن يكون بغير إضرار وإن لا يخلل بنفقتهم قال ابن العربي قد اختلف السلف في ذلك فمنهم من أجاز في الشيء اليسير الذي لا يؤبه به ولا يظهر به النقصان ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الاجال وهو اختيار البخاري ويدل له ما أخرجه الترمذي عن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بانه قبيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل أم والناس ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وهو بعيد من لفظ الحديث ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق في مال الزوج والتصرف في بيته فجاز لها أن تصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في مال مولاه فيشترط الاذن فيه ويرد عليه أن المرأة ليس لها التصرف إلا في القدر الذي تستحقه ثم ظاهره أنهم سواء في الأجر ويحتمل أن يراد بالنسب حصول الأجر في الجملة وإن كان أجرة المكسب أوفر إلا أن في حديث أبي هريرة قولها انصف أجرة وهو يشعر بالمساواة (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت يا رسول الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حل لي فاردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابن مسعود وزوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم رواء البخاري) فيه دلالة على أن الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى والحديث ظاهر في صدقة الواجب ويحتمل أن المراد بها التطوع والاول أوضح ويؤيده ما أخرجه البخاري عن زينب امرأة ابن مسعود أنها قالت يا رسول الله أيجزئ عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقير وبناء أخ أيتام في حجورنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لك أجر الصدقة وأجر الصلة وأخرجه أيضاً مسلم وهو واضح في الصدقة الواجبة لقوله أيجزئ عنا ولقوله صدقة واصله إذا الصدقة عند الإطلاق تتبادر في الواجبة وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور وفيه خلاف أبي حنيفة ولا دليل له يقاوم النص المذكور ومن استدل

له بانها تعود اليها بالنفقة فكأنها ما خرجت عنها فقد أورد عليه أنه يلزمه منع صرفها صدقة التطوع في زوجها مع أنه يجوز صرفها اليه اتفاقاً أو مالاً الزوج فاتفقوا على أنه لا يجوز له صرف صدقة واجبة في زوجته قالوا لأن نفقة الواجبة عليه فتدفع في غنى بها عن الزكاة قاله المصنف في الفتح وعندى في هذا الأخير توقف لأن غنى المرأة بوجوب النفقة لا يصيرها غنية الغنى الذي يمنع من حل الزكاة لها وفي قوله وولده ما يدل على اجزاؤها في الولد إلا أنه ادعى ابن المنذر الإجماع على عدم جواز صرفها إلى الولد وجعلوا الحديث على أنه في غير الواجبة أو أن الصرف إلى الزوج وهو المتفق على الأولاد وأن الأولاد لا زوج ولم يكونوا منها كما يشعر به ما وقع في رواية أخرى على زوجها وأيتام في حجرها ولعلمهم الأولاد زوجهم سموا أيتاماً باعتبار اليتيم من الأم ﴿وعن ابن عمر﴾ رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الرجل والمرأة يسأل الناس أموالهم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة) بضم الميم وسكون الزاي فعين مهملة (لحم متفق عليه) الحديث دليل على قبح كثرة السؤال وإن كل مسئلة تذهب من وجهه قطعة لحم حتى لا يبقى فيه شيء لقوله لا يزال ولفظ الناس عام مخصوص بالسلطان كما يأتي والحديث مطلق في قبح السؤال مطلقاً وقيد البخاري بن يسأل تكثراً كما يأتي يعني من سأل وهو غنى فإنه ترجم له بباب من سأل تكثراً لا من سأل الحاجب ترفاهه يباح له ذلك ويأتي قريياً بيان الغنى الذي يمنع من السؤال قال الخطابي معنى قوله وليس في وجهه مزعة لحم يحتمل أن يكون المراد به يأتي ساقطاً لا قدره ولا جاه أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه عقوبة له في موضع الجنابة لكونه أذل وجهه بالسؤال أو أنه يبعث ووجهه عظم ليكون ذلك شعاره الذي يعرف به ويؤيد الأول ما أخرجه الطبراني والبرز من حديث مسعود بن عمرو لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخاف وجهه فلا يكون له عند الله وجه وفيه أقوال آخر ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يسأل الناس أموالهم تكثراً فإنا نيسأل جبراً فليستقل أوليئكم كثير رواه مسلم) قال ابن العربي إن قوله فإنا نيسأل جبراً معناه أنه يعاقب بالنار ويحتمل أن يكون حقيقة أي أنه يصير ما يأخذ جبراً يكوى به كافي مانع الزكاة وقوله فليستقل أمر للتعصم ومنه ما عطف عليه والتمديد من باب اعمالوا ما شئتم وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثار ﴿وعن الزبير بن العوام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يأخذ أحدكم حبله فبأني بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها﴾ أي بقيمتها (وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه رواه البخاري) الحديث دل على ما دل عليه من قبح السؤال مع عدم الحاجة وزاد بالحديث على الاكتساب ولو أدخل على نفسه المشقة وذلك لما دخل السائل على نفسه من ذلك السؤال وذلة لردان لم يعطه المسؤل ولما أدخل على المسؤل من الضيق في ماله أن أعطى كل من سأل وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب أحدهما أنه حرام لظاهر الأحاديث والثاني أنه مكروه بثلاثة شروط أنه لا يذل نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤدي المسؤل فان فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق ﴿وعن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة كد يكذبها الرجل وجهه الآن يسأل الرجل سلطاناً وفي أمر لا بد منه رواه الترمذي وصححه﴾ أي سؤال الرجل أموال الناس كد أي خدش وهو الاثر وفي رواية كدوح وأما سؤاله

من السلطان فانه لامذمة فيه لانه انما يسأل عما هو حق له في بيت المال ولا مئة للسلطان على السائل لانه وكيل فهو كسؤال الانسان وكيله ان يعطيه من حقه الذي لديه وظاهره انه وان سأل السلطان تكثرا فانه لا بأس فيه ولا اثم لانه جعله قيمة للامر الذي لا بد منه وقد فسر الامر الذي لا بد منه حديث قبضة وفيه لا يحل السؤال الا لثلاثة ذى فقر مدقع أو دم موجه أو غرم مغنطع الحديث وقوله أو في أمر لا بد منه أي لا يتم له حصوله مع ضرورته

\* (باب قصة الصدقات) \*

أي قصة الله للصدقات بين مصارفها (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني الا الخمسة لعامل عليها ورجل اشتراها بماله أو غارم أو غار في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغني منها رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله بالارسال) ظاهره اعلال ما خرجه المذكورون جميعا وفي الشرح ان التي أعلت بالارسال رواية الحاكم التي حكى بحديثها وقوله لغني قد اختلفت الاقوال في حسد الغني الذي يحرم به قبض الصدقة على اقوال وليس عليها ما تسكن له النفس من الاستدلال لان المجت ليس لغويا حتى يرجع فيه الى تفسيره لغة ولانه في اللغة امر نسبي لا يتعين في قدر ووردت أحاديث معينة لقدرة الغني الذي يحرم به السؤال كحديث أبي سعيد عند النسائي من سأل وله أوقية فقد ألحق يقال ألحق في المسئلة ألحق فيها ولمها كذا في النهاية وعند أبي داود من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الخافا وأخرج أيضا من سأل وله ما يغنيه فأنما يستكثرون النار قالوا وما يغنيه قال قدر ما يعيشه ويغديه صححه ابن حبان فهذا قدر الغني الذي يحرم معه السؤال وأما الغني الذي يحرم معه قبض الزكاة فالتظاهر انه من يجب عليه الزكاة وهو من يملك مائتي درهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم امرت أن آخذها من أغنيائكم راردها في فقرائكم فقابل بين الغني وأفادانه من تجب عليه الصدقة وبين الفقير وأخبرانه من ترده فيه الصدقة هذا أقرب ما يقال فيه وقد بينه السبكي في رسالة جواب سؤال وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وان كان غنيا لانه يأخذ بجره على عمله لا فقره وكذلك من اشتراها بماله فأنما قد وافقت مصر فها وصارت ملكا له فإذا باعها فقد باع ما ليس بزكاة حين البيع بل هو ملكه وكذلك الغارم تحل له وان كان غنيا قال اهل العلم الغارمون اهل الدين ان استدأوا الغير معصية أو تابوا وليس لهم وفاة أو اصلاح ذان البين وكذلك الغازي يحل له ان يتجهز من الزكاة وان كان غنيا لانه ساع في سبيل الله قال الشارح ويلحق به من كان قائما بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والافتاء والتدريس وان كان غنيا وأدخل أبو عبيد من كان فيه مصلحة عامة في العالمين وأشار اليه البخاري حيث قال باب رزق الحاكم والعاملين عليها وأراد بالرزق ما يرزقه الامام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفتيا والتدريس فله الاخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وان كان غنيا قال الطبري انه ذهب الجمهور الى جواز اخذ القاضي الاجرة على الحكم لانه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه غير أن طائفة من السلف كرهوا ذلك ولم يجرموا وقال طائفة أخذ الرزق على القضاء ان كانت جهة الاخذ من الخلال كان جائزا لاجتماع من تركه فأنما تركه تورعا وأما اذا كانت هناك شبهة فالاولى التبرك ويحرم اذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه واختلف اذا كان



الغالب حراما وأما الاخذ من المتحايكين في جواز خلاف ومن جوزه فقد شرط له شرائط وبأق  
 ذ كذا في باب القضاء وانما لما تعرض له الشارح هنا تعرضنا له ﴿ وعن عبد الله بن عدي بن  
 خيار ﴾ بكسر الخاء الموحدة فياء تحتية آخره راء وعبد الله يقال انه ولد على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يعد في التابعين روى عن عمرو عثمان وغيرهما (ان رجلين حدثاه انهما أتيا رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله من الصدقة فقبل فيهما النظر) فسرت الرواية الاخرى  
 بلفظ فرفع فينا النظر وخفضه (فراهما جلدين فقال ان شئتما أعطينكما ولا حظ فيهما الغنى ولا  
 لقوى مكتسب رواه أحمد وقواه أبو داود والنسائي) قال أحمد بن حنبل ما أجوده من حديث  
 وقوله ان شئتما أى ان أخذ الصدقة ذلة فان رضيتمهما أعطيتكما وانما حرام على الجلفان  
 شئتما تناول الحرام أعطينكما قاله أبو بخا وتغليظا والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغنى  
 وهو تصريح بمفهوم الآية وان اختلف في تحقيق الغنى كما سلف وعلى القوى المكتسب لان  
 حرمة صيرته في حكم الغنى ومن أجاز له تأول الحديث بما لا يقبل فانه قال في الحرمان أراد بالقوى  
 المكتسب من له كسب حاصل فيصير به غنيا وتعقب بأنه قد دخل في الغنى فلا حاجة للعطف  
 ﴿ وعن قبيصة ﴾ بنى القاف فباء مكسورة (ابن مخارق) بضم الميم فباء مكسورة فراء مكسورة  
 بعد الالف (الهلالى) وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عداة في اهل البصرة روى عنه  
 ابنه قطن وغيره (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسئلة لا تحل الا لحد  
 ثلاثة رجل) بالكسر بدل من ثلاثة ويصح رفعه بتقدير أخذهم (تحمل جملة) بفتح الحاء  
 وهو المال يحمل الانسان عن غيره (خلت له المسئلة حتى يصيها ثم يسد ورجل أصابته  
 جائحة) أى آفة (اجتاح) أى أهلك (ماله خلل له المسئلة حتى يصيب قواما)  
 بكسر القاف ما يقوم بجماعته وسدخلته (من عيش ورجل أصابته فاقة) أى حاجة  
 (حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى) بكسر المهملة والجيم مقصور العقول (من قومه) لانهم  
 أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقد أصابت فلانا فاقة خلل له المسئلة حتى يصيب قواما من  
 عيش فماسوا من المسئلة باقبيصة سمعت) بضم السين (يا كلها) أى الصدقة انت  
 لانه جعل السحت عبارة عنها والافالضمير له (سحتا) السحت الحرام الذى لا يحل كسبه  
 لانه يسهل البركة أى يذهبها (رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان) الحديث  
 دليل على انها تحرم المسئلة الا الثلاثة الاول لمن تحمل جملة وذلك ان يحمل الانسان عن  
 غيره ديناً أو دية أو يصلح بحال بين طائفتين فانهم اتحل له المسئلة وظاهره وان كان غنيا فانه  
 لا يلزمه تسليمه من ماله وهذا هو أحد الخسة الذين يحل لهم أخذ الصدقة وان كانوا أغنياء كما سلف  
 في حديث أبي سعيد والثانى من أصاب ماله آفة سماوية أو أرضية كالبرد والغرق ونحوه بحيث لم  
 يبق له ما يقوم بعيشه خلل له المسئلة حتى يحصل ما يقوم ويسدخلته والثالث من أصابته فاقة  
 ولكن لا تحل له المسئلة الا بشرط ان يشهد له من أهل بلده لانهم سم أخبر بحاله ثلاثة من ذوى  
 العقول لامن غلب عليه الغباوة والتغليل والى كونهم ثلاثة ذهب الشافعية للنص فقالوا  
 لا يقبل فى الاعسار أقل من ثلاثة وذهب غيرهم الى كفاية الاثنين قياسا على سائر الشهادات وجعلوا  
 الحديث على التسبب ثم هذا محمول على من كان معروفا بالغنى ثم افتقر ما اذا لم يكن كذلك فانه

يحل له السؤال وان لم يشمله بالفاقة وقد ذهب الى تحريم السؤال ابن أبي ليلى وانها تسقط به  
العدالة والظاهر من الاحايط تحريم السؤال الا للثلاثة المذكورين او ان يكون السؤال  
السلطان كما سلف (وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث) بن عبد المطلب بن هاشم سكن  
المدينة ثم تحول عنها الى دمشق ومات بها سنة ٦٢ وكان أتي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يطلب منه ان يجعله عاملا على بعض الزكاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة  
الحديث وفيه قصة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة لا تنبغي لأل محمد  
انما هي أو أساخ الناس) هو بيان لعلة التحريم (وفي رواية) أي لمسلم عن عبد المطلب (فانما لا التحل  
لمحمد ولا لأل محمد واهل بيته) فأفاد ان لفظ لا تنبغي أراد به لا تحل فيفقد التحريم أيضا وليس  
لعبد المطلب المذكور في الكتب الستة غير هذا الحديث وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد صلى  
الله عليه وآله وسلم وعلى آلله فأما ما عليه صلى الله عليه وآله وسلم فانه اجماع وكذا ادعى الاجماع على  
حرمة ما على آل ابن قدامة ونقل الجواز عن أبي حنيفة وقيل ان منعوا خمس الخس والتحريم هو  
الذي دلت عليه الاحاديث ومن قال بخلافه قال متأولا لآلهاء ولا وجه للتأويل وانما يجب التأويل  
اذا قام على الحاجة اليه دليل والتعليل بانها أو سأل الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم  
لا النافذة لانها هي التي يطهرهم امن يخرجهما كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم  
وتركهم بها الا أن الآية نزلت في صدقة النفل كما هو معروف في كتب التفسير وقد ذهب طائفة الى  
تحريم صدقة النفل أيضا على آل واختاره السيد في حواشي ضوء النهار لعموم الأدلة وفيه انه  
صلى الله عليه وآله وسلم كرم آلهم ان يكونوا محلا للغسالة وشرفهم عنها وهذه هي العلة المنصوصة  
وقد ورد التعليل عند أبي نعيم من فروعها بان لهم في خمس الخس ما يكفهم أو يغنيهم فهم اعلتان  
منصوصتان ولا يلزم من منعهم من الخس ان تحل لهم فان من منع الانسان عن ماله وحقه  
لا يكون منعه له محلا له ما حرم عليه وقد بسط السيد القول في رسالة مستقلة وفي المراد بالآل  
خلاف والا قرب ما فسرهم به الراوي وهو زيد بن أرقم بأنهم آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل  
عقيل انتهى قلت ويريد وآل الحرث بن عبد المطلب لهذا الحديث فهذا تفسير الراوي وهو مقدم  
على تفسير غيره كما قرر في علم الاصول فالرجوع اليه في تفسير آل محمد هنا هو الظاهر لان لفظ آل  
مشترك وتفسير راويه دليل على المراد من معانيه فهو آل الذين فسرهم به زيد بن أرقم في صحيح  
مسلم وأما تفسيرهم هنا بنبي هاشم اللازم منه دخول من أسلم من أولاد أبي لهب ونحوهم فهو  
تفسير بخلاف تفسير الراوي وكذلك يدخل في تحريم الزكاة عليهم بنو المطلب بن عبد مناف كما  
يدخلون معهم في قسمة الخس كما يفيد قوله (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الباء (ابن مطعم)  
بضم الميم وسكون الطاء ابن نوفل بن عبد مناف القرشي أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها  
سنة ٥٤ وقيل غير ذلك رضي الله عنه (قال مشيت أنا وعثمان بن عفان الى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنو المطلب من خمس خبير وتركتنا ونحن وهم منك بمنزلة  
واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب بنو هاشم) المراد بنو هاشم  
آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك لانه لم يسلم منهم في عصره  
صلى الله عليه وآله وسلم أحد وقيل بل أسلم منهم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب وثبتا معه صلى الله

عليه وآله وسلم في حنين (شيء واحد رواه البخاري) الحديث دليل على ان بني المطلب يشاركون  
 بني هاشم في نهم ذوى القربى وتحريم الزكاة أيضا دون من عداهم وان كانوا في الذب سواء  
 وعلمه صلى الله عليه وآله وسلم باستقرارهم على الموالاة كما في لفظ آخر تعالى به بأنهم لم يفارقونا  
 في جاهلية ولا اسلام فصاروا كالشيء الواحد في الاحكام وهو دليل واضح في ذلك وذهب اليه  
 الشافعي وخالفه الجمهور وقالوا انه صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهم على جهة التفضل لا الاستحقاق  
 وهو خلاف الظاهر بل قوله شيء واحد دليل انهم يشاركونهم في استحقاق الخمس وتحريم الزكاة  
 واعلم ان بني المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف وجبير بن مطعم من أولاد نوفل بن عبد مناف  
 وعثمان من أولاد عبد شمس بن عبد مناف فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل أولادهم في  
 درجة واحدة فلذا قال عثمان وجبير للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم وبني المطلب بمنزلة واحدة  
 لان الكل أبناء عم واعلم انه كان لعبد مناف أربعة أولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس  
 ولهاشم من الأولاد عبد المطلب وصفي وأبوصفي واسد ولعبد المطلب من الأولاد  
 عبد الله وأبوطالب وحزرة والعباس وأبولهب الحرث وعبد العزى وجبل ومقوم  
 والغيداق وضرار وزبير عليه السلام (وعن أبي رافع) هو دوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قيل اسمه ابراهيم وقيل هر من قيل كان له عباس فوهبه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما سلم  
 العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسمه فاعتقه مات في خلافة علي عليه  
 السلام كما قاله ابن عبد البر (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا على الصدقة) أي على  
 قبضها (من بني مخزوم) اسمه الارقم (فقال لا بني رافع احببني فانك تصيب منها فقال حتى  
 أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله فأنابه فأسأله فقال مولى القوم من أنفسهم وانها لا تحل  
 لنا الصدقة رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على ان حكمهم موالى آل  
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم حكمهم في تحريم الصدقة قال ابن عبد البر في التمهيد انه لا خلاف  
 بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولبنى هاشم ولما عليهم وذهب مالك  
 وهو قول للشافعي الى عدم تحريمها عليهم لعدم المشاركة في النسب ولانه ليس لهم في الخمس سهم  
 وأجيب بان النص لا تقدم عليه هذه العلل فهي مردودة فانها ترفع النص ثم هذا نص على تحريم  
 العمالة على الموالى وبالأولى على آل محمد لانه أراد الرجل الذي عرض على أبي رافع ان يوليه  
 على بعض عمله الذي ولاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينال عمالة لأن المراد انه يعطيه من اجرة  
 فانه جائز لابي رافع أخذه اذ هو داخل تحت الخمسة الذين تحل لهم لانه قدم ذلك الرجل اجرة  
 فيعطيه من ملكه فهو حلال لابي رافع فهو نظير قوله فيما سلف ورجل تصدق عليه منها فاهدى  
 منها عليه السلام (وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى  
 عمر العطاء فيقول أعطه أفقر مني فيقول خذ فقل له أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير  
 مشرف) بالثمين المعجزة والراء والقائم من الاشرف وهو التعرض للشيء والحرص عليه  
 (ولاسائل خذ وما لا فلا تتبعه نفسك أي لا تعلقها بطلبه رواه مسلم) الحديث أفاد ان العامل  
 ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردّها فان الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم والاكثر  
 على ان الامر في قوله نخذ للندب وقيل للوجوب قيل وهو مندوب في كل عطية يعطاها الانسان

فانه يندب له قبولها بالشراطين المذكورين في الحديث هذا اذا كان المال الذي يعطيه منه حلالا  
وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وسرا فقام ابن المنذر ان أخذها جائزاً من شخص  
فيه وسجدة ذلك انه تعالى قال في اليهود سمعون للكذب كالون للسحت وقدره من درعه صلى الله  
عليه وآله وسلم من يهودى مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم مع علمه بذلك وان كثيراً من أموالهم  
عن الخنزير والممالات الباطلة انتهى وقال بعضهم ان عطية السلطان الجائر لا ترد لانه ان علم ان  
ذلك عين مال المسلم وجب قبوله وتسليمه الى مالكه وان كان ملتبساً فهو مظلمة يصرفها على مستحقها  
وان كان ذلك عين مال الجائر ففيه تقليل لباطلها وأخذ ما يستعين بانفاقه على معصيته قال السيد  
وهو كلام حسن جار على قواعد الشريعة الا أنه يشترط في ذلك ان يامن القابض على نفسه من  
محبة المحسن الذي جلبت القلوب على حب من أحسن اليها وان لا يوهم الغير ان السلطان على الحق  
حيث قبض ما أعطاه وقد بسط السيد في حواشي ضوء النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا

\*(كتاب الصيام)\*

هولغة الامساك فعم الامساك عن القول والعمل من الناس والدواب وغيرها قال أبو عبيد كل  
ممسك عن كلام أو طعام أو سير فهو صائم وفي الشرح امساك مخصوص في وقت مخصوص بشروط  
مخصوصة تفصلها الاحاديث الآتية وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع وغيرها مما ورد به  
الشرع في النهى على الوجه المشروع ويتبع ذلك الامساك عن الرفث واللغو وغيرهما من  
الكلام المحرم والمكروه لوجود الاحاديث بالنهي عنها في الصوم زيادة على غيره وكان مبداً فرضه  
السنة الثانية من الهجرة (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لا تقدموا رمضان) فيه دليل على اطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان وحديث أبي  
 هريرة عند أحد وغيره مرفوعاً لا تقولوا جاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن  
 قولوا شهر رمضان حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح (بصوم يوم ولا يومين الا رجلاً) كذا  
 في نسخ بلوغ المرام ولفظه في البخارى الآن يكون رجل قال المصنف يكون تامة أى يوجد رجل  
 ولفظ مسلم الا رجلاً بالنصب قلت وهو قياس العربية لانه استثناء متصل من مذكور الرفع  
 بتقدير يكون بقرينة الرواية الاخرى (كان يصوم صوماً فليصمه متيق عليه) الحديث دليل على  
 تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان قال الترمذى بعد رواية الحديث والعمل على هذا عند أهل  
 العلم كرهوا ان يتجمل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان انتهى وقوله لمعنى رمضان  
 تقييد للنهي بانه مشروط بكون الصوم احتياطاً لاوله كان صوماً مطلقاً كالنفل المطلق والنذر ونحوه  
 قلت ولا يخفى انه بعد هذا التقييد يلزم منه جواز تقدم رمضان بأى صوم كان وهو خلاف ظاهر  
 النهى فانه عام لم يستثن منه الا صوم من اعتاد صوم أيام معلومة ووافق ذلك آخر يوم من شعبان  
 ولو أراد صلى الله عليه وآله وسلم الصوم المقيد بما ذكر لقال الامتناعاً وتجو هذا اللفظ وانما نهى  
 عن تقدم رمضان لان الشارع قد علم ان الدخول في صوم رمضان برؤية هلاله فالمتقدم عليه  
 مخالف للنص أمراً ونهياً وفيه ابطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم يوماً أو يومين قبل رؤية  
 هلال رمضان وزعمهم ان اللام في قوله صوماً رؤيته في معنى مستقبلين لها وذلك لان الحديث  
 يفيد ان اللام لا يصح حملها على هذا المعنى وان وردت له في مواضع قال في معنى اللبيب ان اللام

قوله وهو قياس العربية الخ  
 أى جواز النصب على  
 الاستثناء وان كان المختار  
 الرفع على البدل لانه بعينه  
 قال ابن مالك  
 وبه دلتى أو كنتى اتخبط  
 اتباع ما اتصل بالرفع في  
 رواية بلوغ المرام جار على  
 المختار والشارح حفظه  
 الله جعله بتقدير يكون نفع  
 الله به المسلمين اه معجمه

في قوله صوموا لرؤيته بمعنى بعد ومثله وأفطروا لرؤيته انتهى وذهب بعض العلماء ان النهي  
عن الصوم من بعد النصف الاول من يوم سادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة مرفوعا  
اذا انتصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وقبل انه يكره بعد الانتصاف  
ويحرم قبل رمضان يوم أو يومين وقال آخرون يجوز من بعد انتصافه ويحرم قبله يوم أو يومين اما  
جواز الاول فلانه الاصل وحديث أبي هريرة ضعيف قاله السيد وسياق له تحكيجه في باب صوم  
التطوع ويجزم بغیر ما هنا فينظر والله أعلم قال أحمد وابن معين انه منكر وأما تحريم الثاني  
فلحديث الباب وهو قول حسن (وعن عمار بن ياسر) رضي الله عنه (قال من صام اليوم الذي  
يشك) مغير الصيغة مسند الى (فيه فقد عصى أبا القاسم ذكره البخاري تعليقا ووصله) الى عمار  
(الخمس) وزاد المصنف في الفتح الحاكما وانهم وصاوه من طريق عمرو بن قيس عن أبي اسحق ولنظفه  
عندهم كما عند عمار بن ياسر فأني بشاة مصلية فقال كوافتنحي بعض القوم فقال اني صائم فقال  
عمار من صام الخ (وصححه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يختلفون في  
ذلك انتهى وهو موقوف لفظا مرفوعا حكاه ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال  
رمضان بصوم واحد وحديث الامر بالصوم لرؤيته واعلم ان يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا  
لم ير الهلال في ليلة بغيم سائر أو نحوه فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان والحديث وما في  
معناه يدل على تحريم صومه واليه ذهب الشافعي واختلف الصحابة في ذلك منهم من قال يجوز  
صومه ومنهم من منع منه وعده عصيانا لابي القاسم والدلة مع المحرمين وأما ما أخرجه الشافعي  
عن فاطمة بنت الحسين ان عليا عليه السلام قال لان أصوم يوما من شعبان أحب الي من أن  
أفطر يوما من رمضان فهو اثر منقطع على انه ليس في يوم شك مجرد بل بعد أن شهد عنده رجل على  
رؤية الهلال فصام وأمر الناس بالصيام وقال لان أصوم الخ ومما هو نص في الباب حديث ابن  
عباس فان حال بينكم وبينه سبحانه فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر راستقبلا أخرجه  
أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى وأخرجه الطيالسي بلفظ ولا تستقبلوا رمضان يوم  
من شعبان وأخرجه الدارقطني وصححه وابن خزيمة وفي صححه ولا يبي داود من حديث عائشة كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره يصوم لرؤية هلال  
رمضان فان غم عليه عدة ثلاثين يوما ثم صام وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعا لا تقدموا  
الشهر رحى تزوا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تزوا الهلال أو تكملوا العدة وفي الباب  
أحاديث واسعة دالة على تحريم صوم يوم الشك من ذلك قوله (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما  
(قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا رأيتوه أي الهلال) (فصوموا واذا  
رأيتوه فافطروا فان غم) بضم المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم (عليكم فاقدروا له  
متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وافطار أول يوم من شوال  
لرؤية هلاله وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكن قام الاجماع على عدم وجوب ذلك  
بل المراد ما ثبت به الحكم الشرعي من اخبار الواحد العدل أو الاثنين على الخلاف في ذلك فعني  
اذا رأيتوه اذا وجدت فيما بينكم الرؤية فيدل هذا على ان رؤية بلد رؤية الجميع أهل البلاد  
فيلزم الحكم وقيل لا تعتبر لان قوله اذا رأيتوه خطاب لانس مخصوصين به وفي المسئلة أقوال

ليس على أحد هادليل ناهض والاقترب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بهم من الجهات التي على  
سمتها وفي قوله لرؤية دليل على ان الواحد اذا انفرد برؤية الهلال لممه الصوم والافطار وهو قول  
أئمة المذهب الاربعية في الصوم واختلفوا في الافطار فقال الشافعي يفطر ويخففه وقال الاكثر  
يسمرا صاعدا احتياطا كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم في اول باب صلاة العيدين أنه لم يقل بأنه يترا  
يقين نفسه ويتابع حكم الناس الامجد بن الحسن الشيباني وان الجمهور يقولون انه يتعين عليه  
حكم نفسه فيما يتقنه فناقض هنا ما أسلفه وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب انه لا يعتد  
برؤية الهلال وهو بالشام بل يوافق أهل المدينة في صوم اليوم الحادي والثلاثين باعتبار رؤيته  
بالشام لأنه يوم الثلاثين عند أهل المدينة وقال ابن عباس ان ذلك من السنة وتقدم الحديث وليس  
بنص فيما احتجوا به لاحقة له كما تقدم فالحق انه يعمل بيقين نفسه صوما وافتارا وبحسن التكتم  
بهم ماصونا للعباد عن ائمتهم بإساءة الظن به (وسلم) أي عن ابن عمر (فان أنعمي عليكم فاقدروا له  
ثلاثين وللبخاري) أي عن ابن عمر (فأكلوا العدة ثلاثين) قوله فاقدروا له هو أمرهمزته  
همزة وصل وتكسر الدال وتضم وقيل الضم خطأ وفسر المراد بقوله فاقدروا له ثلاثين بقوله  
فأكلوا العدة ثلاثين والمعنى أفطروا يوم الثلاثين أي من شعبان واحسبوا تمام الشهر وهذا  
أحسن تفاسيره وفيه تفاسير أخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث قال ابن  
بطال في الحديث دفع لمراعاة المتحسين وانما المعمول علم برؤية الهلال وقد نهي عن التكلف  
وقد قال الباجي في الرد على من قال انه يجوز للحاسب والمتحيم وغيرهما الصوم والافطار اعتمادا  
على التجويز ان اجماع السلف الماضي حجة عليهم وقال ابن بزرة وهو مذهب باطل فقد نعت  
الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنه حديد وتضمن ليس فيه قطع قال الشارح قلت  
والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا أمة  
أمة لا تكتب ولا تحسب الشهر هكذا وهكذا يعني تسعا وعشرين مرة وثلاثين مرة (وله) أي  
البخاري في حديث أبي هريرة (فأكلوا عدة شعبان ثلاثين) هو نص صحيح فادام بالصوم  
رؤيته في رواية فان غم فأكلوا العدة أي عدة شعبان وهذه الاحاديث نصوص في أنه لا صوم  
ولا افطار الا بالرؤية للهلال أو اكمل العدة (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال ترا أي الناس  
الهلال فاخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود  
وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولا فيه وهو  
مذهب طائفة من أئمة العلم وبشروط فيه العدة والذهب آخرون الى انه لا بد من الاثنين لان شهادة  
واستدلو بخبر رواه النسائي عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال جالست اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم وسألتهم وحديثي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صوموا  
رؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما الا ان يشهد شاهدان فدل  
بمفهومه انه لا يكفي الواحد وأجيب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر  
وحديث الاعرابي الا أقوى منه وبديل على قبول خبر الواحد قبل بخبر المرأة والعبد وأما  
الخروج منه فالظاهر أن الصوم والافطار مستويان في كفاية خبر الواحد واحدا وحديث ابن عباس  
وابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم اجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الافطار

الابن ادة رجلين فانه ضعفه الدارقطني وقال تفرد به حفص بن عمر الايلي وهو ضعيف ويدل لقبول خبر الواحد في الصوم دخولا ايضا قوله (وعن ابن عباس ان عرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال ان شهد ان لا اله الا الله قال نعم قال ان شهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال فاذن في الناس يا بلال ان يصوموا غدا رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان وريح النسائي ارساله) فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم ودلالة على ان الاصل في المسلمين العدة اذ لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم من الاعرابي الا الشهادة وفيه ان الامر في الهلال جار مجرى الاخبار لا الشهادة وأنه يكفي في الايمان الاقرار بالشهادتين ولا يلزم التبصر من سائر الاذيان (وعن حفصة أم المؤمنين) رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي الى ترجيح وقفه) على حفصة (وصححه مرفوعا ابن خزيمة وابن حبان وللدارقطني) عن حفصة (الصيام لمن لم يفرضه من الليل) الحديث اختلف الأئمة في رفعه ووقفه وقال أبو محمد بن حزم الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة لأن من رواه مرفوعا قدر واه موقوفا وقد أخرجه الطبراني من طريق أخرى وقال رجالها ثقات وهو يدل على انه لا يصح الصيام الا بتبنييت النية وهو أن ينوي الصيام في أي جزء من الليل وأول وقتها الغروب وذلك لان الصوم عمل والاعمال بالنيات وأجزاء النهار غير منفصلة من الليل بفواصل يتحقق فلا يتحقق الا اذا كانت النية واقعة في جزء من الليل وتشتط النية لكل يوم على انفراده وهذا مشهور من مذهب أحمد وله قول أنه اذا نوى من أول الشهر تجزئته وقوى هذا القول ابن عقيل بانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اكل امرئ ما نوى وهذا قد نوى جميع الشهر ولان رمضان بمنزلة العبادة الواحدة لان الفطر في لياليه عبادة أيضا يستعان بها على صوم نهاره وأطال في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته والحديث عام للقرض والنفل والقضاء والنذر معينا ومطلقا وفيه خلاف وتفصيل واستدل من قال بعدم وجوب التبنييت بحديث البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا يتأدى في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليتم أو فليصم ومن لم يأكل فلا يأكل قالوا وقد كان واجبا ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ونسخ وجوبه لا يرفع سائر الاحكام فقيس عليه رمضان وما في حكمه من النذر الممين والتطوع فخص عموم فلا صيام له بالقياس والحديث عائشة الاتي فانه دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم تطوعا من غير تبنييت النية وأجيب بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه فانه صلى الله عليه وآله وسلم ألزم الامسالك لمن قدأ كل ولمن لم يأكل فعلم انه أمر خاص ولانه انما أجزأ عاشوراء بغير تبنييت لتعذر فيقاس عليه ما سواه كن نام حتى أصبح على انه لا يلزم من تمام الامسالك وجوبه أنه صوم يجزئ وأما حديث عائشة وهو قوله (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال فاني اذا صائم ثم أنا نايما فقلنا اهدى لنا حيس) بفتح الحاء هو التمر مع السمن والاقط (فقال أرينيه فلقد أصبحت صائما فاكل رواه مسلم) فالجواب عنه انه أعم من أن يكون بيت الصوم أو لا فيجمل على التبنييت لان المحتمل يرد الى العام ونحوه على أن في بعض الروايات حديثها اني كنت أصبحت صائما والحاصل ان الاصل عموم حديث التبنييت وعدم الفرق بين القرض والنفل والقضاء والنذر ولم يقم ما يرفع

هذين الاصلين فيتعين البقاء عليهما (وعن سهل بن سعد) بن مالك انصارى خزرجي يقال كان اسمه حنانيا فسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سملامات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله خمس عشرة سنة ومات بالمدينة سنة ٩١ وقيل سنة ٨٨ وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه) زاد أحمد وأخروا السحور وزاد أبو داود ولان اليهود والنصارى يؤخرون الافطار الى اشتباك النجوم قال في شرح المصابيح ثم صار في ملتنا شعارا لاهل البدعة وسمة لهم والحديث دليل على استحباب تعجيل الافطار اذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بأخبار من يجوز العمل بقوله وقد ذكر العلة وهي مخالفة اليهود والنصارى قال المهلب والحكمة في ذلك انه لا يزال في النهار من الليل ولانه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة قال الشافعي تعجيل الافطار مستحب ولا يكره تأخيرها الا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه قلت وفي اباحتها صلى الله عليه وآله وسلم المواصلة الى السحر كما في حديث أبي سعيد ما يدل على انه لا كراهة اذا كان ذلك سياسة للنفس ودفعاً للشبهوتها الا أن الحديث وهو قوله (ولترمذى من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله عز وجل أحب عباده الى اعجلهم فطرا) دال على ان تعجيل الافطار أحب الى الله تعالى من تأخيرها وان اباحة المواصلة الى السحر لا تكون أفضل من تعجيل الافطار أو براد بعبادى الذين يفطرون ولا يواصلون الى السحر وأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه خارج عن عموم هذا الحديث لتصرحه صلى الله عليه وآله وسلم بانه ليس مثلهم كما يأتي فهو أحب العالمين الى الله تعالى وان لم يكن اعجلهم فطرا لانه قد أذن له في الوصال ولو أيا ما متصله كما يأتي (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسحروا فان في السحور بركة متفق عليه) زاد أحمد من حديث أبي سعيد فلا تدعوه وروى بالضم على انه مصدر (بركة متفق عليه) زاد أحمد من حديث أبي سعيد فلا تدعوه ولو أن يجزع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين وظاهر الامر الوجوب ولكنه صرفه الى التذنب ما ثبت من موصلته صلى الله عليه وآله وسلم ومواصله أصحابه ويأتى الكلام في حكم الوصال ونقل ابن المنذر الاجماع على ان التسحر مندوب والبركة المشار اليها فيه اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب لحديث مسلم مر فوعا فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر والتقوى به على العبادة وزيادة النشاط والتسبب للصدقة على من سأل وقت السحر (وعن سلمان بن عامر الضبي) قال ابن عبد البر في الاستيعاب انه ليس في الصحابة ضبي غير سلمان بن عامر المذكور رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أفطرا أحدكم فليطرع على تمر وان لم يجد فليطرع على ماء فانه طهور رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم) والحديث قد روى من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف ومن حديث أنس رواه الترمذى والحاكم وصححه ورواه أيضا الترمذى والنسائي وغيرهم من حديث أنس من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفطر على رطبات قبل ان يصل فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء وورد في عدد القمر انه ثلاث وفي الباب روايات في معنى ما ذكره دل على ان الافطار بما ذكره السنة قال ابن القيم وهذا من كمال شفقتة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ونهجه فان اعطاء الطبيعة الشيء



الحلومع خلوا المعدة أدهى الى قبوله وانتفاع القوى به لاسيما القوة الباصرة فانها تقوى به وأما  
الماء فان الكبد يحصل لها بالصوم نوع يبس فان رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعد هذا مع  
ما في القرو الماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها الا اطباء القلوب (وعن  
أبي هريرة) رضى الله عنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال) هو ترك  
الفطر بالنهار وفي ليالي رمضان بالقصد (فقال رجل من المسلمين) قال المصنف لم أقف على اسمه  
(فانك تواصل يا رسول الله فقالوا) أيكم مثل اني أبيت بطعمتي ربي ويسقيني فلما أبوا أن ينتهوا  
عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقالوا تأخر الهلال لزدتكم كالمشكل لهم حين  
أبوا أن ينتهوا متفق عليه) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة  
وأنس وتقدم مسلم بأخرجه عن أبي سعيد وهو دليل على تحريم الوصال لانه الاصل في النهي وقد  
أبيح الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد فأبيحكم أراد أن تواصل فليواصل الى السحر وفي حديث  
الباب هذا دليل على ان امسالك بعض الليل مواصلة وهو يرد على من قال ان الليل ليس محلا  
للسوم فلا تنعقد بنيته وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم  
وقد اختلف في حق غيره فقبيل التحريم مطلقا وقبل يحرم في حق من يشق عليه ويباح لمن لا يشق  
عليه والاول رأى الاكثر للنهي وأصله التحريم واستدل من قال انه لا يحرم بأنه صلى الله عليه وآله  
وسلم واصل بهم ولو كان النهي للتحريم لما أقرهم عليه فهو قرينة للكرهية راحة لهم وتخفيفا  
عنهم ولانه قد أخرج أبو داود عن رجل من الصحابة نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عن الجمامة والمواصلة ابقاء ولم يحرمهما على أصحابه اسناده صحيح وابقاء يتعلق بقوله نهى وروى  
البرار والطبراني في الاوسط من حديث سمرة نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال  
وليس بالعزيمة ويدل له أيضا مواصلة الصحابة فروى ابن أبي شبة باسناد صحيح ان ابن الزبير كان  
يواصل خمسة عشر يوما وذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه ويدل الجواز أيضا  
ما أخرجه ابن السكن مرفوعا ان الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتبعني ولا أجر له قالوا  
والتعليل أنه من فعل النصارى لا يقتضى التحريم وأنه قد علل تأخير الافطار بأنه من فعل أهل  
الكتاب ولا يقتضى التحريم واعتذر الجمهور عن مواصلة صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه بان  
ذلك كان تقريرهم وتنكيلهم واحتمل جواز ذلك لاجل مصلحة النهي في تأكيد جرهم لانهم  
اذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدهى الى قبوله لما يترب عليه من الملل في العبادة  
والتقصير فيما هو أهم منه وأخرج من وظائف العبادات والاقترب من الاقوال هو التفصيل قاله  
السيد رحمه الله والذي يترجح من النظر في الادلة هو منع الوصال مطلقا وقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم وأيكم منلى استقها انكار وتوبيخ أي أيكم على صفتي ومنزلي من ربي واختلف في قوله  
يطعمني ويسقيني فقبيل هو على حقيقته كان يطعم ويسقي من عند الله وتعقب بأنه لو كان كذلك  
لم يكن مواصلا وأجيب عنه بان ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فانه لا ينافي التكليف  
ولا يكون له حكم طعام الدنيا وقال ابن القيم المراد ما يغذيه الله به من معارفه وما يفيضه على قلبه  
من لذة مناجاته وقرعة عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق اليه وتوابع ذلك من الاحوال التي هي  
غذاء القلوب وتنعيم الارواح وقرعة العين وبهجة النفوس والقلب والروح بها أعظم غذاء

وأجوده وأنفعه وقد يقوى هذا الغذاء حتى يغنى عن غذاء الاجسام برهة من الزمان كما قيل  
لها أحيات من ذكراك تشغلها \* عن الشراب وتلهيهم عن الزاد  
لها بوجهك نور يستضاء به \* ومن حديثك في أعقاب احادي  
ومن له أدنى معرفة وشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني  
ولاسيما المسرور والفرحان الظافر بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبوبه وتنعم بقر به الرضاعنه وساق  
هذا المعنى واختار هذا الوجه في الاطعام والاسقاء واما الوصال الى السحر فقد اذن صلى الله  
عليه وآله وسلم فيه كما في صحيح البخارى من حديث أبى سعيد انه سمع النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول لا تواصلوا فأيكم أراد ان يواصل فليواصل الى السحر وأما حديث عمر في الصحبين  
مرفوعا اذا أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم فإنه  
لا ينافي الوصال لان المراد بافطر دخل في وقت الافطار لانه صار مفطرا حقيقة كما قيل لانه لو صار  
مفطرا حقيقة لما ورد الخث على تعجيل الافطار ولا النهي عن الوصال ولا استقام الأذن بالوصال  
الى السحر (وعنه) أى عن أبى هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع  
قول الزور) أى الكذب (والعمل به والجهل) أى السفه (فليس لله حاجة) أى ارادة (في)  
ان يدع شرابه وطعامه رواه البخارى وأبو داود واللفظ له (الحديث دليل على تحريم الكذب  
والعمل به وتحريم السفه على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضا الا ان التحريم في حقه  
أكد كذا كذا في الزمان الشيخ والخمسة من الفقهاء والمراد من قوله ليس لله حاجة أى ارادة  
بيان عظم ارتكاب ما ذكر وان صيامه كالا صيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا فان الله لا يحتاج  
الى أحد هو الغنى سبحانه ذكره ابن بطال وقيل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد  
شيأ عليه لا حاجة لي في كذا وقيل ان معناه ان ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من  
العقاب لما ذكره هذا وقد ورد في الحديث الاتخرف ان شأته أحد وسابه فليقل اني صائم فلا يشتم  
مبتدئا ولا مجابا (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقبل وهو صائم ويياشر وهو صائم) المباشرة الملامسة وقد ترد معنى الوطء في الفرج وليست  
مرادة هنا (ولكنه أملككم لاربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فهو حدة وهو حاجة النفس  
ووطرها وقال المصنف في التلخيص معناه لعضوه (متفق عليه واللفظ لمسلم وزاد) أى مسلم  
(في رواية في رمضان) قال العلماء معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة ولا تتوجهوا  
انكم مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في استباحتها لانه يملك نفسه ويأمن من وقوع  
القبلة ان يتولد عنها انزال أو شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك فطر يقمكم كف  
النفس عن ذلك واخرج النسائي من طريق الاسود قال لعائشة اياش الصائم قالت لا قلت  
أليس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يياشر وهو صائم قالت انه كان أملككم لاربه وظاهر  
هذا انها اعتقدت ان ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي وهو اجتهد منها وقيل  
الظاهر انها ترى كراهة القبلة لغيره صلى الله عليه وآله وسلم كراهة تنزيه لا تحريم كما يدل له قولها  
أملككم لاربه وفي كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق جابر بن سلمة عن عائشة عن  
المباشرة للصائم فذكرهتها وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم لدليل التامس به

صلى الله عليه وآله وسلم ولا نهاذ كرت عائشة الحديث جوابا عن سأل عن القبلة وهو صائم  
 وجوابها قاض بالاباحة مستدلة بما كان يفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفي المسئلة أقوال  
 الاول للمالكية انه مكروه مطلقا الثاني انه محرم مستدلين بقوله تعالى فلا تنباشوهن فانه منع  
 المباشرة في النهار وأجيب بان المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعليه صلى الله عليه وآله وسلم  
 كما افاده حديث الباب وقال قوم انها تحرم القبلة وقالوا ان من قبل بطل صومه الثالث انه  
 مباح وبالغ بعض الظاهرية فقال انه مستحب الرابع التفصيل فقوالوا يكره للشباب وبياح للشيخ  
 ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود انه أتاه صلى الله عليه وآله وسلم رجل فسأله عن  
 المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فنهاه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب الخامس  
 ان من ملكت نفسه جاز له والا فلا وهو مروي عن الشافعي واستدل به بحديث عمر بن أبي سلمة لما  
 سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته أنه أم سلمة انه صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال  
 يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال اني أخشأكم الله فدل على انه لا فرق  
 بين الشاب والشيخ والالبينه صلى الله عليه وآله وسلم لعمر لا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه وقد  
 ظهر بما عرفت ان الاباحة أقوى الاقوال ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر  
 ابن الخطاب رضي الله عنه قال هشتت يوما فقلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم فقلت صنعت اليوم امر اعظم فقلت وأنا صائم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 أرايت لو تمضمت بماء وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ففيم انتهى قوله هشتت بفتح الهاء وكسر الشين معناه ارتحت وخففت واختلوا أيضا فيما اذا  
 قبل أو نظرا أو باشر فأنزل أو أمدى فعن الشافعي وغيره انه يقضى اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء  
 في الامضاء وقال مالك يقضى في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيبقى فقط وعة خلافات أخر  
 والظاهر انه لا قضاء ولا كفارة الا على مجامع والحاق غير المجامع به بعيد \* (تنبيه) \* قولها  
 وهو صائم لا يدل انه قبلها وهي صائمة وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قال  
 يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع ثم ساق بأسناده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
 لا يمس وجهها وهي صائمة وقال ليس بين الخبرين تضاد لانه كان يملك اربه ونبيه بفعله ذلك على جواز  
 هذا الفعل لمن هو مثل حاله وترك استعماله اذا كانت المرأة صائمة علمانه بمارك في النساء من  
 الضعف عند الاشياء التي ترد عليهن انتهى (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم) رواه البخاري قيل ظاهره انه وقع منه  
 الامر ان المذكوران مفترقين وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولم يقع ذلك في وقت واحد  
 لانه لم يكن صائما في احرامه اذا أريد احرامه وهو في حجة الوداع اذ ليس في رمضان ولا كان محرم في  
 سنه في رمضان عام الفتح ولا في شيء من عمره التي اعتمرها وان احتمل انه صام يوما الا انه لم يعرف  
 ذلك وفي الحديث روايات قال أحدان أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما وقال أبو حاتم  
 أخطأ فيه شريك انما هو احتجم وأعطى الخجام أجرته وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه  
 فعلى هذا الثابت انما هو الخجامة قلت والحديث يحتمل انه اخبر عن كل جلة على حدة وان  
 المراد احتجم وهو محرم في وقت واحتجم وهو صائم في وقت آخر والقرينة على هذا معرفة انه لم يتفق

له اجتماع الاحرام والصيام وأما تغليب شريك وانتقاله الى ذلك اللفظ فأمر بعدد والجل على صحة روايته مع تأويلها أولى وقد اختلف فيمن احتجهم وهو صائم فذهب الى انه لا يفطر الصائم الاكثر من الأثمة وقالوا ان هذا نسخ لحديث شدد ابن أوس وهو قوله ﷺ (وعن شدد ابن أوس) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى على رجل بالبيع وهو يحتجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه الجماعة الا الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان) الحديث قد صححه البخاري وغيره وأخرجه الأثمة عن ستة عشر من الصحابة وقال البيهقي في الجامع الصغير انه متواتر وهو دليل على ان الجماعة تفطر الصائم من حاجم ومحجوم وقد ذهب طائفة قليلة الى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شدد هذا وذهب آخرون الى انه يفطر المحجوم وأما الحاجم فانه لا يفطر عملا بالحديث هذا في الطرف الاول ولا أدري ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض وأما الثاثلون انه لا يفطر حاجم ولا محجوم فأجابوا عن حديث شدد هذا بأنه منسوخ لان حديث ابن عباس متأخر لأنه صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة وهو سنة عشر وشدد أصحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعي قال ولو بقي الجماعة احتياطاً أحب الى ويؤيد النسخ ما أتى في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب وقد أخرج الحازمي من حديث أبي سعيد مثله قال أبو محمد بن حزم ان حديث أفطر الحاجم والمحجوم ثابت بلاريب لكن وجدنا في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الجماعة للصائم وعن المواصله ولم يحرمهما ابقاء على أصحابه اسناده صحيح وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الجماعة للصائم والرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على النسخ سواء كان حاجماً أو محجوماً وقيل انه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتي وقيل انما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في خاص وهو انه مر بهما وهما يفتانان الناس رواه الواقفي عن يزيد بن ربيعة عن أبي الاشعث الصنعاني أنه قال انما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم لانهم ما كانا يفتانان الناس قال ابن خزيمة في هذا التأويل انه اعجوبة لان القائل به لا يقول ان الغيبة تفطر الصائم وقال أحمد ومن سـلم من الغيبة لو كانت الغيبة تفطر ما كان للصوم وقد وجه الشافعي هذا القول ووجه الشافعي الافطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم تكلموا والخطيب يخطب لاجمة له ولم يأمره بالاعادة فدل على انه اراد سقوط الاجر وحينئذ فلا وجه لجعله اعجوبة كما قال ابن خزيمة وقال البغوي المراد بافطارهم ما تعرضهم للافطار أما الحاجم فلانه لا يأمن وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم فانه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤول الى الافطار قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في رد هذا التأويل ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم والمحجوم نص في حصول الفطر لهما فلا يجوز ان يعتقد بقاء صومهما والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مخبر عنهما بالفطر لاسيما وقد اطلق هذا القول اطلاقاً من غير ان يقرب به بقرينة تدل على ان ظاهره غير مراد فلا جاز ان يريد مقاربه الفطر دون حقيقة لكان ذلك تليسا لا بياناً للحكم انتهى قلت ولا ريب في ان هذا هو الذي دل له الحديث ﷺ (وعن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال أول ما كرهت الجماعة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجهم وهو صائم فربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال افطر

هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم  
رواه الدارقطني وقواه قال ان رجاله ثقات ولا نعلم له علة وتقدم أنه من أدلة النسخ لحديث شداد  
﴿ وعن عائشة ﴾ رضى الله عنها ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل في رمضان وهو  
صائم رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف ) قال الترمذي لا يصح في هذا الباب شيء ثم قال واختلف  
أهل العلم في الكحل للصائم فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد واسحق ورخص  
بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى وخالف ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا  
أنه يقطر لعله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر مما دخل وليس مما خرج وإذا وجد طعمه فقد دخل  
وأجيب عنه بأننا لنسلم كونه داخل لأن العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام فان الإنسان قد  
يدلك قدمه بالحنظل فيجذب طعمه في فيه ولا يفطر وحديث الفطر مما دخل علقه البخاري عن ابن  
عباس ووصله عنه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في  
الاخذ ليتقه الصائم فقال أبو داود قال لي يحيى بن معين أنه حديث منكر انتهى ومسام البدن  
ثقبه التي يبر زعرقه ويخار باطنه منها كذا في المصباح ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضى الله عنه  
( قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فانما  
أطعمه الله وسقاه ) وفي رواية الترمذي فانما هو رزق ساقه الله اليه ( متفق عليه وللحاكم )  
أي من حديث أبي هريرة ( من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهو صحيح )  
ورود لفظ من أفطر يعم الجماع وإنما خص الأكل والشرب لكونهما الغالب في النسيان قاله  
ابن دقيق العيد والحديث دليل على أن من أكل أو شرب ناسيا الصوم فانه لا يفطره ذلك لدلالة  
قوله فليتم صومه على أنه صائم حقيقة وهو قول الجمهور وذهب غيرهم إلى أنه يفطر قالوا لأن  
الامسالك عن المفطرات ركن الصوم حكمه حكم من نسي ركنا من الصلاة فانها تجب عليه  
الاعادة وإن كان ناسيا وتاؤلوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم فليتم صومه بان المراد فليتم امساكه عن  
المفطرات وأجيب بان قوله فلا قضاء عليه ولا كفارة صريح في صحة صومه وعدم قضائه له وقد  
أخرج الدارقطني إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء  
ابن يسار كلهم عن أبي هريرة وأفتى به جماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وزيد بن ثابت  
وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وابن حزم وفي سقوط القضاء حادثة يشد بعضها بعضا ويتم  
الاحتجاج بها وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص على أنه  
منازع في الأصل وقد أخرج أحمد عن مولاة بعض الصحابة أنها كانت عند النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فأتي بقصعة من ثريد فأكلت منه ثم تذكرت أنها كانت صائمة فقال لها ذو اليمين  
الآن بعد ما شبع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتمى صومك فانما هو رزق ساقه الله إليك  
وروى عبد الرزاق ان انسا جاء الى أبي هريرة فقال له أصبحت صائما فطعمت قال لا بأس قال  
ثم دخلت على انسان فنسيت فطعمت وشربت قال لا بأس أطعمك الله وسقاك قال ثم دخلت  
على آخر فنسيت وطعمت فقال أبو هريرة أنت انسان لم تتعود الصيام ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضى  
الله عنه ( قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذرعه التي ) بالذال والراء والعين أي  
سبقه وغلبه في الخروج ( فلا قضاء عليه ومن استقى ) أي طلب التي باختياره ( فعليه القضاء

رواه الخمسة وأعله أجد) بأنه غلط (وقواه الدارقطني) وقال البخاري لأراده محفوفاً وقد روى من غير وجه ولا يصح أسناده وأنكره أجد وقال ليس من ذابشي قال الخطابي يريد أنه غير محفوظ وقال يقال صحيح على شرطهما والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقياس الغالب لقوله فلا قضاء عليه إذ عدم القضاء فرع الحجة وعلى أنه يفطر من طالب التي واستحلها وظاهره وإن لم يخرج له في الأمر بالقضاء وتدل ابن المنذر والاجماع على أن تعمد التي يفطر قات ولكنه روى عن ابن عباس ومالك وربيعة أن التي لا يفطر مطلقاً إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر ويحتمل ما أخرجه الترمذي والبيهقي بأسناد ضعيف ثلاث لا يفطرن التي والحجامة والاحتلام وبحجاب عنه بحمله على من ذرعه التي بجعابين الأدلة وجلال العام على الخاص على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سنداً فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح إلى مكة) في رمضان سنة ثمان من الهجرة قال ابن اسحق وغيره أنه خرج يوم العاشر منه (فصام حتى بلغ كراع الغميم) بضم الكاف فراهو الغميم بمجربة مفتوحة وهو وادامام عسفان (فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب) ليعلم الناس بإفطاره (ثم قيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة وفي لفظ فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب رواه مسلم) الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وإن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود والامامية فقالوا لا يجزئ المسافر الصوم لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وبقوله أولئك العصاة وقوله ليس من البر الصيام في السفر وخالفهم الجماعة فقالوا لا يجزئه صومه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم والاية لا دليل فيها على عدم الاجزاء وقوله أولئك العصاة إنما هو لمخالفتهم لأمره بالإفطار وقد عين عليهم وفيه أنه ليس في الحديث أنه أمرهم وإنما يتيم على أن فعله يقتضي الوجوب وأما الحديث ليس من البر الصيام في السفر فأنما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام فم يتم الاستدلال بتحريم الصوم في السفر على من شق عليه فإنه إنما أفطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم أنه قد شق عليهم الصيام فالذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة وأما جواز الإفطار وإن صام أكثر النهار فذهب أيضاً إلى جوازه أكثر الجماهير وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا نوى الصيام في السفر وأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور أنه ليس له الإفطار وأجازوه أجد واسحق وغيرهم والظاهر معهم لأنه مسافر وأما الأفضل فذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر فإن تضرر فالفطر أفضل وقال أجد واسحق وآخرون الفطر أفضل مطلقاً واحتجوا بالحديث التي احتج بها من قال لا يجزئ الصوم قالوا تلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكن حديث حمزة بن عمرو الآتي وقوله من أحب أن يصوم فلا جناح عليه أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لأنه محرم ولا أفضل واحتج من قال بأن الصوم أفضل أنه كان غالب فعله صلى الله عليه وآله وسلم في أسفاره ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم وقال آخرون الصوم والإفطار سواء لتعادل الأحاديث في ذلك وهو ظاهر حديث أنس سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وظاهره التسوية ﴿﴾ (وعن حمزة) بعد في أهل الجباز روى عنه ابنه محمد وعائشة مات سنة ٦١ وله ثمانون سنة (ابن عمر والاسلمى) رضى الله عنه (انه قال يا رسول الله اجدنى قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه رواه مسلم وأصله في المتفق من حديث عائشة ان حمزة بن عمر وسأل) وفي لفظ لمسلم انى رجل أسرد الصوم أقاصوم في السفر قال صم ان شئت وافطر ان شئت ففي هذا اللفظ دلالة على انه ما سواء وتقدم الكلام في ذلك وقد استدل بالحديث من يرى انه لا يكره صوم الدهر وذلك انه أخبر انه يسرد الصوم فأقره ولم ينكر عليه وهو في السفر في الحضر بالاولى وذلك اذا كان لا يضعف به ولا يفوت بسببه عليه حق وبشرط فطره العيدين والتشريق وأما انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على ابن عمر وصوم الدهر فلا يعارض هذا لانه علم صلى الله عليه وآله وسلم انه سيضعف عنه وهكذا كان فانه ضعف آخر عمره وكان يقول باليتنى قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب العمل الدائم ويحثهم عليه ران قل ﴿﴾ (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال رخص للشيخ الكبير ان يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم وصحاحه) اعلم انه اختلف الناس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فالمشهور انهم منسوخة وانه كان أول فرض الصيام أن من شاء اطعم مسكينا وافطر ومن شاء صام ثم نسخت بقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وقيل بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال قوم هي غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنا وروى عنه انه كان يقرؤها وعلى الذين يطيقونه أى يكلفونه ويقول ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الهمة وهذا هو الذى أخرجه عنه من ذكره المصنف وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين واحد فن تطوع خيرا قال زاد مسكينا فهو خير له قال وليست بمنسوخة لانه رخص للشيخ الكبير الذى لا يستطيع الصيام باسناد صحيح ثابت وفيه أيضا انه لا يرضى في هذا الكبير الذى لا يطيق الصيام أو مريض لا يشفى قال وهذا صحيح وعين في رواية قدر الاطعام وانه نصف صاع من خنطة وأخرج أيضا عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع انهما يفطران ولا قضاء وأخرج مثله عن جماعة من الصحابة وانهما يطعمان كل يوم مسكينا وأخرج عن أنس بن مالك انه ضعف عامان الصوم فصنع جفنة من ثريد فدعا ثلاثين مسكينا فأشبعهم وفي المسئلة خلاف بين السلف فالجهوران الاطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبر منسوخ في غيره وقال جماعة من السلف الاطعام منسوخ وليس على الكبير اذا لم يطق الصوم اطعام وقال مالك يستحب له الاطعام وقيل غير ذلك والظاهر ما قاله ابن عباس والمراد بالشيخ العاجز عن الصوم ثم الظاهر أن حديثه موقوف ويحتمل أن المراد رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم فغير الصيغة للعلم بذلك فان الترخيص انما يكون توقيفا ويحتمل انه فهمه ابن عباس من الآية وهو الاقرب ﴿﴾ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال جابر جمل) هو سلة أو سلمان بن صخر البياض (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة) بالنصب بدل من ما (قال لا قال فهل تستطيع

أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجدهما تطعم ستين مسكينا (الجمهوران لكل مسكين  
 مدامن طعام ربع صاع) (قال لا ثم جلس فأتى) بضم الهزة مغير الصيغة (النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم بعرق) بفتح العين والراء (فيه غمر) ورد في رواية في غير الصحيحين فيه خمسة  
 عشر صاعا وفي أخرى عشرون (فقال تصدق بهذا قال على أفقر مني فابين لانيها) تنبيه  
 لآية وهي الحرة ويقال فيها لوبة ونوبة بالنون وهي غير مهموزة (أهل بيت أحوج إليه منافعتك  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أن يشابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك رواء السبعة واللفظ  
 لمسلم) الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامدا وذكر النووي أنه  
 اجماع معسرا كان أو موسرا فالعسر ثبت في ذمته على أحد قولين للشافعية ثانيا لا تستقر  
 في ذمته لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبين له أنها باقية عليه واختلف في الرقبة فانها مطلق  
 فالجمهور قيدوها بالمؤمنة جلالا للمطلق هنا على المقيّد في كفارة القتل قالوا لأن كلام الله في حكم  
 الخطاب الواحد فيترتب عليه فيه المطلق على المقيّد وقالت الحنفية لا يحمل المطلق على المقيّد  
 مطلقا فيجزئ الرقبة الكافرة وقبل يفصل في ذلك وهو أنه يقيّد المطلق إذا اقتضى القياس  
 التقيّد فيكون تقيّد الباقي بالقياس كال تخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والعلة الجامعة هنا  
 هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة والمسئلة مبسوط في الاصول ثم الحديث ظاهر  
 في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث فلا يجوز العدول الى الثاني مع امكان الاول ولا  
 الى الثالث مع امكان الثاني لوقوعه مرتبا في رواية الصحيحين وروى الترمذي الترتيب عن  
 ثلاثين نفسا أو أكثر رواية التخيير مرجوح مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية  
 الترتيب انه الواقع في كفارة الظهار وهذه الكفارة شبيهة بها وقوله ستين مسكينا ظاهر مفهومه  
 انه لا يجوز الاطعام هذا العدد فلا يجوز أقل من ذلك وقالت الحنفية يجوز الصرف في واحد  
 ففي القدوري من كتبهم فان أطعم مسكينا واحدا ستين يوما جزأه عندنا وان أعطاه في يوم واحد لم  
 يجزئ الا عن يومه وقوله اذهب فأطعمه أهلك فيه قولان للعلماء احدهما أن هذه كفارة ومن قاعدة  
 الكفارات ان لا تصرف في النفس لكنه صلى الله عليه وآله وسلم خصه بذلك ورد بان الاصل عدم  
 الخصوصية الثاني ان الكفارة ساقطة عنه لا عساره ويدل له حديث على عليه السلام كله أنت  
 وعيالك فقد كفر الله عنك الا انه حديث ضعيف وأنها باقية في ذمته والذي أعطاه صلى الله عليه  
 وآله وسلم صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه صلى الله عليه وآله وسلم من حاجتهم واعلم أنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه الا أنه ورد في رواية أخرجهما أبو  
 داود من حديث أبي هريرة بلفظ كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله والى وجوب القضاء  
 ذهب الشافعي لعموم قوله تعالى فعلة من أيام أخر وفي قول للشافعي انه لا قضاء لانه صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم يأمره الا بالكفارة لا غير وأجيب بأنه انكسر على ما علم من الآية وهذا حكم ما يجب  
 على الرجل وأما المرأة التي جامعها فقد استدلل بهذا الحديث انه لا يلزم الا كفارة واحدة وانها  
 لا تجب على الزوجة وهو الاصح من قول الشافعي وبه قال الاوزاعي وذهب الجمهور الى وجوبها  
 على المرأة أيضا قالوا وانما لم يذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الزوج لانها لم تعترف واعترف  
 الزوج لا يوجب عليها الحكم ولا حتم ان المرأة لم تكن صائمتا بان تكون طهرت من الحيض



بعد طلوع الفجر وأن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضا لما علم من تعميم الأحكام وأنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها واعلم أن هذا حديث جليل كثير النوائد قال المصنف في فتح الباري أنه قد اعتنى بعض المتأخرين بمن أدرك شيئا من هذا الحديث فتمكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة انتهى وما ذكرنا فيه كفاية لما فيه من الأحكام وقد طول الشارح فيه ناقلا من فتح الباري (وعن عائشة وأم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم جنباً من جاع ثم يغتسل ويصوم متفق عليه وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يقضى فيه دليل على صحة صوم من أصبح أي دخل في الصباح وهو جنب من جاع وإلى هذا ذهب الجمهور وقال النووي أنه اجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نودي للصلاة صلا الصبح وأحدكم جنب فلا يصم صومه وأجاب الجمهور بأنه منسوخ وأن أبا هريرة رجح عنه لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولهما ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة عن عائشة أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء حجاب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم قال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله إنني لأرجو أن أكون أخسأكم الله وأعلمكم بما أفتى وقد ذهب إلى النسخ ابن المنذر والخطابي وغيرهما وهذا الحديث يدفع قول من قال إن ذلك كان خاصاً بصلى الله عليه وآله وسلم ورد البخاري بأن حديث عائشة أقوى سنداً حتى قال ابن عبد البر أنه صحيح وثواتر وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات كان يفتى به ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجح بقوة الطريق (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه) فيه دليل على أنه يجزئ عن الميت صيام وليه عنه إذا مات وعليه صوم واجب والأخبار في معنى الأمر أي يصم عنه وليه والأصل فيه الوجوب لأنه قد ادعى الإجماع على أنه للندب والمراد من الولي كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته وفي المسئلة خلاف فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجماعة أنه يجزئ صوم الولي عن الميت لهذا الحديث الصحيح وذهب مالك وأبو حنيفة أنه لا يصام عن الميت وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً من مات وعليه صيام أطعم عنه مكان كل يوم مسكين إلا أنه قال بعد أخرجه غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قالوا ولأنه ورد عن ابن عباس وعائشة النفس بالاطعام ولأنه الموافق لسائر العبادات فإنه لا يقوم بهما مكلف عن مكلف والحج مخصوص وأجيب بأن الآثار المروية من فتا عائشة وابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فيثبت في الصوم فلا عذر من العمل به واعتذار المالكية بعدم عمل أهل المدينة مبني على أن تركهم العمل بالحديث حجة وليس كذلك كما عرف في الأصول وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوي أفتى بخلاف ما روى عذر غير مقبول إذا عبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها أيضاً ثم اختلف القائلون بأجزاء الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولي أولاً فقيل لا يختص بالولي فلو صام عنه أجني بما رمه أجزاً كما في الحج واعتاد ذكر الولي في الحديث للغالب

وقيل يصح أن يستقل به الاجنبي بغير أمر لانه قد شبهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدين حيث قال فدين الله أحق أن يقضى فكما أن الدين لا يختص بقضائه القريب فالصوم مثله والقريب أن يستناب قلت ظاهر الحديث اختصاص الولي بالصوم وكذا بالجميع ولم يرد دليل على الصيام والجميع عن غير القريب بل دل حديث الباب وما ورد في معناه على انه يصوم الولي عن الميت وكذا يحج عنه القريب دون الاجنبي والغريب \* والناس فيما يعشقون مذاهب \*

### ﴿باب صوم التطوع وما نهى عن صومه﴾

﴿عن أبي قتادة الانصاري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والباقية﴾ قال ابن حجر في فتح الجواهر ويسن صوم عرفة وهو ناسع ذي الحجة لانه يكفر السنة التي قبله والتي بعده كما في خبر مسلم والمكفر الصغار التي لاتعلق بالآدمي اذ الكفار لا يكفروا الا بالتوبة الصحيحة وحقوق الآدمي متوقفة على رضاه فان لم تكن صغائر زبدي حسنة أو عصم في السنتين من اقتراف الذنوب أو كثرة وخص بسنتين لانه من خصائصنا بحلاف صوم يوم عاشوراء وبتأكد صوم الثمانية قبله لكن انسن للحاج وغيره وهو انما يسن لغير الحاج والحاج يسن له الفطر ولو قويا لا تساع وليست قوى على الدعاء (وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولد فيه أو بعث فيه أو أنزل على فيه رواه مسلم) قد استشكل تكفير ما لم يقع وهو ذنب الآنية وأجيب بان المراد انه يوفق فيه لعدم الاتيان بذنب وسماه تكفير المناسبة الماضية وأنه ان وقع فيها ذنبا وفق للاتيان بما يكفره وأما صوم يوم عاشوراء وهو العاشر من شهر المحرم عند الجاهل فانه قد كان واجبا قبل فرض رمضان ثم صار بعده مستحبا وأما الحديث ان صوم يوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء وعمل صلى الله عليه وآله وسلم شرعية صوم يوم الاثنين بانه ولد فيه أو بعث فيه أو أنزل عليه فيه وكانه شك من الراوى وقد اتفق انه صلى الله عليه وآله وسلم ولد فيه وبعث فيه ويسن صوم ناسوعاء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو عشت الى قابل لأصوم من الناسع فأت قبله واحتياطاً لعاشوراء ومخالفة لليهود وفيه دلالة على انه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه وقد ورد في حديث اسامة تعليل صومه صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين والخميس بانه يوم تعرض فيه الاعمال وانه يجب أن يعرض عمله وهو صائم ولا منافاة بين التعليلين ﴿وعن أبي أيوب الانصاري﴾ رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا) هكذا ورد مؤثما مع ان مميزة أيام وهي مذكر لان اسم العدد اذ لم يذ كر مميزة جاز فيه الوجهان كما صرح به النخاعة (من شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم) فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو مذهب أحمد والشافعي وقال مالك يكره صومها قال لانه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها أو ثلاثا يظن وجوبها والجواب انه بعد ثبوت النص لاحكام لهذه التعليلات وما أحسن ما قاله ابن عبد البر انه لم يبلغ مالكا هذا الحديث بمعنى حديث مسلم قال ابن حجر في فتح الجواهر ويسن صومها لمن أفطر رمضان بعذر على الوجه وان لم يحصل له الثواب المذكور لترتبه في الخبر على صيام رمضان فان أفطره بعد ما حرم عليه صومها انتهى واعلم ان أجز صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية ومن صامها أعقب العيد وفي أثناء الشهر

وفي سنن الترمذي عن ابن المبارك انه اختار أن يكون ستة أيام من شوال وقدر روى عنه انه قال  
من صام ستة أيام من شوال متفرقة فهو جائز قلت ولادليل على كونها من أول شوال اذ من أنى  
بها في شوال في أي أيامه صدق عليه أنه أوسع رمضان ستان شوال وانما شبهها بصيام الدهر لان  
الحسنة بعشر أمثالها فمضاهيها عشرة أشهر وستة من شوال بشهرين وليس في الحديث دليل  
على مشروعية صيام الدهر ويأتي بيانه في آخر الباب واعلم انه قال التقي السبكي انه قد طعن في هذا  
الحديث من لافهم له مغتربا بقول الترمذي انه حسن يريد في رواية سعد بن سعيد الانصاري أخى  
يحيى بن سعيد قلت وجه الاعتراض أن الترمذي لم يصفه بالصحة بل بالحسن والذي رأيته في  
الترمذي بعد سياقه للحديث ما لفظه قال أبو عيسى حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح ثم  
قال وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الانصاري وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن  
سعيد من قبل حفظه انتهى قلت قال ابن دحية انه قال احمد بن حنبل سعد بن سعيد ضعيف  
الحديث وقال النسائي ليس بالقوى وقال أبو حاتم لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد  
انتهى ثم قال ابن السبكي وقد اعتنى شيخنا أبو محمد الدمياطي بجمع طرقه فأسنده عن بضعة  
وعشرين رجلا روى عنه سعد بن سعيد وأكثروا حفاظ ثقات منهم السفيانان وتابع سعد على  
روايته أخوه يحيى وعبدربه وصفوان بن سليم وغيرهم ورواه أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم ثوبان وأبو هريرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولدن ثوبان من صام رمضان  
فشهر بعشرة ومن صام ستة أيام بعد الفطر فذلك صيام السنة ورواه أحمد والنسائي (وعن أبي  
سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد يصوم  
يوما في سبيل الله) هو اذا أطلق يراد به الجهاد (الاباء عد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين  
خريفاً متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال  
عدوه وكان فضيلة ذلك لانه جمع بين جهاد عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وكفى بقوله باعد  
الله الخ عن سلامته من عذابها (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان  
متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على أن صومه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مختصا بشهر دون  
شهر وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم يسر الصيام أحيانا ويسر الفطر أحيانا ولعله كان يفعل  
ما يقتضيه الحال من تجرده عن الاشغال فيتابع الصوم ومن عكس ذلك فيتابع الافطار ودليل  
على انه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره وقد نهت عائشة على عله ذلك فأخرج الطبراني عنها  
انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام في كل شهر فربما أخر ذلك فيجمع عليه صوم  
السنة فيصوم شعبان وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصوم ذلك تعظيما لرمضان كما  
أخرجه الترمذي من حديث انس وغيره انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل فقال  
شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذي فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوى وقيل كان  
يصومه لانه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان كما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن  
خزيمة عن أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان

قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين  
فأحب أن يرفع فيه عملي وأنا صائم قلت ويحتمل أنه يصومه لهذه الحكيم كلها وقد عورض  
حديث أن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا  
أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الأكثر من صيامه  
وحديث عائشة يقتضي أنه كان أكثر صيامه شعبان وأجيب بان تفضيل صوم المحرم بالنظر الى  
الاشهر الحرم وفضل شعبان مطلق وأما عدم كثاره لصوم المحرم فقال النووي لأنه انما علم ذلك  
آخر عمره ﷺ (وعن أبي ذر) رضي الله عنه (قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن  
نعوم من الشهر ثلاثة أيام) وبينها بقوله (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وراه النساء  
والترمذي وصححه ابن حبان) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلفظ فان  
كنت صائما فصم العزراى البيض أخرجه أجد والنسائي وابن حبان وفي بعض النسخ عند  
النسائي فان كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرج  
أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمره ان يصوم  
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر وأخرج النسائي من  
حديث جرير مرفوعا صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض الحديث واسناده صحيح  
ووردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبينة بغير الثلاث وأخرج أصحاب السنن  
وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم عدة ثلاثة  
أيام من كل شهر وأخرج مسلم من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم  
من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي في أي الشهر صام وأما الميمنة بغير الثلاث فهي ما أخرجه أبو داود  
والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم في كل شهر ثلاثة أيام  
الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى ولا معارضة بين هذه الاحاديث فانها كلها دالة على  
ندية صوم كل ما ورد وكل من الرواة حكى ما اطلع عليه الا أن ما أمر به وحث عليه ووصى به أولى  
وأفضل وأما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فلم له كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك وقد عين  
الشارع أيام البيض واللعلماء في تعيين الثلاثة الايام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة  
سردها في الشرح قال ابن حجر في فتح الجواد في صيام ايام البيض ويسن صوم أيام السواد لتعميم  
الاول بالنور فكان صومها شكر او الثانية بالسواد فكان صومها لكشف سواد القاب وللنظرة في  
التحفة ويسن صوم ايام السواد خوفا ورهبة من ظلمة الذنوب انتهى ولم يذكر الدليل ﷺ (وعن أبي  
هريرة) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل للمرأة) اي المزوجة  
بدليل قوله (ان تصوم وزوجها شاهد) اي حاضر (الا باذنه متفق عليه واللفظ للبخاري زاد ابو  
داود وغيره رمضان) فيه دليل على ان الوفاء بحق الزوج اقدم من التطوع بالصوم وامام رمضان  
فانه يجب عليها وان كره الزوج ويقاس عليه القضاء فلو صامت النفل بغير اذنه كانت فاعلة لمحرم  
ﷺ (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن  
صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين لان أصل  
النهي التحريم واليه ذهب الجمهور فلو نذر صومهما لم ينقض نذره في الاظهر لانه نذر بعصية

وقيل بصوم مكانهم اعنهما ﴿١﴾ (وعن نبيشة) بضم النون وفتح الباء وسكون الياء يقال له نبيشة  
الخبر بن عمرو وقيل ابن عبد الله الهذلي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أيام التشريق) هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وقيل يومان بعد النحر (أياماً كل وشرب  
وذكر الله عز وجل رواه مسلم) وأخرجه مسلم أيضاً من حديث كعب بن مالك وابن جبان من  
حديث أبي هريرة والنسائي من حديث بشر بن محصم وأصحاب السنن من حديث عقبة بن عمار  
والبراء من حديث ابن عمر أيام التشريق أياماً كل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وأخرج أبو  
داود من حديث عمر في قصته أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرهم بإفطارها وينهاهم عن  
صيامها أي أيام التشريق وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي أياماً كل  
وشرب وبعمال البعالم الواقعة النساء والحديث وما سقناه في معناه دال على النهي عن صوم أيام  
التشريق وإنما اختلفوا هل هو نهي تحريم أو تنزيه فذهب إلى أنه للتحريم مطلقاً جماعة من  
السلف وغيرهم واليه ذهب الشافعي في المشهور وهو لا قالوا لا يصومها المتمتع ولا غيره وجعلوه  
مخصصاً لقوله تعالى ثلاثة أيام في الحج لان الآية عامة فيما قبل يوم النحر وما بعده والحديث  
خاص بأيام التشريق وإن كان فيه عموم بالنظر إلى الحاج وغيره فيخرج خصوصه الكونه  
مقصوداً بالدلالة على أنها ليست محلاً للصوم وإن ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة له كأنها منافسة  
للصوم وذهب آخرون إلى أنه يصومها المتمتع ومن تعذر عليه الهدي وهو المحصر والقارن  
لعموم الآية ولما أفاده الحديث وهو قوله ﴿٢﴾ (وعن عائشة وابن عمر قال لم يرض بصيغة  
المجهول) في أيام التشريق أن يصمن الممن لم يجد الهدي رواه البخاري فإنه أفاد أن صوم أيام  
التشريق جائز خاصة لمن لم يجد أنه هدي سواء كان متنعاً أو قارناً ومحصر الإطلاق الحديث بناء  
على أن فاعل يرض هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه مرفوع وفي ذلك أقوال ثلاثة  
أما أن أضاف ذلك إلى عهدته صلى الله عليه وآله وسلم كان حجة والأفلا وقد ورد التصريح  
بالفاعل في رواية للدارقطني والطحاوي إلا أنها باسناد ضعيف ولنظها ورض رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم للمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصوم أيام التشريق إلا أنه خص المتمتع فلا يكون  
حجة لأهل هذا القول وقد روي من فعل عائشة وأبي بكر وقتياً على عليه السلام وذهب جماعة  
إلى أن النهي للتنزيه وأنه يجوز صومها لكل أحد وهو قول لا ينهض عليه دليل ﴿٣﴾ (وعن أبي  
هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تخص والدلة الجمعة بقيام من بين  
الليالي ولا تخص أيوم الجمعة بقيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواه مسلم)  
الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة غير معتادة إلا ما ورد به  
النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور آخر وردت  
بها أحاديث فيها مقال وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة  
جمعة من رجب ولو ثبت حديثه كان مخصصاً لها من عموم النهي لسكن حديثها تكلم العلماء فيه  
وحكموا بأنه موضوع ودل على تحريم التنقل بصوم يومها منفرداً قال ابن المنذر ثبت النهي  
عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة  
بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور إلى أن النهي

عن افراد الجمعة بالصوم للتنزيه مستدلين بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلنا كان ينظر يوم الجمعة أخرجه الترمذي وحسنه فكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم قرينة على ان النهي ليس للتحريم واجب عنه بأنه يحفل أنه كان يصوم يومه قبله أو بعده ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال واختلاف في وجه حكمة تحريم صومه على أقوال أظهرها أنه يوم عيد كما روى من حديث أبي هريرة مرة فوعا يوم الجمعة يوم عيدكم وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر وهذا أيضاً من أدلة تحريم صومه ولا يلزم ان يكون كالعيد من كل وجه فإنه يزول حرمة صومه بصيام يوم قبله أو يوم بعده كما يفيد الحديث وهو قوله ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا ان يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده متفق عليه) فإنه دال على زوال تحريم صومه لحكمة لانعلمها فلما فزده بالصوم وجب فطره كما يفيد ما أخرجه البخاري وأحمد وأبو داود من حديث جويرية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم جمعة وهي صائفة فقال لها أصمت أمس قالت لا قال اتصومين غدا قالت لا قال فأطري والاصل في الامر الوجوب ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا انتصف شعبان فلا تصوموا رواه الخمسة واستنكره أحمد) وصححه ابن حبان وغيره وانما استنكره أحمد لانه من رواية العلماء ابن عبد الرحمن قلت وهو من رجال مسلم قال المصنف في التقريب انه صدوق ورعا وهم والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد انتصافه ولكنه مقيد بحديث الآن وافق صومه عادداً كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فذهب كثير من الشافعية الى تحريمه لهذا النهي وقيل انه يكره الا قبل رمضان يوم أو يومين فإنه محرم وقيل لا يكره وقيل انه مندوب وان الحديث موقوف عن يضعفه الصوم وكانهم استدلوا بحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل شعبان برمضان ولا يخفى انه اذا تعارض القول والاعمال كان القول مقدماً ﴿وعن الصماء بنت بسر﴾ بضم السين اسمها بهية بضم الباء وفتح الهاء وتشديد الباء وقيل بهية بزيادة ميم هي اخت عبد الله بن بسر روى عنها أخوها عبد الله (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم الا الحاء) بفتح اللام فإمهملة ممدودة (عنب) بكسر العين وفتح النون الفاكهة المعروفة والمراد قشره (أو عود شجر فليضعها أي يطعمها للفطر بهاروا والخمسة ورجالها ثقات الا انه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود وهو منسوخ) أما الاضطراب فلانه رواه عبد الله بن بسر عن اخته الصماء وقيل عبد الله بن بسر وليس فيه ذكر اخته قيل وهذه ليست لعله قاذحة فإنه صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن الصماء عن عائشة قال النسائي هذا حديث مضطرب قال المصنف يحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن اخته وعند اخته بواسطة وهذه طريق من صححه ورجح عبد الحق الطريق الاولى وتبع في ذلك الدارقطني لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالاستناد الى واحد مع اتحاد المخرج يوهي الرواية وينبغي بقله الضبط الا ان يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلة الضبط وليس الامر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوي أيضاً عن

عبد الله بن بسر وأما انكار مالك له فإنه قال أبو داود عن مالك أنه قال هذا كذب وأما قول أبي داود  
أنه منسوخ فلهذا أراد أن ناسخه الحديث لا نقي وهو قوله ﴿ (وعن أم سلمة) ﴾ رضي الله عنها (ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أكثر ما يصوم من الايام يوم السبت ويوم الاحد وكان يقول  
انهم ما يومعون للمشركين فانا نأريد أن نخالفهم أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وهذا الفقه  
فالنهي عن صومه كان اول الامر حيث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب الموافقة  
لاهل الكتاب ثم كان آخر امره صلى الله عليه وآله وسلم مخالفتهم كما صرح به الحديث نفسه وقيل  
بل النهي كان عن افراده بالصوم لا اذا صام ما قبله او ما بعده واخرج الترمذي من حديث عائشة  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن  
الشهر الاخر الثلاثاء والاربعاء والخميس وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت  
والاحد مخالفة لاهل الكتاب وظاهره صوم كل على الانفراد والاجتماع ﴿ (وعن أبي هريرة) ﴾  
رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة رواه الخمسة غير  
الترمذي وصححه ابن خزيمة والحاكم واستنكره العقيلي) لأن في اسناده مهديا الهجري ضعفه  
العقيلي وقال لا يتابع عليه والراوى عنه مختلف فيه قلت في الخلاصة انه قال ابن معين لا عرفه  
وأما الخاكم فصح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرک ولم يعده من الضعفاء في المعنى  
وأما الراوى عنه فإنه حوشب بن عبدل قال المصنف في التقريب انه ثقة والحديث ظاهر في  
تحريم صوم يوم عرفة بعرفة واليه ذهب يحيى بن سعيد الانصارى وقال يجب افطاره على الحاج  
وقيل لا بأس به اذا لم يضعف عن الدعاء نقل عن الشافعي واختاره الخطابي والجمهور وعلى انه  
يستحب افطاره وأما هو صلى الله عليه وآله وسلم فقد صح انه كان يوم عرفة بعرفة مفطرا في حجة  
ولكن لا يدل تركه الصوم على تحريمه نعم يدل ان الافطار هو الافضل لانه لا يفعل الا الافضل الا انه  
قد يفعل الفضول لبيان الجواز فيكون في حقه افضل لمافي من التشريع والتبليغ بالفعل  
ولكن الاظهر التحريم لانه أصل النهي ﴿ (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بدعتي عليه) ﴾ اختلف في معناه قال شارح  
المصابيح فسر هذا من وجهين أحدهما انه على معنى الدعاء عليه زجره عن صنيعه والاخر على  
سبيل الاخبار والمعنى انه بكلمة سورة الجوع وحر الظماد واعتقاد الصوم حتى خف عليه ولم  
يفتقر الى الصبر على الجهد الذي يتعلق به الثواب كأنه لم يصم ولم يحصل له فضيلة الصوم  
ويؤيد أنه للاخبار الحديث وهو قوله (ولمسلم من حديث أبي قتادة لا صام ولا أفطر)  
ويؤيده أيضا حديث الترمذي عنه بلفظ لم يصم ولم يفطر قال ابن العربي ان كان دعاء فياويح من  
دعائه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان معناه الخبر فياويح من أخبر عنه صلى الله عليه  
وآله وسلم انه لم يصم واذا لم يصم شرعا فكيف يكتب له ثواب وقد اختلف العلماء في صيام الابد  
فقال بن جرير طائفة وهو اختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه وذهبت طائفة الى جوازه  
وهو اختيار ابن المنذر وتأولوا حديث النهي عن صيام الدهر بان المراد من صامه مع الايام المنهى  
عنها من العبدين وأيام التشريق وهو تأويل مردود بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم لابن عمر  
عن صوم الدهر وتعليقه بان نفسه عليه حقا ولاهله حقا واضيفه حقا لقوله أما أنا فاصوم وأفطر

فمن رغب عن سنتي فليس مني قال تعريم هو الوجه دليلًا ومن أدلت ما أخرجه أجدو النسائي وابن خزيمة من حديث أبي موسى مرفوعاً عن صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقديده وقال الجمهور يستحب صوم الدهر لمن لا يضعفه عن حق وتأولوا حديث النبي بتأويل غير راجح واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم شبه صوم ست من شوال مع رمضان وشبهه صوم ثلاثة أيام من كل شهر بصوم الدهر فلولا أن صائمه يستحق الثواب لما شبه به وأجيب بأن ذلك على تقدير مشروعيته فانما اتفق عنه كما أغنت الحسن الصلوات عن الحسنين صلاة التي قد كانت فرضت مع أنه وصلاها أحد لوجوبها لم يستحق ثواباً بل يستحق العقاب نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً عن صام الدهر فقد وهب نفسه من الله عز وجل إلا أن لا ندري ما صحته

\*(باب الاعتكاف)\*

هو لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرعاً المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة (وقيام رمضان) أي قيام لياليه مصلياً أو تالياً قال النووي قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استقراق كل الليل بصلاة التافلة فيه ويأتي ما في كلام النووي ﴿عن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام رمضان إيماناً أي تصديقاً بوقوع الله للثواب واحتساباً) منصوب على أنه مفعل لاجله كالذي عطف عليه أي طلب الرجة الله وثوابه والاحتساب من الحسب كالأعتماد من العدد وانما قيل لمن شئى بعمله وجهه الله احتساباً لأن له حينئذ أن يعتد به له بفعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به قاله في النهاية (عقر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه) يحتمل أنه أريد قيام جميع لياليه وإن قام بعضها لا يحصل له ما ذكر من المغفرة وهو الظاهر واطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر وقال النووي المعروف أنه يختص بالصغائر وبه جزم امام الحرمين ونسبه عياض لأهل السنة وهو مبني على أنها لا تغفر الكبائر إلا بالتوبة وقد زاد النسائي في روايته ما تقدم وما تأخر وقد أخرجهما أحمد وأخرج من طريق مالك وقد قدم معني مغفرة الذنب المتأخر والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان والذي يظهر أنه يحصل بصلاة إحدى عشرة ركعة كما كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعله في رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة وأما التراويح على ما اعتيد الآن فلم تقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان ابتدئها عمر في خلافته وأمر أبا أن يجمع بالناس واختلف في القدر الذي كان يصلي به فقليل كان يصلي بهم إحدى عشرة ركعة وروى إحدى عشرة وروى عشرة وروى ركعة وقيل ثلاث وعشرون وقيل غير ذلك وقد قدمنا تحقيق ذلك ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر الأخرى من رمضان) هذا التفسير مدرج من كلام الراوي (شد متره) أي اعتزل النساء (وأحيا ليله وأيقظ أهله متفق عليه) وقيل في تفسير شد المتر أنه كتابة عن التشجيع للعبادة قيل ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد متره بجعله فلم يحلله واعتزل النساء أو شمّر للعبادة إلا أنه يبعده ما روى عن علي رضي الله بلفظ شد متره واعتزل النساء فان العطف يقتضي المغايرة وإيقاع الأحياء على الليل مجاز على لكونه زماناً لا أحياء نفسه والمراد به الدهر



وقوله وأيقظ أهل أي للصلاة والعبادة فيجهد فيه لانه خاتمة العمل والأعمال بخواتمها (وعنها)  
 أي عن عائشة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان  
 حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده متفق عليه) فيه دليل على ان الاعتكاف  
 سنة واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه من بعده قال أبو داود عن أحمد  
 لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا ان الاعتكاف مسنون وأما المقصود منه فهو وجع القلب على  
 الله بالخلاوة مع خلوة المدة والاقبال عليه تعالى والتنعم بذكره والاعراض عما عداه (وعنها)  
 أي عن عائشة (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل  
 معتكفه متفق عليه) فيه دليل على ان أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر في  
 ذلك وقد خالف فيه من قال انه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر اذا كان معتكفا فها را وقبل  
 غروب الشمس اذا كان معتكفا ليلا وأول الحديث بانه كان يطلع الفجر وهو صلى الله عليه وآله  
 وسلم في المسجد ومن بعد صلاة الفجر يخلو بنفسه في المحل الذي أعده لاعتكافه قلت ولا يخفى  
 بعده فانها كانت عادة صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يخرج من منزله الا عند الاقامة للصلاة  
 (وعنها) أي عن عائشة (قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل على رأسه  
 وهو في المسجد فأرجله و كان لا يدخل البيت الا الحاجة اذا كان معتكفا متفق عليه واللفظ  
 للبخاري) في الحديث دليل على انه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض  
 بدنه لا يضر وفيه انه يشرع للمعتكف النظافة والغسل والحلق والتزين وعلى ان العمل اليسير من  
 الاعمال الخاصة بالانسان يجوز فعلها وهو في المسجد وعلى جواز استخدام الرجل زوجته وقوله  
 الحاجة يدل على انه لا يخرج المعتكف من المسجد الا للامر الضروري والحاجة فسرهما  
 الزهري بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائهما واختلف في غيرهما من الحاجات كالاكل  
 والشرب والحلق بالبول والغائط جواز الخروج للقصد والحاجة ونحوهما (وعنها) أي عن عائشة  
 (قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مهرضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها  
 ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد له منه) مما سلف ونحوه (ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف  
 الا في مسجد جامع رواه أبو داود ولا بأس برجاله الا ان الراجح وقف آخره) من قوله ولا اعتكاف  
 الا بصوم قال المصنف يلزم الدارقطني ان القدر الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج  
 الا الحاجة وما عداه ممن دونها انتهى من فتح الباري وهنا قال ان آخره موقوف وفيه دلالة على انه  
 لا يخرج المعتكف لشيء مما عتقه هذه الرواية وانه أيضا لا يخرج لشهود الجمعة وانه ان فعل أي  
 ذلك بطل اعتكافه وفي المسئلة خلاف كثير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه وأما اشتراط الصوم  
 ففيه خلاف أيضا وهذا الحديث الموقوف دال على اشتراطه وفيه أحاديث منها في نفي شرطية  
 ومنها في اثباتها والكل لا ينتهض حجة الا ان الاعتكاف عرف من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولم  
 يعتكف الا صائما واعتكافه في العشر الاول من شوال الظاهر انه صامها ولم يعتكف الا من ثاب  
 شوال لان يوم العيد يوم شغله بالصلاة والخطبة والخروج الى الجبابة الا انه لا تقوم بمجرد الفعل حجة  
 على الشرطية وأما اشتراط المسجد فلا كثر على شرطية الا عن بعض العلماء والمراد من كونه  
 جامعا ان تقام فيه الصلاة والى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة وقال الجمهور يجوز في كل مسجد

الامن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع وفيه مثل ما في الصوم من انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 لم يعتكف الا في مسجده وهو مسجد جامع ومن الاحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله  
 ﴿ وعن ابن عباس ﴾ رضي الله عنهما ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على  
 المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه أيضا ) على ابن  
 عباس قال البيهقي والصحيح انه موقوف ورفعوه وللإجتهاد في هذا مسرح فلا يقوم دليل على  
 عدم الشرطية وأما قوله الا ان يجعله على نفسه فالمراد ان ينذر بالصوم ﴿ وعن ابن عمر ﴾ رضي  
 الله عنه ( ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) قال المصنف ألم أذهب على تسمية  
 أحدهم هو لا وقوله ( أروا ) بضم الهمزة على البناء للمجهول ( ليلة القدر في المنام ) أي  
 قيل لهم في المنام هي ( في السبع الاواخر ) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرى بفتح  
 الهمزة أي علم ( رؤياكم قد توأطأت ) أي توأقت لفظا ومعنى ( في السبع الاواخر ) كان  
 متحررها فليتحرها في السبع الاواخر متفق عليه ) وأخرج مسلم من حديث عمر مرفوعا  
 التسووها في العشر الاواخر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي وأخرج أحمد  
 رأى رجلا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التسووها في  
 العشر البواقي في الوتر منها وروى أحمد من حديث علي مرفوعا فان غلبتم فلا تغلبوا على السبع  
 البواقي وجمع بين الروايات بأن العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع لان ذلك هو المظنة  
 وهو أقصى ما يظن فيه الادراك وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستناد اليها في  
 الامور الوجودية بشرط ان لا تخالف القواعد الشرعية وعند أحمد عن ابن عباس فإراها  
 اليلة ثلاث وعشرين لسبع بقين الحديث بطوله وفيه قصة ﴿ وعن معاوية بن أبي سفيان ﴾  
 رضي الله عنه ( عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في ليلة القدر ليلة سبع وعشرين رواه  
 أبو داود ) مرفوعا ( والراجح وقفه ) على معاوية وله حكم الرفع ( وقد اختلف في تعيينها  
 على أربعين قولاً وأوردتها في فتح الباري ) ولا حاجة الى سردها لان منها ما ليس في تعيينها كلقول  
 بأنها رفعت والقول بانكارها من أصلها فان هذه عددها المصنف من الأربعين وفيها أقوال أخر  
 لا دليل عليها وأظهر الأقوال انها في السبع الاواخر وقال المصنف في الفتح بعد سرده الأقوال  
 وأرجحها كلها انها في وتر العشر الاواخر وانها تنقل كما يفهم من حديث هذا الباب وأرجاها أوتار  
 الوتر عند الشافعية إحدى وعشرون وثلاث وعشرون على ما في حديثي أبي سعيد وعبد الله بن  
 أنيس وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين قال شيخ الاسلام ابن تيمية وبكل حال فلا يجوز بليلة  
 بعينها انها ليلة القدر على الاطلاق بل هي مهمة في العشر كما دلت عليه النصوص انتهى قلت  
 فالذي ينبغي لباعيا ان يتحررها في العشر الاواخر لعزل الله سبحانه يتفضل عليه بأدراكها  
 ﴿ وعن عائشة ﴾ رضي الله عنها ( قالت قلت يا رسول الله أريت ان علمت أي ليلة ليلة القدر  
 ما أقول فيها قال قولي اللهم انك عفوق تحب العفو فاعف عني رواه النسبة غير أبي داود وصححه  
 الترمذي والحاكم ) قبل علامتها ان المطلع عليها يرى كل شيء ساجدا وقيل يرى الأنوار في كل مكان  
 ساطعة حتى في الموضع المظلم وقيل يسمع سلاماً وخطاباً من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء  
 من وقعت له وقال الطبري ذلك غير لازم فانها قد تحصل ولا يرى شيء ولا يسمع واختلف العلماء هل

يقع الثواب المرتب لمن اتفق انه وافقها ولم يظهر له شيء أو يتوقف ذلك على كشفها ذهب الى الاول  
 الطبري وابن العربي وآخرون والى الثاني ذهب الاكثرون ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث  
 أبي هريرة بلفظ من يقيم ليله القدر فيوافقها قال النووي أي يعلم انها ليلة القدر ويحتمل أن يراد  
 بوافقها نفس الامر وان لم يعلم هو ذلك ورجح هذا المصنف وقال ولا أنكر حصول الثواب الجزيل  
 لمن قام لا بتغافل ليله القدر وان لم يوفق لها وانما الكلام في حصول المعين الموعد به ﴿وعن أبي  
 سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشد﴾ بضم الدال على  
 انه نفي ويروي بسكونها على انه نهي (الرحال) جمع رحل وهو البعير كالمرج للفرس كناية عن  
 السفر لانه لازمه غالباً (الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام) أي المحرم المحترم (ومسجدى  
 هذا والمسجد الاقصى متفق عليه) اعلم ان ادخال هذا الحديث في باب الاعتكاف لانه قد  
 قيل انه لا يصح الاعتكاف الا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالنفي النفي مجازاً كانه قال لا يستقيم  
 شرعاً ان يقصد بالزيارة الا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به من المزية التي شرفها الله تعالى  
 والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله لما رواه أبو داود الطيالسي من طريق عطاء انه قيل له هذا  
 الفضل في المسجد وحده أم في الحرم قال بل في الحرم كله ولانه لما أراد صلى الله عليه وآله وسلم  
 التعمين للمسجد قال مسجدي هذا والمسجد الاقصى بيت المقدس سمي بذلك لانه لم يكن ورواه  
 مسجداً كما قاله الزنجشيري والحديث دل على فضيلة المساجد هذه ودل مفهوم الحصر انه يحرم شد  
 الرحال لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأمواتاً لقصد التقرب ولقصد المواضع  
 الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها وقد ذهب الى هذا الشيخ أبو محمد الجويني وبه قال القاضي  
 عياض وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من ان بكراً أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة  
 خرج وجهه الى الطور وقال لو أدركت قبل ان تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو  
 هريرة وذهب الجمهور الى ان ذلك غير محرم واستدلوا بما لا ينهض وتأولو حديث الباب بتأويلات  
 بعيدة ولا ينبغي التأويل الا بعد ان ينهض على خلاف ما أولوه الدليل ولا دليل والاحاديث الواردة  
 في الحديث على الزيارة النبوية ونقضيلتها ليس فيها الامر بشد الرحل اليها مع انها كلها ضعاف  
 أو موضوعات لا يصلح شيء منها للاستدلال ولم يتقطن أكثر الناس للفرق بين مسئلة الزيارة وبين  
 مسئلة السفر لها فصر فواحد في الباب عن منطوقه الواضح بلا دليل يدعوا اليه وقد دل الحديث  
 على فضل المساجد الثلاثة وان أفضلها المسجد الحرام لان التقدم ذكر ايدل على مزية المقدم ثم  
 مسجد المدينة ثم المسجد الاقصى وقد دل لهذا أيضاً ما أخرجه البزار وحسن اسناده من حديث  
 أبي الدرداء مر فوعا الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بالف صلاة  
 والصلاة في بيت المقدس بخمسة مائة صلاة وفي معناه أحاديث أخر ثم اختلف هل الصلاة في هذه  
 المساجد تم الفرض والنفل أو تنخص الاول قال الطحاوي وغيره انها تنخص بالفرض اقوله صلى  
 الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ولا يخفى ان لفظ الصلاة المعروف  
 بلام الخنس عام فيشمع النافلة الا ان يقال لفظ الصلاة اذا أطلق لا يتبادر منه الا الفريضة  
 فلا يشملها

\*(كتاب الحج)\*

بفتح الحاء وكسر هاء لغتان وهو فرض من أركان الاسلام الخمسة بالاتفاق وأول فرضه سنة  
ست عند الجمهور واختار الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى انه فرض سنة تسع أو عشر  
وفيه خلاف

\* (باب بيان فضله ومن فرض عليه) \*

عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة  
كفارة لما بينهما والحج المبرور قيل هو الذي لا يخالطه شيء من الاثم ورجحه النووي وقيل  
المقبول وقيل هو الذي تظهر غرته على صاحبه بان تكون حاله بعده خيرا من حاله قبله وأخرج  
أحمد والحاكم من حديث جابر قيل يا رسول الله ما بر الحج قال اطعام الطعام وافشاء السلام وفي  
اسناده ضعف ولو ثبت لتعين به التفسير (ليس له جزاء الا الجنة متفق عليه) العمرة لغة  
الزيارة وقيل القصد وفي الشرع احرام وسعي وطواف وحلق أو تقصير سميت بذلك لانه يزاريها  
البيت ويقصد وفي قوله العمرة الى العمرة دليل على تكرار العمرة وانه لا كراهة في ذلك ولا تحديد  
بوقت وقالت المالكية تكره في السنة أكثر من عمرة واحدة واستدل به بأنه صلى الله عليه وآله  
وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وافعله صلى الله عليه وآله وسلم تحمل عندهم على الوجوب  
أو الندب وأجيب عنه بأنه علم من أحواله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يترك الشيء وهو يستحب  
فعله لدفع المشقة عن الامة وقد ندب الى ذلك بالقول وظاهر الحديث عموم الاوقات في شرعيتها  
واليه ذهب الجمهور وقيل الا للتمسك بالحج وقيل الا أيام التشريق وقيل ويوم عرفة وقيل الا أشهر  
الحج لغير المتمتع والقارن والظاهر مشروعيةها مطلقا ونعله صلى الله عليه وآله وسلم لها في أشهر  
الحج برّد قول من قال بكراهتها فيها فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمر عمره الا ربع الا في أشهر  
الحج كما هو معلوم وان كانت العمرة الاربعة في حجة فانه صلى الله عليه وآله وسلم حج قارنا كما  
تظاهرت عليه الأدلة واليه ذهب الاثمة الاجلة (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت  
قلت يا رسول الله على النساء جهاد) هو اخبار مراده الاستتعام (قال نعم عليهن جهاد  
لا قتال فيه) كأنها قالت ما هو (فقال الحج والعمرة) أطلق عليهما لفظ الجهاد مجازا  
شبههما بالجهاد وأطلقه عليهما بجامع المشقة وقوله لا قتال فيه ايضاح للمراد وبذره خرج عن  
كونه استتعاره والجواب من الاسلوب الحكيم (رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أي لابن  
ماجه (واسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي في صحيح البخاري وأفادت عبارته انه اذا أطلق  
الصحيح فالمراد به البخاري وأراد بذلك ما أخرجه البخاري من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة  
أم المؤمنين انها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد قال لا لكن أفضل  
الجهاد حج مبرور وأفاد تقييد اطلاق رواية أحمد للحج وأفاد ان الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد  
في حق النساء وأفاد أيضا بظاهره ان العمرة واجبة الا ان الحديث الا في بخلافه وهو قوله  
(وعن جابر) رضي الله عنه (قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعرابي) بفتح الهمزة  
نسبة الى الاعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلا سواء كانوا من العرب  
أو من مواليهم والعربي من كان نسبه الى العرب ثابتا وجمعه اعراب ويجمع الاعرابي على

الاعراب والاعارب (فقال يارسول الله أخبرني عن العمرة) أي عن حكمها كما أفاده  
(أو أجبته هي قال لا) أي لا تجب وهو من الاكتفاء (وان تعمر خير لك) أي من تركها  
والأخيرية في الاجرتدل على نذرها وانها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والالتيان  
بهذه الجملة لدفع ما يتوهم منها اذ لم تجب ترددت بين الإباحة والنذير بل كان ظاهرا في الإباحة  
لانها الاصل فأبان بها نذيرها (رواه أحمد والترمذي) مرفوعا (والراجح وقفه) على جابر  
فانه الذي سأله الاعرابي وأجاب عنه وهو مما لا جدال فيه مسرح (وأخرجه ابن عدي من وجه  
آخر) وذلك انه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه (ضعيف)  
لان في اسناده أبا عصمة وفي اسناده أحمد والترمذي أيضا الخجاج بن ارطاة وهو وضعيف وقدرى  
ابن عدي والبيهقي من حديث عطاء عن جابر الحج والعمرة فريضتان سيأتى ما فيه والقول بأن  
حديث جابر المذكور صحيحه الترمذي مردود وبما في الامام ان الترمذي لم يرد على قوله حسن في  
جميع الروايات عنه وافرط ابن حزم فقال انه خبر مكذب باطل وفي الباب احاديث لا تقوم بها  
حجة ونقل الترمذي عن الشافعي انه قال ليس في العمرة شيء ثابت انها تطوع وفي ايجابها احاديث  
لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث الآتي وهو قوله (وعن جابر) رضى  
الله عنه (مرفوعا الحج والعمرة فريضتان) ولو ثبت لكان ناهضا على ايجاب العمرة الا ان  
المصنف لم يذكرهما من أخرجه ولا ما قيل فيه والذي في التلخيص انه أخرجه ابن عدي والبيهقي من  
حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف وقال ابن عدي هو غير محفوظ عن عطاء  
وأخرجه أيضا الدارقطني من رواية يزيد بن ثابت بن زيادة لا يضر بك بأياها بدأت وفي احدى طريقه  
ضعف وانقطاع في الاخرى ورواه البيهقي عن زيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفا  
واسناده أصح وصححه الحاكم ولم يختلف الادلة في ايجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء في  
ذلك سلفا وخلفا فذهب ابن عمر الى وجوبها ورواه عنه البخاري تعليقا وصله عنه ابن خزيمة  
والدارقطني وعلق أيضا عن ابن عباس انها المقر بنها في كتاب الله وأتموا الحج والعمرة لله وصله  
عنه الشافعي وغيره وصرح البخاري بالوجوب وبوب عليه بقوله باب وجوب العمرة وفضلها وساق  
خبر ابن عمر وابن عباس واستدل غيره للوجوب بحديث حج عن أبيك واعقر وهو حديث صحيح  
قال الشافعي لا أعلم في ايجاب العمرة أجود منه والى ايجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الادلة  
وأما الاستدلال بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فقد أجيب بانه لا يقيد الا بوجوب الاتمام  
وهو متفق على وجوبه بعد الاحرام بالعمرة ولو تطوعا وذهب الشافعية الى ان العمرة فرض في  
الاطهر والادلة لا تنهض عند التحقيق على ايجاب الذي الاصل عدمه (وعن أنس) رضى  
الله عنه (قال قيل يارسول الله ما السبيل) أي الذي ذكره الله في الآية (قال الزاد والراحلة)  
رواه الدارقطني وصححه الحاكم) قالت والبيهقي أيضا من طريق سعيد بن أبي عمرو وبه عن قتادة  
عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والراجح ارساله) لانه قال البيهقي الصواب عن  
قتادة عن الحسن مرسل قال المصنف يعنى الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح الى الحسن  
ولا أرى الموصول الا وهما (وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضا) أي كما أخرجه غيره  
من حديث أنس (وفي اسناده ضعف) وان قال الترمذي انه حسن وذلك ان فيه راويا متروكا

الحديث وله طرق عن علي وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيرهم من طرق  
 كلها ضعيفة قال عبد الحق طريقة كلها ضعيفة وقال ابن المنذر لا ثبت الحديث في ذلك مسندنا  
 والصحيح رواية الحسن المرسلة وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأمة فالزاد شرط مطلقات والراحلة  
 لمن داره على مسافة وقال ابن تيمية في شرح العمدة بعد سرده لما ورد في ذلك فهذه الأحاديث  
 مسندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أن كثيرا من الناس لا يدرون على المشي وأيضاً فإن الله تعالى قال في  
 الحج من استطاع إليه سبيلاً أما أن يعنى القدرة المتعبرة في جميع العبادات وهو مطلق المكنة  
 أو قدراً زائداً على ذلك فإن كان المعبر هو الأول لم يحتج إلى هذا التقيد كما لم يحتج إليه في آية الصوم  
 والصلاة فعلم أن المعبر قدراً زائداً على ذلك وليس هو المال وأيضاً فإن الحج عبادة تقتصر على  
 المسافة فانتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة كالجهد ودليل الأصل قوله تعالى ولا على الذين  
 لا يجدون ما ينفقون خرج إلى قوله ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم الآية انتهى وذهب ابن  
 الزبير وجاعة من التابعين إلى أن الاستطاعة هي الصحة لا غير لقوله تعالى وتزودوا فإن خير الزاد  
 التقوى فأنفس الزاد بالتقوى وأجيب بأنه غير مراد من الآية كما يدل له سبب نزولها وحديث  
 الباب يدل أنه أراد بالزاد الحقيقة وهو وان ضعفت طريقة فكثيراً ما تشدد ضعفه والمراد به كفاية  
 فاضله عن كفاية العول حتى يعود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول  
 أخرجه أبو داود ويحزى الحج وان كان المال حراماً أو يأتى عند الأكثر وقال أحمد لا يحزى (وعن  
 ابن عباس) رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلق) قال عياض يحتل أنه لغيرهم إلا  
 فلم يعرفوه صلى الله عليه وآله وسلم ويحتل أنه نهاراً ولكنهم لم يروه قبل ذلك (ربك بالرواه) بزنة  
 جرأ محل قرب المدينة (فقال من القوم فقالوا المسلمون فقالوا من أنت قال رسول الله فرفعت  
 إليه امرأه صبيفاً قالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر) بسبب جلها له وجهها به أو بسبب سوء الهاء عن  
 ذلك الحكم أو بسبب الأمرين (أخرجه مسلم) والحديث دليل أنه يصحح الصبي ويتعقدسوا  
 كان بمنزلة أم لا حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج وإلى هذا ذهب الجمهور ولكنه لا يجوزنه عن  
 حجة الإسلام لحديث ابن عباس أيا غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى أخرجه الخطيب  
 والضياء المقدسي من حديث ابن عباس وفيه زيادة وساقه الطحاوي بإسناد صحيح قال القاضي  
 أبجعوا على أنه لا يجوزنه إذا بلغ عن فريضة الإسلام لا فرقاً شذت فقالت يجوزنه لقوله نعم  
 فإن ظاهره أنه حج والحج إذا أطلق يتبادر منه ما يسقط الوجوب ولكن العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك  
 قال النووي والولي لدى يحرم عن الصبي إذا كان غير مميز هو ولي ماله وهو أبوه أو جده أو الوصي  
 أو القيم من جهة القاضي أو القاضي أو الإمام أو أماً الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية  
 أو قيمة من جهة القاضي وقيل يصح إحرامها وإحرام العصبة وإن لم يكن لهم ولاية المال وصفة  
 إحرام الولي عنه أن يقول بقلبه جعلته محرماً (وعنه) أي عن ابن عباس (قال كان الفضل  
 ابن العباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في حجة الوداع وكان ذلك في منى  
 (خاتم امرأته من خنعم) بفتح الخاء المعجمة وسكون الشاء قبيلة معروفة (فحمل الفضل بظن  
 إليها وتظن إليه وجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت  
 يا رسول الله أن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي) حال كونه (شيخاً) منتصباً على

الحال وقوله (كثيرا) يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال نكرة اذ لا يخرج به ذلك عنها  
 (لا يثبت) صفة ثانية (على الراحلة) يصح صفة أيضا ويحتمل الحال ووقع في بعض ألفاظه  
 وان مدته خشيت عليه (أفأج) نياية (عنه قال نعم) أي ججي عنه (وذلك) أي  
 جميع ما ذكر (في حجة الوداع متفق عليه واللفظ للبخاري) في الحديث روايات أخر في  
 بعضهم ان السائل رجل وانه سأل هل يحج عن أمه فيجوز تعدد القضية وفي الحديث دليل على انه  
 يجوز الحج عن المسكف اذا كان مأثورا من القدرة على الحج بنفسه مثل الشيخوخة فانه مأثور  
 زوالها أو ما اذا كان عدم القدرة لاجل مرض أو جنون يبرح برؤسه ما فلا يصح وظاهر الحديث  
 مع الزيادة أي قوله وان شدته الخ انه لا بد في صحة الحج عنه من امرين عدم ثباته على  
 الراحلة والخشية من الضرر عليه من شدة فني لا يضره الشدة كالذي يقدر على المحنة لا يجوز حج  
 الغير عنه الا انه ادعى في الجرا الاجماع على ان الصحة وهي التي يسهل معها اعداد شرط  
 بالاجماع فان صح الاجماع فذلك والأفالدليل مع من ذكرنا قبل ويؤخذ من الحديث انه اذا تبرع  
 أحدا بالحج عن غير نفسه الحج عن ذلك الغير وان كان لا يجب عليه الحج ووجهه ان المرأة لم تبين ان  
 أباهما تستطيع بالزاد والراحلة ولم يستفصل صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورد هذا بانه ليس في  
 الحديث الا الاجراء لا الوجوب فلم يتعرض له وبانه يجوز انما قد عرفت وجوب الحج على أبيها  
 كما يدل قولها ان فريضة الله الى قوله أدركت أي فانه عبارة دالة على علمها بشرط دليل الوجوب  
 وهو الاستطاعة واتفق القائلون باجراء الحج عن فريضة الغير بانه لا يجوز الموت أو عدم  
 قدرة من يحجز ونحوه بخلاف النفل فانه ذهب أحد وأبو حنيفة الى جواز النيابة فيه عن الغير  
 مطلقا للتوسع في النفل وذهب بعضهم الى ان الحج عن فرض الغير لا يجوز لأحد وان هذا  
 الحكم يختص بصاحب هذه القصة وان كان الاختصاص خلاف الأصل الا انه استدلل بزيادة  
 رويت في الحديث بالفظ ججي عنه وليس لاحد بعدك ورويان هذه الزيادة رويت بأسناد ضعيف  
 وعن بعضهم انه يختص بالولد وأجيب عنه بان القياس عليه دليل شرعي وقد نبه صلى الله عليه  
 وآله وسلم على العلة بقوله في الحديث فدين الله أحق بالقضاء كما يأتي فجعله دينا والدين  
 يصح ان يقضيه غير الولد بالاتفاق وما يأتي من حديث شبرمة قلت ظاهرا حديث الباب ان الحج  
 نيابة تصح من قريب لقريب ولدا كان أو غيره فان الروايات الواردة في ذلك كلها في الأقارب  
 ولم يرد دليل واحد على ان الاجانب تصح عنهم النيابة في الحج وأما ان الدين يصح قضاؤه عن الغير  
 فهذا عام واخبار النيابة خاصة ولا تعارض بينهما فكل منهما معمول به في محله (وعنه) أي عن  
 ابن عباس (ان امرأة) قال المصنف لم أقف على اسمها ولا اسم أمها (من جهينة) بضم الجيم  
 وفتح الهاء وسكون الياء اسم قبيلة (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان أمي نذرت أن  
 تحج ولم تحج حتى ماتت أفأج عنها قال نعم ججي عنها أريت لو كان على أمك دين أ كنت قاضيته  
 اقضوا الله قاله الحق بالوفاء رواه البخاري) الحديث دليل على ان الناذر بالحج اذا مات ولم يحج  
 أجزاء ان يحج عنه ولده وقرينه ويجزئه عنه وان لم يكن قد حج عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم لم يسألها حجت عن نفسها أم لا ولا صلى الله عليه وآله وسلم شهما بالدين وهو يجوز ان يقضى  
 الرجل دين غيره قبل دينه ورد بانه سيأتي في حديث شبرمة ما يدل على عدم اجزاء حج من لم يحج عن

نفسه وأمام مسئلة الدين فانه لا يجوز له ان يصرف ماله الى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه وفي الحديث دليل على مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أو وقع في نفس السامع ونسبته الجهول حكمه بالمعلوم فانه دل على ان قضاء الدين عن الميت كان معلوما عندهم متقرا ولهذا حسن الاتفاق به ودل على وجوب التعجيز عن الميت سواء أوصى أو لم يوص لان الدين يجب قضاؤه مطلقا وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها والى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي ويجب اخراج الاجرة من رأس المال عندهم وظاهره ان يقدم على دين الاذى وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى لان ذلك عام خصه بهذا الحديث أولان ذلك في حق الكافر وقيل اللام في الآية بمعنى على أى ليس عليه مثل ولهم اللعنة أى عليهم وقد بسط السيد القول في هذا في منحة الغفار (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيا صبي حج ثم بلغ الحنث) بكسر الحاء وسكون النون فثلثة أى الاثم أى بلغ ان يكتب عليه حمسه (فعليه ان يحج حجة أخرى وإيما عبد حج ثم أعتق فعليه ان يحج حجة أخرى رواه ابن أبي شيبه والبيهقي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه والمخفوظ انه موقوف) قال ابن خزيمة الصحيح انه موقوف وللحديثين كلام كثير في رفعه ووقفه وروى محمد بن كعب القرظي مر فوعا اني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين أيا صبي حج به أهلها فأت اجزأت فان أدركه فعليه الحج ومثله قال في العبد رواه سعيد بن منصور ورواد في مراسيله واحتج به احمد وروى الشافعي حديث ابن عباس قال ابن تيمية والمرسل اذا عمل به العبادة حجة اقتضاها قال وهذا مجمع عليه ولانه من أهل العبادات فيصح منه الحج ولا يجوز له لانه فعله قبل أن يخاطب به (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب يقول لا يخلون رجل بامرأة) أى أجنبية لقوله (الا معها ذم محرم ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم فقام رجل) قال المصنف لم أقف على تسميته (فقال ان امرأتى يا رسول الله خرجت حاجرة وانى اكتب في غزوة كذا وكذا فقال انطلق فحج مع امرأتك متفق عليه واللفظ لمسلم) دل على تحريم الخلوة بالأجنبية وهو اجماع وقد ورد في حديث فان نالتهما الشيطان وهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بان يكون معهما من يزيل معنى الخلوة الظاهر انه يقوم لان المعنى المناسب للنهي انما هو خشية ان يقع بينهما الشيطان القننة وقال القفال لا بد من المحرم عملا بلفظ الحديث ودل أيضا على تحريم سفر المرأة من غير محرم وهو مطلق في قليل السفر وكثيره وقد وردت أحاديث مقيدة هذا الاطلاق لانها اختلفت ألقاظها في لفظ لا تسافر المرأة في مسيرة ليلة الامع ذى محرم وفي آخر فوق ثلاث وفي آخر مسيرة يومين وفي آخر ثلاثة أميال وفي لفظ يزيد وفي آخر ثلاثة أيام قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة تنهية عنه الا بالمحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمله بمفهومه وللعلماء تناصيل في ذلك قالوا ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب والخافة على نفسها وقضاء الدين ورد الودعة والر جوع من التشوز وهذا مجمع عليه واختلفوا في سفر الحج الواجب فذهب الجمهور الى انه لا يجوز للشابة الامع محرم ونقل قولنا عن الشافعي انها تسافر وحدها اذا كان الطريق أمنا ولم ينهض دليله على ذلك قال ابن دقيق العيد ان قوله تعالى ولله على الناس حج البيت



عموم شامل للرجال والنساء وقوله لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم عموم لكل أنواع السفر فتعارض  
العمومان ويحباب بان أحاديث لا تسافر المرأة الحج الامع ذي محرم مخصص لعموم الآية ثم  
الحديث عام للشابة والعجوز وقال جماعة من الأئمة يجوز للعجوز السفر من غير محرم وكانهم نظروا  
الى المعنى فخصوا به العموم وقيل لا يخص بل يجوز كالشابة وهل تنوم النساء والثقات  
مقام المحرم للمرأة فأجاز به البعض مستدلين بأفعال الصحابة ولا تنص حجة على ذلك انه ليس باجماع  
وقيل يجوز لها السفر اذا كانت ذات حشم والادلة لا تدل على ذلك وأما أمره صلى الله عليه وآله  
وسلم بالخروج مع امرأته فإنه أخذ منه أحد أنه يجب خروج الزوج مع زوجته الى الحج اذ لم  
يكن معها غيره وغيره أحد قال لا يجب عليه وحمل الامر على الندب قال وان كان لا يعمل على  
الندب الاقرينة عليه فالقرينة عليه ما علم من قواعد الدين انه لا يجب على أحد بذل منافع  
ذاته لتعصيل غيره ما يجب عليه وأخذ من الحديث انه ليس للرجل منع امرأته من حج القرضية  
لانها عبادة وقد وجبت عليهم الاطاعة للخلق في معصية الخالق سواء قلنا انه على الفور أو التراخي  
أما الاول فظاهر قيل وعني الثاني أيضا فان لها ان تسارع الى براءة ذمتها كما ان لها ان تصلي أول  
الوقت وليس له منعها وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر مر فوعا في امرأة لها زوج  
ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها فإنه محمول على حج التطوع جمع بين  
الحديثين على انه ليس في حديث ما يدل انها خرجت من دون اذن زوجها وقال ابن تيمية انه يصح  
الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع وحاصله ان من لم يجب عليه لعدم الاستطاعة مثل  
المريض والفقير والمعصوم والمقطوع طريقه والمرأة بغير محرم ونحو ذلك اذا تكافوا شهود  
المشاهدة جزأهم الحج ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يحج ماشيا ومنهم من هو مسي في ذلك  
كالذي يحج بالبدن والمرأة تحج بغير محرم وانما أجزأهم لان الاهلية تامة والمعصية ان وقعت  
فهى في الطريق لا في نفس المتصود (وعنه) أى عن ابن عباس رضى الله عنهما (ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يقول لبسك عن شبرمة) بضم الشين المجهة فوحدتها ساكنة (قال  
من شبرمة قال أخلى أوقربى) شك من الروى (فقال حجبت عن نفسك قال لا قال حج عن  
نفسك ثم حج عن شبرمة ذروا ابوداود وابن ماجه وصححه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه) وقال  
البهيقي اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقال أحمد بن حنبل رفعه خطأ وقال ابن المنذر  
لا يثبت رفعه وقال الدارقطني المرسل أصح قال المصنف هو كما قال لىكنه يقوى المرفوع لانه من  
غير رجاله وقال ابن تيمية ان أحمد حكم في رواية ابنه صالح عنه أنه مرفوع فيكون قد اطلع على ثقة  
من رفعه قال وقد رفعه جماعة على انه وان كان موقوفا فليس لابن عباس فيه مخالف والحديث  
دليل على انه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه فاذا أحرع عن غيره فإنه ينقدح امره  
عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعله عن نفسه بعد ان ابي عن شبرمة فدل على  
أنهم لم ينقدح التيمية عن غيره والاولو يجب عليه المضى فيه وان احرع ينقدح مع العفة والفساد  
وينقدح مطلقا فجواز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه وهذا لان احرع منه عن الغير  
باطل لاجل النهى والنهى يقتضى الفساد وبطلان صفة الاحرام لا توجب بطلان أصله وهذا  
قول أكثر الامة انه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه مطلقا مستطيعا كان أو لا لان ترك

الاستفصال والتفريق في حكاية الاحوال دال على العموم ولان الحج واجب في أول سنة من سني  
الامكان فاذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره لان الأول فرض والثاني نفل كن  
عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرفها الا الى دينه وكذلك كل ما احتاج  
أن يصرفه الى واجب عنه فلا يصرفه الى غيره الا ان هذا لا يتم في المستطيع ولذا قيل انما يؤمر  
بان يبدأ بالحج عن نفسه اذا كان واجبا عليه وغير المستطيع لم يجب عليه فجاز أن يجز عن غيره  
ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى وقد أفاد الحديث أيضا ان الحج انما يكون عن أخ أو  
قريب لا عن أجنبي وغريب (وعنه) أي عن ابن عباس (قال خطبنا رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فقال ان الله كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس فقال أي في كل عام يا رسول  
الله فقال لو قلت لوجب الحج مرة فآزاد فهو ووطوع رواه النجسة غير الترمذي وأصله في مسلم من  
حديث أبي هريرة) وفي رواية زيادة بعد قوله لوجب ولو وجبت لم تقوم وابها ولو لم تقوم وابها  
عذبتهم والحديث دليل على انه لا يجب الحج للمرأة واحدة في العمر على مكلف مستطيع وقد  
أخذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجب انه يجوز أن يفوض الله الى الرسول صلى  
الله عليه وآله وسلم شرع الاحكام ومحل المسئلة الاصول وفيه خلاف بين العلماء قد أشار اليه  
الشارح

### \* (باب المواقيت) \*

جمع ميقات والميقات ما حدد ووقت للعبادة من زمان أو مكان والتوقيت التحديد ولهذا يذكر في  
هذا الباب ما حدده الشارع للاحرام من الاماكن (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة) بضم الحاء وبعد اللام تحية تصغير حذنة  
والحفة واحدة الحلقاء والحلقاء نبت في الماء وهي مكان معروف بينه وبين مكة عشر مراحل وهي  
من المدينة على فرسخ وبها المسجد الذي أحرم منه صلى الله عليه وآله وسلم والبراء التي تسمى الآن  
بئر على وهي أبعد المواقيت الى مكة (ولا هل الشام بالحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة فقاء  
سميت بذلك لان السبل احتجفت أهلها الى الجبل الذي هنالك وهي من مكة على ثلاث مراحل  
وتسمى مهيجة كانت قرية قديمة وهي الآن خراب ولذا يجرمون الآن من رابع قبلها بمرحلة  
لوجود الماء بها للاغتسال (ولا هل نجد قرن المنازل) بفتح القاف وسكون الراء ويقال له قرن  
الشعالب بينه وبين مكة مرحلتان (ولا هل اليمن يلم) بينه وبين مكة مرحلتان (هن) أي  
المواقيت (لهن) أي للبلدان المذكورة والمراد لاهلها ووقع في بعض الروايات هن لهم  
وفي رواية للبخاري هن لاهلهم (وان أتى عليمن من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة ومن كان دون  
ذلك) المذكور من المواقيت (فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة يجرمون من مكة) بحج أو عمرة  
(متفق عليه) فهذه المواقيت التي عيّن الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ذكره من أهل الآفاق وهي  
أيضا مواقيت لمن أتى عليها وان لم يكن من أهل تلك الآفاق المعنية فانه يلزم الاحرام منها اذا أتى  
عليها قاصدا لاتبان مكة لاجل التسكين ويدخل في ذلك ما اذا أراد الشامي مشلا الى ذي الحليفة  
فانه يجب عليه الاحرام منها ولا يتركه حتى يصل الى الحفة فان أخر أساء ولزمه دم هذا عند الجمهور

وقالت المنالكية انه يجوز له التأخير الى ميقاته وان كان الافضل له خلافه والحديث محتمل فان قوله من اهل ظاهره العموم لمن كان من اهل تلك الاقطار سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر فان له العدول الى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذى الحليفة فانه لا يلزمه الاحرام منها بل يحرم من الخفة وعمومه قوله ولين أتى عليهن من غيرهن يدل على انه يتعين على الشامي في مثلنا ان يحرم من ذى الحليفة لانه من غير اهلها قال ابن دقيق العيد قوله ولاهل الشام الخفة يشمل من مر من اهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر وقوله وان أتى عليهن من غير اهلها يشمل الشامي اذا مر بذى الحليفة وغيره فهنا عموما قد تعارضتا انتهى حاصله قال المصنف ويحصل الاتفكاك بان قوله من اهل مفسر لقوله مثالا وقت لاهل المدينة ذى الحليفة وان المراد باهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق ميقاتهم انتهى قلت وان صح ما روى من حديث عروة انه صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة ومن مر بهم ذى الحليفة تبين ان الخفة انما هي ميقات للشامي اذا لم يأت المدينة ولان هذه المواقيت محيطة بالبيت كما حاطة بجوانب الحرم فكل من مر بجانب من جوانب الحرم لزمه تعظيم حرمة وان كان بعض جوانبه أبعد من بعض ودل قوله ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ على أن من كان بين الميقات ومكة فبقائه حيث أنشأ الاحرام امامن أهله ووطنه أو من غيره وقوله حتى أهل مكة من مكة دل على أن أهل مكة يحرمون من مكة وانما ميقاتهم سواء كان من أهلها أو من المجاورين أو الواردين اليها أحرم بحج أو عمرة وفي قوله من أراد الحج أو العمرة ما يدل انه لا يلزم الاحرام الا من أراد دخول مكة لاجل التسيك فلو لم يرد ذلك جازله دخولها من غير احرام وقد دخل ابن عمر بغير احرام ولانه قد ثبت بالاتفاق ان الحج والعمرة عند من أو جهبا انما تجب مرة واحدة فلو أو جهبا على كل من دخلها ان يحج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة ومن قال انه لا يجوز مجاوزة الميقات الا باحرام الامن استثنى من أهل الحاجات كالحطابين فان له في ذلك آثارا عن الساف ولا يقوم بها حجة فمن دخل مريدا مكة لا ينوي نسكا من حج ولا عمرة وجاوز ميقاته بغير احرام فان بداهه ارادة أحد التسيكين أحرم من حيث أراد ولا يلزمه ان يعود الى ميقاته واعلم ان قوله حتى أهل مكة من مكة يدل ان ميقات عمرة أهل مكة مكة كحجهم وكذلك التارن منهم ميقاته مكة ولكن قال المحب الطبري انه لا نعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم جعلها ميقاتا لهذا الحديث وأما ما روى عن ابن عباس انه قال يا أهل مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر وقال أيضا من أراد من أهل مكة ان يعتمر فخرج الى التنعيم وتجاوز الحرم فآثره موقوفة لا تقاوم المرفوع وأما ما ثبت من أمره صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بالخروج الى التنعيم التحريم بعمرة فلم يرد الا تطيب قلبها بدخولها الى مكة معفرة كصواحباتها لانها حرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طفن كما يدل له قولها قلت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر نفسك واحدا قال انتظري فاخرجي الى التنعيم فاهل منه الحديث فانه محتمل انها انما أرادت ان تشابه الداخلين من الحل الى مكة بالعمرة ولا يدل انها لا تصح العمرة الا من الحل لمن صار في مكة ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب وقد قال طائفة لا أدري الذين يعتمر من التنعيم يؤخرون أو يعذبون قبل له فلم يعذبون قال لانه يذبح البيت والطواف ويخرج الى أربعة أميال ويحج أربعة أميال قد طاف ما في طواف وكل طاف

طاف كان أعظم أحرار من أن يمشي في غير عيشي الآن كلامه في تفضيل الطواف على العمرة قال  
أحمد العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف وعند  
أصحاب أحمد أن المكي إذا أحرم بالعمرة من مكة كانت عمرة صحيحة قالوا يلزمه دم لما ترك من  
الأحرام من الميقات قلت ويأتينا أن الزامه الدم لا دليل عليه (وعن عائشة) رضي الله  
عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق) بكسر العين وسكون  
الراء بعد هاء فاف بينه وبين مكة مرحلتان وسمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير (رواه  
أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر إلا أن راويه شذ في رفعه) لأن في صحيح مسلم  
عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فلم يجزم برفعه (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك أنها لما  
فتحت البصرة والكوفة أي أرضهما والافان الذي مصرهما المسلمون طلبوا من عمر أن يعين لهم  
ميقاتا فعين لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون قال ابن تيمية في المنتقى والنص بتوقيت ذات عرق  
ليس في القوة كغيره فإن ثبت فليس يدع وقوع اجتهاد عمر على وفقه فإنه كان موقفا للصواب وكان  
عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص هذا وقد انعقد الإجماع على ذلك وقد روى رفعه بلا شك  
من حديث أبي الزبير عن جابر عند ابن ماجه ورواه أحمد مر فوعا عن جابر بن عبد الله وابن عمر وفي  
إسناده الخجاج بن أرطاة ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق بإسناد جيد ورواه عبد الله بن أحمد أيضا عنها  
وقد ثبت مر سلا عن مكحول وعطاء قال ابن تيمية وهذه الأحاديث المرفوعة الجهاد الحسن يجب  
العمل بمنها مع تعددها ومجيبها مسندة ومرسلة من وجوه شتى انتهى وأما قوله (وعند  
أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق  
العقيق) فإنه وإن قال فيه الترمذي أنه حسن فإن مداره على يزيد بن أبي زياد وقد تكلم فيه غير  
واحد من الأئمة قال ابن عبد البر أجمع أهل العلم على أن أحرام العراق من ذات عرق أحرام من  
الميقات هذا والعقيق أبعد من ذات عرق وقد قيل إن كان الحديث ابن عباس هذا أصل فيكون  
منه وحالان توقفت ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكمل الله دينه كما يدل له ما رواه الحرث بن  
عمر والسهمي قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يعني أو عرفات وقد أطاف به الناس قال  
فيجيء الأعراب فاذا رأوا وجهه قالوا هذا وجه مبارك قال ووقت ذات عرق لاهل العراق رواه  
أبو داود والدارقطني

#### \* (باب وجوه الأحرام) \*

جمع وجه والمراد بها الأنواع التي يتعلق بها الأحرام وهو الحج والعمرة ومجموعهما (وصفته)  
أي كقيمتها التي يكون فاعلها بها محرما (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت خرجنا) أي  
من المدينة وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة بعد  
صلاته التطوير بالمدينة أربعين يوما بعد أن خطبهم خطبة علمهم فيها الأحرام وواجباته وسننه (مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة سميت بذلك

لأنه صلى الله عليه وآله وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعد هجرته غيرها (فما من أهل بعمره) فكان متبعاً (وما من أهل بحج وعمره) فكان قارناً (وما من أهل بحج) فكان مفرداً (وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فاما من أهل بعمره فخل عند قدمه) مكة بعد اتيانه ببقية أعمال العمرة (وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمره فلم يحل حتى كان يوم النحر متق عليه) الا هلال رفع الصوت قال العلماء هو هجرته رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الاحرام ودل حديثها على انه وقع من مجموع الركب الذين يحبوه في حجة هذه الانواع وقدرت عن روايات تخالف هذا وجمع بينهما بما يأتي وقد اختلف في احرام عائشة بما اذا كان لاختلاف الروايات ودل حديثها على انه وقع من ذلك الركب الاحرام بانواع الحج الثلاثة فالمحرم بالحج هو من حج الافراد والمحرم بالعمرة هو من حج التمتع والمحرم بهما هو القارن ودل حديثها على ان من أهل بالحج مفرد الله عن العمرة لم يحل الا يوم النحر وهذا يخالف ما ثبت من الاحاديث عن أربعة عشر صحابياً في الصحيحين وغيرهما انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى أن يفسخ حجه الى العمرة قبل فيؤول حديث عائشة على تقييده بن كان معه هدى واحرم بحج مفردا فانه مكن ساق الهدى وأحرم بالحج والعمرة معا وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في الفسخ للحج الى العمرة هل هو خاص بالذين حجوا معه صلى الله عليه وآله وسلم أولا وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد وأقرده السيد برسالة ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والاطالة واختلف العلماء أيضا فيما أحرم به صلى الله عليه وآله وسلم والاكثر انه أحرم بحج وعمره وكان قارنا وحديث عائشة هذا دل انه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم بالحج مفردا لكن الادلة الدالة على انه حج قارنا واسعة جدا واختلفوا أيضا في الافضل من أنواع الحج والادلة تدل على ان أفضلها القرآن وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم وذهب القاضي محمد بن علي الشوكاني الى أن أفضلها التمتع وهو الراجح وأجاب عن أدلة أفضلية القرآن باجوبة شافية

#### \* (باب الاحرام) \*

هو الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعماله بالنية (عن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا من عند المسجد) أي مسجد ذي الحليفة (متفق عليه) هذا قاله ابن عمر ردا على من قال انه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم من البداء فانه قال يبدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه أدخل منها ما أهل الحديث وفي رواية أنه من عند الشجرة حين قام به بعيره والشجرة كانت عند المسجد وعند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ركع ركعتين بذى الحليفة ثم اذا استوت به الناقة فأمته عند مسجد ذي الحليفة أهل وقد جمع بين حديث الاهلال بالبداء والاهلال بذى الحليفة انه صلى الله عليه وآله وسلم أهل منه ما وكل بن روى انه أهل بكذا فهو راولما سمعه من اهلاله وقد أخرج أبو داود والحاكم من حديث بن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهما فسمع قوم يحفظوه فلما استقلت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الاولى فسمعوه حين ذلك فقالوا انما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى فلما علا على شرف البداء أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل ما سمع الحديث ودل الحديث على ان الافضل ان

يحرم من الميقات لأقبله فإن أحرم قبله فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل  
الميقات فهو محرم وهل يكره قبل نعم لأن قول الصحابة وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل  
المدينة ذا الحليفة يقتضي الإهلال من هذه المواقيت ويقضي بنقص الزيادة فإن لم تكن  
الزيادة محرمة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل ولو لا ما قيل من الإجماع بجواز ذلك لقلنا بتعريمه  
لأدلة التوقيت ولأن الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلوات ورمى الجمار لا تنزع  
كالنقص منها وإنما لم يحزم بتعريم ذلك لما ذكرناه من الإجماع ولأنه روى عن عدة من الصحابة بتقديم  
الأحرام من الميقات فأحرم ابن عمر من بيت المقدس وأحرم أنس من العقبة وأحرم ابن عباس من  
الشام وأهل عمران بن حصين من البصرة وأهل ابن مسعود من القادسية وورد في تفسير الآية  
أن الحج والعمرة تمامهما أن تحرم بهما من ديرة أهلها عن علي وابن مسعود وإن كان قد تؤول  
بأن مرادهما أن ينشئ لهما سفرا من أهلها فقد ورد أثر عن علي بلفظ تمام العمرة أن تنشئ لهما من  
بلادك أي ينشئ لهما سفرا مفردا من بلده كما أنشأ صلى الله عليه وآله وسلم لعمرة الحديبية  
والقضية سفرهما من بلده وبذل هذا التأويل أن عليا لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين  
ولم يحرموا الحج ولا عمرة الأمن الميقات بل لم يفعل صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يكون ذلك تمام  
الحج والعمرة ولم يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ولا أحد من الخلفاء ولا جاهل الصحابة نعم الأحرام  
من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو حجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد وفي لفظ من  
أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أبو داود ولفظ من أهل بجملة أو عمرته من  
المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة شئ من  
الرواية ورواه ابن ماجه بلفظ من أهل بعمرة من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب  
فيكون هذا مخصوصا ببيت المقدس فيكون الأحرام منه خاصة أفضل من الأحرام من المواقيت  
ويدل له أحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من ضعف الحديث ومنهم من  
تأوله بأن المراد ينشئ لهما السفر من هنالك (وعن خلاد) بفتح الخاء وتشديد اللام آخره  
دال مهملة (ابن السائب) بالسین المهملة (عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال أتاني جبريل عليه السلام) فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال  
رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرج ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال قال العج والتج وفي رواية عن السائب عنه صلى الله عليه وآله  
وسلم أتاني جبريل فقال كن عججا تجاجا والعج رفع الصوت والتج نحر البدن كل ذلك دال على  
استجاب رفع الصوت بالتلبية وإن كان ظاهرا الأمر الوجوب وأخرج ابن أبي شيبة أن أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تسمع أصواتهم وإلى هذا  
ذهب الجمهور وعن مالك يرفع صوته بالتلبية الأعمد المسجد الحرام ومسجد منى (وعن زيد بن  
ثابت) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تجرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذي  
وحسنه) وغربه وضعفه العقيلي وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني ورواه الحاكم  
والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على اليبداء أحرم بالحج ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف وعن ابن عمر قال من السنة أن يغتسل إذا أراد الأحرام وإذا أراد دخول مكة ويستحب التطيب قبل الأحرام لحديث عائشة كنت أطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم متفق عليه ويأتي الكلام في ذلك ﴿وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل عماريلس المحرم من الثياب فقال لا تلبسوا القمص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجدا النعلين﴾ أي لا يجدهما يباعان أو يجدهما يباعان ولكن ليس معه عن فاضل عن حوائج الصلاة كافي سائر الأبدال (فيلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مامسه الزعفران ولا الورس) بفتح الواو وسكون الراء آخره سين مهمل (متفق عليه واللفظ لمسلم) وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب بعرفات من لم يجد أزارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين ومثله عند أحمد والظاهر أنه ناسخ لحديث ابن عمر يقطع الخفين لأنه قاله بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان في المدينة قاله ابن تيمية في المنتقى واتفقوا على أن المراد بالتحریم هنا على الرجل ولا تلحق به المرأة في ذلك وأعلم أنه تحصل من الأدلة أنه يحرم على المحرم الخلق لرأسه ولبس القميص والعمامة والبرانس والسراويل ولو بدمه ورس أو زعفران ولبس الخفين إلا لعدم غيرهما فيشقهما ويلبسهما والطيب والوطء والمراد من القميص كل ما أحاط بالبدن مما كان من تفصيل وتقطيع والعمامة ما أحاط بالرأس فيلحق بهما غيرهما مما يغطي الرأس قال الخطابي ذكر البرانس والعمامة معا ليدل على أنه لا يجوز تعظية الرأس لا بالاعتدال ولا بالنادر كالبرانس وهو كل ثوب رأسه منه ملتزقه من جبة أو دراعة أو غيرهما وأعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاب أي لبس النقاب كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين فيحرم عليها النقاب ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدرستر الوجه لأنه الذي ورد به النص كما ورد بالنهي عن القميص مع جواز ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقا فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالخمار والثوب ومن قال أن وجهها كسرأس الرجل المحرم لا يغطي بشيء فلا دليل معه ويحرم عليها لبس القفازين ولبس مامسه ورس أو زعفران من الثياب ويباح لها ما أحبت من غير ذلك من حلية وغيرها وأما الصيد والطيب وحلق الرأس فالظاهر أنها كالرجل في ذلك وأما الانغماس في الماء ومباشرة الحمل بالرأس وسر الرأس باليد وكذا وضعه على الخدة عند النوم فإنه لا يضر لأنه لا يسمى لابساً والخفاف جمع خف وهو ما يكون إلى نصف الساق ومثله في الحكم الجورب وهو ما يكون إلى ما فوق الركبة وقد أجمع لمن لم يجد النعلين بشرط القطع إلا أن قد سمعت ما قاله في المنتقى من نسخ القطع وقد رجحه في الشرح بعد إطالة الكلام في ذلك والخلاف في المسئلة ثم الحق أنه لا فدية على لبس الخفين لعدم النعلين وخالف الخنفية فقالوا يجب القدية ودل الحديث على تحریم لبس مامسه الزعفران والورس واختلف في العلة التي لأجلها النهي هل هي الزينة أو الرأحة فذهب الجمهور إلى أنها الزينة فلو صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الأحرام فيه وقد ورد في رواية أن يكون غسيلة أو أن كان فيه ما قال

وليس المعصفر والمور من يحرم على الرجال في حال الحسل كافي الاحرام ﴿﴾ (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لآحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت متفق عليه) فيه دليل على استحباب التطيب عند اعادة فعل الاحرام وجواز استدامته بعد الاحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه وانما يحرم ابتداءه في حال الاحرام والى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين وذهب جماعة منهم الى خلافه وتكفوا هذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فانهم قالوا انه صلى الله عليه وآله وسلم تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره الصواب ما قاله الجوهري ومن انه يستحب الطيب للآحرام لقولها لآحرامه ومنهم من زعم ان ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم ولا يتم ثبوت الخصوصية الا بدليل عليها بل الدليل على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة كأن تضع وجوهنا بالطيب المسك قبل أن نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهار واه أبو داود وأحمد بلفظ كأن تخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فتضع جباهنا بالمسك الطيب عند الاحرام فاذا عرفت احدا ناسال على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهار ولا يقال هذا خاص بالنساء لان الرجال والنساء في الطيب سواء بالاجماع فالطيب يحرم بعد الاحرام لا قبله وان دام حاله فانه كالنكاح لانه من دوابعه والنكاح انما يمنع المحرم من ابتدائه لامن استدامته فكذلك الطيب وان الطيب من النظافة من حيث انه يقصده دفع الرائحة الكريهة كما يقصده بالنظافة ازالة ما يجتمع من الشعر والتظفر من الوسخ ولذا استحباب ان يأخذ قبل الاحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعا منه بعد الاحرام وان بقي أثره بعده وأما حديث مسلم في الرجل الذي جاء يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضع بالطيب فقال يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرته في جبّة بعد ما تصبغ بطيب فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات الحديث فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجرأة في ذي القعدة سنة ثمان وقد حج صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر واستدام الطيب وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه يكون ناسخا للاول وقولها لآحرامه قبل أن يطوف بالبيت المراد بحله الاحلال الكامل الذي يحمل به كل محذور وهو طواف الزيارة وقد كان حل بعض الاحلال وهو بالرمي الذي يحمل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده الامن النساء وظاهر هذا انه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف ﴿﴾ (وعن عثمان) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح) بفتح حرف المضارعة أي لا ينكح هو لنفسه (المحرم ولا ينكح) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره (ولا ينكح) له ولا لغيره (رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم رواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبي رافع انه تزوجها صلى الله عليه وآله وسلم وهو حلال أرجح لانه كان السفير بينهما أي بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين ميمونة ولا نهار رواية أكثر الصحابة قال القاضي عياض لم يرو أنه تزوجها محرما الا ابن عباس وحده حتى قال سعيد بن المسيب وحل بفحش أي وهم أو سها وغلط ابن عباس وان



كانت حالته ما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا بعد ما حل ذكره البخاري ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم الا انه قيل ان النهي في الخطبة للتنزيه وانه اجاع فان صح الاجاع فذلك ولا اظن صحته والا فالظاهر هو التحريم ثم رأيت بعده هذا نقلا عن ابن عقيل الحنبلي انه تحرم الخطبة أيضا قال ابن تيمية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الجميع نهيا واحدا ولم يفصل وموجب النهي التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظير (وعن أبي قتادة الانصاري) رضى الله عنه (في قصة صيده الجار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية (قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا صحابه وكانوا محرمين هل منكم أحد امره أو أشار اليه بشئ قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمه متفق عليه) قد استشكل عدم احرام أبي قتادة وقد جاوز الميقات وأجيب عنه باجوبة منها انه كان بعنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو وأصحابه لكشف عدو لهم في الساحل ومنها انه لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل بعنه أهل المدينة ومنها انه لم تكن المواقيت قد وقعت في ذلك الوقت والحديث دليل على جواز كل المحرم لصيد البر والمزاد اذا صاده غير محرم ولم يكن منه اعانة على قتله بشئ وهو رأي الجاهير والحديث نص فيه وقيل لا يحل أكله وان لم يكن منه اعانة عليه ويرى هذا عن علي وابن عباس وابن عمر ع لا بظاهر قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما على انه أريد بالصيد المصيد وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد ولفظ الصيد وان كان مترددا بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده بيان حديث جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصيد لكم أخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والأئمة في بعض رواته مقالا ينفه المصنف في التلخيص وعلى تقدير ان المراد في الآية الحيوان الذي يصاد فقد ثبت تحريم الاصطياد من آيات أخرى ومن الاحاديث ووقع البيان بحديث جابر فانه نص في المراد والحديث فيه زيادة وهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم هل معكم من لحمه شئ وفي رواية هل معكم منه شئ قالوا نعم ارجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلها أخرجه مسلم الا انه لم يتفق الشيخان على اخراج هذه الزيادة واستدل المانع لكل المحرم الصيد مطلقا بقوله (وعن الصعب) بفتح المهملة وسكون العين (ابن جثامة) بفتح الجيم وتشديد اللام الليثي رضى الله عنه (انه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جارا وحشيا) وفي رواية جارا وحش يقطر دما وفي أخرى لحم جارا وحش وفي أخرى عجز جارا وحش وفي رواية عضدا من لحم صيد كلها في مسلم (وهو بالابواء) بالموحدة ممدود (أو بؤدان) بفتح الواو وتشديد الدال وكان ذلك في حجة الوداع (فرد عليه وقال ان لم نرده) بفتح الدال رواه المحدثون وأنكره المحققون من أهل العربية وقالوا صوابه ضمها لانه القاعدة في تحريك الساكنين اذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الاصح قال النووي في شرح مسلم في رده ونحوه للمذكر ثلاثة أوجه أحدها الضم والثاني الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف منه بخلاف ما اذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردها فانه بالفتح (عليك الانا حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون (متفق عليه) وقال (١) دل على انه لا يحل لحم الصيد للمحرم مطلقا الا أنه علل صلى الله عليه وآله وسلم رده بكونه محرما ولم يستفصل هل صاده لاجله أو لا فدل على التحريم مطلقا وأجاب من جوزه بأنه محمول على انه

(١) أي المانع اه منه

صيد لاجله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبي قتادة الماضي والجمع بين  
الاحاديث اذا أمكن أولى من اطراح بعضها وقد دل لهذا ان في حديث أبي قتادة الماضي عند  
أحمد وابن ماجه باسناد جيد انما صده له وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل حين أخبرته اني  
اصطدته له قال أبو بكر النيسابوري قوله اصطدته لك وأنه لم يأكل منه لا أعلم أحد قاله في هذا  
الحديث غير معمر قلت معمر ثقة لا يضر تفرد به وشهد للزيادة حديث جابر الذي قدمناه وفي  
الحديث دليل على انه ينبغي قبول الهدية وابانة المانع عن قبولها اذا ردها واعلم ان ألفاظ  
الروايات اختلفت فقال الشافعي ان كان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الجارح  
فليس للمحرم ذبح جوار وحشي وان كان أهدي لحم جار فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان  
قد فهم أنه صاده لاجله وأما رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم كل منه التي أخرجه البيهقي فقد  
ضعفها ابن القيم ثم انه استقوى من الروايات رواية لحم جار قال لانم الاتفاق في رواية من روى  
جاراً لانه قد يسمى الجز باسم الكل وهو شائع في اللغة ولان أكثر الروايات انفسقت انه بعض من  
أعضاء الجار وانما وقع الخلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينهما فانه يحتمل ان يكون المهدي  
من الشق الذي فيه العجز الذي فيه رجل ﷺ (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم الغراب والحدأة) بكسر  
الحاء وفتح الدال بعدها همزة (والعقرب) يقال على الذكرو الانثى وقد يقال عقربة (والفأرة)  
همزة ساكنة ويجوز تخفيفها ألفاً (والكلب العقور متفق عليه) وفي رواية في البخاري زيادة  
ذكر الحية فكانت ستاً وقد أخرجهما بلفظ ست أبو عوانة وسردانجس مع الحية ووقع عند أبي داود  
زيادة السبع العادي فكانت سبعة ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والتمر فكانت  
تسعاً الا أنه نقل عن الذهلي انه ذكرهما من تفسير الكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث  
مرسل رجاله ثقات وأخرج أحمد مر فوعا الامر للمحرم بقتل الذئب وفيه راو ضعيف وقد دلت  
هذه الزيادات ان منهموم العدد غير مراد من قوله خمس والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو  
مادب من الحيوان وظاهره انه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى وما من دابة في الارض  
الا على الله رزقها وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وقيس يخرج الطائر من لفظ الدابة  
لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ولا حجة لانه يحتمل انه عطف خاص  
على عام وهذا وقد اختلف في العرف لفظ الدابة بدوات الاربع القوائم وتسميتها فواسق لان  
الفسق لغة الخروج ومنه ففسق عن أمر ربه أي خرج وسمى العاصي فاسقاً لخروجه عن طاعة  
ربه ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها  
وقيل لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكلها لقوله تعالى أو فسقا أهل غير الله به فسمى  
مالاً يؤول كل فسقا وقال تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق وأول خروجها عن حكم  
غيرها بالزيادة والافساد وعدم الانتفاع واذا جاز قتلها للمحرم جاز لعلال بالاولى وقد ورد بلفظ  
يقتلن في الحل والحرم عندهم مسلم وفي لفظ ليس على المحرم في قتلن جناح فدل انه يقتلها المحرم  
في الحرم وفي الحل بالاولى وقوله يقتلن اخبار محل قتلن وقد ورد بلفظ الامر و بلفظ نفي الجناح  
ونفي الحرم على قاتلن فدل على حل الامر على الاباحة وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب وقيد

عند مسلم من حديث عائشة بالابقع وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض فذهب أئمة الحديث إلى  
تقييد المطلق بهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد والقدح في هذه الرواية بالشذوذ  
وتدليس الراوي مدفوع بأنه صرح الراوي بالسماع فلا تدليس وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ  
فلا شذوذ وقال المصنف وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال  
له غراب الزرع وأفتوا بجواز كلبه فبقى ما عداه من الغرابان لمحقا بالابقع والمراد بالكلب هو  
المعروف وتقييده بالعقور يدل أنه لا يقتل غير العقور ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب العقور  
بالأسد وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية وعن سفيان أنه الذئب خاصة وقال مالك كل ما عقر الناس  
وأخافهم وعدا عليهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو الكلب العقور ونقل عن سفيان وهو  
قول الجمهور واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فقتله  
الأسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم وهو محرم) وذلك في حجة الوداع جعل يقال له الحي جل بين مكة  
والمدينة (متفق عليه) دل على جواز الحجامة للمحرم وهو اجاع في الرأس وغيره إذا كان للحاجة  
فإن قطع من الشعر شيئا كان عليه فدية الحلق وإن لم يقطع فلا فدية عليه وإن كانت الحجامة لغير  
عذر فإن كانت في الرأس حرمت أن قطع معها شعر الحرمة قطع الشعر وإن كانت في موضع لا شعر  
فيه فهي جائزة عند الجمهور ولا فدية وكرهها قوم وقيل تجب فيها الفدية وقد نبه الحديث على  
قاعدة شرعية وهي أن محرمات الأحرار من الحلق وقتل الضئيد ونحوهما باح للحاجة وعليه  
الفدية فمن احتاج إلى حلق رأسه ولبس قبضه مثلا لحرا أو بردا يبيع له ذلك ولزمته الفدية وعليه  
دل قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه الآية وتبين قدر الفدية قوله (وعن  
كعب بن عجرة) بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء وكعب صحابي جليل حليف الأنصار نزل  
الكوفة ومات بالمدينة سنة ٥١ (قال جلت) مغير صيغة (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم والقسم لتنازع على وجهي فقال ما كنت أرى) بضم الهمزة أي أظن (الوجه بلغ بك  
ما أرى) بفتح الهمزة من الرؤية (أتجد شاة قلت لا قال تصوم ثلاثة أيام أو تطعم ستة مساكين  
لكل مسكين نصف صاع متفق عليه) وفي رواية البخاري مربي رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم بالحديثة ورأسي يتهافت فلا فقال أتؤذيك هواك قلت نعم قال فاحلق رأسك الحديث  
وفيه فقال نزلت في هذه الآية فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه الآية وقد روى  
الحديث بالفاظ عديدة وظاهره أنه يجب تقديم النسك على النوعين الآخرين إذا وجدها  
وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير في الثلاث جميعا ولذا قال البخاري في أول  
باب الكفارات خير النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعبا في الفدية وأخرج أبو داود من طريق  
الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن شئت فأنسك نسكة  
وإن شئت فصم ثلاثة أيام وإن شئت فأطعم الحديث والظاهر أن التخيير إجماع وقوله نصف صاع  
أخذ جاهد العلماء بظاهره لا ما روى عن أبي حنيفة والثوري أنه نصف صاع من خنطة وصاع  
من غيرها (وعن أبي هريرة قال لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أراد به فتح مكة  
وأطلقه لأنه المعروف (فأم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التامس) أي خطبا وكان قيامه

ثاني الفتح (حمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة قبل (تعريفهم بالمكة التي من بها تعالى عليهم وهي قصة معروفة منذ كورة في القرآن (وسلط عليها رسوله والمؤمنين) ففتحوها عنوة (وانها لم تحل لاحد كان قبلي وانما احلت لي ساعة من نهار) هي ساعة دخوله اياها (وانها لا تحل لاحد بعدى فلا ينقر) بالبناء للمجهول (صيدها) أي لا يرجمه أحد ولا ينجي عن موضعه (ولا يحتل) بالخاء المعجمة مبنى للمجهول أيضا (شوكها) أي لا يؤخذ ولا يقطع (ولا تحل ساقطتها) أي لقطتها وهو بهذا اللفظ في رواية (الامشدة) أي معترف لها ويقال له منشد ولطالها ناسد (ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين) اما أخذ الدية أو قتل القاتل (فقال العباس الا الاذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الخاء المعجمة ثبت معروف طيب الرأفة (فانا نجعله في قبورنا ويوتنا فقال الا الاذخر متفق عليه) فيه دليل على أن فتح مكة كان عنوة لقوله لم تحل وقوله وسلط عليها وقوله لا تحل وعلى ذلك الجاهل رذهب الشافعي الى أنها فتحت صلحا مستدلا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقسمها على الغائبين كما قسم خيبر وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم من على أهل مكة وجعلهم الطلقاء وصانهم عن القتل والسبي للنساء والذرية واغتنام الاموال افضا لامنه على قرابته وعشيرته وفيه دليل على انه لا يحل القتال لاحد بعده صلى الله عليه وآله وسلم بمكة قال الماوردي من خصائص الحرم ان لا يحارب أهله وان بغوا على أهل العدل وقالت طائفة بجوازهم وفي المسئلة خلاف وتحريم القتال فيها هو الظاهر ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان ترخص أحد لقتال رسول الله فقولوا ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل ان حل القتال فيها من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بالقتال لاعتماده عن ذلك الذي أبج له مع أن أهل مكة كانوا اذذاك مستحقين للقتال لصيدهم عن المسجد الحرام واخراجهم أهلهم منه وكفرهم وقال به غير واحد من أهل العلم قال ابن دقيق العيد بيا كذا القول بالتحريم بأن الحديث دل على أن المأذون فيه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن فيه لغيره ودل على تحريم تنفير صيدها وبالاولى تحريم قتله وعلى تحريم قطع شوكها وينفذ تحريم قطع ما لا يؤذى بالاولى ومن العجب انه ذهب الشافعي الى جواز قطع الشوك من فروع الشجر كما نقله عنه أبو ثور وأجاز جماعة غيره وعلموا ذلك بأنه يؤذى فأشبهه القواسم قلت وهذا من تقديم القياس على النص وهو باطل على انك قد عرفت انه لم يقم دليل على أن حله قتل القواسم هو الاذية وانفق العلماء على تحريم قطع شجرها الذي لم يستنبته الا دميون في العادة وعلى تحريم قطع خلاها وهو الرطب من الكلا فاذا ايس فهو الخشيش واختلفوا فيما يستنبته الا دميون فقال القرطبي الجمهور على الجواز وأفاد انها لا تحل لقطتها الا لمن يعرفها أبدا ولا يتملكها وهو خاص بلقطة مكة وأما غيرها فيجوز ان يلتقطها بنية التملك بعد التعريف لها سنة ويأتي ذكر الخلاف في المسئلة في باب اللقطة ان شاء الله تعالى وفي قوله ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين دليل على أن الخيار للولي ويأتي الخلاف في ذلك في كتاب الجنائيات وقوله نجعله في قبورنا أي نسديه خلل الحجارة التي تجعل على الحسد وفي البيوت كذلك يجعل فيما بين الخشب على السقف وكلام العباس يحتمل انه شفاعا اليه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتمل انه اجتهاد منه لما علم من أن العموم غالبه

التخصيص كانه يقول هذا مما تدعو اليه الحاجة وقد عهد من الشريعة عدم الحرج فقصر صلى الله عليه وآله وسلم كلامه واستثناء ما يوحى وأجتمعت منه صلى الله عليه وآله وسلم (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة) وفي رواية ان الله حرم مكة ولا منافاة فالمراد ان الله حكم بحرمتها وابراهيم أظهر هذا الحكم على العباد (ودعا لاهلها) حيث قال اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات وغيرهما من الآيات (وانى حرمت المدينة) هي علم بالغلبة لمدينة صلى الله عليه وآله وسلم التي هاجر اليها فلا يتبادر عند الاطلاق الا هي (كما حرم ابراهيم مكة وانى دعوت في صاعها ومدها) أى فيما يكال به ما لانهم ما يكالان معروفاً (بمثل مادعا ابراهيم لاهل مكة متفق عليه) المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقاتلوا وتحريم من دخلها لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا وتحريم صيدها وقطع شجرها وعضد شوكها والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث وفي تحديد حرم المدينة خلاف وورد تحديد بالفاظ كثيرة ورجحت رواية ما بين لايتها التوارد الرواة عليها ولقوله ﷺ (وعن عليّ كرم الله وجهه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين غير) بالعين المهملة فمما جعل بالمدينة (الى ثور وراه مسلم) ثور بالمثلثة وسكون الواو آخره راء فى القاموس انه جبل بالمدينة قال ومنه الحديث الصحيح وذر هذا الحديث ثم قال وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من الاكابر الاعلام ان هذا التحميم والصواب الى أحد لان ثورا انما هو بمكة فغير جسد لما أخبرني الشجاع البعلى الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصرى ان حذاء أحد جانبا الى ورائه جبلا صغير يقال له ثور وتكررسوا الى عنه طوائف من العرب العارفين بثلث الارض فكل أخبرني أن اسمه ثور ولما كتب الى الشيخ عفيف الدين المطرى عن والده الحافظ الثقة قال ان خلف أحد عن شماله جبلا صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلفا عن سلف انتهى وهو لا ينافى حديث ما بين لايتها لانهم ما جرتان تكتنفانها كفى القاموس وغير وثور مكتنفان المدينة فحديث غير وثور يفسر اللابتين

#### \* (باب صفة الحج ودخول مكة) \*

أراد به بيان المناسك والاتباع بها مرتبة وكيفية وقوعها وذكر حديث جابر وهو واف بجميع ذلك ﷺ (وعن جابر بن عبد الله) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حج) عبر بالماضى لانه روى ذلك بعد تقضى الحج حين سأله عنه محمد بن علي بن الحسين كفى صحيح مسلم (فخرجنا معه) أى من المدينة (حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس) بصيغة التصغير امرأة أبي بكر الصديق رضى الله عنه يعنى محمد بن أبي بكر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلى واستنفرى) بسين مهملة هو شد المرأة على وسطها شيئا ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم وتشد طرفيها من وراءها ومن قدامها الى ذلك الذى شدته في وسطها وقوله (ثوب) بيان لما تستنفر به (وأحرى) فيه انه لا يمتنع النقاس صحة عقد الاحرام (وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد) مسجد ذى الحليفة أى صلاة الفجر كذا ذكره النووي في شرح مسلم والذي في الهدى النبوى انها صلاة الظهر وهو الاول لانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى خمس

صلوات بنى الخليفة الخامسة هي الظهر وما قرب بعدها (ثم ركب القصواء) بفتح القاف ثم صاد  
 مهملة فواو فالف محدود وقيل بضم القاف مقصور وخطي من قاله لقب لناقته صلى الله عليه وآله  
 وسلم (حتى إذا استوت به على البداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أى أفراد  
 التلبية لله وحده بقوله (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) وكانت الجاهلية تزيد في  
 التلبية لاشرى كاهولك تملكه وممالك (ان الحمد) بفتح الهمزة وكسرها والمعنى واحد وهو  
 التعليل (والنعم لك والمالك لاشرى لك) حتى إذا أتينا البيت استلم الركن أى بمصحه يده  
 وأراد به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لانه قد غلب على اليماني (فرمل) أى في طوافه بالبيت  
 أى أسرع في مشيه مهرولاً فيما عدا بين الركنين اليمانيين فقط فانه مشى بينهما كما يأتي في حديث  
 ابن عباس قرياً (ثلاثاً) أى مرات (ومشى أربعاً ثم أتى مقام إبراهيم فصلى) ركعتي الطواف  
 (ورجع الى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب) أى باب الحرم (الى الصفا فإدنا) أى قرب  
 (من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله ابداً) في الاخذ في السعي (بمبدأ الله به فرقى)  
 بكسر القاف (الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحداه وكبره) وبين ذلك بقوله (وقال  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله أنجز وعده)  
 باظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به نفسه الكريمة (وهزم الأحزاب) في يوم الخندق  
 (وحده) أى من غير قتال من الآتمين ولا سبب لانهم كما أشار اليه قوله تعالى فأرسلنا  
 عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها أو المراد كل من تحزب لخربه صلى الله عليه وآله وسلم فانه هزمهم (ثم  
 دعابن ذلك ثلاث مرات) دلالة كذا المذكر ثلاثاً (ثم نزل من الصفا) منتبهاً الى المروة  
 حتى انصبت قدما في بطن الوادي (قال عياض فيه اسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى انصبت  
 قدما فرمل في بطن الوادي فسقط لفظ رمله قد ثبتت هذه اللفظة في رواية لمسلم وكذا ذكرها  
 الحميدي في الجمع بين الصحيحين (حتى اذا صعد) من بطن الوادي (مشى الى المروة ففعل على  
 المروة كما فعل على الصفا) من استقبل القبلة الى آخر ما ذكر (فذكر) أى جابر (اخذت)  
 يتمامه واقتصر المصنف على محل الحاجة (وفيه) أى في الحديث (فلما كان يوم التروية) بفتح  
 التاء وهو الثامن من شهر ردى الحجة سمي بذلك لانهم كانوا يبيتون فيه اذ لم يكن يعرفه ماء  
 (توجهوا الى منى وركب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 والعجزة ثم مكث) بفتح الكاف ثم مثلثة (قليل) أى بعد صلاة الفجر (حتى طلعت الشمس  
 فأجرت) أى جاوز المزدلفة ولم يقف بها (حتى أتى عرفة) أى قرب منها لانه دخلها بديل (فوجد  
 القبة) خيمة صغيرة (قد ضربت له بغرة) بفتح النون وكسر الميم محل معروف (فتزل بها) فان  
 غمرة ليست من عرفات كذا في الشرح وفي القاموس غمرة كفرحة موضع بعرفات أو الجبل الذي  
 عليه أنصاب الحرم على عيذك خارجاً من المأزمين تريد الموقف انتهى (حتى اذا زالت الشمس  
 أمر بالقصواء فرحلت له) مغيرة صيغة تخفف الحاء المهملة أى وضع عليه ارحلها (فأتى بطن  
 الوادي) وادى عرفة (خطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر) جمعاً من  
 غير أذان (ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقتة القصواء الى الصخرات  
 وجعل حبل) فيه ضبطان بالجيم والحاء المهملة والموحدة امام مفتوحة أو ساكنة (المشاة)

وبما ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذي يسلكونه في الرمل وقيل أراد صفتهم ومجتهداتهم في  
 مشيهم تشبيهاً بجبل الرمل (بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت  
 الصفرة قليلاً حتى غاب القرص) قال في شرح مسلم هكذا في جميع النسخ وكذلك نقله القاضي  
 عياض عن جميع النسخ قال قيل صوابه حين غاب القرص قال ويحتمل أن يكون قوله حتى غاب  
 القرص بياناً لقوله غربت الشمس وذهبت الصفرة فإن هذه قد تطلق مجازاً على مغيب معظم  
 القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القرص (ودفع وقد شق) بتخفيف النون ضم  
 وضيق (للقصوى الزمام حتى ان رأسها البصيص مورك) بفتح الميم وكسر الراء (رحله)  
 بالخاء المهملة الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قد دام وسط الرجل إذا مل من الركوب  
 (ويقول بيده اليمنى) أي يشير بها قائلاً (يا أيها الناس السكينة السكينة) بالنصب أي  
 الزموا (كلما أتى جبلاً) بالمهملة وسكون الباء من جبال الرمل وجبل الرمل ما طال منه وضخم  
 (أرخص لها قليلاً حتى تصعد) بفتح التاء وضمة هاء يقال صعدوا وصعد (حق إذا أتى المزدلفة فصلى بها  
 المغرب والعشاء بأذان واحد وقامتين ولم يبعث) أي لم يصل (بينهما شيئاً) أي نافلة (ثم اضطجع  
 حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان واقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام) وهو  
 جبل معروف في المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وفتح الزاي وحاء مهملة (فاستقبل القبلة  
 فدعا وكبر وهلل فلم يزل واقفاً حتى أسفر) أي الفجر (جداً) بكسر الجيم اسفاراً بليغاً (فدفع قبل  
 ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة سمي بذلك لان  
 قيل أصحاب الفيل حسر فيه أي كل وأعياء (فحرك قليلاً) أي حرك دابته لتسرع في المشي  
 وذلك مسافة مقدار رمية حجر (ثم سلك الطريق الوسطي) وهي غير الطريق التي ذهب فيها إلى  
 عرفات (التي تخرج على الجرة الكبرى) وهي جرة العقبة (حتى أتى الجرة التي عند الشجرة)  
 وهي حذلمني وليست منها والجرة اسم لمجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال أجرو بنو  
 فلان إذا اجتمعوا (فرماها بجمع حصيات يكبر مع كل حصاة منها كل حصاة مثل حصي الخذف)  
 وقدره مثل حبة الباقلاء (رمى من بطن الوادي) بيان لمحل الرمي (ثم انصرف إلى المنحرف فحرم  
 ركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف أي  
 فأفاض إلى البيت فطاف به طواف الافاضة ثم صلى الظهر وهذا يعارضه حديث ابن عمر أنه صلى  
 الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يوم النحر عني وجمع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جماعة يعني  
 ليسوا بأفضل الجماعة خلقه (رواه مسلم مطولاً) وفيه زيادات حذفها المصنف واقتصر على محل  
 الحاجة هنا واعلم ان هذا حديث عظيم مشتمل على جل من القوائد ونفائس من مهمات القواعد  
 قال القاضي عياض قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثر وأوصف فيه أبو بكر بن  
 المنذر جزءاً كبيراً أخرج فيه من الفقه مائة وثلاثة وخمسين نوعاً قال ولو تقصى لزيد على هذا العدد  
 قريب منه قلت وليعلم ان الأصل في كل ما ثبت انه فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الوجوب  
 لا مربي أن أحدهما ان أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به في القرآن والأفعال في بيان  
 الوجوب محمولة على الوجوب والثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم فمن ادعى  
 عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل ولنذكر ما يحتمل هذه المختصر من فوائده

ودلائله فقبه دلالة على ان غسل الاحرام سنة للنفساء والحائض وغيرهما بالاولى وعلى استنثار الحائض والنفساء وعلى صحة احرامهما وان يكون الاحرام عقيب صلاة فرض أو نفل فانه قد قيل ان الركعتين اللتين اهل بعدهما قرأنا الفجر وقد منالك ان الاصح انهم ما ركعنا الظهر ولانه صلاها قصرا ثم اهل وانه يرفع صوته بالتلبية قال العلماء ويستحب الاقتصار على تلبية النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان زاد فلا بأس فقد زاد عمر لبيك ذا النعماء والنفل الحسن لبيك مر هو بانك ومروغوا اليك وابن عمر لبيك وسعدك والخير بيدك والرغبة اليك والعمل وأنس لبيك حقا حقا تعبدا ورفا وانه ينبغي للحاج القدوم أو لا مكة ليطوف طواف القدوم وانه يستمر الركس قبل طوافه ويرمل في الثلاثة الاشواط الاول والرمل أسرع المشي مع تقارب الخطا وهو الحبيب وهذا الرمل يفعل في ما عدا ما بين الركبتين اليمينيتين كما قدمناه ثم عشي أربع على عادته وانه يأتي بعد تمام طوافه مقام ابراهيم ويتلو واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين وقد أجمع العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا طاف بالبيت ان يصلي خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان أم لا فقيل بالوجوب وقيل ان كان الطواف واجبا والافسنة وهل يجبان خلف مقام ابراهيم حتما أو يجزئان في غيره فقيل يجبان خلفه وقيل يندبان خلفه ولو صلاهما في الحجر أو في المسجد الحرام أو في أي محل من مكة جاز وفاته الفضيلة وورد في القراءة فيها في الاولى بعد الفاتحة الكافر ونوفي الثانية بعدها الصمد واهم مسلم ودل على انه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول وتفقوا على ان الاستلام سنة وانه ينبغي بعد الطواف ويدأس الصفا ويرقى الى أعلاه ويقف عليه مستقبلا القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكرو يدعو ثلاث مرات وفي الموطأ حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعي وقد قدمنا لك ان في رواية بمسلم سقطت رواية الموطأ انه يرمل في بطن الوادي وهو الذي يقال له بين الميدين وهو مشروع في كل مرة من السبعة الاشواط لافي الثلاثة الاول كما في طواف القدوم بالبيت وانه يرقى أيضا على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو ويتمام ذلك ثم عمرته فان حلق أو قصر صار حلالا وهكذا فعل الصحابة الذين أضرهم صلى الله عليه وآله وسلم بفسخ الحج الى العمرة واما من كان قارنا فانه لا يحلق ولا يقصر ويبقى على احرامه ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة يحرم من أراد الحج من حل من عمرته ويطلع هو ومن كان قارنا الى منى كما قال جابر فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى أي توجه من كان باقيا على احرامه لتمام حجه ومن كان قد صار حلالا احرم وتوجه الى منى وتوجه صلى الله عليه وآله وسلم اليها را كما فنزل بها وصلى بها الصلوات الخمس وفيه ان الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضا وفيه خلاف ودليلنا الفضامة فعليه صلى الله عليه وآله وسلم وان السنة ان يصلي بمضى الصلوات الخمس وان يبيت بها هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وان السنة ان لا يخرجوا يوم عرفة من منى الا بعد طلوع الشمس وان السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبعد الصلاة صلاة الظهر والعصر جميعا بعرفات فانه صلى الله عليه وآله وسلم نزل بمنى وليست من عرفات ولم يدخل الموقف الا بعد الصلاتين وان لا يصلي بينهما شيئا وان السنة ان يخطب الامام الناس قبل صلاة العصرين وهذه إحدى الخطب المسنونة في الحج والثانية يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة



الظهر والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النفر الاول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ويأتي الكلام عليها في قوله ثم ركب الى الموقف الى آخره سنن وآداب منها انه يجعل الذهاب الى الموقف عند فراغه من الصلوات ومنها ان الوقوف راكبا أفضل ومنها ان يقف عند الصخرات وهي صخرات مفسرات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات وامام أشهر من العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم انه لا يصح الوقوف الا فيه فغلط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات وان الفضيلة في موقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الصخرات ومنها استقبال القبلة في الوقوف ومنها انه يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس ويكون في وقوفه داعيا فانه صلى الله عليه وآله وسلم وقف على راحلته راكبا يدعوا لله عز وجل وكان في دعائه رافعا يديه الى صدره وأخبرهم ان خير الدعاء دعاء يوم عرفة وذكر من دعائه في الموقف اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيرا مما تقول اللهم لك الصلوات ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآتي ولك ترائي اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وسأوس الصدر وشتات الامر اللهم أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح ذكركم الترمذي ومنها ان يدفع بعد تحقق غروبها بالسكينة ويأمر الناس بها ان كان مطاعا ويضم زمامه كونه لئلا يسرع في المشي الا اذا أتى جبلا من جبال الرمل ارخاه قليلا لئلا يخف على من كونه بصعوده فاذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعيا باذان واحد واقامتين وهذا الجمع متفق عليه وانما اختلف العلماء في سببه فقل انه نسك وقيل لانهم مسافرون وانه لا يصلي بين ما شأوا وقوله ثم اضطجع حتى طلع الفجر فيه سنن نبوية المبيت بمزدلفة وهو مجمع على انه نسك وانما اختلفوا هل هو واجب أو سنة والاصل فيما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوديع كما عرفت وان السنة ان يصلي الصبح في المزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعوا الوقوف عنده من المناسك ثم يدفع منه عند اسفار الفجر اسفارا بليغا فيأتي بطن محسر فيسرع السير فيه لانه محل غضب الله فيه على أصحاب القيل فلا ينبغي الاناة فيه ولا البقاء به فاذا أتى الجرة وهي جرة العقبة نزل بطن الوادي ورماها بسبع حصيات كل حصاة تحية بالاقلا يكبر مع كل حصاة ثم ينصرف بعد ذلك الى المنحرف فينحر ان كان عنده بدن يريد نحرها واما هو صلى الله عليه وآله وسلم فانه نحر بيده الشريفة ثلاثا وستين بدنة وكان معه مائة بدنة فامر عليا عليه السلام بنحر باقيها ولم يذكر الخلق في حديث جابر هذا وسأيت ذكرك في حديث المسور بن مخرمة وانه صلى الله عليه وآله وسلم حلق بعد نحره ثم بعد ركب الى مكة فطاف طواف الافاضة وهو الذي يقال له طواف الزيارة ومن بعده يحل له كل ما حرم عليه بالاحرام حتى وطئ النساء واما اذا رمى جرة العقبة ولم يطف هذا الطواف فانه يحل له ما عدا النساء فهذه الجبل من السنن والآداب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم تبيين كيفية أعمال الحج وفي كثير مما يدل عليه هذا الحديث مما سقناه خلاف بين العلماء كثير في وجوبه وعدم وجوبه وفي لزوم الميم بتركه وعدم لزومه وفي صحة الحج ان ترك منه شيئا وعدم صحته وقد طول بذكرك في الشرح واقتصرنا على ما أفاده الحديث فالأتي بما اشتمل عليه هذا الحديث هو الممثل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم والمقتدى به في أفعاله وأقواله (وعن خزيم بن ثابت) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا فرغ من تليته في حج أو عمرة سأل الله

رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار زواه الشافعي باسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقف عليها السيد رحمه الله فلم يكلم عليه قلت وهو موجود في نسخة من الشرح غير ما وقف عليه السيد رحمه الله ووجه ضعفه ان فيه صالح بن محمد بن أبي زائدة أبواقد الليثي وقد ضعفوه والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية بلبها المحرم في أي حين بهذا الدعاء ونحوه ويحتمل ان المراد بالفراغ منها انتهاء وقت المشروعية وهو عند روى جرة العقبة والاول أوضح (وعن جابر) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحررت ههنا ومنى كلها منحر فأنحروا في رحالكم) جمع رحل وهو المنزل (ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف) وحده عرفة ما خرج عن وادي عرنة الى الجبال المقابلة مما يلي بساتين بني عامر (ووقفت ههنا وجمع كلها موقف رواه مسلم) أفاد صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يتعين على أحد نحره حيث نحر ولا وقوفه بعرفة وجمع حيث وقف بل ذلك موسع عليهم حيث نحر وفي أي بقعة من بقاع منى فانه يجزئ عنهم وفي أي بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أجزأ وهذا زيادة في بيان التخفيف عليهم وقد كان أفاده تقرير لمن حج معه من لم يقف في موقفه ولم ينحر في منحره اذ من المعلوم انه حج معه ام لا تخصي ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحره هذا والدم الذي يحمله منى هو دم القران والتمتع والاحصار والافساد والتطوع بالهدى واما الذي يلزم المعتصر فحل مكة واما سائر الديماء اللازمة من الجزاآت فحلها الحرم المحرم وفي ذلك خلاف معروف (وعن عائشة) رضي الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء الى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها متفق عليه) هذا الخبر عن دخوله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فانه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمدغمة منصرف وهي الثنية التي ينزل منها الى المعلاة مقبرة أهل مكة وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ثم سهلته كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة واسفل مكة هي الثنية السفلى يقال لها كداء بضم الكاف والقصر عند باب الشبيكة ويقول أهل مكة افتحوا ودخل وضم واخرج ووجه دخوله صلى الله عليه وآله وسلم من الثنية العليا ما روى انه قال أبو سفيان لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس ما هذا قال شيء طلع بقلبي وان الله لا يطلع الخيل من هنالك أبدا قال العباس فذكرت أبو سفيان بذلك لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها وعند البيهقي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف قال حسان فأنشده

علمت بنبي أن لم تروها \* تشير النقع مطلعها كداء

فتبسم صلى الله عليه وآله وسلم وقال ادخلوها من حيث قال حسان واختلف في استحباب الدخول من حيث دخل صلى الله عليه وآله وسلم والخروج من حيث خرج فقيل يستحب وانه يعدل اليه من لم تكن طريقه عليه وقال البعض انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك وقال ابن تيمية يشبهه ان يكون وجهه ذلك والله أعلم ان الثنية العليا التي تشرف على الابطاح والمقابر اذا دخل منها الانسان فانه يأتي من وجه البلد والكعبة مستقبلا استقبالا من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى لانه يستدبر البلد والكعبة فاستحب ان يكون ما يليه منها مؤخرها لتلايته تدبر وجهها يعني اذا خرج من الثنية العليا (وعن ابن عمر)

رضي الله عنه (انه كان لا يقدم مكة الا بات) ليلة قدومه (بذي طوى) في القاموس مثلثة الطاء  
وتنون موضع قريب من مكة (حتى يصبح ويغتسل ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
أي انه فعله (متفق عليه) فيه استحباب ذلك وانه يدخل مكة نهارا وهو قول الاكثر وقال جماعة  
من السلف وغيرهم الليل والنهار سواء والنبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة في عمرة الجعرانة  
ليلا وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخول مكة (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (انه كان  
يقبل الحجر الاسود ويسجد عليه واهل الحرام من فوعا واليه في وقفا) وحسنه اجدو قد رواه  
الازرق بسنده الى محمد بن عباد قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة من جلد رأسه  
فقبل الحجر ويسجد عليه ثم قبله ويسجد عليه ثلاثا رواه أبو يعلى بسنده من حديث أبي داود  
والطيالسي عن جعفر بن عثمان الخزازي قال رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر ويسجد عليه  
وقال رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه وقال رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه  
وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله وحديث عمر في صحيح مسلم انه قبل الحجر  
والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بك حقا يؤيد هذا فيه شرعية تقبل  
الحجر والسجود عليه (وعنه) أي عن ابن عباس (قال أمرهم) أي أمر النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضية (ان يرملوا) بضم الميم (ثلاثة اشواط) أي  
يهربون فيها في الطواف (ويشوا أربع مائة بين الركنين متفق عليه) حديث ابن عباس هذا أخرجه  
البخاري في الحج وفي المغازي بلفظ أمرهم ان يمشوا الاشواط الثلاثة وان يشوا مائة بين الركنين  
وأخرجه مسلم أيضا كذلك وفي لفظ له ان يرملوا ثلاثا ويشوا أربع مائة فلفظ أربع مائة بلوغ  
المرام من سبق القلم اذ لا يصح الكلام مع توسطها بين يشوا ومائة بين الركنين (وعن ابن عمر انه كان  
إذا طاف بالبيت الطواف الاول خبث ثلاثا ومشى أربعاً وفي رواية رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم إذا طاف في الحج أو العمرة أو ما يقدم فانه يسعي ثلاثة أطواف بالبيت ويسعي  
أربعة متفق عليها) واصل ذلك ووجه حكمته ما رواه ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم وأصحابه مكة فقال المشركون انه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يثرب فامر النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه ان يرملوا الاشواط الثلاثة وان يشوا مائة بين الركنين ولم يمنعه ان  
يرملوا الاشواط كلها الا لبقاء عليهم أخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم ان المشركين جلسوا بمأبى  
الحجر وانهم حين رأوهم يرملون قالوا هؤلاء الذين زعمتم ان الحمى وهنتهم انهم لا يجلدون كذا وكذا  
وفي لفظ لغيره انهم الا كالعزلان فكان هذا أصل الرمل وسببه اغاظة المشركين ورد قولهم وكان  
هذا في عمرة القضية ثم صار سنة ففعله في حجة الوداع مع زوال سببه واسلام من في مكة وانما لم  
يرملوا بين الركنين لان المشركين كانوا من ناحية الحجر عند قبة عان فلم يكونوا يرون من بين  
الركنين وفيه دليل على انه لا بأس بقصد اغاظة الاعداء بالعبادة وانه لا ينافي اخلاص العمل بل هو  
اضافة طاعة الى طاعة وقد قال تعالى ولا يبالون من عدونا الا كتب اليهم به عمل صالح وقد ذهب  
ابن الصباغ الى ان الرمل لا يكون فيما بين الركنين واجاب الجمهور القائلون بان الرمل من الحجر الى  
الحجر بان ذلك انما كان في عمرة القضاء وقد ذكر سببه وهو الابقاء عليهم وامافي حجة صلى الله عليه  
وآله وسلم فانه رمل من الحجر الى الحجر وكان متأخرا فيكون ناسخا ويجب الاختذ به وهو ما أخرجه

الشيخان الألفظ لمسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم رمل من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشي أربعاً كذا في التلخيص (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال لم أر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين رواه مسلم) اعلم ان للبيت أربعة أركان الركن الاسود ثم اليماني ويقال لهما اليمانيان بخفيف الياء وقد تشددوا غما قيل لهما اليمانيان تغليبا كالأيوين والقمرين والركن الآخر ان يقال لهما الشاميان وفي الركن الاسود فضيلتان أحدهما كونه على قواعد ابراهيم عليه السلام والثانية كونه فيه الحجر واما اليماني ففيه فضيلة كونه على قواعد ابراهيم عليه السلام ويا في مخفف يعني بتعويض الالف من احدى ياءى النسب فبقيت الياء الاخرى مخففة وحكى سيبويه والجوهري وغيرهما التشديد أيضا على زيادة الالف وبقاء ياء النسب بمجالها واما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين فهذا خص الاسود بسنتي التقبيل والاستلام للفضيلتين واما اليماني فيستلمه ولا يقبله لان فيه فضيلة واحدة وانفقت الامة على استحباب استلام الركنين اليمانيين وانفق الجماهير على انه لا يصح الطائف الركنين الاخرين قال القاضي وكان فيه أي في مسح الركنين خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانقرض الخلاف واجمعوا على انهما لا يستلمان وعليه دل حديث الباب ﴿وعن عمر﴾ رضي الله عنه (انه قبل الحجر وقال اني أعلم انك حجر لا تضرب ولا تمنع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلتك متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة انه قال رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يك حفا وأخرج البخاري ان رجلا سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله قال رأيت ان غلبت فقال دع رأيت باليمن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله وروى الاثر في من حديث عمر بن زادة وانه قال له على عليه السلام بلى يا أمير المؤمنين هو يضرب وينقع قال واين ذلك قال في كتاب الله قال واين ذلك من كتاب الله عز وجل قال قال الله واذا خذرك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست بركم قالوا بلى شهدنا قال فلما خلق الله آدم مسح ظهره فاخرج ذريته من صدره فقررههم انه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق وكان لهذا الحجر عينان ولسان فقال له افتح فالتفت له ذلك الرق وجعله في هذا الموضع وقال تشهد لمن وافك بالايان يوم القيامة قال الراوي فقال عمر أعود بالله ان أعيش في قوم لست فيهم يا بالحسن قال الطبري انما قال ذلك عمر لان الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الاصنام فخشى عمر ان تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الاجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فاراد عمر ان يعلم الناس ان استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لان الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الاوثان انتهى قلت ان صححت رواية الاثر في قالذي قاله على عليه السلام اجنبي عن المقام وليس في قوله فالتفت له ذلك الرق دليل على انه حجر يضرب وينقع فان قول عمر من واد وقول أبي الحسن من واد آخر

سارت مشرقا وسرت مغربا \* شتان بين مشرق ومغرب

﴿وعن أبي الطفيل﴾ رضي الله عنه (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الركن معجنا) هو عصا محنية الرأس (معه ويقبل المحجن رواه مسلم) وأخرج

الترمذي وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان تبصران ولسان ينطق به يشهدان استلمه بحق وروى الأزرقي بإسناد صحيح من حديث ابن عباس قال إن هذا الركن بين الله عز وجل في الأرض يصافح به عباده مصافحة الرجل أخاه وأخرج أحمد الركن بين الله في الأرض يصافح به خلقه والذي نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله عنده شيئاً إلا أعطاه أياماً وحديث أبي الطفيل دال أنه يجزئ عن استلامه باليد استلامه بالآلة وتقبيال الآلة كالحجج والعصا وكذلك إذا استلمه بيده قبل يده فقد روى الشافعي أنه قال ابن جرير يج لعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمرو وأبا سعيد وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم فإن لم يمكن استلامه لأجل الزجة قام حياله ورفع يده وكبر لماروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عمر إنك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعفاء وإن وجدت خلوة فاستلمه ولا فاستقبله وهلال وكبر رواء أحدوا الأزرقي وإذا أشار بيده فلا يقبلها لأنه لا يقبل إلا الحجر أو ما من الحجر فالمراد من قوله إذا استلموا قبلوا أيديهم أن ذلك حيث مسوا الحجر بأيديهم (وعن يعلى بن أمية) رضي الله عنه (قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا يريد أخضر رواء الخيمة إلا الناساني وصححه الترمذي) الاضطجاع افتعال من الضبع بفتح المجرمة وسكون الموحدة وهو العضو ويسمى التآبط لأنه يجعل وسط الرءاء تحت الأبط ويبدى ضبعه الأيمن وقيل يبدى ضبعه وفي النهاية هو أن يأخذ الأزار أو البردو يجعله تحت أبطه الأيمن ويلقى طرفه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره وأخرج أبو داود عن ابن عباس اضطجع فكبر واستكبر واستلم وكبر ثم رمى ثلاثة أطواف كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيبوا من قریش مشوا ثم يطعمون عليهم يرمون تقول قریش كأنهم الغزلان قال ابن عباس فكانت سنة أول ما اضطجعوا في عمرة القضاء ليستعينوا بذلك على الرمل ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة ويضطجع في الإشواط السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطجع في ركعتي الطواف وقيل في الثلاثة الأولى لا غير (وعن أنس) رضي الله عنه (قال كان يهل من المهل فلا ينكر عليه ويكبر من المكبر فلا ينكر عليه متفق عليه) تقدم أن الإلهال رفع الصوت بالتلبية وأول وقته حين الإحرام إلى الشروع في الإلهال وهو في الحج إلى أن يأخذ في رمي جرة العقبة وفي العمرة إلى الطواف ودل الحديث على أنه من كبر مكان التلبية فلا ينكر عليه بل هو سنة لأنه يريد أنس أنهم كانوا يفعلون ذلك ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فيمقر كلا على ما قاله إلا أن الحديث ورد في صفة عدوهم إلى عرفات وفيه رد على من قال تقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل) بفتح التاء والقاف وهو متاع المسافر كافي النهاية (أو قال في الضعفة) شك من الراوي (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم لمزدلفة سميت به لأن آدم وحواهما اهبطا اجتماعهما بكافي النهاية (بأبيل) قد علم أن من السنة أنه لا بد من المبيت بجمع وأنه لا يفيض من بات به إلا بعد صلاة الفجر بها ثم يقف بالمسعى الحرام ولا يدفع منه إلا بعد أسفار الفجر جدا ويدفع قبل طلوع الشمس وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق شير كيمانغ يرخالفهم صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن

حديث ابن عباس هذا ونحوه دل على الرخصة للضعفة في عدم استحكال المبيت والنساء كانهمة  
أيضا الحديث أسماء بنت أبي بكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن بضم الظاء  
والعين وسكونهم باجمع طعينة وهي المرأة في الهودج ثم اطلق على المرأة بلا هودج وعلى الهودج بلا  
مرأة كافي النهاية وحديث أسماء أخرجه الشيخان عن عبد الله ولي أسماء انها نزلت ليلة جمع  
عند المزلفة فقامت تصلي فصارت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت  
يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا  
فارتحلنا ومضينا حتى رمت جرة العقبة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت يا هنتاه ما أنا الا  
قد غلبنا قالت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن ﴿١﴾ (وعن عائشة) رضي الله  
عنها (قالت استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزلفة ان تدفع قبله وكانت  
ثبطة) بفتح المثناة وسكون الموحدة فسر ها قوله (تعني ثبلة فاذن لها) متفق عليهما على  
حديث ابن عباس وعائشة وفيه دليل على جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر ولكن للعدركا  
أفاده قوله وكانت ثبطة وجهه والعلماء انه يجب المبيت بمزدلفة ويلزم من تركه دم وذهب آخرون الى  
انه ستة ان تركه فاته الفضيلة ولا اثم عليه ولا دم وببيت أكثر الليل وقيل ساعة من النصف الثاني  
وقيل غير ذلك والذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم المبيت بها الى ان صلى الفجر وقد قال خذوا عني  
مناسككم ﴿٢﴾ (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ولم لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس رواه الخمسة الا النسائي وفيه انتطاع) وذلك لان فيه  
الحسن العرفي بجلي كوفي ثقة احتج به مسلم واستشهد به البخاري غير ان حديثه عن ابن عباس  
منقطع قال أحمد الحسن العرفي لم يسمع عن ابن عباس وفيه دليل على ان وقت رمي جرة العقبة  
من بعد طلوع الشمس وان كان الراعي ممن أبيع له التقدم الى منى وأذن له في عدم المبيت بمزدلفة  
وفي المسئلة أربعة أقوال الاول جواز الرمي بعد نصف الليل للقادر والعاجز قاله أحمد والشافعي  
الثاني لا يجوز الا بعد الفجر مطلقا وهو قول أبي حنيفة والثالث لا يجوز للقادر الا بعد طلوع  
الفجر ولمن له عذر بعد نصف الليل والرابع للشوري والنخعي انه بعد طلوع الشمس للقادر وهذا أقوى  
الأقوال دليلا وأرجحها قيل ﴿٣﴾ (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت أرسل رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم بام سلمة ليلة النحر فرمت الجرة قبل الفجر ثم مضت فافاضت رواه أبو داود واسناده  
على شرط مسلم) الحديث دليل على جواز الرمي قبل الفجر لان الظاهر انه لا يخفى عليه صلى الله  
عليه وآله وسلم ذلك فقرره وقد عارضه حديث ابن عباس وجع بينهما بأنه يجوز الرمي قبل الفجر لمن  
له عذر وكان ابن عباس لا عذر له قلت يتقدح في هذا الجمع ما أخرجه الستة وأجد عن ابن عباس  
قال أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزلفة من ضعفة أهله وقد ذهب الشافعي الى  
جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز وقال آخرون لا يجوز الا من بعد طلوع الشمس  
للقادر وهو الذي يدل فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريبا وهو  
وان كان فيه انتطاع فقد عضده فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني الحديث وقد  
تقدمت أقوال العلماء في ذلك ﴿٤﴾ (وعن عروة بن مضر) بضم الميم وتشديد الراء وكسرها  
وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفي شهيد حجة الوداع وصدر حديثه انه قال أتيت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بالموقف يعني جمعا فقلت جئت يا رسول الله من جبل طى فأكالت مطبقي  
وانعبت نفسي وفي لفظ فرسي والله ما تركت من جبل الاوقفت عليه فهل لي من حج ثم ذكر  
الحديث (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد صلاتنا) يعني صلاة الفجر هذه يعني  
بالمزدلفة (فوق معنا) أى فى المزدلفة (حتى يدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا قد تم  
حجه وقضى نفته رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن خزيمة) فيه دلالة على انه لا يتم الحج الا  
بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الامام وقد وقف بعرفة قبل ذلك فى ليل أو نهار  
ودل على اجزاء الوقوف بعرفة فى نهار يوم عرفة اذا كان من بعد الزوال أو فى ليلة الاضحية وانه  
اذا فعل ذلك فقد قضى نفته وهو قضاء المناسب وقيل اذهب الشعر ومفهوم الشرط ان من لم  
يفعل ذلك لم يتم حجه وادعى ابن حزم وابن رشد فى النهاية الاجماع على انه لا يجزئ الوقوف يوم عرفة  
قبل الزوال وفى كتب فقه الحنابلة ان وقت الوقوف بعرفة من طلوع فجر يوم عرفة الى طلوع فجر  
التحر قال السبكي منحة الغفار والحاصل انه لا دليل على انه لا يقف الا من بعد الزوال فالظاهر مع  
أحمد قال ابن تيمية فى المنتقى بعد سباق حديث عروة بن مضرس هو حجة فى ان نهار عرفة كله وقت  
الوقوف انتهى واما الوقوف بعرفة فانه يجمع عليه واما بعرفة فذهب الجمهور الى انه يتم الحج وان  
قات ويلزم فيه دم وذهب ابن عباس وجماعة من السلف الى انه ركن كعرفة وهذا المفهوم دليل له  
ويؤيده رواية النسائي ومن لم يدرك جمعا فلا يحل له وقوله تعالى واذا كروا الله عند المشعر الحرام  
وفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني مناسككم وأجاب الجمهور بان المراد من  
حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكمال من الحج ويدل له ما أخرجه وأهل  
السنن وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى انه أتاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف  
بعرفات ناس من أهل نجد فقالوا كيف الحج قال الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع  
فقد تم حجه وفى رواية لابي داود من أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد أدرك الحج وفى رواية  
الدارقطنى الحج عرفة الحج عرفة قالوا فهذا صريح فى المراد وأجابوا عن زيادة ومن لم يدرك جمعا  
فلا يحل له باحتمالها التأويل أى فلا يحل كامل الفضيلة وبانهار واية أنكرها أبو جعفر العقيلي والف  
فى انكارها جزأ وعن الآية انها لا تدل الا على الامر بالذکر عند المشعر لا على انه ركن وبان قوله صلى  
الله عليه وآله وسلم بيان للواجب المستكمل للفضيلة (وعن عمر) رضى الله عنه (قال ان  
المشركين كانوا لا يفيضون أى من مزدلفة حتى تطلع الشمس ويقولون أشرك) بفتح الهمزة فعل  
أمر من الاشرار أى ادخل فى الشروق (ثبير) بفتح التاء وكسر الباء فتحتية فراجل معروف  
على يسار الذهاب الى منى وهو أعظم جبال مكة (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفهم  
فافاض قبل ان تطلع الشمس رواه البخارى) وفى رواية بزيادة كما تغير أخرجها الاسماعيلى وابن  
ماجه وهو من الاشارة الاسراع فى عدو الفرس وفيه انه بشرع الدفع وهو الافاضة قبل شروق  
الشمس وتقدم حديث جابر حتى أسفر جدا (وعن ابن عباس وابامة بن زيد) رضى الله  
عنهما (قالا لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبى حتى رعى جرة العقبة رواه البخارى)  
فيه دليل على مشروعية الاسمرار فى التلبية الى يوم النحر حتى رعى الجرة وهل يقطعه عند الرعى  
باول حصاة أو مع فراغه منه اذهب الجمهور الى الاول واجد الى الثانى ودل له ما رواه النسائي فلم

يرى يلبي حتى رى الجرة فلما زجع قطع التلبية وماروا ما أيضا ابن خزيمة وقال حديث صحيح من  
حديث ابن عباس عن الفضل انه قال أقضت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم ير يلبي  
حتى رى جرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة وهو بين المرادين قوله  
حتى رى جرة العقبة أى أتم رميها وللعلماء خلاف من يقطع التلبية وهذه الأحاديث قديمت  
وقت تركه صلى الله عليه وآله وسلم لها ﷺ (وعن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (انه  
جعل البيت عن يساره) عند رميه جرة العقبة (ومنى عن يمينه) أى يقف تحت الجرة فى بطن  
الوادى ويجعل منى عن يمينه (ومكة عن شماله ويستقبل الجرة ورمى الجرة بسبع حصيات وقال  
هذه مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) متفق عليه فام الاجماع على ان هذه الكيفية ليست  
بواجبة وانما هي مستحبة وهذا قاله ابن مسعود رداعلى من رميها من فوقها واتفقوا على ان سائر  
الجارى رى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر لان غالب أعمال الحج مذكورة فيها وأولها  
اشتملت على أكثر أمور الديانات والمؤملات وفيه جواز ان يقال سورة البقرة خلافاً لمن  
قال يكبره ولا دليل له ﷺ (وعن جابر رضى الله عنه قال رى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد ذلك فاذا زالت الشمس رواه مسلم) تقدم الكلام على  
وقت رى جرة العقبة والحديث دليل ان وقت رى الثلاث الجرات التى ترمى يوم ثانى النحر  
وهو قول بجاهد العلماء ﷺ (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (انه كان يرمى الجرة الدنيا) بضم  
الدال ويكسرها أى الدينية الى مسجد الخيف وهى أول الجرات التى ترمى يوم ثانى النحر  
(بسبع حصيات يكبر على اثر كل حصاة ثم يتقدم ثم يسلم) بضم حرف المضارعة وسكون المهملة  
أى يقصد السهل من الارض (فيقوم فيستقبل القبلة فيقوم طويلاً فيدعو ويرفع يديه  
ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أى يمشى الى جهة شماله ليقف داعياً فى مقام  
لا يصيبه الرى (فيسلم ويقوم مستقبلاً القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى جرة  
ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول ~~هه~~ كذا رأت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يفعل رواه البخارى) فيه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرى  
بسبع حصيات لكل جرة والتكبير عند كل حصاة وفيه زيادة انه يستقبل القبلة بعد الرى  
للجمرتين ويقوم طويلاً يدعو الله تعالى وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبى شيبة  
باسناد صحيح ان ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بمقدار ما تقرأ سورة البقرة وانه يرفع يديه عند الدعاء  
قال ابن قدامة ولا نعلم فى ذلك خلافاً الا ما روى عن مالك انه لا يرفع يديه عند الدعاء وحديث  
ابن عمر دليل بخلاف ما قال مالك ﷺ (وعنه) أى ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم قال اللهم ارحم الملقين) أى الذين حلقوا رؤسهم فى حج أو عمرة عند الاحلال منهما  
قالوا) يعنى السامعين من العناية قال المصنف فى الفتح انه لم يقف فى شئ من الطرق على اسم  
الذى بولى السؤال بعد البحث الشديد عنه (والمقصرين) هو من عطف التلقين كما فى قوله تعالى  
قال ومن كفر على أحد الوجهين فى الآية كانه قبل قل وارحم المقصرين (يارسول الله قال فى  
الثالثة والمقصرين متفق عليه) وظاهره انه دعا للملقين مرتين وعطف المقصرين فى الثالثة  
وفى روايات انه دعا للملقين ثلاثاً ثم عطف المقصرين ثم انه اختلف فى هذا الدعاء متى كان منه  
صلى الله عليه وآله وسلم فقبل فى عمرة الحديبية وحرمه امام الحرمين وقيل فى حجة الوداع وقواه



النووي وقال هو الصحيح المشهور وقال القاضي عياض كان في الموضوعين قال النووي ولا يبعد ذلك وبمثله قال ابن دقيق العيد قال المصنف وهذا هو المتعين لتظافر الروايات بذلك والحديث دليل على شرعية الخلق والتقصير وإن الخلق أفضل هذا ويجب في حق الرأس استكمال خلقه عند مالك واحد وقيل هو الأفضل ويجزئ الأقل فتبيل الربع وقيل النصف وقيل أقل ما يجب خلق ثلاث شعرات وقيل شعرة واحدة والخلاف في التقصير في التفصيل مثل هذا وأما مقدره فيكون قدر أتملة وقيل إذا اقتصر على دونها أجزأ وهذا كله في حق الرجال ثم هو أي تفضيل الخلق على التقصير أيضاً في حق الحجاج والمعمّر وأما الممتنع فإنه صلى الله عليه وآله وسلم خبره بين الخلق والتقصير كما في رواية البخاري بلفظ ثم يحلقوا أو يقصروا وظاهر الحديث استواء الأمرين في حق الممتنع وفصل المصنف في الفتح فقال إن كان حيث يطلع شعره فالأولى له الخلق والأقل التقصير يقع الخلق في الحج وبين وجه التفصيل في الفتح وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير أجمعاً وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس ليس على النساء خلق وإنما على النساء التقصير وأخرج الترمذي من حديث علي بن أبي طالب أنه قال رأيت امرأة من أهل بجزى لو حلقته قال بعض الشافعية يجزئ ويكره لها ذلك (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف في حجة الوداع) أي يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخاطب عند الجرة (فجعلوا يسألونه فقال رجل) قال المصنف لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد (لم أشعر) أي لم أفطن أو لم أعلم لم يذكّر في هذه الرواية متعلق الشعور وفي لفظ مسلم لم أشعر أن الرمي قبل النحر (خلقت قبل أن أذبح قال أذبح) أي الهدى والذبح ما يكون في الخلق (والأخرج) لأنهم (وجاء آخر فقال لم أشعر فتحررت) النحر ما يكون في اللبنة (قبل أن أرمي) جرة العقبة (قال أرمي ولا أخرج فاسئل يومئذ عن شيء أقدم ولا أخر إلا قال افعل ولا أخرج متفق عليه) أعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع الرمي لجمرة العقبة ثم نحر الهدى أو ذبحه ثم الخلق أو التقصير ثم طواف الأفاضة وهذا هو الترتيب المشروع فيها وهكذا فعل صلى الله عليه وآله وسلم في حجة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله يعني فنحر وقال للعائق خذ ولا نزاع في هذا العلاج مطابقة نازع بعض الفقهاء في القارن فقال لا يحلق حتى يطوف والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها وأنه لا ضيق ولا أثم على من قدم أو أخر فاختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي وجهود السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز وأنه لا يجب الدم على من فعل ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم للسائل لا أخرج فإنه ظاهر في نفي الأثم والعدية بحالان في الضيق يشملها قال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لم يجزئ الأمر بالاعادة لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج كالوتر لئلا الرمي ونحوه فإنه لا يأتى بتركه ناسياً أو جاهلاً لكن يجب عليه الاعادة وأما الفدية فالظاهر سقوطها عن الناسي والجاهل وعدم سقوطها عن العالم قال ابن دقيق العيد القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العالم أقوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا عني مناسككم وهذه المسئلات المرخصة بالتقديم

فيما وقع السؤال عنه انما قرئت بقول النسايل لم أشعر فيختص الحكم به هذه الحالة ويحمل قوله  
 لارجح على نفي الاثم والدم معا في الناسي والجاهل ويبقى العامد على أصل وجوب اتباع الرسول  
 صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والقائل بالفرقة بين العامد وغيره قد مشى أيضا على القاعدة في  
 أن الحكم أذرتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم الشعور  
 وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بالحق العامد به  
 اذ لا يساويه قال وأما التمسك بقول الراوي فاستل عن شيء الخ لا شعاريان الترتيب مطلقا غير  
 مرعى فجوابه ان هذه الاخبار من الراوي تتعلق بمواقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى  
 حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بهينه فلا يبقى حجة في حال العمد ﴿وعن  
 المسور﴾ بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح  
 الراء زهرى قرشي مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن ثمان سنين وجمع منه وحفظ عنه  
 انتقل من المدينة بعد قتل عثمان الى مكة ولم يزل بها الى أن حادسها عسكر يزيد فقتله جبر من  
 أبحار الحبش وهو صلى في أول سنة ٦٤ وكان من أهل الفضل والدين (ان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك رواه البخاري) فيه دلالة على تقديم النحر  
 قبل الخلق وتقدم قرييانه المشروع قبل وحديث المسور هذا وانما هو اخبار عن فعله صلى الله  
 عليه وآله وسلم في عمرة الحديبية حيث أحصر فتحلى صلى الله عليه وآله وسلم بالذبح وقديتوب له  
 البخاري باب النحر قبل الحاق في الحصر وأشار البخاري الى ان هذا الترتيب يختص بالحصر على  
 جهة الوجوب فانه أخرجه بمعناه هذا وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط وفيه انه قال لا يحل  
 قومه وانما أخرجه واثم أحلقوا وفيه قول أم سلمة صلى الله عليه وآله وسلم اخرج ثم لا تكلم أحدكم  
 بكلمة حتى تخرج فخرج فخرج بدنه ثم دعا حالقه فحلقه وكان الاحسن تأخير المصنفه الى باب  
 الاحصار ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا  
 رميت وحلقت فقد حل لكم الطيب وكل شيء الا السائر واه أحد وأبو داود وفي اسناده ضعف)  
 لانه من رواية الحجاج بن أرطاة وله طرق أخر مدارها عليه وهو يدل على انه مجموع الامر من رمي  
 بجرقة العقبه والخلق يحل كل محرم على المحرم الا النساء فلا يحل وطوئن الابد طواف الافاضة  
 والظاهر انه يجمع على حل الطيب وغيره الا الوطء بعد الرمي وان لم يخلق ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي  
 الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على النساء حلق وانما يقصرن رواه أبو داود  
 باسناد حسن) تقدم ذكر هذا الحكم في الشرح وانه ليس في حقهن الحلق فان حلقتن أجزأ  
 ﴿وعن ابن عمر﴾ رضي الله عنه (أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ان يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته) وهي ما من مزعم فانهم كانوا يفترون بالليل  
 ويجعلونه في الحياض سبيلا (فاذن له متفق عليه) فيه دليل على انه يجب المبيت بمنى ليلة ثاني  
 النحر وثالثه الا لمن له عذر ولهذا يرى عن أحد والخفيصة انه سنة قيل انه يختص بهذا الحكم  
 بالعباس دون غيره وقيل بل ولن يحتاج اليه في سقايته وهو الاظهر لانه لا يتم وحده اعداد الماء  
 للشاربين وهل يختص بالماء أو يلحق به ما في معناه من الاكل وغيره وكذا احتفظ ما له علاج مريضه  
 وهذا الاطلاق رأى الشافعي ويدل للاطلاق قوله ﴿وعن عاصم بن عدي﴾ رضي الله عنه هو أبو

عبد الله أو عمر أو عمر وحليف بن عبيد بن زيد بن عمرو بن عوف من الأنصار شهد بدرا والمشاه  
بعدها وقيل لم يشهد بدرا وانما خرج اليها معه صلى الله عليه وآله وسلم فترده إلى أهل مسج  
الضرار لشيء بلغه عنهم وضرب له بسهمه وأجره فكان يكن شهده معه مات سنة ٤٥ وقيل استشه  
يوم اليمامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعامة الأ  
في البيوت عن منى يرمون يوم النحر يرمون اليومين) أي اليوم الثالث لذلك اليوم واليوم الذي  
فاتهم الرمي فيه وهو اليوم الثاني (ثم يرمون يوم النحر) أي اليوم الرابع اذ لم يتجملوا (رو  
الحنيفة وصححه الترمذي وابن حبان) فان فيه دليلا على انه يجوز لأهل الأندلس عدم المبيت بؤ  
وانه غير خاص بالعباس ولا بسقاية وانه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لأهل سقاية زهر  
❦ (وعن أبي بكر) رضي الله عنه (قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الن  
الحديث متفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد فانه صلى الله عليه وآله  
وسلم لم يصل العيد في حجة ولا خطب خطبته وعلم أن الخطب المشروعة في الحج ثلاث عند المالكية  
والحنفية الأولى سابع ذي الحجة والثانية يوم عرفة والثالثة ثاني النحر وزاد الشافعي رابعة هي يوم  
النحر وجعل الثالثة في ثالث النحر لا في ثانيه قال لانه أول النحر وقالت المالكية والحنفية ان خطبة  
يوم النحر لا تعد خطبة انما هي وصايا عامة لانها مشروعة في الحج ورد عليهم بان الخطبة سموها  
خطبة وبانها اشتملت على مقاصد الخطبة كما أفاده لفظها وهو قوله أتدرون أي يوم هذا قلنا الله  
ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا  
قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال أي بلد  
هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسميه بغير اسمه فقال أليس بالبلد الحرام قلنا  
بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم  
تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من  
سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض أخرجه البخاري فاشتمل الحديث على  
تعظيم البلد الحرام ويوم النحر وشهر ذي الحجة والنهي عن الدماء والأموال والنهي عن رجوعهم  
كفارا وعن قتال بعضهم بعضا والأمر بالإبلاغ منه وهذه من مقاصد الخطب ويدل على شرعية  
خطبة ثاني يوم النحر قوله ❦ (وعن سراء) بفتح السين وتشديد الراء ممدود (بنت نهبان) بفتح  
النون وسكون الباء (قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس) سمي بذلك  
لأنهم فيه رؤس الهدى (فقال أليس هذا أوسط أيام التشریق الحديث رواه أبو داود بإسناد  
حسن) وهذه الخطبة الرابعة ويوم الرؤس هو ثاني يوم النحر بالاتفاق وقوله أوسط أيام التشریق  
يحمل أفضلها ويحمل الأوسط بين الطرفين وفيه دليل ان يوم النحر منها ولفظ حديث السراء قالت  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أتدرون أي يوم هذا قالت وهو اليوم الذي يدعونه  
يوم الرؤس قالوا الله ورسوله أعلم قال هذا أوسط أيام التشریق قال أتدرون أي بلد هذا قالوا الله  
ورسوله أعلم قال هذا المشعر الحرام قال اني لأدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا (١) في عامكم  
هذا حتى تلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فليبلغ أذنكم أقصاكم ألا هل بلغت فلما قدمنا  
المدينة لم يلبث الا قليلا حتى مات صلى الله عليه وآله وسلم ❦ (وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي

وله بعد عامي هذا في عامكم  
هذا كذا في أصله ولعله  
بعد يومى هذا في عامكم هذا  
وحرر لفظ الحديث اه

صلى الله عليه وآله وسلم قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك الحج وعمرتك رواه  
 مسلم) فيه دليل على ان القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد للحج والعمرة واليه ذهب جماعة  
 من الصحابة والشافعي وغيره وذهبت الحنفية الى أنه لا بد من طوافين وسعين والاحاديث متوارة  
 على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهم واستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى  
**اتموا الحج والعمرة لله** ولادليل في ذلك فان التمام حاصل وان لم يطف الا طوافا واحدا وقد اکتفی  
 صلى الله عليه وآله وسلم بطواف وسعي واحد وكان قارنا كما هو الحق واستدلوا ايضا بحديث رواه  
 يزيد بن مالك قال في الميزان زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة وقال البخاري لا يعرف له سماع  
 بن عبد الله وعنه روى حديث القارن يطوف طوافين ويسعي سعين انتهى \* واعلم ان عائشة  
 كانت قد اهلت بعمرة ولكنها حاضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارفضي عمرتك  
 قال النوروى معنى رفضها اياها رفض العمل فيها وانما أعمالها التي هي الطواف والسعي وتقدير  
 شعر الرأس فامرها صلى الله عليه وآله وسلم بالاعراض عن أفعال العمرة وان لم تحرر بالحج قصير  
 قارنة وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها الا الطواف فتؤخره حتى تطهر ومن أدله أنها صارت  
 قارنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم طوافك بالبيت الحديث فانه صريح انها كانت متلبسة بحج  
 وعمرة يتعين تأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ارفضي عمرتك بما ذكره النوروى فليس معنى  
 رفض العمرة الخروج منها وابطالها بالكيفية فان الحج والعمرة لا يصح الخروج منها بعد الاحرام  
 بهما بنية الخروج وانما يصح بالخروج منها بعد فراغهما (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما  
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه رواه الخمسة الا الترمذي  
 وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه لا يشترع الرمل الذي سلفت مشروعيته في طواف القدوم في  
 طواف الزيارة وعليه الجمهور (وعن أنس) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالحصب) بالمهملتين فوحدة بزة مكرمة اسم  
 مفعول الشعب الذي يخرج الى البطح وهو خيف بنى كاثنة (ثم ركب الى البيت فطاف به) أي  
 طواف الوداع (رواه البخاري) وكان ذلك يوم النفر الآخر وهو ثالث أيام التشريق فانه صلى الله  
 عليه وآله وسلم رمى الجمار يوم النفر بعد الظهر وأخر صلاة الظهر حتى وصل الحصب ثم صلى الصلوات  
 فيه كما ذكر واختلف السلف والخلف هل التحصيب سنة أم لا فقل سنة وقيل لا وانما هو نزل نزل  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد فعله الخلفاء بعده تأسيسا به صلى الله عليه وآله وسلم وذهب ابن  
 عباس الى انه ليس من المناسك المستحبة والى مثله ذهب عائشة كما دل له قوله (وعن عائشة)  
 رضي الله عنها (انهم لم تكن تفعل ذلك اى التزول بالباطح وتقول انما نزل رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لانه كان منزلا أسمى لخروجه من مكة راجعا الى المدينة  
 قيل والحكمة في نزوله أن فيه اظهار نعمة الله عليه باعزاز دينه واطهار كلمته وظهوره على الدين  
 كله فان هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه قريش على قطيعة بنى هاشم وكتبوا صحيفة القطيعة في  
 القصة المعروفة واذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الامة اجعين فينبغي نزوله لمن حج  
 من الامة الى يوم الدين (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (قال أمر) بضم الهمزة (الناس)  
 نائب الفاعل (ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن الحائض متفق عليه) الا صر

للناس هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك الخفف عن الحائض وغيره الراوي الشيخة للعلم  
بالفاعل وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس بلطف كان الناس ينصرفون من كل وجهة فقال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يتصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت وهو دليل على وجوب  
طواف الوداع وبه قال جماهير السلف والخلف وخالف مالك وقال لو كان واجبا لم يخفف عن  
الحائض وأجيب بأن التخفيف دليل الإيجاب إذ لو لم يكن واجبا لم أطلق عليه لفظ التخفيف  
والتخفيف عنها دليل على أنه لا يجب عليه أفلا تنظر الطهر ولا يلزمها دم بتركه لأنه ساقط عنهم أمن  
أصله ووقت طواف الوداع من ثالث التحرفاته يجزئ أجماعا وهل يجزئ قبله والأظهر عدم اجزائه  
لأنه آخر المناسك واختلفوا إذا أقام بعده هل يعيده أم لا قبل أذني بعده لشرا زاد وصلاة جماعة  
لم يعده وقيل يعيده إذا أقام لترريض ونحوه وقال أبو حنيفة لا يعيد ولو أقام شهرين ثم هل يشترع في  
حق المعترق قيل لا يلزمه لأنه لم يرد إلا في الحج وقال الثوري يجب على المعترق أيضا والألزمه دم  
﴿وعن ابن الزبير﴾ هو عند الإطلاق يراد به عبد الله رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا) الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب فلا يدخل في  
الحكم ما زيد فيه (أفضل من ألف صلاة) وفي رواية خير وفي أخرى تعدل ألف صلاة (فيما سواه  
إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى هذا بمائة صلاة) وفي لفظ  
عند ابن ماجه وابن زنجويه وابن عساكر من حديث أنس صلاة في مسجدى بخمسين ألف صلاة  
واسناده ضعيف وفي لفظ عند أحمد من حديث ابن عمر وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة  
ألف صلاة فيما سواه وفي لفظ عن جابر أفضل من ألف صلاة فيما سواه أخرجهما أحمد وغيره (رواه  
أحمد وصححه ابن حبان) وروى الطبراني عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بالف صلاة والصلاة في بيت  
المقدس بخمسمائة صلاة ورواه ابن عبد البر من طريق البزار ثم قال البزار هذا اسناد حسن قلت  
فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير بمائة صلاة أى من صلوات مسجدى فتكون بمائة ألف  
صلاة فتوافق الحديثان قال أبو محمد بن حزم ورواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس  
في الصحة ولا يخالف لهم من العناية فصار كالاجماع وقد روى بالفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة  
وعدهم فيما طلعت عليه خمسة عشر صحابيا وسر دايماءهم وهذا الحديث وما في معناه دال على  
أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلهما فيما بينهما وقد اختلفت الأعداد  
المضاعفة كما عرفت والأكثر دال على عدم اعتبار مفهوم الأقل والحكم لاكثر لأنه صريح  
وسبقت الإشارة إلى أن الأفضلية في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم خاصة بالموجود في عصره قال  
النووي لقوله في مسجدى والأضافة للعهد قلت ولقوله هذا ومثل ما قاله النووي من الاختصاص  
نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي وقال آخرون أنه لا اختصاص للموجود حال تكامه صلى الله  
عليه وآله وسلم بل كل ما زاد فيه داخل في الفضيلة قالوا فائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون  
غيره من مساجد المدينة لأنها لا احتراز عما زاد فيه قلت بل فائدة الإضافة الامران معاً قال  
من عنها الفضيلة فيما زيد فيه أنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شينة والديلي في مسند الفردوس من  
حديث أبي هريرة من فواعل هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدى وروى الديلي من فواعل هذا

مسجدي وما زيد فيه فهو منه وفي سنده عبد الله بن سعيد المقبري وهو واه وأخرج الديلمي أيضا حديثا آخر في معناه الا انه حديث معضل وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن أبي عمرة قال زاد عمر في المسجد من شاميه ثم قال لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة لكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه عبد العزيز بن عمران المدني متروك ولا يخفى عدم نهوض هذه الآثار إذا المرفوع معضل وغيره كلام صحابي ثم هل نعم هذه المضاعفة القرض والنقل أو يخص بالاول قال النواوي انها تعمها ما خلفه الطحاوي والمالكية مستدلين بحديث أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وقال المصنف يمكن بقاء حديث أفضل صلاة المرء على عمومته فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذلك في المسجد وان كانت في البيوت أفضل مطلقا قلت لا يخفى ان الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة اذ لم ترد فيها المضاعفة بل في مسجدهم ما قال الزركشي وغيره انها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتها في البيوت أفضل قلت يدل لافضلية النافلة في البيوت مطلقا حافظته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده الا لاداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده ثم هذا التضعيف لا يختص بالصلاة بل قال الغزالي كل عمل في المدينة بالف وأخرج البيهقي عن جابر مرفوعا الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه الا المسجد الحرام وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد الحرام وعن ابن عمر نحوه وقرئ منه للطبراني في الكبير عن بلال بن الحرث

### \* (باب القوات والاحصار) \*

الاحصار المتع قال أكثر أئمة اللغة والاحصار هو الذي يكون بالمرض والعجز والخوف ونحوها وإذا كان بالعدو قيل له الحصر وقيل هما بمعنى (عن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال) قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلق وجامع نساءه ونحوه حتى اعتمر عامًا قاتلًا (رواه البخاري) اختلف العلماء بماذا يكون الاحصار فقال الأكثر يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلا لدغ بانه محصر واليه ذهب طوائف من العلماء منهم الحنفية وقالوا انه يكون بالمرض والكسر والخوف وهذه منصوص عليها ويقاس عليها سائر الاعذار المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى فان أحصرتم الآية وان كان سبب نزولها احصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعدو قال العام لا يقصر على سببه وفيه ثلاثة أقوال أحدها انه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وانه لا يحصر بعده صلى الله عليه وآله وسلم الثاني انه خاص بمن مثل ما اتفق له صلى الله عليه وآله وسلم فلا يلحق به الا من أحصره عدو وكافر الثالث ان الاحصار لا يكون الا بالعدو وكافر اكن أو باغيا والقول المصدر (١)

(١) هو قوله فيما تقدم  
فقال الأكثر الخ اه منه

هو أقوى الأقوال وليس في غيره من الأقوال الآثار وفتاوى للعبادة وقد تقدم حديث البخاري  
 وأنه صلى الله عليه وآله وسلم فخر قبل أن يخلق وذلك في قصة الحديبية قالوا وحديث ابن عباس  
 هذا لا يقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب  
 وقوله وفخر هديه هو اخبار بأنه كان معه صلى الله عليه وآله وسلم هدى فخره هنالك ولا يدل كلامه  
 على إيجابه وقد اختلف العلماء في وجوب الهدى على المحصر فذهب الأكثر إلى وجوبه وخالف  
 مالك فقال لا يجب والحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدى وهذا الهدى الذي كان معه صلى  
 الله عليه وآله وسلم ساقه من المدينة متغلباً به وهو الذي أراد الله بقوله والهدى معكوفاً أن يبلغ  
 محله والآية لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وقوله  
 اعتمر ما قابلاً قيل أنه يدل على إيجاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر عن النقل وأما  
 من أحصر عن واجب من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الاتيان بالواجب إن منع من أدائه  
 والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم اعتمر ما قابلاً ولا كلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في عام القضية ولكنهما عمرة  
 أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية أخرج مالكاً بلاغا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حل  
 هو وأصحابه بالحديبية ففكروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت  
 وقبل أن يصل إليه الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا  
 من كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا شيئاً وقال الشافعي حيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء  
 عليه من قبل أن الله لم يذكركم قضاء ثم قال لا ناعلمنا من نواطي حديدتهم أنه كان معه في عام الحديبية  
 رجال معروفون ثم اعتمر واعمرة القضاء فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال  
 ولولزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه وقال إنما سميت عمرة القضاء والقضية للقضاء التي  
 وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لأعلى أنه واجب قضاء تلك العمرة وقول ابن  
 عباس فخر هديه اختلف العلماء هل فخره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى  
 والهدى معكوفاً أن يبلغ محله أنهم فخره في الحل وفي محل فخر الهدى للمعصر أقوال الأول  
 للجمهور وأنه يذبح هديه حيث يحل في حرم أو حل الثاني للحنفية أنه لا ينعمره إلا في الحرم الثالث  
 لابن عباس وجعاً أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم وجب عليه ولا يجعل حتى ينصر في محله  
 وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم فخره في محل أحصاه وقيل أنه فخره في طرف الحديبية وهو  
 من الحرم والأول أظهر (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت دخل النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم على ضباعة) بضم الصاد ثم يا محففة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بنت  
 عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها المقداد بن عمرو فولدت له عبد الله وكريمة روى  
 عن ابن عباس وعائشة وغيرهما أنه ابن الأثير في جامع الأصول (فقالت يا رسول الله أني أريد الحج

وأنشأ كية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجى واشترطى أن يحل حيث حبستني متفق عليه) فيه دليل على أن الحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل واليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أجمعين وهو الصحيح من مذهب الشافعي ومن قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض قال يصير المريض محصر بالحكم وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصرا بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزم ما يلزم المحصر من هدى ولا غيره وقال طائفة من الفقهاء أنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له قالوا وحديث ضباعة قصة عين موقوفة أو منسوخة أو أن الحديث ضعيف وكل ذلك مردود إذا الأصل عدم الخصوصية وعدم النسخ والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة ودل مفهوم الحديث أن من لم يشرط في إحرامه فليس له التحلل ويصير محصر بالحكم المحصر على ما هو الصواب أن الإحصار يكون بغير العدو (وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر سمع من ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ونسب إليه أنه يرى رأى الخوارج وقد أطال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح وأطال الذهبي في الميزان والآثار على أطراحه وعدم قبوله (عن الحجاج بن عمرو) بن أبي غزوة بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء (الانصاري) رضي الله عنه المازني نسبة إلى جده مازن بن النجار قال البخاري له صحبة روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديثين هذا أحدهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كسر) بغير صيغة (أو عرج) بفتح المهملة وكسر الراء وهو محرم لقوله (فقد حل وعليه الحج من قابل) إذا لم يكن قد أتى بالفريضة (قال عكرمة فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا صدق) في أخباره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه الخمسة وحسنه الترمذي) الحديث دليل على أن من أحرم فاصابه مانع من مرض مثل ما ذكرنا وغيره فانه بمجرد حصول ذلك المانع يصير حلالا وإن لم يشترط ويصير محصرا والمراد بقوله فقد حل أي أبيع له ذلك وصار حلالا فأدت الثلاثة الأحاديث أن الحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور إما بالاحصار بأي مانع كان أو بالاشتراط أو بحصول ما ذكر من كسر أو عرج وهذا فيمن أحصر وفاته الحج وأما من فاته الحج بغير إحصار فانه اختلف العلماء في حكمه فذهب جماعة إلى أنه يتحلل بإحرامه الذي أحرمه الحج بعمره وعن الأسود قال سألت عمر من فاته الحج وقد أحرم به فقال يهل بعمره وعليه الحج من قابل ثم لقيت زيد بن ثابت فسأله فقال مثله أخرجهما البيهقي وقيل يهل بعمره ويستأنف لها إحراما آخر وقالت الشافعية والخنفية لا يجب عليه الدم إذا شرع للتحلل وقد تحلل بعمره ولا يظهر ما قالوه لعدم الدليل على إيجاب الدم والله أعلم



كُلُّ النصف الأول من فتح العلام لشرح بلوغ المرام  
قال جامع مع الله بحياته وبارك للمسلمين بطول بقائه كان الفراغ من زبره صبيحة يوم الخميس  
ولعله الاحد والعشرون من شهر رجب ادى الاولى سنة ألف وثلاثمائة وواحدة من الهجرة المقدسة  
عمها الله بالخيرات واكتساب المبرات وحسن الختام والحمد لله تعالى جدا كثيرا لا يقف عند حد  
وصلى الله وسلم على رسوله محمد وعلى آله وأصحابه أهل الجود والجسد وتلاه النصف الآخر  
ان شاء الله تعالى أوله كتاب البيوع

فهرسة الجزء الاول من فتح العلام  
لشرح بلوغ المرام

\* فهرسة الجزء الاول من فتح العلام لشرح بلوغ المرام \*

صفحة	
٧	* ( كتاب الطهارة ) *
٧	باب المياه
١٤	باب الآنية
١٧	باب ازالة النجاسة وبيانها
٢١	باب الوضوء
٣٥	باب المسح على الخفين
٣٩	باب نواقض الوضوء
٤٨	باب آداب قضاء الحاجة
٥٧	باب الغسل
٦٤	باب التيمم
٧٠	باب الحيض
٧٥	* ( كتاب الصلاة ) *
٧٦	باب المواقيت
٨٥	باب الاذان
٩٦	باب شروط الصلاة
١٠٥	باب سترة المصلي
١٠٩	باب الحث على الخشوع في الصلاة
١١٣	باب المساجد
١١٩	باب صفات الصلاة
١٥٣	باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر
١٦١	باب صلاة التطوع
١٧٤	باب صلاة الجماعة والامامة
١٩٠	باب صلاة المسافر والمريض
١٩٦	باب الجمعة
٢٠٩	باب صلاة الخوف
٢١٣	باب صلاة العيدين
٢٢١	باب صلاة الكسوف
٢٢٥	باب صلاة الاستسقاء
٢٣٠	باب اللباس
٢٣٤	* ( كتاب الجنائز ) *

مصفحة

- ٢٦٢ \* (كتاب الزكاة) \*
- ٢٧٧ باب صدقة الفطر
- ٢٧٩ باب صدقة التطوع
- ٢٨٣ باب قسمة الصدقات
- ٢٨٧ \* (كتاب الصيام) \*
- ٣٠١ باب صوم التطوع وما نهى عن صومه
- ٣٠٧ باب الاعتكاف
- ٣١٠ \* (كتاب الحج) \*
- ٣١١ باب بيان فضله ومن فرض عليه
- ٣١٧ باب المواقيت
- ٣١٩ باب وجوه الاحرام
- ٣٢٠ باب الاحرام
- ٣٢٨ باب صفة الحج ودخول مكة
- ٣٤٥ باب القوافل والاحصار

• (تمت) •











